

تصوير ابو عبد الرحمن الكردي

الحج والعمرة

لِلْفَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ

محمد بن صالح العثيمين

رَحِمَهُ اللهُ

ضمیمہ سیکرڈ

العلامة الألباني

العلامة أنباز



فَسَمُّهُ تَحْقِيقُ رُوحِ الْحَقِّ الْعَالَمِيِّ

الخطبة - السلام من حديث ١٧٨٢٢ إلى ٢٠٨



منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

حقوق الطبع محفوظة

I.S.B.N.
978-977-6241-57-2

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٨ / ١٣٠٨٤

التاريخ: ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م



الإدارة والفرع الرئيسي: القاهرة- ٣٣ ش صعب صالح- عين شمس الشرقية

ت وفاكس: ٢٠٢/٤٩٩١٢٥٤ الإدارة: ت/ ٢٠٢٤٩٠٠٦٠٦ - ٢٠٢٤٩٠٠٨٠٨

فرع الأزهر: ١٣ ش البيطار - خلف الجامع الأزهر - درب الأتراك - ت: ٢٥١٠٨٠٠٤

WEB SITE: WWW.ALISLAMIYAPUBLISHING.COM

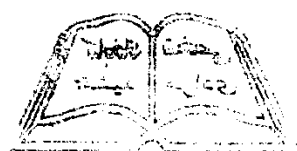
E-mail : islamiya2005@hotmail.com

كِتَابُ اللَّقْطَةِ



إِلَى جَدِیْثٍ : ١٧٢٩

مِنْ جَدِیْثٍ : ١٧٢٢



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ اللَّقْطَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٧٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّئِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَانِكَ بِهَا». قَالَ: فَضَالَةٌ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ». قَالَ: فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا تَرْدُ الْمَاءِ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا». قَالَ يَحْيَى: أَحْسِبُ قَرَأْتُ عِفَاصَهَا ^(١).

«اللَّقْطَةُ»: هي المال الضائع، وهي حيوان ومنقول، وقد جاء هذا الحديث -حديث زيد بن خالد - مُبَيَّنًا هذا وهذا، أما المنقول: فقال له النبي ﷺ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا». بمعنى: الكيس أو الوعاء الذي هي فيه، و«وِكَاءَهَا». يعني: الحبل الذي شُدَّت فيه، وكيف نوعه، وكيف كان الشد؛ وذلك من أجل أن يختبر مَنْ ادَّعى أنها له، فيقول: ما هو عِفَاصُهَا، وما هو وِكَاءُهَا؛ لأنه قد يدَّعيه مَنْ ليست له، فإذا وصف العِفَاصَ والوِكَاءَ عَلِمَ أنها له.

وبَيَّنَ النبي ﷺ: أنه يجب أن يُعَرِّفَهَا سَنَةً؛ أي: يطلب مَنْ يعرفها مدة سَنَةٍ، والمراد بالسنة هنا: السنة الهلالية؛ لأنها هي المعتمدة شرعًا؛ ولكن النبي ﷺ لم يبيِّن أين يكون التعريف، فيرجع في ذلك إلى العرف، فيعرِّفها في المكان الذي وجدها فيه وما حوله؛ فإذا كانت في فلاة من الأرض، فلينظر إلى أقرب القرى أو المدن التي حول مكانها ويعرِّفها

سنة، فإن كانت في طريق فلْيُعرفها في كلتا المدينتين أو كلتا القريتين اللتين يتصل بهما هذا الطريق؛ وذلك لأنه يحتمل أنها مع أحد المسافرين من هذه أو من هذه، فلا بد من التعريف في القريتين جميعاً؛ لاتصالهما بهذا الطريق.

فإن قال قائل: وهل يُعرّفها كل يوم؟

الجواب: لا، قال العلماء: يُعرّفها في الأسبوع الأول كل يوم، ثم كل أسبوع، ثم كل شهر.

فإن قال قائل: وبأي شيء يُعرّفها؟

الجواب: كان الناس ينادون على القطة في الأسواق، وفي وقتنا الحاضر يمكن أن يعلن عنها في الصحف أو في الإذاعة التي تذيع الأخبار المحلية، فالمهم: أن يسلك أقرب طريق يمكن لصاحبها أن يصل إليها فيه.

❦ ويقول النبي ﷺ: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَلَا فَشَأْنُكَ بِهَا» أو «فَشَأْنُكَ بِهَا». فكل هذا جائز؛ يعني: فالأمر إليك بعد السنة، وهذا يعني: أنها بعد السنة تكون ملكاً لواجدها.

فإن قال قائل: فإذا جاء صاحبها بعدها -أي: بعد سنة- ووصفها؛ فهل يلزمه الدفع إلى صاحبها أو لا؟

الجواب: نعم، يلزمه؛ لأنه الآن عرف صاحبها، وإذا كان يعرف صاحبها من قبل، فلا حاجة إلى التعريف، بل يجب أن ينبّه صاحبها ويقول: إني وجدت لك كذا وكذا، وإذا أخبره فمؤنة نقلها من مكان واجدها إلى مكان صاحبها على صاحبها.

❦ وقوله: «عُرِّفَهَا». أخذ أهل العلم من ذلك: أن مؤنة التعريف تكون على الملتقط؛ لأنه هو المخاطب بذلك، فإذا كان التعريف يحتاج إلى أجر، سواء في نشرها في الصحف أو في المناداة عليها في الأسواق، فإن الأجرة، تكون على الواجد الملتقط، وهذا هو ظاهر الحديث.

والقول الراجح: أن الأجرة على مالِكها -على صاحبها-؛ لأن هذا التعريف لمصلحة صاحبها، والملتقط لن يتفع بشيء، وإذا قدر أنها بعد الحول تنول إليه، فإنه لن ترجع الأجرة على أحد؛ لأنه لم يجد صاحبها، أما إذا وجده فالقول الراجح: أن المؤنة تكون على صاحبها. ولو قال قائل: إن المؤنة تكون على بيت المال لم يكن بعيداً؛ لكن أقرب منه ما ذكرنا: أن تكون مؤنة التعريف على صاحبها؛ لأنه إنما عُرِّف لمصلحة المالك.

ثم إن النبي ﷺ سُئِلَ عن ضالة الحيوان قال: «لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ». ولم يذكر التعريف، فهي للواجد أو لأخيه وأخوه أعم من أن يكون صاحبها أو غيره، فهي للواجد إن أخذها، أو لأخيه صاحبها إن وجدها، أو لأخيه غير صاحبها إن وجدها غير صاحبها؛ يعني: إن تركها ووجدها غير صاحبها؛ ولهذا نقول: كلمة «أَخِيكَ» ليست خاصة بمالكها؛ بل هي عامة، إن وجدها مالكها فهو أخوه، وإن لم يجدها مالكها فأخوه هو الذي وجدها.

ثم قال: «أَوِ لِلذَّنْبِ». بمعنى: تأكلها السباع؛ لأنها لا تصبر ولا تتحمل، فستموت جوعاً أو عطشاً، وذِكْرُ الذَّنْبِ ليس خاصاً أيضاً، ولكنه على سبيل التمثيل؛ لأنه قد لا يأكلها الذئب، فقد يأكلها الضبع -مثلاً- أو الكلاب أو ما أشبه ذلك.

فإن قال قائل: كونه ﷺ لم يذكر التعريف، فهل نقول: إن واجد الشاة والغنم بمجرد أن يجدها فإنه يملكها؛ لقوله: «لَكَ» أو نقول: لا بد من التعريف؛ لأن ما يحتمل في المنقول يحتمل في الحيوان؟

الجواب: الثاني أظهر، وهذا هو المعروف عند أهل العلم؛ أنها لا بد أن تُعَرَّفَ. لكن الإشكال أن هذه الشاة تحتاج إلى مؤونة من علف وحماية من البرد والحر وما أشبه ذلك، فعلى مَنْ تكون المؤونة؟

الجواب: تكون على صاحبها إن وجدَ.

فإذا قال الواجد للغنم: لو أبقيتها وأنفقت عليها فسنفق أكثر من قيمتها مرّات، فماذا أصنع؟ نقول: اعرف وصفها معرفة تامة، وقيدَ وبيعها؛ لأن لك ولاية عليها، فبعها واحفظ ثمنها، فإذا جاء صاحبها ووصفها، وانطبقت الأوصاف على الشاة التي وجدتها فأعطه الثمن.

فإن قال قائل: كيف يتصرّف فيها بالبيع، وهي حتى الآن لم تدخل ملكه؟

قلنا: تصرف فيها للضرورة؛ لأن هذا فيه المصلحة؛ ونظيره؛ لو مات إنسان في الطريق ولم يوص أحدًا، وكان من جملة ما ترك أشياء تفسد لو أبقيناها إلى أن نصل إلى بلادنا، فإن مَنْ حضر يتولّى جمع التركة، وبيع ما لا يمكن إبقاؤه، من أجل الضرورة.

وقوله: «قَالَ: فَضَالَةٌ الْإِبِلِ؟». يعني: أخبرنا عنها، قال: «مَا لَكَ وَلَهَا؟» والاستفهام هنا للإنكار؛ يعني: دعها واطركها؛ لأن الإبل «مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا»: «سِقَاؤُهَا». يعني: البطن، فإنها تشرب من الماء، ما يملأ البطن ويكفيها أيامًا، و«الحذاء». يعني: الخف، فتسير في الأرض، وتأكل من الشجر؛ ولهذا قال: «تَرِدُ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

وعلى هذا، فنقول: الإبل لا يجوز التقاطها؛ لأن النبي ﷺ أمر بتركها، وقال: «مَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا تَرِدُ الْمَاءَ» - يعني: إذا عطشت - وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ - يعني: إذا جاعت - حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

فإن قال قائل: لكن كيف يجدها؟

الجواب: يجدها إما أن تردَّ على ربِّها، وإما أن يطلبها حتى يجدها؛ لأن الإبل - في الغالب - أكثر قيمة من الغنم، ويهتم بها صاحبها أكثر، فتجده يبحث عنها حتى يجدها. وعُلِمَ من قوله: «حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا». أنها لو كانت في مفازة يُخْشَى عليها من الهلاك فيه، أو من قطع الطريق فلا بأس من أن يلتقطها؛ لأن الحكم يدور مع علته، فقد تكون هذه البعير في مفازة مهلكة؛ لكثرة السباع والذئاب فيها، أو في مكان كله قطاع طريق، فتركها لا شك أنه سبب لضياعها، وحيث لا بأس أن يلتقطها؛ ولكن عليه أن يعرفها. فإذا قال قائل: هذه الثلاث: «المنقول، والغنم، والإبل». لو أن أحدا أخذها ودفعها إلى بيت المال، هل تبرأ بذلك ذمته؟

فالجواب: نعم، لأن بيت المال جهة عامة لجميع الناس، وبذلك يستريح. فإذا قال قائل: لو أنه أخذ اللقطة، ثم بلغه ما يلزمه من التعريف، فأراد أن يردها إلى مكانها، فهل له ذلك؟

الجواب: يُحتمل أن يكون له ذلك؛ لأنه إنما أخذها بناءً على أنه ليس عليه مسئولية، وإذا كان عليه مسئولية وردها فهو معذور، أما لو أخذها في الأول وهو يعلم المسئولية، ثم بدا له فندم، وأراد أن يردها إلى مكانها، فإنه لا يملك هذا؛ لأنه أخذها عن علم وبصيرة، فلا يمكن أن يردها، فلو ردها ضمنها بكل حال مع الإثم.

فإن قال قائل: أنا لا أريد أن أتعب نفسي فيها، فماذا أصنع؟

الجواب: نقول: الحمد لله، لنا طريق آخر وهو الرجوع إلى بيت المال، فأرجعها إلى بيت المال.

وظاهر هذا الحديث: أنه لا فرق بين أن تكون اللقطة في مكة أو في غيرها، وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم، وقالوا: إن لقطة الحرم، كلقطة الحل، وذهب بعض العلماء إلى أن لقطة الحرم لا تملك بالتعريف، وأن الإنسان إما يأخذها على أنه يُعرفها دائماً وأبداً، وإما

أن يدعها؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تَحُلْ سَاقِطَتَهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ»^(١)، وهذا حكم خاص، والقاعدة الشرعية: (أن العمومات يجوز أن تخصص)؛ وعلى هذا فنقول: إن لقطه مكة لا يحل لإنسان أن يأخذها إلا إذا كان يريد أن ينشدها دائماً.

فإذا قال قائل: إذا وجدت اللقطة في مكة، إن تركتها أخشى أن يأخذها من لا يعرفها، فهل لي أن آخذها وأعطيتها المسؤولين عن ذلك؟

فالجواب: نعم؛ بل يتعين في هذه الحال، إذا خفت من ضياعها، أن تأخذها وتسلمها للمسؤولين عن ذلك الذين يتقبلون مثل هذه الأموال.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: «عَرَفَهَا سَنَةً، ثُمَّ اغْرِفْ وَكَاهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَذِّبْهَا إِلَيْهِ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «خُذْهَا فَإِنَّهَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَتَاهُ - أَوْ احْمَرَّ وَجْهُهُ - ثُمَّ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

٣- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَغَيْرُهُمْ؛ أَنَّ رِبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُمْ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ. قَالَ: وَقَالَ عَمْرُو فِي الْحَدِيثِ: «فَإِذَا لَمْ يَأْتِ لَهَا طَالِبٌ فَاسْتَنْفِقْهَا».

٤- (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ يَقُولُ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَأَخْبَارَ وَجْهُهُ وَجِيئُهُ وَغَضِبَ. وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً». «فَإِنْ لَمْ يَحِمْ صَاحِبُهَا كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ».

(١) أخرجه البخاري (١١٢)، ومسلم (١٣٥٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٥- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ -يَعْنِي: ابْنَ بِلَالٍ- عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا ثُمَّ عَرَفْهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْقِفْهَا، وَلِتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّخْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ». وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا دَعَهَا فَإِنْ مَعَهَا حِذَاءُهَا وَسِقَاءُهَا تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَحِدَّهَا رَبُّهَا». وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ فَقَالَ: «خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ».

٦- (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَرَبِيعَةُ الرَّائِي بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ. زَادَ رَبِيعَةُ: فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَتَاهُ. وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ وَزَادَ: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ».

٧- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: «عَرَفْهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ كُلْهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ».

٨- (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «فَإِنْ احْتَرَفْتَ فَأَدَّهَا، وَإِلَّا فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا وَعَدَدَهَا».

٩- (١٧٢٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا عُثْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْبِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُؤدَةَ بِنْتَ غِفْلَةَ قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ وَسُلَيْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ غَازِينَ فَوَجَدْتُ سَوْطًا فَأَخَذْتُهُ فَقَالَ لِي: دَعَهُ. فَقُلْتُ: لَا وَلَكِنِّي أَعْرِفُهُ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ وَإِلَّا اسْتَمْتَعْتُ بِهِ. قَالَ: فَأَيِّتْ عَلَيْهَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ غَزَاتِنَا قُضِيَ لِي أَنِّي حَبَجْتُ، فَأَيِّتْ الْمَدِينَةَ فَلَقِيتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ فَأَخْبَرْتُهُ بِشَأْنِ السَّوْطِ وَيَقُولُهَا فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ صُرَّةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَيِّتْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «عَرَفْهَا حَوْلًا». قَالَ: فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ثُمَّ أَتَيْتُهُ. فَقَالَ: «عَرَفْهَا حَوْلًا». فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا. قَالَ: «عَرَفْهَا حَوْلًا». فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا.

فَقَالَ: «أَحْفَظُ عَدَدَهَا وَوِعَاءَهَا وَوِكَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا». فَاسْتَمْتَعَتْ بِهَا. فَلَقِيَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَكَّةَ فَقَالَ: لَا أَذْرِي بِثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلٍ وَاحِدٍ^(١).

(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهْمَلٍ أَوْ أَخْبَرَ الْقَوْمَ وَأَنَا فِيهِمْ قَالَ: سَمِعْتُ سُؤَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ بْنِ صُوحَانَ، وَسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ فَوَجَدْتُ سَوَطًا. وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ إِلَى قَوْلِهِ: فَاسْتَمْتَعَتْ بِهَا. قَالَ شُعْبَةُ: فَسَمِعْتُهُ بَعْدَ عَشْرِ سِنِينَ يَقُولُ: عَرَفَهَا عَامًا وَاحِدًا.

١٠- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقْمِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ -يَعْنِي: ابْنَ عَمْرٍو- عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ. ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْمَلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةَ. وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ إِلَّا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ؛ فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ: عَامَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ. وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَزَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ وَحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ: «فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِعَدِيدِهَا وَوِعَائِهَا وَوِكَائِهَا فَأَعْطِهَا إِثَاءً». وَزَادَ سُفْيَانُ فِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ: «وَلَا فِيهَا كَسْبِيلٌ مَالِكٌ». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ: «وَلَا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا».

هذه القصة فيها إشكال من جهة التعريف: هل هو حول أو حولان أو ثلاثة؟ والقاعدة: أن يُطرح الشك ويُؤخذ بما اتفق عليه، وما اتفق عليه هو عام واحد، وهو كذلك في حديث زيد بن خالد الجهني؛ وعليه: فيكون التعريف في عام واحد، إن جاء صاحبها فهي له، وإلا فهي لواجدها. وبقية الكلام واضح.

فإن قال قائل: القول بأنَّ عَلَى مَنْ وَجَدَ غَنَمًا أَنْ يُعَرِّفَهَا، مع أن النبي ﷺ لم يذكر التعريف، أليس هذا من باب الخطأ؟

الجواب: لا، فهذا يُحمل على غيره، يعني: كأن الرسول لم يذكره؛ لأنه ذكره في الأول ولا فرق.

فإن قال قائل: ما الفرق بين قوله في الحديث الرابع، «كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ» وقوله في الحديث السادس: «وَلَا فَهِيَ لَكَ»؟

الجواب: قوله: «فَهِيَ لَكَ». أي: من حيث التصرف، وقوله: «وَدِيعَةٌ عِنْدَكَ». أي: من حيث ضمانها لصحابها، يعني: بمنزلة الوديعة، وإلا فإنه إذا استنفقها لأمر النبي ﷺ لم تكن وديعة، لكنها في حكم الوديعة من حيث الضمان.

وَأَعْجَبَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ تَلَفْتَ قَبْلَ الْحَوْلِ بِدُونِ تَعْدٍ وَلَا تَفْرِيطٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْوَاجِدِ؛ لِأَنَّهُ يَدُ أَمَانَةٍ، وَإِنْ تَلَفْتَ بَعْدَ الْحَوْلِ بِلا تَعْدٍ وَلَا تَفْرِيطٍ فَعَلَى وَاجِدِهَا الضَّمَانُ، وَهَذَا مِنْ غَرَائِبِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَبَادَرُ لِلذَّهْنِ أَنَّهَا إِذَا تَلَفْتَ بَعْدَ الْحَوْلِ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، خُصُوصًا وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَلَتَكُنْ وَدِيعَةٌ عِنْدَكَ». فَإِنَّ الْوَدِيعَةَ لَا تَضْمَنُ إِلَّا بِتَعَدٍّ وَتَفْرِيطٍ، لَكِنْ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ يَقُولُونَ: لَمَّا تَمَّ الْحَوْلُ دَخَلْتَ فِي مَلَكِهِ، فَلَمَّا دَخَلْتَ فِي مَلَكِهِ صَارَتْ مِنْ ضَمَانِهِ، وَالْمَسْأَلَةُ تَحْتَاجُ إِلَى تَحْقِيقٍ؛ لِأَنَّهُ مَا زَالَ فِي النَّفْسِ مِنْ هَذَا شَيْءٍ؛ إِذْ كَيْفَ نَقُولُ: إِنَّهُ فِي الْأَوَّلِ لَا يَضْمَنُ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَلَكِهِ، وَنَقُولُ الْآنَ: إِنَّهُ يَضْمَنُ مَعَ أَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَهُ فِيهَا، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَهِيَ لَكَ». فَإِنْ لَمْ يَكُنْ خِلَافٌ فِي الْمَسْأَلَةِ فَالْأَمْرُ عَلَى مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا تَعَدَّى أَوْ فَرَطَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فِي الْحَرَمِ إِذَا وَجَدَ الْإِنْسَانَ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ فِي الْمَصَاحِفِ، هَلْ يَعِدُ هَذَا مِنَ اللَّقْطَةِ؟

الجواب: نعم، لأنه أحيانًا قد يضع الإنسان هذه النقود وينسى، فعليه أن يذهب بها للمختصين بالإعلان عن الأشياء الضائعة، وهذا موجود الآن.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ فِي لَقْطَةِ الْحَاجِّ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- (١٧٢٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُثَيْلٍ التَّيْمِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لَقْطَةِ الْحَاجِّ.

١٢- (١٧٢٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ،

قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ أَبِي سَالِمٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يَعْرِفْهَا».

❦ قوله في الحديث الأول: «لَقَطَةُ الْحَاجِّ». المراد بذلك: ما كان داخل في الحرم؛ أي: داخل حدود الحرم، فإن النبي ﷺ بيَّن: «أَنَّ سَاقِطَةَ مَكَّةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِمُنْشِدٍ^(١)»، وإن كان حاجًّا صار احترامه أشد؛ يعني: مثل: أن تكون هذه اللقطة مما يستعمله الحجاج، كثياب الإحرام، وكذلك محازم النفقة، وما أشبهها، فصار التقاطها أشد، وقد سبق الكلام على هذا، وبيننا أنه إذا كان يُخشى أن يأخذها مَنْ لا يعرفها ولا يوصلها إلى المسؤولين، فإنه يلتقطها ويأخذها حتى يؤديها إلى المسؤولين.

❦ أما قوله في الحديث الثاني: «مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ». فالمراد بذلك الضالة التي تمتنع، من صغار السباع، كالإبل والبقر، وأما الضالة كالشاة وشبهها، فمن آواها وعرفها فليس بضال.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ تَخْرِيمِ حَلْبِ الْمَاثِيَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣- (١٧٢٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْلُبْنَ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرُتُهُ فَتُكْسَرَ خِرَاتُهُ فَيُسْقَلَ طَعَامُهُ؟ إِنَّا نَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعَ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمْتَهُمْ فَلَا يَحْلُبْنَ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(٢).

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعُمَرُ بْنُ رُمُعٍ جَمِيعًا، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي كِلَاهُمَا، عَنْ عُيَيْنَةَ بْنِ أَبِي حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي: ابْنَ عَلِيٍّ - جَمِيعًا، عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ

(١) أخرجه البخاري (١١٢)، ومسلم (١٣٥٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٣٥).

أُمِّيَّةٌ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ وَابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى كُلِّ هَؤُلَاءِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: «يُسْتَلَّ». إِلَّا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ: «يُسْتَلَّ طَعَامُهُ». كَرَوَايَةِ مَالِكٍ.

❦ قوله: «حَلَبُ الْمَاشِيَةِ». يعني: التي تكون في البر، أما الماشية التي في البيوت فهي مُحَصَّنَةٌ في بيوت أصحابها، فلا يحل للإنسان وجد ماشية في البر من إبل أو بقر أو غنم أن يحلبها إلا بإذن صاحبها، والإذن نوعان:

الأول: إذن لفظي؛ بحيث يقول لشخص معين: إذا شئت أن تحلب من غنمي فافعل؛ كما قال ذلك صاحب الغنم الذي وافقه النبي ﷺ في الهجرة.

والثاني: الإذن العرفي، فإذا جرى عرف الناس أن ابن السبيل إذا مرَّ بالماشية، وكان محتاجًا إلى لبن فإنه يحلب منها، فهذا إذن عرفي، لكن يجب العلم بأن الإذن العرفي لا بد أن يكون مطردًا؛ بمعنى: أنه إذا كان بعض الناس كريمًا، ويحب أن تحلب ماشيته فهنا تحلب، وإذا كان غيره لا يرغب هذا فلا تحلب، إذن فالعرف لا يعمل به إلا إذا كان مطردًا عند جميع الناس، أما إذا كان مما يختص به الكرماء، فإنه لا يشمل إلا أموال الكرماء فقط.

ثم شبه النبي ﷺ ذلك بمخزن الطعام، فالمشربة هي عبارة عن غرفة صغيرة يخزن بها الطعام، فلو أن أحدًا، أتى إلى مشربة إنسان وكسر الباب، وأخذ من طعامه فلن يرضى بهذا بلا شك، هكذا يقول النبي ﷺ عن ضروع البهائم إنها بمنزلة هذه الخزانة، فهي خزانة للبن، وهذا التشبيه في غاية ما يكون من الإقناع، فإن كل أحد يعلم: أنه لا يمكن أن تأتي إلى خزانة شخص فيها طعامه وشرابه وتكسرها وتأكل، وكذلك الحليب، وذلك إذا كانت الماشية في حرٍّ^(١).

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٣) بَابُ الضِّيَافَةِ وَنَحْوِهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - (٤٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شُرَيْجٍ

(١) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا كان ابن السبيل صاحب ضرورة، فهل له أن يأخذ من ضروع الماشية؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: إذا كان لضرورة فلا بأس، ولكنها تكون عليه بالقيمة.

الْعَدُوِّي؛ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أُذْنَايَ وَأَبْصَرْتُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ». قَالُوا: وَمَا جَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ وَالضَّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِ. وَقَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيَقْبَلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»^(١).

في هذا الحديث: دليل على أن الإنسان إذا خاف ألا يقبل حديثه فليؤكده؛ ولهذا أكد أبو شريح رضي الله عنه هذا بقوله: «سَمِعْتُ أُذْنَايَ وَأَبْصَرْتُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، فهذا من باب تأكيد الرواية.

❦ وقوله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ». المراد بالإيمان هنا: كمال الإيمان؛ ولذلك فلو لم يكرم ضيفه لم يخرج عن الإسلام، لكن من كمال الإيمان الواجب: أن يكرم الإنسان ضيفه.

وظاهر الحديث: أنه لا فرق بين أن يكون الضيف في المدن الكبيرة التي بها مطاعم، أو في القرى التي ليس فيها مطاعم. وهذا موضع خلاف بين العلماء:

منهم من قال: إن إضافة الضيف إنما تجب في القرى أو في البر، وأما في المدن فلا تجب؛ وعللوا ذلك: بأن هذا الضيف في المدن يستطيع أن يحصل على ضيافته في المطاعم والفنادق؛ ولكن في القلب من هذا شيء؛ لأن الضيف له حق، ثم إن هذه المدن إن كانت فيها مطاعم، فقد جرت العادة: أن وجود الرجل الشريف في مطعم يتتبعه كل أحد يعتبر إخلالاً بالمروءة، مع وجود الفنادق الكبيرة التي تستضيف الكبراء والشرفاء، ولا يعد ذلك نقصاً في مروءتهم، فإذا أخذنا بظاهر الحديث، فنقول: كل هذه الاعتبارات ليست بشيء، وما دام قد استضافك فأضفه^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٦٠١٩).

(٢) مثل الشيخ رحمته الله: إذا كان الإنسان له أشغال، وهذا الضيف يمكن أن يشغله، أو له مواعيد أخرى، والبيت ليس فيه أحد، فهل تجب ضيافته؟ فأجاب رحمته الله قائلًا: لا تجب، لكن في هذه الحال؛ ينبغي له أن يعطيه ما يطعمه من طعام إن كان حاضراً عنده في البيت، أو دراهم ويعتذر منه.

ومثل أيضاً رحمته الله: كيف يكون إكرام الضيف؟ فأجاب رحمته الله قائلًا: الإكرام بحسب العرف، والعرف يختلف بلا شك، فمثلاً: الكبراء والوجهاء

﴿وقوله: «وَقَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ». هذا التوجيه النبوي الرشيد لو أن الناس استعملوه لسلموا من آثام كثيرة. فالقول ثلاثة أقسام:

قول شر، وقول خير، وقول لغو - لا خير ولا شر -.

الأول: قول الشر: فإن الإنسان يؤاخذ به ولا شك.

الثاني: قول الخير: فإنه يُثاب عليه ولا شك.

الثالث: قول اللغو: قال بعض أهل العلم: إنه يعاقب عليه المرء، وقال آخرون: لا يعاقب، وهو الصحيح؛ لأن النبي ﷺ قال: «فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا». وهذه هي الدرجة العالية، «أَوْ لِيَصْمُتْ». وهذه هي الدرجة الثانية؛ أي: الصمت، فقالوا: إن اللغو بمنزلة الصمت؛ لأنه ليس فيه ثواب ولا عقاب.

ومع ذلك نقول: إنه من الوقار: ألا يتكلم الإنسان باللغو، فليُكَلِّمْ كلامه عليه كبذل الدراهم؛ يعني: غالياً، إلا إذا كان فيه خير.

وينبغي أن نعلم أن الخير نوعان:

النوع الأول: خير ذاتي للكلام، كالتمسيح والتكبير والتهليل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتعليم، وما أشبه ذلك.

النوع الثاني: وخير لغيره؛ بأن يكون موضوع الكلام ليس خيراً؛ لكن المقصود به إدخال السرور على المخاطب وإزالة الوحشة بينه وبين المتكلم، وهذا خير، لكنه خير لغيره، والحديث عام، لأنه قال: «فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا». يعني: سواء لذاته أو لغيره؛ وعلى هذا؛ فكل حديث تريد به إدخال السرور على أخيك، أو إزالة الوحشة بينك وبينه، فإنه خير، ويدخل في قوله: «فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ،

عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَجَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُؤْتِمَهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ يُؤْتِمُهُ؟ قَالَ: «يُقِيمُ عِنْدَهُ، وَلَا شَيْءَ لَهُ يَقْرِيه بِهِ».

هذا الحديث فيه فائدة زائدة على ما سبق، وهي: أنه إذا رأى الضيف أن صاحب البيت ليس عنده شيء يؤويه؛ إما لضيق المكان، وإما لقلة المال، فإنه لا يحل له أن يخرجه ويؤتمه. وفيه: دليل على فائدة مهمة، وهي: أنه يجب على الإنسان أن يراعي مسألة الإحراج، وأنه وإن كان له حق، لكن إذا كان في ذلك إحراج لصاحبه، فإنه لا يحل له؛ لأن الإحراج ليس بالهين، فإذا استضاف شخصاً ليس عنده إلا حجرة واحدة له ولأهله، وذات يده قليل، فلا شك أن في هذا إحراجاً، ولا سيما في مثل عصرنا هذا، فنقول: لا يحل له أن يبقى عند حتى يؤتمه.

وذكر كثير من العلماء: أن الضيافة واجبة في القرى والبراري، وأما في المدن فلا، وقالوا: لأن المدن يوجد فيه أمكنة للطعام والشراب والمأوى، فلا تجب فيها الضيافة، فكأنهم يجعلون الضيافة من باب دفع الضرورة، وسبق لنا: أن ظاهر الأدلة خلاف ذلك، وأن الإنسان قد يربأ بنفسه من أن يذهب إلى الفنادق وشبهها، ويجب أن يكون ضيفاً على صاحب له.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ -بَغْنِي- الْحَنَفِيُّ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا شَرِيحٍ الْخَزَاعِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَدْنَايَ وَبَصْرَ عَيْنِي وَوَعَاهُ قَلْبِي حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَذَكَرَ فِيهِ: «وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُؤْتِمَهُ». بِمِثْلِ مَا فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ.

١٧- (١٧٢٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تَبْعُنَا فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ فَلَا يَقْرُونَنَا فَمَا تَرَى؟ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَتَّبِعِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَتَّبِعِي لَهُمْ»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٢٤٦١).

هذا الحديث في فائدة، وهي: أن الضيف إذا نزل على قوم فلم يضيّفوه، فله أن يأخذ من مالهم مقدار ضيافته، ما لم يؤدّ ذلك إلى مفسدة، كالمقاتلة مثلاً؛ ووجه ذلك: أن هذا الحق سببه ظاهر، فكان لصاحبه أن يأخذ حقه بيده، وهذا نظيره: إفتاء النبي ﷺ هنداً بنت عتبة أن تأخذ من مال أبي سفيان ما يكفيها وولدها، فإنها جاءت تشتكي إلى النبي ﷺ أن أبا سفيان رجل شحيح، فأمرها أن تأخذ من ماله بدون علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف^(١).

فإن قال قائل: لو أن رجلاً أنكر حق شخص ادّعاء عليه، وليس له به بيّنة، وقدر على أن يأخذ مقدار حقه من ماله، هل له ذلك أو لا؟

نقول: هذه تُسمى مسألة الظّفر؛ يعني: أن يظفر الإنسان بحقه ممن هو عليه.

فقال بعض أهل العلم: إنه لا يجوز مطلقاً.

وقال آخرون: إنه يجوز مطلقاً.

والصواب: أنه إن كان سبب الحق ظاهراً فله أن يأخذ، وإن كان خفياً، فليس له أن يأخذ، فحق الضيف ظاهر؛ لأن كل واحد يعرف أن هذا نزل ضيفاً عند هذا الرجل، فإذا لم يقم بالواجب، فله أن يأخذ مقدار واجبه؛ وكذلك نفقة المرأة على زوجها واجبة، وهذا حق ظاهر، فلها أن تأخذ من ماله.

أما لو جحد شخص وديعة عنده أو جحد ديناً عليه، فليس لصاحبه أن يأخذ من ماله، لكن في مسألة الوديعة له أن يأخذ ماله إذا قدر عليه؛ لأن حقه متعلق بعين المال، فله أن يأخذه؛ كما لو قدر على الغاصب بأن يأخذ ماله الذي غصبه منه، فله ذلك.

أما بالنسبة للضيف فقد قيدنا ذلك بشرط وهو: ألا يتضمن ضرراً وفتنة، فإن تضمن ضرراً وفتنة، فإنه لا يأخذه.

لكن لو قال صاحب البيت مثلاً: أنا لا أستطيع أن تكون ضيفاً عندي، ولكن هذه دراهم اشتر بها ما تستطيع أن تقدر عليه، فهذا يُنظر: إذا كان يُخشى أن يلزمه -يعني: يضيق عليه- فلا حرج.

فإن قال قائل: ماذا عن الذين اشتهروا بأنهم يكثرون الذهاب للناس والاستضافة عندهم، هل لهم حق الضيافة كغيرهم؟

(١) أخرجه البخاري (٢٤٦٠)، ومسلم (١٧١٤).

الجواب: لا، فهو لاء يسمون الطفيلين، وليس لهم حق؛ لأنهم كل يوم عند شخص ما.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ اسْتِخْبَابِ الْمَوَاسَاةِ بِفُضُولِ الْعَالِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨- (١٧٢٨) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ لَهُ قَالَ: فَجَعَلَ يَصْرِفُ بَصَرَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيُعْذِ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيُعْذِ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ». قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ.

هذا لدفع الضرورة، ومن حُسن أخلاق النبي ﷺ: أنه لم يذكر حاجة هذا الرجل في أول وهلة، بل قال: مَنْ عنده فضل ظهر، والرجل لا يحتاج إلى الظهر؛ لأنه على راحلة، ثم ذكر بعدها: مَنْ عنده فضل زاد، وما أشبه ذلك؛ لئلا يخجل الرجل، فلو قال من أول وهلة: من عنده فضل زاد لعرف الرجل أنه يريد أن يتصدقوا عليه؛ لكن قال: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ». والرجل معه ظهر، فزال هذا الوهم.

❖ وقوله: «حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ». قلنا: إن هذا عند الضرورة، وأما عند السعة فمن المعلوم: أن النبي ﷺ يعلم أن في أصحابه أغنياء، ومع ذلك لم يلزمهم بأن يتصدقوا بما فَضَّل من أموالهم.

فإن قال قائل: بعض الناس - كالاشتراكيين - يستدلون بهذا الحديث على وجوب أن يتساوى الناس في الملكية؟!

الجواب: هؤلاء ممن يتبعون المتشابه، وإلا فلماذا يستدلون بهذا الحديث، ويدعون الأحاديث الكثيرة المتواترة التي فيها تفاضل الناس في الأرزاق؛ بل إن الله تبارك وتعالى بيّن أن هذا من الحكمة، حيث قال: ﴿أَمْ يَتَقَسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْحَارًا﴾ [الأنعام: ٣٢].

والحقيقة: أن الاشتراكية تعطل المصالح؛ لأننا إذا قلنا: بأن الناس يكونون سواء فمن

الذي سيقوم بالبناء؟! ومن سيقوم بالحراسة؟ ومن سيقوم بالصناعة؟! فيصبح كل واحد جالساً في بيته، ويقول: مالي ونفقتي على الآخرين.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ اسْتِخْبَابِ خَلِطِ الْأَرْوَادِ إِذَا قَلَّتِ وَالْمَوَاسَاةُ فِيهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- (١٧٢٩) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ -بِعْنِي: ابْنُ مُحَمَّدٍ الْيَافِي- حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ -وَهُوَ ابْنُ عِمَارٍ- حَدَّثَنَا إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَأَصَابَنَا جَهْدٌ حَتَّى هَمَمْنَا أَنْ نَتَخَرَّ بَعْضُ ظَهْرِنَا، فَأَمَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَجَمَعْنَا مَزَاوِدَنَا فَبَسَطْنَا لَهُ نَطْعًا، فَاجْتَمَعَ زَادُ الْقَوْمِ عَلَى النَّطْعِ قَالَ: فَتَطَاوَلْتُ لِأَحْزَرُهُ كَمْ هُوَ فَحَزَرْتُهُ كَرَبِضَةِ الْعَنْزِ، وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً قَالَ: فَأَكَلْنَا حَتَّى شَبِعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ حَشَوْنَا جُرْبَتَنَا، فَقَالَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلْ مِنْ وَضُوءٍ؟». قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ بِإِدَاوَةٍ لَهَا فِيهَا نَظْمَةٌ فَأَقْرَعَهَا فِي قَدَحٍ فَتَوَضَّأْنَا كُلُّنَا نَدْفِقُهُ دَفْقَةً أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً. قَالَ: ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ ثِمَامِيَّةٌ فَقَالُوا: هَلْ مِنْ طَهُورٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَرِّغِ الْوَضُوءَ».

هذه القصة فيها آية من آيات الرسول ﷺ في تكثير الطعام والماء، حتى إن هذا الذي حَزَرَهُ كَرَبِضَةِ الْعَنْزِ طَعِمَ مِنْهُ أَلْفٌ وَأَرْبَعُمِائَةٍ، وكذلك الماء الذي في الإناء: تَوَضَّأَ مِنْهُ أَلْفٌ وَأَرْبَعُمِائَةٍ، وَقَدْ رُئِيَ الْمَاءُ بَيْنَ أَصَابِعِ النَّبِيِّ ﷺ يَجِيشُ، وَهُوَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ يُوْخَذُ مِنْ هَذَا: أَنَّهُ يَنْبَغِي إِذَا قَلَّ الطَّعَامُ وَكَثُرَ النَّاسُ أَنْ يَجْمَعَ النَّاسُ أَطْعَمْتَهُمْ؟

الظاهر: أَنَّهُ يُوْخَذُ مِنْ هَذَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُعَارِضُ فِي هَذَا الْأَخْذُ، بِأَن يُقَالَ: إِنَّ حَالَ النَّبِيِّ ﷺ لَا تُشَبِّهُ أَحْوَالَ النَّاسِ فَالنَّبِيُّ ﷺ جَمْعُهُمْ وَأَمْرٌ بِجَمْعِهِ لِيُزَكَّ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَسَنَّيَ هَذَا لِكُلِّ أَحَدٍ؛ لَكِنْ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْاجْتِمَاعِ عَلَى الطَّعَامِ، وَقَالَ: «اجْتَمِعُوا عَلَى طَعَامِكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى يُبَارِكْ لَكُمْ فِيهِ»^(١)، عَلِمْنَا: أَنَّ جَمْعَ الطَّعَامِ لِيَكُونَ النَّاسُ جَمِيعًا مِنْ أَسْبَابِ الْبَرَكَةِ؛ فَيَكُونُ مَا اسْتَنْبَطَهُ الْمُرْجِمُ لِهَذَا الْحَدِيثِ صَحِيحًا.

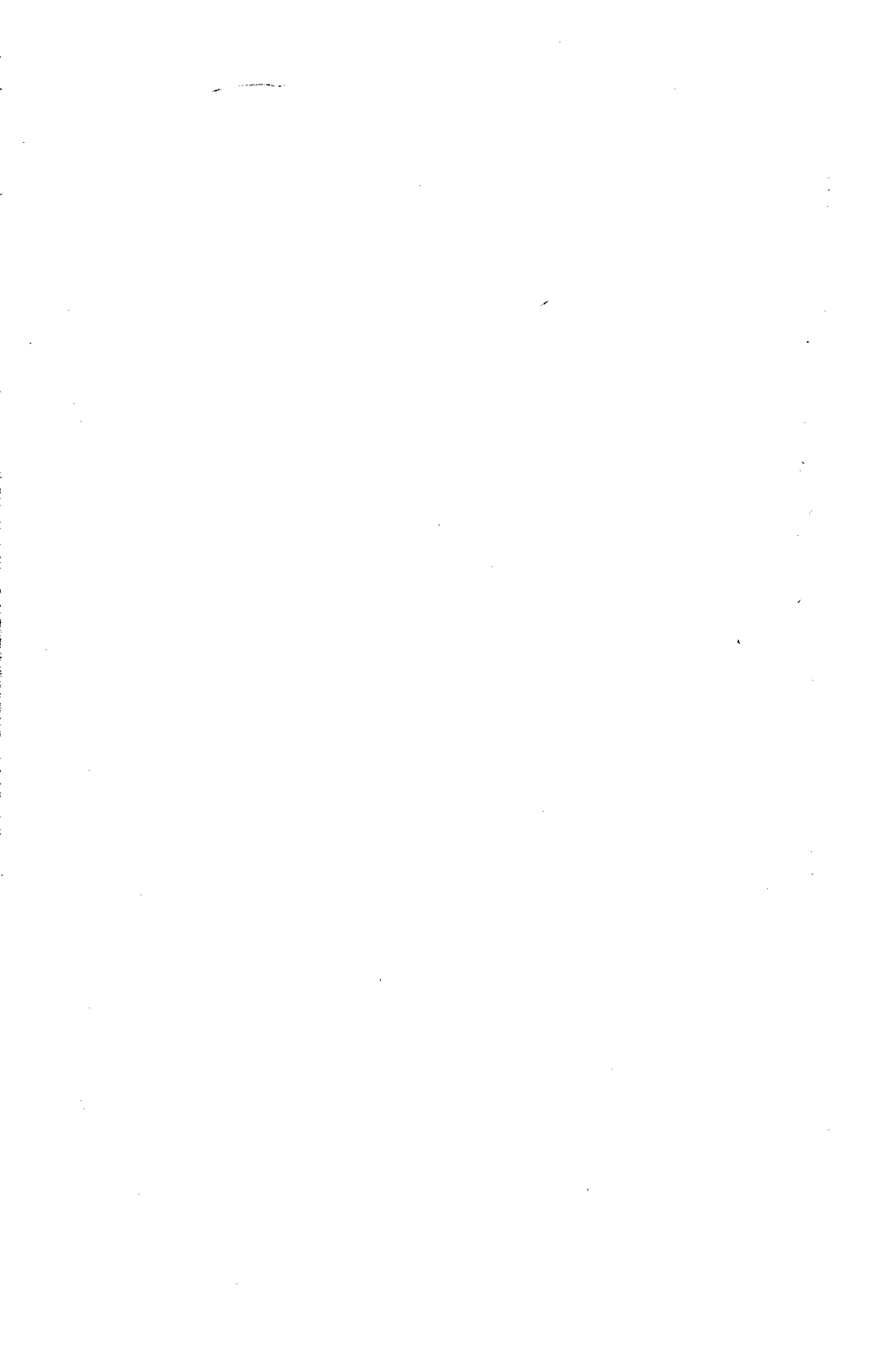
(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٦٤)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٢٨٦)، وَابْنُ حِبَانَ (٥٢٢٤) / الإحسان.

كِتَابُ

الْجُهَادِ وَالسَّيْرِ

إِلَى حَدِيثِ : ١٨١٧

مِنْ حَدِيثِ : ١٧٣٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ جَوَازِ الْإِغَارَةِ

عَلَى الْكُفَّارِ الَّذِينَ يَلْقَاهُمْ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ الْإِعْلَامِ بِالْإِغَارَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٧٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِي، حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ أَسْأَلُهُ عَنِ الدَّعَاءِ قَبْلَ الْقِتَالِ، قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيَّ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، قَدْ أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُضْطَلِقِ، وَهُمْ غَارُونَ وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ، فَقَتَلَ مَقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى سَبْيَهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمَيْدَ - قَالَ يَحْيَى: أَحْسِبُهُ قَالَ: جُوَيْرِيَّةَ، أَوْ قَالَ: ابْنَةَ الْحَارِثِ، وَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ (١).
(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِي، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلُهُ، وَقَالَ: جُوَيْرِيَّةَ بِنْتُ الْحَارِثِ. وَلَمْ يَشْكُ.

وهذا هو الصحيح بدون شك: أنها جويرية بنت الحارث. والواجب على الإمام:

(١) أخرجه البخاري (٢٥٤١).

أَنْ يَدْعُوْا أَوَّلًا، ثُمَّ يُغَيِّرُ، لَكِنْ إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَةُ قَدْ بَلَغَتْ الْقَوْمَ، فَإِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى دَعْوَتِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا يَرِيدُونَ الْإِسْلَامَ لَأَتَوْا وَأَسْلَمُوا، وَمَا تَكُونُ دَعْوَتُهُمْ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - إِلَّا تَطْوِيلًا لِلْمَدَّةِ؛ وَإِنَّمَا يُغْزَوْنَ بِدُونِ دَعْوَةٍ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ تَأْمِيرِ الْإِمَامِ

الْأَمْرَاءُ عَلَى الْبُغُوثِ وَوَصِيَّتِهِ إِيَّاهُمْ بِآدَابِ الْغَزْوِ وَغَيْرِهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (١٧٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ سُفْيَانَ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ أَمَلَاهُ عَلَيْنَا إِمْلَاءً.

٣- (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي: ابْنَ مَهْدِي - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تَمْتَلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ خِلَالٍ - فَأَيُّهُمْ مَا أَجَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ؛ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْلُُِمُ الْجَزْيَةِ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ. وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّا نَكُنُّمُ أَنْ تُخَفِّرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخَفِّرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ. وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تُنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَنْ تُصِيبَ حُكْمُ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا». قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ هَذَا أَوْ نَحْوُهُ، وَزَادَ

إِسْحَاقُ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ قَالَ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ - قَالَ يَحْيَى: يَعْني: أَنَّ عَلْقَمَةَ يَقُولُهُ لِابْنِ حَيَّانَ - فَقَالَ: حَدَّثَنِي مُسْلِمُ بْنُ هَيْصَمٍ، عَنِ الشُّعْمَانِ بْنِ مَقْرَنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

٤- (...) وَدَلَّنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ؛ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ بَرِيْدَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا أَوْ سَرِيَّةً دَعَاهُ فَأَوْصَاهُ. وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٥- (...) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْفَرَّاءُ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا.

هذا الحديث طويل، وهو أصل في بَعَثِ الْبُعُوثِ للدعوة إلى الإسلام.

وفيه فوائد عظيمة:

منها: قوله: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا أَوْ سَرِيَّةً»: فيه إثباتُ الإمرة على القوم يكونون في سفر أو جهاد، أو ما أشبه ذلك.

وقد أمر النبي ﷺ المسافرين إذا كانوا ثلاثة، أَنْ يُؤَمِّرُوا أَحدهم؛ لثلايقِ النزاع، والاضطراب، والاختلاف.

❖ قوله: «جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ». الجيش: هو ما زاد على أربعمئة، أو ما بلغ أربعمئة، والسرية: دون ذلك.

وكان النبي ﷺ يبعث الجيوش والسرايا حسب ما تقتضيه الحال.

ومنها: قوله: «أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ»؛ أي: من كانوا حوله.

والمراد: بقية السرية، أو وجهاؤها وأعيانها الذين يكونون حول الأمير.

ومنها: قوله: «يَتَقَوَّى اللَّهُ». ويتقوى الله: هي اتقاء عذابه؛ بفعل أوامره، واجتناب

نواهيه، على علم وبصيرة.

وهذا أجمع ما قيل في تعريف (التقوى).

وحدّثها بعضهم بقوله: أَنْ تَعْمَلَ بِطَاعَةِ اللَّهِ، على نور من الله، تَرْجُو ثَوَابَ اللَّهِ، وَأَنْ

تَتْرَكَ مَا نَهَى اللَّهُ، على نور من الله، تَخْشَى عِقَابَ اللَّهِ.

وقال بعضهم:

خَلَّ الذُّنُوبَ صَغِيرَهَا وَكَبِيرَهَا ذَاكَ التَّقَى
وَأَعْمَلَ كَمَا شِ فَوْقَ أَر ضِ الشُّوْكِ يَخْذَرُ مَا يَرَى
لَا تَخْفِرَنَّ صَغِيرَةً إِنَّ الْجِبَالَ مِنْ الْحَصَى

لكن ما ذكرناه أولاً في تعريف (التقوى) هو الأجمع.

ومنها: أنه يجب على الإمام إذا بعث بعثاً: أن يوصي القائد بتقوى الله ﷻ في خاصة نفسه؛ فيقول له: اتَّقِ الله، لا تَتَسَّ طاعة الله، وما أشبه ذلك.

ومنها: قوله: «وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا»؛ يعني: أوصاه أن يفعل خيراً بمن معه من المسلمين؛ وذلك: باختيار أحسن الطرق، وأحسن المعاملة، وأحسن الإقامة في المنازل اللائقة، وأن يأمرهم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر، وأن يختار لهم الوقت المناسب للهجوم، وما أشبه ذلك.

المهم: أن كل ما كان خيراً؛ فلإن الواجب على الأمير أن يسلكه؛ وذلك لأن المتصرف لغيره ليس كالمتصرف لنفسه.

فالمتصرف لنفسه يُخَيَّرُ تَخْيِيرَ تَشَّةٍ، فما يشتهي يفعله، إذا كان مباحاً.

والمتصرف لغيره يُخَيَّرُ تَخْيِيرَ مَصْلُحَةٍ يجب عليه.

ولهذا قال النبي ﷺ في الرجل يصلي لنفسه: «لِيُطَوِّلَ مَا شَاءَ»^(١)، وأما إذا كان إماماً؛ فلا يزيد على ما جاءت به السنة.

❦ قوله: «خَيْرًا» يشمل خير الدنيا والآخرة؛ فيفعل بهم الأمير خير الأمور: في مسيره، ونزوله، وإقدامه، وإحجامه، وفي كل ما يتعلق بشئون الغزو والرحيل.

ومنها: قوله: «اغزُوا بِاسْمِ اللَّهِ» أي: مستعيناً باسم الله ﷻ.

وفيه: البداءة باسم الله ﷻ عند بَعْثِ البُعُوثِ.

وهل المعنى في قوله: «اغزُوا بِاسْمِ اللَّهِ»: أني أبعثكم باسم الله؟ أو المعنى: كلما أردتم الهجوم فسمُّوا الله؟

(١) أخرجه البخاري (٧٠٣)، ومسلم (٤٦٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الجواب: أن المعنى يحتمل هذا وهذا، وكله مطلوبٌ وخيرٌ.
ومنها: قوله: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ»؛ أي: لإعلاء كلمة الله؛ لأن القتال في سبيل الله: هو القتال؛ لتكون كلمة الله هي العليا.

وفي قوله: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ». التنبيه على الإخلاص.
ومنها: قوله: «قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ». هذا بيانٌ لقوله ﷺ: «اغزوا»؛ لأن الغزو هو قتال العدو، لكنه يبيّن بقوله: «مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ». وتعليق الحكم بالوصف يَدُلُّ على عليته، وعليه فنقول: قاتلوا من كفر بالله؛ لكفرهم بالله ﷻ.
ومنها: ذكر الأوصاف التي تدعو إلى الاجتهاد في طلب العدو، والإغراء به؛ لقوله ﷺ: «قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ».

ومنها: قوله ﷺ: «اغزوا». فأعاد فعل «اغزوا» تأكيداً؛ وليبني عليه ما بعده.
ففيه: تأكيد الأمر بالتكرار إذا دَعَتِ الحاجة إليه: إما للإفهام، أو للتفصيل، أو لبناء أحكام أخرى عليه غير الأحكام الأولى.

ومنها: قوله ﷺ: «وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا».
الغُلُول: هو الأخذ من الغنيمة، مثل: أن يجد جراباً فيه ذهبٌ، أو جراباً فيه طعام، أو ما أشبه ذلك، ثم يكتمه؛ فهذا من كبائر الذنوب، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [التغلق: ١٦١].

وقوله ﷺ: «وَلَا تَغْلُوا»؛ أي: ولا تخونوا إذا عاهدتم، وأما إذا لم يكن بينكم وبينهم معاهدة؛ فلا حرج في الخداع؛ لأن الحرب خدعة، وأما إذا كان هناك عهدٌ؛ فلا يجوز الغدر؛ لأن أوفى الناس بالحقوق هم المسلمون؛ ولذا كان الغدر من صفات المنافقين.
وقوله ﷺ: «وَلَا تَمَثِّلُوا». التمثيل: هو قطع بعض الأعضاء من الأعداء، مثل: إذا أسروا أسيراً قطعوا يديه ورجليه وأذنيه وأنفه وما أشبه ذلك؛ فإن هذا لا يجوز؛ لأنه قِتْلَةٌ سيئة، حتى وإن كان هذا العدو مستحقاً للقتل ولا بد أن يقتل، إلا أنه لا يجوز التمثيل به؛ لأن التمثيل محرم حتى بالعدو.

فإن قال قائل: ولكن هل يجوز أن نفعل بهم ذلك إن فعلوا بنا ذلك؟

الجواب: نعم؛ لأن الله - تعالى - قال في كتابه العزيز: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]. ولا يمكن أن ندع التمثيل بهم وهم يمثلون بنا؛

لأن هذا يعني: الانخزال والانهزام والذل.

فإذا قال قائل: ما ذنب هذا الكافر الذي مثل بالمسلم ولاته وأمرأه؟

الجواب: لأنهم كانوا جميعاً طائفة واحدة، يقاتلون قتالاً واحداً، والرّدء كالمباشر؛ فقد لا نمثل بمن مثل بنا، وقد نمثل بغيره؛ لأنهم - كما قلنا - لما كانوا طائفة واحدة، ويقاتلون قتالاً واحداً، كان أميرها ومأمورها على حد سواء.

إذن: فقلوه ﷺ: «وَلَا تَمُثِّلُوا». يستثنى منه: ما إذا مثلوا بنا؛ فإننا نمثل بهم؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّيْ عَلَيْكُمْ فَأَعِدَّوْا عَلَيْهِمْ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّيْ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]. وقوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٢٦].

وهل قوله ﷺ: «وَلَا تَمُثِّلُوا»: يشمل ما بعد الموت وما قبله؟ بمعنى: ولا تمثلوا بهم لا عند القتل، ولا بعده؟

الجواب: أن نقول: إن ظاهر الحديث العموم، وأنه لا يجوز أن نمثل بالعدو، لا قبل أن نقتله، ولا بعد أن نقتله.

قوله ﷺ: «وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا». الوليد: هو الصغير؛ فلا يقتل؛ لسببين: الأول: لأنه ليس أهلاً للقتال.

والثاني: أنه إلى قبول الإسلام ممن كان كبيراً؛ ولهذا جاء في الحديث: «اقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ، وَاسْتَبَقُوا شُرَحَّهُمْ»^(١)؛ أي: صغارهم.

إذا قال قائل: إذا كانوا يقتلون أولادنا، هل نقتل أولادهم؟

فالجواب: لا؛ لأن إبقاء أولادهم فيه مصلحة لنا؛ لأننا نأخذ أولادهم على أنهم أسرى، يُسْتَرْقُونَ، وَيَتَّبَعُ بِهِمُ الْمُسْلِمُونَ.

إذن: فلا يجوز قتل الوليد، ومثل ذلك: المرأة، ومثل ذلك: الشيخ الفاني الذي لا يُخْشَى منه أن يقاتل، إلا أن يكون له رأي في الحرب؛ لأن من الشيوخ الكبار الذين ليس فيهم جرأك، ولا يمكن أن يقاتلوا، يكون عندهم من الرأي ما هو أعظم من المقاتلة، فهذا يُقْتَلُ إذا عُرِفَ عنه أنه فيهم ذو رأي وسداد، وأنه يُوجَّهُ الناس؛ فإنه يُقْتَلُ كما قتل النبي ﷺ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ؛ لأنه كان ذا رأي في قومه.

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٧٠)، والترمذي (١٥٨٣)، وأحمد (٢٠/٥)، وغيرهم من رواية الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

ومنها: قوله ﷺ: «وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ». أضاف العداوة فيه إلى المخاطب؛ إغراء له بقتالهم، ودعوتهم إلى الإسلام، وتحذيراً من أن يغدر هذا العدو، وإحساء للعاطفة في طلب هذا العدو.

ومنها: قوله ﷺ: «فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ خِلَالٍ - فَأَيُّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ». يعني: اطلب ثلاث خصال - أو خلال -، والمعنى واحد، و«أو» هنا شك من الراوي.

ومنها: أنه يجب على الإنسان إذا لقي العدو أن يخيره بين هذه الأمور الثلاثة.

❖ قوله ﷺ: «فَأَيُّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ». «ما» هنا زائدة للتوكيد، ولو حُذِفَتْ لاستقام الكلام وكان صحيحاً؛ فتقول: «فَأَيُّتُهُنَّ أَجَابُوكَ». ولكنها هنا زائدة للتوكيد.

❖ وقوله ﷺ: «فَاقْبَلْ مِنْهُمْ». أي: إذا أجابوك إلى هذه الخصال، و«وَكُفَّ عَنْهُمْ»؛ أي: عن قتالهم.

ومنها: قوله ﷺ: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ» ثم هنا للترتيب الذكري، وليست للترتيب المعنوي، ولو حذفت لاستقام الكلام، والمعنى: «ادعهم إلى الإسلام». هذه أول الخصال؛ لأن أصل قتال الكفار: ليس للتغلب عليهم، أو أسرهم، أو غنيمة أموالهم، ولكن لإسلامهم، حتى تكون كلمة الله هي العليا، وحتى ننقذهم من النار، فنحن بقتالنا إياهم محسنون إليهم في الواقع.

❖ وقوله: «الْإِسْلَامَ»: هو ما جاء به الرسول ﷺ فقط لا غير؛ لقوله تعالى: «وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» [التوبة: ٣]، وقوله: «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ» [التوبة: ٨٥].

❖ وقوله ﷺ: «فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ»؛ لأنهم أسلموا، وإذا أسلموا عصموا دماءهم وأموالهم، إلا بحق الإسلام؛ يعني: إلا شيئاً يبيحه الإسلام من دمائهم وأموالهم.

فيستفاد منه: أنهم إذا أجابوا إلى الإسلام، وجب القبول والكف.

ولكن هل يجب أن يقبلوا الإسلام صراحة؛ فيقولوا: أسلمنا؟ أو إذا تكلموا بكلام يدل على الإسلام، وإن لم يكن بلفظه؟

الجواب أن نقول: الثاني، ولهذا عتب النبي ﷺ على خالد بن الوليد رضي الله عنه حين قاتل الذين قالوا: «صَبَأْنَا صَبَأَنَا»، مع أنهم كانوا يريدون: «أسلمنا أسلمنا».

ومنها: قوله ﷺ: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ»؛ يعني: إذا اقتضى الحال هذا؛ فادعهم إلى أن يتحولوا من دارهم التي كانت دار كفر إلى دار المهاجرين، وهي «المدينة»؛ يعني: ادعهم إلى المدينة حتى لا يَبْقُوا على كونهم أعراباً.

❦ قوله ﷺ: «وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ؛ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ»؛ لأنهم صاروا من جملتهم؛ فلهم حكمهم.

❦ وقوله: «فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ». وهذا من كمال العدل بلا شك.

❦ وقوله: «وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ».

الغنيمة: ما أخذ بقتال وما ألحق به من الكفار.

والفَيْء: ما أخذ بغير قتال، من الكافرين، أو كان مضافاً إلى بيت المال، كالأموال المجهول أهلها، وما أشبه ذلك.

ومنها: قوله ﷺ: «فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلِّهُمْ الْجَزِيَّةَ»؛ أي: أبوا عن الإسلام.

❦ ثم قال ﷺ: «فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ». أي: إن أجابوك إلى الجزية، وهي عبارة عن عَوَضٍ يبذله الكافر؛ للإقامة في بلادنا، ولحمايته من الاعتداء عليه؛ فهي في الحقيقة في مقابل حمايتنا له، ودفاعنا عنه؛ ولهذا سُمِّيَتْ «جزية» كأنها مُجَازَاةٌ وجزاء.

❦ ثم قال: «فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِزَّ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ». و«إن» هذه شرطية، و«هم» اسم. والمعروف: أن «إن» الشرطية لا تدخل إلا على الأفعال؛ فماذا نقول هنا؟

قلنا: المسألة خلافية، وليس فيها اتفاق بين النحويين، فإن من النحويين من يُجَوِّزُ دخول أداة الشرط على الاسم، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]، و«إذا السماء انفطرت» [الانشقاق: ١]، و«إذا السماء انشقت» [الانشقاق: ١]، وأشباههما.

وهذا رأي الكوفيين، وعلى هذا الرأي؛ فلا إشكال هنا.

وإذا قلنا: إنها لا تدخل إلا على الأفعال، صارت «هم» ضميراً منفصلاً، تُفَسَّرُ الضمير في الفعل المحذوف، والتقدير: «فإن أبوا هم»، وتكون «أبوا» جملة مفسرة للمحذوفة؛ لأن الأصل عدم الحذف، وليس القول بأن «إن» الشرطية لا يليها إلا الأفعال وَحْيًا مُتَرَّلاً علينا أن نتبعه، وأن نؤول الكلام إذا جاء على خلافه.

بل نقول: إن الأمر في هذا واسع، والقاعدة عندنا: أنه إذا اختلف النحويون في

شيء، لا يختلف به المعنى؛ فإننا نأخذ بالأسهل.

وقوله: «فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِينَ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ». قَدَّمَ الاستعانة بالله على الفعل؛ فقال ﷺ: «فَاسْتَعِينَ بِاللَّهِ»؛ يعني: اطلب منه العون، ثم قال: «وَقَاتِلْهُمْ»؛ أي: بمن معك من الرجال والعتاد، إلى آخره.

ومن فوائد هذه القطعة من الحديث؛ لأن فيها بيان أمور عظيمة:

أولاً: حرص النبي ﷺ على انتشار الإسلام، وذلك ببعث السرايا والجيوش؛ لدعوة الناس إليه.

وثانياً: مشروعية بعث الجيوش والسرايا إلى بلاد الكفر، على حسب ما وَجَّهَهُ النبي ﷺ، ولكن هذا مشروطٌ بالقدرة؛ لأن إرسال الجيوش والسرايا إلى بلاد الكفر للدعوة لا شك أنه واجب، ولكن هناك قَيْدٌ في جميع الأوامر، وهو القدرة والاستطاعة، حتى أركان الإسلام قَيَّدَها الله - تعالى - بالاستطاعة؛ فإن لم يكن هناك استطاعة؛ فإنه يُتَنَظَّرُ حتى يُسِّرَ الله تعالى للمسلمين قوة يتمكنون بها من غزو أعدائهم إذا لم يسلموا.

ثالثاً: أنه ينبغي أن يكون بعث الجيوش والسرايا على حسب ما تقتضيه الحاجة؛ فإن اقتضت الحاجة كثرة، بعثنا جيوشاً، وإن كانت لا تحتاج فسرايا؛ لأن هذه البعث تحتاج إلى رجال وعتاد ونفقات؛ فلا يمكن أن نزيد على الحاجة؛ لما في ذلك من الإضرار بالمسلمين وأموالهم.

رابعاً: أنه يجب، أو يُسْنُّ على الأقل: أن يوصي الولي - ولي الأمر - أمراء الجيوش والسرايا بتقوى الله ﷻ، ويشرك مع الأمير من كان في حاشيته ممن هو قريب منه؛ لما في تقوى الله ﷻ من حصول المطلوب، وزوال المكروب، قال الله - تعالى - ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ۚ﴾ [الطلاق: ٤]. ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ﴾ [الطلاق: ٢]. أي: من الضيق. ﴿وَنَزَقْنَاهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٣].

خامساً: أن ولي الأمر يأمر الأمير على الجيش أو السرية أن يفعل بالمسلمين خيراً، ويؤكد ذلك عليه بالوصية.

سادساً: أنه لا بد لكل طائفة من أمير؛ لئلا تحصل الفوضى والنزاع، وعدم تمام الأمور، وقد قال الشاعر:

* لَا يُضْلِحُ النَّاسُ قَوْضَى لَا سَرَاةَ لَهُمْ *

وما هي الحيوانات لا بد أن يكون لها أمير؛ فتجد الطيور والغزلان وغيرها، إذا كانت مجتمعة وكثيرة يكون لها قائد في الجو، وفي الأرض.

سابعاً: أنه ينبغي البداءة بـ«بسم الله» عند الغزو، ولا سيما عند إرادة الضرب؛ لأن البداءة بـ«بسم الله» بركة واستعانة.

ثامناً: الإشارة إلى الإخلاص، في قوله: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وهذا الأمر وإن كان هو الذي في قلوب الصحابة، ولكن هذا من باب التوكيد والتذكير.

تاسعاً: أن سبب قتال الكافرين هو الكفر، لا العصبية، ولا الحمية، ولا غير ذلك؛ لقوله ﷺ: «قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ»، وقد بين الله ﷻ: أن المعاهدتين إذا نقضوا العهد، أمرنا أن نقاتل أئمتهم؛ فقال: ﴿وَإِنْ لَكُنَّ أَتَمَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَهْلَ الْكُفْرِ﴾ [البقرة: ١٢٠]، يعني: اجعلوا القتال مُرَكَّزاً على أئمتهم؛ لأن أئمتهم إذا قُتِلُوا حصل فيهم الفوضى، وانفجرت عقدهم.

عاشراً: أن الكفر بالله ﷻ يبيح الدَّم، وهو كذلك؛ فإن من ارتدَّ عن دينه أُبِيحَ دمه وماله، والكافر يباح دمه وماله، إلا إذا تنازل إلى الجزية أو العهد.

حادي عشر: تحريم الغلول؛ لقوله ﷺ: «اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا»، وهو عامٌّ في القليل والكثير، حتى لو كان نَعْلًا، أو عِقَالَ بعير، أو غير ذلك، فإنه حرام أو من كبائر الذنوب.

ومن الغلول: هدايا العمال؛ يعني: أن العامل الموظف لدى الدولة إذا قَبِلَ الهدية؛ فقد غَلَّ؛ لأنه لم يُعْطَ هذه الهدية إلا من أجل أنه عامل؛ ولهذا لما بعث النبي ﷺ رجلاً على الصدقة، يقال له: عبد الله بن اللُّثَيَّة، وقدم بالإبل قال: هذه لكم، وهذا أُهْدِيَ إليّ؛ فخطب النبي ﷺ وأنكر ذلك، وقال: «هَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ؛ فَيَنْظُرُ هَلْ يُهْدَى لَهُ؟!»^(١) وصدق رسول الله ﷺ، لولا أنه عامل، ما أُهْدِيَ إليه شيء، وهذا شامل لكل عمل الدولة، وقد ورد في مسند الإمام أحمد، أن النبي ﷺ قال: «هَدَايَا الْعُمَالِ غُلُولٌ»^(٢)، لكنه فيه مقال.

(١) أخرجه البخاري (٩٢٥، ٢٥٩٧)، ومسلم (١٨٣٢).

(٢) أخرجه أحمد (٤٢٤/٥).

ثاني عشر: تحريم الغدر؛ لقوله ﷺ «وَلَا تَغْدِرُوا». والغدر محرم، سواء كان في المسلم أو في الكافر، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [الحجرات: ٩١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

ثالث عشر: تحريم التمثيل؛ لقوله ﷺ: «وَلَا تَمَثِّلُوا». وهو عام في كل تمثيل، سواء كان قليلاً أو كثيراً، فقطع الأصبع مثلاً تمثيل، وقطع الأنف تمثيل، وقطع الأذن تمثيل، وقطع الجلد تمثيل، ويستثنى من ذلك: ما إذا كانوا يفعلونه بنا؛ فإنه يجوز لنا أن نفعل ذلك بهم.

والدليل: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ يَمْثِلُ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [الحجرات: ١٢٦]. ولكن هل يُشترط أن يكون ذلك مساوياً لما يفعلونه بنا في النوع والكمية، أو نقول: ما داموا انتهكوا أجسامنا؛ فنتهك أجسامهم كما شئنا؟

بمعنى: لو قطعوا منا أصبعاً هل نقطع منهم أصبعين؟ ولو قطعوا اليد اليسرى، هل نقطع اليمنى؟

فالجواب: أن هذا عندي محل تردد؛ فيحتمل أن نقول: ما داموا انتهكوا أبدان قتلانا؛ فإننا نتهك أبدانهم كما شئنا، ويحتمل أن نقول: إن الله قيّد هذا بالمثل؛ فقال: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ يَمْثِلُ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾.

ووجه التردد عندي: أن المقصود هو إذلال المسلمين لهم بالتمثيل، وهذا لا فرق فيه بين أن يكون التمثيل قليلاً أو كثيراً أو وسطاً؛ ما دام يحصل به الذل، وما دام هذا من أجل الذل، فإننا نعتبر الجنس، ولا نعتبر النوع ولا الوصف ولكن مع ذلك؛ فإن الأحوط - بلا شك - ألا يزيد على ما مثلوا به.

رابع عشر: تحريم قتل الوليد؛ يعني: الصغير؛ وذلك لأن الصغير لا ذنب له، وأيضاً في قتله تفويت لماليته، التي تعود إلى مصلحة المسلمين.

خامس عشر: أن قتال الكفار ليس لكفرهم، ولكن لاستسلامهم، وعدم معارضتهم لدين الإسلام؛ لقوله ﷺ: «إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ...» إلى آخره.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَسْنَا قُلْنَا: إِنَّ سَبَبَ قِتَالِ الْكُفَّارِ هُوَ الْكُفْرُ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، لَكِنْ قِتَالُنَا إِيَّاهُمْ لَهُ مَرَاهِلٌ، وَالنَّهْيَةُ هِيَ الْقِتَالُ، إِذَا لَمْ يَلْتَزِمُوا بِالْمَرَاهِلِ الَّتِي قَبْلَهُ.

سَادِسُ عَشَرَ: أَنَّهُ يَجِبُ الْكُفُّ عَنِ الْمَشْرِكِ إِذَا أَسْلَمَ مُطْلَقًا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ».

وَقَوْلُهُ: «مُطْلَقًا»؛ يَعْنِي: لَوْ أَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ لَحَقَّ بِنَا وَأَسْلَمَ وَقَالَ: أَنَا مُسْلِمٌ، وَأَنَا بَرِيءٌ مِنْ قَوْمِي؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَكْفَّ عَنْهُ، إِذَا عَلِمْنَا مِنْهُ حَسَنَ النِّيَّةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ جَاسُوسًا، وَيَدُلُّ لِهَذَا: قِصَّةُ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَمَا لَحِقَ الْمَشْرِكُ، فَلَمَّا أَدْرَكَهُ قَالَ الْمَشْرِكُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَتَلَهُ؛ لِأَنَّهُ أَسَامَةُ ظَنَّ أَنَّهُ قَالَهَا خَوْفًا مِنَ الْقَتْلِ؛ فَأَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَسَامَةَ، وَقَالَ لَهُ: أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ إِنْ حَتَّى قَالَ أَسَامَةَ: إِنِّي تَمَنَيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ بَعْدَ.

سَابِعُ عَشَرَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَشْرِكُونَ أَعْرَابًا فِي الْبَادِيَةِ؛ فَإِنَّا نَأْمُرُهُمْ أَوْ نَخِيرُهُمْ، إِمَّا أَنْ يَتَحَوَّلُوا إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَإِمَّا أَنْ يَبْقَوْا فِي دِيَارِهِمْ.

فَإِنْ تَحَوَّلُوا إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، وَإِنْ بَقُوا صَارُوا كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، لَيْسَ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفِيءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَجَاهِدُوا.

ثَامَنُ عَشَرَ: جَوَازُ اخْتِذِ الْجِزْيَةِ مِنْ غَيْرِ الْكِتَابِيِّينَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ»، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ «مَجُوسِي هَجَرَ»، وَالْمَجُوسُ مُشْرِكُونَ، لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ اللَّهُ قَدْ قَالَ: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (٢٩: آل عمران). أَفَلَا تَقْتَضِي الْآيَةُ: أَنْ يَكُونَ أَهْلُ الْجِزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَقَطْ؟

الْجَوَابُ: أَنْ نَقُولَ: لَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾ (٢٩: آل عمران)؛ فَهَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ، وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ؛ فَالْوَصْفُ بِكُونِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَصْفٌ طَرْدِيٌّ.

أو نقول: إنه تقييد بذكر أفراد العام، وهذا لا يقتضي التخصيص، إذا كان هذا المخصص داخلاً في حكم العموم.

وأيضاً: أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ الْجِزْيَةَ مِنْ «مَجُوسِي هَجَرَ» وهو في «صحيح البخاري»^(١)، يدل على ذلك، والقول بأنهم لهم شبهة كتاب قول ضعيف، والعلة ظاهرة في أهل الكتاب وغيرهم؛ لأنهم إذا قبلوا الجزية صار الحكم الأعلى للمسلمين؛ لأنهم -أي: أهل الكتاب والمشركين- أذلة يعطون الجزية عن يد وهم صاغرون.

فإن قال قائل: ما هي الجزية؟

الجواب: قلنا: هي العوض الذي يؤخذ عن حماية أهل الذمة، وعن عدم قتالهم، وأن يكون لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، لكن بالشروط المعروفة عند أهل العلم.

فإن قال قائل: وهل مقدرة شرعاً، أو بحسب ما يراه الإمام؟

فالجواب: نقول: الثاني، أنها غير مقدرة شرعاً، بل ما يراه الإمام أنه جزية يكفيهم؛ فله أن يختار، وتكون حيثن راجعة إلى اجتهاد الإمام.

تاسع عشر: أنه يجب على الإنسان أن يستعين بالله عند إرادة الفعل؛ لقوله ﷺ: «فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ»؛ فلا يعتمد على ما معه من قوة، ولا على ما معه من عدد؛ لأنه إذا اعتمد على ذلك خُذِلَ، وشواهد هذا في التاريخ الحاضر والماضي ظاهرة وكثيرة؛ فينبغي على المسلم أن يجعل عمله، ولا سيما في هذه المعارك الضنكى، مبنياً على عون الله ﷻ. ثم نأتي على شرح بقية حديث بريدة.

قوله ﷺ: «فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ». وهذا يدل على أنه إذا أبى المشركون ما عُرِضَ عليهم وجب قتالهم.

ومن فوائده: أن الإنسان يجب عليه أن يكون مستعيناً بالله ﷻ في قتال المشركين، ولكن يشترط لوجوب القتال: أن يكون قادراً على ملاقاتهم هؤلاء؛ فإن لم يكن قادراً؛ فإنه لا يجب القتال، بل لو قيل بالتحريم لكان أولى؛ لأن قتالهم مع عدم القدرة إضرار بالمسلمين، فربما يقضون على هؤلاء الذين قاتلوهم ويسيرون إلى آخرين، فلا بد من شرط القدرة على قتالهم.

(١) أخرجه البخاري (٣١٥٧).

ولا يشترط أن تكون قوتنا أقوى، بل إذا كانت متكافئة أو أقوى، أما إذا كنا نعلم أننا لا قِبَلَ لنا بهم؛ فإن قتالهم من الحمق، ولم تأت به الشريعة؛ ولهذا لم يؤمر المسلمون بالقتال إلا حين صار لهم دولة، وصار لهم شوكة، وعندهم قوة.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز محاصرة الحصون، والحصون: هي عبارة عن القلاع التي يحمي بها الأعداء؛ فتجوز محاصرتهم؛ أي: أن تحصر من كل الجوانب، ويمنع عنها الطعام والشراب، والخروج، ومن دخول أحد عليهم.

فإن قال قائل: هل في ذلك تعذيب لهم، أليس النبي ﷺ قال: «دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلَا أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ»؟^(١)

فالجواب على هذا يكون من وجهين... الأول: أن هؤلاء الكفار المحاربين لا حرمة لهم؛ لأن دماءهم حلال لنا، وأموالهم حلال لنا.

الثاني: أن بإمكانهم أن يتخلصوا من هذا الحصار بالاستسلام، وهذا بخلاف الهرة. ومن فوائد هذا الحديث: أنهم إذا طلبوا أن يجعل لهم عهد الله، وعهد نبيه ﷺ؛ فإنهم لا يعطون ذلك، ولكن يعطون عهد القائد - قائد الجيش المَحَاصِرِ -، وعهد أصحابه؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك في قوله: «فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ». ومنها: حكمة النبي ﷺ في تعليمه وأحكامه؛ لأنه بين العلة من كوننا لا نعطيهم ذمة الله، ولا ذمة نبيه ﷺ؛ لأنه ربما يحصل نقض للعهد؛ فنكون بذلك نقضنا عهد الله ورسوله ﷺ، ونقض عهدنا وعهد أصحابنا أهون من نقض عهد الله ورسوله ﷺ؛ ولهذا قال: «فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ...» الحديث.

ومن فوائد هذا الحديث: استعمال أفعال التفضيل فيما ليس في الطرفين منه شيء، وهذا نادر؛ لقوله ﷺ: «أَهْوَنُ»؛ فإن المعروف في اسم التفضيل اشتراك المُفْضَلِ والمُفْضَلِ عليه في الصفة، ومعلوم: أن هذا القول هنا «أَهْوَنُ» لا يشترك المُفْضَلُ ولا المُفْضَلُ عليه في الصفة؛ لأن الصفة هنا التي فيها التفضيل هي الهون، ومعلوم أن إخفار الذمم سواء كان ذلك في ذمة الله أو ذمة رسوله ﷺ، أو ذمة القائد وأصحابه ليس بهين؛ لأنه غدر، والغدر من صفات المنافقين، لكن المُنَوِّي أن الشر بعضه أهون.

فيستفاد من هذا: أنه يجوز في اللغة العربية استعمال اسم التفضيل فيما ليس في الطرفين منه شيء.

ومنها: أن الشرور تفاضل، فبعضها أشد؛ لقوله ﷺ: «فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا...»؛ فالشرور تفاضل، كما أن الخيرات تفاضل، وهذا أمر في الحقيقة لا يحتاج إلى استدلال؛ لأنه واضح.

ومنها: أنه لا يجوز أن يُنزل أهل الحصن المحصورين، على حكم الله ورسوله ﷺ؛ لقوله ﷺ: «فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، فَلَا تُنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا».

إذن: فإنهم ينزلون على حكم القائد والجيش، والقائد سيجتهد؛ فإما أن يصيب، وإما أن يخطئ؛ فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، والخطأ مغفور.

ومنها: أنه لا ينبغي للمفتي أن يقول فيما يفتي به: هذا شرع الله؛ لأنه لا يدري أيصيب شرع الله أم لا، اللهم إلا في شيء واضح بَيِّن؛ كأن يقول مثلاً: الميتة حرام، هذا حكم الله؛ لأن هذا الحكم صريح، وليس فيه إشكال، وهذا بخلاف المسائل الاجتهادية؛ فإنه لا ينبغي أن يقول فيها: حكم الإسلام كذا، وحكم الشرع كذا؛ لأنه - كما قلنا - لا يدري أيصيب حكم الشرع أم لا؟

وعليه؛ فإذا جاءك سائل وقال لك: ما حكم الشرع في كذا؟ فأرشده وقل له: لا تقل هذا الكلام؛ لأنني أنا بشرٌ أخطئ وأصيب، فلا أدري أصيب الشرع أم لا أصيبه.

ومنها: جواز الاجتهاد؛ لقوله ﷺ: «أَنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا».

ومعلوم: أنه إذا كان لا يدري أيصيب أم لا؛ فإنما حكم عن اجتهاد، ولا شك أن الاجتهاد في الشريعة الإسلامية جائز، ولكن لا يمكن أن نعارض به النص أبداً، وبأي حالٍ من الأحوال.

وهناك مسائل واقعة فيها اجتهاد في حياة النبي ﷺ، وبعده.

فهذا عمار بن ياسر رضي الله عنه قد أصابته جنابة وهو في سرية؛ فتمرغ في الصعيد كما تتمرغ الدابة، قياساً على طهارة الماء؛ فإن طهارة الماء من الجنابة تعم جميع البدن؛ فظنَّ عمار بن ياسر أن التراب كالماء، فهذا اجتهاد.

ومن المعلوم: أنه في ذلك المكان ليس له إلا الاجتهاد؛ فلما قدم على النبي ﷺ أخبره بأن هذا غير صحيح، وأنه يكفيهِ أن يتيمَّم في كَفْيِهِ^(١).

إذن: فالقياس ليس مقدماً على النص.

وهذا عبد الله بن عمر رضي الله عنه لما حدث أن النبي ﷺ قال: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ». قال ابنه بلال: «والله لنمنعن»^(٢)؛ لأنه رأى أمراً يقتضي أن تُمنَعَ النساء من الخروج من البيوت؛ فأقبل عليه أبوه عبد الله، وسبَّه سبًّا شديداً لم يسبَّ مثله قط؛ لأنه عارض الحديث، وإن كان عن اجتهاد، لكنه اجتهادٌ غير لائق وغير سائغ، وقال له: أقول لك: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ»، وتقول: «والله لنمنعن». ثم أقسم أن لا يكلمه مدة حياته.

إذن: فالمجتهد قد يصيب، وقد يخطئ، ولكن لا يمكن أن يُعارض النص باجتهاد أحد كائنًا من كان، وهذا له أمثلة كثيرة:
ومنها: رمي الجمرات قبل الزوال.

اجتهد بعض الناس وأفتى لهم أن يرموا قبل الزوال في اليوم الثاني عشر، لكن هذا غلط لا يستقيم؛ لأنه مخالف للسنة؛ فإن النبي ﷺ قال: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٣)، وهو لم يَرْمِ قبل الزوال، ولم يرخص لأحد أن يرمي قبل الزوال.
والاجتهاد مع وجود النص لاغ، لا شك في ذلك.

فإذا قالوا: إن الرسول ﷺ لم يَذَرِ عن الحال التي عليها الناس اليوم؟ قلنا: إذا كان الرسول ﷺ لم يَذَرِ؛ فالله يَذَرِ، ولم يقل الرسول ﷺ: «ارموا بعد الزوال عند الزحام».

ومنها: أن الإنسان إذا اجتهد فأخطأ؛ فلا أثم عليه؛ لقوله ﷺ: «أَنْزَلَهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَنْصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا». وهو كذلك، إذا اجتهد الإنسان، وبذل جهده وطاقته في تحري الحق، ثم أخطأ،

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧)، ومسلم (٣٦٨).

(٢) أخرجه البخاري (٩٠٠)، ومسلم (٤٤٢) واللفظ له.

(٣) أخرجه مسلم (١٢٩٧).

فلا شيء عليه، حتى لو أفتى شخصًا بصحة صلاته مع بطلانها بمقتضى النص؛ فلا شيء عليه؛ لأنه مجتهد.

وهل مثل ذلك من تصرف لغيره بوكالة أو ولاية، وأخطأ في اجتهاده؟
الجواب: نعم، مع أن هذا حق آدمي، لكنه مجتهد، فإذا وكل شخصًا في بيع شيء، وباعه بالسوق مجتهدًا متحررًا لكثرة الثمن، وباعه عند آخر سوم، ثم تبين أن قيمة هذه السلعة مرتفعة وهو لم يدر؛ فهل عليه شيء؟

الجواب: أنه ليس عليه شيء، والأمثلة في هذا كثيرة، لا بالنسبة لأولياء الأيتام، ولا للوكلاء، ولا للأوصياء، ولا لنظار الأوقاف، كلهم إذا تصرفوا تصرفًا عن اجتهاد، وتبين خطأهم؛ فإنه لا شيء عليهم: لا إثم، ولا ضمان، وهذه المسألة ينبغي للإنسان أن يتنبه لها، حتى يستريح ويريح غيره إذا استفتى.

ومن أهم ما يكون في حديث بُرَيْدَةَ: أن فيه دليلًا على قبول الجزية من غير اليهود والنصارى، وقد ثبت في «صحيح البخاري». أن النبي ﷺ أخذها من مجوسي هجر^(١)؛ فادّعى بعض العلماء: أن النبي ﷺ أخذها من مجوسي هجر؛ لأن لهم شبهة كتاب، ولكن هذه الدعوى غير صحيحة، وإنما أخذها من مجوسي هجر؛ لأنها تؤخذ من كل كافر، وأخذ الجزية - لا يخفى - فيه إذلال للكافر، وأن وجوده بيننا معصومًا محفوظًا يعينه على الإسلام.

فالصواب: أن الجزية تؤخذ من كل كافر؛ فإن أبى الجزية قوتل.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ فِي الْأَمْرِ بِالتَّيْسِيرِ وَتَرْكِ التَّنْفِيرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- (١٧٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ قَالَ: «بَشِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا».

(١) أخرجه البخاري (٣١٥٧).

وهذه قاعدة من قواعد الشريعة الإسلامية.

ومن ذلك: أنه بدلاً من أن نذكر نصوص الترهيب نذكر نصوص الترغيب، حتى تُقْبَلَ النفوس على ما ندعو إليه وَتَقْبَلَ، وبدلاً من أن نشدد على الناس ونلزمهم بكل ما جاء في الشرع نيسر لهم؛ لأن هذا أدعى للقبول، وهذه قاعدة ينبغي لكل الدعاة أن يسيروا عليها، كأن النبي ﷺ هو الذي بعثهم.

أما التنفير والتشديد وإرادة أن يكون الناس على أقوم طريق بين عشية وضحاها؛ فهذا ليس من هدي النبي ﷺ، ولا من سنة الله تعالى في الكون؛ فانتبهوا لهذه القاعدة، وهي التبشير والتيسير ما أمكن.

وأنا أرى أن الداعية إذا بدأ في الدعوة مع قوم؛ فليبدأ بالأصول المتفق عليها، مثل: طاعة الله ورسوله، وثواب المطيع، وذكر الجنة والنار، واليوم الآخر. حتى تلين قلوبهم له، ويعرفوا ما عنده من العلم، ومع النية الصالحة يسهل الله الأمر.

فمثلاً: إذا قال: طاعة الله ورسوله واجبة، وفيها الفوز في الدنيا والآخرة، وما أشبه ذلك من الكلام؛ فإنهم لا ينازعونه ويوافقونه، فليبدأ أولاً بالأصول المتفق عليها؛ لأنهم يدعون أنهم مسلمون، وأنهم على سنة، ثم إذا ألفوه وعرفوا ما عنده من العلم، وتمكن من قلوبهم، سهّل عليهم كلامه.

ثم يقول أيضاً: حتى هؤلاء المبتدعة من الناس ما داموا متأولين، ولم يصلوا إلى الحقيقة، فليس عليهم ذنب، والمجتهد في هذه الأمة -والحمد لله- إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، ويفتح لهم باب الرجاء.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٧- (١٧٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «يَسِّرْ أَوْ لَا تُعَسِّرْ، وَيَسِّرْ أَوْ لَا تُنْفِرْ، وَتَطَاوَعًا وَلَا تَخْتَلِفًا»^(١).

❁ قوله: «وَتَطَاوَعًا وَلَا تَخْتَلِفًا». هو من أهم ما يكون.

(١) أخرجه البخاري (٣٠٣٨).

والمعنى: فليطع بعضكم بعضاً، ولا تختلفوا؛ لأن الاختلاف شر، كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «الخلاف شر».

والتطاول ليس معناه: أن كل واحد يريد من أخيه أن يوافقه على ما يقول؛ لأن هذا غير ممكن، لكن كل واحد منهم يَغْضُ مما عنده، حتى يَتَّفِقَا، ما دام الأمر فيه سعة، وما دام الاتفاق له مساعٌ، حتى لو لزم من ذلك أن نترك بعض السنن مثلاً، أو أن نفعل بعض السنن التي لا نراها.

فمثلاً: يوجد بعض الناس الآن يرون أن الجهر بالبسملة سنة؛ لأنهم يرون أن البسملة من الفاتحة، فمتى سُنَّ الجهر بالفاتحة، سُنَّ الجهر بالبسملة.

ولو رأينا أحداً يقول: البسملة ليست من الفاتحة، ولا يُسَنُّ الجهر بها؛ فهل كل واحد منا يصلي بجماعته ولا يجهر، أو يصلي خلف صاحبه إن كان ممن يسر أسراً، وقيل للآخر: تحمّل هذا الشيء، وإن كان ممن يجهر قلنا له: اجهر، وقلنا للثاني: تحمّل هذا الشيء.

ولذلك قال الإمام أحمد رحمته الله: إذا ائتمَّ الإنسان بمن يَقْنُتُ في صلاة الفجر؛ فإنه يتابعه ويؤمّن على دعائه، مع أنه لا يرى القنوت في صلاة الفجر، لكن من أجل التوافق، والتوافق كله خير، ما دام الأمر فيه مساعٌ، وأما التفرق وأن يصلي كل واحد في جماعة، فهذا غلط.

وأيضاً إذا قَدَّمَ الناس -الذين يرون القنوت في الفجر- رجلاً لا يرى القنوت في الفجر؛ فإنه يتقدم ويقنت للتأليف؛ لأنه ليس هناك نهي عن القنوت في الفجر حتى نقول: إنه عصي الله ورسوله، ولكن فيه عدم الفعل، وعدم الفعل لا يدل على أنه حرام ومسائل الاجتهاد التي لا تخالف النص لا ينكر فيها؛ فلو وجدنا -مثلاً- إنساناً يأكل لحم الإبل ولا يتوضأ منها، ثم قام وصلى بنا إماماً، فنحن نصلي خلفه، وإن كنا نحن نعتقد لو أننا صلينا هذه الصلاة لكانت باطلة، لكن لا نقول: إنها في حقه باطلة؛ لأنه يعتقد أنها صحيحة.

وما أحسن ما قاله شيخ الإسلام رحمته الله لقوم من الجهمية وهو يناظرهم: «لو أن عندكم مثل ما عندي لقلت إنكم كفار»؛ يعني: لكفَرْتُكُمْ، لكن أنتم ما وصلتم إلى ما عندي، فأنتم معذورون بجهلكم.

وهذه مسائل مهمة جداً؛ لأن كل الطوائف التي تنتسب إلى الإسلام تقول: إنها على حق، وليس أحد أولى بالحق من الآخر، إلا من وافق الكتاب والسنة. فإذا كانت المسألة فيها مساغ واجتهاد، والحق فيها ليس بذلك الوضوح فلا داعي للاختلاف والفرقة.

ومن ذلك: ما يفعله بعض الشباب في صلاة التراويح في رمضان؛ فبعضهم يرون أن السنة الاختصار على إحدى عشرة، وربما يرى بعضهم الوجوب، والوجوب - لا شك - أنه قول شاذ، ولا أعلم أحداً قال به، لكن على القول بأن هذا سنة، نجد بعض الشباب الحريص على التمسك بالسنة في صلاة قيام رمضان «صلاة التراويح» في المسجد الحرام، إذا صلوا عشر ركعات توقّفوا، ولم يتابعوا الإمام، ومنهم من يخرج ويوتر في بيته، ومنهم من يبقى محروماً من الخير، شاذاً عن جماعة المسلمين، تجده يتكلم ويجهر، ويُسَوِّش على الناس، والناس يصلون.

وهذا مع كونه أساء إلى نفسه، فهو أساء إلى الناس أيضاً، وكان عليه أن يصلي معهم؛ لأنه يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً، وهذه قاعدة يجب أن تفهم ويُسار عليها في دعوتكم إلى الله ﷻ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ عَدِيٍّ، أَخْبَرَنَا عُيَيْنُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ كِلَاهُمَا، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ: «وَتَطَاوَعَا وَلَا تَخْتَلِفَا».

٨- (١٧٣٤) حَدَّثَنَا عُيَيْنُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُيَيْنُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَسَكُنُوا وَلَا تُتَفَرِّقُوا»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٦٩، ٦١٢٥).

قوله: «وَسَكَنُوا» من التبشير؛ لأن النفوس إذا بُشِّرَتْ بالشيء الذي ترغبه سكنت واستقرت.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ تَخْرِيمِ الْغَدْرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- (١٧٣٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَحُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ -يَعْنِي: أَبَا قُدَامَةَ السَّرَخِي- قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى -وَهُوَ الْقَطَّانُ- كُلُّهُمْ، عَنْ حُبَيْدِ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا حُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ، فَقِيلَ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ»^(١).

في هذا الحديث: دليل على أن الغدر من كبائر الذنوب؛ لأنه تَوَعَّد عليه بهذا الوعيد: وهو فضيحة الغادر يوم القيامة بين العالم.

وفي هذا الحديث أيضًا: ردٌّ على من يقول: إن الناس يُدْعَوْنَ يوم القيامة بأسماء أمهاتهم؛ لأن الحديث صريح في ذلك؛ فإنه قال: «هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ»، ولم يقل: «فلان بن فلانة».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا عَفَّانٌ، حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ كِلَاهُمَا، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

١٠- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْغَادِرَ يَنْصَبُ اللَّهُ لَهُ لَوَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقَالُ: أَلَا هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ».

١١- (...) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَنْزَلَةَ وَسَالِمِ ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

١٢- (١٧٣٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ -يَعْنِي: ابْنَ جَعْفَرٍ- كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْكَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ».

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ ح وَحَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ».

١٣- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ».

١٤- (١٧٣٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعُبيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ»^(١).

١٥- (١٧٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُلَيْدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ عِنْدَ اسْتِنِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

١٦- (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا الْمُسْتَمِيرُ بْنُ الرَّيَّانِ، حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ أَلَا وَلَا غَادِرٌ أَكْظَمُ غَدْرًا مِنْ نَسِيرٍ عَامَّةٍ».



❦ قوله: «مِنْ أَمِيرٍ عَامَّةٍ»؛ أي: من غدر صاحب الولاية العامة؛ لأن غدره يتعدى ضرره إلى خلق كثير.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/٦٦):

«وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ بَيَانُ غُلْظِ تَحْرِيمِ الْغَدْرِ لَا سِيَّمَا مِنْ صَاحِبِ الْوَلَايَةِ الْعَامَةِ؛ لِأَنَّ غَدْرَهُ يَتَعَدَّى ضَرَرَهُ إِلَى خَلْقٍ كَثِيرِينَ». اهـ

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَإِنَّ النَّوَوِي رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَفْضَلْ غَدْرَ أَمِيرِ الْعَامَةِ، لَكِنْ يَبْدُو -وَاللَّهِ أَعْلَمُ- أَنَّ غَدْرَهُ: أَنْ يُرِيَ النَّاسَ أَنَّهُ مُضِلٌّ، وَيَفْعَلُ كَذَا، وَيَفْعَلُ كَذَا، وَهُوَ كَاذِبٌ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّ هَذَا يَتَعَبَّرُ غَدْرًا؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِنَّمَا بَايَعُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/٦٢-٦٦):

قَوْلُهُ ﷺ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ». وَفِي رَوَايَةٍ: «يَعْرِفُ بِهِ». وَفِي رَوَايَةٍ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ عِنْدَ اسْتِنَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ». وَفِي رَوَايَةٍ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ أَلَا وَلَا غَادِرٌ أَكْثَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَةٍ».

قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: اللَّوَاءُ: الرَايَةُ الْعَظِيمَةُ لَا يُمْسِكُهَا إِلَّا صَاحِبُ جَيْشٍ الْحَرْبِ أَوْ صَاحِبُ دَعْوَةٍ الْجَيْشِ، وَيَكُونُ النَّاسُ تَبَعًا لَهُ.

قَالُوا: فَمَعْنَى: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ»؛ أَيُّ: عَلَامَةٌ يَشْهَرُ بِهَا فِي النَّاسِ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ اللَّوَاءِ الشَّهْرَةُ مَكَانَ الرَّئِيسِ عَلَامَةٌ لَهُ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَنْصُبُ الْأَلْوِيَةَ فِي الْأَسْوَاقِ الْحَفْلَةَ لَغَدْرِ الْغَادِرِ لِتَشْهِيرِهِ بِذَلِكَ، وَأَمَّا الْغَادِرُ فَهُوَ الَّذِي يُوَاعِدُ عَلَى أَمْرٍ وَلَا يَفِي بِهِ، يُقَالُ: غَدَرَ يَغْدُرُ بِكَسْرِ الدَّالِ فِي الْمَضَارِعِ.

وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: بَيَانُ غُلْظِ تَحْرِيمِ الْغَدْرِ لَا سِيَّمَا مِنْ صَاحِبِ الْوَلَايَةِ الْعَامَةِ؛ لِأَنَّ غَدْرَهُ يَتَعَدَّى ضَرَرَهُ إِلَى خَلْقٍ كَثِيرِينَ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ غَيْرُ مَضْطَرٍ إِلَى الْغَدْرِ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْوَفَاءِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي تَعْظِيمِ كَذِبِ الْمَلِكِ، وَالْمَشْهُورِ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَارِدٌ فِي ذَمِّ الْإِمَامِ الْغَادِرِ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي غِيَاضُ احْتِمَالَيْنِ: أَحَدُهُمَا هَذَا وَهُوَ نَهْيُ الْإِمَامِ أَنْ يَغْدُرَ فِي عَهْدِهِ لِرَعِيَّتِهِ وَلِلْكَفَّارِ وَغَيْرِهِمْ، أَوْ غَدْرُهُ لِلْأَمَانَةِ الَّتِي قَلَّدَهَا لِرَعِيَّتِهِ وَالتَّزَمَ الْقِيَامَ بِهَا وَالْمَحَافَظَةَ عَلَيْهَا، وَمَتَى خَانَهُمْ أَوْ تَرَكَ الشَّفَقَةَ عَلَيْهِمْ أَوْ الرِّفْقَ بِهِمْ فَقَدْ غَدَرَ بِعَهْدِهِ.

وَالْاحْتِمَالُ الثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ الْمَرَادُ: نَهْيُ الرِّعَايَةِ عَنِ الْغَدْرِ بِالْإِمَامِ فَلَا يَشْقُوا عَلَيْهِ الْعَصَا، وَلَا يَتَعَرَّضُوا لِمَا يَخَافُ حَصُولَ فِتْنَةٍ بِسَبَبِهِ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ جَوَازِ الْخِدَاعِ فِي الْحَرْبِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- (١٧٣٩) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِعَلِيِّ وَزُهَيْرٍ - قَالَ عَلِيُّ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعَ عَمْرُو جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ»^(١).

١٨- (١٧٤٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ»^(٢).
المعنى: أن الحرب مكيدة وخداع في العدو.

ومن ذلك - مثلاً -: أن يُظْهِرَ الجيش بأنه قوي، وأنه ذو سلاح عظيم، كما أمر النبي ﷺ: أن توقد النيران في «فتح مكة»^(٣)، وكما صنع القَعْقَاعُ بن عمرو في بعض جيوشه؛ حيث كان يَدْفَعُ جُنْدَهُ أمامَ الْعَدُوِّ فرقةً فرقة؛ ليظن العدو أن هذا مَدَدٌ، فيخاف.

ومن ذلك أيضًا: ما يذكر عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أنه طلب المبارزة مع عمرو بن ودٍّ؛ فخرج عمرو، فصاح به علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فالتفت عمرو ظانًّا أنه معه آخر، فلما التفت قصَّ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنقه^(٤).

المهم: أن الإنسان - في الحرب - إذا كان حاذقًا بالخداع؛ فليفعل.

ولا يقال: إن هذا واردٌ على قول النبي ﷺ: «لَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»^(٥)؛ لأن عدوي يريد أن يخدعني ويقتلني لو تمكَّن من ذلك.



(١) أخرجه البخاري (٣٠٣٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٢٩).

(٣) اشعال النيران في يوم فتح مكة.

(٤) مبارزة علي لعمر بن ود.

(٥) أخرجه أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١١٢٦٤)، والحاكم (٤٦/٢) والبيهقي (٢٧١/١٠)، وغيرهم.

من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ التَّوَوُّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) بَابُ كَرَاهَةِ تَمَنِّي لِقَاءِ الْعَدُوِّ وَالْأَمْرِ بِالصَّبْرِ عِنْدَ اللَّقَاءِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- (١٧٤١) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الْعَقَدِيُّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَامِيِّ - عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَمْتُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا»^(١).

وهذا لا يمنع من تمني الشهادة؛ لأن الشهادة تكون ولو بعد حين، لكن لقاء العدو يكون في الحاضر، فما دام الإنسان في عافية؛ فليكن في عافية، ولا يتمنى لقاء العدو، وإذا كان لا بد أن يلقي العدو؛ فليصبر، كما أمر النبي ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- (١٧٤٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ كِتَابِ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حِينَ سَارَ إِلَى الْحَرُورِيِّ يُخْبِرُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ يَنْتَظِرُ حَتَّى إِذَا مَالَتِ الشَّمْسُ قَامَ فِيهِمْ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَمْتُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ». ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، وَتَجْرِى السَّحَابِ، وَهَازِمِ الْأَحْزَابِ، اهْزِمْنَهُمْ وَأَنْصِرْنَا عَلَيْهِمْ»^(٢).

قلنا: إن الإنسان ما دام في عافية؛ فليكن في عافية؛ لأن تمني لقاء العدو قد يكون عن إعجاب الإنسان بنفسه، وأنه شجاع، وأنه قادرٌ على أن يفتك بعدوه، وهذا سبب للخذلان، ولكن إذا لقي العدو؛ فليصبر.

وفي هذا الحديث أيضًا: دليل على أنه لا ينبغي في الحرب أن يتجه الناس إلى العدو في حال استقبال الحرب؛ لأن ذلك قد يحدث مشقة، لكن بعد الزوال إذا هبت

(١) أخرجه البخاري (٣٠٢٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٢٤، ٣٠٢٥).

الرياح؛ فهذا أحسن ما يكون للهجوم، ولكن هذا يختلف باختلاف الأحوال، واختلاف الأزمان، واختلاف الأسلحة، ولكل حال حكمها، قد يكون في عصرنا الحاضر الهجوم في وسط النهار أنفع، وقد يكون في أول النهار، وقد يكون في آخره.

وفيه أيضًا: مشروعية هذا الدعاء: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ» بدأ بالتوسل إلى الله ﷻ بتنزيل الكتاب؛ لأن الأصل في الجهاد هو إعزاز الدين الذي جاء به هذا الكتاب العظيم، «وَمُجْرِي السَّحَابِ»؛ لأن الكتاب فيه حياة القلوب، والسماء فيها حياة الأرض والنبات، «وَهَازِمِ الْأَحْزَابِ»، توسّل إلى الله ﷻ بكونه هازم الأحزاب؛ لأن المقام يقتضي ذلك. وبدأ ﷺ بهزيمتهم قبل النصر؛ لأنه لا يكون نصر إلا بعد الهزيمة؛ فيُهْزَمِ الأحزاب أولاً، ويكون نصر للمسلمين ثانياً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٧) بَابُ اسْتِخْبَابِ الدُّعَاءِ بِالنَّصْرِ عِنْدَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- (...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْأَحْزَابِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعِ الْحِسَابِ، اهْزِمِ الْأَحْزَابِ، اللَّهُمَّ اهْزِمْنَهُمْ وَزَلِّزْلَهُمْ».

٢٢- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ خَالِدٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «هَازِمِ الْأَحْزَابِ». وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: «اللَّهُمَّ».

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: «مُجْرِي السَّحَابِ».

٢٣- (١٧٤٣) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ يَوْمَ أُحُدٍ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ إِن تَشَأْ لَا تُعْبِدُ فِي الْأَرْضِ».

هذا من التوسل بصفات الله ﷻ: «إِن تَشَأْ لَا تُعْبِدُ فِي الْأَرْضِ»؛ لأن نصره لهم، لرسول الله ﷺ وأصحابه، هو نصر لعبادة الله في الأرض، ولو شاء الله أن لا يعبد ما نصر المسلمين، ولا ستولى الكفار على المسلمين ولم يعبد في الأرض.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ تَخْرِيمِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ فِي الْحَرْبِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- (١٧٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَحُمْدُ بْنُ رُمَحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ امْرَأَةً وَجَدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتُولَةً، فَأَنكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ^(١).

٢٥- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: وَجَدَتْ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَغَازِي، فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ.

وإنما نهى عن ذلك لوجهين:

الوجه الأول: أن النساء لسن من أهل الحرب، والصبيان كذلك.

الوجه الثاني: أن النساء والصبيان يكونون أسرى للمسلمين؛ فهم مال يتنفع به المسلمون، أو يتنفع به بيت المال؛ فلذلك نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والصبيان في الحرب، وإنما يقتل من يقاتل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٩) بَابُ جَوَازِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ فِي الْبَيَّاتِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- (١٧٤٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّغْبِ بْنِ جَثَامَةَ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ، عَنِ الذَّرَارِيِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّثُونَ قَبْصِيُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ. فَقَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ» ^(٢).

٢٧- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ

(١) أخرجه البخاري (٣٠١٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠١٢).

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَصِيبُ فِي الْبَيَاتِ مِنْ ذُرَارِي الْمُشْرِكِينَ قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ».

٢٨- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: لَوْ أَنَّ خَيْلًا أَغَارَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَأَصَابَتْ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُشْرِكِينَ قَالَ: «هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ».

وذلك؛ لأنه يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً؛ فإذا دعت الضرورة إلى تبييت المشركين -أي: قتالهم ليلاً- فلا بأس، وحينئذ يقتل الصبيان والنساء؛ لأنه يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً؛ ولذلك قال النبي ﷺ: «هُمْ مِنْهُمْ»؛ فيجمع بين هذا الحديث وبين الذي سبقه: أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان قصراً، وأما إذا كانوا تبعاً؛ فلا بأس.

ومثل ذلك: لو تترس الكفار بالنساء والصبيان، وجعلوهم دروعاً بشرية؛ فلا بأس بقتلهم، بل إن شيخ الإسلام رحمه الله يقول: «لا بأس بمقاتلة الكفار، ولو تدرعوا بالمسلمين». فالذي يُقْتَلُ من المسلمين في هذه الحال يكون شهيداً، ولا يمكن أن يتلاعب الكفار بالمسلمين فيجعلون المسلمين درعاً يتقون به سلاح المسلمين، بل يقال: هؤلاء إذا قتلوا فهم شهداء، ونُتَفَذُ من هذا إلى قتال من وراءهم من الكفار.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمه الله:

(١٠) بَابُ جَوَازِ قَطْعِ أَشْجَارِ الْكُفَّارِ وَتَخْرِيقِهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمه الله:

٢٩- (١٧٤٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَقَطَعَ وَهِيَ الْبُوَيْرَةُ. زَادَ قُتَيْبَةُ، وَابْنُ رُمْحٍ فِي حَدِيثِهِمَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّنْ لِّسَةٍ أَوْ نَرَكْتُمُوهَا قُتِلَ عَلَى أَصُولِهَا فَإِذَا فِي اللَّهِ وَلِيٌّ خَيْرٌ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ ﴿٥٠﴾ [النساء: ٥٠].

٣٠- (...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ

مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ نَخْلَ بَيْتِي النَّضِيرِ وَحَرَّقَ.
وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ:

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَيْتِي لَوْيٌ حَرِيقٌ بِالبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ
وَفِي ذَلِكَ نَزَلَتْ ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَرَكْتُمْ هَا فَاقِمْهُ عَلَى أَصُولِهَا﴾ الآية.

٣١- (...) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُمَانَ، أَخْبَرَنِي عُقْبَةُ بْنُ خَالِدِ السَّكُونِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ
نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَيْتِي النَّضِيرِ.

❦ قوله: «البُؤَيْرَةُ». هي اسم مكان فيه نخيل، وهو مثل ما نُسَمَّى الأحياء؛ فنقول:
الحي الفلاني، والحارة الفلانية، وهكذا.

وفي هذه الأحاديث: دليل على جواز قطع النخيل -نخيل العدو- سواء كان ذلك
لإغاثتهم، أو كان ذلك للوصول إليهم؛ لأنه -أحياناً- يكون النخيل كُتْرَسٍ للعدو؛
فيترسون بالنخيل، حتى لا يصل إليهم القتال؛ فإذا دعت الحاجة إلى قطع النخل أو
إحراقه كان ذلك جائزاً، بل واجباً.

وفي هذا الحديث من الفوائد:

أنه إذا احترق بالنار شيء من الحيوان على سبيل التبع، وبلا قصد؛ فلا بأس؛ لأن هذه
النخيل لا بد أن يكون فيها شيء من الحشرات، أو الطيور، أو ما أشبه ذلك، وستموت.
وبناء على ذلك نقول: ما يفعله بعض المزارعين الآن: أنهم إذا حصدوا الزروع
أحرقوا الأرض، مع أنه يكون فيها الخشاش والدواب، وما أشبه ذلك؛ فإن هذا جائز؛
لأن هذه الحيوانات والحشرات والخشاش، لم تحرق قصداً، وإنما حُرِّقَتْ تبعاً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١١) بَابُ تَخْلِيلِ الْفَنَائِمِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ خَاصَّةً

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- (١٧٤٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ ح
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهِ قَالَ:
هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَزَا

نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتَّبِعْنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بَضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِي بِهَا، وَلَمْ يَبْنِ، وَلَا آخَرَ قَدْ بَنَى بُيُوتًا وَلَمْ يَرْفَعْ سُقْفَهَا، وَلَا آخَرَ قَدْ اشْتَرَى غَنًا أَوْ خَلِيفَاتٍ وَهُوَ مُتَنَظِّرٌ وَلَا ذِمًّا. قَالَ: فَغَزَا فَأَذْنَى لِلْقَرْيَةِ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشُّمُسِ: أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ، اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيَّ شَيْئًا. فَحَبَسَتْ عَلَيْهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ - قَالَ - فَجَمَعُوا مَا غَنِمُوا فَأَقْبَلَتِ النَّارُ لِتَأْكُلَهُ، فَأَبَتْ أَنْ تَطْعَمَهُ، فَقَالَ: فَيَكُمُ الْغُلُولُ، فَلْيَبْنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ. فَبَايَعُوهُ فَلَصِقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: فَيَكُمُ الْغُلُولُ فَلْيَبْنِي قَبِيلَتَكَ. فَبَايَعَتْهُ - قَالَ - فَلَصِقَتْ يَدُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، فَقَالَ: فَيَكُمُ الْغُلُولُ أَنْتُمْ غَلَلْتُمْ قَالَ: فَأَخْرَجُوا لَهُ مِثْلَ رَأْسِ بَقْرَةٍ مِنْ ذَهَبٍ قَالَ: فَوَضَعُوهُ فِي الْهَالِ وَهُوَ بِالصَّعِيدِ، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ فَأَكَلَتْهُ. فَلَمْ تَحُلْ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ قَبْلِنَا؛ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجَزَنَا فَطَيَّبَهَا لَنَا^(١).

هذا الحديث فيه عبر:

منها: حسن سياسة هذا النبي المذكور في الحديث؛ حيث منع من هؤلاء الأصناف الثلاثة؛ لأنهم إذا خرجوا للجهاد؛ فقلوبهم مُعَلِّقَةٌ بما وراءهم.

أما الأول: فقلوه: «لَا يَتَّبِعْنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بَضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِي بِهَا، وَلَمْ يَبْنِ».

قوله: «وَلَمْ يَبْنِ»؛ يعني: أن دخوله على المرأة قريب، ويدل على اشتراط هذا: أن «لَمَّا» تدل على انتفاء الحكم مع قربه؛ لأنه إذا عَقِدَ له على امرأة، وكان الدخول عليها بعد أسبوع - مثلاً -، أو نحوه؛ فإنه لا بد وأن يتعلق قلبه بها، ويصير مشغولاً بها، وحينئذ لا يؤخذ في القتال، وأما إن كان الدخول بعد سنة - مثلاً -؛ فإن هذا لا يؤثر.

وهل يؤخذ من هذا ما ذكره بعض أهل العلم: أن الإنسان يُعَذَّرُ بترك الجماعة، إذا كانت زوجته ستُرْفُ إليه؛ بناءً على المعروف فيما سبق؟

بعض العلماء يقول: إذا كان ينتظر المرأة لتأتي، فإنه معذور بترك الجماعة، وله أن يجمع صلاة العشاء إلى صلاة المغرب.

والجواب: نقول: نعم له ذلك، إن شاء جَمَعَ جَمْعَ تَقْدِيمٍ، وإن شاء إذا دخل وقت العشاء صَلَّى؛ لثلاثأتي الزوجة وأهلها، وهو مشغول بالصلاة في المسجد، والله عَزَّ وَجَلَّ قد يَسِّرُ لِلأُمَّةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

فنقول: هذا جائز، كما صرح به الفقهاء أو بعضهم.
وأما الثاني: فقوله: «وَلَا آخِرُ قَدْ بَنَى بُيُوتَنَا وَلَكِنْ يَرْفَعُ سُقُفَهَا»؛ يعني: بنى البناء، وأقام الجدران وبنى الأعمدة، ولكنه لم يرفع السقف؛ فإن له أن يتأخر عن الجهاد؛ لأن قلبه سيكون مشغولاً بها، ولا يخلص في القتال، ويتعب ضميره، فكان من التيسير ألا يجب عليه الغزو.

وأما الثالث: فقوله: «وَلَا آخِرُ قَدْ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ وَهُوَ مُتَنَظِّرٌ وَلَا دَهَاءَ». وهذا أيضاً مثل من سبقه؛ لأن قلبه سيكون مشغولاً بها؛ فمن الحكمة ألا يغزو. ولا شك أن النبي ﷺ قصَّ علينا هذه القصة؛ لنعبر بها، قال الله ﷻ في كتابه العزيز: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [التوبة: ١١١]. وفي هذا الحديث فوائد:

منها: أن سير الشمس بإذن الله ﷻ، كما قال تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [يس: ٣٨].

ومنها: جواز خطاب الجماد؛ لقصد العظة والعبرة، وبيان الحُكم؛ لأنه قال للشمس: «أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ»، ولكن لم يقل: «انتظري»؛ لأن الشمس لا تستطيع أن تنتظر بنفسها، ولكنه سأل الله ﷻ أن يحبس الشمس؛ فحبست عليه حتى فتح الله عليه.

ومنها: ردُّ لقول من يقول: إن الشمس لا تدور على الأرض، والنصوص ظاهرة جداً في أن الشمس تدور على الأرض؛ ففي القرآن الكريم قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَنَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزْوُرُ عَنْ كَهْفِهَا ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ﴾ [الأنعام: ١٧]؛ فإضافة الفعل إليها، الأصل فيه: أنه واقع منها، وأنها هي التي طلعت، وهي التي غربت، وهي التي تزاور، وهي التي تقرض.

ولا يمكن أن نخرج عن هذا الظاهر الذي خاطبنا الله به؛ لقول من قال من الفلكيين: إن الشمس ثابتة، وأن اختلاف الليل والنهار بسبب دوران الأرض.

وكذلك قال الله تعالى في قصة سليمان: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [سورة النمل: ٣٢]؛ يعني: الشمس وكذلك قول ذي القرنين: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سَبِيلًا﴾ [الأنعام: ٩٠]. وكذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَقْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَقْرُبُ فِي عِثَابٍ حَمِيمٍ﴾ [الأنعام: ٨٦].

وكذلك في حديث أبي ذر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ حين غربت الشمس، قال له: «أَتَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ؟» قال: الله ورسوله أعلم^(١) ثم بيّن له ذلك.

كل هذه النصوص لا يمكن أن ندعها لأقوال قوم إنما يحدسون ويظنون بدون قطع، حتى لو فرض أننا نصدق أن الأرض تدور؛ فإنه لا يلزم من ذلك ألا يكون اختلاف الليل والنهار بسبب دوران الشمس؛ لأن دوران الشمس غير دوران الأرض؛ فدوران الشمس معاكس، ودوران الأرض إلى الشرق، ومعلوم أن الشمس بعيدة جدًا، فلا يظهر للناس سرعة دورانها. وأما دوران الأرض، فإنها مسألة ظنية أنها لا تدور، بل إننا قد نرجح أنها تدور؛ لأن الله - تعالى - قال: ﴿وَالْقَمَرُ فِي الْأَرْضِ رَوِيًّا أَنْ تَبْيَضَ بَعْدَ ظَنِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٥]، ونفي الأخص يدل على وجود الأعم؛ لأن قوله: ﴿أَنْ تَبْيَضَ﴾؛ يعني: خوفًا أن تبيض، فلو لا أن لها حركة، ما احتاج أن يقول: ﴿أَنْ تَبْيَضَ بَعْدَ ظَنِّكُمْ﴾، لكن الشيء الذي إلى الآن ننكره: أن يُقَالَ: إن اختلاف الليل والنهار بسبب دوران الأرض؛ فإن هذا غير مقبول لدينا؛ لأن ظاهر الكتاب والسنة: أن سببه حركة الشمس، وهذا حتى في رؤية العين المحسوسة، فإنها تدل عليها.

فالواجب على كل مسلم: أن يعتمد ظاهر القرآن والسنة، ولا يلتفت إلى من سواهما، إلا إذا ثبت ثبوتًا قطعيًا مثل الشمس، فحينئذ يمكن أن نتأول، فنقول: إذا طلعت في رأي العين، وهكذا إذا ذهبت، لكن ما دام أننا لم نجد دليلًا حسيًا يلزم أن نأخذ به؛ فإن الأصل البقاء على ظاهر الكتاب والسنة.

وفي هذا الحديث أيضًا: دليل على أن الأفلاك تتغير بإذن الله ﷻ؛ فدوران الشمس توقف بدعاء هذا النبي، وكذلك انشقاق القمر في عهد النبي ﷺ^(٢)، فلا شك أنه تغير جُرم سماوي، وقول الفلكيين: إن الأفلاك والأجرام الفلكية لا تتغير غير صحيح؛ لأنه إذا كان الذي غيرها هو الله؛ لأنه الذي خلقها ابتداءً.

وفيه أيضًا: أن القتال في النهار أحسن من القتال في الليل؛ ولهذا سأل هذا النبي: أن يحبس الله الشمس حتى يقاتل.

(١) أخرجه البخاري (٣١٩٩)، ومسلم (١٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٣٧)، ومسلم (٢٨٠٢)، من حديث أنس رضي الله عنه.

وفيه أيضًا: أن الأمم السابقة لا تحل لها الغنائم، والغنائم هي التي تؤخذ من الكفار بقتال وما ألحق به.

ففي الأمم السابقة كانت لا تحل الغنائم، وإنما تجمع فتزل عليها نار من السماء؛ فتحرقها. وفي هذا الحديث: أن النار لما نزلت أبت أن تحرقها؛ لأن أحد المقاتلين غلّ من الغنيمة؛ فالغنيمة إذن لم تكمل، وإذا لم تكمل؛ فإن النار لا تحرقها، ولكن هذه الآية التي اتخذها هذا النبي من العجائب؛ حيث ألهمه الله ﷻ هذا الطريق، وهو أنه طلب من كل قبيلة عريقًا، يأتي ويسلم على النبي، فمن لصقت يده بيد النبي؛ فالغلول عند قومه، حتى لصقت يد أحد العرفاء؛ فقال: «فِيكُمْ الْغُلُولُ»، ثم جاء بالقبيلة، فلصقت يد رجلين أو ثلاثة منهم بيد النبي، وإذا هم قد غلّوا ذهبًا كراس الثور.

ورأس الثور: إما أن يكون المراد بها: كراس الثور صورة، أو المراد: مثل رأس الثور جُرمًا؛ بقطع عن كونه مصورًا، أو غير مصور.

وفي الحديث أيضًا: دليل على فضيلة هذه الأمة؛ حيث أحلّ الله لها الغنائم؛ ولهذا جاء في الحديث الصحيح: «أَنْ جَعَلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُغْبِي»^(١)، ولا شك أن المسلمين يغنمون غنائم كثيرة جدًا، حتى كان يؤتى بها في المسجد، فتكون أكوامًا كثيرة، فيحصل بها خير كثير للأمة.

قوله: ﷺ: «رَأَى ضَعْفَنَا»؛ أي: ضعف المال، وليس هو ضعف الإيمان، و«عَجَزْنَا»؛ أي: عجز القدرة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ الْأَنْفَالِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- (١٧٤٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ يَسَّارِ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخَذَ أَبِي مِنَ الْخُمْسِ سِتْفًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: هَبْ لِي هَذَا، فَأَبَى فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: «مَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ» [الأنفال: ١].

(١) أخرجه أحمد (٥٠/٢)، وأبو داود (٤٠٣١)، وهو عند البخاري - معلقًا - (٢٧٥٧).

٣٤- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَزَلَتْ فِي أَرْبَعِ آيَاتٍ أَصَبْتُ سَيْفًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَقْلْنِيهِ. فَقَالَ: «ضَعْنَاهُ». ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «ضَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ». ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ: نَقْلْنِيهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «ضَعْنَاهُ». فَقَامَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَقْلْنِيهِ أَجْعَلْ كَمَنْ لَا عَنَاءَ لَهُ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «ضَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ». قَالَ: فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَسْتَئْتُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾.

«الأنفال» هي مما يؤخذ من الغنائم.

❦ قوله: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١]؛ أي: جعل حكمها لله ورسوله، وكان النبي ﷺ من قبل مخيرًا بين أن يقسمها بين الغانمين، أو يقسمها حيث يرى، حتى أنزل الله تعالى التفصيل في ذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ...﴾ [الأنفال: ٤١]. الآية.

ويستفاد من هذا الحديث: أن من أخذ شيئًا لا يحل له أخذه من مكان؛ فإنه يجب عليه ردهُ إليه؛ أي: إلى ذلك المكان؛ لقول النبي ﷺ: «ضَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ»، ولا يكفي أن يعطيه لولي الأمر، أو يعطيه صاحبه -مثلًا-، بل مؤونة ردهُ إلى مكانه عليه.

وفيه دليل أيضًا: على جواز مراجعة النبي ﷺ في الأمور التي يحتاجها الإنسان؛ لأن الرسول ﷺ كرَّر عليه قوله: «ضَعْنَاهُ» وهذا من جنس مراجعة الصحابة رضي الله عنهم للنبي ﷺ في «حَجَّةِ الْوَدَاعِ»، لَمَّا أَمَرَ من لم يَسْقِ الْهَدْيَ أَنْ يجعلها عمرة^(١) فراجعهم الصحابة رضي الله عنهم في ذلك، حتى قالوا: يا رسول الله، قد سَمَّينا الحج؛ أي: كيف نجعلها عمرة؟

وقال بعضهم: يا رسول الله، أُنْخِرج إلى مِنًى وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ مَنًى؟! يعني: كيف نجتمع نساءنا بين الحج والعمرة، ونُخْرِج على هذا الحال؟! فانظر إلى هذا الحد من شدة مراجعته ﷺ.

المهم: أنه لا حرج على الإنسان أن يراجع في أمر له فيه حاجة.

ومن فوائد هذا الحديث: أن مسائل الأحكام يجوز أن يُقَرَّنَ فيها اسمُ النبي ﷺ مع اسم الله تعالى بالواو؛ لقوله تعالى: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١]؛ ولقوله

(١) تقدم تخريجه في «كتاب الحج».

نعال: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٥٩].

وأما في مسائل القدر؛ فإذا أضيف اسم الرسول ﷺ إلى الله؛ فلا بد من «ثم»؛ لأنه لا أحد يستطيع أن يتصرف في الكون مع الله ﷻ، أما الأحكام الشرعية؛ فإنها ترجع إلى الله وإلى الرسول ﷺ؛ ولهذا كان حكم الرسول ﷺ كحكم الله.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»:

قوله: «عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخَذَ أَبِي مِنَ الْخُمْسِ سَيْفًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: هَبْ لِي هَذَا، فَأَبَى فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿سَتَلُونَا عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١]. فقوله: «عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخَذَ أَبِي» هو من تلوين الخطاب، وتقديره: عن مصعب بن سعد أنه حدث عن أبيه بحديث قال فيه: قال أبي: أخذت حكم الغنائم من الخمس سيفًا إلى آخره، قال القاضي: يحتمل أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية وإباحتها، قال: وهذا هو الصواب، وعليه يدل الحديث، وقد روي في تمامه ما بينه من كلام النبي ﷺ لسعد بعد نزول الآية: «خُذْ سَيْفَكَ إِنَّكَ سَأَلْتَنِيهِ وَلَيْسَ لِي وَلَا لَكَ، وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ لِي، وَجَعَلْتَهُ لَكَ» قال: واختلفوا في هذه الآية فقيل: هي منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١]. وأن مقتضى آية الأنفال، والمراد بها: أن الغنائم كانت للنبي ﷺ خاصة كلها، ثم جعل الله أربعة أخماسها للغانمين بالآية الأخرى، وهذا قول ابن عباس وجماعة، وقيل: هي محكمة، وأن التنفيل من الخمس، وقيل: هي محكمة، وللإمام أن ينفل من الغنائم ما شاء لمن شاء بحسب ما يراه، وقيل: محكمة مخصوصة، والمراد: أنفال السرايا. اهـ

الذي يَظْهَرُ -والله أعلم- أنها كانت بالأول إلى الله والرسول، يفعل بها الرسول ﷺ ما شاء، وبعد ذلك نزل التفصيل، وهذا هو مقتضى الترتيب -ترتيب السورة- لأن قوله تعالى: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ في أول السورة، وقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ...﴾ في أثناء السورة، فلما وزعت الغنائم، وصار أربعة أخماسها للغانمين؛ فإن الخمس الذي لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين، يكون حق الله والرسول راجعًا إلى رسول الله ﷺ، إن شاء أعطى منه، وإن شاء منع.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- (١٧٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً وَأَنَا فِيهِمْ قَبْلَ نَجْدٍ فَغَنِمُوا إِلَّا كَثِيرَةً فَكَانَتْ سَهْمَانَهُمْ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا وَنُقِلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا.

٣٦- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً قَبْلَ نَجْدٍ، وَفِيهِمْ ابْنُ عُمَرَ، وَأَنَّ سَهْمَانَهُمْ بَلَغَتْ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَنُقِلُوا سِوَى ذَلِكَ بَعِيرًا، فَلَمْ يُغَيِّرْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٧- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى نَجْدٍ، فَخَرَجْتُ فِيهَا، فَأَصَبْنَا إِلَّا وَحَنَّا، فَلَبَغَتْ سَهْمَانَا اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَنَقَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا.

(...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ أَسْأَلُهُ عَنِ النَّقْلِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى. ح. وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٣٨- (١٧٥٠) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِسُرَيْجٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَقَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَقْلًا سِوَى نَصِينَا مِنَ الْخُمْسِ، فَأَصَابَنِي شَارِفٌ، وَالشَّارِفُ: الْمُسْنُ الْكَبِيرُ^(١).

٣٩- (...) وَحَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ. ح. وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ كِلَاهُمَا، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ رَجَاءٍ.

٤٠- (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي حُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ يُنْفِلُ بَعْضُ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لَأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً سِوَى قَسَمِ عَامَةِ الْجَيْشِ، وَالْخُمْسُ فِي ذَلِكَ وَاجِبٌ كُلُّهُ.

ولكن يجب أن يكون هذا التنفيل، لا من أجل المحابة لقريب، أو غني، أو ما أشبه ذلك، بل يكون سببه الغناء؛ يعني: المنفعة التي تحصل من هذا المقاتل الذي نُفِّلَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ اسْتِخْقَاقِ الْقَاتِلِ سَلَبِ الْقَتِيلِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١- (١٧٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَكَانَ جَلِيسًا لِأَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو قَتَادَةَ. وَاقْتَصَّ الْحَدِيثُ ^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ -وَاللَّفْظُ لَهُ- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ، فَلَمَّا التَقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ. قَالَ: فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَاسْتَدْرَكَ إِلَيْهِ حَتَّى آتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ، فَضَرَبْتُهُ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ، وَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَّنِي ضَمَّةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ، فَأَرْسَلَنِي فَلَحِقْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَقُلْتُ: أَمَرَ اللَّهُ. ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، وَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ». قَالَ: فَقُمْتُ، فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ ثُمَّ قَالَ يَمُنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: فَقُمْتُ، فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ الثَّالِثَةُ، فَقُمْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) أخرجه البخاري (٢١٠٠، ٣١٤٢).

«مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ؟» فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: صَدَقَ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ سَلَبُ ذَلِكَ الْقَتِيلِ عِنْدِي، فَأَرَضِهِ مِنْ حَقِّهِ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ: لَا هَا اللَّهُ إِذَا لَا يَعْمَدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ، فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقَ فَأَعْطِهِ إِيَّاهُ». فَأَعْطَانِي، قَالَ: فَبِعْتُ الدَّرْعَ، فَأَبْتَعْتُ بِهِ عُرْفًا فِي بَيْتِي سَلِمَةً، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأْتَلْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ. وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلَّا لَا يُعْطِيهِ أَضْيِيعُ مِنْ قُرَيْشٍ، وَيَدْعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ. وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ: لَأَوَّلُ مَالٍ تَأْتَلْتُهُ.

❦ قول النبي ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا... فَلَهُ سَلْبُهُ». السلب: ما معه من ثياب وسلاح ودروع ودابة، وما أشبه ذلك.

فإن قال قائل: وهل هذا تشريعٌ أو تنظيمٌ؟

الجواب: إن قلنا: إنه تشريع ثبت لكل قاتل سلب القاتل، سواء قاله القائد أم لم يقله. وإن قلنا: إنه تنظيم؛ فإن سلب القاتل يكون مع الغنائم، إلا إذا رأى قائد الجيش من المصلحة أن يقول ذلك؛ فليقله.

والظاهر: أنه ليس تشريعاً، ولكنه تشريع؛ بمعنى: أنه يجوز للقائد أن يفعل ذلك، ولكن ليس السلب ثابتاً للقاتل سواء شُرِّطَ أم لا؟

وفيه: دليل استعمال بذل المال في التنشيط على الخير؛ لأن هذا لا شك أنه ينشط المجاهد إذا كان يؤمل السلب.

ويؤخذ منه: أن ما يبذل للأئمة والمؤذنين والمعلمين والدارسين من بيت المال جائز، ولا شبهة فيه، خلافاً لمن يتورعون تورعاً مظلماً، ويقولون: إنه ليس بجائز؛ لأنه أخذ مالٍ في مقابلة عَوَضٍ ديني؛ فيقال: هذا من باب التشجيع.

وفي قول أبي بكر رضي الله عنه: «لَا هَا اللَّهُ»: دليلٌ على أن الهاء من حروف القسم، لكنها قليلة الاستعمال.

وهل تُسْتَعْمَلُ الهاء كما وردت هنا مسبوقة بـ«لا» المؤكدة، أو أنها يجوز أن تُسْتَعْمَلُ في غير هذا؟ الجواب: أنه يحتمل الأمرين، والله أعلم.

❦ وقوله: «أضيع».

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/٩٢-٩٣):

قوله: «لَا تَعْطُهُ أَضْيِيعُ مِنْ قُرَيْشٍ»، قال القاضي: اختلف رواة كتاب مسلم في هذا

الحرف على وجهين: أحدهما: رواية السمرقندي «أصبيغ» بالصاد المهملة والغين المعجمة. والثاني: رواية سائر الرواة «أضبيغ» بالضاد المعجمة والعين المهملة، قال: وكذلك اختلف فيه رواية البخاري، فعلى الثاني هو تصغير ضبع على غير قياس، كأنه لما وصف أبا قتادة بأنه أسد مصغر هذا بالإضافة إليه وشبهه بالضبيع؛ لضعف افتراسها، وما توصف به من العجز والحمق. وأما على الوجه الأول فوصفه به لتغير لونه، وقيل: حقره وذمه بسواد لونه، وقيل: معناه: أنه صاحب لون غير محمود، وقيل: وصفه بالمهانة والضعف، قال الخطابي: «الأصبيغ» نوع من الطير، قال: ويجوز أنه شبهه بنباتٍ ضعيف يقال له: الصبيغا، أول ما يطلع من الأرض يكون مما يلي الشمس منه أصفر. والله أعلم. اهـ

المعنى الأول هو الأصح: أنه شبهه بالضبع الصغير في مقابلة الأسد؛ فهذا أنسب ما يكون.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢ - (١٧٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِي، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ الْمَاجَشُونِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَا أَنَا وَاقِفٌ فِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ نَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَشِمَالِي، فَإِذَا أَنَا بَيْنَ غُلَامَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ حَدِيثَةِ أَسْنَانُهُمَا، تَمَنَيْتُ لَوْ كُنْتُ بَيْنَ أَضْلَعٍ مِنْهُمَا، فَعَمَزَنِي أَحَدُهُمَا. فَقَالَ: يَا عَمَّ، هَلْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، وَمَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ يَا ابْنَ أَخِي؟ قَالَ: أَخْبِرْتُ أَنَّهُ يَسُبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَشِئْنٍ رَأَيْتُهُ لَا يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادَهُ حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْبَلُ مِنَّا. قَالَ: فَتَعَجَّبْتُ لِذَلِكَ، فَعَمَزَنِي الْآخَرُ، فَقَالَ مِثْلَهَا قَالَ: فَلَمْ أَتَشَبَّ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَزُولُ فِي النَّاسِ، فَقُلْتُ: أَلَا تَرَى أَنِّي هَذَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي تَسْلَانِ عَنْهُ قَالَ: فَأَبْتَدَرَاهُ، فَضَرَبَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَاهُ. فَقَالَ: «إِيكُمَا قَتَلَهُ؟». فَقَالَ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُ. فَقَالَ: «هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟». قَالَا لَا. فَنَظَرَ فِي السَّيْفَيْنِ، فَقَالَ: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ». وَقَضَى بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ وَالرَّجُلَانِ مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ وَمُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ^(١).

(١) أخرجه البخاري (٣١٤١).

هذا الحديث فيه فوائد:

منها: بيان شجاعة هذين الغلامين، والتعبير بـ«الغلامين» يدل على أنهما صغار، لكن لا بد أن يكونا قد بلغا؛ لأنه لا يمكن أن يدخل في القتال إلا البالغ.

ومنها: أن الإنسان قد يحتقر الشيء، ولكنه يكون على خلاف ظنه، وعلى هذا؛ فلا يُحَكَّمُ على الشيء حتى يتبين الأمر، ولا يُخَفَّرَنَّ أَحَدٌ حتى يتبين أمره؛ فكم من مسألة قد عرفها الأستاذ من تلميذ في المتوسط.

ومنها: بلاغة هذين الغلامين؛ فانظر كيف أقسم أنه «لَا يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادَهُ حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ مِنَّا»؛ يعني: حتى أقتله أو يقتلني.

ومنها: بيان غير هذين الغلامين؛ لأن الذي حملهما على قتله أنه كان يَسُبُّ النَّبِيَّ ﷺ. وسب الرسول ﷺ لا شك أنه رِدَّةٌ، ومُخرج عن الإسلام.

واختلف أهل العلم: هل تقبل توبة من سبَّ الرسول ﷺ، أو لا تقبل، وسب الله أعظم بلا شك؟

الجواب: أن من العلماء من قال: إن من سبَّ الله تعالى، أو الرسول ﷺ لن تقبل توبته، ولو حُسِّنَتْ حاله، بل يجب قتله مرتدًّا؛ فلا يُغَسَّلُ، ولا يصلى عليه، ولا يُدفن مع المسلمين.

ومنهم من قال: بل تقبل توبته بكل حال؛ لعموم قول الله -تبارك وتعالى- في الآيات الكثيرة: أن كل من تاب تاب الله عليه.

ومنهم من قال: أما التوبة؛ فتقبل، وأما القتل؛ فإن كان سبَّ الله تعالى سقط قتله؛ لأنه تاب إلى الله، وقد أخبر الله ﷻ أنه يتوب على من تاب.

وأما من سب الرسول ﷺ؛ فإنه يقتل، ولكنه يقتل مسلمًا بعد أن يتوب.

وهذا القول هو الراجح، ووجه رجحانه: أن القاعدة العامة: أن كل من تاب؛ تاب الله عليه، ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٧٠﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَوَّنًا ﴿٧١﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٢﴾﴾ [الزمر: ٦٨-٧٠].

ولأن المشركين كانوا يَسُبُّونَ اللهَ ورسوله وَقَبِلَ اللهُ توبتهم؛ فإذا تاب صار معصوم الدَّم؛ ففي حق الله يرفع عنه القتل، لكن في حق الرسول ﷺ يُقْتَلُ؛ لحق الرسول ﷺ، ولا نعلم إذا تاب، هل الرسول ﷺ يعفو عنه أو لا؟ لأن النبي ﷺ قد مات؛ فنحن نأخذ بالنَّارِ لرسول الله ﷺ، ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ كتاب مجلد ضخمة اسمه: «الصارم المسلول على شاتم الرسول».

ومن فوائد هذا الحديث: العمل بالقرينة.

ووجه ذلك: أن النبي ﷺ طلب أن يُخَضَّرَ الغلامان سيفيهما؛ من أجل أن ينظر: هل الدم في سيف واحد منهما، أو في سيفيهما جميعاً؛ فقال: «كَلَاكُمَا قَتَلُهُ»، وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢ / ٩٤):

قوله ﷺ: «أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟» فقال: كل واحد منهما: أنا قتلتها، فقال: «هَلْ مَسَّحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟» قَالَا: لَا. فنظر في السيفين فقال: «كَلَاكُمَا قَتَلَهُ»، وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح، والرجلان: معاذ ابن عمرو بن الجموح، ومعاذ بن عفراء.

اختلف العلماء في معنى هذا الحديث فقال أصحابنا: اشترك هذان الرجلان في جراحته، لكن معاذ بن عمرو بن الجموح ثخنه أولاً فاستحق السلب، وإنما قال النبي ﷺ: «كَلَاكُمَا قَتَلَهُ»، تطبيلاً لقلب الآخر من حيث إن له مشاركة في قتله، وإلا فالقتل الشرعي الذي يتعلق به استحقاق السلب وهو الإثخان وإخراجه عن كونه متمنعاً إنما وجد من معاذ بن عمرو بن الجموح، فلهذا قضى له بالسلب. اهـ

هذا هو الظاهر، ويظهر أيضاً معنى آخر: أن الرسول ﷺ قال: «كَلَاكُمَا قَتَلَهُ». باعتبار الثواب، ثواب الآخرة؛ لأن كلاهما كان حريصاً على قتله، والحريص على فعل إذا لم يدركه يكون له حكم من أدركه، بدليل قول النبي ﷺ: «إِذَا تَقَيَّ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا؛ فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»^(١). قالوا: يا رسول الله، هذا القاتل؛ فما بال المقتول؟ قال: «لأنه كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»؛ فيكون القتل الذي يستحق به السلب من عمرو بن الجموح، وأما القتل الذي فيه الثواب والأجر؛ فهو للجميع.

(١) أخرجه البخاري (٣١)، ومسلم (٢٨٨٨).

والعمل بالقرائن كان مشروعاً أيضاً حتى فيما سبق؛ فإن الذي حكم بين يوسف وامرأة العزيز قال: ﴿إِنْ كَانَتْ قِيمِصُّهُ قَدْ مِنْ قُبْلِي فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ (٥) وَإِنْ كَانَتْ قِيمِصُّهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٦) [البقرة: ٢٦-٢٧].

وهذا أمر مفطور عليه الإنسان: أن القرائن لها أثرها، وربما تكون القرائن أقوى من البينات الظاهرة، فيما لو تنازع رجلان في آلة لا تصلح إلا لواحد منهما، وهي بيد الآخر الذي لا تصلح له. فَمَنْ نُقِرَّ قوله؟
الجواب: نُقِرَّ بقول من تصلح له.

كما لو تنازع نجار وحداد في آلة نجارة، تكون في يد الحداد؛ فالقرينة تدل على أنها للنجار. وكذلك قال العلماء: لو اختلفت المرأة وزوجها في آنية البيت؛ فادَّعَتِ الزوجة ما يصلح للرجل أنه لها، وقال الزوج: بل هو لي؛ فالقرينة تدل على أنه للزوج، ولو ادَّعى الزوج ما يكون للمرأة في العادة؛ فإن القرينة تدل على أنه للمرأة.

وفيه: حسن خلق النبي ﷺ في تطيب القلوب، مع الصدق؛ فإن قوله: «كلاكما قتله»؛ يعني: في ثواب الآخرة، وهذا حق وصدق؛ ولئلا ينكسر قلب الآخر؛ فيقول: إنه لمَّا حَرَمَنِي السَّلْبَ، فلا أجر لي، فطِيبَ النبي ﷺ قلبه بأنه قاتل.

ونذكر أيضاً: أن ابن مسعود رضي الله عنه هو الذي حَزَّ رأسه، وأتى به النبي ﷺ، وكان فيه رمق من الحياة؛ فسأل أبو جهل ابن مسعود، قال: من أنت؟ قال: أنا ابن مسعود. قال له: لقد ارتقيت مُرْتَقَى صعباً يا رُوَيْعِي الغنم! لمن الدائرة اليوم -يسأل من له الدائرة وهو في سياق الموت-؟

قال ابن مسعود: لله ورسوله. فزاده غمًّا إلى غمِّه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣- (١٧٥٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَتَلَ رَجُلٌ مِنْ حَمِيرٍ رَجُلًا مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَرَادَ سَلْبَهُ، فَمَنَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَكَانَ وَالِيًا عَلَيْهِمْ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لِخَالِدٍ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَلْبَهُ؟» قَالَ: اسْتَشْكَرْتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «ادْفَعْهُ إِلَيْهِ». فَمَرَّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ فَجَرَّ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ

قَالَ: هَلْ أَنْجَزْتُ لَكَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْضَبَ فَقَالَ: «لَا تُعْطِيهِ يَا خَالِدُ، لَا تُعْطِيهِ يَا خَالِدُ، هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي أَمْرًا، إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُهُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَرْعَى إِبِلًا أَوْ غَنَمًا، فَرَعَاهَا ثُمَّ تَحَيَّنَ سَفِيهَا، فَأَوْرَدَهَا حَوْضًا فَشَرَعَتْ فِيهِ، فَشَرِبَتْ صَفْوَهُ وَتَرَكَتْ كَذْرَهُ، فَصَفَّوهُ لَكُمْ وَكَذَرَهُ عَلَيْهِمْ».

في هذا الحديث: دليل على أنه يجب على ولي الأمر أن يدافع عن من تحت يده من الأمراء والولاة، وكذلك أيضًا الإنسان الذي يكون مديرًا على مدرسة، يجب أن يدافع عن أساتذتها وطلابها؛ لأنه ولي، والعار الذي يلحقهم يلحقه، وكذلك أيضًا المعلم يدافع عن تلاميذه، إذا اتهمهم أحد بشيء؛ لأنه المسئول والراعي، والتهمة التي تلحقهم وتعييهم، تلحقه وتعييه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ مَنْ خَرَجَ مَعَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ فِي غَزْوَةٍ مُؤْتَةً، وَرَافَقَنِي مَدْيِي مِنَ الْيَمَنِ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ عَوْفٌ: فَقُلْتُ: يَا خَالِدُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي اسْتَكْرَهْتُ.

٤٥ - (١٧٥٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ حَدَّثَنِي إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي سَلَمَةَ بْنُ الْأَكْوَاعِ قَالَ غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَوَازِنَ، فَبَيْنَا نَحْنُ نَتَضَحَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ فَأَنَاحَهُ، ثُمَّ انْتَرَعَ طَلْقًا مِنْ حَقَبِهِ فَقَيَّدَ بِهِ الْجَمَلَ، ثُمَّ تَقَدَّمَ يَتَعَدَّى مَعَ الْقَوْمِ، وَجَعَلَ يَنْظُرُ وَفِينَا ضَعْفَةٌ وَرِقَّةٌ فِي الظَّهْرِ، وَبَعْضُنَا مُشَاةٌ إِذْ خَرَجَ يَنْشُدُ فَأَتَى جَمَلَهُ فَأَطْلَقَ قَيْدَهُ، ثُمَّ أَنَاحَهُ وَقَعَدَ عَلَيْهِ، فَأَنَارَهُ فَاشْتَدَّ بِهِ الْجَمَلَ، فَاتَّبَعَهُ رَجُلٌ عَلَى نَاقَةٍ وَرَقَاءَ. قَالَ سَلَمَةُ: وَخَرَجْتُ أَشْتَدُّ فَكُنْتُ عِنْدَ وَرِكَ النَّاقَةِ. ثُمَّ تَقَدَّمْتُ حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ وَرِكَ الْجَمَلِ، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ حَتَّى أَخَذْتُ بِخِطَامِ الْجَمَلِ فَأَنَحْتُهُ، فَلَمَّا وَضَعَ رُكْبَتَهُ فِي الْأَرْضِ اخْتَرَطْتُ سَيْفِي، فَضَرَبْتُ رَأْسَ الرَّجُلِ فَنَدَرَ، ثُمَّ جِئْتُ بِالْجَمَلِ أَقْوَدُهُ عَلَيْهِ رَحْلُهُ وَسِلَاحُهُ، فَاسْتَقْبَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ

الرَّجُلُ؟» قَالُوا ابْنُ الْأَكْوَعِ. قَالَ: «لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ»^(١).

وهذه شجاعة عظيمة من الصحابة رضي الله عنهم؛ فابن الأكوع جعل يعدو، حتى لحق بالناقعة، ثم لحق بالجمل، وأتاه من الأمام، إلى آخر ذلك؛ فسبحان الله العظيم! والله المستعان.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله:

(١٤) بَابُ التَّنْفِيلِ وَفِدَاءِ الْمُسْلِمِينَ بِالْأَسَارِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٤٦ - (١٧٥٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ، حَدَّثَنِي إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: غَزَوْنَا فَرَازَةَ وَعَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ أَمْرُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْنَا، فَلَمَّا كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمَاءِ سَاعَةٌ أَمَرَنَا أَبُو بَكْرٍ فَعَرَسْنَا، ثُمَّ شَنَّ الْغَارَةَ فَوَرَدَ الْمَاءُ فَقَتَلَ مَنْ قَتَلَ عَلَيْهِ وَسَبَى، وَأَنْظَرُ إِلَى عُنُقٍ مِنَ النَّاسِ فِيهِمُ الذَّرَارِيُّ، فَخَشِيتُ أَنْ يَسْقُونِي إِلَى الْجَبَلِ، فَرَمَيْتُ بِسَهْمٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْجَبَلِ فَلَمَّا رَأَوْا السَّهْمَ وَقَفُوا، فَحَنَّتْ بِهِمْ أَسْوَقُهُمْ وَفِيهِمْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي فَرَازَةَ عَلَيْهَا قَشْعٌ مِنْ أَدَمَ - قَالَ: الْقَشْعُ النَّطْعُ - مَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا مِنْ أَحْسَنِ الْعَرَبِ، فَسَقَتُهُمْ حَتَّى آتَيْتُ بِهِمْ أَبَا بَكْرٍ، فَنَقَلَنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنَتَهَا فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، فَلَقِيَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي السُّوقِ، فَقَالَ: «يَا سَلَمَةُ هَبْ لِي الْمَرْأَةَ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَقَدْ أَعْجَبَنِي، وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، ثُمَّ لَقِيَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَدِ فِي السُّوقِ، فَقَالَ لِي: «يَا سَلَمَةُ هَبْ لِي الْمَرْأَةَ لِلَّهِ أَبُوكَ». فَقُلْتُ: هِيَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَوَاللَّهِ مَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، فَبَعَثَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ، فَقَدَى بِهَا نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا أُسِرُوا بِمَكَّةَ.

في هذا الحديث: دليل على جواز السؤال إذا كان لمصلحة المسلمين، حتى من أشراف القوم؛ فلا أشرف من رسول ﷺ ومع ذلك كرر وألحَّ في استيهاب هذه المرأة، لا من أجل أن تكون صفية له، ولكن من أجل أن يفدي بها أناسًا من المسلمين كانوا أسروا في مكة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٥) بَابُ حُكْمِ الْفِيءِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧- (١٧٥٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا، وَأَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ».

٤٨- (١٧٥٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، وَ أَبُو يَكْرُبُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ عِذَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، يَتَا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(١).

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

الشاهد: أن الفيء يكون لمصالح المسلمين، وأما الغنيمة، فإنها تقسم، وتكون على خمسة أسهم، ثم إن أحد هذه الأسهم يُقسم أيضًا على خمسة أسهم، خُمُسُهُ يكون فيئًا لله ورسوله، والأربعة أخماس تكون لمن ذكرهم الله: ذي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩- (...) وَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْنَاءَ الضُّبَيْعِي، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ؛ أَنَّ مَالِكَ بْنَ أَوْسٍ حَدَّثَهُ قَالَ أَرْسَلَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَجِئْتُهُ حِينَ تَعَالَى النَّهَارُ قَالَ: فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِهِ جَالِسًا عَلَى سَرِيرٍ مُفَضِّيًا إِلَى رِمَالِهِ مُكْتَنًا عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ. فَقَالَ لِي: يَا مَالُ! إِنَّهُ قَدْ دَفَّ أَهْلُ آيَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ، وَقَدْ أَمَرْتُ فِيهِمْ بِرَضْخٍ، فَخُذْهُ فَأَقْسِمُهُ بَيْنَهُمْ قَالَ: قُلْتُ: لَوْ أَمَرْتُ بِهَذَا غَيْرِي؟ قَالَ: خُذْهُ يَا مَالُ! قَالَ: فَجَاءَ يَرْفَأُ، فَقَالَ: هَلْ لَكَ يَا

أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي عُثْمَانَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَالزُّبَيْرَ وَسَعِيدَ؟ فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ. فَأَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عَبَّاسٍ وَعَلِيٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَأَذِنَ لَهُمَا، فَقَالَ عَبَّاسٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا الْكَاذِبِ الْإِيمِ الْغَادِرِ الْخَائِنِ. فَقَالَ الْقَوْمُ: أَجَلْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَأَقْضِ بَيْنَهُمْ وَأَرْخُهُمْ. فَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ: يُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا قَدَمُوهُمْ لِذَلِكَ، فَقَالَ عُمَرُ: اتَّبِدَا أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ! أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً؟». قَالُوا: نَعَمْ. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ وَعَلِيٍّ، فَقَالَ: أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ! أَتَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً؟». قَالَا: نَعَمْ. فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ اللَّهَ -جَلَّ وَعَزَّ- كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ بِخَاصَّةٍ لَمْ يُخَصَّصْ بِهَا أَحَدًا غَيْرُهُ قَالَ: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٧]. مَا أَذْرِي هَلْ قَرَأَ الْآيَةَ الَّتِي قَبْلَهَا أَمْ لَا؟ قَالَ: فَكَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَكُمْ أَمْوَالَ بَنِي النَّضِيرِ، فَوَاللَّهِ مَا اسْتَأْثَرَ عَلَيْكُمْ، وَلَا أَخَذَهَا دُونَكُمْ، حَتَّى بَقِيَ هَذَا الْهَالِ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ مِنْهُ نَفَقَةً سَنِيَّةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ أَسْوَةَ الْهَالِ. ثُمَّ قَالَ: أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ! أَتَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ. ثُمَّ نَشَدَ عَبَّاسًا وَعَلِيًّا بِمِثْلِ مَا نَشَدَ بِهِ الْقَوْمَ أَتَعْلَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ. قَالَ: فَلَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجِئْتُمَا تَطْلُبُ مِيرَاثَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، وَيَطْلُبُ هَذَا مِيرَاثَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً». فَرَأَيْتُمَا كَاذِبًا آتِيًا غَادِرًا خَائِنًا، وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنَّهُ لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ تُوُفِّيَ أَبُو بَكْرٍ، وَأَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلِيَّ أَبِي بَكْرٍ، فَرَأَيْتُمَا كَاذِبًا آتِيًا غَادِرًا خَائِنًا، وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنَّي لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ فَوَلَّيْتُهَا ثُمَّ جِئْتُمَا أَنْتَ وَهَذَا وَأَنْتُمَا جَمِيعٌ وَأَمْرُكُمَا وَاحِدٌ، فَقُلْتُمَا ادْفَعْنَاهَا إِلَيْنَا، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا عَلَى أَنَّ عَلَيْكُمَا عَهْدَ اللَّهِ أَنْ تَعْمَلَا فِيهَا بِالَّذِي كَانَ يَعْمَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذْتُمَا هَذَا بِذَلِكَ قَالَ: أَكْذَلِك؟ قَالَا: نَعَمْ. قَالَ: ثُمَّ جِئْتُمَايَ لِأَقْضِي بَيْنَكُمْ، وَلَا وَاللَّهِ لَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِغَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِنْ عَجَزْتُمَا عَنْهَا فَرُدَّاهَا إِلَيَّ.

هذا الحديث عظيم، وفيه أشياء مستغربة:

❦ قوله: «حِينَ تَعَالَى النَّهَارُ»؛ أي: ارتفع. يعني: في مبتدأ الضحى.

❦ قوله: «مُفْضِيًا إِلَى رِمَالِهِ». مفضيًا؛ يعني: بجنبه، ورماله؛ يعني: رمال السرير،

وهي الحبال التي يُرَبِّطُ بها حتى يُجْلَسَ عليه.

❦ قوله: «وَسَادَةٌ مِنْ أَدَمَ»؛ يعني: من جلود.

❦ قوله: «يَا مَالُ!»، هذه يسمونها ترخيماً، وهو حذف آخر الاسم عند النداء،

وهو من التعظيم، وأصله: «يا مالك»، ولك فيه إعرابان:

الإعراب الأول: أن تبقية على ما كان عليه؛ فتقول: يا مال؛ لأن الأصل «مالك».

والإعراب الثاني: أن تبنيه على الضم من أجل النداء؛ يعني: أن تتناسى أن أصله مالك.

❦ قوله: «إِنَّهُ قَدْ ذَفَّ أَهْلُ أَيْتَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ»؛ يعني: أصابتهم دافّة، وهي الحاجة والفاقة.

❦ قوله: «وَقَدْ أَمَرْتُ فِيهِمْ بِرَضْخٍ»؛ يعني: أمرت أن يقسم لهم شيء من بيت المال.

❦ قوله: «فَجَاءَ يَرْفَا، فَقَالَ: هَلْ لَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي عُثْمَانَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

عَوْفٍ، وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدٍ؟». يرفا: هذا غلام لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكأنه بواب، فجاء يخبر

عمر بأنه يستأذن هؤلاء الأربعة: عثمان، وعبد الرحمن بن عوف، والزبير، وسعد.

❦ قوله: «هَلْ لَكَ فِي عَبَّاسٍ وَعَلِيٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَأَذِنَ لَهُمَا، فَقَالَ عَبَّاسٌ: يَا أَمِيرَ

الْمُؤْمِنِينَ، اقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا الْكَاذِبِ الْأَيْمِ الْغَادِرِ الْخَائِنِ». هذا كلام وقع بين العباس

وعلي، وهو مستغرب، ولكن عند الخصوم نزول العقول؛ أي: عند المخاصمة يفقد

الإنسان أحياناً عقله، والشيء الذي يتشاجر فيه ما هو إلا أمر دنيا فقط، والإنسان يأسف

جداً أن يقع مثل هذا الكلام من رجل كالعباس على علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/١٠٥، ١٠٧، ١٠٨):

قوله: «اقض بيني وبين هذا الكاذب...» إلى آخره، قال جماعة من العلماء:

معناه: هذا الكاذب إن لم ينصف، فحذف الجواب، وقال القاضي عياض: قال

المازري: هذا اللفظ الذي وقع لا يليق ظاهره بالعباس، وحاش لعلي أن يكون فيه

بعض هذه الأوصاف، فضلاً عن كلها، ولسنا نقطع بالعصمة إلا للنبي ﷺ ولمن شهد

له بها، لكننا مأمورون بحسن الظن بالصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - ونفي كل

رذيلة عنهم، وإذا انسدت طرق تأويلها نسبنا الكذب إلى رواتها، قال: وقد حمل هذا

المعنى بعض الناس على أنه أزال هذا اللفظ من نسخته تورعاً عن إثبات مثل هذا،

ولعله حمل الوهم على رواته، قال المازري: وإذا كان هذا اللفظ لا بد من إثباته؛ ولم

نضف الوهم إلى رواته فأجود ما حمل عليه أنه صدر من العباس على جهة الإدلال على

ابن أخيه؛ لأنه بمنزلة ابنه، وقال ما لا يعتقده وما يعلم براءة ذمة ابن أخيه منه، ولعله قصد بذلك ردعه عما يعتقد أنه مخطئ فيه، وأن هذه الأوصاف يتصف بها لو كان يفعل ما يفعله عن قصد، وأن عليا كان لا يراه إلا موجبة لذلك في اعتقاده، وهذا كما يقول المالكي: شارب النبيذ ناقص الدين، والحنفي يعتقد أنه ليس بناقص، فكل واحد محق في اعتقاده، ولا بد من هذا التأويل؛ لأن هذه القضية جرت في مجلس فيه عمر رضي الله عنه وهو الخليفة، وعثمان وسعد وزبير وعبد الرحمن رضي الله عنه ولم ينكر أحد منهم هذا الكلام مع تشددهم في إنكار المنكر، وما ذلك إلا لأنهم فهموا بقريته الحال أنه تكلم بما لا يعتقد ظاهره مبالغة في الزجر، قال المازري: وكذلك قول عمر رضي الله عنه: إنكما جئتما أبا بكر فرأيتما كاذبًا آثمًا غادرًا خائنًا، وكذلك ذكر عن نفسه أنهما رأياه كذلك، وتأويل هذا على نحو ما سبق وهو أن المراد أنكما تعتقدان أن الواجب أن نفعل في هذه القضية خلاف ما فعلته أنا وأبو بكر، فنحن على مقتضى رأيكما لو أتينا ما أتينا ونحن معتقدان ما تعتقدانه لكننا بهذه الأوصاف، أن يكون معناه: أن الإمام إنما يخالف إذا كان على هذه الأوصاف ويتهم في قضاياها فكان مخالفتكما لنا تشعر من رآها أنكم تعتقدان ذلك فينا. والله أعلم. قال المازري: وأما الاعتذار عن علي والعباس رضي الله عنهما في أنهما ترددا إلى الخلفتين مع قوله رضي الله عنه: «لا نورث ما تركناه فهو صدقة» وتقرير عمر رضي الله عنه أنهما يعلمان ذلك، فأمثل ما فيه ما قاله بعض العلماء أنهما طلبا أن يقسماها بينهما نصفين ينفقان بها على حسب ما ينفعهما الإمام بها لو وليها بنفسه. اهـ

وعندي في هذه المسألة: أن الإنسان عند الخصومة يغضب ويغتاظ ويغيب، لم يقل الرجل للنبي ﷺ وهو أنصاري لما حكم له في شراج الحرّة، قال للزبير: اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك؛ فقال له الرجل: أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ^(١)، وهذه الكلمة أعظم مما قاله العباس لعلي؛ لأن معناها: أنك حكمت له؛ لأنه ابن عمك؛ لا لأن هذا هو الحق، لكن الإنسان عند الخصومة يغضب ويخرج عن طوره، ويتكلم بكلام لا يليق.

وإذا قلنا بهذا، وهو أمر فطري معلوم؛ فلا حاجة إلى هذه الأجوبة الطويلة التي هي متكلفة في الواقع.

❖ قوله: «فَقَالَ الْقَوْمُ: أَجَلُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَاقْضِ بَيْنَهُمْ وَأَرْخَهُمْ» وكأن هذا الخلاف والنزاع بين العباس وعلي كان مشهوراً بين الناس، وهذا هو الظاهر؛ لأنهم أتيا إلى أبي بكر عليه السلام في الأول، ثم إلى عمر عليه السلام، ومثل هذه لا بد أن تشتهر بين الناس، وأن يطلب الحاضرون قضاء عمر بينهما، حتى يستريحا.

❖ قوله: «فَقَالَ عُمَرُ: اتَّبِدَا». اتبدا من الاتتداد، وهو الانتظار؛ يعني: انتظرا، ثم سيتكلم عليه السلام.

❖ قوله عليه السلام: «لَا نُورُثُ»؛ يعني: معاشر الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- لا يورثون، وما تركوه؛ فهو صدقة، وأما قوله -تبارك وتعالى- في زكريا: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [زك: ٥-٦]؛ فالمراد بذلك: إرث العلم؛ فإن العلماء ورثة الأنبياء.

❖ قوله عليه السلام: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً». أوله الرافضة الذين يَسُبُّونَ أبا بكر وعمر عليهما السلام: بأن معنى «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»؛ يعني: أن الصدقة التي تركها لا تورث، لكن لو كان هذا هو المعنى لم يكن للأنبياء مزية؛ لأن كل إنسان يترك صدقة بعد موته؛ فإنها لا تورث؛ بل المعنى: «لَا نُورُثُ». انقطع الكلام، ثم قال: «مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً». بمعنى: أن الذي تركه صدقة، ويحتمل أن تكون شرطية، والمعنى: ما تركنا فهو صدقة.

❖ قوله: «فَقَالَ عُمَرُ: اتَّبِدَا أَنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي يَأْذِنُهُ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ! أَنْتَعِلُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»؟. قَالُوا: نَعَمْ. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ وَعَلِيٍّ، فَقَالَ: ...» الحديث.

فعمر استشهد أولاً بالحاضرين، وناهيك بهم أمانة وثقة، ثم استشهد استشهداً خاصاً بالمتخاصمين.

❖ قوله: «مَا أَذْرِي هَلْ قَرَأَ الْآيَةَ الَّتِي قَبْلَهَا أَمْ لَا». هذا قول الراوي.

❖ قوله: «فَوَاللَّهِ مَا اسْتَأْثَرْتُ عَلَيْكُمْ، وَلَا أَخَذَهَا دُونَكُمْ». استأثر؛ أي: زاد. ولا أخذها دونكم؛ أي: انفرد بها، اللهم صلي وسلم عليه.

❖ قوله: «وَيَطْلُبُ هَذَا مِيرَاثَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا»؛ يعني: علياً؛ لأنه لا يكون عاصباً للرسول ﷺ مع وجود عمه؛ فالعم أولى بالميراث من ابن العم، لكن علياً عليه السلام جاء يطلب ميراث زوجته من أبيها.

❦ قوله في أبي بكر: «وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنَّهُ لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ»، نعم هذا هو الحق.
❦ قوله: «وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنَّهُ لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ». في هذا: الدفاع عن الغير بالحق، والدفاع عن النفس بالحق أيضًا؛ فهو دافع عن أبي بكر رضي الله عنه، ثم دافع عن نفسه، وهو والله صادق بار راشد تابع للحق.
❦ قوله: «فَقُلْتُمَا اذْفَعُهَا إِلَيْنَا»؛ يعني: كنتما في الأول متفقين، يطلبان من عمر رضي الله عنه أن يدفع لهما ما استحققه النبي ﷺ من أموال بني النضير؛ فجاء يسألان وأمرهما واحد، وهما مجتمعان عليه.
❦ قوله: «فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا...» إلى آخر الحديث.
هذا كلام فَضْلٌ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:
٥٠- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ حَضَرَ أَهْلُ آيَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ يَنْخُو حَدِيثَ مَالِكٍ. غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً، وَرَبِيًّا قَالَ مَعْمَرٌ: يَخْبِسُ قُوَّةَ أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ مِنْهُ يَجْعَلُ مَالِ اللَّهِ ﷻ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله:
(١٦) بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ)
ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٥١- (١٧٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرَدْنَ أَنْ يَنْعَسْنَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَيَسْأَلَنَّهُ مِيرَاثَهُنَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ عَائِشَةُ لَهُنَّ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ»^(١).

في هذا الحديث: دليل على فضل عائشة رضي الله عنها وورعها وعلمها؛ فكان عندها من العلم ما ليس عند زوجات النبي ﷺ؛ ولهذا ذكرت لهنَّ هذا الحديث؛ من أجل أن يمتنعن عن المطالبة بالميراث.

وهذا - لا شك - من حكمة الله ﷻ: أن الأنبياء لا يورثون؛ ولأنهم إذا ورثوا، وصار هناك شيء كثير من الغنائم، لأنهمهم الناس وقالوا: إنما هؤلاء يجمعون لأنفسهم وذريتهم وورثتهم؛ فصارت الحكمة: أن لا يورث الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -؛ يعني: لا يورثون المال، ولكنهم يورثون العلم.

﴿ ٨٨٨ ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٥٢- (١٧٥٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، أَخْبَرَنَا حُجَيْنٌ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا آفَأَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ وَفَدَكَ، وَمَا بَقِيَ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورِثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي هَذَا الْمَالِ». وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْ صَدَقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ حَالِهَا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا عَمَلَنَ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى فَاطِمَةَ شَيْئًا، فَوَجَدَتْ فَاطِمَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي ذَلِكَ قَالَ: فَهَجَرَتْهُ فَلَمْ تُكَلِّمْهُ حَتَّى تُؤْفِقَ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَلَمَّا تُؤْفِقَتْ، دَفَنَهَا زَوْجُهَا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَيْلًا، وَلَمْ يُؤْذِنْ بِهَا أَبَا بَكْرٍ، وَصَلَّى عَلَيْهَا عَلِيٌّ، وَكَانَ لِعَلِيِّ مِنَ النَّاسِ وَجْهَةٌ حَيَاةَ فَاطِمَةَ، فَلَمَّا تُؤْفِقَتْ اسْتَنْكَرَ عَلِيٌّ وَجْهَ النَّاسِ فَالْتَمَسَ مُصَالَحَةَ أَبِي بَكْرٍ وَمُبَايَعَتَهُ، وَلَمْ يَكُنْ بِتَابِعِ بَلَدِكَ الْأَشْهُرِ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ آتِنَا وَلَا يَأْتِنَا مَعَكَ أَحَدٌ - كَرَاهِيَةً تُخْضِرُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - فَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا تَدْخُلْ عَلَيْهِمْ وَحْدَكَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا حَسَاؤُهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِي، إِنِّي وَاللَّهِ لَا آتِيَنَّهُمْ. فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ. فَتَشَهَّدَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّا قَدْ عَرَفْنَا يَا أَبَا بَكْرٍ فَضِيلَتَكَ وَمَا أَعْطَاكَ اللَّهُ، وَلَمْ نَنْفُسْ عَلَيْكَ خَيْرًا سِوَاكَ اللَّهُ إِلَيْكَ، وَلَكِنَّكَ اسْتَبَدَذْتَ عَلَيْنَا بِالْأَمْرِ، وَكُنَّا نَحْنُ نَرَى لَنَا حَقًّا لِقَرَابَتِنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُ أَبَا بَكْرٍ حَتَّى فَاصَّتْ عَيْنَا أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لِقَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي، وَأَمَّا الَّذِي شَجَرَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ،

فَإِنِّي لَمْ أَلْ فِيهِ عَنِ الْحَقِّ، وَلَمْ أَتْرُكْ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُهُ فِيهَا إِلَّا صَنَعْتُهُ. فَقَالَ عَلِيُّ لِأَبِي بَكْرٍ: مَوْعِدُكَ الْعَشِيَّةَ لِلْبَيْعَةِ. فَلَمَّا صَلَّى أَبُو بَكْرٍ صَلَاةَ الظُّهْرِ رَقِيَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَتَشَهَّدَ وَذَكَرَ شَأْنَ عَلِيٍّ وَتَخَلَّفَهُ عَنِ الْبَيْعَةِ، وَعُذِرَهُ بِالَّذِي اعْتَذَرَ إِلَيْهِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ، وَتَشَهَّدَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَعَظَّمَ حَقَّ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى الَّذِي صَنَعَ نَفَاسَةً عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَلَا إِنكَارًا لِلَّذِي فَضَّلَهُ اللَّهُ بِهِ، وَلَكِنَّا كُنَّا نَرَى لَنَا فِي الْأَمْرِ نَصِييًّا، فَاسْتَبَدَّ عَلَيْنَا بِهِ، فَوَجَدْنَا فِي أَنْفُسِنَا، فَسْرٌ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ، وَقَالُوا: أَصَبْتَ. فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى عَلِيٍّ قَرِيبًا حِينَ رَاجَعَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ.

❦ قوله: «فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَذْفَعَ إِلَى فَاطِمَةَ شَيْئًا، فَوَجَدَتْ فَاطِمَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي ذَلِكَ قَالَ: فَهَجَرَتْهُ فَلَمْ تَكَلِّمْهُ حَتَّى تُوَفِّيَتْ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ». نسأل الله أن يعفو عنها، وإلا فأبو بكر عليه السلام ما استند إلى رأي، وإنما استند إلى نص، وكان عليها عليها السلام أن تقبل قول النبي ﷺ: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»^(١) ولكن كما قلت لكم قبل قليل: عند المخاصمة لا يبقى للإنسان عقل يُدْرِكُ به ما يقول أو ما يفعل، أو ما هو الصواب فيه؛ فنسأل الله أن يعفو عنها، وعن هجرها خليفة رسول الله ﷺ.

وما فعله عليٌّ أمر عجيب، ولا يمكن أن نُخْطِئَ الصحابة رضي الله عنهم في بيعه أبي بكر، ونُصَوِّبَ علي بن أبي طالب فيما رآه؛ لأن ما رآه علي عليه السلام مخالف لظاهر ما جاءت به السنة؛ يعني: أنه أحق من أبي بكر وغيره؛ لقربته من رسول الله ﷺ، وذلك من وجوه: أولاً: أن النبي ﷺ حين استخلف في مرضه في صلاته، إنما خَلَفَ أَبَا بَكْرٍ عليه السلام، وإمامة الصلاة إمامة صغرى؛ ولهذا يجب على المأمومين أن يتابعوا الإمام كما يجب على الرعية أن تطيع الإمام.

ثانياً: أن النبي ﷺ خلفه في قيادة الحجيج في السنة التاسعة، ولو كان غيره أولى منه في خلافة الرسول ﷺ لا استخلفه، ولم يستخلف أبا بكر عليه السلام.

ثالثاً: أنه عليه السلام في مرضه قال: «إِنَّ أَمْرَ النَّاسِ عَلَيَّ فِي مَالِي وَصُحْبَتِي أَبُو بَكْرٍ، وَلَا يَبْقَى بَابٌ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا سُدَّ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ»^(٢). وهذا إشارة إلى أن أبا بكر سيكون هو الخليفة الذي يدخل إلى المسجد من باب بيته.

(١) سبق تخريجه

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٦)، ومسلم (٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد عليه السلام.

رابعاً: أتت امرأة النبي ﷺ؛ فوعدها العام المقبل، فقالت: أرايت إن لم أجذك؟ قال: «إِنْ لَمْ تَجِدِينِي فَأَتِ أَبَا بَكْرٍ». هذا واضح في أن له الخلافة بعده.
خامساً: وأيضاً قال ﷺ: «يَأْتِي اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ». فكل هذه نصوص، ثم يأتي إجماع الصحابة رضي الله عنهم على بيعته بعد أن تداوروا الأمر، وتنازعوا بعض الشيء في سقيفة بني ساعدة، وفي النهاية أجمعوا على بيعه أبي بكر، وكان لعلي عليه السلام في نفسه شيء من هذا؛ لأنه ظن أن أبا بكر استأثر بالأمر من دون قرابة الرسول ﷺ، وهو رأي، ولكن هذا الرأي لا يمكن أن يقدم على رأي الصحابة، ومن قبل ذلك النص من الرسول ﷺ.

وأما كون علي عليه السلام طلب من أبي بكر أن يأتي وحده دون عمر؛ لأن عمر عليه السلام كان شديداً؛ فكانوا يهابونه، وانظر مثلاً ما يرد عن بعض المنافقين أو غيرهم، تجد أن أول من يقول: دعني أضرب عنقه هو عمر عليه السلام، فكان شديداً، حتى إن ابن عباس رضي الله عنهما أفتى في مسألة في الفرائض في عهد عمر عليه السلام، ثم أفتى بخلافها بعد موته؛ ف قيل له في ذلك؛ فقال: إن عمر كان مهيباً فهيبته. هكذا نقلوا عن ابن عباس رضي الله عنهما أعلم بصحة هذا الأثر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَحُمْدُ بْنُ رَافِعٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسَ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتَمِسَانِ مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمَا حَبِيشٌ يَطْلُبَانِ أَرْضَهُ مِنْ فَدَكٍ وَسَهْمَهُ مِنْ خَيْبَرٍ. فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ حَقِيلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ قَامَ عَلَيَّ فَعَظَمَ مِنْ حَقِّ أَبِي بَكْرٍ، وَذَكَرَ فَضِيلَتَهُ وَسَابِقَتَهُ، ثُمَّ مَضَى إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَبَايَعَهُ، فَأَقْبَلَ النَّاسُ إِلَيَّ عَلَيَّ، فَقَالُوا: أَصَبْتَ وَأَخْسَنْتَ. فَكَانَ النَّاسُ قَرِيبًا إِلَيَّ عَلَيَّ حِينَ قَارَبَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ.

ففاطمة عليها السلام تطلب ميراثها، بالفرض، والعباس بالتعصيب، وأما الزوجات فوعظتهن عائشة عليها السلام كما سبق، والظاهر: أنهم تركن هذا ولم يطالبين.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ - حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلَتْ أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَفْسِمَ لَهَا مِيرَاثَهَا بِمَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا آفَأَ اللَّهُ عَلَيْهِ. فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورَثُ مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً». قَالَ وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَكَانَتْ فَاطِمَةُ تَسْأَلُ أَبَا بَكْرٍ نَصِيبَهَا بِمَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْرٍ وَفَدَكَ وَصَدَقَتِهِ بِالْمَدِينَةِ فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا ذَلِكَ وَقَالَ لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ إِنِّي أَخْشَى أَنْ تَرَكْتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَرْبِغَ فَأَمَّا صَدَقَتُهُ بِالْمَدِينَةِ فَذَفَعَهَا عُمَرُ إِلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٌ فَعَلَبَهُ عَلَيْهَا عَلِيٌّ وَأَمَّا خَيْرٌ وَفَدَكَ فَأَمْسَكُهَا عُمَرُ وَقَالَ هِيَ صَدَقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ لِحَقْوِقِهِ الَّتِي تَعْرُوهُ وَنَوَائِيهِ وَأَمْرُهَا إِلَيَّ مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ قَالَ فَهُمَا عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْيَوْمِ.

٥٥- (١٧٦٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَفْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا مَا تَرَكَتُ بَعْدَ نَفْقَةٍ نِسَائِي وَمَتُونَةٍ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ».

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوُهُ^(١).

٥٦- (١٧٦١) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا نُورَثُ مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً».

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/١١٧، ١١٨):

قوله ﷺ: «لَا يَفْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا مَا تَرَكَتُ بَعْدَ نَفْقَةٍ نِسَائِي وَمَتُونَةٍ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ». قال العلماء: هذا التقيد بالدينار هو من باب التنبيه على ما سواه، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزُّلْفَةُ: ٧]. وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِدِينَارٍ لَا يُوَدِّعْهُ إِلَيْكَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٧٥]. قالوا: وليس المراد بهذا اللفظ: النهي؛ لأنه إنما ينهى

(١) أخرجه البخاري (٢٧٧٦).

عما يمكن وقوعه، وإرثه ﷺ غير ممكن، وإنما هو بمعنى: الإخبار؛ ومعناه: لا يتقسمون شيئاً؛ لأنني لا أورث، هذا هو الصحيح المشهور من مذاهب العلماء في معنى الحديث، وبه قال جماهيرهم، حكى القاضي عن ابن عليّ وبعض أهل البصرة أنهم قالوا: إنما لم يورث؛ لأن الله تعالى خصه أن جعل ماله كله صدقة، والصواب: الأول، وهو الذي يقتضيه سياق الحديث. ثم إن جمهور العلماء على أن جميع الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - لا يورثون، وحكى القاضي عن الحسن البصري أنه قال: عدم الإرث بينهم مختص بنبينا ﷺ؛ لقوله تعالى عن زكريا: ﴿يَرْثِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٦٠]. وزعم أن المراد: وراثته المال، وقال: ولو أراد وراثته النبوة لم يقل: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَأْيِ﴾ [يوسف: ٥٠]. إذ يخاف على النبوة؛ ولقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦]. والصواب ما حكيناه عن الجمهور أن جميع الأنبياء لا يورثون، والمراد بقصة زكريا وداود: وراثته النبوة، وليس المراد: حقيقة الإرث بل قيامه مقامه، وحلوله مكانه. والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «وَمَثُونَةٌ عَامِلِي» فقول: هو القائم على هذه الصدقات، والناظر فيها، وقيل: كل عامل للمسلمين من خليفة وغيره؛ لأنه عامل النبي ﷺ ونائب عنه في أمته. وأما ماثونة نسائه ﷺ فسبق بيانها قريباً. والله أعلم. اهـ

فظهر هذا الحديث: أن ماثونة نسائه ﷺ، ومثونة العامل تؤخذ مما خلفه النبي ﷺ. وهذا وجه؛ لأن زوجات النبي ﷺ لا يحلُّ لهن أن يتزوجن بعده؛ فاحتجن إلى النفقة. وأما العامل؛ فلأنه عامل يُعطى لعمالته.

وأما هَجْرُ فاطمة رضي الله عنها لأبي بكر؛ فلعلها ترى أن الهَجْرَ لسبب ولو طال، لا بأس به، كما هجر ابن عمر رضي الله عنهما أحد أبنائه، لما حدثه عن النبي ﷺ: «لَا تَمْنُؤُوا إِيمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ» فقال: «والله لنمنعنهم»^(١)؛ فأقبل عليه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وسبه سباً شديداً، وقال: «لَا أَكَلُمُكَ مَا حَيْثُ».

فكانهم يقصدون أن الهجر ممنوع فوق ثلاثة أيام الذي لم يكن له سبب، وأما مع قيام السبب؛ فلا بأس.

(١) أخرجه البخاري (٩٠٠)، ومسلم (٤٤٢)، واللفظ له.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٧) بَابُ كَيْفِيَّةِ قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ بَيْنَ الْحَاضِرِينَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧- (١٧٦٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ كِلَاهُمَا، عَنْ سُلَيْمٍ قَالَ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَخْضَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْلِ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا.

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي النَّفْلِ ^(١).

هذه عند قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ؛ فَيُجْعَلُ لِلرَّاجِلِ سَهْمًا وَاحِدًا، وَلِلْفَارَسِ سَهْمَيْنِ. والفرق واضح؛ لأن الفارس يُدْرِكُ مِنَ الْعَدُوِّ مَا لَا يُدْرِكُهُ الرَّاجِلُ؛ وَلأن الفارس إذا قُدِّرَ أن المصلحة تقتضي أن يَكْرُ وَيَقْرَ، حَصَلَتْ بِهِ فائدة عظيمة، بخلاف الرَّاجِلِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٨) بَابُ الْإِمْدَادِ بِالْمَلَانِكَةِ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ وَبَاحَةِ الْفَنَانَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨- (١٧٦٣) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ حَمَّارٍ، حَدَّثَنِي سِمَاكُ الْحَنْفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي هُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ. ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا هُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ حَمَّارٍ حَدَّثَنِي أَبُو زُمَيْلٍ -هُوَ سِمَاكُ الْحَنْفِيُّ- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنِي هُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَهُمْ أَلْفٌ وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثُائِةٍ وَتِسْعَةٌ عَشَرَ رَجُلًا فَاسْتَقْبَلَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ الْقِبْلَةَ ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ فَجَعَلَ يَهْتِفُ بِرَبِّهِ: «اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي اللَّهُمَّ آتِ مَا وَعَدْتَنِي اللَّهُمَّ إِنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تَعْبُدْ فِي الْأَرْضِ». فَمَا زَالَ يَهْتِفُ بِرَبِّهِ مَاذَا يَدِيهِ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ حَتَّى سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ مَنْكِبَيْهِ فَأَنَاءَهُ أَبُو بَكْرٍ فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَأَلْقَاهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ التَزَمَهُ مِنْ وَرَائِهِ. وَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ كَذَاكَ مُنَاشِدَتُكَ رَبِّكَ فَإِنَّهُ سَيُنْجِزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: «إِذَا تَسْتَفِيشُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابْ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ

يَأْتِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ ﴿١﴾ [الأنعام: ٩٠]. فَأَمَّا اللَّهُ بِالْمَلَائِكَةِ. قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ فَحَدَّثَنِي
ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمِيذٍ يَشْتَدُّ فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَامَهُ إِذْ سَمِعَ
ضَرْبَةَ السَّوْطِ فَوْقَهُ وَصَوْتَ الْفَارِسِ يَقُولُ أَقْدِمْ حَيْرُومَ. فَنَظَرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ فَخَرَّ
مُسْتَلْقِيًا فَنَظَرَ إِلَيْهِ هُوَ قَدْ خُطِمَ أَنْفُهُ وَشَقَّ وَجْهُهُ كَضَرْبَةِ السَّوْطِ فَاخْضَرَ ذَلِكَ أَجْمَعُ. فَجَاءَ
الْأَنْصَارِي فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «صَدَقْتَ ذَلِكَ مِنْ مَدَدِ السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ». فَتَقَلُّوا
يَوْمِيذٍ سَبْعِينَ وَأَسْرَوْا سَبْعِينَ. قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَلَمَّا أَسْرَوْا الْأَسَارَى قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: «مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ يَا نَبِيَّ اللَّهِ هُمْ بَنُو النِّعَمِ
وَالْعَمِيرَةِ أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً فَتَكُونُ لَنَا قُوَّةٌ عَلَى الْكُفَّارِ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلْإِسْلَامِ.
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَرَى يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟». قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَرَى الَّذِي
رَأَى أَبُو بَكْرٍ وَلَكِنِّي أَرَى أَنْ تُمْكِنَّا فَتَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ فَتُمْكِنَ عَلَيْنَا مِنْ عَقِيلٍ فَيَضْرِبَ عُنُقَهُ
وَتُمْكِنَنِي مِنْ فُلَانٍ -نَسِيًا لِعُمَرَ- فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أَئِمَّةُ الْكُفْرِ وَصَنَادِيدُهَا فَهَوِي رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَلَمْ يَهُوَ مَا قُلْتُ فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ جِئْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ
قَاعِدَيْنِ يَبْكِيَانِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي مِنْ أَيِّ شَيْءٍ تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءَ
بَكَيْتُ وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءَ تَبَاكَيْتُ لِبُكَائِكُمَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْكِي لِلَّذِي عَرَضَ عَلَيَّ
أَصْحَابُكَ مِنْ أَخْذِهِمُ الْفِدَاءَ لَقَدْ عُرِضَ عَلَيَّ عَذَابُهُمْ أَذْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ». شَجَرَةٌ قَرِيبَةٌ مِنْ نَبِيِّ
اللَّهِ ﷺ. وَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَشْرَى حَتَّى يُشْرِكَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٦٧].
قَوْلِهِ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [الأنعام: ٦٩]. فَأَحَلَّ اللَّهُ الْغَنِيمَةَ لَهُمْ.

هذا الحديث فيه من الفوائد:

أولاً: الإمداد بالملائكة.

والملائكة عالم غيبي، خلقهم الله -تبارك وتعالى- من نور، ولم يركَّب فيهم شهوة
المخالفة، بل هم سَمَاعُونَ لأمر الله ﷻ، مطيعون له، أعطاهم الله ﷻ: تمام الانقياد له،
وقوة التنفيذ، كما قال الله تعالى في الملائكة الموكِّلين بالنار: ﴿لَا يَقْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾
[التكوير: ٦١]. هذه واحدة، والثانية: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التكوير: ٦١]. فالأولى: هي تمام
الانقياد، والثانية: هي قوة التنفيذ، لأن الخلاف قد يكون للعجز، وقد يكون للمعاندة،
فالملائكة -عليهم الصلاة والسلام- ليسوا من هؤلاء، ولا من هؤلاء.

والملائكة أنواعٌ من جهة أعمالهم ووظائفهم، أنواعٌ كثيرة، وهم عدد لا

يَحْصِيهِمْ إِلَّا اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أُطِيتَ السَّمَاءُ، وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَنْطَطَّ»^(١)؛ يَعْنِي: أَنَّهَا جَدِيرَةٌ بِالْأَطْيَاطِ، وَالْأَطْيَاطُ: هُوَ صَرِيرُ الرَّحْلِ - رَحْلُ الْبَعِيرِ - إِذَا شُدَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ ثَقِيلٌ. ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا فِيهَا مَوْضِعٌ أَرْبَعُ أَصَابِعَ إِلَّا وَفِيهِ مَلَكٌ قَائِمٌ لِلَّهِ، أَوْ رَاكِعٌ، أَوْ سَاجِدٌ»^(٢) مع سعة السماء وعِظَمِهَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى كَثَرَةِ الْمَلَائِكَةِ. وَيَدُلُّ لِهَذَا أَيْضًا: أَنَّ الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ يَدْخُلُهُ - كُلُّ يَوْمٍ - سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^(٣) - فَسُبْحَانَ اللَّهِ! -.

وَهَذِهِ الْمَلَائِكَةُ مَلَائِكَةُ رَحْمَةٍ؛ فَلَيْسَ مِنْهُمْ ضَرَرٌ لِأَحَدٍ، وَهُمْ أَقْوِيَاءُ فِي أَعْمَالِهِمْ، بِخِلَافِ الْجِنِّ، فَالْجِنُّ عَالَمٌ غَيْبِيٌّ، لَكِنَّهُمْ مَخْلُوقُونَ مِنَ النَّارِ، وَلِذَلِكَ كَانَ فِيهِمْ الضَّرَرُ أَكْثَرَ، وَلَكِنَّ الْمَلَائِكَةَ أَقْوَى مِنْهُمْ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَمَّا قَالَ عَفْرِيْتُ مِنَ الْجِنِّ لِسُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَا عَائِلَةٌ بِكَ، قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ»^(٤) قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ: عَلِمْتُ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا عَائِلَةٌ بِكَ، قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرَفُكَ [النَّبَلَةُ: ٣٩-٤٠]. فَيَقَالُ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ حَمَلَتْ هَذَا الرَّجُلَ بَدْعَاهُ، فَأَتَتْ بِهِ فِي لَحْظَةٍ. قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ [النَّبَلَةُ: ٤٠].

وَقَوْلُهُ: ﴿مُسْتَقِرًّا﴾. لَيْسَتْ هِيَ الَّتِي يُقَدَّرُهَا النُّحَوِيُّونَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِمْ: كَانَ زَيْدٌ فِي الْبَيْتِ؛ أَيْ: مُسْتَقَرًّا، وَيَمْنَعُونَ أَنْ يَخْرُجَ هَذَا الْمُتَعَلِّقُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُحَذَوْفًا، لَكِنَّ الْإِسْتِقْرَارَ الَّذِي فِي الْآيَةِ لَيْسَ هُوَ الْإِسْتِقْرَارُ الْعَامُّ، بَلْ هُوَ اسْتِقْرَارٌ خَاصٌّ؛ يَعْنِي: وَجَدَهُ كَأَنَّهُ مُثَبَّتٌ مِنْذُ زَمَنٍ.

فَالْمَهْمُ: أَنَّ الْمَلَائِكَةَ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - هُمْ عَالَمٌ غَيْبِيٌّ، لَا يَأْكُلُونَ، وَلَا يَشْرَبُونَ، وَلَا يَحْتَاجُونَ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ أَجْوَافٌ، كَمَا قَالَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ. فَفِي «غَزْوَةِ بَدْرٍ» كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ قَلِيلِينَ، كَانُوا ثَلَاثِمِائَةً وَتِسْعَةً عَشَرَ رَجُلًا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَكَانَتْ قَرِيشٌ مَا بَيْنَ التَّسْعِمِائَةِ إِلَى الْأَلْفِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ كَانُوا أَلْفًا، وَمَعْلُومٌ: أَنَّ قَرِيشًا أَتَوْا فِي هَذِهِ الْغَزْوَةِ بِحَدِّهِمْ وَحَدِيدِهِمْ وَأَشْرَافِهِمْ، وَكَانُوا كَمَا قَالَ

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣٦٢/١٨)، وَانْظُرْ: «التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيْبُ» (٤٩٤٦).

(٢) انْظُرْ: التَّعْلِيقُ السَّابِقُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٠٧)، وَمُسْلِمٌ (١٦٤).

الله - تعالى - عنهم: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطْرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٧]، بخلاف المسلمين الذين كانوا قليلين أذلة؛ لأنهم لم يكونوا خرجوا لقتال، وإنما خرجوا للعير، ولكن الله - تعالى - جمع بينهم وبين عدوهم على غير ميعاد. فجعل النبي ﷺ يُنَاشِدُ رَبَّهُ، وَيَتَوَسَّلُ إِلَيْهِ بِأَنْوَاعِ الْوَسَائِلِ.

ففي الحديث: «فَاسْتَقْبَلَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ الْقِبْلَةَ ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ». فهذا من التوسُّل؛ أعني: أن استقبال القبلة عند الدعاء، من أسباب إجابة الدعاء، إلا إذا كان استقبال القبلة أَلْتَقَى كدعاء الخطيب في خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، فإنه لَا يَلْتَفِتُ إِلَى الْقِبْلَةِ، وإنما يكون وجهه إلى الناس؛ لأن مصلحة استقباله الناس بوجهه تَرْبُو عَلَى مصلحة استقبال القبلة.

وكذلك من التوسُّل في هذه الجملة من الحديث: قوله: «ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ». ومدَّ اليدين إلى الله - تعالى - يَدُلُّ عَلَى استعطاف الداعي، وأنها مَدٌّ يَدٌ فَقِيرٌ إِلَى غِنَى، وهو الله ﷻ، وهي من أسباب إجابة الدعاء، كما جاء في الحديث: «إِنَّ اللَّهَ حَمِيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَجِبِي مَنْ عَبْدُهُ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّاهَا صِفْرًا»^(١)، وكما ذكر النبي ﷺ «الرجل يُطِيلُ السَّفَرَ، أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبَّ، يَا رَبَّ»^(٢) ولكن هل مَدُّ الْيَدَيْنِ يكون في كل دعاء؟

الجواب: في ذلك تفصيل، على نوعين:

الأول: مَا بَيَّنَّتْ فِيهِ سُنَّةُ الرَّفْعِ بَعِينَهُ، مثل: الاستسقاء، وعند الوقوف بعرفة، وعند الوقوف على الصفا والمروة، وغير ذلك.

والثاني: مَا ثَبَتَ فِيهِ عَدَمُ الرَّفْعِ، كالدعاء في الصلاة؛ فإن المصلي يَدْعُو بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وفي الاستفتاح، وكذلك يَدْعُو فِي الْفَاتِحَةِ أَيْضًا، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ، وإنما يرفع يديه في الصلاة، خاصة في القنوت فقط، وكذلك رفع اليدين عند الدعاء في حال الخطبة في غير ما ورد به النصُّ، وهو الاستسقاء والاستسقاء، فلو رفع الخطيب يديه أنكرنا عليه، كما أنكر الصحابة رضي الله عنهم على أحد أمراء بني أُمَيَّةَ حين رفع يديه في الخطبة في غير ما ورد به النصُّ. ففي هذه الحال الثاني نقول: إن رفع اليدين في هذه المواضع بدعة، ويُنْهَى عَنْهُ.

(١) أخرجه أبو داود (١٤٨٨)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، وغيرهما عن حديث سلمان رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٥).

ولكن هل يَصِحُّ أن نقول: إنه فيما عدا ذلك يكون رفع اليدين في الدعاء هو الأصل؛ لأن رفع اليدين في الدعاء من آداب الدعاء، أو نقول: إن رفع اليدين في الدعاء لا يكون إلا في محلِّ الابتهاال والإلحاح وشدة الدعاء، وأما في الدعاء العادي؛ كقول القائل لأخيه: غفر الله لي ولك، أو كوقوف الإنسان عند قبر الميت بعد الدفن، ويقول: اللهم اغفر له، اللهم تَبَّتْهُ، ونحو ذلك؛ فإنه لا يكون فيه رفع اليدين؟
الجواب: هذا محلُّ احتمال؛ فنقول:

أولاً: الأصل رفع اليدين في الدعاء، وأنه من آداب الدعاء، ومن أسباب الإجابة.
وثانياً: أن الرفع يكون عند الإلحاح والابتهاال.

وفي هذا الحديث أيضاً: الإلحاح في الدعاء بالتكرار، سواء كان بنفس اللفظ، أو بمرادفه؛ لقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ آتِ مَا وَعَدْتَنِي» ف«آت» و«أنجز» مترادفان. ويجوز أيضاً أن تكرر بنفس اللفظ؛ فقد كان النبي ﷺ يقول بين السجدين: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»^(١) ويكرر بنفس اللفظ.

وفيه أيضاً: أن من الوسائل في الدعاء: ذكر الحال التي تقتضي العطف؛ لقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنْ تُهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبِدْ فِي الْأَرْضِ»؛ فإن هذا من التوسُّل بالحال التي تقتضي العطف والرحمة.

وقد ذكر أهل العلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أن التوسُّل في الدعاء يكون بأمور:

أولاً: التوسُّل إلى الله تعالى بأسمائه، كأن تقول: اللهم يا غفور اغفر لي.
ويَدُلُّ لهذا: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعمال: ١٨٠]. فيكون هنا الاسم المُتَوَسَّلُ به مطابقاً للحاجة، كما ضربنا عليه المثل في المغفرة، وكذلك في الرحمة تقول: يا رحيم ارحمني، وكذلك في الرزق تقول: يا رزاق ارزقني، ونحو ذلك.
ثانياً: التوسُّل إلى الله - تعالى - بصفاته، مثل قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبِ وَقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ: أَحْيَيْتَنِي مَا عَلِمْتَ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي؛ وَتَوَفَّيْتَنِي مَا عَلِمْتَ الْوَفَاةَ خَيْرًا لِي»^(٢)؛ فهذا توسُّل بالصفة، وهي العلم والقدرة، ومثله أيضاً: دعاء الاستخارة:

(١) أخرجه ابن ماجه (٨٩٧) من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه النسائي (١٣٠٥)، وأحمد (٢٦٤/٤)، وغيرهما من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ...»^(١) الحديث.

الثالث: التوسل إلى الله تعالى بحال العبد، مثل أن تقول: اللهم إني فقير محتاج، ومنه، قول موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾^(٢) [التوبة: ٢٤]. وقد اجتمعت هذه الأنواع الثلاثة، في الدعاء الذي علمه النبي ﷺ أبا بكر، في قوله: «اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»^(٣) فقوله: «اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا». هذا توسل إلى الله بالحال.

❖ وقوله: «وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ». هذا توسل إلى الله بالصفة.

❖ وقوله: «إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ». هذا توسل إلى الله بالاسم.

الرابع: التوسل إلى الله -تعالى- بصالح الأعمال، على رأسها الإيمان، ثم إيمان الجوارح. ودليل التوسل بالإيمان: قوله تعالى عن أولي الألباب: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ [التوبة: ١١٣]؛ أي: فبسبب إيماننا اغفر لنا ذنوبنا.

ودليل التوسل بالعمل الصالح: ما جاء في حديث أصحاب الغار الثلاثة، الذين دخلوا غارًا، فانطبقت عليهم صخرة، لم يستطيعوا زحزحتها، فتوسل كل واحد منهم بصالح عمله وإخلاصه^(٤).

فأحدهم توسل بالبرِّ التام، والثاني بالعِفَّة التامة، والثالث بالأمانة التامة، وكل واحد منهم يقول: اللهم إن كنت فعلت ذلك من أجلك؛ ففرِّج عنا ما نحن فيه.

الخامس: التوسل إلى الله -تعالى- بدعاء الرجل الصالح، لا بذاته أو جاهه، ولكن بدعائه. وهذا كثير؛ فما أكثر الذين كانوا يسألون النبي ﷺ أن يدعو لهم، كما في قصة الرجل الذي دخل يطلب من النبي ﷺ الدعاء بالاستسقاء، وفي الجمعة الثانية بالاستسحاء.

أما التوسل بجاه الرسول ﷺ؛ فإنه لا يجوز، وهو من الشرك، ولكنه ليس شركًا

(١) أخرجه البخاري (١١٦٢).

(٢) أخرجه البخاري (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٧٢)، ومسلم (٢٧٤٣).

أكبر، بل هو شرك أصغر.

ووجه ذلك: أن من توسَّل بجاه الرسول ﷺ؛ فقد توسَّل بشيء لم يثبت أنه وسيلة، وكل شيء يجعله الإنسان سببًا، ولم يثبت في الشرع أنه سبب؛ فهو نوع من الشرك؛ فالتمائم -مثلًا-، وهي التي تُعلَّقُ خوفًا من العين، فهي سببٌ غير شرعي؛ لأنه لم يرد عن النبي ﷺ أنه سبب شرعي؛ ولهذا كانت من الشرك.

ووجه ذلك: أن الذي يفعلها يعتقد أنها نافعة، فجعل فيها نفعًا بدون علم، فكانه خالق لها لتكون سببًا.

وأيضًا: جاء الرسول ﷺ لا ينفعك أنت؛ لأنه ليس من عملك، ولا من كسبك، ولكنه ينفع النبي ﷺ؛ ولهذا لم نجد أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتوسَّلون بجاه النبي ﷺ.

ومن فوائد هذا الحديث أيضًا: قتال الملائكة مع المسلمين، وقد ذكرنا ذلك في بداية الشرح، وهو قتالٌ حسيٌّ، بدليل قصة الرجل الذي رأى رجلًا من المشركين يَشْتَدُّ، وسمع صوتًا يقول: أَقْدِمْ حَيْزُومَ؛ فقتله من عند وجهه، حتى سقط على ظهره، ولم يرَ أحدًا، ولكن الذي قتله من الملائكة.

وهنا نقول: هل يُعدُّ ذلك، وهو قتال الملائكة مع المسلمين قتالًا حسيًّا معجزة وآية للرسول ﷺ، أو كرامة؟

الجواب: إذا كان ذلك في غزو فيه الرسول ﷺ؛ فهو آية بلا شك؛ لأن القائد هو الرسول ﷺ وإن كان بعده فهو كرامة، أو كان في عهده ﷺ ولم يكن معهم.

ولكن يجب أن نعلم: أن كل كرامة لولي؛ فإنها آية لمن اتبعه من الأنبياء؛ لأنها شهادة من الله أن هذا الولي على حق.

ومنها -وهي الفائدة العظيمة-: أن النبي ﷺ قد يجتهد اجتهادات ويكون الصواب في خلافها؛ لقوله في الحديث: «قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَمَّا أَسْرُوا». الأسارى: قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر: «مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى؟». وفي هذا: دليل على خصوصية الصُّحْبَةِ، صُحْبَةِ النبي ﷺ لأبي بكر وعمر، وأنهما عنده بمنزلة ذوي الرأي الرشيد، وإلا فمن الصحابة أناسٌ كثيرون من أهل المشورة.

ثم قال: «فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، هُمْ بَنُو الْعَمِّ وَالْعَشِيرَةِ، أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً فَتَكُونَ لَنَا قُوَّةً عَلَى الْكُفَّارِ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلْإِسْلَامِ».

ذكر أبو بكر هنا ثلاثة أشياء:

أولاً: القرابة؛ فقال: «هُمْ بَنُو النِّعَمِ وَالْعَشِيرَةِ»؛ لأن كلهم من قريش.

والثاني: أن الفداء الذي سيؤخذ، يَتَقَوَّونَ به على الكفار، فيأخذونه منهم وربما يقاتلونهم به.

الثالث: أنهم إذا أُسِرُوا، ورأوا الإسلام وسماحته، وأهل الإسلام وأخلاقهم، ربما يُسْلِمُونَ، وأما إذا قُتِلُوا؛ فلن يَخْصُلَ واحدٌ من هذه الثلاثة.

فهذه مُرْجَحَاتُ رأي أبي بكر رحمته.

قوله: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَرَى يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟». قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنْ تُمْكِنَّا فَتَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ؛ فَتُمْكِنَ عَلَيَّا مِنْ عَقِيلٍ فَيَضْرِبَ عُنُقَهُ، وَتُمْكِنِّي مِنْ فُلَانٍ -نَسِيبًا لِعُمَرَ- فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أَئِمَّةُ الْكُفْرِ وَصَنَادِيدُهَا»

قوله: «نَسِيبًا» أي: قريبًا.

وهذا هو الرأي الذي رآه عمر رحمته، وهو أن يُقْتَلُوا، وأن يكون القاتل لكل واحد منهم قرب الناس إليه.

والفرق بين رأي أبي بكر ورأي عمر رحمته متباعدٌ جدًا، لكن وجهَةُ عمر رحمته: أن هَؤُلَاءِ هم صناديد الكفر وأئمتهم، وأشراف قريش، وأنه يجب أن يُذِلَّهُم المسلمون أقوى ذُلًّا، وأن يهينوهم أقوى إهانة؛ وليكون للمسلمين عِزٌّ معنويٌّ.

وفي هذه القصة: دليل على الفرق العظيم بين خُلُقِ عمر، وخُلُقِ أبي بكر رحمته؛ فعمر كان شديدًا، وأبو بكر كان بالعكس.

وفيه أيضًا: جواز معارضة الأفضل، إذا كان المُعَارِضُ يرى أن الحقَّ معه، وأنه لا تجوز المداهنة في الحق، فها هما الرجلان -أبو بكر وعمر- عند النبي ﷺ، وهما موضع استشارة، وكل واحد منهما أتى برأيه الذي يرى أنه خير؛ فلم يقل عمر رحمته: إن أبا بكر رحمته أخصُّ مني برسول الله ﷺ؛ فلا أتكلّم في حضرته، ولا أعارض رأيه، ولا سيما وأن أبا بكر رحمته بدأ برأيه أولاً.

قوله: «فَهَوِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَلَمْ يَهَوَ مَا قُلْتُ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ جِئْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ قَاعِدَيْنِ يَتَكَيَّانِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي مِنْ

أَيُّ شَيْءٍ تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ، فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءَ بَكَيْتُ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءَ تَبَاكَيْتُ لِبُكَائِكُمَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْكِي لِلَّذِي عَرَضَ عَلَيَّ أَصْحَابُكَ مِنْ أَخَذِهِمُ الْفِدَاءَ، لَقَدْ عَرَضَ عَلَيَّ عَذَابُهُمْ أَذْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ». شَجَرَةٌ قَرِيبَةٌ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ. وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى لَهُ أُسْرَى حَتَّى يَتُخَرَّ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]. قَوْلُهُ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال: ٦٩]. فَأَحَلَّ اللَّهُ الْغَنِيمَةَ لَهُمْ. هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى لَهُ أُسْرَى حَتَّى يَتُخَرَّ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]؛ يَعْنِي: حَتَّى يَقْتُلَ، وَيَكُونَ لَهُ الْهَيْبَةُ، قَبْلَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى يَأْخُذُ الْفِدَاءَ مِنْهُمْ. وَهَذِهِ الْآيَةُ هِيَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى رَجْحَانِ رَأْيِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلِذَلِكَ جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَبْكِيَانِ، لَكُونَهُمَا خَالِفَا الصَّوَابِ.

ولكن هل يؤخذان عليه؟

الجواب: لا شكُّ أنهما لا يؤخذان؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَنْزَلْ آيَةٌ قَبْلَ فِيهَا الْحُكْمُ، وَلَكِنُهُمَا مِنْ شِدَّةِ الْوَرَعِ صَارَا يَبْكِيَانِ؛ لَعَدَمِ تَوْفِيقِهِمَا لِلصَّوَابِ. ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٧. لَوْلَا كَتَبَ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لِمَسْكُكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٨﴾ [الأنفال: ٦٧، ٦٨]. الْكِتَابُ الَّذِي سَبَقَ: هُوَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - سَيُتْقِي هَذِهِ الرِّسَالَةَ، وَسَيَكُونُ النَّصْرُ لَهَا آخِرًا؛ فَكَانَتْ حِكْمَةُ اللَّهِ ﷻ أَنْ يَتَقَى الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ، حَتَّى يَتَصَرَّوْا بِهِ بِوَجْهِ آخِرٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال: ٦٩]. فَأَحَلَّ اللَّهُ الْغَنِيمَةَ لَهُمْ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٩) بَابُ رِبْطِ الْأَسِيرِ وَحَبْسِهِ وَجَوَازِ النَّمْرِ عَلَيْهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩ - (١٧٦٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قَلِيلًا نَجِدَ فَبَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَنَاثٍ سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ. فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَاذَا جِئْتُكَ يَا ثُمَامَةُ؟» فَقَالَ: جِئْتُكَ يَا مُحَمَّدُ خَيْرٌ، إِنْ تَقَتَّلْتَ تَقَتَّلَ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تُنْعِمْتَ تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ. فَفَرَّكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ بَعْدَ

الْعَدِ فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ يَا نِثَامَةُ؟». قَالَ: مَا قُلْتُ لَكَ: إِنْ تَنْعِمَ تَنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ الْهَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ. فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ مِنَ الْعَدِ فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا نِثَامَةُ؟». فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ: إِنْ تَنْعِمَ تَنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ الْهَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَطْلِقُوا نِثَامَةَ». فَأَنْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. يَا مُحَمَّدُ وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ؛ فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ؛ فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ كُلِّهِ إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ؛ فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَإِنَّ خَيْلَكَ أَخَذْتَنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ فَمَاذَا تَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَمِرَ فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَاتِلُ: أَصَبَوْتُ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَسْلَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا وَاللَّهِ لَا يَأْتِيكُمْ مِنَ النِّثَامَةِ حَبَّةٌ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١).

هذا الحديث فيه: بيان جواز الأسر للكبار، وأهل الشرف والجاه؛ لأنهم يستحقون ذلك، حين كانوا كفارًا.

وفيه أيضًا: جواز ربط الأسير في المسجد، ولو كان كافرًا؛ وذلك لأن نجاسة المشرك ليست نجاسة حسيّة حتى نقول: كيف يُمَكَّنُ الكافر من أن يَبْقَى في المسجد، ولكن نجاسة المشرك نجاسة معنوية.

فإن قال قائل: هل يجوز أن يدخل الكافر المسجد؟

فالجواب: في ذلك تفصيل:

فإذا كنا نخاف منه؛ فلا نُمَكِّنُهُ من دخول المسجد، وإذا كنا لا نخاف؛ فإذا كان لحاجة المسجد، مثل: الكهرباء، والنجار، والحداد، فيدخل لمصلحة المسجد، وهو جائز ولا إشكال فيه، لكن يجب أن يكون عليه رقيب، حتى لا يصنع الشيء على وجه سيء.

وكذلك أيضًا إذا كان دخوله لحاجته هو، وقد أَمِنَّا منه، مثل أن يدخل إلى المسجد؛ ليشرب من برادته، ونحو ذلك.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٢٢).

❦ قوله: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قَلِيلَ نَجِدَ فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ. فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ».

في هذا: دليل على أن مسجد رسول الله ﷺ له سوارى، وسوارى مسجد النبي ﷺ كانت من النخل...

❦ قوله: «فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟». في هذا: حسن ملاطفة النبي ﷺ.

وفيه أيضًا: الجواب بهذا الذي أجاب به ثمامة، وأقره النبي ﷺ في قوله: «فَقَالَ: عِنْدِي يَا مُحَمَّدُ خَيْرٌ». وهو أحسن من قول بعض الناس في عُرْفِنَا: «عندي كل خير»؛ لأنه لا أحد يستطيع أن يكون عنده كل خير، فالأفضل أن يقال: «عندي خير».

وفيه أيضًا: حسن تعبير هذا الرجل؛ لأنه قال: «إِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ ذَا دَمٍ»؛ أي: تقتل رجلاً مستحقاً للقتل.

❦ قوله: «وَأَنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ»؛ يعني: إن أنعمت عليّ وتركتني؛ فساقوم بشكر هذا.

❦ قوله: «وَأِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ». فهذه ثلاثة أشياء، ومن المعلوم: أن النبي ﷺ لا يريد المال، وإن كان يجوز فداء الأسير بالمال.

❦ قوله: «فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ مِنَ الْغَدِ فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟». فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ: إِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ». يعني: مَنْ عَلَيْهِ بِإِطْلَاقِهِ؛ فلم يقتله، ولم يطلب منه مالا، ولكنه أمر بإطلاقه، وهذه مِنَّةٌ كبرى من النبي ﷺ.

وفي هذا: دليل على جواز إطلاق الأسير، إذا اقتضت المصلحة ذلك، وهذا هو الذي ذُكِرَ في الترجمة.

❦ ثم قال: «فَانْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَاغْتَسَلَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ».

❦ قوله: «فَاغْتَسَلَ». قد يستدل به من يرى وجوب الاغتسال عند الإسلام، ووجه ذلك: أن هذا الأمر وهو الاغتسال كأنه أمرٌ مقررٌ، حتى عرفه ذلك الرجل الذي كان كافراً، وهو المشهور من مذهب الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - أن من أسلم

وجب عليه أن يَغْتَسِلَ، وقد ورد فيه حديث عن النبي ﷺ أنه أمر بذلك.

وذهب كثير من أهل العلم: إلى أن الاغتسال للإسلام ليس بواجب، ولكنه سنة، واستدلوا على ذلك: بكثرة الذين يُسلمون في عهد النبي ﷺ، ولم يُنْقَلْ أنه كان يأمرهم. وهذا الاستدلال فيه نظر؛ لأنه إذا ثبت الحكم لشخص؛ فهو حكم للجميع، ولا يُحتاج إلى أن يُعْلَمَ أن كل واحد من الصحابة عَمِلَ به، ولو اتخذنا هذا منهجاً؛ لتعطلت كثير من الشرائع.

والأصل: أن ما وَرَدَتْ به السنة أنه يُعْمَلُ به.

❦ قوله: «ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. يَا مُحَمَّدُ وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ؛ فَقَدْ أَضْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ كُلِّهَا إِلَيَّ». وهذا من صراحة هذا الرجل، ومن تحدّثه بنعمة الله -تعالى- عليه.

أما الصراحة؛ فواضحة.

وأما التحدّث بنعمة الله -تعالى- فهو أن الله -تعالى- نقله من هذه الحال إلى عكسها وضدها.

❦ قوله: «وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ؛ فَأَضْبَحَ دِينَكَ أَحَبَّ الدِّينِ كُلِّهِ إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ؛ فَأَضْبَحَ بَلَدَكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَإِنَّ خَيْلَكَ أَخَذَنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ فَمَاذَا تَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَمِرَ فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَائِلٌ: أَصَبَوْتَ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَسْلَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا وَاللَّهِ لَا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَامَةِ حَبَّةٌ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» ما شاء الله؛ فإن الإيمان إذا خالطت بشاشته القلوب، صار كل شيء رخيصاً عند حماية الإسلام.

فالرجل أقسم أنه لا يأتي لأهل مكة بحبّة حِنْطَةٍ، حتى يَأْذَنَ فيها رسولُ الله ﷺ، وبذلك يكون بنو حنيفة في تأخير؛ لأن أهل مكة كانوا يَسْتَوِرُدُّونَ منهم الحِنْطَةَ بكميّات كبيرة، ولكنه مع ذلك رضي ﷺ أن يتأخر اقتصاد أهل اليمامة، وهذا من شدة إيمانه ﷺ، وهذا من فضل الله -تعالى- على عباده، وثمامة نفسه قد أخبر النبي ﷺ: «إِنَّهُ إِنْ أَنْعَمَ أَنْعَمَ عَلَى شَاكِرٍ»، وأما قول ثمامة السابق: «يَا مُحَمَّدُ وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ؛ فَقَدْ أَضْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ كُلِّهَا إِلَيَّ»؛ فقد جرى

مثله لعمر بن العاص رضي الله عنه، حينما أسلم؛ فإنه كان قد أخبر أنه لو تمكّن من الرسول ﷺ لقتله، وأن وجه الرسول ﷺ أبغض الوجوه إليه، ثم لما أسلم تغير الأمر (١) وصار على العكس من ذلك، وهذا - كما قلنا - من باب التحدث بنعمة الله - تعالى -.

﴿ ٨٨٨ ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:
٦٠- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا لَهُ نَحْوَ أَرْضِ نَجْدٍ فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَنَسٍ الْحَنْفِيُّ سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنْ تَقَتَّلْنِي تَقْتُلْ ذَا دَمٍ.

﴿ ٨٨٨ ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله:

(٢٠) بَابُ إِجْلَاءِ الْيَهُودِ مِنَ الْحِجَازِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:
٦١- (١٧٦٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ». فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى جِئْنَاهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَناداهم فقال: «يَا مَعْشَرَ يَهُودَ اسْلِمُوا تَسْلَمُوا». فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ. فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ أُرِيدُ اسْلِمُوا تَسْلَمُوا». فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ. فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ أُرِيدُ». فَقَالَ لَهُمُ الثَّالِثَةُ فَقَالَ: «اعْلَمُوا أَنَّمَا الْأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنِّي أُرِيدُ أَنْ أُجْلِيَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِإِلَهِ شَيْئًا فَلْيَبِغْهُ وَإِلَّا فَاغْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ» (٢).

في هذا الحديث: حُسنُ سياسةِ النبي ﷺ؛ فإنه لم يُباغِتِ اليهودَ بالإجلاء، بل أذرهم أولاً.

وفيه أيضًا: دليلٌ على عُتُوِّ اليهود؛ فإن النبي ﷺ لما قام فيهم وناداهم: «يَا مَعْشَرَ

(١) أخرجه مسلم (١٢١).

(٢) أخرجه البخاري (٣١٦٧).

يَهُودَ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا»، ولكنهم مع ذلك كان ردُّهم سَيِّئًا؛ فقالوا: «قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ»؛ يعني: أنك قد بَلَغْتَ وأَدَيْتَ، ولكنَّا لا نوافق.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢- (١٧٦٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ يَهُودَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَرْيَظَةَ حَارَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَجَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنِي النَّضِيرِ، وَأَقَرَّ قَرْيَظَةَ وَمَنْ عَلَيْهِمْ، حَتَّى حَارَبَتْ قَرْيَظَةَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَكَتَلَ رِجَالُهُمْ وَقَسَمَ نِسَاءَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ لَحِقُوا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَنَهُمْ وَأَسْلَمُوا وَأَجَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودَ الْمَدِينَةِ كُلَّهُمْ بَنِي قَيْنِقَاعَ - وَهُمْ قَوْمُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ - وَيَهُودَ بَنِي حَارِثَةَ، وَكُلَّ يَهُودِي كَانَ بِالْمَدِينَةِ ^(١).

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُوسَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثَ، وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَكْثَرُ وَأَنَّهُ قَوْلُهُ: «وَأَجَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودَ الْمَدِينَةِ...». يعني: في الأغلب، وإلا فإنه قد بَقِيَ مِنْهُمْ أَنَاسٌ، فَقَدْ تُوْفِيَ النَّبِيُّ ﷺ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ فِي طَعَامٍ اشْتَرَاهُ لِأَهْلِهِ ^(٢).

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢١) بَابُ إِخْرَاجِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣- (١٧٦٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدَعَ إِلَّا مُسْلِمًا».

(١) أخرجه البخاري (٤٠٢٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٦٨، ٢٥١٣، ٢٩١٦).

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. ح وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغَيْنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ - وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ - كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

ففي هذا الحديث: دليل على عدم جواز أن يسكن اليهود والنصارى في جزيرة العرب كلها؛ فهذا ممنوع، ولكن إذا دخلوا التجارة أو عمل غير مقيمين دائماً؛ فهذا لا بأس فيه.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٢) بَابُ جَوَازِ قِتَالِ

مَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ وَجَوَازِ انْزَالِ أَهْلِ النِّحْصَنِ عَلَى حُكْمِ حَاكِمٍ عَدَلٍ أَهْلِ لِنَحْكُمِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤ - (١٧٦٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَالْفَاضِلُ هُمْ مُتَقَارِبَةٌ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ - عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنَ حُنَيْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: نَزَلَ أَهْلُ قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى سَعْدٍ فَأَتَاهُ عَلَى جِحَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَرِيبًا مِنَ الْمَسْجِدِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْأَنْصَارِ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ - أَوْ خَيْرِكُمْ». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكُمْ». قَالَ: تَقْتُلُ مَقَاتِلَتَهُمْ وَتَسْبِي ذُرِّيَّتَهُمْ. قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَضَيْتُ بِحُكْمِ اللَّهِ - وَرَبِّيَا قَالَ - قَضَيْتُ بِحُكْمِ الْمَلِكِ». وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الْمُثَنَّى. وَرَبِّيَا قَالَ: «قَضَيْتُ بِحُكْمِ الْمَلِكِ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ». وَقَالَ مَرَّةً: «لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ».

❦ قوله ﷺ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ». يعني: استقبلوه، وليس المراد: القيام له وهم

في مكانهم؛ ولهذا قَسَمَ العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ الْقِيَامَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

- ١ - قِيَامٌ عَلَى الرَّجُلِ.
- ٢ - وَقِيَامٌ لَهُ.
- ٣ - وَقِيَامٌ إِلَيْهِ.

فالقيام على الرجل منهياً عنه، والقيام له لا بأس به، وقد ثبت أن النبي ﷺ قام لو فِدِ ثَقِيفَ لَمَّا قَدِمُوا عَلَيْهِ^(١)، وأما القيام إليه؛ فهو مقابلته، وهو سنة لمن كان أهلاً له، وحتى القيام له، فإن بعض أهل العلم ذكر: إنه إن كان عدم القيام يتضمن مفسدة، كوصف الجالسة بالكبر وأن القادم يكون في قلبه شيء، فلا بأس أن يُجَبَّرَ بالقيام له تكريماً.

❦ وأما قوله ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ الرَّجَالُ قِيَامًا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٢)؛ فمعناه: أنهم يقفون على رأسه.

﴿ ٨٨٨ ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥- (١٧٦٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَمَّادُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ كِلَاهُمَا، عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ ابْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أُصِيبَ سَعْدُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ - يُقَالُ لَهُ: ابْنُ الْعَرَفَةِ - رَمَاهُ فِي الْأَكْحَلِ فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ يَعُودُهُ مِنْ قَرِيبٍ؛ فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْخَنْدَقِ وَضَعَ السَّلَاحَ فَاغْتَسَلَ فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ وَهُوَ يَنْفُضُ رَأْسَهُ مِنَ الْغُبَارِ فَقَالَ: وَضَعْتَ السَّلَاحَ وَاللَّهِ مَا وَضَعْتَاهُ اخْرُجْ إِلَيْهِمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَأَيْنَ؟». فَأَشَارَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ فَقَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَزَلُّوا عَلَى حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُكْمَ فِيهِمْ إِلَى سَعْدٍ قَالَ: فَإِنِّي أَحْكُمُ فِيهِمْ أَنْ تُقْتَلَ الْمُقَاتِلَةُ وَأَنْ تُسَيَّ الذَّرِيَّةُ وَالنِّسَاءُ وَتُقَسَمَ أَمْوَالُهُمْ^(٣).

٦٦- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: قَالَ أَبِي: فَأُخْبِرْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ حَكَمْتُ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ ﷻ».

٦٧- (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَعْدًا قَالَ: وَتَحَجَّرَ كَلِمُهُ لِلْبُرْءِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أُجَاهِدَ فِيكَ مِنْ قَوْمٍ كَذَبُوا رَسُولَكَ ﷺ وَأَخْرَجُوهُ، اللَّهُمَّ فَإِنْ كَانَ بَقِيَ مِنْ حَرْبِ قُرَيْشٍ شَيْءٌ فَأَبْقِنِي أُجَاهِدْهُمْ فِيكَ، اللَّهُمَّ فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّكَ قَدْ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فَإِنْ كُنْتُ وَضَعْتُ

(١) أخرجه البخاري (٢٣٠٧، ٢٣٠٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٢٢٩)، والترمذي (٢٧٥٥) وقال: حديث حسن.

(٣) أخرجه البخاري (٤١٢٢).

الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فَافْجُرْهَا وَاجْعَلْ مَوْتِي فِيهَا. فَأَنْفَجَرَتْ مِنْ لَيْتِهِ فَلَمْ يَرُغْهُمْ - وَفِي الْمَسْجِدِ مَعَهُ خَيْمَةٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ - إِلَّا وَالْدَّمُ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخَيْمَةِ مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا مِنْ قَبْلِكُمْ؟ فَإِذَا سَعْدٌ جُرْحُهُ يَغْدُ دَمًا فَمَاتَ مِنْهَا.

في دعاء سعد عليه السلام هذا: مُنَاشِدَةُ اللَّهِ تعالى؛ أنه إن كان بَقِيَّ حَرْبٍ مع قريش، أنه لا يَتَوَفَّاهُ حتى يُشَارِكَ فيه، ولكن بعد الْخَنْدَقِ - والحمد لله - لم يكن حَرْبٌ؛ إذ إن النبي صلى الله عليه وآله فتح مكة بدون قتال، وإن كان أُبَيِّحَ له في أن يُقَاتِلَ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّووي رحمته الله في «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٣٦/١٢، ١٣٧):

قوله: «إِنَّ سَعْدًا تَحَجَّرَ كُلُّهُ لِلْبَرِّ» الكلم: بفتح الكاف: الجرح، وتحجر؛ أي: بيس.

قوله: «فَإِنْ كُنْتُ وَضَعْتُ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فَافْجُرْهَا وَاجْعَلْ مَوْتِي فِيهَا» هذا

ليس من تمنى الموت المنهي عنه؛ لأن ذلك فيمن تمناه لضر نزل به، وهذا إنما تمنى انفجارها؛ ليكون شهيدًا.

قوله: «فَأَنْفَجَرَتْ مِنْ لَيْتِهِ» هكذا هو في أكثر الأصول المعتمدة «لبته» بفتح اللام

وبعدها باء موحدة مشددة مفتوحة، وهي النحر، وفي بعض الأصول «من ليته» بكسر

اللام وبعدها ياء مثناة من تحت ساكنة، «الليت» صفحة العنق، وفي بعضها من «ليلته»

قال القاضي: قالوا: وهو الصواب كما اتفقوا عليه في الرواية التي بعد هذه.

قوله: «فَلَمْ يَرُغْهُمْ» أي: لم يفجأهم ويأتهم بغتة. اهـ

قوله: «فَإِذَا سَعْدٌ جُرْحُهُ يَغْدُ دَمًا» هكذا هو في معظم الأصول المعتمدة «يغذ»

بكسر الغين المعجمة وتشديد الذال المعجمة أيضًا، ونقله القاضي عن جمهور الرواة،

وفي بعضها «يغذ» بإسكان الغين وضم الذال المعجمة، وكلاهما صحيح؛ ومعناه:

يسيل، يقال: غذ الجرح يغذا إذا دام سيلانه، وغذا يغذو: سال، كما قال في الرواية

الأخرى: «فَمَا زَالَ يَسِيلُ حَتَّى مَاتَ». اهـ



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٦٨ - (...) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ هَذَا

الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فَأَنْفَجَرَتْ مِنْ لَيْتِهِ فَمَا زَالَ يَسِيلُ حَتَّى مَاتَ وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ قَالَ فَذَاكَ

حِينَ يَقُولُ الشَّاعِرُ:

أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدَ بَنِي مُعَاذٍ فَمَا فَعَلْتَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرُ
لَعَنُوكَ إِنَّ سَعْدَ بَنِي مُعَاذٍ غَدَاةَ تَحَمَّلُوا لَهُوَ الصَّبُورُ
تَرَكْتُمْ قَدْرَكُمْ لَا شَيْءَ فِيهَا وَقَدَرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ تَقُورُ
وَقَدْ قَالَ الْكَرِيمُ أَبُو حُبَابٍ أَقِيمُوا قَيْنَقَاعَ وَلَا تَسِيرُوا
وَقَدْ كَانُوا يَبْلُدُهُمْ ثَقَالًا كَمَا ثَقُلَتْ بِمِيطَانَ الصُّخُورُ

قَالَ الْإِمَامُ النُّووي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/١٣٧، ١٣٨):

قوله في الشعر:

أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدَ بَنِي مُعَاذٍ فَمَا فَعَلْتَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرُ

هكذا هو في معظم النسخ، وكذا حكاها القاضي عن المعظم، وفي بعضها: «لما

فعلت» باللام بدل الفاء وقال: وهو الصواب والمعروف في السير. قوله:

تَرَكْتُمْ قَدْرَكُمْ لَا شَيْءَ فِيهَا وَقَدَرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ تَقُورُ

هذا: مثل لعدم الناصر، وأراد بقوله: «تَرَكْتُمْ قَدْرَكُمْ» الأوس لقلة حلفائهم، فإن

حلفاءهم قريظة وقد قتلوا، وأراد بقوله: «وَقَدَرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ تَقُورُ» الخزرج؛

لشفاعتهم في حلفائهم بني قينقاع، حتى مَنَّ عليهم النبي ﷺ وتركهم بعبد الله بن أبي

بن سلول، وهو أبو حباب المذكور في البيت الآخر.

قوله: «كَمَا ثَقُلَتْ بِمِيطَانَ الصُّخُورُ». هو اسم جبل من أرض أجاز في ديار بني

مزينة، وهو بفتح الميم على المشهور، وقال أبو عبيد البكري وجماعة هو بكسرهما

وبعدها ياء مثناة من تحت وآخره نون، هذا هو الصحيح المشهور، ووقع في بعض

نسخ مسلم «بميطار» بالراء.

قال القاضي: وفي رواية ابن ماهان «بحيطان» بالحاء مكان الميم.

والصواب: الأول، قال: وإنما قصد هذا الشاعر تحريض سعد على استبقاء بني

قريظة حلفاءه، ويلومه على حكمه فيهم، ويذكره بفعل عبد الله بن أبي، ويمدحه

بشفاعته في حلفائهم بني قينقاع. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٣) بَابُ مَنْ لَزِمَهُ أَمْرٌ فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَمْرٌ آخَرُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩- (١٧٧٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضُّبَيْعِيُّ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَادَى فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَنْصَرَفَ عَنِ الْأَحْزَابِ: «أَنْ لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الظُّهْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ». فَتَخَوَّفَ نَاسٌ قُوَّةَ الْوَقْتِ فَصَلُّوا دُونَ بَنِي قُرَيْظَةَ. وَقَالَ آخَرُونَ: لَا نُصَلِّي إِلَّا حَيْثُ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ فَاتَنَا الْوَقْتُ قَالَ: فَمَا عَنَّفَ وَاحِدًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ ^(١).
قوله: «الظُّهْر». المعروف أنها العصر، ولعل هذه الرواية شاذة.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/١٣٩، ١٤٠):

هكذا رواه مسلم: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الظُّهْرِ»، ورواه البخاري في باب صلاة الخوف من رواية ابن عمر أيضًا قال: قال رسول الله ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الظُّهْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ»، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، وقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي ولم يرد ذلك منا، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فلم يعنف واحدًا منهم، أما جمعهم بين الروایتين في كونها الظهر والعصر، فمحمول على أن هذا الأمر كان بعد دخول وقت الظهر، وقد صلى الظهر بالمدينة بعضهم دون بعض، فقليل للذين لم يصلوا الظهر: لا تصلوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين صلوا بالمدينة: لا تصلوا العصر إلا في بني قريظة.

ويحتمل أنه قيل للجميع: ولا تصلوا العصر ولا الظهر إلى في بني قريظة ويحتمل أنه قيل للذين ذهبوا أولاً: لا تصلوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين ذهبوا بعدهم: لا تصلوا العصر إلا في بني قريظة. والله أعلم. اهـ.
ولكن ترجيح رواية البخاري أولى، وهو أنها صلاة العصر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٤) بَابُ رَدِّ الْمَهْجَرِينَ

إِلَى الْأَنْصَارِ مَنَاحِيَهُمْ مِنَ الشَّجَرِ وَالشَّمْرِ حِينَ اسْتَفْتَوْا عَنْهَا بِالْفُتُوحِ
ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٠- (١٧٧١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ مِنْ مَكَّةَ الْمَدِينَةَ قَدِمُوا وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ وَكَانَ الْأَنْصَارُ أَهْلُ الْأَرْضِ وَالْعَقَارِ، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ أُعْطَوْهُمْ أَنْصَافَ ثَمَارِ أَمْوَالِهِمْ كُلِّ عَامٍ وَيَكْفُونَهُمُ الْعَمَلَ وَالْمَوْتَةَ، وَكَانَتْ أُمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَهِيَ تُدْعَى أُمَّ سُلَيْمٍ - وَكَانَتْ أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ كَانَ أَخَا لَأَنَسٍ لَأُمِّهِ - وَكَانَتْ أُعْطَتْ أُمُّ أَنَسٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِذَا قَامَ لَهَا، فَأَعْطَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمُّ أَيْمَنَ مَوْلَاتِهِ أُمَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ قِتَالِ أَهْلِ خَيْبَرَ وَأَنْصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ رَدَّ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَنَاحِيَهُمُ الَّتِي كَانُوا مَنَحُوهُمْ مِنْ ثَمَارِهِمْ - قَالَ - فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُمِّي عِذَا قَامَ، وَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ أَيْمَنَ مَكَانَهُنَّ مِنْ حَائِطِهِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ مِنْ شَأْنِ أُمِّ أَيْمَنَ أُمَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَنَّهَا كَانَتْ وَصِيفَةً لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَكَانَتْ مِنَ الْحَبَشَةِ، فَلَمَّا وَلَدَتْ أَمَتَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ مَا تُوُفِّيَ أَبُوهُ، فَكَانَتْ أُمُّ أَيْمَنَ تَحْضُنُهُ حَتَّى كَبُرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَعْتَقَهَا، ثُمَّ أَنْكَحَهَا زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، ثُمَّ تُوُفِّيَتْ بَعْدَ مَا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَمْسَةِ أَشْهُرٍ ^(١).

لكن هذا الذي فعلوه - والله أعلم - ليس على سبيل الوجوب، إلا إن كانوا قد اتَّفَقُوا معهم في الأول، أن هذه المنائح تُرَدُّ، وإلا فالأصل أنها ملكٌ لهم، وأنه لا يلزمهم أن يرُدُّوها.



٧١- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبُكْرَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَيْسِيُّ كُلُّهُمْ، عَنْ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - وَقَالَ حَامِدٌ وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أَنَّ الرَّجُلَ - كَانَ يَجْعَلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ

التَّخَلَّاتِ مِنْ أَرْضِهِ. حَتَّى فُتِحَتْ عَلَيْهِ قَرْيَظَةُ وَالنَّضِيرُ، فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا كَانَ أَعْطَاهُ. قَالَ أَنَسٌ: وَإِنَّ أَهْلِي أَمَرُونِي أَنْ أَتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْأَلَهُ مَا كَانَ أَهْلُهُ أَعْطَوْهُ، أَوْ بَعْضُهُ وَكَانَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْطَاهُ أُمُّ أَيْمَنَ، فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَانِيهِنَّ، فَجَاءَتْ أُمُّ أَيْمَنَ فَجَعَلَتْ الثُّوبَ فِي عُنُقِي وَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَا نُعْطِيكَاهُنَّ وَقَدْ أَعْطَانِيهِنَّ. فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «يَا أُمُّ أَيْمَنَ اتْرَكِيهِ وَلَكَ كَذَا وَكَذَا». وَتَقُولُ: كَلَّا وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ. فَجَعَلَ يَقُولُ كَذَا حَتَّى أَعْطَاهَا عَشْرَةَ أَمْثَالِهِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ عَشْرَةِ أَمْثَالِهِ.

كان النبي ﷺ يقبَلُ مثل هذه الهباتِ في حال حاجته، ولكن لما أغناه الله -تعالى- ومن رحمته بالأمة رأى ردَّ ذلك عليهم.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٥) بَابُ أَخْذِ الطَّعَامِ مِنْ أَرْضِ الْعَدُوِّ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢- (١٧٧٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ -يَعْنِي ابْنَ الْمُغِيرَةِ- حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ قَالَ: أَصَبْتُ جِرَابًا مِنْ شَحْمِ يَوْمٍ خَيْرَ -قَالَ- فَالْتَزَمْتُهُ فَقُلْتُ: لَا أُعْطِي الْيَوْمَ أَحَدًا مِنْ هَذَا شَيْئًا -قَالَ- فَالْتَفْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَبَسِّمًا.

٧٣- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُغْفَلٍ يَقُولُ: رُمِيَ إِلَيْنَا جِرَابٌ فِيهِ طَعَامٌ وَشَحْمٌ يَوْمَ خَيْرٍ فَوَثَبْتُ لِأَخْذِهِ قَالَ: فَالْتَفْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: جِرَابٌ مِنْ شَحْمٍ وَلَمْ يَذْكُرِ الطَّعَامَ.

هذا كما استدلل به المترجم: أن الطعام لا يُعدُّ من الغُلُول، لا سيما إذا احتاج الإنسان إليه، فلو كان في الغنيمة طعام يُؤكل وأخذه بعض الغانمين وأكله، فلا يُعدُّ ذلك من الغُلُول، لا سيما عند الحاجة؛ ولذلك وثبَّ عبدُ اللَّهِ بنُ المغفل لما رُمِيَ بهذا الجراب ليأخذه، وقال: وَاللَّهِ لَا أُعْطِيهِ أَحَدًا.

فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهَذَا إِقْرَارٌ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ لِفِعْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ .
 وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ أَكْلِ مَا ذَبَحَهُ الْيَهُودُ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ أَنْ نَسْأَلَ، فَالطَّعَامُ
 الَّذِي أَحَلَّ لَنَا مِنْ طَعَامِ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ لَا يَحِلُّ لَنَا أَنْ نَسْأَلَ فِيهِ، وَالسُّؤَالُ هُنَا مِنْ
 التَّنَطُّعِ، فَإِذَا وَجَدْنَا شَيْئًا وَرَدَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنَ اللَّحْمِ فَلْنَأْكُلْهُ، وَلَا نَقُولَ: هَلْ
 ذُبِحَ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَوْ لَا؟ وَلَا نَقُولَ: هَلْ سَمَّوْا عَلَيْهِ اللَّهُ أَوْ لَا؟ لِأَنَّ هَذَا مِنْ
 التَّكَلُّفِ وَالتَّنَطُّعِ؛ فَقَدْ جَاءَ أَنَسٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ قَوْمًا
 يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ قَالَ: «سَمَّوْا أَنْتُمْ وَكُلُّوا». قَالَتْ
 عَائِشَةُ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِكُفْرٍ^(١).

وَالْغَالِبُ: أَنَّ حَدِيثَ الْعَهْدِ بِالْكُفْرِ لَا يَكُونُ مُسْتَوْعِبًا لِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ.
 وَعَلَيْهِ: فَمَنْ التَّكَلَّفَ سُؤَالَ الْإِنْسَانِ عَنْ كَيْفِيَةِ الذَّبْحِ، وَهَلْ سُمِّيَ اللَّهُ عَلَى الذَّبْحِ أَوْ
 لَا؟ وَهَذِهِ مِنْ نَعَمِ اللَّهِ وَتَيْسِيرِهِ: أَنَّ مَا صَدَرَ مِنْ فِعْلِ فَاعِلُهُ أَهْلٌ لَهُ، فَإِنَّا لَا نَسْأَلُ عَنْهُ، وَلَوْ
 كَلَّفْنَا أَنْ نَسْأَلَ لَتَعَبْنَا، وَلَقَلْنَا نَسْأَلَ أَوْ لَا؟ هَلْ ذُبِحَ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَمْ لَا؟

سؤال ثانٍ: هل سَمَّى اللَّهُ عليه أم لا؟

سؤال ثالث: هل الذَّابِحُ مُسْلِمٌ أَمْ لَا؟

سؤال رابع: هل الذَّبِيحَةُ مَغْصُوبَةٌ أَمْ مِلْكٌ لِمُصَاحِبِهَا؟

سؤال خامس: إن كانت لمُصَاحِبِهَا فَمِنْ أَيْنَ جَاءَتْ؟ فَإِنْ قِيلَ: مِنْ الشُّرَاءِ.

جاء سؤال سادس: هل هي ملك للبائع حين باعها؟

فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ مِلْكُهَا مِنْ فَلَانٍ، قِيلَ: مِنْ أَيْنَ مِلْكُهَا فَلَانٍ؟ وَهَذِهِ مُشْكَلَةٌ، لَكِنْ
 الْأَصْلُ: أَنَّ الْعُمُومَاتِ جَارِيَةٌ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَلَا تَسْأَلُ، فَنَحْنُ عِنْدَنَا أَصْلٌ وَهُوَ: حِلُّ
 طَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ، حَتَّى إِنْ بَعْضُ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْمُتَّبِعَةِ يَقُولُونَ: إِنْ مَا اعْتَقَدَهُ
 الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى طَعَامًا فَهُوَ حَلَالٌ وَإِنْ خَنَقُوهُ خَنَقًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَضَافَ الطَّعَامَ إِلَيْهِمْ،
 قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَطْعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ٥٨]، فَمَا اعْتَقَدُوهُ طَعَامًا فَهُوَ حَلَالٌ، لَكِنْ
 الْقَوْلُ الرَّاجِحُ خِلَافَ ذَلِكَ، وَهُوَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ لَوْ ذَبَحَهَا خَنَقًا لَمْ تَحِلَّ،
 فَذَبِيحَةُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ هَذَا خَاصٌّ بِالطَّعَامِ فَقَطْ أَمْ إِذَا وَجَدَ الْإِنْسَانُ ثِيَابًا مِثْلًا؟
 الْجَوَابُ: هَذَا عَامٌّ، لَكِنَّا نَتَحَدَّثُ عَنِ الطَّعَامِ؛ لِأَنَّ السِّيَاقَ كُلَّهُ فِي الْأَطْعَمَةِ.
 وَمَاذَا لَوْ أَخْبَرْنَا أَحَدًا أَنَّهُ رَأَاهُمْ يَذْبَحُونَ شَيْئًا بَعِينَهُ، وَلَمْ يَسْمُوا عَلَيْهِ، فَمَا حُكْمُهُ؟
 الْجَوَابُ: إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ هَذِهِ الدَّجَاجَةُ - مِثْلًا - بَعِينَهَا لَمْ تَذْكُ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ
 عَلَيْهَا صَارَتْ حَرَامًا.
 ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٦) بَابُ كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى هِرْقَلٍ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤- (١٧٧٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ،
 وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ:
 أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ
 عَبَّاسٍ؛ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ مِنْ فِيهِ إِلَى فِيهِ، قَالَ: انْطَلَقْتُ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ فَبَيْنَا أَنَا بِالشَّامِ إِذْ جَاءَ بِكِتَابٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى هِرْقَلٍ يَغْنِي:
 عَظِيمُ الرُّومِ. قَالَ: وَكَانَ دِحْيَةُ الْكَلْبِيِّ جَاءَ بِهِ، فَدَفَعَهُ إِلَى عَظِيمٍ بَصْرِيٍّ، فَدَفَعَهُ عَظِيمٌ بَصْرِيٍّ
 إِلَى هِرْقَلٍ، فَقَالَ هِرْقَلُ: هَلْ هَذَا أَحَدٌ مِنْ قَوْمِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ قَالُوا: نَعَمْ.
 قَالَ: فَدُعِيتُ فِي نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَدَخَلْنَا عَلَى هِرْقَلٍ، فَأَجْلَسَنَا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ
 نَسَبًا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ: أَنَا. فَأَجْلَسُونِي بَيْنَ يَدَيْهِ،
 وَأَجْلَسُوا أَصْحَابِي خَلْفِي، ثُمَّ دَعَا بِتَرْجُمَانِهِ، فَقَالَ لَهُ: قُلْ لَهُمْ إِنِّي سَأِلْتُ هَذَا عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي
 يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَإِنْ كَذَّبَنِي فَكَذِّبُوهُ. قَالَ: فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ وَإِيْمَ اللَّهِ لَوْ لَا خَافَةَ أَنْ يُؤْثَرَ عَلَيَّ
 الْكَذِبُ لَكَذَّبْتُ. ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: سَلْهُ كَيْفَ حَسَبُهُ فَيُكْم؟ قَالَ: قُلْتُ هُوَ فِينَا ذُو حَسَبٍ،
 قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا
 قَالَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: وَمَنْ يَتَّبِعُهُ أَشْرَافُ النَّاسِ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ.
 قَالَ: أَيْرِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا بَلْ يَزِيدُونَ. قَالَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ
 أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ سَخَطَةٌ لَهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ
 قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: تَكُونُ الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالًا لَا يُصِيبُ مِنَّا وَنُصِيبُ مِنْهُ. قَالَ: فَهَلْ
 يَغْدِرُ؟ قُلْتُ: لَا. وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مَدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ صَانِعٌ فِيهَا. قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا أَمَكَّنَنِي مِنْ

كَلِمَةٍ أَدْخَلَ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ. قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا. قَالَ لِتَرْجُمَانِي: قُلْ لَهُ إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ حَسْبِهِ، فَرَعَمْتُ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو حَسَبٍ، وَكَذَلِكَ الرَّسُلُ تُبْعَثُ فِي أَحْسَابٍ قَوْمِهَا. وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ فِي آبَائِهِ مَلِكٌ، فَرَعَمْتُ أَنْ لَا. فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ قُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ مَلِكُ آبَائِهِ. وَسَأَلْتُكَ عَنْ أَتْبَاعِهِ أَضَعَفَاؤُهُمْ أَمْ أَشْرَافُهُمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرَّسُلِ. وَسَأَلْتُكَ هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا. فَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَدْعَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ يَذْهَبَ، فَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ. وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَهُ سَخَطُهُ لَهُ، فَرَعَمْتُ أَنْ لَا. وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ إِذَا خَالَطَ بِشَاشَةِ الْقُلُوبِ. وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ؟ فَرَعَمْتُ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَيْتَمَ. وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَاتَلْتُمُوهُ فَرَعَمْتُ أَنَّكُمْ قَدْ قَاتَلْتُمُوهُ فَتَكُونُ الْحَرْبُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَجَالًا يَنَالُ مِنْكُمْ وَتَنَالُونَ مِنْهُ. وَكَذَلِكَ الرَّسُلُ تُبْتَلَى ثُمَّ تَكُونُ لَهُمُ الْعَاقِبَةُ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدِرُ فَرَعَمْتُ أَنَّهُ لَا يَغْدِرُ؟ وَكَذَلِكَ الرَّسُلُ لَا تَغْدِرُ. وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا. فَقُلْتُ: لَوْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ قُلْتُ: رَجُلٌ ائْتَمَّ بِقَوْلِ قِيلَ قَبْلَهُ. قَالَ: ثُمَّ قَالَ: بِمَ يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْعَفَافِ، قَالَ: إِنْ يَكُنْ مَا تَقُولُ فِيهِ حَقًّا، فَإِنَّهُ نَبِيٌّ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، وَلَمْ أَكُنْ أَظُنُّهُ مِنْكُمْ، وَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لِأَخْبَيْتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ، وَلَيَبْلُغَنَّ مَلِكُهُ مَا نَحْتَ قَدَمِي. قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيهِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ أَسْلِمَ تَسْلِمًا، وَأَسْلِمَ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، وَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ وَ» **﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾** [٦٤: ١٦]. فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ ارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ عِنْدَهُ، وَكَثُرَ اللَّغْطُ، وَأَمَرَ بَنَاهُ فَأَخْرَجْنَاهُ. قَالَ: فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي حِينَ خَرَجْنَا: لَقَدْ أَمَرَ ابْنُ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ لَيَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ. قَالَ: فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَيُظْهِرُ حَتَّى أَدْخُلَ اللَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ. ^(١)

(...) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِي، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَكَانَ قَبِصْرٌ لَمْ يَكْشَفِ اللَّهُ عَنْهُ جُنُودَ فَارِسَ مَشَى مِنْ حِمَاصٍ إِلَى إِيلِيَاءَ شُكْرًا لِمَا أَتَاهُ اللَّهُ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ». وَقَالَ: «إِنَّمَا الْبَرِيصِينَ». وَقَالَ: «بِدَاعِيَةِ الْإِسْلَامِ».

❖ قوله: «الْمُدَّةُ الَّتِي كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ»: يعين بذلك صلح الحديبية؛ لأن هذه المدة صارت صلحًا، لا يُقَاتِلُ الْمُشْرِكُونَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُقَاتِلُ الْمُسْلِمُونَ الْمُشْرِكِينَ، حَتَّى حَصَلَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الْغَدْرُ، ثُمَّ جَاءَ فَتَحَ مَكَّةَ.

❖ قوله: «إِلَى هِرْقَلٍ»:

وقيل: إن «هرقل»: اسم لكلِّ مَنْ مَلَكَ الرُّومَ، كَمَا أَنَّ «كَسْرَى» اسْمٌ لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الْفَرَسَ، وَقِيلَ: إِنَّ هَذَا اسْمٌ عَلِمَ عَلَيْهِ.

❖ قوله: «عَظِيمٌ بُضْرَى». يعنى: عَظِيمُ الرُّومِ، وَهَذَا جَائِزٌ، لَكِنْ لَا تَقُلْ: الْعَظِيمُ؛ كَمَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وَلَا تَقُلْ: السَّيِّدُ لِسَيِّدِ قَوْمٍ مِنَ الْكُفَّارِ، وَلَكِنْ قُلْ: سَيِّدُ آلِ فُلَانٍ.

❖ قوله: «لَوْ لَا مَخَافَةٌ أَنْ يُؤْثَرَ عَلَيَّ الْكَذِبُ لَكَذَبْتُ» هُنَا احْتِرَاسٌ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذِكَاثِهِ وَعَقْلِهِ:

فَأَوَّلًا: سَأَلَ أَقْرَبَهُمْ نَسَبًا؛ لِأَنَّ أَقْرَبَ النَّاسِ إِلَيْكَ هُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِكَ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

وِثَانِيًا: أَنَّهُ أَجْلَسَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَعْظَمَ هَيْبَةٍ مِمَّا لَوْ كَانُوا عَلَى يَمِينِهِ أَوْ شِمَالِهِ؛ لِأَنَّهُ يَصَارِحُهُمْ بِالشَّيْءِ مُوَاجَهَةً، فَهُوَ أَبْلَغُ.

وِثَالثًا: أَنَّهُ قَالَ لِلتَّرْجَمَانِ: قُلْ لَهُؤُلَاءِ - يَعْنِي: أَصْحَابُ أَبِي سَفْيَانَ - إِنَّ كَذْبَنِي فَكَذَّبُوهُ.

❖ وَفِي قَوْلِهِ: «لَوْ لَا مَخَافَةٌ أَنْ يُؤْثَرَ عَلَيَّ الْكَذِبُ لَكَذَبْتُ» دَلِيلٌ عَلَى: أَنَّ الْكَذِبَ - حَتَّى فِي الْجَاهِلِيَّةِ - مَمْقُوتٌ، وَأَنَّ صَاحِبَهُ يُعَيَّرُ بِهِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ جَعَلَهُ مِنْ عِلَامَاتِ النِّفَاقِ^(١)، وَحَذَّرَ مِنْهُ تَحْذِيرًا بِالْغَا، حَتَّى قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣)، وَمُسْلِمٌ (٥٩) مِنْ حَيْثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا»^(١).

❖ وقوله: «وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مَدَّةٍ لَا نَذْرِي مَا هُوَ صَانِعٌ فِيهَا». هذه جعلها أبو سفيان نوعاً من القدح في النبي ﷺ؛ لأن أبا سفيان يعلم أنه ﷺ سيفي بالوعد، غير أن أبا سفيان لم يجد إلا هذه.

❖ وقوله: «قَالَ لِرَجْمَانِهِ: قُلْ لَهُ إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ حَسْبِهِ... أَتَمَّ بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ». يعني: الآن تقرر عند هرقل أنه رسول، فالآن سيتطلع إلى ما يأمر به.

❖ قوله: «أَمَرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ». يعني: عَظُمَ، ومنه قوله تعالى: «لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا»^(٢) [الكهف: ٧١]. يعني: عظيماً، وابن أبي كبشة هو النبي ﷺ، وكانوا يُعَيِّرُونَهُ بهذا. وعَلَّلَ كونه عَظُمَ أمره بأنه يخافه ملك بني الأصفر وهم الروم، والعجب: أن هرقل قال: إنه سيملك ما تحت قدمي هاتين، ممَّا يدلُّ على أنه يعلم أن هذا النبي سوف تتسع مساحة رسالته حتى تصل إلى الروم، وأن الروم أنفسهم سوف يُسلبون ملكهم حتى يكون الملك للنبي ﷺ، وهذا لم يقع في عهد الرسول ﷺ، لكن وقع في عهد الخلفاء، فمُلِكت الأرض التي تحت قدميه هاتين بدعوة النبي ﷺ على يد خلفائه الراشدين.

❖ وفي قوله: «مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ». دليل على: أنه ينبغي للإنسان أن يصف نفسه بما يقتضي القبول، لا سيما إذا خاطب من لا يعرفه.

فمثلاً: إذا قال: أنا فلان ابن فلان، والمخاطب لا يدري من هو وما حاله فهذا قصور إذا كان يريد أن يصل إلى شيء^(٣).



(١) أخرجه البخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) سئل الشيخ رحمه الله: وهل يجوز قراءة كتب أهل الكتاب للتعرف والرد عليها؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: هذا جائز بشرطين:

أحدهما: أن يكون عند الإنسان منعة؛ أي: قوة.

والآخر: أن يكون لديه مناعة؛ يعني: أنه لا يخشى على نفسه.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٧) بَابُ كُتُبِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مُلُوكِ الْكُفَّارِ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ ﷻ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥- (١٧٧٤) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَعْنِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى، وَإِلَى قَبْصَر، وَإِلَى النَّجَاشِيِّ. رَأَى كُلُّ جَبَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ بِالنَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ. (...). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزِّي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: وَلَيْسَ بِالنَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

(...) وَحَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، أَخْبَرَنِي أَبِي، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ: وَلَيْسَ بِالنَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

وهكذا يجب على كل إنسان داعٍ إلى الله، له قيمته في المجتمع الإسلامي أن يكتب إلى ملوك الدول الكافرة يدعوهم إلى الإسلام، فما يدري لعل الله يهديهم، وإذا امتدى سادة أولئك صار في هذا نفع عظيم، ولهذا قال ﷺ لهرقل: «إِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ إِيَّاهُمُ الْأَرِيسِيِّينَ»؛ لأنهم سوف يتبعونه^(١).

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٨) بَابُ فِي غَزْوَةِ حُنَيْنٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٦- (١٧٧٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبَّاسٍ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَ: قَالَ عَبَّاسٌ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَلَزِمْتُ أَنَا وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ نَفَارِقْهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَةٍ لَهُ بَيْضَاءُ، أَهْدَاهَا لَهُ فَرَوْهُ بْنُ

(١) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: وهل يجوز كتابة البسملة قبل الرسائل؟
فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: هذه من السنة.

نَفَاةَ الْجُدَامِي، فَلَمَّا التَقَى الْمُسْلِمُونَ وَالْكَفَّارُ وَلَّى الْمُسْلِمُونَ مُذِيرِينَ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكُضُ بَغْلَتَهُ قِبَلَ الْكَفَّارِ، قَالَ عَبَّاسٌ: وَأَنَا أَخِذْ بِلِجَامِ بَغْلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْفُهَا إِرَادَةَ أَنْ لَا تُسْرِعَ، وَأَبُو سُفْيَانَ أَخِذْ بِرِكَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّ عَبَّاسٍ نَادِ أَصْحَابَ السَّمُرَةِ». فَقَالَ عَبَّاسٌ: وَكَانَ رَجُلًا صَيِّتًا فَقُلْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: أَيُّنَ أَصْحَابِ السَّمُرَةِ؟ قَالَ: فَوَاللَّهِ لَكَأَنَّ عَطْفَتَهُمْ حِينَ سَمِعُوا صَوْتِي عَطْفَةُ الْبَقْرِ عَلَى أَوْلَادِهَا. فَقَالُوا: يَا لَيْتَكَ يَا لَيْتَكَ. قَالَ: فَاقْتُلُوا وَالْكَفَّارَ، وَالْدَّخْوَةَ فِي الْأَنْصَارِ يَقُولُونَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ قَالَ: ثُمَّ قُصِرَتِ الدَّخْوَةُ عَلَى بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ فَقَالُوا: يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ. فَتَنَظَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ كَالْمُتَطَاوِلِ عَلَيْهَا إِلَى قِتَالِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا حِينَ حَمِيَ الْوُطَيْسُ». قَالَ ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَصِيَّاتٍ فَرَمَى بِهِنَّ وُجُوهَ الْكَفَّارِ، ثُمَّ قَالَ: «انْهَزْمُوا وَرَبُّ مُحَمَّدٍ». قَالَ: فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ، فَإِذَا الْقِتَالُ عَلَى هَيْئَتِهِ فِيمَا أَرَى. قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَمَاهُمْ بِحَصِيَّاتِهِ، فَمَا زِلْتُ أَرَى حَدَّهُمْ كَلِيلًا وَأَمْرَهُمْ مُذِيرًا.

❖ قوله: «التَقَى الْمُسْلِمُونَ وَالْكَفَّارُ»: الواو هنا هي واو المعية.

❖ وقوله: «أَصْحَابِ السَّمُرَةِ»: هم الذين بايعوه تحت الشجرة في غزوة الحديبية.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٧- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَرَوْهُ بْنُ نُعَامَةَ الْجُدَامِي. وَقَالَ: «انْهَزْمُوا وَرَبُّ الْكُفْبَةِ انْهَزَمُوا وَرَبُّ الْكُفْبَةِ». وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: حَتَّى هَزَمَهُمُ اللَّهُ قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَرْكُضُ خَلْفَهُمْ عَلَى بَغْلَتِهِ.

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي كَثِيرُ بْنُ الْعَبَّاسِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ. غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ يُونُسَ، وَحَدِيثَ مَعْمَرٍ أَكْثَرُ مِنْهُ وَأَتَمُّ.

غزوة حنين ستأتينا - إن شاء الله - في الغزوات، وسيتبين لنا - إن شاء الله - أسباب انهزام المسلمين، وأن هذا كان بسبب فخرهم بأنفسهم وإعجابهم بها، وقالوا: لن نُهزم اليوم من قلة، فأراهم الله ﷻ أن الأمر أمره، وأن الإنسان لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًا إلا بإذن الله.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٨- (١٧٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلْبَرَاءِ: يَا أَبَا عُمَارَةَ أَفَرَزْتُمْ يَوْمَ حُتَيْنَ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنَّهُ خَرَجَ شُبَّانُ أَصْحَابِهِ وَأَخْفَاؤُهُمْ حُسْرًا لَيْسَ عَلَيْهِمْ سِلَاحٌ، أَوْ كَثِيرُ سِلَاحٍ فَلَقُوا قَوْمًا رُمَا لَا يَكَادُ يَنْسُقُ لَهُمْ سَهْمٌ جَمَعَ هَوَازِنَ وَبَنِي نَضَرَ، فَرَشَقُوهُمْ رَشَقًا مَا يَكَادُونَ يُخْطِئُونَ، فَأَقْبَلُوا هُنَاكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَلَى بَعْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ، وَأَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَقُودُ بِهِ، فَتَزَلَّ فَاسْتَنْصَرَ، وَقَالَ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ». ثُمَّ صَفَّهُمْ^(١).

هذا الحديث فيه: جواز الإقسام بدون استقسام، إذا دعت الحاجة إليه؛ لأنه لما سأله قال: فررتم، قالوا: لا والله.

وفيه أيضًا: أنه نفى الفرار، والمراد: الفرار لجميع القوم، وليس المراد: أنه فرَّ بعضهم؛ لأنه قد فرَّ أكثرهم، ولم يبق مع النبي ﷺ من الاثنى عشر ألفًا إلا نحو مائة رجل، ولكن الفرار التام لم يكن والحمد لله.

وفيه أيضًا: دليل على أنه لا ينبغي للإنسان أن يدخل القتال إلا بسلاح؛ ولهذا يقول في بيان السبب: إن هؤلاء الشُّبَّانِ حُسْرًا لَيْسَ عَلَيْهِمْ سِلَاحٌ أَوْ كَثِيرُ سِلَاحٍ، فلا ينبغي للإنسان أن يقاتل إلا وهو مستعد تمامًا. هذه واحدة.

والثانية: أن يكون معه من السلاح ما يقابل سلاح عدوه؛ ولهذا لو فرضنا أن أناسًا سيذهبون إلى القتال بالسيوف والخناجر والبنادق الخفيفة الضعيفة، وأمهم من معهم الدبابات والصواريخ وما أشبه ذلك، لقلنا: هؤلاء جُهَّال مغامرون؛ لأن من المعلوم: أن عدوهم سوف يحصدهم حصداً، فهل الإنسان يندب له أو يؤمر بأن يذهب لعدوه؛ ليقضي عليه؟!!

الجواب: لا، الأمر ليس كذلك؛ ولهذا لما كان المسلمون ضعفاء لم يؤمروا بقتال أصلاً، مع أنهم يُؤذَنُ في مكة أشدَّ الإيذاء، ومع ذلك لم يؤمروا بالجهاد، حتى يكون عند الإنسان من السلاح ما يقابل عدوه.

وفي قوله: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ» دليل على: أن من أنشد ما يصادق الشعر لا يُعد

شاعراً، قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [بيّن: ٦٩]؛ يعني: لا يمكن أن يكون شاعراً، ولكن البيت أو البيتين إذا أتيا من غير قصد الشعر فإن ذلك لا يؤدي بقائلهما إلى أن يكون من الشعراء.

وفيه: شجاعة الرسول ﷺ حيث كان يركض بغلته نحو العدو ويعلن ويقول: «أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب».

وفيه: جواز الانتماء إلى الجد دون الأب إذا كان الجد ممن عُرف بالسيادة في قومه والشرف فيهم؛ لأن النبي ﷺ انتسب في هذا المقام إلى جدّه عبد المطلب؛ لأنه معروف بالسيادة والشرف لدى قومه، فإذا كان المقام يقتضي ذلك فلا حرج، ولا يعد هذا من الانتساب إلى غير الأب؛ لأن الجدّ أب، كما قال تعالى ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَنُكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾ [٧٨: ٥٣]، ثم هذا انتساب عارض وليس مستمراً، وهو أيضاً انتساب دعت الحاجة إليه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٩- (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْمُصْبِغِيُّ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْبَرَاءِ، فَقَالَ: أَكُنْتُمْ وَلَيْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ يَا أَبَا عُمَاةَ؟ فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ مَا وَلَّى، وَلَكِنَّهُ انْطَلَقَ أَخْفَاءَ مِنَ النَّاسِ وَخَسِرَ إِلَى هَذَا الْحَيِّ مِنْ هَوَازِنَ، وَهُمْ قَوْمٌ رُمَاءٌ، فَرَمَوْهُمْ بِرِشْقٍ مِنْ نَبْلِ، كَانَتْهَا رِجْلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَانْكَشَفُوا، فَأَقْبَلَ الْقَوْمُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو سَفِيَّانَ بْنُ الْحَارِثِ يَقُودُ بِهِ بَغْلَتَهُ، فَزَلَّ وَدَعَا وَاسْتَنْصَرَ، وَهُوَ يَقُولُ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ اللَّهُمَّ نَزِّلْ نَصْرَكَ». قَالَ الْبَرَاءُ: كُنَّا وَاللَّهِ إِذَا أَحْمَرَ النَّاسُ تَنَقَّى بِهِ، وَإِنَّ الشُّجَاعَ مَثَلًا لِلَّذِي يُحَازِي بِهِ. يَعْنِي: النَّبِيُّ ﷺ.

ولا شك أن النبي ﷺ أكمل الناس في جميع خصال الكمال، فهو أكرم الناس وأصبرهم وأشدهم جدّاً للإحسان، وأشجع الناس؛ ففي ليلة من الليالي سمعوا صيحة وهم في المدينة، وفزعوا وخافوا أن يكون عدواً، فلقيهم النبي ﷺ على فرس لأبي طلحة، راجحاً من قبل الصوت يقول لهم: «لَنْ تُرَاعُوا لَنْ تُرَاعُوا»^(١) وهذا يدل على

(١) أخرجه البخاري (٦٠٣٣)، ومسلم (٢٣٠٧) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كمال شجاعته ﷺ وكمال محبته للإيثار، ولأجل جلس في بيته والصحابة فيهم الخير، لكنه أشد الناس إقدامًا على الخير.



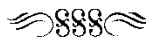
ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٠- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ: وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ قَبْسِي أَفَرَرْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ فَقَالَ الْبَرَاءُ: وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَفِرْ، وَكَانَتْ هَوَازِنُ يَوْمَئِذٍ رَمَاةَ، وَإِنَّا لَمَّا حَمَلْنَا عَلَيْهِمْ انْكَشَفُوا، فَأَكْبَيْنَا عَلَى الْغَنَائِمِ، فَاسْتَقْبَلُونَا بِالسَّهَامِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ، وَإِنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ الْحَارِثِ، أَخَذَ بِلِجَامِهَا، وَهُوَ يَقُولُ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ».

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَحُمَيْدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عُبَاةَ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَهُوَ أَقْلٌ مِنْ حَدِيثِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ أَنْتُمْ حَدِيثًا.

في هذا الحديث: حُسن الجواب، فلما قال: أفررتُم عن رسول الله ﷺ يوم حنين؟ فقال البراء: ولكن رسول الله ﷺ لَمْ يَفِرْ.

فلم يقل: نعم فررنا، وإذا كان رسول الله ﷺ لم يفر فمفهومه: أن غيره قد فرّوا، وهذا أمر معروف، لكن هذا من حُسن الأداء في الأسلوب، أنه لم يضيف الفرار إليهم، كما أنه في السياق الأول نفى الفرار مُطلقًا ولكنه أراد بهذا من بقوا مع رسول الله ﷺ وهم نحو مائة رجل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨١- (١٧٧٧) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يُونُسَ الْحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنِي إِيمَانُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُنَيْنًا فَلَمَّا وَاجَهْنَا الْعَدُوَّ تَقَدَّمْتُ، فَأَخْلَوُ ثِيْبِي، فَاسْتَقْبَلَنِي رَجُلٌ مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَرَمِيهِ بِسَهْمٍ فَتَوَارَى عَنِّي، فَمَا دَرَيْتُ مَا صَنَعَ، وَنَظَرْتُ إِلَى الْقَوْمِ، فَإِذَا هُمْ قَدْ طَلَعُوا مِنْ ثِيْبِي أُخْرَى، فَالتَقُوا هُمْ وَصَحَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَلَّى صَحَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَرْجَعُ مُنْهَرِمًا، وَعَلَيَّ بُرْدَتَانِ مُتَّزِرًا بِأَخْذَاهُمَا مُرْتَدِيًا بِالْأُخْرَى، فَاسْتَنْطَلَقَ إِزَارِي فَجَمَعَتْهُمَا جَمِيعًا، وَمَرَزْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُنْهَرِمًا، وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ

الشَّهْبَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ رَأَى ابْنُ الْأَكْوَعِ فَرَعًا». فَلَمَّا عَشُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عَنِ الْبَغْلَةِ، ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً مِنْ تَرَابٍ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ بِهِ وُجُوهَهُمْ، فَقَالَ: «شَاهَتِ الْوُجُوهُ». فَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْهُمْ إِنْسَانًا إِلَّا مَلَأَ عَيْنَيْهِ تَرَابًا بِتِلْكَ الْقَبْضَةِ فَوَلَّوْا مُذْبِرِينَ، فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ ﷻ وَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْائِهِمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/١٧١):

قوله: «مُنْهَزِمًا» حال من ابن الأكوع، كما صرح أولاً بانتهزامه، ولم يرد أن النبي ﷺ انهزم، وقد قالت الصحابة كلهم ﷺ إنه ﷺ ما انهزم، ولم ينقل أحد قط أنه انهزم ﷺ في موطن من المواطن، وقد نقلوا إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يعتقد انهزامه ﷺ، ولا يجوز ذلك عليه. اهـ

قال العلماء: قوله «منهزمًا». حال من ابن الأكوع كما صرح... ولا يجوز ذلك عليه.

هذا هو المتعين، فعلى هذا يكون قوله: «وَمَرَزْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهَزِمًا» يعني: نفسه، وليس الرسول، وكلمة (مُنْهَزِمًا) حال.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٩) بَابُ غَزْوَةِ الطَّائِفِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٢- (١٧٧٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّاعِرِ الْأَخْمَسِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ، فَلَمْ يَنْلُ مِنْهُمْ شَيْئًا، فَقَالَ: «إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». قَالَ أَصْحَابُهُ: تَرْجِعْ وَلَمْ تَفْتَحْهُ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ». فَغَدَوْا عَلَيْهِ، فَأَصَابَهُمْ جَرَّاحٌ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا». قَالَ: فَأَعْجَبَهُمْ ذَلِكَ فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١).

وهذا من حكمته ﷺ أنه يعرف الضرر مباشرة، وهذا من جنس أنهم لما نهاهم عن الوصال أبوا إلا أن يواصلوا، فواصل بهم النبي ﷺ، وتركهم يواصلون،

(١) أخرجه البخاري (٦٠٨٦).

والوصال: هو أن لا يُفْطِر الإنسان بين اليومين، فواصلوا، وواصلوا حتى رؤي الهلال - هلال شوال - فقال: «لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَزِدْتُمْ». كَالْمُنْكَلِ لَهُمْ^(١).

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٠) بَابُ غَزْوَةِ بَدْرٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٣ - (١٧٧٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاوَرَ حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عُمَرُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ فَقَالَ: إِنَّا نَأْمُرُ بِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُخِيضَهَا الْبَحْرَ لَأَخْضَنَاهَا، وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نَضْرِبَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرْكِ الْغِيَادِ لَفَعَلْنَا. قَالَ: فَدَنَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ فَاِنْطَلَقُوا حَتَّى نَزَلُوا بِدْرًا، وَوَرَدَتْ عَلَيْهِمْ رَوَايَا قُرَيْشٍ، وَفِيهِمْ غُلَامٌ اسْوَدَّ لَبَنِي الْحَجَّاجِ فَأَخَذُوهُ، فَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ وَأَصْحَابِهِ. فَيَقُولُ مَا لِي عِلْمٌ بِأَبِي سُفْيَانَ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ، وَعُتْبَةُ، وَشَيْبَةُ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ. فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ ضَرَبُوهُ، فَقَالَ: نَعَمْ أَنَا أَخْبَرْتُكُمْ هَذَا أَبُو سُفْيَانَ. فَإِذَا تَرَكُوهُ فَسَأَلُوهُ فَقَالَ مَا لِي بِأَبِي سُفْيَانَ عِلْمٌ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ، وَعُتْبَةُ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ فِي النَّاسِ. فَإِذَا قَالَ هَذَا أَيْضًا ضَرَبُوهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ انْصَرَفَ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَضْرِبُوهُ إِذَا صَدَقْتُكُمْ وَتَرَكُوهُ إِذَا كَذَبْتُكُمْ». قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا مَضْرُوعُ فُلَانٍ». قَالَ: وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ هَاهُنَا وَهَاهُنَا، قَالَ: فَمَا مَاطَ أَحَدُهُمْ عَنْ مَوْضِعِ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

غزوة بدر معروفة، كانت في رمضان في السنة الثانية من الهجرة، وكان سببها: أن أبا سفيان قَدِمَ من الشام إلى مكة بِعِيرٍ لَهُمْ - يعني: جماعة من الإبل عليها الطعام وما يحتاجه أهل مكة -، فَعَلِمَ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَدَنَبَ أَصْحَابُهُ إِلَى الْخُرُوجِ لِأَبِي سُفْيَانَ، وَوَجْهَ جَوَازِ أَخْذِهِ مَا لَ أَبِي سُفْيَانَ: أَنَّهُمْ - أي: أهل مكة - حَزَبِيُونَ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّسُولِ ﷺ، وَأَمْوَالُهُمْ حَلَالٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ أَبُو سُفْيَانَ رَجُلًا ذَكِيًّا، فَجَنَّبَ عَنْ

(١) أخرجه البخاري (١٩٦٥)، ومسلم (١١٠٣).

الطريق المعروف، وأخذ طريق السَّاحِل، وأرسل إلى قريش يستنجدهم، فأخذت قريشاً حِمَّةَ الجاهلية، فاجتمعوا بكبرائهم وشُرَفائهم؛ ليخرجوا للنبي ﷺ والقضاء عليه، هكذا زعموا، وهم كما وصفهم الله في قوله: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِطَرَاوِرَآءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٤٧]، حتى كان قائلهم يقول: والله لا نرجع حتى نبلغ بدرًا، ونقيم فيها، وننحر الجزور ونسقي الخُمور، وتعزف علينا القِيان، وتسمع بنا العرب، فلا يزالون يهابونا أبدًا. والحمد لله أن الأمر على خلاف ما قال من كل وجه، فهم قد خرجوا بغیظهم -والعباد بالله- والتقوا مع النبي ﷺ في هذا المكان، أما أبو سفيان فنجى مع غيره، لكن هؤلاء أراد الله ﷻ ما فيه الخير للمسلمين، فجمع الله بينهم وبين عدوهم على غير ميعاد، فكانت النتيجة أن قتل هؤلاء الرُّعَماء والشُّرفاء.

أما قضية الغلام فهي عجيبة، فالصحابه رضوا أنه يريد أن يلبس عليهم، فهم يسألونه عن أبي سفيان فيقول: ما أذري، وهو صادق في هذا، ويذكر لهم أعيان قريش، ولكنهم لا يقبلون هذا، فكانوا يضربونه، حتى إن النبي ﷺ أخبرهم بأن الغلام يقول حقًا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢١) بَابُ فَتْحِ مَكَّةَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ دُوسَلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٤- (١٧٨٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُسَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَقَدْتُ وَفُودٌ إِلَى مُعَاوِيَةَ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ، فَكَانَ يَصْنَعُ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ الطَّعَامَ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَتَأَيَّدُ أَنْ يَدْعُونَا إِلَى رَحْلِهِ، فَقُلْتُ: أَلَا أَصْنَعُ طَعَامًا فَأَدْعُوهُمْ إِلَى رَحْلِي، فَأَمَرْتُ بِطَّعَامٍ يُصْنَعُ، ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ مِنَ الْعَشِيِّ، فَقُلْتُ: الدَّعْوَةُ عِنْدِي اللَّيْلَةَ، فَقَالَ: سَبِّحْنِي. قُلْتُ: نَعَمْ. فَدَعَوْتُهُمْ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَلَا أَعْلِمُكُمْ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِكُمْ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ؟ ثُمَّ ذَكَرَ فَتْحَ مَكَّةَ، فَقَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، فَبَعَثَ الزُّبَيْرَ عَلَى إِحْدَى الْمُجَنَّبَتَيْنِ وَبَعَثَ خَالِدًا عَلَى الْمُجَنَّبَةِ الْأُخْرَى، وَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى الْحُسَرِ، فَأَخَذُوا بَطْنَ الْوَادِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كَيْبَةٍ. قَالَ: فَظَنَرَا أَنِّي، فَقَالَ: «أَبُو هُرَيْرَةَ». قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «لَا يَأْتِينِي إِلَّا أَنْصَارِي». زَادَ غَيْرُ شَيْبَانَ، فَقَالَ: «اهْتَفَ لِي بِالْأَنْصَارِ». قَالَ: فَأَطَاعُوا بِهِ وَوَبَّشَتْ قُرَيْشٌ أَوْبَاشًا لَهَا وَاتَّبَاعًا. فَقَالُوا: نُقَدِّمُ

هَؤُلَاءِ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ شَيْءٌ كُنَّا مَعَهُمْ. وَإِنْ أَصِيبُوا أَغَطَيْنَا الَّذِي سُبُلْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَوْنَ إِلَى أَوْبَاشِ قُرَيْشٍ وَآتِبَاعِهِمْ». ثُمَّ قَالَ بِيَدَيْهِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، ثُمَّ قَالَ: «حَتَّى تُؤَافِقُونِي بِالصَّفَا». قَالَ: فَأَنْطَلَقْنَا، فَمَا شَاءَ أَحَدُ مِنَّا أَنْ يَقْتُلَ أَحَدًا إِلَّا قَتَلَهُ، وَمَا أَحَدٌ مِنْهُمْ يُوجِّهُ إِلَيْنَا شَيْئًا. قَالَ: فَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُبَيِّحُ خَضِرَاءَ قُرَيْشٍ لَا قُرَيْشٍ بَعْدَ الْيَوْمِ. ثُمَّ قَالَ: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ». فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَمَا الرَّجُلُ فَأَذْرَكَهُ رَغْبَةً فِي قُرَيْشِهِ وَرَأْفَةً بِعَشِيرَتِهِ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَجَاءَ الْوَحْيُ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ الْوَحْيُ لَا يَخْفَى عَلَيْنَا، فَإِذَا جَاءَ فَلَيْسَ أَحَدٌ يَرْفَعُ طَرْفَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَنْقَضِيَ الْوَحْيُ، فَلَمَّا انْقَضَى الْوَحْيُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ». قَالُوا: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «قُلْتُمْ أَمَا الرَّجُلُ، فَأَذْرَكَهُ رَغْبَةً فِي قُرَيْشِهِ». قَالُوا: قَدْ كَانَ ذَلِكَ. قَالَ: «كَلَّا إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَالْبُكْمِ وَالْمَخِيَا عَيْنَاكُمْ وَالْمَمَاتُ تَحَاتُّكُمْ». فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَتَكُونَ وَيَقُولُونَ: وَاللَّهِ مَا قُلْنَا الَّذِي قُلْنَا إِلَّا الضَّنَّ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُصَدِّقَانِيكُمْ وَيَعْذِرَانِيكُمْ». قَالَ: فَأَقْبَلَ النَّاسُ إِلَى دَارِ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَغْلَقَ النَّاسُ أَبْوَابَهُمْ، قَالَ: وَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ إِلَى الْحَجَرِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ. قَالَ: فَآتَى عَلَى صَنْمٍ إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ كَانُوا يَعْبُدُونَهُ. قَالَ: وَفِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْسٌ، وَهُوَ آخِذٌ بِسِيَةِ الْقَوْسِ، فَلَمَّا آتَى عَلَى الصَّانِمِ جَعَلَ يَطْعُمُهُ فِي عَيْنِهِ، وَيَقُولُ: «جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ». فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ طَوَائِفِهِ آتَى الصَّفَا فَعَلَا عَلَيْهِ حَتَّى نَظَرَ إِلَى الْبَيْتِ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَحْمَدُ اللَّهَ، وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُو.

فتح مكة كان في رمضان، وفي السنة الثامنة - يعني: قبل انتهاء مدة المعاهدة التي بين النبي ﷺ والمشركين - وكانت المدة عشر سنوات، ولكن نقضت قريش العهد بمساعدة حلفائها على حلفاء النبي ﷺ، فغزاها النبي ﷺ في رمضان، ففتح الله عليه مكة. ولكن في هذا الحديث مباحث:

❖ قوله: «الْمُجَنَّبَيْنِ» المجنبتات؛ يعني: على جانب الجيش.

❖ وقوله: «الْحُسْر» الظاهر لي أن معناها: الذين ليس معهم سلاح.

وقال النووي في الشرح: الحسر: الذين لا دروع لهم.

❖ وقوله: «اهْتَفَ لِي بِالْأَنْصَارِ»: إنما فعل النبي ﷺ هذا كما سبق أيضًا في بدر

لما تكلم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما أعرض الرسول ﷺ عنهما؛ لأن الأنصار إنما بايعوا الرسول على الدفاع عنه في المدينة، فأراد أن يستوثق منهم؛ لأنهم الآن في مكة، ومن قبل في بدر أراد أن ينظر ما عندهم، فكانوا رضي الله عنهم أوفياء.

وقوله: «ثُمَّ قَالَ يَدِيهِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى»: فيه استعارة القول للفعل، والمراد: أنه أشار بيديه إشارة تدل على الأمر منه ﷺ بقتل من يعرض لهم من أوثاش قريش. وقوله: «وَمَا أَحَدٌ مِنْهُمْ يُوْجِّهُ إِلَيْنَا شَيْئًا»: هذا من ذلهم - والعياذ بالله - حتى إن أحدهم لا يدافع عن نفسه.

وقوله: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ». لأن أبا سفيان هو زعيمهم، وفي الحديث الآخر: «وَمَنْ دَخَلَ بَيْتَهُ وَأَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَهُوَ آمِنٌ»^(١)، فطُيِّبَ قلب أبي سفيان بأن جعل بيته ملاذًا للناس، أمّا غير أبي سفيان، فلا يكون بيته ملاذًا إلا لنفسه فقط.

وقوله: «أَمَّا الرَّجُلُ فَأَدْرَكَتْهُ رَغْبَةٌ فِي قَرْيَتِهِ وَرَافَةٌ بِعَشِيرَتِهِ». «في قريته» يعني: مكة، والمراد بالرجل: رسول الله ﷺ.

وقوله ﷺ: «لَمَّا اسْتَرَرَّهُمْ فَأَقْرَأُوا، قَالَ: «كَلَّا إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكُمْ»، فقوله: «إِلَى اللَّهِ» يعني: إلى المدينة بأمر الله، وقوله: «وَإِلَيْكُمْ»؛ يعني: لأنهم بايعوه ﷺ على أن يمنعوه ويعصموه كما يعصمون أبناءهم ونساءهم. وقوله: «الْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ»؛ يعني: أني سأحيا فيكم وأموت فيكم، وقد كان ذلك.

وقوله: «مَا قُلْنَا الَّذِي قُلْنَا إِلَّا الضَّنَّ»: كلمة «الضن» هذه بالضاد؛ لأنها من الشفقة؛ يعني: إلا أننا نشفق أن يكون رسول الله ﷺ معنا فقلنا هذا الكلام؛ يعني: إننا لم نرد ظاهره، وقوله: «إِلَّا الضَّنَّ» إعرابها: مفعول لأجله؛ ولهذا جاءت منصوبة.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢ / ١٨٠):

معنى قولهم: «مَا قُلْنَا الَّذِي قُلْنَا إِلَّا الضَّنَّ بِكَ»: هو بكسر الضاء؛ أي: شحًا بك أن تفارقنا ويختص بك غيرنا. اهـ

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٢٢)، والبيهقي (١١٨ / ٩).

وانظر الفرق بين قولهم هذا وبين قول المنافقين: ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء، أرغب بطونا، ولا أكذب ألسنا، ولا أجبن عند اللقاء^(١).

يعنون رسول الله ﷺ؛ لأن المنافقين يسخرون ويستهزئون، وهؤلاء إنما قالوا هذا الكلام. مع خطورته العظيمة - شفقة على رسول الله أن يبقى في مكة.

❦ قوله: «فَاسْتَلَمَهُ» يعني: مسحه بيده، وظاهر هذا الحديث: أن النبي ﷺ لم يسع؛ لأنه لم يأت بعمره، ولكن جرت عادتهم إذا أرادوا أن يعلنوا شيئا يصعدون إلى الصفا ويعلنوه؛ لأن البيوت كانت قرية والصفاء مرتفع.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٥- (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا بَهْرٌ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَالَ يَبْدِيهِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى: «اُخْصِدُوهُمْ حَصْداً». وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ، قَالُوا: قُلْنَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «فَمَا اسْمِي إِذَا كَلَّا إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

٨٦- (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ قَالَ: وَفَدْنَا إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ وَفِينَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَكَانَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا يَضَعُ طَعَامًا يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ فَكَانَتْ نَوْبِي فَقُلْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ الْيَوْمَ نَوْبِي. فَجَاءُوا إِلَى الْمَنْزِلِ، وَلَمْ يُذِرْكَ طَعَامًا، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ لَوْ حَدَّثْتَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يُذِرْكَ طَعَامًا فَقَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَجَعَلَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَلَى الْمُجَنَّبَةِ الْيُمْنَى، وَجَعَلَ الزُّبَيْرُ عَلَى الْمُجَنَّبَةِ الْيُسْرَى، وَجَعَلَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَلَى الْبَيَاقَةِ وَبَطْنُ الْوَادِي، فَقَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ادْعُ لِي الْأَنْصَارَ». فَدَعَوْتُهُمْ، فَجَاءُوا وَيَهْرُولُونَ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ هَلْ تَرَوْنَ أَوْبَاشَ قُرَيْشٍ؟». قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «انظُرُوا إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ غَدًا أَنْ تَخْصِدُوهُمْ حَصْداً». وَأَخْفَى بِيَدِهِ، وَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، وَقَالَ: «مَوْعِدُكُمْ الصَّفَا». قَالَ: فَمَا أَشْرَفَ يَوْمَئِذٍ لَهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَنَا مَوْهُ. قَالَ: وَصَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّفَا، وَجَاءَتِ الْأَنْصَارُ، فَأَطَافُوا بِالصَّفَا، فَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْدَتْ خَضْرَاءُ قُرَيْشٍ لَا قُرَيْشٍ بَعْدَ الْيَوْمِ. قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَلْقَى

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٦٨).

السَّلَاحُ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ». فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: أَمَّا الرَّجُلُ فَقَدْ أَخَذَتْهُ رَأْفَةُ بَعْشِيرَتِهِ وَرَغْبَةُ فِي قَرْبَتِهِ. وَنَزَلَ الْوَحْيُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قُلْتُمْ أَمَّا الرَّجُلُ فَقَدْ أَخَذَتْهُ رَأْفَةُ بَعْشِيرَتِهِ وَرَغْبَةُ فِي قَرْبَتِهِ. أَلَا فَمَا اسْمِي إِذَا -ثَلَاثَ مَرَّاتٍ- أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكُمْ، فَالْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ». قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قُلْنَا إِلَّا ضِيًّا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُصَدِّقَانِيكُمْ وَيَعْلِمَانِيكُمْ».

في هذا: دليل على أن الألفاظ تعتبر بمعانيها لا بظواهرها؛ لأن هذا القول الذي قالوه لو أخذنا بظاهره لكان مثل قول المنافقين، ولكن لما كان النبي ﷺ يعلم صدقهم، وأن الذي حَمَلَهُمْ على ذلك هو الشُّعْخُعُ برسول الله ﷺ، فصَدَقَهُمْ وعَذَرَهُمْ، وهذا يَنْفَعُك في كلمات يطلقها العامة، ولكنهم لا يريدون معناها، ولا يعرفون المعنى الذي يدلُّ عليه ظاهرها، فمن الناس من يُعَاتِبُ الْعَامَّةَ في هذا، ويأخذ بظاهر اللفظ مع أنه غير مراد، ومن الناس من يقول: أترك الناس على ما يفهمون من الكلمات، وتكون هذه الجملة -مثلاً- حقيقة عُرْفِيَّةَ بين الناس، وقد قال ابن عقيل في هذا كلاماً جيداً وهو: إن العوام يُتْرَكُونَ على ما يَعْرِفُونَ من معاني الألفاظ.

فمثلاً: قول البعض: ما صدقت على الله أن يكون هذا الشيء؛ يعني: ما صدقت كلام الله إذا حدث ذلك الشيء، ولكن معنى الكلام: أني لا أظنُّ أن يحدث هذا الشيء، ولا يعرفون هذا المعنى الخاطئ.

فنقول: الجملة هذه تكون منتقلة من الحقيقة اللغوية إلى الحقيقة العُرْفِيَّةَ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٢) بَابُ إِزَالَةِ الْأَضْغَامِ مِنْ حَوْلِ الْكَفَبَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٧ - (١٧٨١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ

(١) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: وهل يقاس على هذا الحلف بالنبي ﷺ؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: لا، هذا حكم شرعي معروف، أنه قسم، حتى عند العوام يعرفون أنه قسم، والذي كون في بالهم أنهم يقسمون.

أَبِي شَيْبَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، وَحَوْلَ الْكَعْبَةِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ نَصْبًا، فَجَعَلَ يَطْعُنُهَا بِعُودٍ كَانَ بِيَدِهِ، وَيَقُولُ: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الاحزاب: ٨١].

﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [١١] ﴿[شكك: ٤٩]﴾. زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: يَوْمَ الْفَتْحِ (...). وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ إِلَى قَوْلِهِ زَهُوقًا. وَلَمْ يَذْكُرِ الْآيَةَ الْآخَرَى، وَقَالَ بَدَلَ نَصْبًا. صَنَعَ.

وهذا من جهل قريش وغيرهم ممن يعبدون هذه الأصنام ويتخذونها آلهة؛ ولهذا جعلوها في هذا المكان المحترم لاحترامها ورفعة شأنها، ولكن - الحمد لله - بعد الفتح كسرها النبي ﷺ بيده، يقولون في الحديث: يطعن بها بعود كان في يده فتهاوى، وهذا من آيات النبي ﷺ؛ لأنه ليس من العادة أن هذه الأصنام المَحْكَمَةُ إذا طُعنَتْ بعودٍ أن تتهاوى، ولكن هذا من آيات النبي ﷺ، ويستشهد بالآية: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الاحزاب: ٨١] ﴿[شكك: ٤٩]﴾. ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [١١] ﴿[شكك: ٤٩]﴾.

وفي هذا: دليل على وجوب تكسير الأصنام والأوثان، ولكن من يتولى هذا التكسير؟ يتولاه من له الأمر؛ لأنه لو تولاه عامة الناس لحصل في ذلك مفسدة عظيمة، وهكذا كل الأمور العامة إنما يتولأها من له الأمر.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٢) بَابُ لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ الْفَتْحِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٨ - (١٧٨٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَوَكَيْعٌ، عَنْ زَكَرِيَّاءَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قوله: «لَا يُقْتَلُ»: المعنى: لا يقتل شرعاً، وليس المعنى: لا يقتل قدراً؛ لأنه قُتل

قَدَرًا مِنْ قَرِيشٍ كَثِيرٍ، لَكِنْ الْمَرَادُ: لَا يُقْتَلُ شَرْعًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ، وَالشَّرْعُ قَدْ يَخَالِفُهُ بَعْضُ النَّاسِ وَلَا يُمَثِّلُ لَهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ لَا يَقْتُلُ قَدَرًا، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ هَذَا.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٩- (...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَزَادَ قَالَ وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ أَحَدٌ مِنْ عَصَاةِ قُرَيْشٍ غَيْرِ مُطِيعٍ كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِي، فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُطِيعًا.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/١٨٧):

قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَقْتُلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَعْنَاهُ الْإِعْلَامُ بِأَنْ قُرَيْشًا يَسْلَمُونَ كُلَّهُمْ، وَلَا يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ كَمَا ارْتَدَّ غَيْرُهُمْ بَعْدَهُ ﷺ مِنْ حَوْرِبٍ وَقَتْلٍ صَبْرًا، وَلَيْسَ الْمَرَادُ: أَنَّهُمْ لَا يَقْتُلُونَ ظُلْمًا صَبْرًا، فَقَدْ جَرَى عَلَى قُرَيْشٍ بَعْدَ ذَلِكَ مَا هُوَ مَعْلُومٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: «قَالَ وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ أَحَدٌ مِنْ عَصَاةِ قُرَيْشٍ غَيْرِ مُطِيعٍ كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِي، فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُطِيعًا». قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: عَصَاةٌ هُنَا جَمْعُ الْعَاصِ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ لَا مِنَ الصِّفَاتِ؛ أَيُّ: مَا أَسْلَمَ مِمَّنْ كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِ مِثْلَ الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ السَّهْمِيِّ، وَالْعَاصِ بْنِ هِشَامٍ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ، وَالْعَاصِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ بْنِ أُمِيَّةٍ، وَالْعَاصِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْمَخْزُومِيِّ، وَالْعَاصِ بْنِ مَنبِهِ بْنِ الْحِجَّاجِ وَغَيْرِهِمْ سِوَى الْعَاصِ بْنِ الْأَسْوَدِ الْعَذْرِيِّ، فَغَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ اسْمُهُ فَسَمَّاهُ مُطِيعًا، وَإِلَّا فَقَدْ أَسْلَمَتْ عَصَاةُ قُرَيْشٍ وَعَتَاتُهُمْ كُلُّهُمْ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ تَرَكَ أَبَا جَنْدَلٍ بْنُ سَهِيلٍ بْنُ عَمْرٍو وَهُوَ مِمَّنْ أَسْلَمَ، وَاسْمُهُ أَيْضًا الْعَاصِ، فَإِذَا صَحَّ هَذَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ هَذَا لَمَّا غَلِبَتْ عَلَيْهِ كُنْيَتُهُ وَجَهْلُ اسْمِهِ لَمْ يَعْرِفْهُ الْمَخْبِرُ بِاسْمِهِ، فَلَمْ يَسْتَنْهَ كَمَا اسْتَنْتَنِي مُطِيعُ بْنُ الْأَسْوَدِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

وَأَنَا أَرَى أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَذَا أَنَّهُ يُنْهَى عَنْ قَتْلِ الْقُرَشِيِّينَ صَبْرًا؛ أَيُّ: أَنْ يُحْبَسُوا وَتُقَطَّعَ أَعْنَاقُهُمْ، وَهَذَا خَاصٌّ بِقُرَيْشٍ.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٤) بَابُ صَلَاحِ الْحَدِيثِ فِي الْحَدِيثِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٠- (١٧٨٣) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: كَتَبَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الصُّلَحَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَكَتَبَ: «هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ». فَقَالُوا: لَا تَكْتُبْ: رَسُولُ اللَّهِ، فَلَوْ نَعَلِمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ نَقَاتِلَكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ: «اغْمُ». فَقَالَ: مَا أَنَا بِأَلْذِي أَنْعَاهُ. فَمَحَاهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ قَالَ: وَكَانَ فِيهَا اشْتَرَطُوا أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ فَيَقِيمُوا بِهَا ثَلَاثًا، وَلَا يَدْخُلَهَا بِسِلَاحٍ إِلَّا جُلْبَانِ السِّلَاحِ. قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: وَمَا جُلْبَانُ السِّلَاحِ قَالَ: الْقِرَابُ وَمَا فِيهِ ^(١).

هذا فيه: دليل على أن النبي ﷺ تنازل عن بعض ما يستحقه من أجل المصلحة العامة؛ لأن ناقته لما حرنت علم ﷺ أن هناك شيئاً وراء ذلك، فقال: «والذي نفسي بيده لا يسألوني خُطَّةً يُعْظَمُونَ فيها حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أَجَبْتُهُمْ عَلَيْهَا» ^(٢).

فكان من جملة ما حصل: أنه لما قال: «هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، قالوا: «لَا تَكْتُبْ: رَسُولُ اللَّهِ»، فلو نعلم أنك رسول الله لَمْ نَقَاتِلَكَ. فَقَالَ لِعَلِيٍّ: «اغْمُ» ولكن علياً أبي، فلو أخذنا بظاهر هذا لكان إباء علي عليه السلام معصية، لكنه لم يرد ذلك، بل أراد تعظيم النبي ﷺ وفرض هذا على قريش، والأعمال بالنيات.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩١- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: لَمَّا صَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْحَدَيْبِيَّةِ كَتَبَ عَلَيَّ كِتَابًا بَيْنَهُمْ قَالَ: فَكَتَبَ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» ثُمَّ ذَكَرَ بِنَحْوِ حَدِيثِ مُعَاذٍ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: «هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ».

٩٢- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ جَنَابٍ الْمِصْبِصِيُّ جَمِيعًا، عَنْ

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

عِيسَى بْنُ يُونُسَ - وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ - أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، أَخْبَرَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: لَمَّا أُحْصِرَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ النَّبْتِ صَالِحُهُ أَهْلُ مَكَّةَ عَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا فَيَقِيمَ بِهَا ثَلَاثًا وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا بِجُلْبَانِ السَّلَاحِ - السَّبْفِ وَقَرَابِهِ - . وَلَا يَخْرُجُ بِأَحَدٍ مَعَهُ مِنْ أَهْلِهَا، وَلَا يَمْنَعُ أَحَدًا يَمْكُتُ بِهَا عَنِ كَانَ مَعَهُ. قَالَ لِعَلِيٍّ: «اُكْتُبِ الشَّرْطَ بَيْنَنَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ». فَقَالَ لَهُ الْمُشْرِكُونَ: لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ تَابِعْنَاكَ، وَلَكِنْ اكْتُبْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. فَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَمْحَاها، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَا وَاللَّهِ لَا أَمْحَاها. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرِنِي مَكَانَهَا». فَأَرَاهُ مَكَانَهَا فَمَحَاها وَكَتَبَ: «ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ». فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ يَوْمُ الثَّلَاثِ قَالُوا لِعَلِيٍّ هَذَا آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شَرْطِ صَاحِبِكَ فَأَمَرَهُ فَلْيَخْرُجْ. فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «نَعَمْ». فَخَرَجَ. وَقَالَ ابْنُ جَنَابٍ فِي رِوَايَتِهِ مَكَانَ تَابِعْنَاكَ: تَابِعْنَاكَ.

وفي هذا: دليل على أن الرسول ﷺ لا يقرأ؛ لأنه قال: «أَرِنِي مَكَانَهَا»، ولو كان يقرأ لعرف مكانها، لكنه ليس يقرأ أو يكتب ﷺ. وفيه: وفاء النبي ﷺ بالشَّرْطِ والعهد، وإلا فلا شك أنه أحقُّ بالكعبة من قريش، لكن العهد الذي بينهم ألا يقيم في مكة أكثر من ثلاثة أيام.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٣ - (١٧٨٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ قُرَيْشًا صَالَحُوا النَّبِيَّ ﷺ فِيهِمْ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ: «اُكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ». قَالَ سُهَيْلٌ: أَمَّا بِاسْمِ اللَّهِ، فَمَا نَذَرِي مَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَكِنْ اكْتُبْ مَا نَعْرِفُ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، فَقَالَ: «اُكْتُبْ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ». قَالُوا: لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَاتَّبَعْنَاكَ، وَلَكِنْ اكْتُبْ اسْمَكَ وَاسْمَ أَبِيكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اُكْتُبْ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ». فَاشْتَرَطُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَمْ نَزِدْهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَ كُمْ مِنَّا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ انْكَتُبْ هَذَا قَالَ: «نَعَمْ إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ سَجَعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا».

ومعلوم: أن هذا فيه غضاضة على المسلمين؛ ولهذا راجع النبي ﷺ فيه عمرُ بْنُ الخطاب، ولعله يأتي في السياق الآتي.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٤- (١٧٨٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سَيَّاحٍ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ قَامَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ يَوْمَ صِفِّينَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ أَتَهُمُوا أَنْفُسَكُمْ، لَقَدْ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَلَوْ نَرَى قِتَالًا لَقَاتَلْنَا، وَذَلِكَ فِي الصُّلْحِ الَّذِي كَانَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ، فَجَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَسْنَا عَلَى حَقٍّ وَهُمْ عَلَى بَاطِلٍ؟ قَالَ: «بَلَى». قَالَ أَلَيْسَ قِتَالُنَا فِي الْجَنَّةِ وَقِتْلَاهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: «بَلَى». قَالَ: فَيَسِمُ نُعْطِي الدِّيَّةَ فِي دِينِنَا وَنَرْجِعُ وَلَمَّا يَحْكُمُ اللَّهُ بَيْنَنَا وَيَسْتَنْهَمُ؟ فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْخَطَّابِ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللَّهُ أَبَدًا». قَالَ: فَاذْطَلِقْ عُمَرُ، فَلَمْ يَضْضِرْ مُتَغَيِّظًا، فَأَتَى أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَسْنَا عَلَى حَقٍّ وَهُمْ عَلَى بَاطِلٍ؟ قَالَ: «بَلَى». قَالَ: أَلَيْسَ قِتَالُنَا فِي الْجَنَّةِ وَقِتْلَاهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: «بَلَى». قَالَ: فَعَلَّامٌ نُعْطِي الدِّيَّةَ فِي دِينِنَا وَنَرْجِعُ وَلَمَّا يَحْكُمُ اللَّهُ بَيْنَنَا وَيَسْتَنْهَمُ؟ فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْخَطَّابِ إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَهُ اللَّهُ أَبَدًا». قَالَ: فَنَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْفَتْحِ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ فَأَقْرَأَهُ إِيَّاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْفَتْحْ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَطَابَتْ نَفْسُهُ وَرَجَعَ ^(١).

في هذا: دليل على أن أبا بكر رضي الله عنه في مقام الشَّدة والضَّيق والضَّنك يكون إلى الصواب أقرب من عمر؛ لأن عمر أراد أن يكون هناك قتال، وهم على حدود الحرم، بل إنه لن يكون قتال إلا في مكة، كما قال رضي الله عنه: «وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ» [البقرة: ٢٤]، وكذلك كان أبو بكر رضي الله عنه عند موت الرسول ﷺ، حينما جاء عمر الناس في المسجد فخطب فيهم خطبة وأنكر أن يكون النبي ﷺ قد مات، وقال: إن الله سبيعه وسيقطع أرجل أقوام منكم وأيديهم من خلاف، ثم جاء أبو بكر وهو بلا شك أشد مصيبة من عمر برسول الله، فجاء بتأن وصعد المنبر وخطب الناس خطبته الشهيرة البليغة التي فيها: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، ثم تلا هذه الآية: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَلَهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، قال عمر: فعقرت حتى ما تقلني رجلاي ^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٣١٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٥٤).

وكذلك في تنفيذ جيش أسامة بن زيد رضي الله عنه، فإن الرسول ﷺ كان قد عقد لواء وبات في خارج المدينة، فلما توفي النبي ﷺ اقترح عمر وغيره من الصحابة أن هذا الجيش لا ينفذ، ويبقى في المدينة خوفاً ممن حولها من المنافقين، فقال أبو بكر: والله لا أحل رأية عندنا. ورسول الله ﷺ، وأمضاه، فكان في هذا نصر عزيز، وقالت العرب: لولا أن عند هؤلاء القوم قوة ما بعثوا البعوث إلى أطراف الشام؛ فهابوا منه.

فالحاصل: أن أبا بكر رضي الله عنه مع كونه يحب اليأس واليسر، فإنه يكون في مواقع الضنك أقرب للصواب من عمر؛ ولذلك تجد جوابه هذا كجواب النبي ﷺ حرفاً بحرف. وقد كان هذا الصلح فتحاً رغم ما فيه من شروط قاسية؛ لأن الناس آمنوا واطمأنوا واندمج بعضهم ببعض، وصارت قريش يأتون إلى المدينة، وأهل المدينة يذهبون إلى مكة، ومعلوم: أن هذا الاختلاط سيؤدي إلى نتيجة، ثم إنه ما بقي هذا الصلح إلا سستان فقط، فنقضت قريش العهد، وصار الفتح الأعظم الذي يعتبر هذا الفتح مقدمة له.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٥- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَا، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ يَقُولُ بِصَفَيْنَ: أَيُّهَا النَّاسُ أَتَيْتُمُو رَأْيَكُمْ وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَنِّي أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَرَدَدْتُهُ، وَاللَّهِ مَا وَضَعْنَا سُيُوفَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا إِلَى أَمْرِ قَطٍّ إِلَّا أَسْهَلْنَا بِنَا إِلَى أَمْرِ نَعْرِفُهُ إِلَّا أَمَرَكُمُ هَذَا. لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ نُمَيْرٍ إِلَى أَمْرِ قَطٍّ.

(...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ جَمِيعًا، عَنْ جَرِيرِ بْنِ جَرِيرٍ ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ كِلَاهُمَا، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِهِمَا إِلَى أَمْرِ يُفْطَعُنَا.

٩٦- (...) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ بِصَفَيْنَ يَقُولُ: أَتَيْتُمُو رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا فَتَحْنَا مِنْهُ فِي خُضْمٍ إِلَّا أَنْفَجَرَ عَلَيْنَا مِنْهُ خُضْمٌ.

يشير هنا إلى الصلح، وأنه ينبغي أن ينفذ حتى وإن كان الإنسان يجد في نفسه غضاظة، ومن المعلوم أن الصلح بين المتخاصمين لا بد أن تكون الغضاظة على

الطرفين؛ لأن كل واحد منهما سوف يتنازل عما في نفسه، فلو بقي كل واحد منهما على ما في نفسه ما كان الصُّلح، وهذا في كل الصلح الواقع بين الناس لا بد أن كل واحد يغض عما في نفسه.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/١٩٥، ١٩٨):
 قوله: «قَامَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ يَوْمَ صِفِّينَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّهَمُوا أَنْفُسَكُمْ... إِلَى آخِرِهِ» أراد بهذا تصوير الناس على الصلح، وإعلامهم بما يرجى بعده من الخير، فإنه يرجى مصيره إلى خير، وإن كان ظاهره في الابتداء مما تكرهه النفوس، كما كان شأن صلح الحديبية، وإنما قال سهل هذا القول حين ظهر من أصحاب علي راحة التحكيم، فأعلمهم بما جرى يوم الحديبية من كراهة أكثر الناس الصلح، وأقوالهم في كراهته، ومع هذا فأعقب خيراً عظيماً، فقررهم النبي ﷺ على الصلح مع أن إرادتهم كانت مناجزة كفار مكة بالقتال، ولهذا قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَعَلَّامٌ نُعْطِي الدِّيْنَةَ فَي دِينَنَا؟». والله أعلم. قوله: «فَعَلَّامٌ نُعْطِي الدِّيْنَةَ فَي دِينَنَا؟» هي بفتح الدال وكسر النون وتشديد الياء، أي: النقيصة، والحالة الناقصة، قال العلماء: لم يكن سؤال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكلامه المذكور شكاً؛ بل طلباً لكشف ما خفي عليه، وحثاً على إذلال الكفار وظهور الإسلام كما عرف من خلقه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقوته في نصرة الدين وإذلال المبطلين. وأما جواب أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لعمر بمثل جواب النبي ﷺ فهو من الدلائل الظاهرة على عظيم فضله، وبارع علمه، وزيادة عرفانه ورسوخه في كل ذلك، وزيادته فيه كله على غيره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قوله: «فَتَزَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْفَتْحِ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ فَأَقْرَأَهُ إِيَّاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْفَتْحُ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ». فَطَابَتْ نَفْسُهُ وَرَجَعَ المراد: أنه نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۝١﴾ [الفتح: ١]. وكان الفتح هو صلح يوم الحديبية، فقال عمر: أوفتح هو؟ قال رسول الله ﷺ: «نَعَمْ». لما فيه من الفوائد التي قدمنا ذكرها. وفيه إعلام الإمام والعالم كبار أصحابه ما يقع له من الأمور المهمة، والبعث إليهم لإعلامهم بذلك. والله أعلم.

قوله: «يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ» هو يوم الحديبية، واسم أبي جندل: العاص بن سهيل بن عمرو. قوله: «إِلَّا أَمْرَكُمْ هَذَا». يعني: القتال الواقع بينهم وبين أهل الشام. وقوله: «أَمْرٌ يُفْظِنُنَا» أي: يشق علينا ونخافه.

قوله: «عَنْ أَبِي حَصِينٍ» بفتح الحاء وكسر الصاد. قوله: «سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ بِصِفَيْنِ يَقُولُ: اتَّهَمُوا رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا فَتَحْنَا مِنْهُ فِي خُضْمٍ إِلَّا أَنْفَجَرَ عَلَيْنَا مِنْهُ خُضْمٌ» هكذا وقع هذا الحديث في نسخ صحيح مسلم كلها، وفيه محذوف، وهو جواب «لو» تقديره: ولو أستطيع أن أَرُدَّ أمره ﷺ لرددته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ﴾ [التكْوِيْن: ١٧]. و ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾ [الْأَنْعَام: ٩٣]. و ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ﴾ [التكْوِيْن: ٣١]. ونظائره، فكله محذوف جواب «لو» لدلالة الكلام عليه.

وأما قوله: «مَا فَتَحْنَا مِنْهُ فِي خُضْمٍ». فالضمير في «منه» عائد إلى قوله: «اتَّهَمُوا رَأْيَكُمْ»؛ ومعناه: ما أصلحنا من رأيكم وأمركم هذا ناحية إلا انفتحت أخرى ولا يصح إعادة الضمير إلى غير ما ذكرناه، وأما قوله: «مَا فَتَحْنَا مِنْهُ خُضْمًا» فكذا هو في مسلم، قال القاضي: وهو غلط أو تغيير، وصوابه: ما سددنا منه خصمًا، وكذا هو في رواية البخاري «ما سددنا»، وبه يستقيم الكلام، ويتقابل سددنا بقوله: «إلا انفجر، وأما «الخصم» فبضم الخاء، وخصم كل شيء: طرفه وناحيته، وشبهه بخصم الراوية وانفجار الماء من طرفها أو بخصم الغرارة والخرج وانصباب ما فيه بانفجاره.

وفي هذه الأحاديث: دليل لجواز مصالحة الكفار إذا كان فيها مصلحة، وهو مجمع عليه عند الحاجة. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٧ - (١٧٨٦) وَحَدَّثَنَا نَضْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَإِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ ① لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴿[التكْوِيْن: ١-٢]﴾. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَوَرَأَ عَظِيمًا﴾ ② [التكْوِيْن: ٥٠]. مَرْجِعُهُ مِنَ الْحُدْنِيَّةِ وَهُمْ يُخَالِطُهُمُ الْحُزْنُ وَالْكَأَبُ وَقَدْ نَحَرَ الْهَدْيَ بِالْحُدْنِيَّةِ فَقَالَ: «لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا» ③.

(...) وَحَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا قَتَادَةَ

(١) أخرجه البخاري (٤١٣٤)، وأخرجه -أيضا- برقم (٤١٧٧) من حديث عمر رضي الله عنه.

قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا هَبَامٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ جَمِيعًا، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ. ذَكَرَ الْفَتْحَ فِي عِدَّةٍ مَوَاضِعٍ مِنَ الْقُرْآنِ، مِنْهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٠١]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلًا﴾ [الْمَائِدَةُ: ١٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [الْحَجَّةُ: ١]، أَمَّا الْأُولَانِ فَهُمَا صَلَاحُ الْحَدِيثِ، وَأَمَّا الْآخِرُ - ﴿وَإِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [١] - فَتَحُ مَكَّةَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٣٥) بَابُ الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٨ - (١٧٨٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ، حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ قَالَ: مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بِذَرَايَا أَنِّي خَرَجْتُ أَنَا وَأَبِي - حُسَيْلٌ - قَالَ: فَأَخَذْنَا كُفَّارَ قُرَيْشٍ قَالُوا: إِنَّكُمْ تُرِيدُونَ مُحَمَّدًا فَقُلْنَا: مَا تُرِيدُهُ مَا تُرِيدُ إِلَّا الْمَدِينَةَ. فَأَخَذُوا مِنَّا عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ لِنَنْصَرِفَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَلَا نُقَاتِلُ مَعَهُ، فَاتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ الْخَبَرَ فَقَالَ: «انْصَرِفَا نَفِي لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ وَنَسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ».

وَهَكَذَا؛ فَالِدِينُ الْإِسْلَامِيُّ مَبْنِي عَلَى الْوَفَاءِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [الْمَائِدَةُ: ٩١]، وَمِثْلُ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ صَرَفَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْجِهَادِ؛ لِأَنَّهُمَا عَاهَدَا قُرَيْشًا أَنْ لَا يَرِيدَا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَفِيَ بِالْعَهْدِ، وَقَالَ: «نَفِي لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ وَنَسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٣٦) بَابُ عَزْوَةِ الْأَخْرَابِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٩ - (١٧٨٨) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ حُذَيْفَةَ فَقَالَ رَجُلٌ: لَوْ أَدْرَحْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتَلْتُ مَعَهُ وَأَبْلَيْتُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَنْتَ كُنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟ لَقَدْ رَأَيْتُنَا

مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْأَخْزَابِ وَأَخَذْتَنَا رِيحٌ شَدِيدَةٌ وَقُرٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَسَكَنَّا فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ ثُمَّ قَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَسَكَنَّا فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ ثُمَّ قَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَسَكَنَّا فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ فَقَالَ: «قُمْ يَا حُذَيْفَةُ فَأَتِنَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ». فَلَمْ أَجِدْ بُدًّا إِذْ دَعَانِي بِاسْمِي أَنْ أَقُومَ قَالَ: «اذْهَبْ فَأَتِنِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ وَلَا تَذَعْرَهُمْ عَلَيَّ». فَلَمَّا وَلَّيْتُ مِنْ عِنْدِهِ جَعَلْتُ كَأَنَّمَا أَمْشِي فِي حِمَامٍ حَتَّى أَتَيْتُهُمْ، فَرَأَيْتُ أَبَا سَفْيَانَ يَصْلِي ظَهْرَهُ بِالنَّارِ فَوَضَعْتُ سَهْمًا فِي كَبِدِ الْقَوْسِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْمِيَهُ فَذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا تَذَعْرَهُمْ عَلَيَّ». وَلَوْ رَمَيْتُهُ لَأَصَبْتُهُ، فَرَجَعْتُ وَأَنَا أَمْشِي فِي مِثْلِ الْحِمَامِ، فَلَمَّا أَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ بِخَبَرِ الْقَوْمِ وَفَرَعْتُ فَرَزْتُ فَأَلْبَسَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَضْلِ عِبَادَةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ يَصْلِي فِيهَا، فَلَمْ أَزَلْ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحْتُ فَلَمَّا أَصْبَحْتُ قَالَ: «قُمْ يَا نَوْمَانُ».

❦ قوله: «قُرٌّ»؛ يعني: بردًا.

❦ قوله: «فَرَزْتُ»؛ يعني: أصابني برد، وهذا من آيات الله ﷻ.

وفيه: أن طاعة الله ورسوله فيها الوقاية من كل شرٍّ، ولهذا لما قام ﷺ حيث أن النبي ﷺ ذكره باسمه قام كأنه في حمام؛ يعني: في حرٍّ، مع أن الرِّيحَ شديدةً وباردةً، ولكن في طاعة الله ورسوله الوقاية من كل شرٍّ، فلما انتهى غرضه وعاد للنبي ﷺ أصابه القُرُّ؛ يعني: البرد.

وفي هذا الحديث -أيضًا- دليل على كمال عقل الصحابة رضِيَ اللهُ عنهم، وأن الغيرة التي في قلوبهم لا تحملهم على مخالفة أمره ﷺ، فلو كان هذا من أهل الطيش الذين يدعون أنهم ذوو غيرة لقتلوه؛ لأنه تمكن منه بسرعة، ولكن حبس النفس على طاعة الله ورسوله هذا هو الجهاد، وليس الجهاد هو التهور، وأن الإنسان يفعل ويتقدم في موضع قد يُنهي عن التَّقدُّم فيه، ولكن الجهاد هو أن يُجاهد الإنسان نفسه ويصبرها على طاعة الله ﷻ ورسوله ﷺ، ولو وقع مثل هذا لكثير من شبابنا اليوم لقتله ثم تأوَّل، لكن الصحابة رضِيَ اللهُ عنهم يعلمون أن طاعة النبي ﷺ هي الخير كله.

❦ قوله: «قُمْ يَا نَوْمَانُ»: هذا من حُسن خلقه ﷺ وأنه يَمزُح ولا يقول إلا حَقًّا، والنومان: هو كثير النوم.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٧) بَابُ غَزْوَةِ أَحَدٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٠ - (١٧٨٩) وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ يَوْمَ أَحَدٍ فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ فَلَمَّا رَهَقُوهُ قَالَ: «مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ». فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، ثُمَّ رَهَقُوهُ أَيْضًا فَقَالَ: «مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ». فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِصَاحِبَيْهِ: «مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا».

❦ قوله ﷺ: «هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ»، هل يعني: أنه سيكون في منزلته؟
الجواب: يحتمل أنه يكون في منزلته وقتاً ما، ثُمَّ يَنْزِلُ لِمَنْزِلَتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا، أَوِ الْمَرَادُ: مُطْلَقُ الرَّفَقَةِ وَالْمَصَاحِبَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَنْزِلَتِهِ؛ لِأَنَّ مَنْزِلَةَ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَنْهَاهَا أَحَدٌ، أَوْ أَنَّ مَعْنَى: «رَفِيقِي وَصَاحِبِي» يَعْنِي: عِنْدَ دُخُولِ الْجَنَّةِ، فَالْمَعْنَى لَا تَقْتَضِي الْمَسَاوَاةَ فِي الْمَنْزِلَةِ، فَالْمُسْلِمُونَ الْآنَ فِي مَعْنَى وَاحِدَةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَنَازِلُهُمْ.
وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا»؟

الجواب: مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْأَنْصَارُ السَّبْعَةُ ﷺ يَتَوَالُونَ فِي الْقِتَالِ لِلذَّبِّ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرَشِيَّانِ لَمْ يَتَقَدَّمَا، فَكَانَهُ يَقُولُ ﷺ لِلْقُرَشِيِّينَ: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا كَمَا تَقَدَّمُ الْأَنْصَارُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠١ - (١٧٩٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يُسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَحَدٍ فَقَالَ: جُرْحٌ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكُسِرَتْ رِجْلَاهُ، وَهُشِمَتِ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَغْسِلُ الدَّمَ وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَسْكُبُ عَلَيْهَا بِالْمِجَنِّ، فَلَمَّا رَأَتْ فَاطِمَةُ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَزِيدُ الدَّمَ إِلَّا كَثْرَةً، أَخَذَتْ قِطْعَةً حَصِيرٍ فَأَحْرَقَتْهُ حَتَّى صَارَ رَمَادًا ثُمَّ أَصْقَتْهُ بِالْجُرْحِ فَاسْتَمْسَكَ الدَّمُ».

في هذا دليل على مسائل منها:

ما ابتلي به النبي ﷺ من مثل هذه المصائب وصبر عليها ﷺ صبر الكرام، وقد أودى إيذاءً شديداً سوى ذلك.

ومنها: جواز الاستعانة بالنساء في الحرب في تغسيل الجرحى، وضمد جراحهم وما أشبه ذلك^(١).

ومنها: أن دم آدمي نجس؛ لأن فاطمة عليها السلام كانت تغسل جرح النبي ﷺ، وهكذا استدلل به بعض أهل العلم، ولكن لا دلالة فيه على ما ذهبوا إليه؛ وذلك لأمر: أولاً: إن مجرد الفعل ليس دليلاً على الوجوب، فالوجوب يحتاج إلى أمر، وهنا لا يوجد أمر.

ثانياً: أنها إنما تفعل هذا؛ لأنه ليس من اللائق أن يبقى الدم في وجه النبي ﷺ متلوثاً، فغسله من باب التنظيف، وليس من باب التطهير، وإذا دار الأمر بين التنظيف والتطهير، فما هو الأصل؟

الجواب: الأصل أنه للتنظيف؛ لأن الأصل في هذا هو الطهارة حتى يتبين أن الدم نجس وأن غسله هنا للتطهير، وأيضاً جميع الأجزاء المنفصلة من الدم طاهرة، فلو قُطِعَ منه أصبع أو عضو فهو طاهر؛ لأن ميتة الدم طاهرة، فالدم -كغيره مما ينفصل من الجسم- طاهر، أما دم الحيض فهو نجس ويجب التطهر منه كما كان نساء الصحابة يفعلن ذلك بأمر النبي ﷺ^(٢).

وأما دم الاستحاضة، فبعض أهل العلم يقول: إنه طاهر؛ لأن النبي ﷺ قال عنه: «إنه دم عرق»^(٣)، ودم العروق طاهر. وبعضهم يقول: إنه ليس بطاهر؛ لأنه خارج من السيلين، فله حكم الخارج من السيلين، وكل ما خرج من السيلين -على قاعدتهم- فهو نجس إلا ما دلّ دليل على طهارته كالمني والريح، ولا شك أن الاحتياط: وجوب

(١) سئل الشيخ رحمه الله: هل يشترط في خروج النساء للحرب أن يكون معها ذو محرم؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: لا ندري، هل كان علي عليه السلام محرماً لفاطمة عليها السلام أو لا؟ ثم إن جبل أحد قريب من المدينة، فلا يُعدُّ سفرًا إذا قلنا: إن العبارة بالمسافة.

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٧)، ومسلم (٢٩١).

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٦)، ومسلم (٣٣٣).

تطهير دم الاستحاضة كدم الحيض.

ومنها: استعمال الأدوية العادية؛ لأنها جعلت على نبع الدم هذا الحصر المَحْرَق. ومنها: أن هذا نافع في إيقاف الدم، وقد كان الناس يفعلونه فيما سبق، ولكنهم يستعملون في هذا قطعة قماش بعد حرقها فيكون برمادها محل الدم، مع أن الدم إذا أدركته في حرارته وضغطت على محل نبعه بالإصبع فإنه يتوقف.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

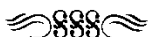
١٠٢- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ -يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي- عَنْ أَبِي حَازِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ وَهُوَ يُسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَمَ وَاللَّهِ إِنِّي لَا عَرِفُ مَنْ كَانَ يَغْسِلُ جُرْحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ كَانَ يَسْكُبُ الْمَاءَ، وَيَبَازُ دُؤُوي جُرْحَهُ. ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: وَجُرْحَ وَجْهِهِ وَقَالَ: مَكَانٌ هُشِمَتْ كُسِرَتْ.

١٠٣- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ -يَعْنِي ابْنَ مُطَرِّفٍ- كُلُّهُمْ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ. بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي هَلَالٍ أُصِيبَ وَجْهُهُ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُطَرِّفٍ جُرْحَ وَجْهِهِ.

١٠٤- (١٧٩١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُسِرَتْ رِيبَاعِيَّتُهُ يَوْمَ أُحُدٍ، وَشَجَّ فِي رَأْسِهِ فَجَعَلَ يَسْلُ الدَّمَ عَنْهُ وَيَقُولُ: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ وَكَسَرُوا رِيبَاعِيَّتَهُ وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٢٨].

هكذا يقول الله ﷻ لنبيه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٢٨]، فما بال أولئك القوم الذين يأتون للرسول ﷺ يستغيثون به ويدعونه، ولا يسألونه إلا عند أصعب الأحوال، وربما يدعون الله ﷻ بالأشياء الهينة، وفي الأشياء الصعبة يدعون الرسول ﷺ، فكيف بمن يدعون مَنْ دُونَ الرَّسُولِ ﷺ؛ كالذين يدعون عليَّ بن أبي طالب عند الشدائد، ويحلفون به عند تغليب الأيمان وعند الأشياء العظيمة. وهكذا

يقول الله للرسول ﷺ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، فهم إذا حصل منهم هذا الفعل فأمروهم إلى الله ﷻ، وما عليك إلا أن تصبر وتنتظر النصر من الله تبارك وتعالى.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٥- (١٧٩٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَخْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرْبُهُ قَوْمُهُ وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»^(١).

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَحُمَّدُ بْنُ يَشْرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَهُوَ يَنْضِجُ الدَّمَ عَنْ جَبِينِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٠٨/١٢):

فيه: ما كانوا عليه صلوات الله وسلامه عليهم من الحلم والتصبر، والعفو والشفقة على قومهم، ودعائهم لهم بالهداية والغفران، وعذرهم في جنائتهم على أنفسهم بأنهم لا يعلمون، وهذا النبي المشار إليه من المتقدمين، وقد جرى لدينا ﷺ مثل هذا يوم أحد. اهـ

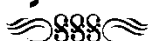


ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٣٨) بَابُ اشْتِدَادِ غَضَبِ اللَّهِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٦- (١٧٩٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ فَعَلُوا هَذَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ». وَهُوَ حَيْثُ يُشِيرُ إِلَى رَبَاعِيَّتِهِ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ»^(٢).



(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤٠٧٣).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٩) بَابُ مَا لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَدَى الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٧- (١٧٩٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبَانَ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ -يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ- عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابٌ لَهُ جُلُوسٌ وَقَدْ نُحِرَتْ جَزُورٌ بِالْأَنْسِ فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ: أَبْكُمْ يَقُومُ إِلَى سَلَا جَزُورِ بَنِي فَلَانٍ فَيَأْخُذُهُ فَيَضَعُهُ فِي كَتِفِي مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ؟ فَأَنْبَعَتْ أَشْقَى الْقَوْمِ فَأَخَذَهُ، فَلَمَّا سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ قَالَ: فَاسْتَضَحُّكُوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَمِيلُ عَلَى بَعْضٍ وَأَنَا قَائِمٌ أَنْظُرُ. لَوْ كَانَتْ لِي مَنَعَةٌ طَرَحْتُهُ عَنْ ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّبِيِّ ﷺ سَاجِدًا مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، حَتَّى انْطَلَقَ إِنْسَانٌ فَأَخْبَرَ فَاطِمَةَ، فَجَاءَتْ وَهِيَ جُوبِرِيَّةٌ فَطَرَحَتْهُ عَنْهُ. ثُمَّ أَقْبَلَتْ عَلَيْهِمْ تَشْتِمُهُمْ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ رَفَعَ صَوْتَهُ، ثُمَّ دَعَا عَلَيْهِمْ وَكَانَ إِذَا دَعَا دَعَا ثَلَاثًا. وَإِذَا سَأَلَ سَأَلَ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ». ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَلَمَّا سَمِعُوا صَوْتَهُ ذَهَبَ عَنْهُمْ الضَّحْكُ وَخَافُوا دَعْوَتَهُ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِأَبِي جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَالْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلْفٍ وَعُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ». وَذَكَرَ السَّابِعَ وَلَمْ أَحْفَظْهُ، فَوَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ سَمَى صَرَعى يَوْمَ بَدْرٍ ثُمَّ سُجِبُوا إِلَى الْقَلِيبِ قَلِيبٍ بَدْرٍ. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ غَلَطَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ^(١).

١٠٨- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يُحَدِّثُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدٌ وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ إِذْ جَاءَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ بِسَلَا جَزُورٍ فَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَخَذَتْهُ عَنْ ظَهْرِهِ وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ الْمَلَأَ مِنْ قُرَيْشٍ أَبَا جَهْلٍ بْنَ هِشَامٍ وَعُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ وَعُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ وَشَيْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلْفٍ أَوْ أَبِي بْنِ خَلْفٍ». شُعْبَةُ الشَّاكُّ قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ قُتِلُوا يَوْمَ بَدْرٍ فَأَلْقُوا فِي بَيْتٍ غَيْرِ أَنْ أُمَيَّةَ أَوْ أَبِيًا تَقَطَّعَتْ أَوْصَالُهُ فَلَمْ يُلْقَ فِي الْبَيْتِ.

١٠٩- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ وَرَأَى: وَكَانَ يَسْتَحِبُّ ثَلَاثًا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ». ثَلَاثًا وَذَكَرَ فِيهِمُ الْوَلِيدُ بْنُ عُثْبَةَ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ وَلَمْ يَشْكُ. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَنَسِيتُ السَّابِعَ.

١١٠- (...) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْوَيْنَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ، فَدَعَا عَلَى سِتِّ نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ. فِيهِمْ أَبُو جَهْلٍ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ وَعُثْبَةُ بْنُ رِبْعَةَ وَشَيْبَةُ بْنُ رِبْعَةَ وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، فَأَقْسَمَ بِاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ صَرَخَى عَلَى بَدْرٍ. قَدْ غَيَّرْتُهُمُ الشَّمْسُ وَكَانَ يَوْمًا حَارًّا.

١١١- (١٧٩٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ -وَالْفَاطِطُ مُمْقَرِيَّةٌ- قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهُ؛ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْ يَوْمٍ أُحُدٍ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكَ، وَكَانَ أَشَدَّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعَقَبَةِ إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ فَلَمْ يُجِئْنِي إِلَيَّ مَا أَرَدْتُ، فَاَنْطَلَقْتُ وَأَنَا مَهْمُومٌ عَلَى وَجْهِي فَلَمْ أَسْتَفِمْ إِلَّا بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظَلَّتْنِي، فَنَظَرْتُ فَإِذَا فِيهَا جَبْرِيلُ فَنَادَانِي فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكُ الْجِبَالِ لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ قَالَ: فَنَادَانِي مَلَكُ الْجِبَالِ وَسَلَّمْ عَلَيَّ. ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ، وَأَنَا مَلَكُ الْجِبَالِ وَقَدْ بَعَثَنِي رَبُّكَ إِلَيْكَ لِتَأْمُرَنِي بِأَمْرِكَ فَمَا شِئْتَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ أَطِيقَ عَلَيْهِمُ الْأَخْشَبِينَ». فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَخَدَهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»^(١).

❖ قوله: «لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكَ» المفعول هنا محذوف وتقدير الكلام: لقد لقيت من قومك أذى كثيرًا، وما فعله الرسول ﷺ في هذا الحديث هو من بُعد نظره وحِلْمِهِ، والاستفادة منه: أن المفاصد التي يرجى زوالها إلى ما هو أصلح لا بأس بارتكابها؛ يعني: يبقون عليه من الكفر ولا يعاقبون انتظارًا لما يكون من المصالح - يعني: من ذريتهم.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢ / ٢١٥، ٢١٦):

قوله: «إِنْ شِئْتَ أَنْ أَطْبِقَ عَلَيْهِمُ الْأَخْشَبِينَ». هما بفتح الهمزة وبالحاء والشين المعجمتين، وهما جبلا مكة: أبو قبيس، والجبل الذي يقابله. اه
فإن قال قائل: ما وجه استئذانه للنبي ﷺ في إطباق الأخشبين عليهم في مكة مع أن الذين آذوه في هذا هم أهل الطائف؟

فالجواب: ليس هناك إشكال؛ لأن النبي ﷺ خرج من مكة للطائف بعد أن آذاه أهل مكة، فجاءه ملك الجبال يستأذنه أن يطبق الأخشبين على أهل مكة؛ لأنهم هم السبب في خروجه للطائف، ثم رد أهل الطائف عليه هذا الرد القبيح، وبهذا يزول الإشكال.
وما وجه الجمع بين أنهم عندما وضعوا على ظهره ﷺ سلا الجزور قام ودعا عليهم^(١)، وأما الآن فعندما استأذنه ملك الجبال أن يطبق عليهم الأخشبين تراجع ﷺ؟
الجواب: أن بينهما فرقا؛ لأن هذا خاص وهذا عام، وقد يكون في أهل مكة من لم يؤذ الرسول ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٢ - (١٧٩٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ قَالَ يَحْيَى؛ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ قَالَ: دَمِيتُ إِضْبَعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَشَاهِدِ فَقَالَ: «هَلْ أَنْتَ إِلَّا إِضْبَعُ دَمِيتَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتَ»^(٢).
١١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَارٍ فَكَيْتَ إِضْبَعُهُ.
في هذا دليل على: أن النبي ﷺ قد يقول الكلام المنظوم الموجود، ولا يعدُّ شاعرا ولا يعد هذا شعرا، وهذا يجري على لسان كثير من الناس، ويكون من باب السجع وليس الشعر.

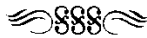
وفيه أيضًا: جواز مخاطبة الإنسان لأعضائه، مثل أن يقول الإنسان للسانه: أنت

(١) أخرجه البخاري (٣١٨٥)، ومسلم (١٧٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٠٢).

الذي أوردتني المهالك، أو ما أشبه ذلك.

وفيه أيضًا: أن الإنسان يوطن نفسه ويسليها ويعزيها إذا كان الذي أصابه في سبيل الله ﷻ، حيث قال: «وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتُ»؛ يعني: احتسبي الأجر عند الله ﷻ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٤- (١٧٩٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَمِعَ جُنْدَبًا يَقُولُ: أَبْطَأَ جَبْرِيلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: قَدْ وُدَّعَ مُحَمَّدٌ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَالضُّحَى (١) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى (٢) مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَى (٣)﴾ [الشع: ١-٣].^(١)

الضُّحَى: هو أول النهار، بحيث يكون فيه النور ساطعًا شاملاً، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى (٢)﴾ [الشع: ٢]: أي: أظلم وغطى هذا النور، فأقسم الله تعالى بشيئين متقابلين بياض النهار وسواد الليل.

﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَى (٣)﴾ [الشع: ٣]: أي: ما تركك ربك وما فلاك، فهو ﷻ يحبك، وإنما تأخر الوحي لسبب من الأسباب، ولحكمة يريد بها الله ﷻ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٥- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَبَ بْنَ سُفْيَانَ يَقُولُ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَبَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ شَيْطَانُكَ قَدْ تَرَكَكَ لَمْ أَرَهُ قَرِيبَكَ مُنْذُ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَالضُّحَى (١) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى (٢) مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَى (٣)﴾ [الشع: ١-٣].

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمَلَائِكِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كِلَاهُمَا، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا.

وَصَفَّ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّهُ مِنْ أَذِيَةِ الْمَشْرِكِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلُهُمْ لَهُ: إِنْ رَبُّكَ قَدْ

فَلَاكَ وَتَرْكَكَ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَتَأَذَى بِهَذَا ﷺ، وَذَلِكَ مَعَ ثِقَتِهِ بِاللَّهِ؛ لَكِنَّ الْإِنْسَانَ بَشَرٌ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٠) **بَابُ فِي دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ^(١) وَصَبْرِهِ عَلَى أَدَى الْمُنَافِقِينَ**

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٦ - (١٧٩٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ حِمَارًا عَلَيْهِ إِكَافٌ تَحْتَهُ قُطِيفَةٌ فَذَكِيَّةٌ وَأَرْدَفٌ وَرَأَاهُ أَسَامَةُ وَهُوَ يَعُودُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ فِي بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ وَذَلِكَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ وَالْيَهُودِ، فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي فِي الْمَجْلِسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَلَمَّا غَشِيَتِ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةُ الدَّابَّةِ خَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَنْفَهُ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: لَا تُغَيِّرُوا عَلَيْنَا. فَسَلَّمَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ وَقَفَ فَنَزَلَ فَدَعَاهُمْ إِلَى اللَّهِ وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي: أَيُّهَا الْمَرْءُ لَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَلَا تُؤْذِنَا فِي مَجَالِسِنَا وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ فَمَنْ جَاءَكَ مِنَّا فَاقْصُصْ عَلَيْهِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ: اغْشَيْنَا فِي مَجَالِسِنَا فَإِنَّا نَحِبُّ ذَلِكَ. قَالَ: فَاسْتَبَّ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ حَتَّى هَمُّوا أَنْ يَتَوَاتَبُوا فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ، ثُمَّ رَكِبَ دَابَّتَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فَقَالَ: «أَيُّ سَعْدُ أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَيَّ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ - يُرِيدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي - قَالَ كَذَا وَكَذَا». قَالَ: اغْفُ عَنْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَصْفَحْ فَوَاللَّهِ لَقَدْ أَعْطَاكَ اللَّهُ الَّذِي أَعْطَاكَ وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبَحِيرَةِ أَنْ يَتَوَجَّوْهُ، فَيَعْصِبُوهُ بِالْعَصَابَةِ فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ شَرِيقٌ بِذَلِكَ فَذَلِكَ فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ. فَعَمَّا عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ^(٢).

(...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ - يَعْنِي ابْنَ الْمُثَنَّى - حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ وَزَادَ: وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ عَبْدُ اللَّهِ. مع أنه استهجنه ووضع رداءه على أنفه كأنه يقول: إن هذه رائحة كريهة، ثم قال:

(١) علّق الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ على هذه الترجمة قائلاً: ينبغي أن تكون: «باب في دعاء النبي ﷺ إلى الله...» اهـ

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٦٦).

إذا أراد أحدٌ أن يسمعك أتى إليك في دارك، ولكن النبي ﷺ صبر وقرأ عليهم القرآن.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٧- (١٧٩٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَوْ أَتَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي؟ قَالَ: فَأَنْطَلَقَ إِلَيْهِ وَرَكِبَ حِمَارًا وَأَنْطَلَقَ الْمُسْلِمُونَ وَهِيَ أَرْضُ سَبَخَةَ، فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: إِلَيْكَ عَنِّي، فَوَاللَّهِ! لَقَدْ آذَانِي نَتْنُ حِمَارِكَ. قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَاللَّهِ لِحِمَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَطْيَبُ رِيحًا مِنْكَ - قَالَ - فَغَضِبَ لِعَبْدِ اللَّهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ - قَالَ - فَغَضِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَضْحَابُهُ - قَالَ - فَكَانَ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ بِالْجَرِيدِ وَبِالْأَيْدِي وَبِالنَّعَالِ - قَالَ - قَبَلْنَا أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِمْ: ﴿وَلِنْ طَائِفَتَيْنِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوْا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الْحَجَّاتُ: ٩] (١).

وهنا إشكال: الذين يتقاتلون هنا منهم منافقون، ومع ذلك نزل القرآن بأنهم جميعاً مؤمنون...؟

والجواب عنه أن يقال: إذا كرهوا الحق فهم منافقون، وإذا كرهوا الداعي فلا يمكن أن نقول: إنهم منافقون؛ لأن هناك بعض الناس قد يقبل الحق من شخص ولا يقبله من شخص آخر، فلو ضربنا مثلاً بعالم جليل رفع ثوبه إلى نصف ساقه، فلن يتخذة الناس هزواً، لكن لو جاء صغير وفعل ذلك ما قبلوا ذلك منه ولا تحملوه، وكذلك لو دعا رجل إلى الله ﷻ وهو معروف بين الناس فإن دعوته تكون أشد قبولا مما لو دعا شخص غير معروف.

فلهذا نقول: من كره الحق فهذا منافق لا شك في هذا، ومن كره الناطق به فهذا لا يمكن أن يوصله إلى النفاق؛ لأنه قد يكره الحق من هذا الشخص لا لكرهته للحق.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤١) بَابُ قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٨ - (١٨٠٠) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَنْظُرْ لَنَا، صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ». فَاَنْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَكَ - قَالَ - فَأَخَذَ بِأُحْيِيهِ فَقَالَ: أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ - أَوْ قَالَ - قَتَلَهُ قَوْمُهُ؟ قَالَ: وَقَالَ أَبُو عِيْلَازٍ: قَالَ أَبُو جَهْلٍ: فَلَوْ غَيْرَ أَكَّارٍ قَتَلَنِي^(١).

(...) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَعْلَمْ لِي مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ». بِمَثَلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ وَقَوْلِ أَبِي عِيْلَازٍ كَمَا ذَكَرَهُ إِسْمَاعِيلُ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/٢٢٢، ٢٢٣): قوله: «فَلَوْ غَيْرَ أَكَّارٍ قَتَلَنِي؟!». «الأكار»: الزراع والفلاح، وهو عند العرب ناقص، وأشار أبو جهل إلى ابني عفرَاء اللذين قتلاه وهما من الأنصار، وهم أصحاب زرع ونخيل؛ ومعناه: لو كان الذي قتلني غير أكار لكان أحب إلي وأعظم لشأني، ولم يكن علي نقص في ذلك. اهـ.

وفي التاريخ أن ابن مسعود رضي الله عنه لما تكلم مع أبي جهل وقال له أبو جهل: لمن الدائرة اليوم؟ قال: لله ولرسوله. ثم قال له: لقد ارتقيت مرتقى صعباً يا رويحي الغنم؛ يعني: يحقره، وابن مسعود كان يرعى الغنم^(٢)، فنقول: الحمد لله الذي بعث رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله.

(١) أخرجه البخاري (٤٠٢٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٧/٢٩٥).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٢) بَابُ قَتْلِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ طَاغُوتِ الْيَهُودِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٩- (١٨٠١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوِّرِ الزُّهْرِيُّ كِلَاهُمَا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - وَاللَّفْظُ لِلزُّهْرِيِّ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو سَمِيعُ جَابِرٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ؟». فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَجِبُ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ أَتَأْذَنُ لِي فَلَأَقْتُلَ قَالَ: «قُلْ». فَأَتَاهُ فَقَالَ لَهُ وَذَكَرَ مَا بَيْنَهُمَا وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ أَرَادَ صَدَقَةً وَقَدْ عَنَانَا. فَلَمَّا سَمِعَهُ قَالَ: وَأَيْضًا وَاللَّهِ لَتَمْلِكَنَّهُ. قَالَ: إِنَّا قَدْ اتَّبَعْنَاهُ الْآنَ وَنَكَرَهُ أَنْ نَدْعَهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ يَصِيرُ أَمْرُهُ - قَالَ - وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ تُسَلِّفَنِي سَلَفًا قَالَ: فَمَا تَرَهْنُي؟ قَالَ: مَا تُرِيدُ. قَالَ: تَرَهْنُي نِسَاءَ كُمْ قَالَ أَنْتَ أَجْمَلُ الْعَرَبِ أَتَرَهْنُكَ نِسَاءَنَا قَالَ لَهُ: تَرَهْنُونِي أَوْلَادَكُمْ. قَالَ يُسَبُّ ابْنُ أَحَدِنَا فَيُقَالُ: رُيِّنَ فِي وَسْقَيْنِ مِنْ تَمْرٍ. وَلَكِنْ تَرَهْنُكَ اللَّأَمَةَ - يَعْنِي السَّلَاحَ - قَالَ: فَتَعَمْ. وَوَاعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْحَارِثِ وَأَبِي عَبْسٍ بِنِ جَبْرِ وَعَبَادِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: فَجَاءُوا فَدَعَوْهُ لَيْلًا، فَنَزَلَ إِلَيْهِمْ قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ غَيْرُ عَمْرِو، قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: إِنِّي لَأَسْمَعُ صَوْتًا كَأَنَّهُ صَوْتُ دَمٍ قَالَ: إِنَّمَا هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ وَرَضِيعُهُ وَأَبُو نَائِلَةَ إِنَّ الْكَرِيمَ لَوْ دُعِيَ إِلَى طَعْنَةٍ لَيْلًا لَأَجَابَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: إِنِّي إِذَا جَاءَ فَسَوْفَ أُمْدِدُ يَدِي إِلَى رَأْسِهِ فَإِذَا اسْتَمَكَنْتُ مِنْهُ فَدُونَكُمْ قَالَ: فَلَمَّا نَزَلَ نَزَلَ وَهُوَ مَتَوَشِّحٌ فَقَالُوا: نَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الطَّيِّبِ قَالَ: نَعَمْ نَحْنِي فَلَانَتْ هِيَ أَغْطَرُ نِسَاءَ الْعَرَبِ. قَالَ: فَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَشُمَّ مِنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ فَشُمَّ. فَتَنَاولَ فَشَمَّ ثُمَّ قَالَ: أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَصُودَ؟ قَالَ: فَاسْتَمَكَنْ مِنْ رَأْسِهِ ثُمَّ قَالَ: دُونَكُمْ. قَالَ: فَفَقَتَلُوهُ^(١).

سبحان الله! تحذره امرأته وتقول له: «إِنِّي لَأَسْمَعُ صَوْتًا كَأَنَّهُ صَوْتُ دَمٍ». ويقول: «إِنَّ الْكَرِيمَ لَوْ دُعِيَ إِلَى طَعْنَةٍ لَيْلًا لَأَجَابَ». ويمكنهم، ولكن كما يقال: إِذَا جَاءَ الْقَدَرُ عَمِيَ الْبَصَرُ.

وفي هذا الحديث دليل على فائدة: وهي أنه يجوز للإنسان أن يتكلم كلامًا لولا أنه استوثق منه لكان ردة؛ لأن كلامه قدح في النبي ﷺ، لكنه استأذن النبي أن يقول ما

(١) أخرجه البخاري (٢٥١٠).

يقول فأذن له. وهذا من جنس فعل نعيم بن مسعود مع أبي سفيان وقريش؛ حيث إنه تكلم في النبي ﷺ حتى حصل الشقاق بين هؤلاء وهؤلاء - كما في القصة المشهورة. هل للإنسان أن يتكلم في رسول الله لمصلحة ما دون أن يستأذن من الرسول؟ والجواب: نعم يجوز؛ لأن الرسول ﷺ إنما أذن بذلك للمصلحة، والأصل عدم الخصوصية.

وما حكم التعريض؟

أولاً: التعريض إن كان لظلم، فهو حرام، مثل أن يدعي عليه شخص بحق ويقول: في ذمتك لي ألف ريال، فيقول: والله ما في ذمتي لك ألف ريال، وينوي بـ(ما) الذي؛ يعني: الذي في ذمتي لك ألف ريال، فهذا لا يجوز. ثانياً: أن يكون التعريض لإنقاذ معصوم من هلكة، فهذا الواجب. وثالثاً: أن يكون لمصلحة وحاجة، فهذا جائز حسب المصلحة والحاجة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٣) بَابُ غَزْوَةِ خَيْبَرٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٠- (١٣٦٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -يَعْنِي ابْنَ عُثَيْمَةَ- عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ قَالَ: فَصَلَّيْنَا عَنْدهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ يَغْلَسُ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ، وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي زُقَاقٍ خَيْبَرٍ، وَإِنْ رُكِبْتَنِي لَتَمَسَّ فَعَجِدَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْحَسَرَ الْإِرَارُ عَنْ فَعَجِدِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فَعَجِدِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبَتْ خَيْبَرُ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ». قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ -قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا- وَالْخَمِيسَ قَالَ: وَأَصْبَنَاهَا عَنْوَةً^(١).

١٢١- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ رَدِفَ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ وَقَدِمِي تَمَسَّ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

فَاتَيْنَاهُمْ حِينَ بَرَزَتِ الشَّمْسُ وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ وَخَرَجُوا بِفُتُوسِهِمْ وَمَكَاتِلِهِمْ وَمُرُورِهِمْ فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَرِبَتْ خَيْرٌ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ». قَالَ: فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ ﷻ.

الحديث الأول فيه فوائد:

منها: جواز الإرداف على الذابة، ولكنه يشترط أن لا يلحقها مشقة، فإن لحقها مشقة فإنه لا يجوز.

ومنها: أن الفخذ ليس بعورة؛ لأن النبي ﷺ كشفه، وهو أشد الناس حياءً، ولو كان عورة لم يكشفه، وهذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم: فمنهم من قال: إنه ليس بعورة مطلقاً.

ومنهم من قال: إنه عورة مطلقاً. ومعنى مطلقاً؛ يعني: في الصلاة وغيره. والصحيح: أنه عورة في الصلاة وليس بعورة في خارج الصلاة؛ وذلك لأن في الصلاة أدنى ما يتخذه الإنسان من اللباس أن يستر ما بين السرة والركبة، وقد قال الله تعالى: ﴿يَبْنِيءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، أمّا خارج الصلاة فليس بعورة، ولكن يختلف الحكم باختلاف الحال، فالرجل الشاب الوسيم لا شك أنه لا يجوز له أن يكشف فخذه، ولا يجوز لأحد أن ينظر إليه؛ لأن في ذلك فتنة، والعامل الكادح الذي رفع ثوبه من أجل العمل فهذا فخذه ليس بعورة، ولا يحرم النظر إليه، لا سيما فيما دنا من الركبة.

ومنها: إطلاق الخراب النسبي؛ حين قال: «خَرِبَتْ خَيْرٌ»؛ لأنه من المعلوم أن الفتح الإسلامي لا يُخرب البلاد، لكن قال: «خَرِبَتْ»؛ باعتبار أهلها؛ يعني: خربت عليهم؛ لأنهم الآن سوف يخرجون منها أو يُصالحون عليها، وإلا فمن المعلوم أن الدين الإسلامي ليس دين خراب، بل هو دين بناء وعمارة كما هو معروف مما جرى به التاريخ. ومنها: جواز افتخار الإنسان بنفسه، وذلك في قوله: «إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ»؛ يعني: أننا سنهزمهم وسيكون السوء عليهم.

ومنها: التكبير عند حصول المقصود؛ وذلك لأن الإنسان إذا حصل له المقصود؛ فقد يستكبر ويعجب بنفسه، فعليه أن يقول: الله أكبر؛ من أجل أن يرد هذا الكبرياء، وليعلم نفسه بأن الله تعالى أكبر.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٢- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ قَالَ: «إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ».

١٢٣- (١٨٠٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبَّادٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ -وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ- عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حُبَيْدٍ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ فَتَسَيَّرْنَا لَيْلًا فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لِعَامِرِ بْنِ الْأَكْوَعِ: أَلَا تَسْمِعُنَا مِنْ هُنْيَاتِكَ؟ وَكَانَ عَامِرٌ رَجُلًا شَاعِرًا فَتَزَلَّ يَخْدُو بِالْقَوْمِ يَقُولُ:

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلِّئْنَا

فَاغْفِرْ فِدَاءَ لَكَ مَا اقْتَفَيْنَا وَبُكِبَتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَا قَيْنَا

وَأَلْفَيْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّا إِذَا صَبَحَ بَنَّا أَتَيْنَا

وَبِالصَّبَاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَذَا السَّائِقُ؟» قَالُوا عَامِرٌ. قَالَ: «يُرْحَمُهُ اللَّهُ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، وَجَبَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْلَا أَمْتَعْتَنَا بِهِ. قَالَ: فَاتَيْنَا خَيْبَرَ فَحَصَرْنَاهُمْ حَتَّى أَصَابَتْنا غَمَصَةٌ شَدِيدَةٌ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ فَتَحَهَا عَلَيْكُمْ». قَالَ: فَلَمَّا أَمْسَى النَّاسُ مَسَاءَ الْيَوْمِ الَّذِي فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ أَوْقَدُوا نِيرَانًا كَثِيرَةً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَذِهِ النَّيْرَانُ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقِدُونَ؟» فَقَالُوا: عَلَى لَحْمٍ. قَالَ: «أَيُّ لَحْمٍ؟» قَالُوا: لَحْمُ حُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَهْرِيقُوهَا وَاحْسِرُوهَا». فَقَالَ رَجُلٌ: أَوْ يَهْرِيقُوهَا وَيَغْسِلُوهَا؟ فَقَالَ: «أَوْ ذَاكَ». قَالَ: فَلَمَّا تَصَافَتِ الْقَوْمُ كَانَ سَيْفُ عَامِرٍ فِيهِ قِصَرٌ فَتَنَاولَ بِهِ سَاقَ يَهُودِيٍّ لِيَضْرِبَهُ وَيَرْجِعُ ذُبَابٌ سَيْفِهِ فَأَصَابَ رُكْبَةَ عَامِرٍ فَمَاتَ مِنْهُ قَالَ: فَلَمَّا قَفَلُوا قَالَ: سَلَمَةُ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِي قَالَ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاكِئًا قَالَ: «مَا لَكَ؟» قُلْتُ لَهُ: فِذَاكَ أَبِي وَأُمِّي زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ؟» قُلْتُ: فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَأُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ». وَجَمَعَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ: «إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ قُلَّ عَرَبِيٌّ مَشَى بِهَا مِثْلُهُ». وَخَالَفَ قُتَيْبَةُ مُحَمَّدًا فِي الْحَدِيثِ فِي حَرْفَيْنِ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّادٍ، وَأَلْقَى سَكِينَةً عَلَيْنَا^(١).

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/١٣٣):

قوله ﷺ: «إِنَّ لَهُ لِأَجْرَيْنِ» هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ النُّسخ «لَأَجْرَانِ» بِالْألفِ وَفِي بَعْضِهَا «لَأَجْرَيْنِ» بِالْيَاءِ، وَهُمَا صَحِيحَانِ، لَكِنْ الثَّانِي هُوَ الْأَشْهُرُ الْأَفْصَحُ، وَالْأَوَّلُ لُغَةٌ أَرْبَعُ قِبَائِلَ مِنَ الْعَرَبِ. اهـ

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: جَوَازُ الرِّجْزِ فِي حِدَاءِ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا حُدِيَ بِهَا نَشَطَتْ عَلَى السَّيْرِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْحُدَاةُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا أَخَذُوا يَحْدُونُ بِالْإِبِلِ يَقُولُ: «رِفْقًا بِالْقَوَارِيرِ»^(١)؛ أَيْ: بِالنِّسَاءِ اللَّاتِي عَلَى الْإِبِلِ؛ لِأَنَّهَا تَمْشِي مَشْيًا شَدِيدًا. وَفِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ:

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
وَصَدَّقَ ﷺ، فَلَوْلَا اللَّهُ ﷻ مَا اهْتَدَوْا، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٤٣].

قوله: «فَاغْفِرْ فِدَاءَ لَكَ مَا اقْتَفَيْنَا». يَطْلُبُ الْمَغْفِرَةَ، وَأَنَّهُ يَغْدِي نَفْسَهُ لِرَبِّهِ ﷻ. وَوُثِّبَ الْأَقْدَامُ، يَعْنِي: فِي الْجِهَادِ. «إِنْ لَا قَيْنَا» حَتَّى لَا نَفِرَ. «وَأَلْقَيْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا»: سَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُلْقِيَ السَّكِينَةَ وَهِيَ الطَّمَأْنِينَةُ وَالِاسْتِقْرَارُ - حَتَّى يَثْبُتَ الْإِنْسَانُ أَمَامَ الْأَعْدَاءِ وَلَا يَفِرَ؛ وَلِهَذَا قَالَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي نَزُولِ التَّابُوتِ: ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آدَمُ وَنُوحٌ وَآلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٨].

قوله: «إِنَّا إِذَا صَبَحَ بَنَّا أَتَيْنَا»: يَتَمَدَّحُ بِشَجَاعَتِهِ ﷺ، وَيَقُولُ: إِنَّا لَسْنَا مِنَ الَّذِينَ يَنْهَزُمُونَ وَلَا مِنَ الَّذِينَ لَا يَجِبُونَ إِذَا دُعُوا إِلَى الْقِتَالِ. «وَبِالصَّيَّاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا» يَعْنِي: أَنَّهُمْ إِذَا صَاحُوا بَنَّا اكْتَفَوْا بِالصَّيَّاحِ، وَحَصَلَ الْمَقْصُودُ مِنَ النُّفُورِ لِلْعَدُوِّ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: الْعَمَلُ بِالْقَرِينَةِ؛ لِأَنَّ الرِّسُولَ ﷺ لَمَّا قَالَ: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ»، فَهِيَ الصَّحَابَةُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ سَوْفَ يَمُوتُ قَرِيبًا؛ وَلِهَذَا قَالُوا: «لَوْلَا أَمْنُغْتَابُهُ». وَمِنْهَا: تَبَشِيرُ النَّبِيِّ ﷺ الْمُقَاتِلِينَ بِالْفَتْحِ؛ حَيْثُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ فَتَحَ عَلَيْكُمْ».

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦١٤٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٢٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومنها: تحريم لحوم الحمر الأهلية، وأن ذلك كان في خير، وكانت في الأول حلالاً، فانظر حكمة الله ﷻ، حيث كانت هذه البهيمة في أول النهار طاهرة مباحة، وفي آخر النهار نجسة محرمة؛ لأن الأمر أمر الله ﷻ، مع أنها بالنسبة لعينها لم تتغير، لكن غيرهما حكم الله ﷻ تبارك وتعالى.

ومنها: أن النبي ﷺ أمر بكسرها، بكسر القُدور أولاً، ثم طُلب منه السَّماح والاقْتصار على الغُسل فسمح ﷺ، والأمر بتكسيورها؛ لئلا يتساهل الناس في أكلها، وحتى تبقى هذه الصورة في نفوسهم لا ينسوها، وقيل: إن هذا من باب التعذير، لكن لا وجه له، إذ التعذير إنما يكون لمن فعل المعصية مُتَعَمِّداً، وهؤلاء لم يفعلوها متعمدين؛ لأنهم بنوا على الأصل - وهو الحِلُّ -، ولكن الظاهر: أن الرسول أمر بهذا من أجل أن لا يُنسى ذلك الحدث.

ومنها: سهولة النبي ﷺ وتيسيره، وأنه إذا نُوقِش في شيء رجع إلى الأيسر ما لم يكن إنمّا كما هي عادته ﷺ، فما خُيِّر بين شيئين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إنمّا^(١).

ومنها: أن من قتل نفسه خطأ فليس عليه كفارة؛ خلافاً لقول الفقهاء رَحِمَهُمُ اللهُ إن من قَتَلَ نفسه خطأ فعليه كفارة. فإن هذا القول ضعيف.

يعني: مثلاً: لو أن إنساناً معه سلاح وأخطأ فغمز الزند وقتل نفسه، فالمذهب أن عليه كفارة، فإن خَلَفَ ما لا اشتري به رقبة واعتقت، وإن لم يخلف ما لا صام عنه وليه إن شاء. وقيل: إنه لا يصوم عنه وليه؛ لأنه لم يتمكن من الصيام عنه.

والصحيح: سقوط الصيام عنه، ولكن الصحيح - في المسألة أصلاً - أنه إذا قتل نفسه خطأ فليس عليه شيء.

وفيه أيضاً من الفوائد: تكذيب الحكم إذا كان غير صواب؛ لأن النبي ﷺ كذبه، قال: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ».

ولكن؛ هل معنى «كذب» أي: أخطأ؟

قيل: إن أهل الحجاز يسمون الخطأ كذباً، ومنه قول الرسول ﷺ: «كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ»^(٢) يعني: أخطأ؛ لأن الكذب هو الإخبار بخلاف الواقع عن عمر. وأمّا إذا لم

(١) أخرجه البخاري (٣٥٦٠)، ومسلم (٢٣٢٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه أحمد (٤٤٧/١).

يكن عن عَمْدٍ فليس كذبًا، إِلَّا عند الحجازيين فهم يرون أن الخطأ كذب.

ومنها: أن عامر بن الأكوع له الأجر مرتين.

الأجر الأول: أنه أراد الجهاد وأراد قتل العدو.

والأجر الثاني: أنه أصيب بنفسه؛ لأن سيفه قصير فرجع إليه ﷺ.

ومنها: الثناء على من يستحق الثناء بعد موته؛ لأن النبي ﷺ أثنى على عامر بن الأكوع، لكن هذا الثناء ليس ثناءً مبتدئًا، ولكنه في مقابل من قال: إنه بطلٌ أجره، فهو عبارة عن دواءٍ لداءٍ حصل لهذا الميت، حيث قيل: إنه قتل نفسه فحبط أجره، فأراد النبي ﷺ أن يمحو هذا في قوله: «إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ» أي: لجاهد في نفسه مجاهد لأعداء الله.

قوله: «قُلْ عَرَبِيٌّ مَشَىٰ بِهَا مِثْلَهُ» فيه دليل على أن العرب هم أهل الحنكة والخبرة والشجاعة في الحرب، وهو كذلك، فالعرب أفضل أصناف بني آدم، ويدلُّ لهذا: أن النبي ﷺ بُعث فيهم وهو أشرف الخلق عند الله ^(١)، ولم يكن من حكمة الله إِلَّا أن يبعثه في أفضل الأجناس، ولهذا قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ إِسْمَاعِيلَ وَاصْطَفَىٰ مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَىٰ مِنْ كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَاصْطَفَىٰ مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ» ^(٢).

فإن قال قائل: قول الصحابة رضي الله عنهم بأنه قد حبط عمله، هل يقصدون. أن قاتل نفسه قد حبط عمله كله؟

فالجواب: لا، لا أظن أنهم يريدون حبوط العمل مُطلقًا الذي يكون من لوازم الشرك، فربما يقصدون بهذا أنه حبط جهاده وهو هذا وليس عمله كله.

(١) قال الشيخ رحمته الله عند هذا الموطن:

«وقد ذكر ابن عقيل رحمته الله وهو من أصحاب الإمام أحمد كلمة منكرة حول هذا الموضوع، قال: «الكعبة أفضل من مجرد الحجرة النبوية» يعني: قبر النبي ﷺ، فأما والنبي ﷺ فيها، فلا والله! لا العرش ولا حملته ولا جبريل». اهـ

وهذا غلط منه رحمته الله، فالحجرة ليس لها فضل، وإنما الفضل لجسد النبي ﷺ، وأما أن تكون عبارة عن بناء على قبر الرسول ﷺ، وكان الواجب أن تهدم، ولو لا ما خيف من الشر والفتنة؛ لهدمت كما هدمت الأضرحة الأخرى على القبور، فإنه كان قبل استيلاء الملك عبد العزيز رحمته الله على المدينة، كان هناك بنايات كثيرة على قبور في البقيع، لكن بفضل الله ورحمته، ثم عزيمة الملك رحمته الله هدمت.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٧٦).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٤- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ - وَنَسَبُهُ غَيْرُ ابْنٍ وَهْبٍ فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ قَاتَلَ أَخِي قِتَالًا شَدِيدًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَازْتَدَّ عَلَيْهِ سَيْفُهُ فَقَتَلَهُ فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ وَشَكُّوا فِيهِ رَجُلٌ مَاتَ فِي سِلَاحِهِ. وَشَكُّوا فِي بَعْضِ أَمْرِهِ. قَالَ سَلَمَةُ: فَقَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ائْذَنْ لِي أَنْ أَرْجُزَ لَكَ. فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَعْلَمَ مَا تَقُولُ قَالَ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَوْ لَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقْتَ».

وَأَنْزَلَنَّا سَكِينَةً عَلَيْنَا وَتَبَّتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَا قِيْنَ وَالْمُشْرِكُونَ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا.

قَالَ: فَلَمَّا قَضَيْتُ رَجَزِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ هَذَا؟». قُلْتُ: قَالَهُ أَخِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ نَاسًا لِيَهَابُونَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ يَقُولُونَ: رَجُلٌ مَاتَ بِسِلَاحِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ ابْنَ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ فَحَدَّثَنِي، عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: حِينَ قُلْتُ: إِنَّ نَاسًا يَهَابُونَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبُوا مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ». وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ.

❦ قوله: «الصَّلَاةُ عَلَيْهِ» يعني: الدُّعَاءُ لَهُ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ فَهُوَ مِنَ الشُّهَدَاءِ، وَالشُّهَدَاءُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِمْ عَلَى مَا هُوَ مَعْرُوفٌ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٤) بَابُ غَرُوةِ الْأَخْزَابِ وَهِيَ الْخَنْدَقُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٥- (١٨٠٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَخْزَابِ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ وَلَقَدْ وَارَى التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِيهِ وَهُوَ يَقُولُ:

وَاللَّهِ لَوْ لَا أَنْتَ مَا افْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَالَيْنَا
فَأَنْزِلْ لَنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّ الْأَلَى قَدْ أَبَوَا عَلَيْنَا
قَالَ وَرُبَّمَا قَالَ:
«إِنَّ الْمَلَاقِدَ أَبَوَا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَيْنَا»
وَيَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ^(١).

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي
إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ. فَذَكَرَ مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْأَلَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا».
في هذا دليل على: تواضع النبي ﷺ وعلى حُبِّه للمشاركة في الجهاد في سبيل الله،
فكان ﷺ ينقل مع أصحابه التُّراب وهم يحفرون الخندق، حتى إن بطنه عَلِقَ به
التُّراب فوارى بياض بطنه.

وفيه دليل على: أن الإنسان يجوز أن يرتجز على العمل؛ لأن هذا يقويه وينشطه،
وكان الناس يفعلون هذا قديمًا، تجده مثلًا إذا كان يسني على الإبل تجده ينشد أناشيد
ويرتجز لينشط نفسه وينشط الإبل من جهة أخرى، وكذلك الْعُمَّالُ وهم ينقلون
اللبّات إلى أعلى البيت تجدهم يرتجزون، وكذلك إذا أرادوا أن يقوموا بأي عمل آخر
تجدهم يغنون غناء يُسَمِّعُ من بعيد، فالغناء للتَّقْوَى على العمل لا بأس به، فهذا هو
النبي ﷺ يتغنّى بقول عامر رحمته الله^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٦ - (١٨٠٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ
أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَحْفِرُ الْخَنْدَقَ وَنَنْقُلُ التُّرَابَ عَلَى

(١) أخرجه البخاري (٢٩٣٦، ٦٦٢٠).

(٢) مثل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: وما قولكم فيما يُسَمَّى الآن بالأناشيد الإسلامية؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: على كل حال، ما يسمى بالأناشيد الإسلامية كانت أول ما ظهرت لا بأس بها، لكن
بلغني أنها الآن تغيرت، وأنها حُوِّلَتْ إلى تقليد الأغاني الهابطة، هذا أمر.
وأيضًا سببًا للفتنة، ولأنها لو بقيت على ما كانت عليه أولاً لحصل منها فائدة طيبة، وهي في وقتها الأول
حصل منها فائدة بلا شك؛ لأن الناس استغنوا بها عن الأغاني المحرمة، ونفعت في وقتها.

أَكْتَفَيْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ، لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ، فَاغْفِرْ لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ»^(١).
وفي لفظ: «لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ»، فيقدم الأنصار على المهاجرة في اللفظ لا في
الرتبة من أجل أن يتساوى النظم.

وفي هذا: تشجيع للصحابه رضي الله عنهم، أنهم إذا تعبوا من نقل التراب فإن هناك عيش
أفضل من هذا وهو عيش الآخرة، وكان النبي ﷺ إذا رأى ما يعجبه من الدنيا قال:
«لَبَيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ»^(٢)، وهذه فائدة ينبغي للإنسان أن يقولها، إذا رأى ما
يعجبه من الدنيا من سيارات أو قصور أو غير ذلك يقول: «لَبَيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ
الْآخِرَةِ»، «لَبَيْكَ» يعني: يُجيب الله ﷻ؛ ليكبح نفسه عن التعلق بهذا الذي أعجبه، ثم
يُسَلِّي نفسه فيقول: «إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ»، فمَرَّنْ نفسك على هذا القول، ﴿وَلَا
تَمُدَّنْ عَيْنَكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾ [طه: ١٣١].



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٧- (١٨٠٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:
«اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ»^(٣).

١٢٨- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ،
أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ، إِنَّ
الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ». قَالَ شُعْبَةُ أَوْ قَالَ:

«اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَاتَّكِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ».

اختلاف الألفاظ هذه إذا كانت محفوظة فالجمع بينها سهل، وهو أن الرسول
ﷺ يكرّر هذه الأبيات على وجوه متنوعة، مرّة يقول: «اغفر» ومرّة يقول: «ارحم»،
ومرة يقول: «أكرم».



(١) أخرجه البخاري (٦٤١٤).

(٢) أخرجه ابن خزيمة (٢٨٣١)، والمحاكم (٦٣٦/١)، والبيهقي (٤٥/٥)، وانظر: «تلخيص الحبير» (٢/٢٤٠).

(٣) أخرجه البخاري (٢٩٦١).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٩- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَشَيْبَانُ بْنُ قُرُوحَ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانُوا يَرْتَجِرُونَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُمْ وَهُمْ يَقُولُونَ:

«اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَانْصِرِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ»

وَفِي حَدِيثِ شَيْبَانَ بَدَلُ فَانْصُرْ: فَاغْفِرْ.

١٣٠- (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ كَانُوا يَقُولُونَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ:

«نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْإِسْلَامِ مَا بَقِينَا أَبَدًا»

أَوْ قَالَ: عَلَى الْجِهَادِ. شَكَ حَمَادٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ:

«اللَّهُمَّ إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ».

لَا شَكَّ أَنَّهُمْ أَكْفَاءُ ﷺ، بَايَعُوا الرَّسُولَ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ وَعَلَى الْجِهَادِ مَا بَقُوا أَبَدًا، وَوَفُّوا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - بِمَا بَايَعُوا عَلَيْهِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٥) بَابُ غَزْوَةِ ذِي قَرْدٍ وَغَيْرِهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣١- (١٨٠٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي: ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَاعِ يَقُولُ: خَرَجْتُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدَّنَ بِالْأُولَى وَكَانَتْ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَعَى بِذِي قَرْدٍ، قَالَ: فَلَقِّنِي غُلَامٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَقَالَ: أُخِذْتُ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: مَنْ أَخَذَهَا؟ قَالَ: غَطَفَانُ قَالَ: فَصَرَخْتُ ثَلَاثَ صَرَخَاتٍ: يَا صَبَاحَاهُ. قَالَ: فَاسْمَعْتُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ، ثُمَّ انْدَفَعْتُ عَلَى وَجْهِي حَتَّى أَدْرَكْتُهُمْ بِذِي قَرْدٍ وَقَدْ أَخَذُوا يَسْقُونَ مِنَ الْمَاءِ، فَجَعَلْتُ أَرْمِيهِمْ بِبَكْلِي وَكُنْتُ رَامِيًا وَأَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الْأَكْوَاعِ وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرُّضَّعِ

فَارْتَجَزُ حَتَّى اسْتَفْقَذْتُ اللَّقَاحَ مِنْهُمْ وَاسْتَلَبْتُ مِنْهُمْ ثَلَاثِينَ بُرْدَةً، قَالَ: وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ

وَالنَّاسُ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ حَمَيْتُ الْقَوْمَ الْمَاءَ وَهُمْ عِطَاشٌ فَأَبْعَثْ إِلَيْهِمُ السَّاعَةَ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ مَلَكْتُ فَأَسْجِجْ»، قَالَ: ثُمَّ رَجَعْنَا وَبُرِدُنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَتِهِ حَتَّى دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ^(١).

قوله: «بِذِي قَرْدٍ» هذا لا شك أنه موضع، لكن نحب أن نعرف أين يقع؟
قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢ / ٢٤٠، ٢٤١):
قوله: «كَأَنْتَ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْعَى بِذِي قَرْدٍ» هو بفتح القاف والراء وبالدال المهملة، وهو ماء على نحو يوم من المدينة مما يلي بلاد غطفان، واللقاح: جمع لقحة بكسر اللام وفتحها وهي ذات اللبن، قرية العهد بالولادة، وسبق بيانها.
قوله: «فَصَرَخْتُ ثَلَاثَ صَرَخَاتٍ: يَا صَبَاخَاهُ» فيه جواز مثله للإنذار بالعدو ونحوه.
قوله: فجعلت أرميهم وأقول: - أنا ابن الأكوع واليوم يوم الرضع فيه جواز قول مثل هذا الكلام في القتال، وتعريف الإنسان بنفسه إذا كان شجاعاً؛ ليرعب خصمه.
وأما قوله: «الْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْعِ» قالوا: معناه اليوم يوم هلاك اللثام، وهم الرضع، من قولهم: لثيم راضع؛ أي: رضع اللثوم في بطن أمه، وقيل: لأنه يمص حلمة الشاة والناقة؛ لثلا يسمع السؤال والضيغان صوت الحلاب، فيقصده.
وقيل: لأنه يرضع طرف الخلال الذي يخلل به أسنانه، ويمص ما يتعلق به.
وقيل: معناه اليوم يعرف من رضع كريمة فأنجبته، أو لثيمة فهجته.
وقيل: معناه اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صغره، وتدرّب بها. ويعرف غيره.
قوله: «حَمَيْتُ الْقَوْمَ الْمَاءَ» أي: منعتهم إياه. قوله ﷺ: «مَلَكْتُ فَأَسْجِجْ» هو بهمزة قطع ثم سين مهملة ساكنة ثم جيم مكسورة ثم حاء مهملة، ومعناه: فأحسن وارفق، والسجاجة: السهولة أي: لا تأخذ بالشدة، بل ارفق، فقد حصلت النكاية في العدو والله الحمد. اهـ
كأنه ﷺ يقول: ليس لك أن تمنعه من الماء، مادمت انتصرت لنفسك وأخذت اللقاح. وكنت - قديماً - أحسب أن قوله «الْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْعِ». يعني: اليوم الذي تذهل فيه المرضعة عما أرضعت؛ يعني: القتال والحصول على المقصود، لكنه لم يذكر هذا مع ذكره اختلاف الآراء في معناه.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٢- (١٨٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ كِلَاهُمَا، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَارٍ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ - وَهَذَا حَدِيثُهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عَمَارٍ - حَدَّثَنِي إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: قَدِمْنَا الْحُدَيْبِيَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً وَعَلَيْهَا خُمْسُونَ شَاةً لَا تَرْوِيهَا، قَالَ: فَقَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَبَا الرِّكْبَةِ فَإِنَّمَا دَعَا وَإِنَّمَا بَسَقَ فِيهَا، قَالَ: فَجَاشَتْ فَسَقَيْنَا وَاسْتَقَيْنَا. قَالَ: ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَانَا لِلْبَيْعَةِ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ. قَالَ: فَبَايَعْتُهُ أَوَّلَ النَّاسِ، ثُمَّ بَايَعَ وَبَايَعَ حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَسْطِ مِنَ النَّاسِ، قَالَ: «بَايِعْ يَا سَلَمَةُ». قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي أَوَّلِ النَّاسِ، قَالَ: «وَأَيْضًا». قَالَ: وَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَزَلَا - يَعْنِي: لَيْسَ مَعَهُ سِلَاحٌ - قَالَ: فَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَفَةً أَوْ دَرَقَةً ثُمَّ بَايَعَ حَتَّى إِذَا كَانَ فِي آخِرِ النَّاسِ قَالَ: «أَلَا تُبَايِعُنِي يَا سَلَمَةُ؟». قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي أَوَّلِ النَّاسِ وَفِي أَوْسَطِ النَّاسِ قَالَ: «وَأَيْضًا». قَالَ: فَبَايَعْتُهُ الثَّلَاثَةَ ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا سَلَمَةُ أَبِنَ حَجَفَتِكَ أَوْ دَرَقَتِكَ الَّتِي أُعْطَيْتُكَ». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقِيتَنِي عَمِّي عَامِرٌ عَزَلَا فَأَعْطَيْتُهُ إِيَّاهَا، قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «إِنَّكَ كَالَّذِي قَالَ الْأَوَّلُ: اللَّهُمَّ أَنْبِئْنِي حَبِيبًا هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي». ثُمَّ إِنَّ الْمُشْرِكِينَ رَأَسَلُونَا الصُّلْحَ حَتَّى مَشَى بَعْضُنَا فِي بَعْضٍ وَاضْطَلَعْنَا. قَالَ: وَكُنْتُ تَبِيعًا لِبَطْلَحَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَسْتَقِي فَرَسَهُ وَأَحْسُهُ وَأَخْدُمُهُ وَأَكُلُ مِنْ طَعَامِهِ وَتَرَكْتُ أَهْلِي وَمَالِي مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ قَالَ: فَلَمَّا اضْطَلَعْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ مَكَّةَ وَاخْتَلَطَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ أَتَيْتُ شَجَرَةَ فَكَسَخْتُ شَوْكَهَا فَاضْطَبَعْتُ فِي أَصْلِهَا، قَالَ: فَاتَانِي أَرْبَعَةٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَجَعَلُوا يَقْعُونَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَبْغَضْتُهُمْ فَتَحَوَّلْتُ إِلَى شَجَرَةٍ أُخْرَى وَعَلَّقُوا سِلَاحَهُمْ وَاضْطَبَعُوا قَبِينَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ نَادَى مُنَادٍ مِنْ أَسْفَلِ الْوَادِي: يَا لِلْمُهَاجِرِينَ قُتِلَ ابْنُ زُنَيْمٍ. قَالَ: فَأَخْتَرْتُ سَيْفِي، ثُمَّ شَدَدْتُ عَلَى أَوْلِيكَ الْأَرْبَعَةَ وَهُمْ رُقُودٌ، فَأَخَذْتُ سِلَاحَهُمْ. فَجَعَلْتُهُ ضِغْنًا فِي يَدِي، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: وَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ لَا يَرْفَعُ أَحَدٌ مِنْكُمْ رَأْسَهُ إِلَّا ضَرَبْتُ الَّذِي فِيهِ عَيْنَاهُ. قَالَ: ثُمَّ جِئْتُ بِهِمْ أَسُوفُهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَجَاءَ عَمِّي عَامِرٌ بِرَجُلٍ مِنَ الْعَبَلَاتِ يُقَالُ لَهُ مَكْرَزُ. يَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَرَسٍ مُجْتَفِفٍ فِي سَبْعِينَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «دَعُوهُمْ يَكُنْ لَهُمْ بَدْءُ الْفُجُورِ وَنَئَاهُ»

فَعَفَا عَنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤]. الْآيَةُ كُلُّهَا. قَالَ: ثُمَّ خَرَجْنَا رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَتَزَلْنَا مَنْزِلًا لَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَنِي لَحْيَانَ جَبَلٌ وَهُمْ الْمُشْرِكُونَ فَاسْتَغْفَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ رَقِيَ هَذَا الْجَبَلَ اللَّيْلَةَ كَأَنَّهُ طَلِيعَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، قَالَ سَلَمَةُ: فَرَقِيتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِظَهْرِهِ مَعَ رِيَّاحٍ غُلَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ وَخَرَجْتُ مَعَهُ بِفَرَسٍ طَلَحَهُ أَثَدِيهِ مَعَ الظَّهْرِ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْفَزَارِيُّ قَدْ أَغَارَ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ أَجْمَعَ وَقَتَلَ رَاجِعَهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رِيَّاحُ، خُذْ هَذَا الْفَرَسَ فَأَبْلِغْهُ طَلَحَهُ بَنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَأَخْبِرْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَدْ أَغَارُوا عَلَى سَرَجِهِ، قَالَ: ثُمَّ قُمْتُ عَلَى أَكْمَةٍ فَاسْتَقْبَلْتُ الْمَدِينَةَ فَنَادَيْتُ ثَلَاثًا: يَا صَبَاحَاهُ. ثُمَّ خَرَجْتُ فِي آثَارِ الْقَوْمِ أَرْمِيهِمْ بِالنَّبْلِ وَأَرْتَجِزُ أَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الْأَكْمُوعِ وَالْيَوْمَ يَوْمُ الرُّضْعِ

فَالْحَقُّ رَجُلًا مِنْهُمْ فَأَصُكُ سَهْمًا فِي رَحْلِهِ حَتَّى خَلَصَ نَضْلُ السَّهْمِ إِلَى كَتِفِهِ، قَالَ: قُلْتُ: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ الْأَكْمُوعِ وَالْيَوْمَ يَوْمُ الرُّضْعِ، قَالَ: فَوَاللَّهِ، مَا زِلْتُ أَرْمِيهِمْ وَأَعْفُرُ بِهِمْ، فَإِذَا رَجَعَ إِلَيَّ فَارِسٌ أَتَيْتُ شَجَرَةً فَجَلَسْتُ فِي أَصْلِهَا، ثُمَّ رَمَيْتُهُ فَعَقَرْتُ بِهِ حَتَّى إِذَا تَضَاقَقَ الْجَبَلُ، فَدَخَلُوا فِي تَضَاقِقِهِ عُلُوتُ الْجَبَلِ فَجَعَلْتُ أُرْدِيهِمْ بِالْحِجَارَةِ، قَالَ: فَمَا زِلْتُ كَذَلِكَ أَتْبِعُهُمْ حَتَّى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ بَعِيرٍ مِنْ ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا خَلَفْتُهُ وَرَاءَ ظَهْرِي، وَخَلَوْا بَيْنِي وَبَيْنَهُ ثُمَّ أَتْبَعْتُهُمْ أَرْمِيهِمْ حَتَّى الْقَوَا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ بُرْدَةً وَثَلَاثِينَ رُغْمًا يَسْتَحِقُّونَ وَلَا يَطْرَحُونَ شَيْئًا إِلَّا جَعَلْتُ عَلَيْهِ أَرَامًا مِنَ الْحِجَارَةِ يَعْرِفُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَتَّى آتَوْا مُتَضَايِقًا مِنْ ثَنِيَّةٍ، فَإِذَا هُمْ قَدْ آتَاهُمْ فَلَانُ بْنُ بَدْرٍ الْفَزَارِيُّ فَجَلَسُوا يَتَضَخَّوْنَ، يَعْنِي: يَتَغَدَّوْنَ، وَجَلَسْتُ عَلَى رَأْسِ قَرْنٍ قَالَ الْفَزَارِيُّ: مَا هَذَا الَّذِي أَرَى؟ قَالُوا: لَقِينَا مِنْ هَذَا الْبَرَحِ وَاللَّهِ مَا فَارَقْنَا مِنْذُ غَلَسَ يَرْمِينَا حَتَّى انْتَرَعَ كُلُّ شَيْءٍ فِي أَيْدِينَا. قَالَ: فَلَيْقُمْ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنْكُمْ أَرْبَعَةٌ. قَالَ: فَصَعِدَ إِلَيَّ مِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ فِي الْجَبَلِ، قَالَ: فَلَمَّا امْكُونِي مِنَ الْكَلَامِ، قَالَ: قُلْتُ: هَلْ تَعْرِفُونِي قَالُوا: لَا وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْمُوعِ وَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ، لَا أَطْلُبُ رَجُلًا مِنْكُمْ إِلَّا أَذْرَكْتُهُ، وَلَا يَطْلُبُنِي رَجُلٌ مِنْكُمْ. فَيَذَرِكُنِي قَالَ: أَحَدُهُمْ أَنَا أَظُنُّ. قَالَ: فَرَجَعُوا فَمَا بَرِحْتُ مَكَانِي حَتَّى رَأَيْتُ فَوَارِسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَخَلَّلُونَ الشَّجَرَ، قَالَ: فَإِذَا أَوَّلُهُمُ الْآخِرُ الْأَسَدِيُّ

عَلَى إِثْرِهِ أَبُو قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ وَعَلَى إِثْرِهِ الْمُقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ الْكِنْدِيُّ، قَالَ: فَأَخَذْتُ بَعَنَانَ الْأَخْرَمَ، قَالَ: فَوَلَّوْا مُذْبِرِينَ قُلْتُ: يَا أَخْرَمُ اخْذِرْهُمْ، لَا يَفْتَقِطُوكَ حَتَّى يَلْحَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ. قَالَ: يَا سَلَمَةُ إِنْ كُنْتُ تَوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتَعْلَمُ أَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَالنَّارَ حَقٌّ، فَلَا تَحُلْ بَيْنِي وَبَيْنَ الشَّهَادَةِ. قَالَ: فَحَلَيْتُهُ فَالْتَقَى هُوَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَعَقَرَ بَعْبِدَ الرَّحْمَنِ فَرَسَهُ، وَطَعَنَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَتَلَهُ وَتَحَوَّلَ عَلَى فَرَسِهِ وَلَحِقَ أَبُو قَتَادَةَ فَارِسُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ فَطَعَنَهُ فَقَتَلَهُ، فَوَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَتَبِعْتُهُمْ أَغْدُو عَلَى رِجْلِي، حَتَّى مَا أَرَى وَرَائِي مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَلَا غِبَارِهِمْ شَيْئًا حَتَّى يَغْدِلُوا قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى شِغْبٍ فِيهِ مَاءٌ يُقَالُ لَهُ ذُو قَرْدٍ لِيَشْرَبُوا مِنْهُ وَهُمْ عَطَاشٌ، قَالَ: فَنَظَرُوا إِلَيَّ أَغْدُو وَرَاءَهُمْ فَحَلَيْتُهُمْ عَنْهُ - يَنْغِي: أَجْلَيْتُهُمْ عَنْهُ - فَمَا ذَاقُوا مِنْهُ قَطْرَةً، قَالَ: وَيَخْرُجُونَ فَيَسْتَنْدُونَ فِي نَيْيَةِ، قَالَ: فَأَعْدُو فَالْحَقُّ رَجُلًا مِنْهُمْ فَأَصُكُّهُ بِسَهْمٍ فِي نَفْصِ كَيْفِهِ. قَالَ: قُلْتُ خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرُّضْع، قَالَ: يَا نَكِلْتُهُ أُمُّهُ أَكْوَعُهُ بِكَرَّةٍ، قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ يَا عَدُوَّ نَفْسِهِ أَكْوَعُكَ بِكَرَّةٍ، قَالَ: وَأَرَدُوا فَرَسَيْنِ عَلَى نَيْيَةٍ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهِمَا أَسَوَّقُهُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَلَحِقْنِي عَامِرٌ بِسَطِيحَةٍ فِيهَا مَذَقَةٌ مِنْ لَبَنٍ وَسَطِيحَةٍ فِيهَا مَاءٌ فَتَوَضَّأْتُ وَشَرِبْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمَاءِ الَّذِي حَلَيْتُهُمْ عَنْهُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَخَذَ يَلِكُ الْإِبِلَ وَكُلُّ شَيْءٍ اسْتَنْقَذَتْهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَكُلُّ رُمْحٍ وَبُرْدَةٍ وَإِذَا بِلَالٍ نَحَرَ نَاقَةً مِنَ الْإِبِلِ الَّذِي اسْتَنْقَذْتُ مِنَ الْقَوْمِ، وَإِذَا هُوَ يَشْوِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ كَبِدِهَا وَسَنَامِهَا، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَلْنِي، فَأَنْتَخِبُ مِنَ الْقَوْمِ مِائَةَ رَجُلٍ، فَأَتَّبِعُ الْقَوْمَ فَلَا يَنْقِي مِنْهُمْ عُجْرًا إِلَّا قَتَلْتُهُ، قَالَ: فَضَجِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ فِي ضَوْءِ النَّارِ، فَقَالَ: «يَا سَلَمَةُ أَتَرَاكَ كُنْتَ فَاعِلًا؟». قُلْتُ: نَعَمْ وَالَّذِي أَكْرَمَكَ. فَقَالَ: «إِنَّهُمْ الْآنَ لَيُكْفَرُونَ فِي أَرْضِ غَطَفَانَ». قَالَ فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ غَطَفَانَ، فَقَالَ: نَحَرَ لَهُمْ فُلَانٌ جَزُورًا، فَلَمَّا كَشَفُوا جِلْدَهَا رَأَوْا غِبَارًا، فَقَالُوا: أَتَاكُمُ الْقَوْمُ فَخَرَجُوا هَارِبِينَ. فَلَمَّا أَصْبَحْنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ خَيْرُ فُرْسَانِنَا الْيَوْمَ أَبُو قَتَادَةَ وَخَيْرُ رَجَالِنَا سَلَمَةُ». قَالَ ثُمَّ أَهْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَيْنِ: سَهْمُ الْفَارِسِ، وَسَهْمُ الرَّاجِلِ، فَجَمَعَهُمَا لِي جَمِيعًا، ثُمَّ أَرَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَاءَهُ عَلَى الْعَضْبَاءِ رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: قَبِينَا نَحْنُ نَسِيرُ، قَالَ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ لَا يُسْقُ شِدًّا، قَالَ: فَجَعَلَ يَقُولُ أَلَا مُسَابِقُ إِلَى الْمَدِينَةِ؟ هَلْ مِنْ مُسَابِقٍ؟ فَجَعَلَ يُعِيدُ ذَلِكَ، قَالَ: فَلَمَّا سَمِعْتُ كَلَامَهُ قُلْتُ: أَمَا تُكْرِمُ كَرِيمًا وَلَا تَهَابُ شَرِيفًا، قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ

بِأَبِي وَأُمِّي، ذَرْنِي فَلَأَسَاقِ الرَّجُلُ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ». قَالَ: قُلْتُ: أَذْهَبَ إِلَيْكَ وَتُنِيتُ رَجُلِي
فَطَفَرْتُ فَعَدَوْتُ، قَالَ: فَرَبَطْتُ عَلَيْهِ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ أَسْتَبْقِي نَفْسِي، ثُمَّ عَدَوْتُ فِي إِثَرِهِ
فَرَبَطْتُ عَلَيْهِ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ، ثُمَّ إِنِّي رَفَعْتُ حَتَّى أَلْحَقَهُ، قَالَ: فَأَصُكُّهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، قَالَ: قُلْتُ:
قَدْ سُبِقْتَ وَاللَّهِ قَالَ: أَنَا أَظُنُّ. قَالَ: فَسَبَقْتُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا لَبِثْنَا إِلَّا ثَلَاثَ لَيَالٍ حَتَّى
خَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَجَعَلَ عَمِّي يَرْتَجِزُ بِالْقَوْمِ:

تَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَالَيْنَا
وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَفْنَيْنَا فَنَبِيتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَا قَيْنَا
وَأَنْزَلَنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَذَا؟». قَالَ: أَنَا عَامِرٌ. قَالَ: «عَفَرَ لَكَ
رَبُّكَ». قَالَ: وَمَا اسْتَفَفَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِنْسَانٍ يَخْصُهُ إِلَّا اسْتَشْهَدَ. قَالَ: فَتَادَى عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَلَى جَمَلٍ لَهُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَوْلَا مَا مَتَّعْتَنَا بِعَامِرٍ. قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا خَيْبَرَ قَالَ:
خَرَجَ مَلِكُهُمْ مَرْحَبٌ بِخَطِرٍ بِسَفِينِهِ، وَيَقُولُ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْبَرَ أَنِّي مَرْحَبٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطَلٌ مُجَرَّبٌ
إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَهَّبُ

قَالَ: وَبَرَزَ لَهُ عَمِّي عَامِرٌ، فَقَالَ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْبَرَ أَنِّي عَامِرٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطَلٌ مُغَامِرٌ
قَالَ: فَاخْتَلَفَا ضَرْبَتَيْنِ فَوَقَعَ سَيْفٌ مَرْحَبٌ فِي ثَرَسِ عَامِرٍ، وَذَهَبَ عَامِرٌ يَسْفُلُ لَهُ فَرَجَعُ
سَيْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَقَطَعَ أَكْحَلَهُ، فَكَانَتْ فِيهَا نَفْسُهُ. قَالَ سَلَمَةُ: فَخَرَجْتُ إِذَا نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ
النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ بَطَلٌ عَمَلُ عَامِرٍ قَتَلَ نَفْسَهُ قَالَ فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي فَقُلْتُ يَا رَسُولَ
اللَّهِ بَطَلٌ عَمَلُ عَامِرٍ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ ذَلِكَ؟». قَالَ: قُلْتُ: نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِكَ.
قَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ بَلْ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ». ثُمَّ أَرْسَلَنِي إِلَى عَلِيٍّ وَهُوَ أَرْمَدُ فَقَالَ: «لَأُعْطِيَنَّ
الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أَوْ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ». قَالَ: فَاتَيْتُ عَلِيًّا فَحُثُّ بِهِ أَقْوَدُهُ وَهُوَ
أَرْمَدٌ حَتَّى آتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَقَ فِي عَيْنَيْهِ، فَبَرَأَ وَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ وَخَرَجَ مَرْحَبٌ، فَقَالَ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْبَرَ أَنِّي مَرْحَبٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطَلٌ مُجَرَّبٌ

إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَهَّبُ

فَقَالَ عَلِيٌّ:

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتُ أُمِّي حَيْدَرَةَ كَلَيْتُ غَابَاتِ كَرِيهِ الْمَنْظَرَةِ

أَوْفِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَةِ

قَالَ: فَضْرَبَ رَأْسَ عَرْحَبٍ، فَقَتَلَهُ ثُمَّ كَانَ الْفَتْحُ عَلَى يَدَيْهِ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ التَّسْمِدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَارٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ بِطَوِيلِهِ. (...)

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ السُّلَمِيُّ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَارٍ بِهَذَا.

❖ قَوْلُهُ: «سَمَّيْتُ أُمِّي حَيْدَرَةَ» «حَيْدَرَهُ» اسْمٌ لِلْأَسَدِ.

«كَلَيْتُ غَابَاتِ كَرِيهِ الْمَنْظَرَةِ»؛ يَعْنِي: أَنْ مَنْ رَأَاهُ هَابَهُ وَكَرِهَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ.

«أَوْفِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَةِ»

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/٢٥٤، ٢٥٥):

«أَوْفِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَةِ» مَعْنَاهُ: أَقْتَلِ الْأَعْدَاءَ قَتْلًا وَاسِعًا ذَرِيعًا، وَالسَّنْدَرَةُ:

مَكْيَالٌ وَاسِعٌ، وَقِيلَ: هِيَ الْعَجَلَةُ؛ أَيِ: أَقْتَلْهُمْ عَاجِلًا، وَقِيلَ: مَاخُذْ مِنَ السَّنْدَرَةِ،

وَهِيَ شَجَرَةُ الصَّنُوبَرِ يَعْمَلُ مِنْهَا النَّبْلُ وَالْقَسِي. اهـ

عَلَى كُلِّ حَالٍ: فَمَعْنَاهَا عَلَى الْعُمُومِ: أَنِّي أَوْفَى الْكَيْلِ، وَكَمَا يَقُولُ الْمَثَلُ عِنْدَنَا:

أَعْطَيْهِمُ الصَّاعَ صَاعَيْنِ، لَكِنْ تَحْدِيدُ مَعْنَى «السَّنْدَرَةِ» كَمَا ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فِي الرِّوَايَاتِ الْمَتَقَدِّمَةِ يُخْبِرُ سَلْمَةُ أَنَّ عَامِرًا أَخُوهُ، وَفِي الرِّوَايَاتِ

الْأُخْرَى أَنَّهُ عَمَّهُ، فَهَلْ هُنَاكَ اخْتِلَافٌ فِي النِّسْبِ أَوْ أَنَّهُ أَخُوهُ فِي الْإِسْلَامِ؟

الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَمَّهُ، وَأَنَّ الْمُرَادَ: أَخُوهُ فِي النِّسْبِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٥٢، ٢٥٣):

قَوْلُهُ: «فَجَعَلَ عَمِّي عَامِرٌ يَرْتَجِزُ بِالْقَوْمِ» هَكَذَا قَالَ هُنَا: «عَمِّي» وَقَدْ سَبَقَ فِي

حَدِيثِ أَبِي الطَّاهِرِ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَخِي» فَلَعَلَّهُ كَانَ أَخَاهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَكَانَ

عَمَّهُ مِنَ النِّسْبِ. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٦) **بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ»** [البقرة: ٢٤] الآية.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٣- (١٨٠٨) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ ثَمَانِينَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ هَبَطُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَبَلِ التَّنِيمِ مُتَسَلِّحِينَ يُرِيدُونَ غِرَّةَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، فَأَخَذَهُمْ سِلَاحًا فَاسْتَحْيَاهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: «وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَرْفِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا» (١١) [البقرة: ٢٤].

❦ قوله: «فَأَخَذَهُمْ سِلَاحًا»: يعني: أنه أسرهم ولم يقتلهم عَلَيْهِ السَّلَامُ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٧) **بَابُ غُرُوةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ**

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٤- (١٨٠٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ؛ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ يَوْمَ حُنَيْنٍ خِنْجَرًا، فَكَانَ مَعَهَا فَرَأَاهَا أَبُو طَلْحَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ أُمُّ سُلَيْمٍ مَعَهَا خِنْجَرٌ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَذَا الْخِنْجَرُ؟». قَالَتْ: اتَّخَذْتُهُ إِنْ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَقَرْتُ بِهِ بَطْنَهُ. فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْتُلْ مَنْ بَعَدَنَا مِنَ الطُّلُقَاءِ أَنْهَزُوا بِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أُمَّ سُلَيْمٍ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَفَى وَأَحْسَنَ».

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي قِصَّةِ أُمِّ سُلَيْمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ حَدِيثِ ثَابِتٍ. قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/٢٥٨، ٢٥٩):

قولها: «اقْتُلْ مَنْ بَعَدَنَا مِنَ الطُّلُقَاءِ». هو بضم الطاء وفتح اللام، وهم الذين أسلموا من أهل مكة يوم الفتح، سموا بذلك؛ لأن النبي ﷺ مَنَّ عَلَيْهِمْ وَأَطْلَقَهُمْ، وكان في إسلامهم ضعف، فاعتقدت أم سليم أنهم منافقون، وأنهم استحقوا القتل بانهمزاهم وغيره. وقولها: «من بعدنا» أي: من سوانا. اهـ

على كل حال: هي أرادت من الرسول ﷺ أن يقتلهم؛ لاعتقادها أنهم من المنافقين.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٥- (١٨١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِأَمِّ سُلَيْمٍ وَنِسْوَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ، إِذَا غَزَا فَيَسْقِيَنَّ الْمَاءَ وَيُدَاوِيَنَّ الْجَرْحَى.

وتمريض النساء للرجال في الحرب هل هذا مسامح فيه؟

فالجواب: تمريض النساء للرجال في الحرب مسامح فيه؛ لأن هذه حاجة، والعكس كذلك، فلو أن الرجل هو الذي يُمرِّض المرأة؛ لعدم وجود امرأة فلا بأس، لكن لا بد أن نعلم أنه لا بد أن لا يكون هناك خلوة، وأن لا تكون النساء مُتبرجات^(١).

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٦- (١٨١١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو - هُوَ أَبُو مَعْمَرٍ الْمِنْقَرِيُّ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمٌ أُحْدِثَ فِيهِ نَاسٌ مِنَ النَّاسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبُو طَلْحَةَ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ مُجُوبٌ عَلَيْهِ بِحِجْفَةٍ، قَالَ: وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ رَجُلًا رَامِيًا شَدِيدَ النَّزْعِ وَكَسَرَ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، قَالَ: فَكَانَ الرَّجُلُ يَمُرُّ مَعَهُ الْجَعْبَةُ مِنَ الثَّبَلِ فَيَقُولُ انْثَرَهَا لِأَبِي طَلْحَةَ. قَالَ: وَيُشْرِفُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ إِلَى الْقَوْمِ فَيَقُولُ أَبُو طَلْحَةَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، لَا تُشْرِفْ لَا يُصْنِكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الْقَوْمِ، نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سُلَيْمٍ وَإِنَهُمَا لَمُشْمِرَتَانِ، أَرَى خَدَمَ سَوْقِيهَمَا تَنْقُلَانِ الْقِرْبَ عَلَى مُتُونِهَمَا، ثُمَّ تُفَرِّغَانِي فِي أَفْوَاهِهِمْ، ثُمَّ تَرْجِعَانِ فَنَمْلَأْنِيهَا، ثُمَّ تَحِجَّتَانِ تُفَرِّغَانِي فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ، وَلَقَدْ وَقَعَ السَّيْفُ مِنْ يَدَيَّ أَبِي طَلْحَةَ إِمَّا مَرَّتَيْنِ وَإِمَّا ثَلَاثًا مِنَ الثُّعَاسِ^(٢).

(١) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: وهل تشترك النساء في القتال؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: لا، ليس هذا بصحيح؛ لأن هؤلاء النسوة لم يقاتلن، ولذلك لم يستحقن سُهْمًا، لكن لا بأس في أن نستعين بالنساء فيما يكون الرجال عنه غافلين أو لاهين.

(٢) أخرجه البخاري (٤٠٦٤).

هذه الطمأنينة العظيمة تحدث لهم في هذا الموقف الشديد، قال الله تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسُ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: ١١]، والنعاس في الحرب يقولون: إنه دليل على القوة والثبات والطمأنينة وأنه من الله ﷻ، والنعاس في الصلاة ومجالس العلم على العكس من هذا، بل هو من الشيطان، يريد أن يصد الإنسان عن ذكر الله وعن الصلاة.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٨) بَابُ النِّسَاءِ الْفَارِزَاتِ

يُرْضَعُ لَهُنَّ وَلَا يُنْهَى عَنْ قَتْلِ صَبِيَّانِ أَهْلِ الْحَرْبِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٧- (١٨١٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ -يَعْنِي: ابْنَ بِلَالٍ- عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ؛ أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خَمْسٍ خِلَالٍ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْلَا أَنْ أَكْتُمَ عَلِمًا مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ. كَتَبَ إِلَيْهِ نَجْدَةُ: أَمَّا بَعْدُ فَأَخْبِرْنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانِ؟ وَمَتَى يَنْقُضِي بَيْنَهُمُ النِّسَمَ؟ وَعَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ فَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى وَيُخَذِّلْنَ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَأَمَّا بِسَهْمٍ فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانِ، فَلَا يَقْتُلُ الصَّبِيَّانِ، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي مَتَى يَنْقُضِي بَيْنَهُمُ النِّسَمَ؟ فَلَعَمْرِي إِنَّ الرَّجُلَ لَتَنَبَّأَ لِحَيْثُهُ وَإِنَّهُ لَضَعِيفُ الْأَخْذِ لِنَفْسِهِ ضَعِيفُ الْعَطَاءِ مِنْهَا، فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحِ مَا يَأْخُذُ النَّاسُ، فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيُسْمُ، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَقُولُ: هُوَ لَنَا. فَأَيُّ عَلَيْنَا قَوْمُنَا ذَاكَ.

١٣٨- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ كِلَاهُمَا، عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ؛ أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خِلَالٍ. بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ حَاتِمٍ وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانِ، فَلَا يَقْتُلُ الصَّبِيَّانِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مَا عَلِمَ الْخَضِرُ مِنَ الصَّبِيِّ الَّذِي قَتَلَ. وَزَادَ إِسْحَاقُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ حَاتِمٍ وَتَمَيَّزَ الْمُؤْمِنُ فَتَقَتَّلَ الْكَافِرَ وَتَدَعَ الْمُؤْمِنَ.

١٣٩- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ بْنُ عَامِرٍ الْحُرَوْرِيِّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنِ

الْعَبْدَ وَالْمَرْأَةَ يَخْضِرَانِ الْمَغْنَمَ، هَلْ يُقَسَّمُ لَهَا؟ وَعَنْ قَتْلِ الْوَلَدَانِ؟ وَعَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ الْيَتَمُ؟ وَعَنْ ذَوِي الْقُرْبَى مَنْ هُمْ؟ فَقَالَ لِيَزِيدَ: اُكْتُبْ إِلَيْهِ فَلَوْلَا أَنْ يَقَعَ فِي أَحْمُقَةٍ مَا كُتِبَتْ إِلَيْهِ اُكْتُبْ: إِنَّكَ كُتِبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ يَخْضِرَانِ الْمَغْنَمَ هَلْ يُقَسَّمُ لَهَا شَيْءٌ وَإِنَّهُ لَيْسَ لَهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُحْذِيَا، وَكُتِبْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ قَتْلِ الْوَلَدَانِ، وَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقْتُلْهُمْ، وَأَنْتَ فَلَا تَقْتُلُهُمْ إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ مِنْهُمْ مَا عَلِمَ صَاحِبُ مُوسَى مِنَ الْغُلَامِ الَّذِي قَتَلَهُ، وَكُتِبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْيَتِيمِ؟ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتَمِ وَإِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ حَتَّى يَبْلُغَ وَيُؤْتَسَ مِنْهُ رُشْدٌ، وَكُتِبْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ ذَوِي الْقُرْبَى مَنْ هُمْ؟ وَإِنَّا زَعَمْنَا أَنَا هُمْ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا.

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْحَدِيثِ بِطَوْلِهِ.

١٤٠ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَارِثٍ، حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا يُحَدِّثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ بْنُ عَامِرٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: فَشَهِدْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ حِينَ قَرَأَ كِتَابَهُ وَحِينَ كَتَبَ جَوَابَهُ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ أُرِدَّ عَنْ نَتْنٍ يَقَعُ فِيهِ مَا كُتِبْتُ إِلَيْهِ وَلَا نِعْمَةٌ عَيْنٍ، قَالَ: فَكُتِبَ إِلَيْهِ: إِنَّكَ سَأَلْتَ عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ مِنْ هُمْ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَرَى أَنَّ قَرَابَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُمْ نَحْنُ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا، وَسَأَلْتَ عَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَضِي يَتَمُّهُ؟ وَإِنَّهُ إِذَا بَلَغَ النِّكَاحَ وَأُوْتِسَ مِنْهُ رُشْدٌ وَدُفِعَ إِلَيْهِ مَالُهُ، فَقَدْ انْقَضَى يَتَمُّهُ، وَسَأَلْتَ هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْتُلُ مِنْ صِبْيَانِ الْمُشْرِكِينَ أَحَدًا؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ مِنْهُمْ أَحَدًا وَأَنْتَ فَلَا تَقْتُلُ مِنْهُمْ أَحَدًا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مِنْهُمْ مَا عَلِمَ الْخَضِرُ مِنَ الْغُلَامِ حِينَ قَتَلَهُ، وَسَأَلْتَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ هَلْ كَانَ لَهَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ إِذَا حَضَرُوا النَّبَاسُ؟ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ سَهْمٌ مَعْلُومٌ، إِلَّا أَنْ يُحْذِيَا مِنْ غَنَائِمِ الْقَوْمِ.

١٤١ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ، قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. فَذَكَرَ بَعْضُ الْحَدِيثِ وَلَمْ يُيَمِّ الْقِصَّةَ كَاتِمًا مَنْ ذَكَرْنَا حَدِيثَهُمْ.

١٤٢ - (١٨١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ،

عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ، قَالَتْ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَنَعَ غَزَوَاتٍ أَخْلَفُهُمْ فِي رِحَالِهِمْ، فَأَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ، وَأُدَاوِي الْجَرْحَى، وَأَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى. (...). وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

كل هذه الأحاديث معناها واضح إلا مسألة اليتيم، فإن ابن عباس رضي الله عنهما حمل اليتيم على إعطاء اليتيم ماله، وبين أنه لا يزول يَتْمُهُ حتى يبلغ ويكون حسن التصرف؛ ولهذا قال ﷺ: «وَأَنْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا» [البقرة: 217]، هذا باعتبار المال، أما باعتبار الوصف فإنه يزول اليتيم ببلوغ خمس عشرة سنة، أو بآبائات شعر العانة أو بالإنزال.

وعلى هذا فلو أوصى شخص ليتيم أو قال: هذا وقف لليتامى فإن من بلغ لا يستحق؛ لأنه يزول يَتْمُهُ، فابن عباس رضي الله عنهما أراد بهذا القيد اليتيم الذي يستحق به اليتيم أن يُعطى ماله، وهذا نص بالقرآن، لكنه مُشْكَل.

وفي رد ابن عباس رضي الله عنهما على نجدة الحروري، وهو من الخوارج كما هو معروف - دفعًا للشر والفتنة: دليل على أن الإنسان يجب أن يلاحظ العواقب وأن لا يأخذ بظواهر الأمور، وأنه يتواضع من أجل الحق، وما يدريك لعل الله ﷻ يقلب قلب هذا الإنسان الذي تكره أن تجيبه وترى أن تهجره لعل الله أن يقلب قلبه حتى يعود إلى رشده.

وفيه: النهي عن قتل الصبيان؛ لأن الصبيان إذا أسروا صاروا ملكًا للمسلمين، فيكونوا أرقاء بمجرد السبي، ففي قتلهم ضرر على المسلمين؛ ولأن الصبيان في الغالب لا يُقَاتِلُونَ، والقتل إنما يكون للمقاتلين؛ ولذلك لو فرض أن امرأة من العدو قاتلت معهم ثم أسرناها فلنا أن نقتلها؛ لأنها مُقاتلة.

ومعنى قوله: «يُحَذِّيًا مِنْ غَنَائِمِ الْقَوْمِ». يحذون؛ يعني: يعطيان بدون تقدير سهم. وفي قول ابن عباس رضي الله عنهما: «إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مِنْهُمْ مَا عَلِمَ الْخَضِرُ مِنَ الْغُلَامِ»: ففيه ذكاء عظيم؛ لأن الخوارج يتشبثون بكل شيء، فكان هذا الخارجي إذا أطلق له كلام سيرد ويقول: أليس الخضر قد قتل الغلام؟

والجواب: بلى حدث، لكن الخضر علم من الغلام أنه إذا كبر سيرهق والديه طُغْيَانًا وَكُفْرًا، فأنت لو علمت أنه لو كبر سيكون كذلك فاقتله، وهذا متعذر، لكنه قاله دفعًا لإيراد هذا الخارجي لو أورده.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٩) بَابُ عَدَدِ غُرَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٣- (١٢٥٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ خَرَجَ يَسْتَسْقِي بِالنَّاسِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ اسْتَسْقَى، قَالَ فَلَقِيتُ يَوْمَئِذٍ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، وَقَالَ: لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ غَيْرُ رَجُلٍ أَوْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ رَجُلٌ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: كَمْ غَرَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: تِسْعَ عَشْرَةَ، فَقُلْتُ: كَمْ غُرَوَاتُ أَنْتَ مَعَهُ؟ قَالَ: سِتْعَ عَشْرَةَ غُرْوَةً، قَالَ: فَقُلْتُ: فَمَا أَوَّلُ غُرْوَةٍ غَرَاهَا؟ قَالَ: ذَاتُ الْمُسِيرِ أَوِ الْعُسَيْرِ.

١٤٤- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ سَمِعَهُ مِنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَرَا تِسْعَ عَشْرَةَ غُرْوَةً وَحَجَّ بَعْدَ مَا هَاجَرَ حَجَّةً لَمْ يَحُجَّ غَيْرَهَا حَجَّةَ الْوَدَاعِ.

أَمَّا قَبْلَ الْهَجْرَةِ فَقَدْ رَوَى أَهْلُ السَّنَةِ، أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ حَجَّ مَرَّتَيْنِ^(١)، وَأَمَّا بَعْدَ الْهَجْرَةِ فَلَمْ يَحُجَّ إِلَّا مَرَّةً^(٢)، لَكِنَّهُ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ مَرَاتٍ^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٥- (١٨١٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: غُرَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غُرْوَةً، قَالَ جَابِرٌ: لَمْ أَشْهَدْ بَدْرًا وَلَا أَحَدًا مَتَعْنِي أَبِي، فَلَمَّا قُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ يَوْمَ أُحُدٍ لَمْ أَتَخَلَّفْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غُرْوَةٍ قَطُّ.

❖ قَوْلُهُ: «مَتَعْنِي أَبِي» فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى: أَنَّ لِلْأَبِ أَنْ يَمْنَعَ ابْنَهُ مِنَ الْجِهَادِ، وَلَكِنْ إِذَا قُلْنَا ذَلِكَ، فَهَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ يَمْنَعَهُ أَوْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ؟ هَذَا يَرْجِعُ إِلَى حَالِ الْوَلَدِ، فَإِذَا كَانَ حَالُ الْوَلَدِ لَا تَقَّةً بِالْقِتَالِ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ، وَإِلَّا فَلَا.

(١) سبق تخريجه في كتاب «الحج».

(٢) وهي حجة الوداع.

(٣) أخرجه البخاري (١٧٧٥)، ومسلم (١٢٥٥).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٦- (١٨١٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ. ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرَمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً قَاتَلَ فِي ثَلَاثٍ مِنْهُنَّ. وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ: مِنْهُنَّ. وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ حَدَّثَنِي: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِيدَةَ.

١٤٧- (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ كَهْمَسٍ، عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ عَشْرَةَ غَزْوَةً.

١٤٨- (١٨١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ -يَعْنِي: ابْنَ إِسْمَاعِيلَ- عَنْ يَزِيدَ -وَهُوَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ- قَالَ سَمِعْتُ سَلَمَةَ يَقُولُ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ وَخَرَجْتُ فِيهَا يَبْعَثُ مِنَ الْبُعُوثِ سَبْعَ غَزَوَاتٍ مَرَّةً عَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ، وَمَرَّةً عَلَيْنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ^(١).
المعروف أنها سبع عشرة غزوة، لكنه لم يقاتل فيها كلها.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥٠) بَابُ غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٩- (١٨١٦) حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَحُمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَامِرٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بَرِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، وَنَحْنُ سِتَّةُ نَفَرٍ بَيْنَنَا بَعِيرٌ نَعْتَقِبُهُ، قَالَ: فَتَقَبَّتْ أَقْدَامُنَا فَتَقَبَّتْ قَدَمَايَ وَسَقَطَتْ أَظْفَارِي، فَكُنَّا نُلْفُ عَلَى أَرْجُلِنَا الْخَرِقَ، فَسُمِّيَتْ غَزْوَةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ لِأَنَّ كُنَّا نَعْصِبُ عَلَى أَرْجُلِنَا مِنَ الْخَرِقِ. قَالَ أَبُو بُرْدَةَ: فَحَدَّثَ أَبُو مُوسَى بِهَذَا الْحَدِيثِ، ثُمَّ كَرِهَ ذَلِكَ. قَالَ: كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا مِنْ عَمَلِهِ أَنْفَاهُ. قَالَ أَبُو أُسَامَةَ: وَزَادَنِي غَيْرُ بَرِيدٍ وَاللَّهُ يَجْزِي بِهِ^(٢).

888

(١) أخرجه البخاري (٤٢٧٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤١٢٨).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥١) بَابُ كَرَاهَةِ الْأَسْتِعَانَةِ فِي الْغَزْوِ بِكَافِرٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٠- (١٨١٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكٍ. ح. وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَبَارٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ بَدْرٍ، فَلَمَّا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرَةِ أَذْرَكَهُ رَجُلٌ قَدْ كَانَ يُذَكِّرُ مِنْهُ جُرْأَةً وَنَجْدَةً، فَفَرَحَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ، فَلَمَّا أَذْرَكَهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: جِئْتُ لِأَتَّبِعَكَ وَأُصِيبَ مَعَكَ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». قَالَ: لَا، قَالَ: «فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ». قَالَتْ: ثُمَّ مَضَى حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالشَّجَرَةِ أَذْرَكَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ قَالَ: «فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ». قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ فَأَذْرَكَهُ بِالْبَيْدَاءِ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَانْطَلِقْ».

الاستعانة بالمشرك نوعان:

استعانة بالقتال، واستعانة بالأموال والسلاح، أما الأول: فلا يجوز أن يستعين الإنسان بمشرك إلا بشرطين:
الشرط الأول: عند الضرورة.
والشرط الثاني: الأمن منه.

فإن لم تكن هناك ضرورة فلا يجوز، وإن لم يكن هناك أمن منه فلا يجوز، ونعلم الأمن منهم إذا علمنا أن البلد بلدٌ واحد فيه مسلمون وكافرون، وكلهم يُدافعون عن هذا البلد، فهنا نعلم أننا آمنون من هذا الكافر؛ لأنه يدافع عن بلده، وأما إذا كنَّا لا نأمن فلا؛ لأنه ربما يُشارك في القتال ثم ينهزم في موضع يكون في انهزامه ضرر على المسلمين.

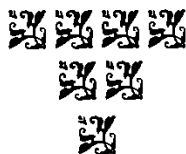
وأما الاستعانة بالمال والعتاد فلا بأس فيها بكل حال، إلا لو علمنا يقيناً أن هؤلاء الكُفَّار الذين أعانونا بالمال أو بالعتاد سيؤثرون على شعبنا - مثلاً - بانعطاف الشعب عليهم ومحبتهم لهم وما أشبه ذلك، فهنا لا نقبل منهم.

وعلى كل حال: فالاستعانة بالمال والسلاح أهون من الاستعانة بالقتال وأقل خطرًا. وهل قوله: «باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر»، هل يريد منه أنه يجوز، ولكن على الكراهة؟

فالجواب: لا، فالكراهة تُطلق أحيانًا على المحرّم.

وهل إذا كانت هناك مصلحة مشتركة بيننا وبين كافر مثلاً، ونعلم أن من مصلحته أن يُقاتل معنا، فهل لنا أن نستعين به؟

الجواب: نعم؛ لأننا نعلم أننا نأمنه، وهذا إذا كنا مُحتاجين إليه، وأمّا مع عدم الحاجة فلا يجوز.



كِتَابُ الْإِمَارَةِ

إِلَى حَدِيثٍ : ١٩٢٨

مِنْ حَدِيثٍ : ١٨١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْإِمَارَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ النَّاسِ تَبَعَ لِقُرَيْشٍ وَالْخِلَافَةُ فِي قُرَيْشٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٨١٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ-
يَعْنِيَانِ: الْجَزَامِيَّ ح. وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَمَرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ
كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَفِي حَدِيثِ
زُهَيْرٍ يَنْتَلِهُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. وَقَالَ عَمَرُو رِوَايَةً: «النَّاسُ تَبَعَ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ مُسْلِمُهُمْ
لِمُسْلِمِهِمْ وَكَافِرُهُمْ لِكَافِرِهِمْ».

٢- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ:
هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«النَّاسُ تَبَعَ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ مُسْلِمُهُمْ تَبَعَ لِمُسْلِمِهِمْ وَكَافِرُهُمْ تَبَعَ لِكَافِرِهِمْ».

٣- (١٨١٩) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ حَدَّثَنِي أَبُو
الرُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «النَّاسُ تَبَعَ لِقُرَيْشٍ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ».

٤- (١٨٢٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ
قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَرَأَى هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ اثْنَانِ».

٥- (١٨٢١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ
سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ح. وَحَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْوَاسِطِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا خَالِدٌ -يَعْنِي

ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانُ - عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقُضِي حَتَّى يَمُضِيَ فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً». قَالَ ثُمَّ تَكَلَّمْتُ بِكَلَامٍ خَفِيَ عَلَيَّ - قَالَ - فَقُلْتُ لِأَبِي مَا قَالَ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ».

٦- (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا». ثُمَّ تَكَلَّمْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِكَلِمَةٍ خَفِيَ عَلَيَّ فَسَأَلْتُ أَبِي مَاذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ».

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَمْ يَذْكُرْ: «لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا».

٧- (...) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا حِمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً». ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً لَمْ أَفْهَمْهَا فَقُلْتُ لِأَبِي مَا قَالَ فَقَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ».

٨- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً». قَالَ ثُمَّ تَكَلَّمْتُ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ فَقُلْتُ لِأَبِي مَا قَالَ فَقَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ».

٩- (...) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ التَّوْفَلِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَزْهَرُ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ انْطَلَقْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعِيَ أَبِي فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيزًا مَنِيعًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً». فَقَالَ كَلِمَةً صَمَنِيهَا النَّاسُ فَقُلْتُ لِأَبِي مَا قَالَ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ».

١٠- (١٨٢٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ مِسَارٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ مَعَ غُلَامِي نَافِعٍ أَنْ أَخْبِرَنِي بِشَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ فَكَتَبَ إِلَيَّ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ جُمُعَةٍ عَشِيَّةَ رَجَمَ الْأَسْلَمِيَّ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ». وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «عَصِيَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَفْتَحُونَ الْبَيْتَ الْأَبْيَضَ بَيْتَ كِسْرَى أَوْ آلِ كِسْرَى». وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ كَذَابِينَ فَاحْذَرُوهُمْ». وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِذَا أَعْطَى اللَّهُ أَحَدَكُمْ خَيْرًا فَلْيَسِدْأَ بِنَفْسِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ». وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَنَا الْفَرَطُ عَلَى الْحَوْضِ».

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ مُهَاجِرِ بْنِ سَمَارٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ سَمُرَةَ الْعَدَوِيِّ، حَدَّثَنَا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ. فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ حَاتِمٍ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ الِاسْتِخْلَافِ وَتَرْكِهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- (١٨٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ حَضَرْتُ أَبِي حِينَ أُصِيبَ فَأَتْنُوا عَلَيْهِ وَقَالُوا جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا. فَقَالَ رَاغِبٌ وَرَاهِبٌ قَالُوا اسْتَخْلِفْ فَقَالَ اتَّحَمَلُ أَمْرَكُمْ حَيًّا وَمَيِّتًا لَوِ دِدْتُ أَنَّ حَظِّي مِنْهَا الْكَفَافُ لَا عَلَيَّ وَلَا لِي فَإِنْ اسْتَخْلِفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ - وَإِنْ أَتْرَكْتُكُمْ فَقَدْ تَرَكْتُكُمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ لِمَ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ حِينَ ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ مُسْتَخْلِفٍ.

١٢- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَالْفَاظُهُمْ مُتَّفَاعَةً قَالَ إِسْحَاقُ وَعَبْدُ، أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقَالَتْ أَعْلِمْتُ أَنَّ أَبَاكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ قَالَ قُلْتُ مَا كَانَ لِيَفْعَلَ. قَالَتْ إِنَّهُ فَاعِلٌ. قَالَ فَحَلَفْتُ أَنِّي أَكَلِمُهُ فِي ذَلِكَ فَسَكَتُ حَتَّى غَدَوْتُ وَلَمْ أَكَلِمُهُ - قَالَ - فَكُنْتُ كَأَنَّمَا أَحْمِلُ بِيَمِينِي جَبَلًا حَتَّى رَجَعْتُ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فَسَأَلَنِي، عَنْ حَالِ النَّاسِ وَأَنَا أُخْبِرُهُ - قَالَ - ثُمَّ قُلْتُ لَهُ إِنِّي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ مَقَالَةً فَالَيْتُ أَنْ أَقُولَهَا لَكَ زَعَمُوا أَنَّكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ وَإِنَّهُ لَوْ كَانَ لَكَ رَاغِبٌ أَوْ رَاهِبٌ غَنِمَ ثُمَّ جَاءَكَ وَتَرَكَهَا رَأَيْتَ أَنْ قَدْ ضَيَّعَ فِرْعَانَةُ النَّاسِ أَشَدُّ قَالَ فَوَافَقَهُ قَوْلِي فَوَضَعَ رَأْسَهُ سَاعَةً ثُمَّ رَفَعَهُ إِلَيَّ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَحْفَظُ دِينَهُ وَإِنِّي لَئِنْ لَا اسْتَخْلِفَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَخْلِفْ وَإِنْ اسْتَخْلِفَ فَلِإِنَّ أَبَا بَكْرٍ قَدْ اسْتَخْلَفَ. قَالَ فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَعْدِلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَدًا وَأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٣) بَابُ النَّهْيِ عَنْ طَلَبِ الْإِمَارَةِ وَالْحِزْمِ عَلَيْهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣- (١٦٥٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِن أُعْطِيَتْكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيَتْكَ عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ. ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ وَمَنْصُورٍ وَحُمَيْدٍ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةَ وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ وَهَشَامِ بْنِ حَسَّانَ كُلُّهُمْ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ جَرِيرٍ.

١٤- (١٧٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بَرِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَمِّي، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَرْنَا عَلَى بَعْضِ مَا وَلَّاكَ اللَّهُ ﷻ. وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّا وَاللَّهِ، لَا نُوَلِّي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ».

١٥- (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَاتِمٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِي، فَكِلَاهُمَا سَأَلَ الْعَمَلَ وَالنَّبِيَّ ﷺ بِسُتَاكَ، فَقَالَ: «مَا تَقُولُ يَا أَبَا مُوسَى أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ؟». قَالَ: فَقُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ. قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِ تَحْتَ شَفَتَيْهِ وَقَدْ قَلَصْتُ، فَقَالَ: «لَنْ أَوْ لَا نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ وَلَكِنْ اذْهَبْ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ». فَبَعَثَهُ عَلَى الْيَمَنِ ثُمَّ أَتَبَعَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ قَالَ انْزِلْ وَالْقَى لَهُ وَسَادَةً وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مُوْتَقٌ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ ثُمَّ رَاجَعَ دِينَهُ دِينَ السُّوءِ فَتَهَوَّدَ: قَالَ لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَقَالَ: أَجْلِسْ نَعَمْ. قَالَ لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ قَضَاءُ اللَّهِ

وَرَسُولِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. فَأَمَر بِهِ فُقْتُلَ ثُمَّ تَذَكَّرَا الْقِيَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: مُعَاذُ أَمَّا أَنَا فَأَنَا قَاتِلُكُمْ وَأَقُومُ وَأَرْجُو فِي نَوْمَتِي مَا أَرْجُو فِي قَوْمَتِي.

في هذا الحديث: دليل على ما سبق أن الإنسان الذي يطلب الولاية لا يولأها؛ لأن الغالب أن الذي يطلبها إنما يريد السلطة والإمرة والكلمة، فلا يولأها، لكن لو تأخر الأمر ثم رأى ولي الأمر أن هذا كفاء فولأه فلا بأس^(١).

وفي هذا دليل على: قتل المرتد، وأن الإنسان إذا رجع عن الإسلام إلى الكفر فإنه يُقتل، وهذا قضاء الله ورسوله، وظاهر الحديث: أنه لا يستتاب، وهذه المسألة تختلف فيها العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ، هل المرتد يُستتاب، فإن تاب رفع عنه القتل أو لا يُستتاب؟ فمنهم من قال: إنه يُستتاب على كل حال.

ومنهم من قال: إنه لا يستتاب على كل حال؛ لعدم قوله: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». ومنهم من فصل فقال: إن ارتد بشيء عظيم فإنه لا يستتاب، مثل سب الله ورسوله أو سب الدين أو ما أشبه ذلك، فإنه لا يستتاب.

والصحيح: أن الاستتابة راجعة إلى نظر الإمام، إن رأى في ذلك مصلحة استتاب الشخص في أي ردّة كانت، وإن لم ير في ذلك مصلحة فلا يستتاب.

والمصلحة: مثل أن يكون الذي ارتد رجلاً له قيمته في المجتمع، إمّا سيّداً شريفاً في ماله أو علمه أو جاهه أو ما أشبه ذلك، فهذا ربما تقتضي المصلحة أن يُنظر ثلاثة أيام، فإن أصر على الكُفْر قُتل، وأمّا عامة الناس فإنه يقتل بمجرد الردّة إذا ثبت؛ لأن هذه أنكى للأمة، وأصلح من أن يتلاعب الناس، ولكل مقام مقال^(٢).

(١) سئل الشيخ رحمه الله: كيف نجمع بين قوله في الحديث: «لا تسأل الإمارة»، وبين ما ورد عن عثمان بن أبي العاص أنه قال للنبي ﷺ: اجعلني إمام قومي، فقال ﷺ: «أَنْتَ إِمَامُهُمْ؟» فأجاب رحمه الله قائلاً: هذه ليست الولاية التي فيها سلطة وإمرة على الآخرين، فلا يدخل هذا في النهي، لكن لا يسأل الإمامة أحد إلا إذا كان عنده استعداد لهذه الإمامة، وقيام بالواجب، وهو أهل لها، ولن يزاحمه من هو أولى منه، فلا بد من مراعاة هذه الشروط.

(٢) سئل الشيخ رحمه الله: إذا وجدنا شخصاً قد قصّر أبواه في تربيته وتعليمه، ثم ارتد، فهل يُقتل؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: هذا يقال في حقّه: إنه يبيّن له الحق إذا كان قد ارتد عن جهل، ولكن القضية في حديث معاذ كانت عن علم؛ لأن الرجل كان يهودياً فأسلم، واليهود يعرفون الرسول ﷺ كما يعرفون أبناءهم، لكن إن علمنا أن رده عن جهل، فهذا نبين له، فإن أصر على رده قتلناه.

وكل من كفر فإن توبته مقبولة بأي ذنب كان، إلا أن يسبَّ النبي ﷺ، فإذا كفر بسبه ﷺ ثم تاب فإنه تقبل توبته ويحكم بأنه مسلم، لكن يجب أن يُقتل حماية لعرض النبي ﷺ، وأخذًا بالثأر لرسول الله ﷺ، وإذا قتلناه بعد التوبة فهو مسلم، نُغسله ونُكفنه ونُصلي عليه ونُدفنه مع المسلمين.

وفي هذا دليل على: قوة معاذ ﷺ، لأنه قال: «لا أنزل حتى يُقتل»، وهكذا ينبغي على الإنسان إذا كان معه الحق أن لا ينهزم أمام أحد من الناس؛ لأن معه الحق، والحق غالبٌ وليس بمغلوبٍ، ولكن قد تقتضي الحال أن يتأخر في إحقاق الحق لمصلحة الحق، ولكل حادثة مقال.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ كَرَاهَةِ الْإِمَارَةِ بِفَيْزٍ ضَرُورَةٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦ - (١٨٢٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ ابْنِ حُجْبِرَةَ الْأَكْبَرِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: فَضْرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا».

هكذا كان النبي ﷺ يُحقِّق الحق ويُصرِّح به، ولا يستحي منه، فأبو ذر طلب من الرسول ﷺ أن يستعمله فضرب بيده على منكبه، من أجل أن ينتبه أكثر، فإنه إذا ضرب بمنكبه انتبه، ثم قال: «يا أبا ذرٍّ إِنَّكَ ضَعِيفٌ»، ومن شرط العمل بالقوة؛ لأن كل عمل لا بد فيه من أمرين: الأمانة والقوة؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَا تَكُنْ خَيْرَ مَنْ أَسْتَجَبْتَ لِقَوَى الْأَمِينِ﴾ (٢٦)، فأبو ذر أمين، ولم يقدح الرسول في أمانته، لكنه ضعيف. فلا يستطيع أن يقوم بالواجب.

قوله: «وإنَّهَا أَمَانَةٌ»، وإذا كانت أمانة فلا يمكن أن أوليك وأنا أعلم أنك ضعيف، وهكذا -والله- الأمانة: أن لا يؤلِّي أحدٌ على أي عمل إلا من هو أهل له في القوة والأمانة، وتولية من ليس أحق من غيره خيانة.

وفي هذا: صراحة النبي ﷺ، وأنه يقول الحق ويقابل به ولو تأثر بمقابلته؛ لأن أبا ذر سيتأثر بهذا ولا شك.

وفيه أيضًا: أمانة الصحابة بالنقل؛ لأن أبا ذر نقل هذا الوصف في نفسه، وقد أخذوا هذه الأمانة درسًا من الرسول ﷺ، فهو أشدهم أمانة وأقواهم فيها، حتى إن الله ﷻ أنزل عليه آيات في نقلها غاية الأمانة، قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَكْنَعَتْ عَلَيْهِ أَمْسِكَ عَلَيْكَ رَوْحَكَ وَأَتَّقِ اللَّهَ وَخُفِّنْ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَهُ﴾ [الاحزاب: ٣٧]، تقول عائشة: لو أن محمدًا كاتمٌ شيئًا مما أنزله الله عليه لكتم هذه الآية^(١)؛ فالصحابة درسوا حياة الرسول ﷺ من قول وفعل فكانوا أمناء، فهم أعظم القرون أمانًا ﷺ.

❦ قوله: «وإنها يوم القيامة - يعني: الإمارة - خزي وندامةٌ إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها».

فهل يلحق بالإمارة ما سواها من الولايات؟

الظاهر: نعم، وعلى هذا فيُخشى على أولئك الذين يقدمون شهاداتٍ مزيفةً بالغش والرشوة وما أشبه ذلك، ثم يتولون ولايات مبنية على هذه الشهادات، فإنهم أخذوها بغير حق، وستكون يوم القيامة خزيًا وندامةً، وهذا من أكبر ما يُحذّرُ الناس منه من الغش، وحتى في الاختبارات وغيرها فإنهم يأخذونها بالغش، وهذا بغير حق.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ - (١٨٢٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ كِلَاهُمَا، عَنِ الْمُقْرِئِ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَزِيدٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي سَالِمٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ».

❦ قوله: «إني أراك ضعيفًا، وإنني أحبُّ لك ما أحبُّ لنفسي»: هذا فيه تهوين لأمره، ثم رفعة لمنزلته، تهوين: وذلك في قوله: «إني أراك ضعيفًا»، ثم رفعت؛ وهذا في

(١) أخرجه البخاري (٧٤٢٠)، ومسلم (١٧٧).

قوله: «أَحِبُّ لَكَ مَا أَحَبُّ لِنَفْسِي». ونحن نعلم ونشهد أن رسول الله يحب لكل مؤمن ما يحبه لنفسه؛ لأنه القائل: «لَا يُؤْمَنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(١)، وهو أكمل الناس إيماناً ﷺ.

ففي هذا الحديث: دليل على صراحة النبي ﷺ.

وفيه: منقبة لأبي ذر؛ حيث قال له الرسول ﷺ: «إِنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحَبُّ لِنَفْسِي»، فإن هذه من مناقب الرجل، كما قال النبي ﷺ لمعاذ: «يَا مُعَاذُ إِنِّي أَحْبَبْتُكَ فَلَا تَدْعَنَّ أَنْ تَقُولَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: اَللّٰهُمَّ اعْزِنِي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»^(٢).

قوله: «لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ». وأما الواحد الظاهر من هذا أن الواحد لا يحتاج لأن يُؤمَّرَ عليه أحد؛ لأن النزاع إنما يكون بين اثنين فأكثر، فهذان المتنازعان يحتاجان لأمير يفصل بينهما، لذلك قال: «لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ»، وأما الواحد فلا يحتاج إلى أن يُؤمَّرَ؛ لأنه لا منازع له.

قوله: «وَلَا تَوَلَّيْنِ مَالَ يَتِيمٍ». حتى مال الأيتام نهاه رسول الله أن يتولاه؛ لأنه ضعيف، فيخشى أن يقرط في مال اليتيم، وأموال اليتامى من أشدِّ الأموال احتراماً، وأشدّها إثماً وعقوبة في الخيانة؛ لهذا قال: «وَلَا تَوَلَّيْنِ مَالَ يَتِيمٍ».

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) باب فضيلة الإمام العادل
وعقوبة الجائر والنحو على الرفق بالرعية
والنهي عن إدخال المشقة عليهم

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ - (١٨٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو - يَعْنِي: ابْنَ دِينَارٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو بَكْرِ: يَنْتَعِلُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ

(١) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) من حديث أنس رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) أخرجه أبو داود (١٥٢٢)، والنسائي (١٣٠٢)، والحاكم (٢٧٣/١)، وأحمد (٢٤٤/٥)، وابن خزيمة (٧٥١/١).

الْمَقْصُطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ الَّذِينَ يَغْدُلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا.

هذا مما يدل على فضل العدل في الحكم، أن المقسطين على منابر من نور على يمين الله ﷻ، ولما كان ذكر اليمين يؤهم أن تكون هناك شمال تغاير وتخالف اليمين قال: «وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ». يعني: يمين وخير وبركة وقوة.

قوله: «الْمَقْصُطِينَ»: بَيْنَهُمْ بَأْنَهُم الَّذِينَ يَغْدُلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا. والمقسط ضده القاسط، والمخطئ ضده الخاطئ، فالقاسط هو الجائر في الحكم، والمقسط هو مزيل الجور؛ يعني: العادل.

والخاطئ: هو مرتكب الخطأ على عَمْدٍ، والمخطئ: مرتكب الخطأ عن غير عَمْدٍ، فالمخطئ معفو عنه، والخاطئ غير معفو عنه، والمقسط مثاب مأجور، والقاسط مُعاقب مأزور، وكلها موجودة في القرآن؛ قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ فُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، هذا المخطئ، وقال تعالى: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ [النمل: ٢٧]، وهذا الخاطئ الذي ارتكب الخطأ عن عمد، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [البقرة: ٨]، هذا العادل، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا الْفَاسِقُونَ فَكَانُوا أَيْجَمَهُمْ حُطْبًا﴾ [البقرة: ١٥]؛ فهذا هو الجائر.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ دُسْلِيمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ - (١٨٢٨) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي حَزْمَلَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ، قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنْ شَيْءٍ فَقَالَتْ: يَحْنُ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ. فَقَالَتْ: كَيْفَ كَانَ صَاحِبُكُمْ لَكُمْ فِي غَزَاتِكُمْ هَذِهِ؟ فَقَالَ: مَا نَقَمْنَا مِنْهُ شَيْئًا، إِنْ كَانَ لَيَمُوتُ لِلرَّجُلِ مِنَ الْبُعِيرِ فَيُعْطِيهِ الْبُعِيرَ، وَالْعَبْدُ فَيُعْطِيهِ الْعَبْدَ، وَنَحْتَاجُ إِلَى النَّفَقَةِ فَيُعْطِيهِ النَّفَقَةَ، فَقَالَتْ: أَمَا إِنَّهُ لَا يَمْنَعُنِي الَّذِي فَعَلَ فِي مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَخِي أَنْ أَخْبِرَكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي بَيْتِي هَذَا: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ»^(١).

(١) قرأ أحد الطلبة بحثاً على الشيخ رحمه الله حول ما يتعلق بقول عائشة رضي الله عنها: «أما إنه ليمنعني الذي فعل

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ، عَنْ حَزْمَةَ الْمِصْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

يعني إذا شق عليهم في تدبير الأمور فقد دعا عليه النبي ﷺ أن يشق عليه، وإذا رفق بهم دعا الله أن يرفق به، وهذا في غير الأمور التي يتحتم فيها الردع والزجر؛ كمسائل التأديب والتعذير، فإن هذا وإن شق عليهم فإنه في الحقيقة رافق بهم؛ لأن هذه المشقة يعقبها الخير والكف عن الأذى وما أشبه ذلك، فلو أن واليًا أخذ معتديًا مجرمًا وحبسه في حبس ضيق تأديبًا له فليس هذا من باب من شق على الأمة، بل هذا من باب من أدب الأمة فأحسن تأديبها، ولكل مقام مقال.

❦ قوله: «مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا» يشمل القليل والكثير، حتى مدير المدرسة في مدرسته وحتى الرجل في أهله وكل من ولي شيئًا، فالواجب عليه أن يرفق بمن ولاه الله عليهم حتى يحصل على هذه الدعوة المباركة من النبي ﷺ وهي أن يرفق الله به^(١).

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٩٣/١٢):

قَوْلُهَا: «أَمَّا إِنَّهُ لَا يَمْنَعُنِي الَّذِي فَعَلَ فِي مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَخِي أَنْ أَخْبِرَكَ». فِيهِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَذَكَرَ فَضْلَ أَهْلِ الْفَضْلِ، وَلَا يَمْتَنِعَ مِنْهُ لِسَبَبِ عَدَاوَةٍ وَنَحْوِهَا، وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ قَتْلِ مُحَمَّدٍ هَذَا، قِيلَ: فِي الْمَعْرَكَةِ، وَقِيلَ: بَلْ قَتَلَ أَسِيرًا بَعْدَهَا، وَقِيلَ: وَجَدَ بَعْدَهَا فِي خَرِبَةٍ فِي جَوْفِ حِمَارٍ مَيِّتَ فَأَحْرَقُوهُ. اهـ



بمحمد بن أبي بكر أخى أن أخبرك... جاء فيه:

«محمد بن أبي بكر هو أخوها من أسماء بنت عميس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلِدَ فِي حِجَةِ الْوَدَاعِ، وَقَدْ كَانَ وَلَاءَهُ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِمْرَةً مِصْرَ، ثُمَّ كَانَ مِمَّنْ سَارَ لِحَصَارِ عَثْمَانَ وَفَعَلَ مَا فَعَلَ كَمَا ذَكَرْتَهُ كِتَابُ السَّيْرِ، ثُمَّ انْضَمَّ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ مِنْ أَمْرَائِهِ فَسِيرَهُ إِلَى إِمْرَةِ مِصْرَ سَنَةِ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ، فَالْتَقَى هُوَ وَعَسْكَرُ مَعَاوِيَةَ، فَانْهَزَمَ جَمْعُ مُحَمَّدٍ وَاخْتَفَى مُحَمَّدٌ فِي بَيْتٍ مِصْرِيَّةٍ، فَدَلَّتْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: احْفَظُونِي فِي أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ مَعَاوِيَةُ بْنُ فُلَيْجٍ: قَتَلْتُ ثَمَانِينَ مِنْ قَوْمِي فِي دَمِ الشَّهِيدِ عَثْمَانَ وَأَتْرَكَكَ، وَأَنْتَ صَاحِبُهُ، فَجَاءَ بِهِ لِعَمْرَةٍ بَنِ الْعَاصِ فَقَتَلَهُ بِعَثْمَانَ، قِيلَ: قَتَلَهُ مَعَاوِيَةُ بْنُ فُلَيْجٍ وَدَسَهُ فِي بَطْنِ حِمَارٍ مَيِّتٍ وَأَحْرَقَهُ. اهـ

(١) سئل الشيخ رحمه الله: هل يدخل ما يضعه بعض المدرسين من أسئلة صعبة في الامتحانات تحت قوله ﷺ: «مَنْ شَقَّ عَلَى أُمَّتِي فَاشْقُقْ عَلَيْهِ»؟

فأجاب رحمه الله قائلا: نعم، قد يدخل، لكن إذا كان المدرس قد بين لهم هذه الأشياء بيانًا واضحًا، وأنه لا يكون صعبًا إلا على المهمل، فلا يدخل.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- (١٨٢٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَا كَلُّكُمْ رَاعٍ وَكَلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكَلُّكُمْ رَاعٍ وَكَلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَغْنِي: ابْنُ الْحَارِثِ. ح. وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَغْنِي: الْقَطَّانَ - كُلُّهُمْ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ. ح. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ جَمِيعًا، عَنْ أَيُّوبَ. ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ - يَغْنِي: ابْنُ عُثْمَانَ - ح. وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي أَسَامَةُ كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ، عَنْ نَافِعٍ.

(...) قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِهَذَا مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ.

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ كُلُّهُمْ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ح. وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَزَادَ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنَّهُ قَدْ قَالَ: «الرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

(...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي رَجُلٌ سَمَّاهُ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بَكَيْرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْمَعْنَى.

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: «كَلُّكُمْ رَاعٍ وَكَلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». إِذَا كَانَ كَلِّكُمْ رَاعٍ فَأَيْنَ الرَّعِيَّةُ؟

فيقال: إن النبي ﷺ بين ذلك، وأن الرّعاية طبقات، رعاية عامة، ورعاية خاصة ورعاية أخص، فالخليفة راعٍ على الأُمّة كلها، وأمير البلد راعٍ، والرّجل راعٍ في أهله، والمرأة راعية في بيت زوجها وولده، فهي رعايات متنوعة، فصَحَّ أن يكون كل منّا راعٍ ومستول عن رعيته. والرّاعي الأعلى هو الخليفة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- (١٤٢) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: عَادَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ الْمُزَنِيِّ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً مَا حَدَّثْتُكَ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ».

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ دَخَلَ ابْنُ زِيَادٍ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ وَهُوَ وَجِعٌ. بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي الْأَشْهَبِ وَزَادَ قَالَ: «أَلَا كُنْتُ حَدِّثُكَ هَذَا قَبْلَ الْيَوْمِ، قَالَ: مَا حَدَّثْتُكَ أَوْ لَمْ أَكُنْ لِأَحَدٍ حَدَّثُكَ».

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٩٨/١٢):

قوله: «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً مَا حَدَّثْتُكَ». وفي الرواية الأخرى: «لَوْ لَا أَنِّي فِي الْمَوْتِ لَمْ أَحَدِّثْكَ بِهِ» يحتمل أنه كان يخافه على نفسه قبل هذا الحال، ورأى وجوب تبليغ العلم الذي عنده قبل موته؛ لئلا يكون مضيعاً له، وقد أمرنا كلنا بالتبليغ. اهـ

قال صديق حسن خان رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»:

قال عياض: «إنما فعل هذا لأنه علم قبل هذا أنه مَيَّمَنَ لَا يَنْفَعُهُ الْوَعْدُ كَمَا ظَهَرَ مِنْهُ مَعَ غَيْرِهِ، ثُمَّ خَافَ مَعْقِلَ مِنْ كِتْمَانِ الْحَدِيثِ، وَرَأَى تَبْلِيغَهُ أَوْ فَعَلَهُ؛ لِأَنَّهُ خَافَهُ لَوْ ذَكَرَهُ فِي حَيَاتِهِ لَمَا يَهِيْجُ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ، وَيُشْبِثُهُ فِي قُلُوبِ النَّاسِ مِنْ سَوْأَلِ النَّاسِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: وَالْإِحْتِمَالُ الثَّانِي هُوَ الظَّاهِرُ، وَالْأَوَّلُ ضَعِيفٌ، فَإِنْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ لَا يَسْقُطُ بِإِحْتِمَالِ عَدَمِ قَبُولِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». اهـ

المهم: أنه أراد أن يخوفه ويذكره بالله ﷻ؛ لأنه عنيف وله ولاية، فأراد أن يذكره؛ لئلا يغش الرعية بفعل شيء غيره أفضل منه، أو بكتمان شيء هذا أفضل، أو غير ذلك من أنواع الغش.

❖ قوله ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَةً». يشمل الرّاعي الأعظم وهو السلطان، ومن دونه ومن دونه حتى يصل إلى الرّجل في أهل بيته.
فإن قال قائل: هذا يدلّ على مذهب الخوارج الذين يرون تخليد أهل المعاصي في النار؛ لقوله: «حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ».

فالجواب على هذا: أنه يأتي بأحاديث الوعيد وآياتها ما يقتضي أن هذه المعصية توجب الخلود، ولكن هذا الظاهر الذي يظهر من بعض النصوص يجب أن يُقَيَّد بالنصوص الأخرى الدّالة على أنه يخرج من النَّار من كان في قلبه أدنى حبة خردل من إيمان.
وعلى هذا فنقول: حرمانه الجنة يأتي على وجهين: حرمان مُطلق، ومطلق حرمان.
فالحرمان المطلق: لا يكون إلّا بالشرك بالله ﷻ، الذي يقول الله ﷻ فيه: «إِنَّهُ مِنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ» [التوبة: ٧٧].

ومطلق الحرمان: يكون على أهل المعاصي الذين لا تبلغ معاصيهم الكُفْر، فيحرمون مطلق حرمان ولو زماناً يسيراً ثم يكون مآلهم إلى الجنة، وهذا الحديث من القسم الثاني الذي هو مُطلق الحرمان.

❖ قوله: «أَلَا كُنْتَ حَدَّثْتَنِي؟» يحتمل أنه حدثه فَنسي، أو أنه حدثه غيره فَنسي وظنه إياه. أو أنه لم يحدثه لا هو ولا غيره، لكن يريد أن يوبخه ويقول: كيف تحدثني الآن وأنت قد حدثتني، ونحن نصدّق الصحابي مع أن النسيان وارد من هذا أو هذا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمِّي وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعُمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ
إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ؛
أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ دَخَلَ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ بِحَدِيثِ
لَوْلَا أَنِّي فِي الْمَوْتِ لَمْ أُحَدِّثْكَ بِهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ
الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ، إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ».

(...) وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنِي سَوَادَةُ بْنُ أَبِي
الْأَسْوَدِ حَدَّثَنِي أَبِي؛ أَنَّ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ مَرَضَ، فَأَتَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ يَعُودُهُ. نَحْوَ حَدِيثِ
الْحَسَنِ، عَنْ مَعْقِلٍ.

هذا أشد من الأول؛ لأن الأول فيمن مات وهو غاشٍ، وهذا فيمن مات ولم ينصح، وهناك منزلة بين الغش والنصيحة.

وعلى هذا الحديث نقول: يجب على كل من ولي شيئاً من أمور المسلمين أن يجهد لهم بالنصح؛ ومن ذلك: إمام المسجد، فيجب عليه أن يسير بهم في الصلاة كما يفعل النبي ﷺ، فالإنسان إذا صَلَّى وحده له أن يطيل أو يقصر، لكن إذا صَلَّى في جماعة فيجب عليه أن يتبع معهم السنة ما أمكن، وهذه مسألة يغفل عنها كثير من الناس، يقول مثلاً: أنا سأقرأ أي سورة؛ لأن الله يقول: ﴿فَأَقْرَأُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [الزُّمَرُ: ٢٠]، فأقرأ في فجر الجمعة بدلاً من «تنزيل» السجدة و«هل أتى»^(١)، أقرأ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزُّمَرُ: ١]، و«العاديات».

نقول: هذا ليس إليك فمن وراءك يريدون أن تأتي بما يوافق السنة، كما لو أنه أراد أن يزيد عما ورد في السنة مُنْع؛ لأنه لا يصلي لنفسه بل يصلي لغيره، وإذا صليت نفسك فأطل كيف شئت، وأما إذا كنت تصلي لغيرك فأنت الآن ولي وأمير يجب عليك أن تسير بهم على حسب ما تقتضيه السنة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- (١٨٣٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ؛ أَنَّ عَائِذَ بْنَ عَمْرٍو - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - دَخَلَ عَلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ، فَقَالَ: أَيُّ بَنِي إِمْنِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ شَرَّ الرُّعَاءِ الْحُطَمَةُ، فَإِيَّاكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ». فَقَالَ لَهُ: اجْلِسْ، فَإِنَّمَا أَنْتَ مِنْ نَحَالَةِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ. فَقَالَ: وَهَلْ كَانَتْ لَهُمْ نَحَالَةٌ إِنَّمَا كَانَتْ النُّحَالَةُ بَعْدَهُمْ وَفِي غَيْرِهِمْ.

الشاهد قوله ﷺ: «الْحُطَمَةُ». يُعْرَضُ أنه من هؤلاء؛ ولهذا قال: «فإيَّاكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ»، والحطمة: هو الظالم الذي يحكم الناس ولا يبالي.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) بَابُ غِلْظِ تَخْرِيمِ الْغُلُولِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- (١٨٣١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَذَكَرَ الْغُلُولَ فَعَظَّمَهُ وَهَظَّمْ أَمْرَهُ، ثُمَّ قَالَ: «لَا الْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بِعِيرٍ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي. فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا الْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ قَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي. فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا الْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثَغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي. فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا الْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ نَفْسٌ لَهَا صِبَاحٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي. فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا الْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي. فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا الْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمِثْلِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ.

ذكر النبي ﷺ في هذا الحديث عدة أنواع من المواشي والخيول والأمتعة والصامت -الذي هو الذهب والفضة- أنه يأتي به الإنسان إذا غلّه يوم القيامة على رقبته، يؤتى به بين الناس - والعياذ بالله - فيطلب من النبي ﷺ أن يغيبه فيقول له: «لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ»، ومن بلغه الحكم فقد قامت عليه الحجة.

وظاهر الحديث: أن هدايا العمال غلول^(٢) كما في حديث ابن اللُّبَيْبَةِ الذي بعثه الرسول ﷺ عاملاً، ثم رجع فقال: «هذا لكم وهذا أهدي إلي»^(٣)، فكل من أخذ من بيت

(١) أخرجه البخاري (٣٠٧٣).

(٢) أخرجه أحمد (٤٢٤/٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٥٩٧)، ومسلم (١٨٣٢).

مال المسلمين بغير حق فهو غالٌّ، ولا يدخل في ذلك من غصب شيئاً من شخص معين؛ لأن هذا له عقوبة خاصة، وكما تعلمون: «مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(١).

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: ٢٥- (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرِ الدَّارِمِي، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ- عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغُلُولَ فَعَظَّمَهُ. وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ قَالَ حَمَّادٌ: ثُمَّ سَمِعْتُ يَحْيَى بَعْدَ ذَلِكَ يُحَدِّثُهُ، فَحَدَّثَنَا بِنَحْوِ مَا حَدَّثَنَا عَنْهُ أَيُّوبُ. (...). وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٧) بَابُ تَخْرِيمِ هَدَايَا الْعُمَّالِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- (١٨٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ- قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَسَدِ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ اللَّثْبِيِّ -قَالَ عَمْرُو وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: عَلَى الصَّدَقَةِ- فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا لِي أَهْدِي لِي، قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: «مَا بَالُ عَامِلٍ أَتَيْتُهُ، فَيَقُولُ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدِي لِي. أَفَلَا قَعْدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ فِي بَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى يَنْظُرَ أَيُّهُدَى إِلَيْهِ أَمْ لَا؟ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، لَا يَنْتَالُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خُورَارٌ، أَوْ شَاةٌ تَبْعُرُ». ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُقْرَتِي إِنْطَبِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ». مَرَّتَيْنِ^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥٢)، ومسلم (١٦١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٩٧).

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَمْعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ اللَّثْبَةِ - رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ - عَلَى الصَّدَقَةِ، فَجَاءَ بِالْمَالِ فَدَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفَلَا قَعَدْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ فَتَنْظُرَ أَبْهَدَى إِلَيْكَ أَمْ لَا؟». ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيئًا. ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ.

هذا يدل على: أن الغلول من الأموال العامة يُعاقب عليها الإنسان بهذه العقوبة: والعقوبة في الواقع مناسبة؛ لأنه كما أخذ من أموال المسلمين العامة بغير حق صار من المناسب أن يُفصح به بين الناس يوم القيامة، ومن هذا: أولئك القوم الذين يأخذون عن أعمال لم يعملوا بها، كالذين يأخذون عن الانتدابات وهم لم يُنتدبوا وما أشبه ذلك، فهؤلاء لا شك أنهم غاللون وسيأتون بها يوم القيامة.

وإذا أُهْدِيَ للشخص شيء من الغير وهو عامل، فهل له أن يقبله؟
الجواب: لا، عليه أن يردّه من أجل أن يعرف أن هذا حرام، حتى لو فرض أنه أخذه ويريد أن يرد بدله، فالأصل أن يردّه هو بعينه.
وماذا عن هدايا الطلاب للمعلمين؟

الجواب: الذي نراه فيها: أنها إذا كانت بعد انتهاء الاختبار وانتهاء الطالب من هذه المدرسة فلا حرج؛ لأنه قد أُمِنَ فيها من الخيانة، وأمّا إذا كان لا يزال في المدرسة أو يأمل أن يدرس فيها في المستقبل فلا يجوز.

وفي هذا الحديث: دليل على من خطب العوارض، فإذا حدث شيء عارض، فمن السنة أن يقوم من له الحكم في هذه البلد فيخطب في الناس؛ لأن هذا أوقع في النفوس من تأخيرها إلى وقت آخر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: اسْتَمْعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ يُدْعَى ابْنُ الْأَثْبَةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ قَالَ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلَا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ، إِنْ كُنْتَ صَادِقًا». ثُمَّ خَطَبَنَا فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَتَى عَلَيْنَا، ثُمَّ قَالَ:

«أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أَسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ بِمَا وَلَّيْتَنِي اللَّهُ، فَيَأْتِيَنِي فَيَقُولُ: هَذَا مَا لَكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي. أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا، وَاللَّهُ لَا يَأْخُذُ أَحَدًا مِنْكُمْ مِنْهَا شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى بِخِمْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا عَرَفَنَ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ بِخِمْلٍ بَعِيرٍ أَلَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خَوَارٌ، أَوْ شَاةٌ تَبْعُرُ». ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رُئِيَ بَيَاضُ إِنْطِئِهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ». بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنِي.

في هذا الحديث: دليل على محاسبة العمال، ومهما كان العمال أمناء فلا بد أن يحاسبون، والصحابة أمناء، ومع ذلك حوسبوا من النبي ﷺ، وهذا من الحزم؛ لأنه وإن كان الرجل أمينًا فلا يخلو من السهو والنسيان والغفلة، فمحاسبته من الحزم.

وقوله: «بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنِي». يعني: أبصرتُ بعيني وسمعتُ بأذني، فعلى العامل ألا يأخذ أي هدية من أي شخص؛ لأن قلبه سيكون فيه انعطاف على هذا الشخص، ولا بد أنه سيحاييه مهما كان، والمقصود: المصلحة العامة.

وما نراه -أيضًا-: أن الحديث في التليفون إذا كان في مصلحة العمل فلا بأس وإلا فلا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كُلُّهُمْ، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِ عَبْدَةَ وَابْنِ نُمَيْرٍ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ. كَمَا قَالَ أَبُو أُسَامَةَ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ: «تَعْلَمَنَّ وَاللَّهِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا». وَزَادَ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ قَالَ: بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنَايَ. وَسَلُّوْا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ كَانَ حَاضِرًا مَعِيَ.

٢٩- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ - وَهُوَ أَبُو الزَّيْنَادِ - عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ، فَجَاءَ بِسَوَادٍ كَثِيرٍ، فَجَعَلَ يَقُولُ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ إِلَيَّ. فَذَكَرَ نَحْوَهُ قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مِنْ فِيهِ إِلَى أُذُنِي.

٣٠- (١٨٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بْنُ الْجَرَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

يَقُولُ: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَكَتَمْنَا خِيَطًا فَمَا فَوْقَهُ كَانَ غُلُوًّا لَا يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَسْوَدُ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْبَلْ عَنِّي عَمَلَكَ، قَالَ: «وَمَا لَكَ؟» قَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: «وَأَنَا أَقُولُهُ الْآنَ مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَلْيَجِئْ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، فَمَا أُوْنِي مِنْهُ أَخَذَ وَمَا نَهَى عَنْهُ انْتَهَى».

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ. (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ عَمِيرَةَ الْكِنْدِي، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ وَجُوبِ طَاعَةِ

الْأَمْرَاءِ فِي غَيْرِ مَفْصِيَةٍ وَتَحْرِيمِهَا فِي الْمَفْصِيَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- (١٨٣٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ نَزَلَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسٍ بْنِ عَدِيٍّ السُّهْمِيِّ بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ أَخْبَرَنِيهِ يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١).

٣٢- (١٨٣٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِزَامِيُّ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ يَعْصِنِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي»^(٢).

يعني: يجب أن تكون طاعة الأمير الذي أمره الرسول ﷺ - لا كل أمير - من طاعته ﷺ.

(١) أخرجه البخاري (٤٥٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (٧١٣٧، ٢٩٥٧).

فمثلاً: الأمراء بعد الرسول ﷺ ليست إمرتهم من الرسول ﷺ نفسه فالحديث هنا يقول: «مَنْ أَطَاعَ الْأَمِيرَ؟» يعني: الذي أَمَرْتَهُ «فَقَدْ أَطَاعَنِي»؛ لأنه أميرى ووكيلى وله ولاية عني «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» [النسبة: ٨٠].

وفي وقتنا هذا نقول: إنه من أطاع الأمير فقد أطاع الله؛ لأن الله تعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النسبة: ٥٩]، فهؤلاء ثلاثة كلهم مطاعون -الله والرسول وأولي الأمر- ولكن الله تعالى لم يذكر إطاعة أولي الأمر بالعامل بل جعلها معطوفة على ما سبق؛ لأن طاعة ولاية الأمور ليست مستقلة، بل تابعة، ولولا أن الله فرض علينا طاعتهم ما أطعناهم، وفي عدم إعادة العامل -في الآية- دليل على أن طاعتهم ليست مستقلة بل هي تابعة، وأوامر ولاية الأمور تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يأمرُوا بما أمر الله به.

والقسم الثاني: أن يأمرُوا بما نهى الله عنه.

والقسم الثالث: أن يأمرُوا بما لا أمر فيه ولا نهى.

فالقسم الأول: طاعتهم فيه من وجهين:

الأول: أن الرعية قد أمرُوا بهذا من قبل الله، كأن يأمرُوا بصلاة الجماعة والزكاة

وما أشبه ذلك فطاعتهم في هذا طاعة الله ﷻ من وجهين:

الأول: أن الله أمر بذلك استقلالاً.

والثاني: أن الله أمر بطاعة ولاية الأمور فيها.

وأما إذا أمرُوا بما نهى الله عنه فإنه لا طاعة لهم؛ لأنهم هم عبيد الله ونحن عبيد الله،

ولا يجوز لهم أن يخرجوا عن طاعة الله، وإذا خرجوا عن طاعة الله ساء أن نخرج عن

طاعتهم؛ لأننا لهم تبع، فهؤلاء لا يطاعون، فإذا قالوا -مثلاً-: لا تعمل حتى تحلق

لحيثك، فلا يجوز له أن يعلقها؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق^(١)، وكذا إذا

قالوا: أَرْخِ الثوب إلى الكعبين، فلا يطاعون؛ لأن في ذلك معصية لله.

والقسم الثالث: تكون طاعتهم فيه واجبة؛ ولا عبرة لمن يقول: إن هذا نظام

وطاعته ليست واجبة.

(١) أخرجه أحمد (٦٦/٥)، وانظر: «كشف الخفاء» (٢/٤٩١).

نقول: وإذا كان نظامًا فقد أمرنا بطاعته، وَلَوْ نَابَذْنَاهُمْ لاختل النظام وصار كل إنسان يعمل برأيه، فتجب الطاعة حتى وإن لم يكن منصوصًا على الأمر به بذاته، ولولا أن طاعتهم تجب في هذا القسم لم يكن الأمر بطاعتهم فائدة.

وهذا هو سحر الخلاف بين المتبعين للسلف والمتبعين للخوارج، فالمتبعون للخوارج يقولون: لا طاعة له، فهذا النظام لا نقبله ولا نطيعه، حتى ربما يكفرون الحاكم والمطيع له، ويقولون: هذا لم يحكم بما أنزل الله، وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿١١﴾ [التوبة: ٤٤].

فنقول: هذا قد حكم الله به بجنسه، فكل ما أمر به ولي الأمر يجب طاعته إلا المعصية فهذه الأقسام نحو أمر ولاية الأمر. ثم إن الأمر قد يكون بالقول أو بالفعل أو بالإشارة، فبالقول: أن يقول ولي الأمر للشخص: قم، فيلزمه أن يقوم.

وبالإشارة: أن يشير إليه هكذا، فيلزمه أن يقوم؛ ولهذا لما أشار النبي ﷺ في الصلاة للقوم الذين صلُّوا قِيَامًا وهو قاعد جلسوا، فهذه الإشارة. والإشارة: تعني: أن يضع علامة على الأمر وعلامة على النهي، ومن ذلك: إشارات المرور، فهي علامات يجب أن نطيعها حسب ما يقتضيه النظام، والعجب أن قومنا وهم مسلمون منهم من لا يمثل لهذا إلا النادر، ولكن لو أمر ولي الأمر بإحراق مالك فهل يطاع أولاً؟

الجواب: هذا فيه تفصيل إذا كان هذا تعزيرًا لهذا المأمور؛ لأنه استحق أن يعزَّر بإحراق ماله. كالغالب مثلاً - فيلزمه أن يُطيع؛ لأن هذا سائق لولي الأمر، وإن كان لإفساده وليس تعزيرًا فلا يجوز؛ لأن إضاعة المال حرام. لكن لو قال: إما أن تحرق مالك: وإلَّا حبستك أو قتلتك أو ما أشبه ذلك، فهنا يحرقه دفعًا عن نفسه^(١).

فالمهم: أن امتثال أوامر ولاية الأمور هو الذي يحفظ الأمن ويحفظ الأمة من

(١) سئل الشيخ رحمه الله: إذا أكره وليُّ الأمر رجلًا ما على طلاق زوجته، فهل يقع الطلاق؟ فأجاب رحمه الله قائلًا: إذا أكره الإنسان على طلاق زوجته من أي جهة كانت فلا يقع الطلاق منه، كما أنه ليس له أن يأمر بأكل شيء بعينه من الطعام، إلا إذا كان هناك فساد اقتصادي ويريدون توفير بعض الأطعمة.

الفوضى، ويعتقد الإنسان أن له أميرًا؛ لأن من مات وليست في رقبته بيعة مات ميتة جاهلية، والبيعة تقتضي الطاعة والموافقة.

وهل يُشترط لطاعة ولي الأمر ألا يكون عاصيًا؟

الجواب: لا يشترط، حتى لو كان خَمَارًا أو مَبْتَلَىً بِالْأَغَانِي وغير ذلك فإن طاعته واجبة؛ لأن شرط جواز المخالفة أن لا يأمر بمعصية، وظنَّ بعضُ السُّفهاء الذين فيهم رائحة من الخوارج أن شرط ذلك ألا يكون عاصيًا، فإن كان عاصيًا فلا طاعة له، وسبحان الله! أين يوجد من ليس عاصيًا؟ هذا لا يوجد، وكان الخلفاء يطيعهم أئمة المسلمين وهم يَعْرِفُونَ معصيتهم وإصرارهم على المعاصي، بل وعلى الخروج عن عقيدة السلف ويطيعونهم، بل يدعون الله لهم.

لكن مع ذلك على ولي الأمر أن يقوم بما أمر الله به من السَّعي في الأُمَّة بما فيه مصلحة الأُمَّة، وألَّا يُحايي أحدًا في إسقاط واجب أو في فعل مُحَرَّم أو في تنزيله منزلة لا يستحقها. وهذا هو الواجب عليه، لكن لو أخلَّ ولي الأمر بواجبه فنحن علينا واجب نقوم به، ونسأل الله الذي لنا، والذي عليهم إلى الله ﷻ.

وهل يُشترط لطاعة ولي الأمر أن يكون هو نفسه مطبقًا للأمر؟

الجواب: لا، إذا لم يطبق الأمر صار عاصيًا، لكن طاعته واجبة.

وهل يُطاع ولي الأمر ولو وصل إلى الحكم بالتسلط كما هو الآن؟

الجواب: إذا استتب الحكم لفلان بأي طريق وصار سُلْطَانًا فتجب طاعته؛ لأن الحكمة هي ألا تكون المسألة فوضى.

وما الحكم فيما يفعله البعض من جعل طاعة ولي الأمر في المدح والثناء والتملُّق وعمل الزينات، فهل هذا من الطاعة؟

الجواب: هذا ليس من الطاعة: الطاعة هي أن يأمر فتطيع، أما مسألة المباهات هذه فقد اعتادها الناس الآن، لكن ليس لها أصل، وفيها إضاعة للمال والوقت وغير ذلك، والعُرف الآن على هذا، والنُّفوس مجبولة على المباحات.

وَيَرْدُ شُبْهة عَصْرِيَّة - في هذا الباب - يقول بها بعض طلبة العلم وهي كالتالي: أن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها كانت خارجة بكل معنى الكلمة حين خرجت على علي رضي الله عنه، فما أنتم الآن تقولون: إنها كانت متأولة، فلماذا تُنكرون علينا حين نتكلَّم بالعلن إنكارًا

على الحُكَّام أو بالبيانات أو بالمظاهرات ولا تجعلون لنا تأويلًا في هذا؟
نقول لهذا القائل: ما هي عائشة عندك، أي امرأة هي؟ أليست أمك؟! إذا انتقدتها
فقد عَقَّقْتَهَا، وعائشة رضي الله عنها معها جمع من الصَّحابة وافقوها على تأويلها، والصَّحابة رضي الله عنهم
ليست منزلتنا كمنزلتهم حتى نقول: إن فعلوا شيئًا بتأويل فعلناه.
ومن ثم أوجب أهل العلم على الأمة أن لا يتكلَّموا فيما جرى بين الصحابة
أصلًا؛ كما قال الناظم:

ونسكتُ عن حربِ الصَّحابةِ فالذي جرى بينهم كان اجتهادًا مُجرَّدًا.
ولا نحتج به، فعندنا أحاديث الرسول ﷺ فيها الحجة، ولا شك أن عليًا رضي الله عنه رأيه هو
الأقرب للصواب منها بلا شك، ولكن ليس المرجع فعل عائشة ولا فعل أي واحد من
الصَّحابة، المرجع هو الكتاب والسُّنة. فالقياس هنا لا يصح؛ لأنه قياس مع الفارق.
وما حكم طاعتهم فيما ليس من السنة، ولكنه ليس حرامًا؟
والجواب: أن العلماء قالوا: إن حكم القاضي يقطع الخلاف، هذا عن القاضي،
فما الحكم بالنسبة لولي الأمر؟! لا شك أنه أولى^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٣٣- (...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ
قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ
أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي».
(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ زِيَادٍ، عَنِ

(١) سئل الشيخ رحمته الله: إذا كان هناك أمر يختلف العلماء فيه: هل هو طاعة أم معصية، فهل يُطاع فيه ولي الأمر؟
فأجاب رحمته الله قائلًا: ذكرنا فيما سبق أن حكم القاضي يرفع الخلاف، فإذا كانت المسألة اجتهادية، فإنه
يتبع الإمام في أمره، ومن ذلك مثلاً: لو قُدِّرَ أن الإمام أمر بصوم يوم الشك، وصوم يوم الشك حرام،
لكن العلماء اختلفوا في يوم الشك ما هو: هل هو اليوم الذي تكون فيه ليلة الثلاثين من شعبان غائمة أو
مقترة، ولا يُرى الهلال؟

فإذا كان ولي الأمر يرى الرأي الثاني فإنه يُتَّبَعُ على الأقل في الظاهر؛ بمعنى: ألا تُعلن إفطارك؛ ولهذا كانت
هناك رواية عن الإمام أحد في هذه المسألة: أن الناس تبع للإمام، فإن صام صاموا وإن أفطر أفطروا.

ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ سَوَاءً.

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ يَغْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي عَلَقَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ فِيهِ إِلَيَّ فِي، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ح وَحَدَّثَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَغْلَى بْنِ عَطَاءٍ، سَمِعَ أَبَا عَلَقَمَةَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

في هذا الحديث من الفوائد: أن الوكيل قائم مقام الموكل، فإنه معنى أن النبي ﷺ وكل وكلاء عنه في أمته، فإذا كانت معصيتهم معصية للرسول دل ذلك على أن الوكيل قائم مقام الموكل، فإذا أرسل إليك أبوك شخصاً، وقال لك: افعَلْ كَذَا بِأَمْرِ أَبِيكَ، فإن معصية هذا الشخص معصية لأبيك.

❦ قوله: «مِنْ فِيهِ إِلَيَّ فِي». كان المتوقع أن يقال: «مِنْ فِيهِ إِلَى أذُنِي» كما سبق في لفظ آخر.

والجواب أن نقول: إن مراده أنه حَدَّثَهُ به مواجهة، والمواجهة هي التي يكون فيها الفهم إلى الفهم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَيَّوَةَ؛ أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ وَقَالَ: «مَنْ أَطَاعَ الْأَمِيرَ». وَلَمْ يَقُلْ: أَمِيرِي، وَكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ هَمَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٣٥- (١٨٣٦) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفَتِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ كِلَاهُمَا، عَنْ يَغْقُوبَ قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا يَغْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّكَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ وَآثَرَةٍ عَلَيْكَ».

❦ قوله: «عَلَيْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ» «على» ظاهره الوجوب، كما قال الله تعالى:

﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٣) [التوبة: ٢٣]. «فعلبك السمع والطاعة» يعني: يجب عليك السمع والطاعة.

❦ قوله: «(فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ)». يعني: سواء كان عليك عُسْرًا في ذلك أو لا.

❦ قوله: «وَالْمَنْشُطُ وَالْمَكْرُوهُ». «الْمَنْشُطُ»: أي: النشاط، و«الْمَكْرُوهُ»: أي: الكسل.

❦ قوله: «وَأَثَرُهُ عَلَيْكَ»؛ يعني: لو استأثر ولي الأمر بشيء من أموال أو أراضٍ أو غيرها فعليك السمع والطاعة وإن استأثر بذلك، حتى -مثلاً- لو فرض لك من بيت المال أقل من كفايتك، وهو يأخذ ما شاء، فهنا استئثار بلا شك، فعليك السمع والطاعة، ولا تقل: لماذا لا تعطيني مثل ما تأخذ؟! بل نقول: عليك السمع والطاعة ولو وجدت الأثرة عليك وهذا في الحقيقة هو الذي يضبط الأمة، فالواجب السمع والطاعة على كل حال ما لم يأمرُوا بمعصية.

فإن قال قائل: ما تقولون فيما يحدث في بعض البلاد إذا حدث هناك غلاء الأسعار لبعض السلع الاقتصادية تحدث هناك مظاهرات يسمونها مظاهرات سلمية، ويقولون: إنها تخرج لكي يُخَفِّضُوا سعر الأطعمة، وغالبًا ما تستجيب الدولة لهذا، فماذا ترون في هذا؟

الجواب: أن لا أرى المظاهرة على كل حال، فالمظاهرات كلها شر، ولم تكن معروفة في السلف، ويحصل فيها مغالطات، وربما يتسلط المتظاهرون على الدكاكين والسيارات -مع الحماس ونحوه- فيحصل شرٌّ كثير. فلا نراها إطلاقًا، وربما يقال هذا لو كنا في بلاد كافرة، والمسلمون مغمورون في هذه البلاد، ولن ترفع الدولة بهم رأسًا إلا بالمظاهرة فهنا قد يقال: إن هذا لا بأس به بشرط أن لا يحدث شيء من المخالفات^(١).

وهل إذا كان المسلمون في بلاد، ولأه أمورها فيه مسلمين، فهل يُطَاعُونَ؟

(١) سئل الشيخ رحمه الله: الذين يخرجون على الولاة الآن يُسمَّون بالمعارضة، فإذا وقعت المعارك بينهم وبين الحاكم، فهل يُصلَّى على قَتْلِ المعارضة؟ وهل تدخل أموالهم في الإرث؟ علمًا بأنهم خرجوا على الإمام بعد البيعة بالبرلمان أو الانتخابات؟

فأجاب رحمه الله قائلًا: المعارضة لا أدري، هل ينطبق عليهم وصف الخوارج أم لا؟ الآن المعارضة حسب الحكومات الحزبية تعتبر أحزابًا شرعية، وليست خارجة، نعم لو أنهم خرجوا على الإمام بالسلاح ربما نقول: إنهم من الخوارج، فإذا قاتلوا الإمام إنهم من الخوارج، فإذا قاتلوا الإمام فهم البغاة يجب أن تساعد الإمام عليهم، وهم مسلمون، إذا ماتوا يُصلَّى عليهم، ويورثون، ويرثون.

الجواب: نعم يطاعون إلا في معصية الله^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- (١٨٣٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَّادٍ الْأَشْمَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدِّعَ الْأَطْرَافِ. (...)

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدِّعَ الْأَطْرَافِ.

(...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، كَمَا قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: عَبْدًا مُجَدِّعَ الْأَطْرَافِ.

يعني: وإن كان الولي عبدًا مجدع الأطراف.

❦ قوله: «إِنَّ خَلِيلِي»؛ لأننا في قول النبي ﷺ: «لَوْ اتَّخَذْتُ مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ»^(٢)؛ لأن الصورة المنفية هي أن يكون الرسول ﷺ خليلًا لغيره، وأمّا أن يكون غيره خليلًا له فلا بأس، وهذا هو الجمع.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- (١٨٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى

(١) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: في بعض البلاد ذات الأنظمة اللادينية ربما يوفق الإنسان ويدخل للبرلمان، فهل يُشترط عليه في هذا أن يدخل لأجل الإصلاح على منهج الإسلام؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: الذي يظهر في هذا أن نقول: يدخل في البرلمان، وإذا أعطاه الله تعالى علمًا وفقهًا استطاع أن يردّ على أولئك الملحدّين، ولا بد أن يدخل بنية الإصلاح ما استطاع، لا لأجل المنصب والجاه.

ثم سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ وهل ترون أن التقدم للبرلمان - وخاصة إذا كان أغلب من فيه من العلمانيين - واجب في هذا الزمان؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: أنا أرى أن السياسية تقتضي المشاركة حتى في هذه الحال، لكن بشرط أن يكون المشارك أهلًا للجدال وبيان الحق؛ لأن بقاء الجو خاليًا ليس بطيب، فيتعين على القادر أن يدخل في البرلمان، وأن ينتخب.

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٦)، ومسلم (٢٣٨٢).

بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَدَّتِي تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ يَقُولُ: «وَلَوْ اسْتَعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَاسْتَمْعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا».

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: عَبْدًا حَبِشِيًّا.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: عَبْدًا حَبِشِيًّا مُجَدَّعًا.

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشَرَ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَذْكُرْ حَبِشِيًّا مُجَدَّعًا وَزَادَ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِعَيْنِي أَوْ بِعَرَفَاتٍ.

(...) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْوَيْنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ الْمُحْصِنِينَ قَالَ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: حَبَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا كَثِيرًا ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدَّعٌ - حَسْبَتْهَا قَالَتْ - أَسْوَدُ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَاسْتَمْعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا».

هذا الحديث في الأمراء الذين دون الأمير الأول؛ ولهذا قال: «لو استعمل عليكم». والظاهر: أن نائب الفاعل هو الإنسان وليس الله ﷻ؛ لأننا لو جعلناه الله لكان الطلب بطاعة الخليفة الأول، لكن هنا لو أن الأمير الذي له الإمرة العامة جعل علينا أميرًا كما وصف في هذا الحديث، فإننا يجب علينا أن نطيعه.

❖ قوله: «يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ» فُهِمَ منه: أنه لو أمرنا بما يخالف كتاب الله فإننا لا نطيعه؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ﷻ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- (١٨٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ».

(...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَحُمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي كِلَاهُمَا، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وهل ظاهر هذه الأحاديث أنه يجوز للعبد أن يتولى إمرة عامة؟

الجواب: نعم، أو يقال هذا للمفارقة، مثل: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٨]، وقد سبق أنه يشترط أن تكون الخلافة في قریش^(١)، فالظاهر: لو أن أحداً تسلط وتأمّر واستتب له الأمر، فإننا يجب علينا أن نسمع له ونطيع.

وهنا مسألة وهي: أننا قلنا فيما سبق: بأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وأنه لا يخرج على الحاكم إلا إذا كان كافراً ويوجد قدرة على إزالته، فإذا كان الحاكم يحمل الرعية حملاً على المعصية، فهل لهم أن يخرجوا عليه؟

فالجواب عن ذلك أن يقال: ينظر إذا كان يستحلها مع علمه بأنها معصية فلا بأس بالخروج عليه مع القدرة، وأمّا إذا كان لا يستحلّها وهو يعلم أنها معصية فلا يجوز الخروج عليه؛ لأن النبي ﷺ إنما أجاز ذلك إذا كان كافراً كفراً صريحاً عندنا فيه من الله برهان.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- (١٨٤٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ جَيْشًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا فَأَوْقَدَ نَارًا، وَقَالَ: ادْخُلُوهَا. فَأَرَادَ نَاسٌ أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّا قَدْ فَرَزْنَا مِنْهَا. فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: «لَوْ دَخَلْتُمُوهَا لَمْ تَزَلُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». وَقَالَ لِلْآخَرِينَ قَوْلًا حَسَنًا وَقَالَ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ».

٤٠- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ - وَتَقَارَبُوا فِي اللَّفْظِ - قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْمَعُوا لَهُ وَيَطِيعُوا، فَأَغْضَبُوهُ فِي شَيْءٍ، فَقَالَ: اجْمَعُوا لِي حَطَبًا. فَجَمَعُوا لَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَوْقِدُوا نَارًا. فَأَوْقَدُوا ثُمَّ قَالَ: أَلَمْ يَأْمُرْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْمَعُوا لِي وَتَطِيعُوا؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: فَادْخُلُوهَا. قَالَ: فَظَرَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَقَالُوا: إِنَّا قَدْ فَرَزْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ

(١) أخرجه أحمد (١٢٩/٣)، وأبو يعلى (٩٤/٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٥٢/١)، وانظر: «الترغيب والترهيب» (٣٢٣٧)، و«التلخيص الحبير» (٤٢/٤).

النَّارِ. فَكَانُوا كَذَلِكَ وَسَكَنَ غَضَبُهُ وَطُفِئَتِ النَّارُ، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

هذا -أيضاً- مما يدل على: أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فهذه سرية جعل النبي ﷺ عليها رجلاً وأمرهم أن يطيعوه، فأغضبوه في شيء فغضب وقال: «اجتمعوا لي خطباً»، فجمعوا - وهذا الأمر ليس فيه معصية -، قال: «أضرمو النار» فأضرموها - وهذا أيضاً ليس معصية -، قال: «ألقوا أنفسكم فيها»، فتناظروا وقالوا: «كيف ندخل النار ونحن إنما أسلمنا خوفاً من النار»، فكان هذا القياس موافقاً للصواب. فلما رجعوا للنبي وأخبروه أخبر أنهم «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا»؛ يعني: لعذبوا بها إلى يوم القيامة، وبعدها كل على عمله.

وعلى هذا؛ لو أمر ولي الأمر بمعصية سواء كان على المأمور ضرر منها أولاً - فإنه لا يجوز امتثال أمره.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١- (١٧٠٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَةِ، وَعَلَى أَثَرَةِ عَلَيْنَا، وَعَلَى أَنْ لَا تَنَازَعَ الْأَمْرَ أَهْلُهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيْنَمَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَا تُمْ.

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ -يعني: ابن إدريس- حَدَّثَنَا ابْنُ عَجَلَانَ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ -يعني: الدراوردي- عَنْ يَزِيدَ -وهو ابن الهاد- عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ.

هذه أمور عظيمة بايعوا عليها الرسول ﷺ.

❖ قوله: «على السَّمْع والطَّاعة»: «السَّمْع». يعني: من ولاية الأمر، والطَّاعة لهم في كل الأحوال: «في العُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وعلى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا»، وهذه محل تعلق النفوس، فالأثرة؛ يعني: الاستثثار، بحيث يكون عند الأمير أو من له الأمر من الأموال القصور والسيارات ما يستأثر به على الناس، وما حصل منه من استثثار فعلى نفسه، كما أننا علينا أن نسمع ونطيع وإن كان يشرب الخمر ويسرق ويزني؛ لأنه ليس من شرط وجوب الطَّاعة أن يكون الأمير مَعْصُومًا من المعاصي، فمعصيته على نفسه، وعلينا السَّمْع والطَّاعة؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»^(١).

❖ قوله: «وعلى أن لا تنزع الأمر أهله»: فمن أهله؟ هل هم من تُشترط فيهم الشروط الابتدائية بأن يكون من قريش، وأن يكون قادرًا، وأن يكون كذا وكذا، أو المراد بالأهل: من تأهل لهذا المنصب ولو لم تتم فيه الشروط التي تُشترط في الابتداء؟
الجواب هو: الثاني، فأهله هم الذين استولوا على البلاد على أي حال كانوا، ومن أي نسب كانوا.

❖ قوله: «وعلى أن نقول بالحق أينما كنا» أي: في أي مكان علينا أن نقول بالحق، إن سُئلنا عنه بيناه، وإن دعت الضرورة إلى بيانه بيناه؛ لأن الأول سؤال باللسان، والثاني سؤال بالحال.

ولكن قد يكون من الخير أن يؤجّل الإنسان بيان الحق كما فعل مُعَاذُ بْنُ جَبَل رضي الله عنه حيث أخر قول النبي ﷺ: «حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»^(٢)، ولكن أن يكتم ما عنده من الحق حتى يموت هذا لا يجوز.

❖ قوله: «لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ كَوْمَةً لَآئِمٍ» يعني: حتى لو لامونا على الحق فإنه لا يهملنا، ولكن لو عذّب على الحق فهل له أن يتأوّل ويكتم الحق على وجه صريح أو ماذا؟
هذا فيه تفصيل:

إن كان كتماننا للحق يؤدي إلى موت الحق؛ لأنه لا يقوم به أحد، فهذا لا يجوز.

(١) أخرجه البخاري (٦٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠).

بل يجب أن يبين الحق ولو قُتل؛ لأن بيان الحق حيثئذ من الجهاد في سبيل الله. وإن كان إذا كتم الحق فقد وُجد من يبيته فإن هذا إذا أكره على كتم الحق فلا شيء عليه. ولهذا لما امتحن الناس في عهد الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالقول بخلق القرآن، فكثير من العلماء تأولوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصاروا يُعَدُّون بأصابعهم، فيقولون مثلاً: التوراة والإنجيل وصحف موسى والقرآن كل هذه مخلوقة، وهم يغنون الأصابع متأولين؛ خوفاً من القتل أو الحبس أو التعذيب، لكن لما وصل الدور على الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم ير أن يتأول؛ لأنه لو تأول مات الحق، فالناس ينتظرون ماذا يقول هذا الإمام؟ فصرَّح بالقول بأن القرآن كلام الله، وأنه مُنزَّل غير مخلوق، وعُدَّ على ذلك كما هو مشهور فهذا فيه التفصيل.

وانظر إلى قصة الغلام عند الملك الظالم، فالغلام كان يدعو إلى التوحيد، والملك يدعو إلى الشرك، فضايق الملك، فرماه في البحر، ورماه من فوق الجبل، ولكنه ينجيه الله ﷻ ويرجع، فقال له الغلام: إن كنت تريد قتلي فاجمع الناس وخذ سهمًا من كيناتي وارمني به وقل: باسم الله رب الغلام، ففعل الملك، فأصابه السهم ومات، فضجَّ الناس كلهم يقولون: الربُّ ربُّ الغلام؛ لأن هذا الملك عجز عنه بسلطانه وقوته أن يقتله، ولما سمَّى برب هذا الغلام قتله، فقالوا: إذا الأمر لربِّ الغلام، هو الذي له السلطان، فأسلم الناس^(١)، فهذا الآن اختار أن يقتل نفسه لإظهار الحق، وكذلك الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره من العلماء الذين خافوا إذا تأولوا كما تأول غيرهم أن يضيع الحق، فقالوا بالحق وصبروا على ما كُذِّبوا وأوذوا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٤٢- (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ بْنِ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنِي بُكَيْرٌ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَقُلْنَا: حَدِّثْنَا أَصْلَحَكَ اللَّهُ بِحَدِيثٍ يَنْفَعُ اللَّهَ بِهِ سَمْعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: دَعَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعَنَا، فَكَانَ فِيهَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا وَأَنْ لَا نُنَازِعَ

(١) أخرجه مسلم (٣٠٠٥).

الْأَمْرَ أَهْلَهُ قَالَ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ».

سبق الكلام على هذا الحديث، إلا أن هذا فيه زيادة وهي قوله: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ». فهذه الشروط لا بد منها:

أولاً: «أَنْ تَرَوْا». والرؤية؛ بمعنى: العلم، وأما الظنُّ فلا يجوز أن تُنازع الأمر أهله بما نظن أنه كفر، بل لا بد أن نعلم أنه كفر، وهذا يحتاج إلى تدقيق في شروط التكفير، فننظر أولاً: هل هذا القول الذي قاله هذا الإمام أو هذا الفعل كفر أو لا؟ وهذا يحتاج إلى تحقيق في الأدلة من الكتاب والسنة.

ثانياً: هل ينطبق التكفير على هذا الرجل -على ولي الأمر-؛ يعني: أنه رُبَّمَا يكون كُفْرًا ولكنه إذا طُبِّقَ على هذا لم يكن كافراً به؛ لوجود شبهة أو تأويل، ومن ذلك مثلاً: أن بعض العلماء المتأخرين قالوا: إن أمور الدنيا ليست من العبادة في شيء، وأنها ترجع إلى اجتهداد الناس، وأن لهم أن يقننوا شيئاً يخالف ما جاء بالكتاب والسنة؛ لأن ما جاء بالكتاب والسنة إنما هو أمر لقوم يناسبهم هذا الحكم، والأمور تختلف، والأزمات تختلف، والأماكن تختلف، والأمم تختلف، وليس هذا من حق الله الخاص الذي لا يمكن أن يتصرّف فيه الإنسان، هذه من الأمور الدنيوية، ثم يستدلون لذلك -ولا دليل لهم فيه- بأن النبي ﷺ قَدِمَ المدينة فوجد الناس يُلقحون النخل، يلقحون الأنثى بطلع الفحل فيصلح الثمر بإذن الله ﷻ، فإذا لم يفعلوا هذا فسَدَ التمر، فقال النبي ﷺ لهم: «لَوْ أَنَّكُمْ تَرَكْتُمْ هَذَا» فتركوه، فخرّب النخل في تلك السنة وصار شيصاً لا يستساغ، فجاءوا إلى النبي ﷺ يشكون إليه فقال: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ»، أخذ بعض المتأخرين من هذه الكلمة أن أمور الدنيا لا علاقة بالأوامر والنواهي فيها؛ فصاروا يتصرفون كما يشاءون أو كما يرون أنه مصلحة، فأحلوا الربا الاستثماري، وقالوا: إن الربا المحرّم هو الربا الاستغلالي الذي فيه استغلال الأغنياء للفقراء، فإذا كان الربا استثمارياً ينتفع منه المُرَبِّي والمأخوذ منه الربا، فلا بأس به؛ فقالوا: للإنسان أن يؤسّس مَصْنَعًا، ويأتي للبنك ويقول: أعطني عشرة ملايين لمدة عشر سنين بخمس عشرة مليوناً، فيستفيد البنك بخمسة، ويستفيد المستثمر أنه سينشئ مصانع يستفيد منها هو، ويستفيد الناس، وهذه مصالح!!!

وقالوا أيضاً: إن الله تعالى يقول: ﴿وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا

تُظْلَمُونَ ﴿٣٧﴾ [البقرة: ٢٧٩]. وهذا ليس فيه ظلم، بل وقع باختيار المُزَيِّ واختيار المستثمر، فلا ظلم فيه.

إذن: فهو حلال، فإذا صَوَّرُوا هذا لولي الأمر، واستحلَّ الربا بناءً على هذا التحليل، فلا يكون كافراً؛ لأن غالب الخلفاء بعد القرن السابع والثامن لا يفهمون شيئاً في الفقه، فهنا وإن كنا نعتقد أن الذي يستحلُّ الربا كافراً؛ لأنه خالف نص القرآن الكريم: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، لكن تنزيله على هذا الإمام لا يستقيم؛ لأنه قد عُرِّ.

أما نحن فنقول: الشرع كامل من جميع الوجوه، في العبادات والمعاملات والأخلاق وفي كل شيء، وأطول آية في القرآن الكريم تتعلق بالمعاملات^(١)، فالدين كامل، ولا يمكن أن يُغيَّر أحكام الله باختلاف الأحوال أو الأزمان أو الأماكن أو الأمم، إلا ما اختل فيه الشرط الذي رُتِّب عليه حكم الشرع.

والربا مُحَرَّم سواء كان استثمارياً أو كان استغلالياً؛ والدليل على هذا: أنه لما جِيءَ لرسول الله ﷺ بتمرٍ جيد تعجَّب منه وقال: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟»؛ فقالوا: كُنَّا نَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعِينَ، وَالصَّاعِينَ بِالثَّلَاثَةِ - وهذا ليس فيه ظلم -، فقال: «أَوَّهْ، عَيْنُ الرَّبَا عَيْنُ الرَّبَا»، ثم قال: «رَدَّه»^(٢). وأمر برده، وهذا دليل واضح على أن الربا مُحَرَّم سواء كان فيه ظلم أم لم يكن.

وقوله: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا». فلا بد أن نرى؛ يعني: نعلم علم اليقين أنه كفر، وهذا يحتاج إلى شيئين:

الأول: دلالة الكتاب والسنة على أنه كفر.

والثاني: انطباقه على هذا الإمام.

ومن الشروط - أيضاً - قال: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا»، فإذا رأينا فسقاً وعلمنا أنه فسق، وأن هذا الإمام متحمل الفسق، كأن يكون - مثلاً - يهوى الأغاني أو الزنا أو الخمر أو اللواط فهذا لا يصل إلى حَدِّ الكُفْرِ، فهل يجوز أن نخرج عليه؟

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى آية الدين، وهي الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.

(٢) أخرجه البخاري (٢٣١٢)، ومسلم (١٥٩٤) من حديث أبي سعيد الخدري رحمه الله.

الجواب: لا يجوز؛ لأنه لا بد أن نرى كُفْرًا.

❦ قوله: «بَوَاحًا» البواح: الشيء الواسع؛ بمعنى: أنه واضح وضوح الشمس في النهار، وليس من الكُفْرِ الخفي، بل هو واضح وضوحًا بيّنًا.

فمثلاً: إذا رأينا هذا الإمام يستحل الخمر، فيحتمل أنه يستحله لأنه مُدْمِنٌ له، ويحتمل أنه لا يستحله وإنما ابتلي به؛ فهل يكون هذا كُفْرًا بَوَاحًا؟

الجواب: لا؛ لأننا لا ندري هل يستحله أو لا، وفرق بين من يستحل الخمر فيكون كافرًا، وبين من يشربه ويعتقد أنه معصية فيكون عاصيًا ولا يكون كافرًا.

❦ قوله: «عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ». وهذا شرط ثقيل؛ يعني: أن تكون الأدلة دالة دلالة قاطعة على أنه كُفْرٌ، فإن كانت تحتل التأويل، والراجع فيها الكفر، فلا يجوز الخروج عليه؛ لأن البرهان هو الدليل القاطع.

فالشروط الآن أربعة:

أولاً: العلم. ثانيًا: أن يكون كُفْرًا. ثالثًا: أن يكون واضحًا.

رابعًا: أن يكون فيه دليل قاطع.

وهذه الشروط لجواز المنازعة، بقي شرط مهم وهو: القدرة على التغيير، فلا بد منها، فلا يمكن أن نقوم على هذا الرجل الكافر كُفْرًا بَوَاحًا عندنا فيه من الله برهان ونحن ليس معنا قدرة، فإذا كان هناك دبابات ومدافع والواحد مِنَّا معه عصا الحمار وسكين المطبخ، فلا يمكن أن نقوم؛ لأننا سنعرّض أنفسنا للسحق والمحق، فلا بد من القوة^(١).

(١) مثل الشيخ رحمه الله: إذا أصرَّ شخص على معصية من المعاصي، سواء من الكبائر أو غيرها، فهل بمجرد عمله وإصراره يحكم عليه أنه مُستحل لهذا الشيء، أم أن الاستحلال عمل قلبي لا يحكم به إلا إذا نفوه به الشخص؟

فأجاب رحمه الله قائلًا: الثاني هو الحق؛ لأن كثيرًا من الناس يصرون على المعاصي ويعتقدون أنها حرام، لكن يقولون: عجزنا أن تفك منها، وتجد أحدهم إذا فعل المعصية يستغفر الله منها، بل إن بعض الناس ينذر نذرًا مغلطًا ألا يفعل هذه المعصية، ولكنه يعجز؟

والاستحلال لا يشترط فيه أن يكون قاطعًا لها، بل لو قال قائل: هذا الحديث قاله الرسول ﷺ وصرّح بأنه حرام، لكن أرى أنه حلال، فإنه يكفر، حتى وإن كان من أحاديث الآحاد.

(٢) مثل الشيخ رحمه الله: إذا كان الحاكم مستعمرًا، كاليهود في فلسطين وغيرها؛ فإنه لم تكن لدينا القدرة لمقاومته، فهل نمتنع أم ماذا؟

إذن: فالمسألة مُقيدة بقيود شديدة حتى لا تحصل الفوضى؛ لأنه لو ترك الأمر وما يراه الإنسان المناهز لحصلت الفوضى، وكل هذا من حفظ الأمن.

والآيات الثلاثة الواردة في من حكم بغير ما أنزل الله - ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [الأنعام: ١١]، ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأنعام: ١٧]، ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ١٥] - معروفٌ خلافُ أهل العلم فيها، وهل هي أوصاف لموصوف واحد، أو أنها تختلف باختلاف حال الذي لا يحكم بأمر الله وبما أنزل الله، أو أنها متعلّقة بأهل الكتاب أصلاً وليست في أمّتنا.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٩) بَابُ فِي الْإِمَامِ إِذَا أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَعَدَلَ كَانَ لَهُ أَجْرٌ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣ - (١٨٤١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيَتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ ﷻ وَعَدَلَ كَانَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ، وَإِنْ يَأْمُرُ بِغَيْرِهِ كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ»^(١).

الشاهد: قوله: «وإن يأمر بغيره كان عليه منه» أي: من الإثم الذي أمر به.

﴿888﴾

فأجاب رحمه الله قائلاً: أرى أن الذي يقع داخل حدود اليهود لا يستطيع القتال، وكل الواجبات لابد فيها من القدرة؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَقْوَ اللَّهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [الأنعام: ١١٦].

ثم سئل رحمه الله: ولكن لماذا لا نقول: إننا إذا قعدنا عن نصره الحق فربما يندثر، فيجب علينا أن نقاوم الاستعمار كما في موقف الإمام أحمد رحمه الله في محنة خلق القرآن؟

فأجاب رحمه الله: المقاومة الآن بدنية وليست فكرية كما كانت في محنة خلق القرآن، فإذا كانوا أقوى مِنَّا، ولو تحركنا أبادونا، فنحن نترى بهم الدوائر، وننحين الوقت المناسب لهذا.

(١) أخرجه البخاري (٢٩٥٧).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّووي رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٠) باب الْوَفَاءِ بْبَيْعَةِ الْخُلَفَاءِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤ - (١٨٤٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَسْرَاتِ الْقَزَّازِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: قَاعَدْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ خَمْسَ سِنِينَ فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي وَسَتَكُونُ خُلَفَاءُ فَتَكْثُرُ». قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «فُوا بِبَيْعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ وَأَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرَعَاهُمْ»^(١).

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَّادٍ الْأَشْعَرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ قُرَاتٍ، عَنْ أَبِيهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. يقول في الحديث: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي...» إلخ.

وفي هذا الحديث: دليل على أن ما جاءت به الرُّسل هو السياسة التي يُسَّاس بها الخلق، وتُدبَّر بها شئونهم ويوجَّهون إليها، ومن زعم أن الشريعة قَسِيمُ السِّيَاسَةِ فقد أخطأ وضلَّ، بل الشريعة - حقيقة - هي السياسة، وهي سياسة الرُّسل التي جاءوا بها مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﷻ، وهي خير السِّيَاسَاتِ بِلَا شَكٍّ.

❖ قوله: «كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» لا هنا نافية للجنس فتنتفي أي نبي؛ يعني: من كانت نبوته خاصَّة أو عامَّة، ومن ادَّعى أنه نبي بعد النبي ﷺ فهو كافر، ومن صدَّقه في نبوته فهو كافر؛ لأنه تكذيب لصريح القرآن وصريح السُّنة.

❖ قوله: «وَسَتَكُونُ خُلَفَاءُ فَتَكْثُرُ». قَالُوا: «فَمَا تَأْمُرُنَا؟» قَالَ: «فُوا بِبَيْعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ. وَأَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرَعَاهُمْ» يعني: إذا تعددوا فإننا نأخذ بالأول، مثال ذلك: استولى إنسان على المسلمين، ثم نشأ آخر في مكان ما وطلب البيعة لنفسه، فإننا لا نمكِّنه من هذا، ونأخذ ببيعة الأول ونُقاتل معه هذا الذي قام يريد الخلافة، وذلك إذا كان لدينا القدرة، فإن لم يكن فيجب الصَّبْر.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٥).

فإن كان أفضل من الأول، فهل يقتل؟

الجواب: نعم يُقتل ويقتل ولو كان أفضل من الأول، إلا إذا كان الأول كافراً فليس له في الأصل ولاية على المسلمين، ولكن نتربص به الدوائر حتى يقضي عليه حسب القدرة.

فإن قال قائل: وما هي صورة مبايعة الرعية للإمام في هذه الأيام؟

الجواب: الصورة أن أهل الحَلِّ والعقد وأعيان البلاد يبايعونه باليد، وهكذا تكون المبايعة، والآن في البلاد الأخرى يكون الذي يبايع هو البرلمان؛ لأنه مُنتخب من الناس فهم أعيان الناس فيبايعونه.

وهل يجب قتل من ادعى النبوة؟

الجواب: نعم يجب قتله، لكن لا يقتله إلا من له إقامة الحدود وهو ولي الأمر، أما إذا قابله إنسان في مكان ما وتمكّن من قتله وعلم أنه لن يترتب على ذلك فتنة فلا بأس؛ لأنه مباح الدم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥- (١٨٤٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ وَوَكَيْعٌ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ كُلُّهُم، عَنِ الْأَعْمَشِ. ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا سَكُونُ بَغْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُ وَنَهَا». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَّا ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَوَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ».

انظر إلى هذا التوجيه السليم، فإذا رأينا الأمور التي تُنْكَرُها من ولاية الأمور فإننا نؤدّي ما يجب علينا لهم ونسأل الله حقّاً، ولا نقول: إننا لا نطيعكم إلا إذا أعطيتُمونا حقّاً؛ لأنهم إن منعونا الحق فقد ظلموا، ولكن ليس ظلمهم بمبيح لنا أن نعطيهم حقهم؛ لأنه لو كان كذلك لحصل فتن عظيمة.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٦- (١٨٤٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَبَنُ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُمْ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَزَلْنَا مَنْزِلًا فَمِنَّا مَنْ يُضْلِعُ خِبَاءَهُ، وَمِنَّا مَنْ يَنْتَضِلُ، وَمِنَّا مَنْ هُوَ فِي جَشَرِهِ إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ. فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتُهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ وَيَنْذِرُهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَإِنْ أَمْتَكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَاقِبَتُهَا فِي أَوَّلِهَا وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُونَهَا وَتُحْيِي فِتْنَةً فَيَرْتَقِي بَعْضُهَا بَعْضًا، وَتُحْيِي الْفِتْنَةَ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ مُهْلِكَتِي. ثُمَّ تَنْكَشِفُ وَتُحْيِي الْفِتْنَةَ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ هَذِهِ. فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزْخَرْ عَنِ النَّارِ وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ فَلْيَأْتِهِ مَيْتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلْيَأْتِ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ وَمَنْ بَاتَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفَقَةً يَدِهِ وَتَمَرَةً قَلْبِهِ فَلْيُطْعِمْهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عَنْقَ الْآخِرِ». فَدَنَوْتُ مِنْهُ فَقُلْتُ لَهُ: أُنْشِدُكَ اللَّهَ أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَأَهْوَى إِلَى أُذُنِي وَقَلْبِي بِيَدَيْهِ، وَقَالَ: سَمِعْتُهُ أَذْنًاى وَوَعَاهُ قَلْبِي. فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا ابْنُ عَمِّكَ مُعَاوِيَةُ يَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ أَمْوَالَنَا بَيْنَنَا بِالْبَاطِلِ وَنَقْتُلَ أَنْفُسَنَا، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُ بِمَضْرِبَةٍ عَنْ تَرَاثُيْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝﴾ [النِّسَاءُ: ٢٩]. قَالَ: فَسَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: أَطِيعُوا فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَاعْصُوا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ كِلَاهُمَا، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٤٧- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُنْذِرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ الصَّائِدِي، قَالَ: رَأَيْتُ جَمَاعَةً عِنْدَ الْكَعْبَةِ. فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ.

هذا الحديث فيه فوائد:

منها: أنه إذا حدث أمر مهم فإنه يُنَادَى: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، وإن لم يكن صلاة، وهي في الأصل لصلاة الكُسُوف؛ لأن الشمس كُسِفَتْ على عهد النبي ﷺ في تسع وعشرين

من شوال في السنة العاشرة يوم مات ابنه إبراهيم عليه السلام، فقال الناس: كَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمُوتِ إِبْرَاهِيمَ - على حسب ما كانوا يعتقدون في الجاهلية - فنادى الرسول ﷺ: «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ»^(١)، وقال أهل اللغة: تجوز (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ)، ويجوز (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ)، فعلى الوجه الأول تكون الصَّلَاةُ مفعولاً لفعل محذوف تقديره: احضروا، وجامعة: تكون حالاً من الصَّلَاة، وعلى اللفظ الثاني: تكون مبتدأ وخبر، والأولى الثاني؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير، وكلُّ إعرابٍ لا يحتاج إلى تقدير فهو أولى من الذي يحتاج إلى تقدير؛ لأن الأصل عدم الحذف، إلا إذا كان هناك نكتة بلاغية لا تحصل إلا بالتقدير فيؤخذ بالتقدير.

المهم: أن أصل «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ» في صلاة الكسوف، والصلوات الأخرى لا يقال فيها: الصلاة جامعة، حتى صلاة العيدين وصلاة الاستسقاء خلافاً لمن استحَب ذلك من الفقهاء يرحمهم الله.

لما قال: «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ» اجتمع الناس إلى رسول الله ﷺ فقال: «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتُهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ». وهذا الحقُّ حقٌّ على كل الرسل، حتى على النبي ﷺ، وهو حقٌّ على ورثة الرسل وهم أهل العلم، فيجب عليهم أن يدلُّوا الناس على خير ما يعلمونه لهم لا على ما يهوى الناس ويريدونه، وكذلك - أيضاً - يحذِّرهم شر ما يعلمه لهم؛ لأن العلماء ورثة الأنبياء^(٢) وقد سبق أن النبي ﷺ بايع الصَّحَابَةَ على أن يقولوا بالحقِّ أينما كانوا ولا يخافون في الله لَوَمَةً لَانِمْ^(٣).

ومنها: أن سلف هذه الأمة جعلت عافية الأُمَّة فيها؛ يعني: أنهم سَلِمُوا مِنَ الْفِتَنِ وَالشُّرُورِ، وحدثت الفتن والشُّرُورُ بعد أول هذه الأُمَّة.

قوله ﷺ: «وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُونَهَا». وصدق النبي ﷺ، فإن الْفِتْنَ مِنْذُ قَتْلِ عِثْمَانَ عليه السلام بدأت تموج بالمسلمين كما يموج البحر الهائج.

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٥)، ومسلم (٩١٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وابن حبان (٨٨)، والبيهقي في «الشعب» (٢٦٢/٢)، وغيرهم من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٠٠)، ومسلم (١٧٠٩).

❖ قوله ﷺ: «سَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ وَأُمُورٌ». إن هذا من آيات الرسول ﷺ، حيث أخبر بأمر وقع كما أخبر، وما أكثر الآيات من هذا النوع؛ أي: من إخبار النبي ﷺ في أمور ستحدث مُستقبلاً فتقع كما أخبر.

❖ قوله ﷺ: «تَحِيءُ فِتْنَةٌ فَيَرْقُقُ بَعْضُهَا بَعْضًا». المراد بالفتنة هنا: الفتن المتعددة؛ لأن قوله: «يَرْقُقُ بَعْضُهَا بَعْضًا» يدل على التعدد، فتحيء الفتنة ثم الأخرى ثم الثالثة، «يَرْقُقُ بَعْضُهَا بَعْضًا»؛ أي: أن الثانية تجعل الأولى رقيقة هينة؛ لأن الثانية أشد من الأولى، وهكذا، وقوله: «وَتَحِيءُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ مُهْلِكَتِي»، والمراد: فتنة الدين وهلاك الدين، فتأتي الفتنة ويقول: هذه هي المهلكة، وسواء نسب الهلاك إلى نفسه أو إلى الأمة فيقول: هذه مهلكة الأمة.

❖ قوله ﷺ: «ثُمَّ تَنْكَشِفُ، وَتَحِيءُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ هَذِهِ». (هذه) من باب التعظيم؛ يعني: هذه هي الشديدة والقوية؛ لأنها أقوى من سابقتها، ثم أرشد النبي ﷺ إلى الخلاص من هذه الفتن فقال: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزْخَرْ عَنِ النَّارِ -أي: يُبْعَد عنها- وَيَدْخَلَ الْجَنَّةَ فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلِيَأْتِ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ».

ومنها: أنه إذا عَظُمَتِ الْفِتْنُ فإن الإنسان يصلح نفسه؛ كما جاء في حديث فيه مقال: «إِذَا رَأَيْتَ شُحًا مُطَاعًا وَهُوَ مُتَّبَعًا وَدُنْيَا مُؤَثَّرَةٌ وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ، وَدَعْ عَنْكَ أَمْرَ الْهَوَى»^(١)؛ فهذا الحديث يدل على ما دل عليه هذا الحديث الذي ساقه مسلم رحمه الله.

❖ قوله ﷺ: «فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ». أي: ثابت على إيمانه، ولم تزعزعه الفتن.

❖ قوله ﷺ: «وَلِيَأْتِ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ». «الذي»: مفعول لـ «يأت».

❖ قوله ﷺ: «إِلَى النَّاسِ». هل المراد: إلى الناس أهل الإيمان أو إلى عموم

الناس؟

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٤١)، والترمذي (٣٠٥٨) وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجه (٤٠١٤)، وفي إسناده: مجهولان.

الجواب: إلى العموم، ويُستثنى من ذلك من بيننا وبينهم حروب، فإننا لا نأتي لهم ما نحب أن يُؤتى إلينا؛ لأنهم حَرَبِيون، وليس بَيْنَنَا وبينهم عَهْدٌ ولا ذِمَّةٌ.
 قوله ﷺ: «الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ» كقوله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(١).

ثم قال ﷺ: «مَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفَقَةً يَدِهِ وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ فَلْيُطِيعْهُ إِنْ اسْتَطَاعَ» أعطاه «صَفَقَةً يَدِهِ»؛ لأن المبايعة تكون باليد، و«ثَمَرَةَ قَلْبِهِ» لأن القلب هو الذي يريد، وهو الذي تكون فيه العداوة والبغضاء والولاية والمحبة.

قوله: «إِنْ اسْتَطَاعَ» هذا من باب الحث على طاعته؛ لأن كل إنسان في الغالب -لا يعجز عن طاعة ولي الأمر، فيكون هذا من باب الحث على طاعته. وفي هذا: أنه يجب على كل من بايع إمامًا أن يطيعه.

ولكن لو قال قائل: إذا كان الرجل لم يبايع؛ لأنه من عامة الناس الذين لا يؤبه لهم، ولا تطلب بيعتهم ولا يُنظر إليهم؟

فنقول: إذا بايع أهل الحل والعقد في البلد فهذا هو البيعة للجميع.

قوله ﷺ: «فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُتَارِضُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الْآخَرِ». يعني: إذا جاء يُتَارِضُ الإمام ويريد أن يأخذ الإمامة منه فاضربوا عنق الآخر، وفي هذا التعبير «فَاضْرِبُوا عُنُقَ» - دليل على المبالغة في القضاء عليه.

فإن قال قائل: هذا الأمر هل يُقيد بما إذا استطعنا؟

الجواب: نعم؛ لأن جميع الأوامر مُقيدة بالاستطاعة.

قوله: «سَمِعْتُهُ أَذْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي». وهذا من باب التأكيد، وإلا فيكفي أن يقول: نعم، لكنه أراد أن يؤكد هذا الخبر.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/ ٣٢٤، ٣٢٥):

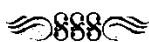
قوله: «فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا ابْنُ عَمِّكَ مُعَاوِيَةُ يَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ أَمْوَالَنَا بَيْنَنَا بِالْبَاطِلِ وَنَقْتُلَ أَنْفُسَنَا، وَاللَّهِ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾»^(٢) [الفتاوى: ٢٩٩]. إلى آخره المقصود بهذا الكلام: أن هذا القائل لما سمع كلام عبد الله بن عمرو بن

(١) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥).

العاص، وذكر الحديث في تحريم منازعة الخليفة الأول، وأن الثاني يقتل، فاعتقد هذا القائل هذا الوصف في معاوية لمنازعته علياً عليه السلام، وكانت قد سبقت بيعة علي ف رأى هذا أن نفقة معاوية على أجناده وأتباعه في حرب علي ومنازعته ومقاتلته إياه، من أكل المال بالباطل، ومن قتل النفس؛ لأنه قتال بغير حق، فلا يستحق أحد مالا في مقاتلته. قوله: «أَطَعُهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَاعْصِهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ» هذا فيه: دليل لوجوب طاعة المتولين للإمامة بالقهر من غير إجماع ولا عهد. اهـ

ومعاوية عليه السلام من المعلوم أنه ما أمر بأكل أموال الناس بالباطل، ولا أمر أيضا أن يقتل بعضنا بعضا، ولكن هذه الحرب التي وقعت منه مع علي عليه السلام كانت عن اجتهاد وظن أنه على صواب، ولكن عليا أقرب إلى الصواب منه بلا شك، إلا أن هذه الأمة - والحمد لله - إذا اجتهد المجتهد فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد^(١)؛ ولهذا سكت، ثم ذكر ما يترتب على هذا وقال: «أَطَعُهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَاعْصِهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ»؛ بمعنى: أنه إذا أمرك بشيء فأطعه، إلا أن يكون ذلك أمرا بمعصية فلا تطعه. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهِمِ»:

وما ذكره عبد الرحمن عن معاوية إغياؤه في الكلام على حسب ظنه وتأويله، وإلا فمعاوية عليه السلام لم يُعرف من حاله ولا من سيرته شيء مما قاله له، وإنما هذا كما قالت طائفة من الأعراب: إن ناسا من المصدقين يظلموننا، فسموا أخذ الصدقة ظلما حسب ما وقع لهم. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١١) بَابُ الْأَمْرِ بِالصَّبْرِ عِنْدَ ظُلْمِ الْوَلَاةِ وَاسْتِثْنَاءِ رِهْزِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨ - (١٨٤٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَحُمَيْدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي كَمَا اسْتَعْمَلْتُمْ فَلَانَا؟ فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص عليه السلام.

بَعْدِي أَثَرَةٌ فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ^(١).

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يُحَدِّثُ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

(...) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَقُلْ: خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ فِي طَاعَةِ الْأَمْرَاءِ وَإِنْ مَنَعُوا الْحَقُّوقَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩ - (١٨٤٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَحُمَيْدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةَ بْنَ يَزِيدَ الْجُعْفِيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أَمْرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا فَمَا نَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّا عَلَيْهِمْ مَا حُمِلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِلْتُمْ».

٥٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَيْبَةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ وَقَالَ: فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّا عَلَيْهِمْ مَا حُمِلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِلْتُمْ».

هذا الحديث معناه مرّ علينا، ولكنه فيه إشكال نحوي:

وهو حذف نون الفعل بدون ناصب ولا جازم، وقد ذكر علماء النحو أنه يجوز أن تحذف نون الأفعال الخمسة بدون ناصب ولا جازم تخفيفاً، ومثلوا لذلك بقوله ﷺ: «إِن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»^(٢)، والأصل: «لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا»، فهذا من جنسها.

(١) أخرجه البخاري (٣٧٩٢).

(٢) أخرجه مسلم (٥٤).

إذن القاعدة: يجوز حذف نون الأفعال الخمسة تخفيفاً بدون ناصب ولا جازم، ويجب حذفها مع الناصب والجازم، ويردُّ على هذه القاعدة إشكال، وهو قوله تبارك وتعالى في آخر سورة الذاريات: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ فَلَا يَسْتَعِجِلُونَ﴾ (٥٨) فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ ﴿٦٠﴾ [الذاريات: ٥٩-٦٠]، فهنا بقيت النون مع النهي، والنهي يقتضي حذف النون، ولكن هذه النون للوقاية، وهي مكسورة، فإذا وصلت فقل: ﴿فَلَا يَسْتَعِجِلُونَ﴾ (٥٨) فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ ﴿٦٠﴾؛ لأنها ليست نون الإعراب بل هي نون الوقاية.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ الْأَمْرِ بِلُزُومِ الْجَمَاعَةِ

عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ وَتَخْذِيرِ الدَّهَاتِ إِلَى الْكُفْرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١- (١٨٤٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، حَدَّثَنِي يَسْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِي يَقُولُ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ حَقَاقَةً أَنْ يُذَرِّكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخْنٌ». قُلْتُ: وَمَا دَخْنُهُ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَسْتَنْوَنَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هُدْيِي تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ». فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، دُعَاءٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ لَنَا. قَالَ: «نَعَمْ، قَوْمٌ مِنْ جَلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِالسِّتِينَا». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا تَرَى إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ». فَقُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةً وَلَا إِمَامًا؟ قَالَ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعُصَّ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ» (١).

هذا الحديث كما سمعته الذي قاله النبي ﷺ لحذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صاحب

السر، والذي عُلِمَ به أسماء المنافقين.

يقول حذيفة: «كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ»: حتى يفعلوا ويقوموا به، لكن هو ﷺ يسأله عن الشر؛ لثلا يقع فيه، وأما الخير فعنده علم منه ويفعله، لكن المُشْكل أنه لا يعرف الشر، والإنسان مأمور بفعل الخير واجتناب الشر، فهو كما أنه مأمور بالعلم بالخير فهو مأمور بالعلم بالشر؛ لثلا يقع فيه.

يقول ﷺ: فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟»: الخير الذي جاءهم الله به هو الإسلام، فإنه خير كله، لا فيما يتعلق بالعبادة ولا الأخلاق ولا المعاملة؛ بل كله خير.

ثم قال: «فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ. قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخْنٌ». يعني: ليس كالخير الأول، فالخير الذي في القرون الثلاثة الأولى خير مَخْض، ثم يأتي بعد ذلك شر، ثم يأتي بعده خير، لكن فيه دخن، وإذا استطلعت التاريخ وجدت أن هذه المراتب التي ذكرها النبي ﷺ قد وقعت كلها. ثم قال حذيفة ﷺ: «قُلْتُ: وَمَا دَخْنُهُ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَسْتَنُونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ»؛ وهذا -أيضا- وقع، فقد كان في بعض القرون التعصب الشديد للمذاهب والأشخاص، حتى كانوا يهجر بعضهم بعضًا، ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى حدِّ الضرب -كما ذكره أهل العلم- وتجد هؤلاء المتعصبين يلوذون بأحد الخلفاء من أجل أن ينالوا مآربهم وتكون الهيمنة لمذهبهم، وقد ذكر صاحب «الفروع» رحمه الله من ذلك أشياء، وهو التعصب الكامل، حتى إن بعضهم ينابذ بعضًا، ويصارحهم بالمنابذة.

فمثلاً: في اليوم الثلاثين من شعبان إذا كان هناك غيم أو قتر في ليلة الثلاثين من شعبان، فمن العلماء من قال: يجب أن يُصام يوم الثلاثين لاحتمال أن يكون الهلال قد اختفى من الغيم والقتر، ومنهم من يقول: لا نصوم؛ لأن الأصل بقاء شعبان، وإذا رجعنا إلى الدليل الأثري وجدنا أن الرسول ﷺ يقول: «إِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»^(١)، فلا نصوم.

(١) أخرجه البخاري (١٩٠٠)، ومسلم (١٠٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

فكان البعض يمشي في الأسواق ومعه شيء يأكله من أجل أن يراغم الآخرين، ومن المعلوم أن مثل هذا يوجب العداوة؛ لأنها مراغمة في دين الشخص، والدين أكبر شيء عند المسلم، فهذا هو الدخن، أنهم يهتدون بغير هدي الرسول ﷺ تعصباً لمذاهبهم، ويهدون الناس بغير هدي الرسول -أيضاً-.

ثم قال ﷺ: فقلت: «هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرُ مِنْ شَرِّ؟» -أي: الخير الذي فيه دخن- قال: «نَعَمْ، دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا».

وهذا شر، دعاة يدعون إلى أبواب جهنم؛ بمعنى: أنهم ينظرون إلى كل طريق يُوصِّل إلى النار؛ ليبغونه للناس -والعياذ بالله- سواء في العقيدة أو في الأخلاق أو في الشريعة، وهؤلاء الدعاة ينقسمون إلى قسمين:

قسم: التَّبَسُّ عَلَيْهِمُ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ.

وقسم آخر: معاندون يعلمون الحق، ولكنهم يُصْرون على خلافه، فكل هؤلاء دعاة على أبواب جهنم؛ لأن الذي اشتبه عليه الحق يجب أن يبحث حتى يتبين، والآخر معاند واضح.

ثم قال حذيفة ﷺ: فقلت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ لَنَا». قال: «نَعَمْ، قَوْمٌ مِنْ جِلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا»: إذا هم عرب في اللون واللسان، ومع ذلك هم من دعاة جهنم والعياذ بالله.

ثم قال حذيفة ﷺ: قلت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا تَرَى إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟» قال: «تَلْزَمُ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ»: وهذا إشارة إلى أن هؤلاء القوم بُغاة أو خوارج، وأن هناك جماعة وهي الأم للمسلمين، فليزم الإنسان جماعة المسلمين وإمامهم.

ثم قال: «فَقُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟»، قال: «فَاغْتَرِلْ نِلَكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا» يعني: فلا تكن مع هؤلاء ولا مع هؤلاء. «وَلَوْ أَنَّ تَعَصَّرَ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ».

هذا الحديث فيه فوائد:

منها: سعة صدر النبي ﷺ؛ حيث اتسع لهذه المحاوراة مع حذيفة بن اليمان.

ومنها: الآية البينة لرسول الله ﷺ؛ حيث أخبر بما طابق الواقع.

ومنها: ذكاء حذيفة ﷺ وعقله؛ حيث سأل عن الشر لكي لا يقع فيه.

وعلى هذا: فإذا قلت: ما هي أركان الصلاة؟ فهذا سؤال عن الخير، وإذا قلت: ما مبطلات الصلاة؟ فهذا سؤال عن الشر؛ لأن المبطلات تفسد العبادة؛ والأركان تصححها، فهي خير.

وهل قوله: «فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةً وَلَا إِمَامًا؟»، هل يخالف قوله ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ»^(١)؟

الجواب: لا يلزم من قوله أنه يجب أن تكون هناك جماعة، فقد تكون هناك طائفة منحازة وقائمة بالحق؛

ونفي الإمام يشمل شيئين:

الأول: عدم الإمامة.

والثاني: أن يكون لهم إمامان متكافئان.

فهؤلاء ليس لهم إمام، ما دام هناك إمامان متكافئان، فالحقيقة أن الإنسان يعتزلهما؛ لأن الإنسان في هذه الحالة مَنْ يطيع^(٢)؟ وهل يمكن أن يحمل هذا الحديث على العلمانيين؟^(٣)

الجواب: الظاهر: أن اللفظ عام؛ أي: لهم ولغيرهم، حتى المعتزلة والجهمية يكونون من هذا النوع.

فإن قال قائل: هل البغي هو محاربة الإمام وقتاله، أو مجرد حصول المعصية من بعض الناس للإمام؟

والجواب: المعصية لا تعتبر خروجًا، لكن القدح فيه يعتبر خروجًا؛ ولهذا ذكر

(١) أخرجه البخاري (٣٦٤٠)، ومسلم (١٩٢١) واللفظ له، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٢) سئل الشيخ رحمته الله: وهل يُفهم من حديث رحمته الله أنه مأذون له في عدم البيعة، وهل هناك تعارض بينه وبين حديث: «مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي حَقِّهِ بَيْعَةُ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»؟

فأجاب رحمته الله قائلًا: حديث رحمته الله ليس فيه إمام؛ لأن الرسول ﷺ أمره أن يعتزل تلك الفرق، ولو أن بعض باطل شجرة، فهو بذلك يموت مِيتَةً شَرْعِيَّةً، وقد ذكرنا فيما سبق أن من تولّى على الناس بالسلطة والقوة فهو مطاع، حتى ولو كان كافراً، لكن يجب أن يُرَبَّصَ به الدوائر حتى يزال، ولا بد من طاعته، وذلك يحدث في بعض البلاد مثل «نيجيريا» وغيرها، فلا يمكن للمسلم أن يخرج عن طاعته إلا إذا أمره بمعصيته، فإذا تمت البيعة وجبت الطاعة.

(٣) قال الشيخ رحمته الله: الصواب بالفتح «العلمانيين».

بعض العلماء: أن أول الخارجين هم الذين قالوا للنبي ﷺ: اغْدِلْ فَإِنَّكَ لَمْ تَغْدِلْ^(١)، فالقدح في الإمام نوع، من أنواع الخروج عليه، وهو خروج في الواقع؛ لأنه إظهار لمعايبه أو لما يظن أنها معايب له، ويوجب في قلوب الناس أن تكره هذا الإمام. ومعلوم: أن أول الحرب ينشأ من هذا: كلام ثم يتوقّد ليصير حرباً بالسيف، فلا يجوز ذلك حتى ولو كان الإمام متصفاً بهذا، ولكن عليك أن تصبر وتحسب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٥٢- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرِ التَّمِيمِيِّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ حَسَّانَ - حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَغْنِي: ابْنُ سَلَامٍ - حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ، فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَتَخَنَ فِيهِ، فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: «يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدَايَ وَلَا يَسْتَنُونَ بِسُنَّتِي وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُفْمَانِ إِنْسِي». قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ، وَأَخَذَ مَالَكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ».

قوله: «يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ» فلو قال قائل: كيف يكونون أئمة؟ وهم لا يهتدون بهدي النبي ﷺ ولا يستنون بسنته؟

قلنا: الإمام هو المتبوع في خير أو شر، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [الأنعام: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْخُلُونَ إِلَى النُّكَارِ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ لَا يُصْرَبُونَ﴾ [الأنعام: ٤١]، وهؤلاء هم أئمة الشر، فالأئمة جمع إمام: وهو المقتدي به المتبوع في الخير أو في الشر.

وهؤلاء أئمة؛ يعني: لهم أتباع يتبعونهم على ما هم عليه، لكنهم لا يهتدون بهدي النبي ﷺ ولا يستنون بسنته، ولعله ﷺ يشير إلى الخوارج؛ لأن الخوارج هكذا شأنهم أئمة، ولكنهم لا يهتدون بهدي الرسول ولا يستنون بسنته، وإنما هم ثوار يثرون على

(١) أخرجه البخاري (٣١٣٨)، ومسلم (١٠٦٣) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

الناس لأقل الأمور، وهم يرتكبون أعظم الحرمات؛ ولهذا قال العلماء في وصفهم: إنهم يقاتلون الأبرار ويهادنون الكفار؛ لأنهم يقاتلون المسلمين، ولكنهم لا يُقاتلون أعداء الإسلام.

وفي هذا الحديث: دليل على وجوب السمع والطاعة للإمام وإن ضُرب الظهر وأُخذ المال، وإذا كان ظالمًا فحسابه يوم القيامة، وإن كان على حقٍّ فله أن يضرب الظهر ويأخذ المال؛ ولهذا كان القول الراجح؛ أنه يجوز التعزير بالمال؛ بمعنى: أن نُضْمَنَ العاصي مالا على معصيته، كما جاء ذلك في تحريق رحل الغال^(١)، وفي إضعاف القيمة على كاتم الضالة^{(٢)(٣)}.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣- (١٨٤٨) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ -يَعْنِي: ابْنَ حَارِثٍ- حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ بْنِ رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصْبَةٍ أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً فَقَتِلَ قِتْلَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا وَلَا يَهْيِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ».

(...) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ رِيَّاحٍ الْقَيْسِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْخَوِ حَدِيثَ جَرِيرٍ وَقَالَ: «لَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا».

٥٤- (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى ما أخرجه أبو داود (٢٧١٣)، والترمذي (٢٤٩٠)، وأحمد (٢٢/١)، والحاكم (١٢٧/٢)، والبيهقي (١٠٢/٩)، وغيرهم من حديث عمر رضي الله عنه مرفوعاً: «إِذَا وَجَدْتُمْ الرَّجُلَ قَدْ غَلَّ فَأَخْرِقُوا مَتَاعَهُ وَاضْرِبُوهُ...».

(٢) أخرجه أبو داود (٢٧١٣)، والترمذي (١٤٦١) وقال: هذا حديث غريب، والدارمي (٢٤٩٠)، وأحمد (٢٢/١)، وضعفه الحافظ كما في «التلخيص» (١١٤/٤).

(٣) سئل الشيخ رحمه الله: هل ما يقرضه الحكام من غرامة لمن حدثت منه مخالفة، هل هذا صحيح؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: نعم صحيح؛ لأن بعض الناس يتأدب بالضرب، وبعضهم بالتواضع أمام الجماهير، وبعضهم بمال، ولهذا فالتعزير لا يختص بنوع معين من التأديب.

مَيْمُون، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ثُمَّ مَاتَ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً وَمَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةِ عُمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِلْعَصْبَةِ وَيُقَاتِلُ لِلْعَصْبَةِ فَلَيْسَ مِنْ أُمَّتِي وَمَنْ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي عَلَى أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا لَا يَنْتَحِشُ مِنْ مُؤْمِنِهَا وَلَا يَفِي بِذِي عَهْدِهَا فَلَيْسَ مِنِّي».

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا ابْنُ الْمُثَنَّى فَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ وَأَمَّا ابْنُ بَشَّارٍ فَقَالَ فِي رَوَاتِهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَنْخَوِ حَدِيثَهُمْ.

٥٥- (١٨٤٩) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْجَعْفَرِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْوِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَضْرِبْ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَمَاتَ فَمَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً»^(١).

٥٦- (...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا الْجَعْفَرُ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الْمُطَارِدِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَضْرِبْ، عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شَبْرًا فَمَاتَ عَلَيْهِ إِلَّا مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً».

٥٧- (١٨٥٠) حَدَّثَنَا هُرَيْرُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي بِلَالٍ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةِ عُمِّيَّةٍ يَدْعُو عَصْبِيَّةً أَوْ يَنْصُرُ عَصْبِيَّةً فَقَتَلَهُ جَاهِلِيَّةً».

٥٨- (١٨٥١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْمُعْتَمِرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا حَاصِمٌ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ - عَنْ زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطِيعٍ حِينَ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَرَّةِ مَا كَانَ زَمَنُ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: اطْرُحُوا لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَادَةً، فَقَالَ إِنِّي لَمْ أَتِكَ لِأَجْلِسَ أَتَيْتُكَ لِأُحَدِّثَكَ حَدِيثًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لَهِيَّ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً».

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ مُعْمِرٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ أَتَى ابْنَ مُطِيعٍ.

فَذَكَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

(...) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ وَابْنُ جَبَلَةَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

هذا فيه: دليل على وجوب البيعة للإمام على كل حال، وأن من مات وليس في عنقه بيعة فَمَيْتَةٌ جاهلية، حتى وإن كان الإمام ذا معاصي، حتى لو سُلِّطَ وهو يعمل الفواحش والكبائر، فإن الواجب أن يكون في عنقك بيعة له؛ لأنك لو لم تفعل لمت ميتة جاهلية، ولكن في عصرنا الآن ليس هناك إمام عام؛ وعلى هذا فكل قطعة من الأرض عليها أمير قد بُوعَ له في هذه القطعة فهو إمام.

فمثلاً: الذين من غير السعودية في أعناقهم بيعة لأئمة بلدهم؛ لأنه من أهل هذه البلد، وعليه السَّمْع والطاعة لمن ولاه الله أمر البلد.

وما معنى قوله: «مَاتَ مَيْتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ»؟

الجواب: أي ليس لها أصل، ولكن عصية فقط؛ كما يوجد في بعض القبائل الآن في إفريقيا وغيرها؛ ومعناها: على غير الإسلام؛ لأن هناك إسلام وجاهلية. وما الحكم بالنسبة للأقليات المسلمة المنتشرة في بلاد الكفر، ما هو الراجع بالنسبة لبيعتهما؟

الجواب: أن الراجع في هذا: أنه يلزمهم الطاعة والسمع بقدر المستطاع لمن هم في بلاده.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٤) بَابُ حُكْمِ مَنْ فَرَّقَ أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ مُجْتَمِعٌ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩- (١٨٥٢) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ وَحُمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَأَضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَأَنَّا مَنْ كَانَ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حِرَاشٍ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ. ح وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمُضْعَبُ بْنُ الْمُقْدَامِ الْخَنْعَمِي، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ. ح وَحَدَّثَنِي حَبَّاجُ، حَدَّثَنَا عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُخْتَارِ وَرَجُلٌ سَمَّاهُ كُلُّهُمْ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَرْفَجَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: «فَاقْتُلُوهُ».

٦٠- (...) وَحَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي يَعْقُورٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَنْشُقَّ عَصَاكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ».

هذا يدل على : أنه إذا حمل السلطان على البغاة الذين يخرجون على الإمام فإنه يجب على الرعية أن يساعدوا الإمام في قتالهم، والخوارج من باب أولى أنه يجب على الناس أن يساعدوا الإمام في قتالهم؛ لأنهم يريدون تفريق الأمة، حتى لو قالوا: إننا نريد الإصلاح فإنما هم مفسدون في الأرض.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٥) بَابُ إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦١- (١٨٥٣) وَحَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ بَقِيعَةَ الْوَاسِطِي، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا».

لأن الثاني يعتبر خارجاً، فإنه لما بويع للأول استقرت الخلافة له، وصار السلطان فيمن بايعناه، فإذا جاء الثاني فإنه خارج، فيضرب عنقه.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٦) بَابُ وَجُوبِ الْإِنْكَارِ

عَلَى الْأَمْرَاءِ فِيمَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ، وَتَرْكِ قِتَالِهِمْ مَا صَلَّوْا وَنَحَوْا ذَلِكَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢- (١٨٥٤) حَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ عِيْنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَتَكُونُ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِيءٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِيمٌ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ». قَالُوا: أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: «لَا مَا صَلَّوْا».

وصف الرسول للأمرء الذين نعرف منهم وننكر بالنسبة لرعيته - أي: الرعية -، فقسّمهم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: مَنْ عَرَفَ وَلَمْ يُنْكِرْ، فَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَسْلَمَ.

والثاني: مَنْ عَرَفَ وَأَنْكَرَ. فَهُوَ سَالِمٌ. والثالث: مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ، فَهُوَ مِثْلُهُمْ.

ثُمَّ سَأَلُوا: «أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟» قَالَ: «لَا مَا صَلَّوْا»؛ أي: مَا دَامُوا يَصَلُّونَ فَلَا تَقَاتِلُوهُمْ. وَإِذَا جَمَعْتَ هَذَا إِلَى مَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللَّهِ بُرْهَانٌ» تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنَعَ مِنْ مُقَاتَلَةِ هَؤُلَاءِ الظُّلَمَةِ مَا دَامُوا يُصَلُّونَ، فَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يُصَلُّوا نَقَاتِلُهُمْ، وَعُلِمَ مِنَ الْحَدِيثِ الْآخَرِ: أَنَّنَا لَا نَقَاتِلُهُمْ إِلَّا أَنْ نَرَى كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَنَا فِيهِ مِنَ اللَّهِ بُرْهَانٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُضَافَ هَذَا الْحَدِيثُ إِلَى أدلة قول من يقول بِكُفْرِ تَارِكَ الصَّلَاةِ، كَمَا هُوَ الْحَقُّ لِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَاجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا إِعْرَابُ (مَا صَلَّوْا):

ف(مَا): مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: مَدَّةُ صَلَاتِهِمْ؛ يَعْنِي: مَا دَامُوا يُصَلُّونَ فَلَا تَقَاتِلُوهُمْ، حَتَّى وَإِنْ فَعَلُوا مَا يَفْعَلُونَ مِنَ الْمَعَاصِي.

وَهَلْ يَتَنَاقَضُ هَذَا مَعَ مَا أَخَذْنَاهُ قَبْلَ قَلِيلٍ مِنْ أَنَّهُمْ يُسْمَعُونَ وَيُطَاعُونَ؟

وَالْجَوَابُ: نَعَمْ يُسْمَعُونَ وَيُطَاعُونَ، لَكِنْ لَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّنَا نَتْرَكُهُمْ، بَلْ نَحَاوُلُ قِتَالَهُمْ بِغَيْرِ أَنْ نَخْرُجَ خُرُوجًا تُرَاقٍ فِيهِ الدِّمَاءُ وَيَحْصُلُ فِيهِ الشَّرُّ الْكَبِيرُ، وَلَا يُخْرَجُ عَلَيْهِمْ إِلَّا إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ قُوَّةٌ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمِّيُّ وَحَمَّادُ بْنُ بَشَّارٍ جَمِيعًا، عَنْ مُعَاذٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي غَسَّانَ- حَدَّثَنَا مُعَاذٌ -وَهُوَ ابْنُ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ- حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، عَنْ صَبَّةَ بِنِ مَخْصَنِ الْعَنْزِي، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: «لَا مَا صَلَّوْا». أَيُّ: مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ.

○ قوله: «مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ» لا أدري هل هو من مسلم أو من الْمُحَشِّي؟^(١)
أما قوله: «مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ» فواضح، وأما قوله «مَنْ أَنْكَرَ بِقَلْبِهِ» ففيه نظر، بل لا بد أن يُنكر بلسانه، فإذا لم يستطع صحَّ أن نقول: أنكر بالقلب؛ لأننا إذا قلنا: مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ وأنكر بقلبه لم يكن بين المعنى الأول والثاني فرق.
قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهِمِ»:

قوله: «وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ» أي: بقلبه، بدليل تقييده بذلك في الرواية الأخرى؛ أي: اعتقد الإنكار بقلبه وجزم عليه، بحيث لو تمكن من إظهار الإنكار بقلبه لأنكره، ومن كان كذلك فقد سلم من مؤاخذه الله تعالى عن الإقرار على المنكر، وهذه المرتبة هي رتبة مَنْ لم يقدر على تغيير المنكر لا باللسان ولا باليد، وهي التي قال بها ﷺ، «وَذَلِكَ أَوْضَعُ الْإِيمَانِ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ». اهـ.
إذا قلنا: إن معناه: «أنكر بقلبه»، فهذا هو معنى قوله: «فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ»، لكن إذا تعزَّر أن يُنكر بلسانه وخاف انتقلنا إلى المرحلة الأخيرة وهي الإنكار بالقلب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَمْتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ- حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ

(١) قرأ أحد الطلبة على الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بحثًا يتعلق بهذه المسألة، وهذا نصه:

«ما وقع في حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ». فهو من قول قتادة رَحِمَهُ اللَّهُ، كما وقع عند أبي داود (٤٧٦١) في كتاب «السُّنَّة» باب في الخوارج، وسيأقته كالتالي:
حدثنا ابن بَشَّارٍ، قال: أخبرنا معاذ بن هشام، قال: أخبرنا أبي عن قتادة، قال: أخبرنا الحسن بن صَبَّةَ بِنِ مَخْصَنِ الْعَنْزِي عن أُمِّ سَلَمَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ... بمعناه، قال: «فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ»، ومن أنكر فقد أسلم، قال قتادة؛ يعني: من أنكر بقلبه، من كَرِهَ بقلبه. اهـ.

زِيَادَ وَهْشَامَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مَعْصِنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَنَحُوا ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرَى، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ».

(...) وَحَدَّثَنَا هُشَيْنُ بْنُ الرَّبِيعِ الْجَبَلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ هِشَامَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مَعْصِنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَذَكَرَ مِثْلَهُ إِلَّا قَوْلَهُ: «وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ، لَمْ يَذْكُرْ».

هنا انقلب، والصواب الأول.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٧) بَابُ خِيَارِ الْأَنْمَةِ وَشَرَارِهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥- (١٨٥٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ رُزَيْقِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرْظَةَ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خِيَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تَنَابِذُهُم بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وَلَايَتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ فَافْكُرُوا عَمَلَهُ وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ».

هذا فيه معنى الأحاديث السابقة، لكن قوله: «يُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ»؛ أي: الدعاء، فالصلاة هنا بمعنى الدعاء؛ وليس المعنى: أنهم إذا ماتوا صَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ، وإذا مِتُمْ صَلُّوا عَلَيْكُمْ.

وفي هذا الحديث: دليل على أن من الأئمة من هو من الخيار، ومنهم من هو من الشرار، ولكن الذين من الشرار، هل نناذبهم بالسيف؟ يقول الرسول ﷺ: «لا».

قوله ﷺ: «فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ». يعني: إذا رأيته يأتي معصية أو شيئاً من الفواحش فلنكره عمله ولا تَرْضَى به كما سبق في الأحاديث، ولكننا لا نخالفه في الطاعة. وهنا إشكال يورده البعض خلاصته أنه:

هل هناك خلاف بين حديث النبي ﷺ: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ: كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ

جائز^(١)، وبين أنه لا يجوز لنا أن نقدح فيه إذا كان على معصية، وأنه يجب أن نُبَيِّن له الخطأ فقط؟

الجواب: لا خلاف بينهما؛ لأن الإنسان إذا تكلم بكلمة حق عند سلطان جائز فهذا من أفضل الجهاد، وكلمة الحق مثل أن يقول: هذه المعصية حرام ولا يجوز فعلها، وما أشبه ذلك، ولكن لا يقول: أنت زانٍ أو فاسق أو نحو ذلك، وذلك كما حدث للإمام أحمد رحمته الله في فتنة خلق القرآن، فقد بيّن الصواب ولم يذم ويقدح في الإمام فيجري الفساق عليه^(٢).

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٦٦- (...) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ -يَعْنِي: ابْنَ مُسْلِمٍ- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، أَخْبَرَنِي مَوْلَى بَنِي فِرَازَةَ -وَهُوَ رُزَيْقُ بْنُ حَيَّانَ- أَنَّهُ سَمِعَ مُسْلِمَ بْنَ قُرْظَةَ ابْنَ عَمِّ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِي يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ الْأَشْجَعِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ». قَالُوا: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمْ

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٤٤)، والترمذي (٢١٨١)، وابن ماجه (٤٠١١)، وأحمد (١٩٠٦١/٣)، وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) سئل الشيخ رحمته الله: وهل يجوز -بناء على هذا الحديث- لعن الحكام مطلقاً، ولو في المجالس الخاصة؟ فأجاب رحمته الله قائلًا: لا، أبدًا، هذا لا يجوز؛ لأن هذا يضر أكثر مما ينفع، والمراد باللعن في الحديث؛ أي: بالسب، وليس المراد: أن تدعو عليهم باللعنة. ثم سئل الشيخ رحمته الله: هل ما يجب على العامة أن ينكروه على الولاة، يجب -أيضًا- على العلماء، أم يختلف الأمر؟

فأجاب رحمته الله قائلًا: العلماء يسترون مع العامة إذا كانوا لا يستطيعون؛ لقوله تعالى ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ تَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [٢٨٦: ٢٨٦]. لكن لا شك أن العلماء يجب عليهم ما لا يجب على العامة؛ لأن الولاة يستطيعون الوصول للولاة والعامة، لا يستطيعون، فكل يجب عليه ما يستطيع عليه من الحق. فإذا كانوا قادرين على الإنكار أثموا، وإلا فلا.

واعلم أن العلماء إذا أرادوا الإنكار على الإمام، فليس لهم أن يعلنوا ذلك، وقد نقول: إنه لا يجوز لهم ذلك؛ لأنهم إن قالوا هذا الكلام، فإما أن يكون الإمام قد انقاد لهم وغير، وإما ألا يغير، وحيث لا يصح لهم الإعلان؛ لثلاث تمتلئ قلوب العامة على الإمام.

الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالْأَمْرَ فَإِنَّهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلْيُكْرَهُ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا يَنْزَعَنَّ بَدَأَ مِنْ طَاعَةٍ. قَالَ ابْنُ جَابِرٍ فَقُلْتُ: -بَعْضِي: لِرُزْنِي- حِينَ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ اللَّهَ يَا أَبَا الْمُقَدَّامِ لَحَدَّثَكَ بِهَذَا أَوْ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرْظَةَ!! يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَجَعَلْنَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقَبْلَةَ، فَقَالَ: إِي وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَسَمِعْتُهُ مِنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرْظَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ رُزْنٌ مَوْلَى بَنِي فَرَزَةَ.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرْظَةَ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

في هذا: دليل على أنه إذا أراد الإنسان أن يؤكد الشيء فليفعل مثل هذا الفعل أو ما يشبهه، مما يدل على جزمه به وتوكيده له.

وفيه أيضًا: ردُّ على من يقول: إن الإمام لا يطاع إذا كان يعصي الله. وهذا غلط عظيم، فالإمام لا يطاع في معصية الله، ولكنه يطاع في غير المعصية وإن كان هو يعصي الله؛ لأن معصيته على نفسه، فذنبه على نفسه، أما نحن فيجب علينا السَّمْعُ والطاعة.

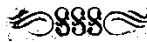
فإن قال قائل: الحديث يقول: «مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ»، ولكن هناك بعض الحكام يأمرون بإغلاق المساجد ويمنعون المصلين من الصلاة فيها ويلاحقونهم ويعذبونهم؟!!

فالجواب: لكنهم يصلون، وهم يقولون ذلك؛ لذا يجب أن لا نناذبهم؛ لأن الرسول ﷺ كررها مرتين قال: «لَا مَا صَلَّوْا، لَا مَا صَلَّوْا»^(١).

وهنا مسألة وهي: بماذا يُردُّ على من يسبون الولاة على المنابر؟ والجواب عن ذلك: أن يقال: نرد عليهم بأن سب الولاة على المنابر هذه هي المناذبة، وفيها إثارة الحروب على الحُكَّام ولا يجوز هذا، لكن السب في المجالس مثلاً -إذا كانوا هم يسبون الرعية- فلا بأس به.

(١) سئل الشيخ رحمه الله: عن أن بعض الجماعات الإسلامية لهم مساجد خاصة، وهم معروفون بمخالفتهم للإمام، فهل لنا أن نصلي في مساجدهم، ونحضر دروسهم؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: إذا خالفوه بدعوى الجهاد ضده أو غير ذلك فلا تصل معهم؛ لأن صلاتك معهم فيها تشجيع لهم من جهة، وتغريب بالعوام من جهة أخرى.

أو يقال: إن الرسول ﷺ أراد أن يُبين الواقع وليس بيانه للواقع بمجيز للواقع، كما أخبر أن هذه الأمة تتسع سنن من قبلها من اليهود والنصارى^(١)، وأخبر أنه لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل على القبر فيتمرغ عليه ويقول: يا ليتني كنت مكانك^(٢)، ومع ذلك فقد نهى عن تمني الموت^(٣)، فالإخبار بالواقع لا يدل على أن هذا الواقع جائز، وهذه فائدة ينبغي للإنسان أن ينتبه لها.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٨) بَابُ اسْتِخْبَابِ مَبَايِعَةِ الْإِمَامِ

الْجَيْشِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْقِتَالِ، وَبَيَانِ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧- (١٨٥٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعًا مِائَةً فَبَايَعْنَاهُ وَعُمَرُ أَخَذَ بِيَدِهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ وَهِيَ سَمُرَةٌ. وَقَالَ: بَايَعْنَاهُ عَلَى الْإِفْرِ. وَلَمْ يُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ.

٦٨- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَمْ يُبَايِعْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَوْتِ، إِنَّمَا بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا يَفْرَ.

وهل هناك فرق بين أنهم بايعوه على أن لا يفروا ولم يبايعوه على الموت؟

الجواب: لقد ورد أنهم بايعوا على الموت.

والجمع بينهما: أنهم إذا بايعوا على الموت أنهم يبايعون على الموت نفسه.

والصحيح: أنهم بايعوا على أن لا يفروا حتى الموت.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ سَمِعَ جَابِرًا يُسْأَلُ: كَمْ كَانُوا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ؟ قَالَ: كُنَّا أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِائَةً، فَبَايَعْنَاهُ وَعُمَرُ أَخَذَ بِيَدِهِ

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩).

(٢) أخرجه البخاري (٧١١٥)، ومسلم (١٥٧).

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٥١)، ومسلم (٢٦٨٠).

تَحْتَ الشَّجَرَةِ وَهِيَ سَمُرَةٌ، قَبَائِعُهُ غَيْرُ جَدِّ ابْنِ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ اخْتَبَأَ تَحْتَ بَطْنِ بَعِيرِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْهَرُوبُ مِنْ ظُلْمِ الْأَمْرَاءِ أَوْ الْوَلَاةِ يُعْتَبَرُ خُرُوجًا عَلَيْهِمْ؟

الجواب: لا، لكن منابذتهم تعتبر نوعاً من الخروج.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَمَرَ بِأَمْرٍ لَا مَصْلَحَةَ فِيهِ فَلَا يُطَاعُ، أَوْ أَلَّا

تَكُونَ مَصْلَحَتُهُ خَاصَةً بِالْإِمَامِ، فَهَلِ هَذَا صَحِيحٌ؟

الجواب: هَذَا خَطَأٌ فَلَوْ أَمَرَ لِمَصْلَحَتِهِ فَيُجِبُ أَنْ يُطَاعَ، لَعُمُومُ قَوْلِهِ: «أَوْ أَلَّا تُصْرَبَ

ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ» يَدُلُّ عَلَى هَذَا، فَالْوَجِبُ طَاعَتُهُ إِلَّا إِذَا أَمَرَ بِمَعْصِيَةٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فِي بَعْضِ الْبِلَادِ يَكُونُ لَدَيْهِمْ دَسْتُورٌ يُسَيِّرُونَ بِهِ أُمُورَ الْبِلَادِ، وَكُلُّ

النَّاسِ يَعْرِفُونَ هَذَا الْقَانُونِ، ثُمَّ يُؤَيِّدُ الْإِمَامَ عَلَى بَعْضِ الْمَنَاطِقِ وَلَا يَفْعَلُونَ هَذَا

الدَّسْتُورَ، فَهَلِ لِلرَّعِيَةِ أَنْ يَرْسُلُوا إِلَى هَذَا الْوَلِيِّ لِكَيْ يَشْكُوهُ أَلَّا يَفْعَلَهُ هُوَ لَا الْوَلَاةَ؟

الجواب: لَا يَرُدُّهُ مِنْ مَنَابِذِهِ، لَكِنْ يَرْفَعُونَ إِلَى مَنْ قُوَّةً، فَإِذَا عَرَفَ أَنَّهُ قَدْ خَالَفَ

فَسَوْفَ يُحَاسِبُهُ.

سُورَةُ الْحَجِّ الْمُسْتَلَزِمَةِ ٨٨٨

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ: اللَّهُمَّ

٧٠- (...) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَهْوَزِيُّ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ

قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُحْلِفُوا بِالْخَيْفَةِ؟

فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ عَلَى بَهَا وَلَمْ يَتَلَخَّصْ حَتَّى تَسْجُرُوا إِلَّا الشَّجَرَةَ الَّتِي بِلَاخِذِيَّةٍ» قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ:

وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَشْرِ الْمُحَدَّثِيَّةِ النَّسَائِيَّةِ

لَا ٧١- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

وَأَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالَ سَعِيدٌ: وَإِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا عَنْ الْأَخْرَاقِيِّ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ

عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ الْمُحَدَّثِيَّةِ الْفُؤَادِ وَابْنِ أَبِي قَتَاتَةَ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْتُمْ لَيَّوَامُ خَيْرِ

أَهْلِ الْأَرْضِ». وَقَالَ جَابِرٌ: لَوْ كُنْتُ أَبْصُرُ لَأَرَيْتُكُمْ مَوْضِعَ الشَّجَرَةِ. فَوَقَّعَ بِأَمْلِهِ لَهُ أَوْ دَلَمُونِي

إِزَالَةَ هَذِهِ الشَّجَرَةِ مِنْ حَسَنَاتِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ رَأَى النَّاسَ

يَتَرَدَّدُونَ إِلَيْهَا وَلَوْ بَقِيََتْ إِلَى الْآخِرِ لَمَا كُنْتُ تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ اللَّهُ مَنَعَهُ عَلَيْهَا فَيَقْطَعُهَا

بِهَاتِيهَا وَأَحْقَى مَكَانَهَا، وَعَلَيْهِ: فَلَا يَعْلَمُ أَحَدُ الْيَوْمِ أَيْنَ مَكَانِ هَذِهِ الشَّجَرَةِ

سُورَةُ الْحَجِّ الْمُسْتَلَزِمَةِ ٨٨٨

(١) سئل الشيخ رحمه الله: إذا كانت هناك شجرة يتركها بها الناس، وتقع في ملك شخص من أهلها، فهل له أن يزيلها؟

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ فَقَالَ: لَوْ كُنَّا مِائَةَ أَلْفٍ لَكَفَّانَا كُنَّا أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةً.

والجمع بين هذا وبين ما سبق أنهم ألف وأربعمائة، أن نقول: إنه في قوله: ألفاً وأربعمائة أهدر الكسر، وفي قوله: ألفاً وخمسمائة، جبر الكسر وهذا شيء تتسامح به العرب؛ أي: أنهم يهدرون الكسر أحياناً، أو يجيرونها أحياناً.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ ح وَحَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الْهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ -يَعْنِي: الطَّحَّانَ- كِلَاهُمَا يَقُولُ: عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَوْ كُنَّا مِائَةَ أَلْفٍ لَكَفَّانَا، كُنَّا خَمْسَ عَشْرَةَ مِائَةً.

٧٤- (...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرٍ: كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَلْفًا وَأَرْبَعِمِائَةً.

٧٥- (١٨٥٧) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو -يَعْنِي: ابْنَ مَرْثَةَ- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ الشَّجَرَةِ أَلْفًا وَثَلَاثِينَ، وَكَانَتْ أَسْلَمَ ثَمَنُ الْمُهَاجِرِينَ^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

المحفوظ هو ما ذكر أولاً من أنهم ألف وأربعمائة أو ألف وخمسمائة؛ يعني: بينهما، وأما هذه الرواية فلا تعتبر.

فأجاب بَعَثَ قَاتِلًا: إن كانت في ملكه فله الحق أن يمنعهم من دخول ملكه، وإذا كان له سلطة، مثل الأمير أو الحاكم فله أن يدخل ويقطعها، ولا يجوز لغيره أن يقطعها؛ لأن هذا قد يحدث فتنة، فربما يقتل هو قبل أن يقطعها، فلا سلطة لأحد على تغيير المنكر باليد إلا عن طريق الحاكم.

(١) أخرجه البخاري (٤١٥٥).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٦- (١٨٥٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرْعَةَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ الشَّجَرَةِ وَالنَّبِيِّ ﷺ يُبَايِعُ النَّاسَ، وَأَنَا رَافِعُ غُضُنًا مِنْ أَغْصَانِهَا، عَنْ رَأْسِهِ وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً، قَالَ: لَمْ نُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ، وَلَكِنْ بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نَفِرَ^(١).

(...) وَحَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٧٧- (١٨٥٩) وَحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ طَارِقٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ قَالَ: كَانَ أَبِي يَخْتُمُ بِبَايَعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الشَّجَرَةِ. قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فِي قَابِلٍ حَاجِّينَ، فَخَفِي عَلَيْنَا مَكَانُهَا، فَإِنْ كَانَتْ تَبَيَّنَتْ لَكُمْ فَأَنْتُمْ أَهْلُمْ^(٢).

٧٨- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ: وَقَرَأْتُهُ عَلَى نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الشَّجَرَةِ قَالَ: فَسُوهَا مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ.

٧٩- (...) وَحَدَّثَنِي حَبَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُبَابَةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الشَّجَرَةَ، ثُمَّ أَتَيْتُهَا بَعْدُ فَلَمْ أَغْرِفْهَا. ٨٠- (١٨٦٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ -يَعْنِي: ابْنَ إِسْمَاعِيلَ- عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَمْوَجِ قَالَ: قُلْتُ لِسَلَمَةَ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْيَةِ؟ قَالَ عَلَى الْمَوْتِ^(٣).

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنْ سَلَمَةَ بِمِثْلِهِ.

٨١- (١٨٦١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبَّادِ بْنِ نَعِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: أَتَاهُ آتٍ، فَقَالَ: هَذَا ابْنُ حَنْظَلَةَ يُبَايِعُ النَّاسَ، فَقَالَ: عَلَى مَاذَا؟ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ، قَالَ: لَا أَبَايِعُ عَلَى هَذَا أَحَدًا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٤١٦٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤١٦٩).

(٣) أخرجه البخاري (٤١٦٩).

(٤) أخرجه البخاري (٢٩٥٩).

يُحْمَلُ هَذَا عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّهُمْ لَا يَفْرُونَ حَتَّى الْمَوْتِ، فَتَتَّفَقُ الرِّوَايَتَانِ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٩) بَابُ تَحْرِيمِ رُجُوعِ الْمُهَاجِرِ إِلَى اسْتِيطَانِ وَطَنِهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٢- (١٨٦٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ -يَعْنِي: ابْنَ إِسْمَاعِيلَ- عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ؛ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ فَقَالَ: يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ، ارْتَدَدْتَ عَلَى عَقِيْبِكَ؟ تَعَرَّبْتَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَذَنَ لِي فِي الْبَدْوِ^(١).

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٣/١٠):

قوله: «إِنَّ الْحَجَّاجَ قَالَ لِسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَحِمَهُ اللَّهُ: ارْتَدَدْتَ عَلَى عَقِيْبِكَ تَعَرَّبْتَ؟ قَالَ: لَا وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَذَنَ لِي فِي الْبَدْوِ» قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ تَرْكِ الْمُهَاجِرِ هَجْرَتَهُ وَرُجُوعِهِ إِلَى وَطَنِهِ، وَعَلَى أَنْ ارْتِدَادَ الْمُهَاجِرِ أَعْرَابِيًّا مِنَ الْكِبَائِرِ، قَالَ: لِهَذَا أَشَارَ الْحَجَّاجُ إِلَى أَنْ أَعْلَمَهُ سَلَمَةُ أَنْ خُرُوجَهُ إِلَى الْبَادِيَةِ إِنَّمَا هُوَ بِإِذْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: وَلَعَلَّهُ رَجَعَ إِلَى غَيْرِ وَطَنِهِ أَوْ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِي مِلَازِمَةِ الْمُهَاجِرِ أَرْضَهُ الَّتِي هَاجَرَ إِلَيْهَا وَفَرَضَ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِنَّمَا كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِنَصْرَتِهِ، أَوْ لِيَكُونَ مَعَهُ؛ أَوْ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ، فَلَمَّا كَانَ الْفَتْحُ وَأَظْهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَأَذَلَ الْكُفْرَ، وَأَعَزَّ الْمُسْلِمِينَ، سَقَطَ فَرَضُ الْهَجْرَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ»، وَقَالَ: «مَضَتْ الْهَجْرَةُ لِأَهْلِهَا» أَيُّ: الَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ؛ لِمَوَاسَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَمُؤَاوَزَتِهِ وَنَصْرَتِهِ، وَضَبَطَ شَرِيعَتَهُ، قَالَ الْقَاضِي: وَلَمْ يَخْتَلَفِ الْعُلَمَاءُ فِي وَجُوبِ الْهَجْرَةِ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ قَبْلَ الْفَتْحِ، وَاخْتَلَفَ فِي غَيْرِهِمْ، فَقِيلَ: لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً عَلَى غَيْرِهِمْ، بَلْ كَانَتْ نَدْبًا، ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ الْأَمْوَالِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْمُرِ الْوُفُودَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْفَتْحِ بِالْهَجْرَةِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَى مَنْ لَمْ يَسْلَمْ كُلُّ أَهْلِ بَلَدِهِ؛ لِثَلَايِقِي فِي طُلُوعِ أَحْكَامِ الْكُفَّارِ. اهـ

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا وَاجِبَةٌ -أَيُّ: الْهَجْرَةُ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ إِلَى بِلَادِ الْإِسْلَامِ- بِشَرَطٍ: أَنْ

لا يستطيع إظهار دينه، فإن استطاع ذلك هناك فلا حرج أن يبقى، لا سيما إذا كان في بقائه خير؛ كأن يدعو إلى الإسلام ويبين محاسنه لمن له به صلة.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهَمِ»:

وقول الْحَجَّاج لسلمة بن أكوخ: «أَزْدَدْتَ تَعَرَّبْتَ؟» استفهام على جهة الإنكار عليه؛ أنه خرج من محل هجرته؛ التي هي المدينة إلى البادية؛ التي هي موطن الأعراب، لما كان المعلوم من حال المهاجر أنه يحرم عليه الانتقال منها إلى غيرها، لا سيما إن رجع إلى وطنه؛ فإن ذلك محرم بإجماع الأمة، على ما حكاه القاضي عياض. وربما أطلق على ذلك رِدَّةً، كما أطلقه الحججاج هنا، فأجابه سلمة بأن النبي ﷺ أذن له في ذلك، فكان ذلك خصوصاً في حقه.

و «تَعَرَّبْتَ»؛ أي: سكنت مع أعراب البادية. والبدو: البادية. وسُمِّيت بذلك؛ لأنه يبدو ما فيها ومن فيها؛ أي: يظهر. أو لأن من خرج إليها من الحاضرة بدا؛ أي: ظهر. والحاضر أصله: النازل على الماء، كما قال: مِنْ سَبَأِ الْحَاضِرِينَ مَأْرَبَ إِذْ يَتُونُ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا وَسُمِّيَ بِهِ أَهْلُ الْقَرْىِ وَالْحِصُونِ؛ لأنهم لا يرحلون عن مياه يجتمعون عليها. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٠) بَابُ الْمُبَايَعَةِ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ

عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ، وَبَيَانِ مَعْنَى: (لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٣- (١٨٦٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ أَبُو جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ التَّهْدِي، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ السُّلَمِي، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَبَايَعُهُ عَلَى الْهِجْرَةِ، فَقَالَ: «إِنَّ الْهِجْرَةَ قَدْ مَضَتْ لِأَهْلِهَا، وَلَكِنْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ»^(١).

لم يبين المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ميزة أصحاب الشجرة، وهي أن الله تعالى قال: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، فأثبت الرضا مؤكداً بـ «السلام» و«قد»

والقسم المقدر، وأخبر النبي ﷺ أنه «لا يدخل النار أحدٌ بايع تحت الشجرة»^(١).
وقد اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أيهم أفضل؛ أهل بيعة الرضوان أو أهل بدر؟
والصواب: أن أهل بدر أفضل، مع أن كثيراً من أهل بيعة الرضوان كانوا من أهل
بدر، وهنا حينما طلب مجاشع أن يبايع الرسول على الهجرة؛ ليكون من المهاجرين،
ولكن النبي أخبر أن الهجرة مضت وبعد فتح مكة لا هجرة، «وَلَكِنْ عَلَى الْإِسْلَامِ
وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ عُمُومًا»^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٤- (...) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ
قَالَ: أَخْبَرَنِي مُجَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ السُّلَمِيُّ قَالَ: جِئْتُ بِأَخِي أَبِي مَعْبُدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ
الْفَتْحِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايِعْهُ عَلَى الْهَجْرَةِ. قَالَ: «قَدْ مَضَتْ الْهَجْرَةُ بِأَهْلِهَا». قُلْتُ فَبِأَيِّ
شَيْءٍ تَبَايَعُهُ؟ قَالَ: «عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ». قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: فَلَقِيتُ أَبَا مَعْبُدٍ فَأَخْبَرْتُهُ
بِقَوْلِ مُجَاشِعٍ، فَقَالَ: صَدَقَ.

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَاصِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ:
فَلَقِيتُ أَخَاهُ، فَقَالَ: صَدَقَ مُجَاشِعٌ. وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا مَعْبُدٍ.

٨٥- (١٣٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ
مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ - فَتَحَ
مَكَّةَ -: «لَا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا».

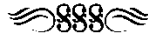
(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ ح
وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ رَافِعٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ - يَعْنِي: ابْنَ مُهْلَهْلِ -
ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ كُلُّهُمْ، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١١٥٠٨).

(٢) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: في بعض البلاد التي أهلها من الشُّنَيْنِ الذين يعتقدون عقيدة السُّلَفِ عندهم
اضطهاد وتضييق شديد، ولا يقدرّون على إقامة شعائرهم الشُّنِيَّةِ، فهل يجب عليهم الهجرة؟
فاجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: نعم، إذا كانوا لا يستطيعون إظهار دينهم يجب عليهم أن يهاجروا، ولا يرجعون إلا
إذا تغيرت البلاد، فإذا كانت نيتهم كذلك، أما إذا خرجوا بدون نية فلمهم أن يرجعوا.

(٢) مثل الشيخ رحمه الله: إذا كان الإنسان يعرف كيف يستخدم سلاحاً معيناً لمجموعة معينة من الناس؟ فأجاب رحمه الله: إذا طُلب منه يجب أن يعلمهم، وكذلك إذا رأى الحاجة داعية إلى هذا.

سبق ذكرها (١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٦- (١٨٦٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبٍ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيَّةٌ وَإِذَا اسْتَفْرُغْتُمْ فَأَنْفِرُوا».

وقوله: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ» هذا من العام الذي يُراد به الخصوص؛ أي: لا هجرة من مكة، وفي هذا إيحاء بأن مكة ستبقى بلاد إسلام إلى يوم القيامة، أمّا غير مكة من البلاد فالهجرة منها باقية؛ لقول النبي ﷺ: «لَا تَنْقُطُ الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقُطَ التَّوْبَةُ، وَلَا تَنْقُطَ التَّوْبَةُ حَتَّى تَخْرُجَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا» (٢).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٧- (١٨٦٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ؛ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ؛ أَنَّ أَغْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ! إِنْ شَأْنَ الْهَجْرَةِ لَشَدِيدٌ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِيْلٍ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَهَلْ تُؤْتِي صَدَقَتَهَا؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا» (٣).

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا». وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ قَالَ: «فَهَلْ تَحْلُبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا». قَالَ نَعَمْ.

في هذا: دليل على أن الإنسان يخاطب بحسب ما تقتضيه حاله؛ فهذا الأعرابي

(١) سئل الشيخ رحمه الله: إذا غزا العدو أرض المسلمين، فهل يصبح الجهاد فرض عين على أهل هذه الأرض، أم يصبح فرض عين على الأمة بأسرها؟

فأجاب رحمه الله قائلا: لا، ليس فرضاً على كل الأمة، والله يقول ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَأَفْئَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢]. فلا بد أن يكون هناك أناس في البلاد والأوطان يقيمون أعمال الإسلام الأخرى.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٤٧٩)، وأحمد (٩٩/٤)، والبيهقي (١٧/٩)، والدارمي (٢٥/٣)، وانظر: «الإرواء» (١٢٠٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢٩٢٣).

الهجرة في حقّه شديدة، وكونه يترك إبله ويترك البادية، ويأتي إلى البلاد التي هاجر إليها المهاجرون هذا فيه صعوبة عليه، ولكنه عَلَيْهِ السَّلَامُ أمره أن يذهب إلى إبله ما دام يقوم بواجب ولو من وراء البحار.

وهكذا كان النبي ﷺ يوجّه الخطاب بحسب المُخاطَب، وثبت الأحكام بحسب المُخاطَب؛ فقد سأله رجل عن الجهاد، فقال: «أَحْيٍ وَالِدَاكَ؟»، قال: نعم: قال: «فَفِيهَا فَجَاهِدُ»^(١)؛ لأنه رأى من حال الرجل أن برّه بوالديه خير له من أن يتقدّم للجهاد؛ إمّا للضعف بدنه أو لغير ذلك.

وهكذا: يُسأل أحياناً عن أفضل الأعمال، فيجيب، ثم يأتي حديث آخر يُخالف ذلك؛ وسببه أن النبي ﷺ يخاطب كل إنسان بما يليق بحاله.

قوله: «تَحْلُبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا؟» أي: يحلبها ويعطي الناس الذين حول الماء، أمّا مجرد الحلب فليس فيه مزية، سواء يوم وردّها أو غيره، لكن إذا كان يوم الورد وتجمّع الناس، فإنه يعطيهم من الحليب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢١) بَابُ كَيْفِيَّةِ بَيْعَةِ النِّسَاءِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٨- (١٨٦٦) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: قَالَ: ابْنُ شَهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَتِ الْمُؤْمِنَاتُ إِذَا هَاجَرْنَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُمْتَحَنُ بِقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: «يَبَايِعُنَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعَنَّكَ عَلَى أَنْ لَا يَشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَشْرَفَنَّ وَلَا يَزِينَ» [البَيْعَةُ: ١٢]. إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَنْ أَقْرَبُ بِهِذَا مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ، فَقَدْ أَقْرَبَ بِالْمُحَنَةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَقْرَزَ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِنَّ، قَالَ لَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْطَلِقْنَ؛ فَقَدْ بَايَعْتُنَّ». وَلَا وَاللَّهِ مَا مَسَّتْ يَدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ. غَيْرَ أَنَّهُ يَبَايِعُهُنَّ بِالْكَلَامِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: وَاللَّهِ مَا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النِّسَاءِ قَطُّ إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا مَسَّتْ

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٤)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كَفَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَفَّ امْرَأَةً قَطُّ، وَكَانَ يَقُولُ لَهَا إِذَا أَخَذَ عَلَيْهَا: «قَدْ بَايَعْتُكَ». كَلَامًا^(١).
ولكنه يُبايع الرِّجال باليد؛ لأن أصل المبايعة مأخوذة من الباعة؛ لأن كل من المتبايعين يمد يده للآخر ليصافحه ويبايعه، ولكن النساء لم يمس النبي ﷺ يد واحدة مِنْهُنَّ، بل بايعهن بالكلام، وإذا كان النبي ﷺ وهو أظهر الناس يَحْتَرِزُ مَنْ أَنْ يَمَسَّ كَفَّ امْرَأَةً، فما بالك بمن سواها! ولا فرق بين المرأة العجوز والشابة بالنسبة للمُصافحة، ولا فرق بين أن يكون بحائل أو بغيره؛ لأنه بكلتا الحالتين تحدث الفتنة ولا شك.
ولكن إذا مدت المرأة يدها إلى ابن عمها أو ابن خالها أو ما أشبه ذلك، وكان ذلك من عادتهم. فماذا يعمل؟

الجواب: لا يُصافح، ويقول لها: إن هذا ليس بجائز ويقنعها بالدليل، وأن الشرع حاكم للعادات، والعادات المخالفة للشرع عادات باطلة؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢).

وفي هذا الحديث: تقول عائشة إنه ما زاد على هذا؛ يعني: أنه خاطبهن بقدر الحاجة، والفتنة يختلف الناس فيها، فبعضهم ربما يتكلم مع المرأة ويترسل معها، ولا يحدث له شيء، وبعضهم يفتن من أول مرة، فإذا شعرت أنك فتنت بكلام المرأة لرقته وحُسن موضوعه فأمسك^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٩- (...) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَأَبُو الطَّاهِرِ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ عَنْ بَيْعَةِ النِّسَاءِ قَالَتْ: مَا مَسَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ امْرَأَةً قَطُّ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا، فَإِذَا أَخَذَ عَلَيْهَا فَأَعْطَتْهُ قَالَ: «اذْهَبِي، فَقَدْ بَايَعْتُكِ».

(١) أخرجه البخاري (٥٢٨٨)

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٣) سئل الشيخ رحمه الله: يذكر البعض أن المصافحة على النساء ليست محرمة، ويقولون: إن مجرد فعل النبي ﷺ لا يدل على التحريم، وخاصة إذا كانت المصافحة على القواعد من النساء، فماذا يقال في الرد عليهم؟
فأجاب رحمه الله قائلا: إن هذا الباب فيه أحاديث تدل على الوعيد لمن مس امرأة أجنبية عنه، وفعل الرسول ﷺ ليس بفعل، فتركه ﷺ المصافحة مع أنها عادة المبايعة يدل على المنع.

❖ قوله: «إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ». هذا استثناء منقطع؛ يعني: لكن يأخذ عليها بالكلام كما سبق؛ فإذا أعطته قال: «أَذْهَبِي فَقَدْ بَايَعْتُكِ»^(١).

وهل يقال: في البلاد التي تكون مصافحة النساء فيها أمراً عادياً، يجوز للرجل أن يصافح المرأة إذا مدت له يدها أو أن يمد ساعده ولا يحرجهما؟
الجواب: لا يجوز، ويجب أن يقول لها الحكم؛ وذلك لأن انتشار الحكم بين النساء سيؤدي إلى تركهن لهذا.

وماذا إذا كان للإنسان يد صناعية، فهل له أن يسلم على المرأة؟
الجواب: إذا كان له يد صناعية، فلا شك أنها لم تمس يده إذا سلم، ولكني أرى ألا يسلم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٢) بَابُ الْبَيْعَةِ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِيمَا اسْتَطَاعَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٠- (١٨٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ، وَقُتَيْبَةُ. وَابْنُ حُبْرٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي بَرٍ- قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ- أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا نُبَايِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، يَقُولُ لَنَا: «فِيمَا اسْتَطَعْتَ».

❖ قوله: «فِيمَا اسْتَطَعْتَ». يعني: وما لا يستطيع فإنه يسقط عنه، كما لو أمر ولي الأمر بحمل بعض الأمتاع من مكان لآخر وهو لا يستطيع، فإنه لا يجب عليه.
❖ وقوله: «فِيمَا اسْتَطَعْتَ» فيه: تأكيد لوجوب الطاعة، كأنه يقول: مهما استطعت.



(١) سئل الشيخ رحمه الله: إذا جاءت امرأة للكشف عند طبيب، وهو يعلم أن هناك طبيبات في البلد، فهل يحل له أن يكشف عليها ويمسها؟
فأجاب رحمه الله قائلاً: لا يمسه، بل يكشف عليها بلا مس إلا عند الضرورة.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٣) بَابُ بَيَانِ سِنِّ الْبَلُوغِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩١ - (١٨٦٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «عَرَضَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَالِ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُعْزِزْنِي، وَعَرَضَنِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي. قَالَ نَافِعٌ: فَقَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ يَوْمِئِذٍ خَلِيفَةٌ، فَحَدَّثْتُهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَحَدُّ بَيْنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ. فَكُتِبَ إِلَيَّ عَمَلُهُ أَنْ يَفْرَضُوا لِمَنْ كَانَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَاجْمَعُوهُ فِي الْعِيَالِ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي: الثَّقَفِي - جَمِيعًا، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ: وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَاسْتَصَفَرْنِي. فِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْبَلُوغَ يَحْصُلُ بِتَمَامِ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَأَنَّ مِنْ دُونِهِ ذَلِكَ فَهُوَ صَغِيرٌ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ يَحْصُلُ بِثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً.

وَفَصَّلَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ فَيَكُونُ الْحَدُّ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً، وَفِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّكْلِيفِ بِالْعِبَادَاتِ يَكُونُ الْحَدُّ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً.

وَالصَّوَابُ: الْعُمُومُ، وَأَنَّ الْبَلُوغَ يَكُونُ بِتَمَامِ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً.

❦ قَوْلُهُ: «عَرَضَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَالِ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَعَرَضَنِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً». ظَاهِرُ ذَلِكَ يَخَالِفُ الْوَاقِعَ؛ لِأَنَّ أَحَدَ كَانَتْ فِي السَّنَةِ الثَّلَاثَةِ، وَالْخَنْدَقُ فِي السَّنَةِ الْخَامِسَةِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَن يُقَالَ: إِنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ الرَّابِعِ عَشَرَ فِي أَحَدٍ، وَفِي الْخَنْدَقِ فِي آخِرِ الْخَامِسِ عَشَرَ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٤) بَابُ النَّهْيِ

أَنْ يُسَافَرَ بِالْمُصْحَفِ إِلَى أَرْضِ الْكُفَّارِ إِذَا خِيفَ وَقُوعُهُ بِأَيْدِيهِمْ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٢- (١٨٦٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ^(١).

٩٣- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَح، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ، خِافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ.

٩٤- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ؛ فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ». قَالَ أَيُّوبُ: فَقَدْ نَالَ الْعَدُوُّ وَخَاصَمُوكُمْ بِهِ.

(...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -يَعْنِي: ابْنَ عُليَّةَ-. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَالثَّقَفِيُّ كُلُّهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ -يَعْنِي: ابْنَ عُثْمَانَ- جَمِيعًا، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فِي حَدِيثِ ابْنِ عُليَّةَ وَالثَّقَفِيِّ: «إِنِّي أَخَافُ». وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ، وَحَدِيثِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ: «خِافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ».

نيل العدو له على وجوه:

الوجه الأول: أن ينالوا المصحف فيهيئوه ويدلوه، ويضعوه في الأماكن القذرة، وما أشبه ذلك.

الوجه الثاني: أن يتبع ما فيه من الآيات المتشابهات ثم يعرضها على المسلمين ويقول: هذا القرآن يناقض بعضه بعضًا.

الوجه الثالث: أن يُحتج به على المسلمين في بعض الآيات المتشابهة، مثل قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودُ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٠).

أَقْرَبُهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَرُكَ ﴿٨٧﴾. ومثل قوله: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَيِّدُوا فِي الْبَيْنِ وَلَا تَرْجِعُكُمْ مَنْ دَبَّرَكُمْ أَنْ تَرْوَهُمْ وَتُقْسَطُوا إِلَيْهِمْ﴾ ﴿٨٨﴾، وما أشبه ذلك؛ ولهذا قال أيوب: فَقَدْ نَالَ الْعَدُوَّ وَخَاصَمُوكُمْ بِهِ.

فهذه ثلاثة وجوه في خوف نيل العدو للقرآن الكريم، فهل هذه الوجوه الآن موجودة أولاً؟ بمعنى: أن الإنسان إذا سافر إلى أي بلاد أوربية، فهل يناله هؤلاء بواحدة من هؤلاء الثلاثة؟

الجواب: لا، وهم الآن يسمعون القرآن من إذاعاتنا ويسجلونه، وإذا أرادوا أن يقولوا شيئاً قالوه.

وعلى هذا؛ فالحكم يُدور مع علته وجوداً وعدمًا، فالآن هذا الأمر لا حرج فيه؛ لأن العلة قد زالت.

ويترتب على هذا سؤال وهو: هل يجوز أن نُمكن الكافر من قراءة القرآن؟
الجواب: نعم، إذا كان ذلك بحضرتنا ولم يمس المصحف. أمّا أن تُعطيه المصحف ليقراً فيه في غير حضورنا، فهذا لا يجوز في رأيي^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٥) بَابُ الْمَسَابَقَةِ بَيْنَ الْخَيْلِ وَتَضْمِيرِهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٥- (١٨٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أَضْمِرَتْ مِنَ الْحَفِيَاءِ، وَكَانَ أَمْدًا ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تَضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَيْتِي زُرَيْقٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَابَقَ بِهَا^(٢).

(١) سئل الشيخ رحمه الله: هناك بعض الكتب المُصنَّفة عن القرآن نجد فيها الآيات مكتوبة ومشروحة باللغة الانجليزية أو الفرنسية، فهل يجوز هذا؟
فأجاب رحمه الله قائلا: لا أرى هذا، وإنما يشار في الترجمة إلى موقع الآيات في السورة، فإذا هداه الله وأسلم يرجع إليها، وكذلك لا يجوز أن يباع المصحف على الكافر.
(٢) أخرجه البخاري (٤٢٠).

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَ أَبُو الرَّبِيعِ وَ أَبُو كَامِلٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ. ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ: الْقَطَّانُ - جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ. ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ - يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ - كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ مِنْ رِوَايَةِ حَمَّادٍ وَابْنِ عُليَّةَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَجِئْتُ سَابِقًا فَطَفَّفَ بِي الْفَرَسُ الْمَسْحَدَ.

في هذا: بيان المسابقة على الخيل المضمرة وغير المضمرة، وهو مشتق من تضمير البطن، وكانوا يعلقونها أولاً حتى تسمن وتقوى، ثم يقللون قوتها، ويقتصرون على القوت الذي يمنعها أن تموت فقط، وحينئذ تضعف، ولكن تضعف عن قوة، وكذلك بالخيال غير المضمرة.

فالمسابقة على الخيل جائزة، ولكن تجوز بعوض، وتجوز بغير عوض، فأما كونها تجوز بغير عوض فلا إشكال فيه، وكونها تجوز بعوض، فإن ذلك من أجل التمرن عليها وعلى ركوبها؛ حتى يكون الإنسان قادراً على ركوبها في الجهاد، فالمصلحة أكثر هنا من المفسدة.

والقاعدة الشرعية: أن الأشياء ثلاثة أقسام:

قسم: ترجحت مصلحته على مفسدته، فيكون جائزاً.

رفسم: ترجحت مفسدته على مصلحته فيكون ممنوعاً.

وقسم: تساوى فيه الأمران، فهنا يغلب جانب الحذر حتى ترجح المصلحة.

فهنا ترجحت المصلحة على مفسدة الميسر؛ فلهذا أجازت للتمرن عليها في

الجهاد في سبيل الله.

والمسابقة تكون بحسب الحال في الزمان: من حيث اختلافها بين الشتاء والصيف. وفي المكان: من حيث اختلافها بين الأراضي السهلة والأراضي الصعبة، ويكون تقدير المسافة حسب ما تقتضيه الحال، بحيث يتبين بها مقدار المسابقة. وهناك شيء آخر يُسابق عليه بعوض مثل: الإبل؛ لأن فيها حمل أمتعة المجاهدين، وكذلك على السهام؛ لأنها سلاح، فالمسابقة عليها تجوز بعوض وبغير عوض. ولا يشترط فيهما أن يكون مع المتسابقين ثالث يُسمَّى المحلل يتسابق معهما، ويكون في نفس قدرتهما، ولكن لا يخرج شيئاً، فإن سبقهما أخذ سبق منهما جميعاً، وإذا سبق أحدهما أخذ سبق صاحبه، فلا يشترط هذا، ويجوز التسابق بين الشخصين فقط؛ وذلك بأن يُخْرِجَ كل منهما مائة وتكون لمن سبق، وحديث اشتراط المحلل ضعيف^(١)، والدين الإسلامي ليس فيه حيل على محارم الله، ثم هذا المحلل ليس له فائدة في الواقع، ومن قال: فائدته أن تختلف صورة المسابقة عن مسألة الميسر، فالجواب عنه أن يقال: الأشياء بمعانيها، والشارع إنما أجاز صورة الميسر هنا؛ لأجل المصلحة الكبيرة التي تربو على مفسدة الميسر.

وأما ذكر العوض من غير وجود المتسابقين فهذه جائزة.

أما في غير تلك المواضع الثلاثة فاختار شيخ الإسلام: أنه تجوز المراهنة والسبق في مسائل العلم، وقال: إن الدين الإسلامي عني بالجهاد: الجهاد بالسلاح، والجهاد بالعلم، وكلاهما جهاد؛ ولما في ذلك من التنشيط على طلب العلم والبحث فيه، فأجاز كَحَلَلِ المراهنة في مسائل العلم الشرعي، وقوله ليس ببيع عن الصواب.

وكذلك يجوز أن يتسابق أربعة، اثنان من جهة واثنان من جهة.

هذا؛ ولا شك أن الدبابات والصواريخ داخله في السهام، فيجوز فيها السبق.



(١) أخرجه أبو داود (٢٥٧٩)، وأحمد (٥٠٥/٢)، ونقل ابن أبي حاتم في «العلل» (٣١٨/٢) عن أبيه أنه قال: أرى أنه من كلام سعيد بن المسيب، وانظر: «علل الدار قطني» (١٦١/٩).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٦) بَابُ الْخَيْلِ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٦- (١٨٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَابْنُ رُمَيْحٍ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا

عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ،

حَدَّثَنَا يَحْيَى كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي

أُسَامَةُ كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

❦ قوله: «نَوَاصِيهَا». يعني: مقدمة رؤوسها، وكلامه؛ يعني: أنها متى كانت

تستعمل في القتال ففي نواصيها الخير إلى يوم القيامة.

ومعلوم: أن الأساليب الحربية اختلفت الآن، لكن لو عاد الناس واستخدموا

الخيال كان فيها الخير إلى يوم القيامة، ومن جعلها للجهاد في سبيل الله فهي له أجر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٧- (١٨٧٢) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَصَالِحُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ وَرْدَانَ جَمِيعًا، عَنْ

يَزِيدٍ. قَالَ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي

زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلُوي نَاصِيَةَ فَرَسٍ

بِإِصْبَعِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَجْرُ وَالْغَنِيمَةُ».

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي

شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ كِلَاهُمَا، عَنْ يُونُسَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٩٨- (١٨٧٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ،

عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ

(١) أخرجه البخاري (٢٨٤٩).

الْقِيَامَةِ: الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ^(١).

٩٩- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، وَابْنُ إِفْرِيسَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَيْرُ مَغْضُوفٌ بِنَوَاصِي الْخَيْلِ». قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بِمِذَاكَ؟ قَالَ: «الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حُصَيْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: عُرْوَةُ بْنُ الْجَعْدِ.

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ جَمِيعًا، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ كِلَاهُمَا، عَنْ سُفْيَانَ جَمِيعًا، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَمْ يَذْكُرِ: الْأَجْرَ وَالْمَغْنَمَ. وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: سَمِعَ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ.

(...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْعِزَّارِ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْجَعْدِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. وَلَمْ يَذْكُرِ: «الْأَجْرَ وَالْمَغْنَمَ».

١٠٠- (١٨٧٤) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ»^(٢).

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ -بِعْنِي: ابْنُ الْحَارِثِ-. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ سَمِعَ أَنَسًا يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

من أخذ بظاهر النصوص، فله أن يقول: قال النبي ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: سَهْمٍ، أَوْ خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ»^(٣) ولم يشترط، فيجوز أن يربيهما وينميها للمسابقة -لأجل السبق- وأما من لاحظ المعنى، فإنه يقول: لا يجوز؛ لأن إجازة السبق فيها لأجل ما يحصل على الثمر على ركوبها في قتال العدو، والنصوص محتملة عندي، فهل يجوز

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٤٥).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٥٧٤)، والترمذي (١٧٠٠)، والنسائي (٥٣٥/٦)، وأحمد (٢٧٤/٢)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

المسابقة عليها لعوض، وإن لم يقصد القتال، أم يُقال: إن هذا جائز لمن قصد القتال؟
وأخذ بعض الناس من قوله في الحديث: «إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». أن القتال سيعود
بالسيوف والرماح والخيول مرة أخرى؟
والجواب: أن يقال: الحديث لا يوحي بذلك، ولكنه يوحي بأنه ما دامت تُركب
للقتال في سبيل الله ففيها الخير.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٧) بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنْ صِفَاتِ الْخَيْلِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠١- (١٨٧٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ،
وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ - عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمِ بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشُّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ^(١).

١٠٢- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّزَّاقِ جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: وَالشُّكَالُ أَنْ
يَكُونَ الْفَرْسُ فِي رِجْلِهِ الْيُمْنَى بَيَاضٌ، وَفِي يَدَيْهِ الْيُسْرَى أَوْ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى.

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي: ابْنَ جَعْفَرٍ - ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
الْمُنْتَنَى، حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِي
زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ. وَفِي رِوَايَةِ وَهْبٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
يَزِيدٍ. وَلَمْ يَذْكُرِ النَّخَعِيَّ.

❦ قوله: «أَوْ فِي يَدَيْهِ الْيُمْنَى»: هذا شك من الراوي، أو تنوع، وهذا التنوع هو أن يكون
في رجله اليمنى بياض و اليسرى ليس فيها بياض أو بالعكس، وهذه الكراهة ليست كراهة
تشرع، ولكنها كراهة نفسية؛ كما قال النبي ﷺ في الضَّبِّ لما سئل أحلال هو أو لا؟ قال:
«لا - يعني: لَيْسَ حَرَامًا - ولكنه لَيْسَ فِي أَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَاهُهُ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٥٣٩١)، ومسلم (١٩٤٥) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٨) بَابُ فَضْلِ الْجِهَادِ وَالْخُرُوجِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٣- (١٨٧٦) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ - وَهُوَ ابْنُ الْقَعْقَاعِ - عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَضَمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِي، وَإِيمَانًا بِي، وَتَصَدِيقًا بِرُسُلِي، فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! مَا مِنْ كَلِمٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ حِينَ كَلِمَ لَوْثُهُ لَوْنُ دَمٍ وَرِيحُهُ مِسْكٌ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوْ لَا أَنْ يَشُقُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَبَدًا، وَلَكِنْ لَا أَحْدُ سَعَةً فَأَحْمِلُهُمْ وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً، وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوِدِدْتُ أَنِّي أَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَقْتُلُ، ثُمَّ أَغْزُو فَأَقْتُلُ، ثُمَّ أَغْزُو فَأَقْتُلُ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

هذا فيه: دليل على فضيلة القتل في سبيل الله ﷻ، ولكن بهذا الشرط: أنه لا يخرج به إلا جهاد في سبيل الله، وإيمان بالله، وتصديق برسوله.

أما من خرج للجهاد على أنه مائل من الدنيا، أو لأجل أن يكون شهيداً فلا ينال هذه الرتبة؛ لأنه ليست لديه هذه النية، فلن ينالها إلا إذا قاتل إيماناً بالله، وتصديقاً برسوله ﷺ، وكما قال في الحديث الآخر: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا»^(١).

فالناس أربعة أقسام:

الأول: خرج للجهاد من أجل أن يستريح من الدنيا؛ لأنها قد ضاقت عليه، فهذا ليس له أجر، وهو إلى الإثم أقرب.

الثاني: من خرج يُقاتل من أجل الغنيمة فقط، فهذا لا أجر له؛ لقوله ﷺ: «وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فِهْجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(٢)، ولكن قد نقول: إنه لا يائمه؛ لأنه حصل به نفع وهو القتال مع المسلمين، وتشجيعهم وتكثير

(١) أخرجه البخاري (١٢٣)، ومسلم (١٩٠٤) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

عدهم، لكنه لا أجر له؛ لعدم النية الصادقة.

الثالث: من خرج يُقاتل؛ ليكون شهيدًا فقط، فيقال: إنَّك لن تكون شهيدًا إلا إذا قاتلت لتكون كلمة الله هي العليا، فهذا لا ينال أجر الشهيد، لكن يُثاب على حسب نيته.

الرابع: مَنْ قَاتَلَ لتكون كلمة الله هي العليا إيمانًا بالله وتصديقًا برسله، فهذا هو الذي يكون شهيدًا؛ ومع ذلك لا نشهد له أنه شهيد بعينه؛ لاحتمال حدوث أمورٍ لا ندري بها، ولكن نقول على سبيل العموم: مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ. ونحكم لهذا بالظاهر - لا بالواقع - أنه شهيد، وقد ترجم البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على هذه المسألة بقوله: «باب: لا يقال فلان شهيد»، ثم استدلَّ بقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ - إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَنْعُبُ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ». فقلوه: «والله أعلم» يدلُّ على أن الإنسان قد يبدو للناس مجاهدًا في سبيل الله، وهو ليس كذلك، وعلى هذا فأنت في حلٍّ فلا تعين، ولكن قل: من مات في سبيل الله فهو شهيد. وذلك على وجه العموم.

وكثير من الناس - عند خروجه للقتال - لا يخطر بباله أنه ذاهب؛ ليقاتل في سبيل الله؛ ولتكون كلمة الله هي العليا، لكنه فقط يقاتل ليموت شهيدًا في المعركة، فالإنسان على حسب نيته.

فإذا قال قائل: لو كان الإنسان يكره القتال، ولكنه استجاب لولي الأمر طاعة الله وَعَلَى، فما حكمه؟

الجواب: إذا كان يكره القتال لكن استجاب لهذا الأمر من الإمام طاعة الله فيكون جهادهم صحيحًا.

وقوله: «أَوْ أَرْجَعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ». «أو» مانعة خلوّ وليست مانعة جمع؛ بمعنى: أنه قد يحصل على الأجر والغنيمة، أو الأجر وحده، أو الغنيمة وحدها.

مثال حصوله على الأجر والغنيمة: إذا خرج ليقاتل لتكون كلمة الله هي العليا وَغَنِمَ، فهذا حصل له الأجر والغنيمة.

ومثال الأجر بلا غنيمة: أن يُقاتل لتكون كلمة الله هي العليا، ولكن لم يحصل على مغنم، يعني: لم يغنم شيئًا من الكُفَّار، إمَّا لعدم القتال كما في غزوة تبوك، وإمَّا لغير

ذلك، فهذا راجع على الأجر.

ومثال الغنيمة بلا أجر: أن يكون خرج للغنيمة فقط ولا يهمه أن تكون كلمة الله هي العليا أو لا ثم يغنم، فهذا يرجع بالغنيمة ولا أجر له، فيكون قوله «أو» مانعة خلو لا مانعة جمع.
وأما بقية الحديث فواضح.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٤- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَائِي، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَكْفَلُ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِهِ وَتَصْدِيقُ كَلِمَتِهِ، بِأَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يُزَجِّعَهُ إِلَى مَسْكِنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرِ أَوْ غَنِيمَةٍ».

١٠٥- (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ- إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَنْفَعُ اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ وَالرَّيْحُ رِيحُ مَسْكٍ».

١٠٦- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَبَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ كَلِمٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذَا طُعِنَتْ تَفْجَرُ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، وَالْعَرَفُ عَرَفُ الْمَسْكِ». وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ فِي يَدِهِ لَوْ لَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً فَأَحْمِلُهُمْ، وَلَا يَحْدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي، وَلَا تَطِيبُ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَقْعُدُوا بَعْدِي».

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ لَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ». بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوِدِدْتُ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ أُحْيَى». بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ -يَعْنِي: الثَّقَفِيُّ- ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ كُلُّهُمْ، عَنْ

يُخَيِّئُ بِنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَخْبَيْتُ أَنْ لَا أَتَخَلَّفَ خَلْفَ سَرِيَّةٍ». نَحْوُ حَدِيثِهِمْ.

في هذا: دليل على أن الإنسان له أن يترك العمل الصالح إذا كان يُخشى أن يشق على من يتأسى به؛ كما فعل النبي ﷺ، وهذه من حُسن الرِّعاية، أن يتعب الإنسان من أجل راحة الآخرين.

فإذا قال قائل: وهل يُستدلُّ بهذا الحديث على أن الشيء الذي يُدَّوم عليه الرسول، ولا يتخلف عن فعله يكون واجباً؟ والجواب عن ذلك أن يقال: المشقة قد تكون في المُستحب، فالنفوس العالية يشق عليها أن تدع الأشياء المستحبة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٧- (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَضَمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ -إِلَى قَوْلِهِ- مَا تَخَلَّفْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى».

هذه كلها سياقات بالفاظ مختلفة، وهي تدلُّ على ما ذهب إليه جمهور أهل العلم من جواز نقل الحديث بالمعنى؛ لأن الظاهر: أن النبي ﷺ لم يتكلَّم بهذا عدة مرَّات كل مرة على وجه، ولكن الرواة ينقلون الأحاديث بالمعنى فتختلف الألفاظ والمعنى واحد. وفي هذا الحديث: دليل على جواز الإقسام بغير أن يستقسم إذا كان الأمر هاماً، فينبغي للإنسان أن يؤكِّده بالقسم.

فإذا قال قائل: إن النبي ﷺ صادق فيما أخبر به بدون قسم؟ قلنا: هذا حقٌّ، ولكن جرت العرب في أسلوبها على أن تؤكِّد الشيء المهم حتى وإن كان الناطق به صادقاً؛ كما يوجد ذلك في كتاب الله ﷻ، فقد أقسم الله في مواضع كثيرة مع أن قوله سبحانه حقٌّ وصدقٌ بلا ريب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٩) بَابُ فَضْلِ الشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٨- (١٨٧٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ نَفْسٍ تَمُوتُ، لَهَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ، يَسْرُهَا أَنَهَا تَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَلَا أَنَّ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، إِلَّا الشَّهِيدُ، فَإِنَّهُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجَعَ فَيُقْتَلَ فِي الدُّنْيَا لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ»^(١).

مع أنه يلقي جزاء لا يلقاه غيره، كما قال تعالى: ﴿وَالشَّهيدَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ [التوبة: ١٩]، ومع ذلك فهو يتمنى أن يرجع إلى الدنيا، فيقتل في سبيل الله، فيزداد أجره.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٩- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَأَنَّ لَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ، غَيْرَ الشَّهِيدِ؛ فَإِنَّهُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجَعَ فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ؛ لِمَا يَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ».

١١٠- (١٨٧٨) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَا يَعْدِلُ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ قَالَ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ». قَالَ: فَأَعَادُوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ». وَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَانِتِ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَفْتُرُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا صَلَاةٍ، حَتَّى يَرْجَعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى».

(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ. ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ كُلُّهُمْ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيِّ نَحْوَهُ.

هذا أيضًا فيه: فضل الجهاد في سبيل الله، وأنه يعدل الصائم القائم القانت بآيات

الله لا يفتر من صيام ولا صلاة حتى يرجع المجاهد.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١١- (١٨٧٩) حَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ أُسْقِيَ الْحَاجَّ. وَقَالَ آخَرُ: مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ أَغْمُرَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ. وَقَالَ آخَرُ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ بِمَا قُلْتُمْ. فَرَجَرَهُمْ عَمْرٌ، وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَلَكِنْ إِذَا صَلَّيْتُ الْجُمُعَةَ دَخَلْتُ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فِيمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْمَكْرَامِ كَمَنْ يَأْمَنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٩]. الْآيَةُ إِلَى آخِرِهَا.

(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ أَخْبَرَنِي زَيْدٌ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي تَوْبَةَ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٣٨ / ١٣):

قوله: «أَنْ عَمَرَ هَؤُلَاءِ زَجَرَ الرِّجَالِ الَّذِينَ رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ الْمَنْبَرِ» فيه: كراهة رفع الصوت في المساجد يوم الجمعة وغيره، وأنه لا يرفع الصوت بعلم ولا غيره عند اجتماع الناس للصلاة لما فيه من التشويش عليهم وعلى المصلين والذاكرين. والله أعلم. اهـ

ظاهر السياق وقول عمر وزجره لهم يخالف نزول الآية، فالأفضل: التحقق من هذا.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٠) بَابُ فَضْلِ الْغَدْوَةِ وَالرُّوحَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٢- (١٨٨٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِغَدْوَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رُوحَةٍ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

«الغدوة» أول النهار، و«الروحة» آخر النهار.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١١٣- (١٨٨١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالْغَدْوَةُ يَغْدُوهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(١).

١١٤- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «غَدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

١١٤م- (١٨٨٢) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ذَكْوَانَ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنَّ رِجَالًا مِنْ أُمَّتِي». وَسَأَلَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: «وَلَرَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ غَدْوَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(٢).

١١٥- (١٨٨٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَإِسْحَاقَ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا الْمُفَرِّئُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكَ الْمَعَاوِرِيُّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ بِمَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ».

(...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَادٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، وَحَنُوءَةُ بْنُ شُرَيْحٍ قَالَ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: حَدَّثَنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ سَوَاءً.

وهل ينال هذه الغدوة والروحة ولو لم يحصل فيها ملاقاتة للعدو؟

الجواب: نعم؛ لأن استعداداً للجهاد وتهيئة العدة نوع من الجهاد.

(١) أخرجه البخاري (٢٧٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٧٢).

وهل يدخل طالب العلم في هذا الحديث؟

الجواب: لا يدخل، ولكن طالب العلم لا شك أنه على خير، وكما قال الإمام أحمد رحمه الله: العلم لا يعدله شيء لمن صحّت نيته، وفسّر تصحيح النية بأن ينوي أن يرفع الجهل عن نفسه وعن غيره؛ ولهذا نقول: طلب العلم أفضل من الجهاد من حيث هو علم، ولكن قد نقول لشخص ما: الجهاد في حقك أفضل، وللآخر: طلب العلم في حقك أفضل:

مثال الأول: رجل قوي شجاع لكنه قليل الفهم والحفظ، فهذا الجهاد في حقه أفضل. ومثال الثاني: رجل ذكي وحافظ ولكنه في أمور الجهاد ضعيف، نقول: طلب العلم في حقه أفضل، فإن تساوى الأمران عند الشخص، فطلب العلم أفضل.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمه الله:

(٣١) بَابُ بَيَانِ مَا أَعَدَّهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمُجَاهِدِ فِي الْجَنَّةِ مِنَ الدَّرَجَاتِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمه الله:

١١٦ - (١٨٨٤) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أَبُو هَانِئٍ الْخَوْلَانِيُّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا أَبَا سَعِيدٍ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رِبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ». فَعَجِبَ لَهَا أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ: أَعَدَّهَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَفَعَلَ، ثُمَّ قَالَ: «وَأُخْرَى يُرْفَعُ بِهَا الْعَبْدُ مِائَةَ دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

❖ قوله: «مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رِبًّا»: الربُّ هو الخالق المالك المدبر، فإذا رضي بالله على أنه رب، فيكون قد رضي بأحكام الله الكونية والقدرية والشرعية، إن أصابته مصيبة قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، وإذا حكم الله بشيء قال: سمعنا وأطعنا.

❖ وقوله: «بِالْإِسْلَامِ دِينًا» المراد بالإسلام: ما جاء به الرسول ﷺ، و«دِينًا» أي: عملاً يُدان عليه أو يُدان به، وضد ذلك من لم يرض بالإسلام دينًا، مثل أهل البدع، ولكنهم ليسوا كُفَّارًا إلا بالشروط المعروفة، لكن هؤلاء المبتدعة الذين ابتدعوا في دين الله ما ليس منه، كأن يزيدوا الدين، فإنهم رأوا أن الدين ناقص، وهذا حالهم وإن لم يقولوا بذلك.

قوله: «وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا»: المراد بـ«نَبِيًّا» أي: رسولاً، فمن لم يرض به رسولاً، فلا يستحق هذا الثواب، وهو أن تكون له الجنة.

وَمِنْ رِضَا الْإِنْسَانِ بِمُحَمَّدٍ رَسُولًا: أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِأَحْدَاثٍ شَيْءٍ فِي دِينِهِ لَيْسَ مِنْهُ، وَمَنْ كَذَّبَ النَّبِيَّ ﷺ فِي خَيْرٍ صَحَّ عَنْهُ أَوْ شَكَّ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِهِ نَبِيًّا؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ أَنْ يَرْضَى بِالنَّبِيِّ ﷺ نَبِيًّا: أَنْ يَصْدَقَ فِي كُلِّ مَا صَحَّ عَنْهُ، وَأَنْ لَا يَتَرَدَّدَ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ كَذَّبَ أَوْ تَرَدَّدَ فَإِنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِهِ نَبِيًّا.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٢) بَابُ مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كُفِّرَتْ خَطَايَاهُ إِلَّا الدِّينَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٧ - (١٨٨٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ قَامَ فِيهِمْ فَذَكَرَ لَهُمْ: «أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ». فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تُكْفَرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرُ مُذْبِرٍ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ قُلْتَ؟». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْكُفِرَ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُذْبِرٍ، إِلَّا الدِّينَ؛ فَإِنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِي ذَلِكَ».

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى - يَعْنِي: ابْنَ سَعِيدٍ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ.

إنما كان الدين مُسْتثنى؛ لأنه حَقٌّ لَدَمِي، فلا بد من أن يصل إليه، ولكن النبي ﷺ صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ» (١)، فإذا استدان الإنسان لحاجة وأخذ أموال الناس يريد الأداء، فإن قُدِّرَ له الأداء في الدنيا فهو المطلوب، وإلا فإنَّ الله يُؤدِّي عنه.

بقوله - في الحديث المذكور - : «أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ» يشتمل معنيين:
الأول: أَنَّ اللَّهَ يُعِينُهُ عَلَى آدَاءِ الدِّينِ فَيُؤَدِّي.

والثاني: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَسَّرْ لَهُ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْضِيهِ عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا بَدَّ مِنْ إِيصَالِ الدِّينِ لَصَاحِبِهِ، وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ حَقُوقُ الْآدَمِيِّينَ كَالِاعْتِدَاءِ عَلَى أَجْسَادِهِمْ وَحَقُوقِهِمْ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِنْ لَمْ يَتَخَلَّصْ فِي الدُّنْيَا مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ وَإِنْ قُتِلَ شَهِيدًا، وَكَانَتْ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذِهِ الْحَقُوقِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُكْفِّرُهَا عَنْهُ.

وفي هذا: دليل على جواز الاستثناء، وإن لم ينو الإنسان قبل تمام المستثنى منه، وهذا له أدلة: مثل حديث العباس بن عبد المطلب لما ذكر النبي ﷺ: «أَنَّ مَكَّةَ لَا يَعْصِدُ شَوْكُهَا وَلَا يُحِشُّ حَشِيشُهَا، وَانْتَهَتْ الْخُطْبَةُ.

فقال ابن عباس: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخِرُ فَإِنَّهُ لِيُوتِمُّهُمُ وَقِينَهُمْ، فَقَالَ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخِرُ»^(١) ومعلوم: أَنَّ ذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءَ لَمْ يَكُنْ عَلَى بَالِ الرَّسُولِ ﷺ، وَإِلَّا لَذَكَرَهُ.

ومن ذلك: حديث سليمان عليه السلام لما حلف أَنْ يَطُوفَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً كُلِّ وَاحِدَةٍ تَلِدُ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ، فَأَتَى عَلَيْهِنَّ كُلَّهُنَّ، فَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً فَقَطْ وَلَدَتْ نَصْفَ إِنْسَانٍ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنُثْ»^(٢)، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْتَثْنِي، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْإِسْتِثْنَاءَ قَبْلَ تَمَامِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَهَذَا تُفَرِّعُ عَلَيْهِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ فِي الطَّلَاقِ وَالْإِقْرَارِ وَالْجَنَائِيَّاتِ وَغَيْرِهَا.

فلو قال رجل: طَلَّقْتُ نِسَائِي الْأَرْبَعَ، فَقَالَ لَهُ أَحَدُ الْحَاضِرِينَ: إِلَّا فُلَانَةَ، فَقَالَ: إِلَّا فُلَانَةَ، فَالْإِسْتِثْنَاءُ صَحِيحٌ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَنْوِ ذَلِكَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ. وَلَا بَدَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْإِتِّصَالِ، فَلَوْ طَالَ الْفَصْلُ لَا يَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَإِذَا تَذَكَّرَ فِي حِينِهَا ثُمَّ اسْتَثْنَى فَلَا بَأْسَ، كَذَلِكَ لَوْ نَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ بِقَلْبِهِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَذْكُرَ لَفْظًا صَرِيحًا، كَأَنْ يَقُولَ: نِسَائِي الْأَرْبَعَ طَوَّالِقٌ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَسْتَثْنِي مِنْهُنَّ فِي الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ صَرِيحٌ.

(١) أخرجه البخاري (١٢٢)، ومسلم (١٣٥٥) من حديث أبي هريرة عليه السلام.

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٤٢)، ومسلم (١٦٥٤) من حديث أبي هريرة عليه السلام.

بخلاف لو قال: نسائي طوالق، فهذا عام، ويجوز أن ينوي الإنسان بالعام بعض أفرادهِ، فيكون من باب العام الذي يراد به الخصوص.

≈888≈

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٨- (...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ. ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ يَزِيدُ أَحَدَهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ ضَرَبْتُ بِسَيْفِي. بِمَعْنَى حَدِيثِ الْمُقْبِرِيِّ.

١١٩- (١٨٨٦) حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى بْنِ صَالِحٍ الْمُسَوِّدِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ -يَعْنِي: ابْنَ فَضَالَةَ- عَنْ عِيَّاشٍ -وَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْقُتَيْبَانِي- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ».

❖ قوله: «إِلَّا الدِّينَ» الاستثناء هنا مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ الدِّينَ لَيْسَ بِذَنْبٍ، إِلَّا مِنْ اسْتِدَانٍ لِيَعْمَلَ الْمَعْصِيَةَ، فَهُوَ مَذْنَبٌ، وَأَمَّا لَوْ اسْتِدَانٍ لِحَاجَةٍ أَوْ ضَرُورَةٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِذَنْبٍ، لَكِنْ سَبَقَ عِدَّةُ مَرَّاتٍ: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْتَدِينَ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ.

≈888≈

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٠- (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقُتَيْبَانِي، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الدِّينَ».

≈888≈

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ التَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٢) بَابُ فِي بَيَانِ

أَنَّ أَزْوَاجَ الشُّهَدَاءِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنَّ هَذِهِ أَخْيَاءَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُزَوِّجُونَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢١- (١٨٨٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ جَمِيعًا، عَنْ الْأَعْمَشِ. ح

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْنَا عَبْدَ اللَّهِ، عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزُقُونَ﴾ (٣) [التَّوْبَةُ: ١٦٩]. قَالَ: أَمَّا إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا، عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَرْوَاهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضِرَ لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ فَاطْلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ أَطْلَاعَةً، فَقَالَ: هَلْ تَسْتَهْوُونَ شَيْئًا؟ قَالُوا: أَيْ شَيْءٍ نَسْتَهْوِي، وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْنَا. فَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَنْ يَتْرَكُوا مِنْ أَنْ يُسْأَلُوا قَالُوا: يَا رَبِّ نُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ أَرْوَاهُنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّى نَقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى. فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ تَرْكُوا».

❦ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ [التَّوْبَةُ: ١٦٩] الخطاب إمَّا للنبي ﷺ وإمَّا لكل من يصحُّ توجيه الخطاب إليه، وهذا المعنى عام؛ يعني: لا تحسبن أيها الإنسان، ﴿الَّذِينَ﴾ مفعول أول (ل) (تحسب)، و﴿أَمْوَاتًا﴾ مفعول ثانٍ؛ أي: لا تظنهم أمواتًا ولكنهم أحياء، وهذا أمر نسبي؛ لأنهم أموات باعتبار الموت الجسدي، ولا شك في هذا؛ لذلك دُفِنُوا فِي الْأَرْضِ وَلَا يَحْتَاجُونَ لِأَكْلِ وَشَرَبٍ، وَهَذَا الْمَوْتُ الْجَسَدِي مُحَقَّقٌ لَأَيِّ أَحَدٍ، وَأَمَّا الْمَوْتُ الرُّوحِي فَلَا، فَهَمَّ كَمَا جَاءَ فِي الْآيَةِ: ﴿بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٦٩]، لَا فِي قُبُورِهِمْ إِلَّا حَيَاةَ بَرْزَخِيَّةٍ. ﴿يُرْزُقُونَ﴾ (٣)؛ أي: يعطون من رِزْقِ اللَّهِ ﷻ مَا يَشَاءُونَ، فَلَمَّا سُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ» أي: سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّهُ لَنْ يَحْتَجَّ إِلَّا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِلَّا فَالْفَرْقُ يَحْتَمِلُ مِنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنَّا كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَلَكِنْ الظَّاهِرُ: أَنَّهُمْ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ مَرَّجِعُهُمْ فِي الْعِلْمِ؛ وَلَئِنْ لَمْ يَرْتَحُونْ إِلَّا إِلَيْهِ.

❦ وقوله: «فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضِرَ لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ» «لَهَا قَنَادِيلُ» أي: نور، فهي مضيئة، «مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ» أي: عرش الرحمن عز وجل، وَهُوَ أَعْلَى الْمَخْلُوقَاتِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفَرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهُ وَسْطُ الْجَنَّةِ، وَأَعْلَى الْجَنَّةِ، وَمِنْهُ تُفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ» (١). فَهِيَ تَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ.

(١) أخرجه البخاري (٢٧٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فهذه القناديل كأوکار الطيور الموجودة في الدنيا، لكنها من نور.
 قوله: «فَطَلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ اِطْلَاعَةً، فَقَالَ: هَلْ تَسْتَهْوُونَ شَيْئًا؟» يسألهم ماذا تريدون؛ لأنه قال في القرآن الكريم: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ﴾ [الزُّمَرُ: ٢١]، قالوا: أَيَّ شَيْءٍ نَسْتَهِي؟ وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْنَا. ففعل ذلك بهم ثلاث مَرَّاتٍ، ولكنهم لم يسألوا شيئاً، فتركوا، وفي النهاية لما رأوا أنهم لن يُتركوا، ولا بد أن يسألوا سألوا أن يعودوا إلى الدنيا فيقتلوا في سَبِيلِ اللَّهِ مرة ثانية.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٤) بَابُ فَضْلِ الْجِهَادِ وَالرِّبَاطِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٢ - (١٨٨٨) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِإِلَهٍ وَنَفْسِهِ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ يَعْبُدُ اللَّهَ رَبَّهُ، وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ»^(١).
 الجملة الأخيرة في الحديث تُحمل على ما إذا كانت هناك فِتْنَةٌ، فإن هذا يكون أفضل الناس بعد المجاهد، أما إذا لم تكن فِتْنَةٌ فهناك درجات كثيرة قبل أن يدخل الإنسان في شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ، ويذكر الله ليسلم الناس من شره.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٣ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ يَعْبُدُ اللَّهَ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ».

١٢٤ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ

(١) أخرجه البخاري (٢٧٨٦).

الأوزاعي، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فَقَالَ: «وَرَجُلٌ فِي شُعْبٍ». وَلَمْ يَقُلْ: «ثُمَّ رَجُلٌ». ١٢٥- (١٨٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْجَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لَهُمْ رَجُلٌ مُسِيكٌ عِنَانَ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَطِيرُ عَلَى مَنِيهِ كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ فَرَعَةً طَارَ عَلَيْهِ، يَنْتَعِي الْقَتْلَ وَالْمَوْتَ مَظَانَّةً أَوْ رَجُلٌ فِي غَنِيمَةٍ فِي رَأْسِ شَعْفَةٍ مِنْ هَذِهِ الشَّعَفِ، أَوْ بَطْنٍ وَادٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْدِيَةِ، يُقِيمُ الصَّلَاةَ وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيَعْبُدُ رَبَّهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ، لَيْسَ مِنَ النَّاسِ إِلَّا فِي خَيْرٍ».

١٢٦- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَارِثٍ وَيَعْقُوبُ -يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي- كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي حَارِثٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلُهُ وَقَالَ: عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ، وَقَالَ: «فِي شُعْبَةٍ مِنْ هَذِهِ الشُّعَابِ». خِلَافَ رِوَايَةِ يَحْيَى.

١٢٧- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ بَعْجَةَ وَقَالَ: «فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ».

وهل يجب على الإنسان إذا حدثت فتنة أن يخرج إلى شُعْبٍ من الشُّعَابِ بجسده أو يُكْتَفَى بعدم مشاركته فيها واعتزاله في بيته؟

الجواب: إذا أمكن فيخرج إلى شعب من الشُّعَابِ، ويختلف هذا من شخص لآخر، فإذا كان الإنسان ذا علم ويخشى على نفسه الفتنة خرج واعتزلهم، وإن كان عالمًا وذا دعوة وأمين الفتنة، فإنَّ له أن يبقى.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٣٥) بَابُ بَيَانِ الرَّجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ يَدُ خِلَانِ الْجَنَّةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٨- (١٨٩٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُضْحِكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ». فَقَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ

فَيَسْتَشْهَدُ، ثُمَّ يَقُوبُ اللَّهَ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسَلِّمُ، فَيَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷺ فَيَسْتَشْهَدُ^(١).
 (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ،
 عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

❦ قوله ﷺ: «يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ» يعني: عجباً من حالهما، والضحك هنا ضحك حقيقي، وليس المراد به: الرِّحمة أو الشَّوَاب، كما يقول بعض أهل التعطيل والتأويل، فالواجب علينا في هذه الأمور: أن نصدق ونستسلم ولا نلغي شيئاً أبداً، نقول: يضحك، ولكن ضحك الله ﷻ ليس كضحك آدمي؛ لأن لدينا قاعدة من كتاب الله في هذا، وهي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١). [الترغيب: ١١].

كذلك -أيضاً- لا تُورد على نفسك أشياء تُوجب الشك فيما أخبر به الرسول ﷺ، كقول بعضهم مثلاً: إن الله تعالى ينزل في ثلث الليل الآخر إلى السماء الدنيا في كل ليلة، وثلث الليل الآخر الآن قد يكون مختلفاً، فقد يكون في جهة من الأرض يكون ثلث الليل، وفي جهة أخرى يكون الضحى، فهنا يجب علينا: أن نستسلم ونقول: صدق رسول الله ﷺ، أمّا كيف يكون هذا، فهذا مُحَرَّم، كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ لما سُئِلَ كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة؛ فعليك أن تستسلم ولا تُورد على نفسك مثل هذه الأشياء، فأنت إن أوردت على نفسك مثل هذه الأشياء تسرّب لك الشك في خبر الله ورسوله.

إذن: فالواجب علينا: أن نثبت لله الضحك حقيقة لا مجازاً عن الشَّوَاب، ولكنه ضحك ليس كضحكنا، فيجب علينا أن نستسلم لما يخبره الله عن نفسه من غير تكيف ولا تمثيل^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٢٨٢٦).

(٢) قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: بلغني عن بعض الجهال أنه قال -والعياذ بالله- ثبت أن الله يضحك وتبرز ثناياه -قَاتِلَهُ اللَّهُ- الله -الله ثنايا؟ لا، ليس له ثنايا، ونجزم بذلك؛ لأن الأسنان نحتاج إليها للأكل، والله تعالى: ﴿وَهُوَ يُكُونُ وَلَا يُلَظْمُ﴾ [الأنعام: ١٠١]. كما أننا نجزم أنه ليس هناك أمعاء، ولا معدة، ولا شيء من هذا؛ لأن كل هذه آلات للأكل، وهو ممتنع على الله ﷻ، فهو صمد سبحانه وتعالى، وقال بعض العلماء «الصمد» هو الذي ليس له جوف.
 فالهمم: أن مثل هذه الأمور التي يخبر بها الله عن نفسه أو رسوله ﷺ عنه يجب علينا أن نستسلم لها استسلاماً تاماً، ولكن من غير تكيف ولا تمثيل.

وكذلك فالله يعجب؛ كما قال تعالى: [بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ] على إحدى القراءات؛ فثبت العجب لله، ولكن نقول: إنه ليس كعجب المخلوقات^(١). ولهذا نقول: طريقة السلف أسلم من طريقة الخلف وأعلم وأحكم.

❦ وقوله: «يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ»، قتل أحدهما للآخر من شدة العداوة، فيدخلان الجنة وينزع الله ما في قلوبهم من غلٍّ، فتكون مثل هذه العداوة ولاية ومجبة، فهذا محل عجب، وليس المعنى أن كل أحد يقتل الآخر، ولكن الرسول قال: «يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ...».

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٩- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَضْحَكُ اللَّهُ لِرَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» قَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يُقْتَلُ هَذَا فَيُلْجَأُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْآخَرِ، فَيَهْدِيهِ إِلَى الْإِسْلَامِ ثُمَّ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَسْتَشْهَدُ».

﴿888﴾

(١) سئل الشيخ رحمه الله عن قول الأشاعرة: أن العجب لا يتصور في حق الله تعالى، لأن العجب لا يكون إلا بعد وقوع الشيء على خلاف ما يُتَوَقَّعُ؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: هذا من نقص عقولهم لأمر: أولاً: لأنهم يردوا الكتاب والسنة بمثل هذا. ثانياً: وهذا -أيضاً- من نقص علومهم في اللغة العربية، فالعجب يطلق بمعنى الاستحسان، وبمعنى الشيء الغريب الذي يرد على الإنسان فيتعجب من وروده، أرايت قول عائشة: كان النبي ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله..... الحديث. ما معناه؟ معناه: يستحسنه، وقد يكون العجب للاستنكار، وليس الاستحسان، مثل الآية: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ (الشعراء: ١٧٢). ولهذا أكثر ما تجد التحريف تجده من أناس أعاجم لا يعرفون العربية.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٦) بَابُ مَنْ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ أَسْلَمَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٠- (١٨٩١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنُونَ: ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ فِي النَّارِ أَبَدًا».

١٣١- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعًا يَضُرُّ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ». قِيلَ: مَنْ هُم يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ سَدَّدَ».

فالمعنى: أنهما لا يمكن أن يجتمعا في النار؛ لأنَّ القاتل الأول مُسلم مُجاهد في سبيل الله، لكن يمكن أن يجتمعا في الجنة؛ وذلك حين يسلم الثاني وهو القاتل، والمقتول في الحديث الأول هو الكافر.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢/٦٦):

قوله ﷺ: «لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ فِي النَّارِ أَبَدًا». وفي رواية: «لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعًا يَضُرُّ أَحَدُهُمَا». قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: «مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ سَدَّدَ» قال القاضي: في الرواية الأولى يحتمل أن هذا مختص بمن قتل كافرًا في الجهاد، فيكون ذلك مكفرًا لذنوبه حتى لا يعاقب عليها، أو يكون بنية مخصوصة، أو حالة مخصوصة. ويحتمل أن يكون عقابه إن عوقب بغير النار كالحبس في الأعراف عن دخول الجنة أولًا ولا يدخل النار، أو يكون إن عوقب بها في غير موضع عقاب الكفار، ولا يجتمعان في إدراكها، قال: وأما قوله في الرواية الثانية: «اجْتِمَاعًا يَضُرُّ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» فيدل على أنه اجتماع مخصوص، قال: وهو مشكل المعنى، وأوجه ما فيه أن يكون معناه ما أشرنا إليه: أنهما لا يجتمعان في وقت إن استحق العقاب، فيعيره بدخوله معه وأنه لم ينفعه إيمانه وقتله إياه، وقد جاء مثل هذا في بعض الحديث، لكن قوله في هذا الحديث: «مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ سَدَّدَ» مشكل؛ لأن المؤمن إنما سدد؛ ومعناه: استقام على الطريقة المثلى ولم يخلط، لم يدخل النار أصلًا، سواء قتل كافرًا أو لم يقتله.

قال القاضي: ووجهه عندي أن يكون قوله: «ثُمَّ سَدَّدَ» عائداً على الكافر القاتل، ويكون بمعنى الحديث السابق: «يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» ورأى بعضهم أن هذا اللفظ تغير من بعض الرواة، وأن صوابه «مؤمن قتله كافر ثم سدد» ويكون معنى قوله: «لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعًا يَضُرُّ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» أي: لا يدخلانها للعقاب، ويكون هذا استثناء من اجتماع الورود، وتخاصمهم على جسر جهنم، هذا آخر كلام القاضي. اهـ
هذا مُشْكَل، لكن الأقرب أنه كالحديث الذي قبله.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٧) **بَابُ فَضْلِ الصُّلَّةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَتَضْعِيفِهَا**

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٢- (١٨٩٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بِنَاقَةٍ مَخْطُومَةٍ، فَقَالَ: هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُمِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّهَا مَخْطُومَةٌ».
(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ زَائِدَةَ. ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ -بِعْنِي: ابْنُ جَعْفَرٍ- حَدَّثَنَا شُعْبَةُ كِلَاهُمَا، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.
كما في القرآن الكريم: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَبِيلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾ [التوبة: ٢٦١].

وهل نقول: إن هذا خاصٌّ بكل إنسان ينفق في سبيل الله؟ أو نقول: إن هذا خاصٌّ بالرجل الذي أمره النبي بإحضاره؟
الجواب: فكل إنسان ينفق في سبيل الله ولو قدراً أو إناءً، فإنه يُضاعف لسبعمائة ضعف، وهكذا.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٨) بَابُ فَضْلِ إِعَانَةِ

الْقَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِمَرْكُوبٍ وَغَيْرِهِ، وَخِلَافَتِهِ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٣- (١٨٩٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَبْدِعُ بِي فَأَخِيلَنِي، فَقَالَ: «مَا عِنْدِي». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا أَذْلُهُ عَلَى مَنْ يَحْمِلُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ».

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ. ح وَحَدَّثَنِي بَشْرُ بْنُ خَالِدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ كُلُّهُمْ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

❖ قوله: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ». وذلك بأي أسلوب كان، حتى الذين يتكلمون في المساجد ويعطون الناس، فهم قد دلّوا على خير، ولهم أجر من سمع منهم هذا الخير.

وهذا فيه: حثٌّ على الدلالة على الخير، سواء كنت شافعاً أو داعياً، حتى ولو سألك أحد: أين المسجد لأصلي فيه؟ ودلّته، فأنت دلّته على خير. وهل يشترط في ذلك نية أم أن الأمر مطلق؟

والجواب: أن الأعمال المتعدية يقع أجرها، وإن لم ينوها الإنسان بدليل قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ لِصَلَحٍ يَبْتَغِ النَّاسُ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]، فقوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءً﴾، يدلُّ على أن الأول له أجر، لكنه إذا نوى صار أكثر، ويدلُّ لهذا أيضاً: أن المتعدي يحصل به الأجر، وإن لم يقصده الإنسان: «أَنَّ مَنْ زَرَعَ زَرْعًا، أَوْ غَرَسَ غَرْسًا، فَأَصَابَهُ طَيْرٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَلَهُ أَجْرُهُ»^(١)، مع أنه حين غرسه لم يطرأ على باله هذا.

(١) أخرجه البخاري (٢٣٢٠)، ومسلم (١٥٥٣) من حديث أنس رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٤- (١٨٩٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا بِهِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ فَتًى مِنْ أَسْلَمَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُرِيدُ الْغَزَا وَلَيْسَ مَعِيَ مَا أَتَجَهَّزُ قَالَ: «إِنِّي فُلَانًا، فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ تَجَهَّزَ فَمَرَضَ». فَأَنَاهُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَرِّئُكَ السَّلَامَ وَيَقُولُ: أَعْطِنِي الَّذِي تَجَهَّزْتَ بِهِ قَالَ: يَا فُلَانَةُ أَعْطِيهِ الَّذِي تَجَهَّزْتُ بِهِ، وَلَا تَحْبِسِي عَنْهُ شَيْئًا، فَوَاللَّهِ لَا تَحْبِسِي مِنْهُ شَيْئًا فَيَبَارِكَ لَكَ فِيهِ.

قوله: «فَأَنَاهُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَرِّئُكَ السَّلَامَ»؛ والسياق ليس فيه أن الرسول قال: بلغه سلامي أو ما أشبه ذلك، فهل نقول: إنه قاله ولم يذكر في سياق الرواية اختصارًا أو اقتصارًا، أو نقول: إنه لم يقل له، لكنه يرى أن من الأدب وحسن الملاطفة أن يقول مثل هذا، ففيه احتمال.

لكن إن قلت: إن الرسول ﷺ لم يقل: أقرئه مني السلام، وهو قال: إنه يقرئك، فهذا كذب، فكيف يقول على الرسول كلامًا لم يقله!!

وإن قلت: لعل الرواة حذفوا ذكر قول الرسول ﷺ له أقرئه السلام، لم يكن فيه هذا^(١). وفي هذا الحديث: أن الرجل إذا تجهز للغزو وحصل له مانع يمنعه من الغزو أنه لا يلزمه أن يبذل ما استعد به لغيره، بل نقول: إذا تأخر هو لعذر فما استعد به يتبعه.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٥- (١٨٩٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَأَبُو الطَّاهِرِ قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، وَقَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ غَارِيًّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا»^(٢).

(١) ذكر أحد الطلبة للشيخ رحمه الله: أن الإمام أحمد في روايته أورد أن الرسول ﷺ قال له: «قُلْ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَرِّئُكَ السَّلَامَ»، فقال الشيخ رحمه الله: الحمد لله، فعلى هذا التصرف ليس من عنده.

قلت: والرواية المشار إليها: أخرجها أحمد (٢٠٧/٣) من طريق: حماد عن ثابت عن أنس رحمه الله به. (٢) أخرجه البخاري (٢٨٤٣).

١٣٦- (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ -يَعْنِي: ابْنُ زُرَيْعٍ- حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَهَّزَ غَارِزًا فَقَدْ غَرَا، وَمَنْ خَلَفَ غَارِزًا فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَرَا».

الأول: عاونه بماله، والثاني: عاونه بالمحافضة على أهله.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٧- (١٨٩٦) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُليَّةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعَثًا إِلَى بَنِي لَحْيَانَ -مِنْ هَذَلٍ- فَقَالَ: «لِيُتَبَّعَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا، وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا».

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ -يَعْنِي: ابْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ- قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ، عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعَثًا. بِمَعْنَاهُ.

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ -يَعْنِي: ابْنُ مُوسَى- عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

١٣٨- (...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ إِلَى بَنِي لَحْيَانَ: «لِيُخْرَجَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلٌ». ثُمَّ قَالَ لِلْقَاعِدِ: «أَيُّكُمْ خَلَفَ الْخَارِجَ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ بِخَيْرٍ، كَانَ لَهُ مِثْلُ نِصْفِ أَجْرِ الْخَارِجِ».

وعلى هذا فيكون قوله في الحديث السابق: «فَقَدْ غَرَا» يعني: في أصل الثواب لا في مقداره؛ لأن مباشر العمل ليس كغير المباشر، فالفرق واحد^(١).

وهل من أغان طالب علم يدخل في هذا الحديث؟

(١) سئل الشيخ رحمه الله: لو تجهَّز شخص من بيت المال، ثم قعد عن الغزو لضرورة عنده، فهل يؤخذ منه ما تجهَّز به؟
فأجاب رحمه الله قائلا: نعم، يؤخذ منه؛ لأنه ليس من ماله.

الجواب: نعم، فكل عمل صالح تُعين أخاك فيه فلك مثل أجره، لكن مثله في أصل أجره لا في مقداره؛ لأن هناك فرقاً بين من يباشر العمل ومن لا يباشره، هذا هو الظاهر؛ والدليل على هذا: أن الرسول ﷺ قال في الذي يتصدق، فقال أخوه الفقير: لو أن لي مالا فافعل به مثل أخي فلان، قال ﷺ: «فَهُوَ بَيْنِيَّةٍ، فَهَمَّا فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ»^(١)، ولما شكا الفقراء إلى رسول الله ﷺ ما يفعله الأغنياء من الصدقة والعنت وغير ذلك دلهم على أن يُسَبِّحُوا وَيُحَمِّدُوا وَيُكَبِّرُوا دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، فسمع الأغنياء بذلك ففعلوا هذا، فرجع الفقراء إلى رسول الله ﷺ يقولون: يا رسول الله إن إخواننا الأغنياء فَعَلُوا كَمَا فَعَلْنَا. فقال لهم: «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ»^(٢)، ولم يقل: أنتم سواء، فيكون ما يحدث بالنية أو المعونة ليس مُساوياً للمباشر.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٩) بَابُ حُرْمَةِ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ، وَإِثْرِهِ مِنْ خَانِهِمْ فِيهِنَّ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٩- (١٨٩٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثِدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ كَحُرْمَةِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِدِينَ يَخْلُفُ رَجُلًا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ، فَيَخُونُهُ فِيهِمْ، إِلَّا وَقَفَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَأْخُذُ مِنْ عَمَلِهِ مَا شَاءَ، فَمَا ظَنُّكُمْ؟».

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثِدٍ، عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ -بِعْنِي: النَّبِيُّ ﷺ-. بِمَعْنَى حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ.

١٤٠- (...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ قَعْنَبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثِدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: «فَقَالَ: فَخُذْ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا شِئْتَ». فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «فَمَا ظَنُّكُمْ؟».

في هذا الحديث: تشديد ووعيد على من خان المجاهدين في أهلهم، وأنه يُوقف هذا الخائن يوم القيامة فيأخذ المجاهد من حسناته ما شاء.

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٢٢٨)، وأحمد (٤/٢٣٠)، والبيهقي (٤/١٨٩)، وغيرهم من حديث أبي كبشة الأغازي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٨٤٣)، ومسلم (٥٩٥).

قال النبي ﷺ: «فَمَا ظَنُّكُمْ؟». وهذا الاستفهام للتعجب والتعظيم؛ يعني: سيكون الأمر شديداً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٠) بَابُ سُقُوطِ فَرَضِ الْجِهَادِ عَنِ الْمَغْذُورِينَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤١- (١٨٩٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ؛ أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ٩٥]. فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدًا فَجَاءَ بِكَتِفٍ يَكْتُبُهَا، فَشَكَا إِلَيْهِ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ضَرَارَتَهُ فَتَزَلَّتْ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ قَالَ شُعْبَةُ وَأَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بِمِثْلِ حَدِيثِ الْبَرَاءِ وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ فِي رَوَاتِهِ: سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ^(١).

١٤٢- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرٍ، عَنْ مِسْعَرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ كَلَّمَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَتَزَلَّتْ: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾.

في هذا: دليل على اختلاف الناس في مراتب الأعمال، وأنهم ليسوا سواء، بل يختلفون بحسب مراتبهم في العمل والإخلاص والمتابعة.

وفيه أيضاً: دليل على أن القرآن كلام الله تعالى، وأنه ينزل أحياناً على أسباب معينة، فتزلت هذه الآية: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وليس فيها استثناء؛ فشكا عبد الله بن أم مكتوم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى النبي ﷺ ضرره؛ لأنه أعمى لا يستطيع الجهاد، فأنزل الله هذه الجملة: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النِّسَاءُ: ٩٥].

وهل يثابوا مع هذا العذر؟

فالجواب: إذا علم الله صدق نيتهم، وأنهم قعدوا بسبب عذر أقواماً ما، فإنهم

يُنَابُوا عَلَى ذَلِكَ، حَتَّى إِنْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي غَزْوَةِ (تَبُوكَ): «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطَعْتُمْ وَادِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ؟ قَالَ: «وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ حَبَسَهُمُ الْعُدْرُ»^(١). لَكِنْ سَبَقَ لَنَا أَنْ الْمَرَادُ: فِي أَصْلِ النِّيَّةِ لَا فِي الْمَسَاوَاةِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤١) بَابُ ثُبُوتِ الْجَنَّةِ لِلشَّهِيدِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٣- (١٨٩٩) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ، وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ -وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ: أَيْنَ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ قُتِلْتُ؟ قَالَ: «فِي الْجَنَّةِ». فَالْقَى تَمَرَاتٍ كُنَّ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ. وَفِي حَدِيثِ سُوَيْدٍ قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ^(٢).

١٤٤- (١٩٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي النَّبِيتِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَنَابٍ الْمُصْبِصِيُّ، حَدَّثَنَا عِيسَى -يَعْنِي: ابْنَ يُونُسَ- عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي النَّبِيتِ -قَبِيلِ مِنَ الْأَنْصَارِ- فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّكَ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. ثُمَّ تَقَدَّمَ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَمِلَ هَذَا بَسِيرًا، وَأَجَرَ كَثِيرًا».

١٤٥- (١٩٠١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ، وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَالْفَاطَهُمُ مُتَقَارِبَةٌ- قَالُوا: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ -وَهُوَ ابْنُ الْمُغِيرَةِ- عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُسَيْسَةَ، عَيْنًا يَنْظُرُ مَا صَنَعَتْ عِيرُ أَبِي سُفْيَانَ، فَجَاءَ وَمَا فِي النَّبِيتِ أَحَدٌ غَيْرِي وَغَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ -قَالَ: لَا أَذْرِي مَا اسْتَنْتَى بَعْضُ نِسَائِهِ- قَالَ: فَحَدَّثَهُ الْحَدِيثَ قَالَ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَكَلَّمَ، فَقَالَ: «إِنَّ لَنَا طَلِيسَةً، فَمَنْ كَانَ ظَهْرُهُ حَاضِرًا فَلْيَرْكَبْ مَعَنَا». فَجَعَلَ رَجَالٌ يَسْتَأْذِنُونَهُ فِي ظُهُورِهِمْ فِي غُلُوِّ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «لَا إِلَّا مَنْ كَانَ ظَهْرُهُ حَاضِرًا». فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَتَّى سَبَقُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَى بَذْرِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٣٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٠٤٦).

وَجَاءَ الْمُشْرِكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُقَدَّمَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَى شَيْءٍ حَتَّى أَكُونَ أَنَا دُونَهُ». فَدَنَا الْمُشْرِكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُومُوا إِلَى جَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ». قَالَ: يَقُولُ عُمَيْرُ بْنُ الْحُحَامِ الْأَنْصَارِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جَنَّةٌ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: بَخَ بَخَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَحْمِلُكَ عَلَى قَوْلِكَ بَخَ بَخَ». قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا رَجَاءُ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا. قَالَ: «فَإِنَّكَ مِنْ أَهْلِهَا». فَأَخْرَجَ ثَمَرَاتٍ مِنْ قَرْيَةٍ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ مِنْهُنَّ، ثُمَّ قَالَ: لَيْنَ أَنَا حَيْثُ حَتَّى أَكُلَ ثَمَرَاتِي هَذِهِ، إِنَّهَا لِحَيَاةٍ طَوِيلَةٌ. قَالَ: فَرَمَى بِمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الثَّمَرِ. ثُمَّ قَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ.

هذا يضاف إلى من شهد لهم النبي ﷺ بالجنة بأعيانهم؛ وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله في «العقيدة الواسطية» قال: لا نشهد لأحد بالجنة إلا مَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ كالعشرة، وثابت بن قيس بن شماس، وأظنُّ أن بعض أهل العلم كتب في مَنْ شهد لهم النبي ﷺ بالجنة بأعيانهم، وهذا خَصْرُهُ سَهْلٌ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٦- (١٩٠٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَ فُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي وَهُوَ بِحَضْرَةِ الْعَدُوِّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ». فَقَامَ رَجُلٌ رَثَ الْهَيْئَةِ، فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى أَنْتَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ فَرَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَقْرَأُ عَلَيْكُمْ السَّلَامَ. ثُمَّ كَسَرَ جَفْنَ سَيْفِهِ فَأَلْقَاهُ، ثُمَّ مَشَى بِسَيْفِهِ إِلَى الْعَدُوِّ، فَضَرَبَ بِهِ حَتَّى قُتِلَ^(٢).

في هذا: أن الإيمان يحمل الإنسان على أن يعمل بدون تردد، فهذا الرجل لما سمع هذا الفضل للقتال في سبيل الله ذهب لأصحابه فودَّعهم، وكسر جفن سيفه؛ لئلا

(١) سئل الشيخ رحمه الله: وهل يلحق بالمشهود لهم بالجنة من شهد بدراً أو بايع تحت الشجرة؟ فأجاب رحمه الله قائلًا: من وردت السنة بحصره أنه من أهل الجنة لا إشكال فيه، ولنا أن نشهد لكل واحد منهم على حدة بالجنة، لكن أهل بدر، ومن بايعوا تحت الشجرة -أصحاب بيعة الرضوان- نقول فيهم عموماً: لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة، ونقول في أهل بدر على وجه العموم: إن الله أطلع عليهم، وقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨١٨).

يغمده فيه مرة أخرى، ثم قاتل حتى قتل.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٧ - (٦٧٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: أِنِ ابْعَثْ مَعَنَا رَجُلًا يُعَلِّمُونَا الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ. فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ سَبْعِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُمْ: الْقُرَّاءُ فِيهِمْ خَالِي حَرَامٌ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَذَارِسُونَ بِاللَّيْلِ يَتَعَلَّمُونَ، وَكَانُوا بِالنَّهَارِ يَجِثُونَ بِالنِّهَالِ فَيَضَعُونَهُ فِي الْمَسْجِدِ وَيَخْتَطِبُونَ فَيُصِغُونَهُ، وَيَشْتَرُونَ بِهِ الطَّعَامَ لِأَهْلِ الصُّفَّةِ وَلِلْفُقَرَاءِ فَبَعَثَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ فَعَرَضُوا لَهُمْ فَقَتَلُوهُمْ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغُوا الْمَكَانَ. فَقَالُوا: اللَّهُمَّ بَلِّغْ عَنَّا نَبِيَّنَا، أَنَا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ وَرَضِيتَ عَنَّا. قَالَ: وَآتَى رَجُلٌ حَرَامًا خَالَ أَنَسٍ، مِنْ خَلْفِهِ قَطْعَنُهُ بِرُمْحٍ حَتَّى أَنْفَذَهُ. فَقَالَ حَرَامٌ: فُزْتُ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «إِنَّ إِخْوَانَكُمْ قَدْ قُتِلُوا، وَإِنَّهُمْ قَالُوا: اللَّهُمَّ بَلِّغْ عَنَّا نَبِيَّنَا، أَنَا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ، وَرَضِيتَ عَنَّا».

هؤلاء هم الرجال؛ فهم بالليل يتدارسون القرآن ويتعلمونه، ثم هم في النهار يعملون ويكسبون لإحضار المال والطعام لأهل الصُّفَّةِ والفقراء، وكانت آخر حياتهم هذه الخاتمة الطيبة.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٨ - (١٩٠٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: عَمِّي الَّذِي سُمِّيَتْ بِهِ لَمْ يَشْهَدْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَدْرًا. قَالَ: فَشَقَّ عَلَيْهِ. قَالَ: أَوَّلُ مَشْهَدٍ شَهِدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَيْتُ عَنْهُ، وَإِنِ ارَّانِي اللَّهُ مَشْهَدًا فِيمَا بَعْدُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيَرَّانِي اللَّهُ مَا أَصْنَعُ. قَالَ: فَهَابَ أَنْ يَقُولَ غَيْرَهَا. قَالَ: فَشَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ. قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، فَقَالَ لَهُ أَنَسٌ: يَا أَبَا عَمْرٍو أَيْنَ؟ فَقَالَ: وَاهَا لِرِيحِ الْجَنَّةِ أَجْدُهُ دُونَ أُحُدٍ. قَالَ: فَقَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ. قَالَ: فَوُجِدَ فِي جَسَدِهِ بَضْعٌ وَتَمَاتُوا مِنْ بَنِي ضَرِيَّةٍ وَطَعْنَةٍ وَرُمِيَةٍ. قَالَ: فَقَالَتْ أُخْتُ عَمَّتِي الرَّبِيعُ بِنْتُ النَّضْرِ فَمَا عَرَفْتُ أَخِي إِلَّا بِتَنَانِهِ. وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَن قَضَىٰ نَجْبَتُهُ وَمِنْهُمْ مَن يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ (٣٣). قَالَ: فَكَانُوا يُرَوْنَ أَنَّهُا نَزَلَتْ فِيهِ، وَفِي أَصْحَابِهِ.

❦ قوله: «وَأَمَّا لِرِيحِ الْجَنَّةِ، أَجْدُهُ دُونَ أَحَدٍ»: أهل المجاز يقولون: هذا مجاز عن كونه مؤمناً بهذا متيقناً به كأنما يشمه حساً، ولكننا نقول: إنه على ظاهره، ولا حاجة إلى تأويله، والله ﷻ قد يكشفُ الثَّوَابَ لبعض الخلق حتى يعينه على فعل العمل، فالأصل: إبقاء اللفظ على ظاهره، وأنَّ الله تعالى رَوَّحَ أنسًا بريح الجنة؛ ليكون هذا حافزاً له على أن يُقدم.

ثم هذه الطَّعَنَاتُ والضَّرِبَاتُ وهو صابر لم يفر محتسب، فإذا قارنت عمل الصحابة رضي الله عنهم بعمل من بعدهم وجدت الفرق العظيم الشاسع.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٧٢/١٣):

قوله: «فَهَابَ أَنْ يَقُولَ غَيْرَهَا» معناه: أنه اقتصر على هذه اللفظة المبهمة؛ أي: قوله: «لَيَرَانِي اللَّهُ مَا أَصْنَعُ» مخافة أن يعاهد الله على غيرها فيعجز عنه، أو تضعف بنيته عنه، أو نحو ذلك، وليكون إبراء له من الحول والقوة. اهـ

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهِمِ»:

قوله: «وَإِنْ أَرَانِي اللَّهَ مَشْهَدًا فِيمَا بَعْدُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيَرَانِي اللَّهُ مَا أَصْنَعُ» هذا الكلام تضمن أنه ألزم نفسه إلزاماً مؤكداً، وهو الإبلاء في الجهاد، والانتهاض فيه، والإبلاغ في بذل ما يقدر عليه منه، ولم يُصرِّح بذلك مخافة ما يتوقع من التقصير في ذلك، وتبرئاً مِنْ حوله وقوته؛ ولذلك قال: «فَهَابَ أَنْ يَقُولَ غَيْرَهَا»، ومع ذلك فنوي بقلبه وصمم على ذلك، بصحيح قصده؛ ولذلك سماه الله عهداً في الآية حيث قال: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأنفال: ٢٣]، فسماه عهداً. اهـ

هذا هو الظاهر، وليس يريد عند قوله: «لَيَرَانِي اللَّهُ مَا أَصْنَعُ» أنه أي عمل يعمله، سواء في البلاء في القتال أو غيره، فلم يُرد هذا، إنما أراد أن يُري الله ﷻ شدة بلائه في القتال، لكنه أبهم هذا، والإبهام قد يُراد به التعظيم؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَقَشِيبُهم مِّنَ النَّارِ مَا غَشِيبُهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، ولم يفصل بينهما وبينهما وتعظيماً.

❦ قوله: «فَهَابَ أَنْ يَقُولَ غَيْرَهَا»؛ يعني: من الأمور التفصيلية؛ لأنه قد لا يدرك ما يفصل، لكنه عازم على أن يُقاتل، ففرق بين أن يُعيَّن كيفية القتال أو أن يُصمَّم على القتال، فالذي هابه هو أن يُعيَّن شيئاً مفصلاً من القتال، لكنه مصمم على القتال^(١).

(١) سئل الشيخ رحمه الله إذا أحس وغلب على ظنه أنه إن دخل المعركة فسوف يُقتل، فهل له الدخول؟

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٢) بَابُ مَنْ قَاتَلَ

لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٩- (١٩٠٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، أَنَّ رَجُلًا أَغْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُذَكَّرَ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيَرَى مَكَانَهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ أَعْلَى، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١).

هذا من البلاغة؛ لأن النبي ﷺ سئل عن هؤلاء الثلاثة من فيهم في سبيل الله؟ فعَدَلَ عن تعيينه، ولكنه قال كلمة عامَّة وهي: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ أَعْلَى فَإِنَّهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، ومن قاتل لغير ذلك فهو ليس في سبيل الله.

لكن لو قال قاتل: رجلٌ يقاتل دفاعاً عن بلده؛ لأن بلده بلدٌ إسلامي، فهو يريد أن يبقى الإسلام في بلده، فهل هذا في سبيل الله؟

الجواب: نعم، لأنه يقول في نيته: أنا أقاتل من أجل الإسلام الذي في بلدي لا من أجل بلدي، فيكون قد قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، وهكذا ينبغي أن تُوجَّه الجنودُ في عمل الجهاد إلى إخلاص النية قبل كل شيء؛ لأنهم إذا قاتلوا لأجل الوطن ربما غاب عنهم أنهم أرادوا بذلك حفظ الإسلام الذي في وطنهم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٠- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَائِلًا: نعم، يدخل، ولكن إذا أحس من نفسه أنه قوي يستطيع أن يتمكَّن من النجاة، أما الإنسان الضعيف فبمجرد أن يأتي عليه أقل واحد من الكفار يقضي عليه، فهذا لا يجوز له الدخول؛ لأن هذا لا يضر نفسه فقط، بل يضر نفسه، ويضر الجند.

(١) أخرجه البخاري (٢٨١٠).

الْعَلَاءُ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، أَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يُقَاتِلُ مِنَّا شَجَاعَةً، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

❦ قوله: «يُقَاتِلُ شَجَاعَةً». يعني: أن الذي يحمله على القتال أنه رجل شجاع، والشجاع يُحِبُّ أن يُقَاتِلَ؛ كالصَّيَادِ لِلطَّيُورِ وَالطَّيِّبِ وَالطَّبَّاءِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ يَحِبُّ أَنْ يَصِيدَ.

❦ وقوله: «وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً». يعني: على قومه، فقتاله عصبية.

❦ وقوله: «وَيُقَاتِلُ رِيَاءً». يعني: يرائي الناس بقتاله ليقولوا: فلان شجاع.

فعدل النبي ﷺ عن التعمين إلى كلمة عامة لكنها ميزان دقيق، وهو «أَنَّ مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ومن قاتل في سبيل المغنم، فليس في سبيل الله.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥١- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقِتَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ فَقَالَ الرَّجُلُ يُقَاتِلُ غَضَبًا، وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً، قَالَ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ - وَمَا رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قَاتِلًا - فَقَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٣) بَابُ مَنْ قَاتَلَ لِلرِّيَاءِ وَالسُّنْفَةِ اسْتَحَقَّ النَّارَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٢- (١٩٠٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: تَفَرَّقَ النَّاسُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ نَائِلُ أَهْلِ الشَّامِ: أَيُّهَا الشَّيْخُ، حَدَّثَنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَعَمْ

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَىٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتَشْهَدَ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتَشْهَدْتُ. قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ؛ لَأَنْ يُقَالَ جَرِيءٌ. فَقَدْ قِيلَ: ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ. قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ، لِيُقَالَ: عَالِمٌ. وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ؛ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ. فَقَدْ قِيلَ: ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُنْفَقَ فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ، لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ. فَقَدْ قِيلَ: ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ، ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ».

(...) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ -يَعْنِي: ابْنَ مُحَمَّدٍ- عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: فَفَرَّجَ النَّاسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ لَهُ نَاتِلُ الشَّامِ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ بِنَاتِلِ حَدِيثِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ.

هذا في بيان من لم يخلص نيته لله تعالى في عبادته، أنه يُكَذَّبُ يوم القيامة، ويعاقب بهذه العقوبة الشديدة -نسأل الله العافية- فيكون في هذا حثٌّ على الإخلاص لله ﷻ، والإنسان الذي يُقاتل وتحصل له مواقف جيدة سوف يتحدث الناس عنه ولو كان مُخلصًا نيته لله، ولكنه يَحْرُمُ نفسه الخير إذا نوى أن يكون هُمُّهُ هو مدح الناس له، وأنت إذا فعلت الخير بنية خالصة، فإن الله ﷻ سوف ينشره، ولا يحتاج إلى أن تنوي النية الرديئة، سواء كان لك في الجهاد أو في العلم أو في المال والإنفاق، فعليك -يا أخي- أن تخلص النية لله ﷻ، واعلم أن الله سوف ينشر ما عملت بين الناس ما دمت مُخلصًا له.

قَالَ الْإِمَامُ التَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٧٥ / ١٣):

قوله: «فَفَرَّقَ النَّاسُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ نَاتِلُ أَهْلِ الشَّامِ: أَيُّهَا الشَّيْخُ» وفي الرواية الأخرى: «فَقَالَ لَهُ: نَاتِلُ الشَّامِيِّ» هو بالنون في أوله، وبعد الألف تاء مشناة فوق، وهو: ناتل بن قيس الحزامي الشامي من أهل فلسطين، وهو تابعي، وكان أبوه صحابيًا، وكان ناتل كبير قومه. اهـ

وهنا مسألة تَرُدُّ كثيرًا وهي: أن طالب العلم في بداية طلبه قد يحصل منه نية غير صحيحة، ثم بعد ذلك يصحح النية، فماذا عليه أن يعمل؟

والجواب: ربما يكون هذا، ولكن لا يمنعه هذا من طلب العلم، وفي معنى هذا قال بعض العلماء: طلبنا العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا الله^(١).
فإن قال قائل: وهل يؤجر على ما تعلمه وهو بنية غير صحيحة أو لا؟
الجواب: يؤجر من حين صَحَّح النية.

وكثير من الناس يقول: هذا الحديث وسواس لكثير من الناس، فكلما أراد أن يفعل الإنسان شيئاً قالت له نفسه: أنت مُرائي في هذا الشيء فيتراجع عنه؟
والجواب: هذا صحيح، فبعض الناس يُلقى الشيطان في قلبه أنه إنما يفعل هذا رياءً ثم يترك العمل، وهذا لا يجوز، فهذا من تثبيط الشيطان، فإذا ألقى الشيطان في قلب الإنسان أنه مرءٍ فليستعذ بالله من الشيطان الرجيم، وليمض على سبيله، ثم بعد هذا يكون قد أغاظ الشيطان ثم لا يحدث الشيطان شيئاً، أمّا أن يبقى كلما قالت له نفسه أو أملى عليه الشيطان: إنه مرءٍ ترك العمل، فهذا ربما يخرج من الإسلام وهو لا يدري، فالعمل للناس رياء، وترك العمل خوفاً من الرِّياء شرك.

فإذا شعر طالب العلم أثناء طلبه بالرياء فليستعذ بالله من الشيطان الرجيم، وليتواضع، ومن تواضع لله رفعه الله، ولا يشمخ ويقول: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [الحجرات: ١١]؛ لأن الله بدأ بالإيمان أولاً قبل إيتاء العلم، فلا بد من أن تكون هناك نية خالصة، والله تعالى يرفعك.

أما في مقام المناظرة مع العدو؛ فينبغي للإنسان أن يشعر نفسه بأنه أقوى منه، حتى يكون قوياً على خصمه الذي يجادل بالباطل؛ كالرجل الشجاع في الجهاد، إن لم يشعر أنه قادر على خصمه ما أقدم على الجهاد، ففي هذه الحال ينبغي للإنسان أن يشعر نفسه بأنه قوي وقادر على إفحام خصمه حتى يفحمه.



(١) سئل الشيخ رحمه الله إذا علم الشيخ الذي يدرس في حلقة ما أن أحد الطلاب ليست نيته خالصة في طلبه للعلم، فهل له أن يطرده؟

فأجاب رحمه الله قائلاً: كيف للمعلم أن يعلم أن نية الطالب غير خالصة؟ وعلى كل حال: فأننا أرى أن يقيه، لعل الله أن يهديه، نعم؛ إذا علم أن هذا الطالب مشاغب، وأنه سيشتجع الطلاب على الجدل وغير ذلك، وأنه سيفسدهم، فله أن يطرده من الحلقة كما جرى ذلك من السلف.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٤) بَابُ بَيَانِ قَدْرِ ثَوَابِ مَنْ غَزَا فَنَفِهَ وَمَنْ لَمْ يَفْنَمْ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٣- (١٩٠٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا حَيُّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِي هَانِيٍّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ إِلَّا تَعَجَّلُوا ثُلَاثِي أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ وَيَبْقَى لَهُمُ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ».

١٥٤- (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التُّومِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي أَبُو هَانِيٍّ، حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُبَلِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فَتَغْنَمُ وَتَسْلَمُ إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَجَّلُوا ثُلَاثِي أَجُورِهِمْ، وَمَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تُخْفِقُ وَتُصَابُ إِلَّا تَمَّ أَجُورُهُمْ».

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٧٧-٧٩):

قوله ﷺ: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ إِلَّا تَعَجَّلُوا ثُلَاثِي أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ وَيَبْقَى لَهُمُ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ» وَفِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ إِلَّا تَعَجَّلُوا ثُلَاثِي أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ وَيَبْقَى لَهُمُ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ».

قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْإِخْفَاقُ: أَنْ يَغْزُوا فَلَا يَغْنَمُوا شَيْئًا، وَكَذَلِكَ كُلُّ طَالِبٍ حَاجَةٍ إِذَا لَمْ تَحْصُلْ فَقَدْ أَخْفَقَ، وَمِنْهُ: أَخْفَقَ الصَّائِدُ، إِذَا لَمْ يَقَعْ لَهُ صَيْدٌ.

وَأَمَّا مَعْنَى الْحَدِيثِ: فَالْصَّوَابُ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ: أَنَّ الْغَزَاةَ إِذَا سَلِمُوا أَوْ غَنِمُوا يَكُونُ أَجْرُهُمْ أَقْلُ مِنْ أَجْرٍ مَنْ لَمْ يَسْلَمْ، أَوْ سَلِمَ وَلَمْ يَغْنَمْ، وَأَنَّ الْغَنِيمَةَ هِيَ فِي مَقَابِلَةِ جُزْءٍ مِنْ أَجْرِ غَزْوِهِمْ، فَلِذَا حَصَلَتْ لَهُمْ فَقَدْ تَعَجَّلُوا ثُلَاثِي أَجْرِهِمْ الْمُرْتَبِّ عَلَى الْغَزْوِ، وَتَكُونُ هَذِهِ الْغَنِيمَةُ مِنْ جَمَلَةِ الْأَجْرِ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ عَنْ الصَّحَابَةِ كَقَوْلِهِ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا وَمَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُوَ يَهْدِيهَا» أَيُّ: يَجْتَنِيهَا، فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا هُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَأْتِ حَدِيثٌ صَرِيحٌ يَخَالِفُ هَذَا، فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَقَدْ اخْتَارَ الْقَاضِي عِيَاضُ مَعْنَى هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بَعْدَ حِكَايَتِهِ فِي تَفْسِيرِهِ أَقْوَالَ فَاسِدَةٍ.

منها: قول من زعم أن هذا الحديث ليس بصحيح، ولا يجوز أن ينقص ثوابهم بالغنيمة، كما لم ينقص ثواب أهل بدر وهم أفضل المجاهدين، وهي أفضل غنيمة، قال: وزعم بعض هؤلاء أن أبا هانئ حميد بن هانئ راويه مجهول، ورجحوا الحديث السابق، في أن المجاهد يرجع بما نال من أجر وغنيمة، فرجحوه على هذا الحديث لشهرته؛ وشهرة رجاله؛ ولأنه في الصحيحين، وهذا في مسلم خاصة، وهذا القول باطل من أوجه، فإنه لا تعارض بينه وبين هذا الحديث المذكور، فإن الذي في الحديث السابق رجوعه بما نال من أجر وغنيمة، ولم يقل: إن الغنيمة تنقص الأجر أم لا؟ ولا قال: أجره كأجر من لم يغنم، فهو مطلق، وهذا مقيد، فوجب حمله عليه. وأما قولهم: أبو هانئ مجهول؛ فغلط فاحش، بل هو ثقة مشهور، روى عنه الليث بن سعد وحيوة وابن وهب وخلائق من الأئمة، ويكفي في توثيقه احتجاج مسلم به في صحيحه. وأما قولهم: إنه ليس في الصحيحين، فليس لازماً في صحة الحديث كونه في الصحيحين ولا في أحدهما.

وأما قولهم: في غنيمة بدر، فليس في غنيمة بدر نص أنهم لو لم يغنموا لكان أجرهم على قدر أجرهم، وقد غنموا فقط، وكونهم مغفوراً لهم، مرضياً عنهم، ومن أهل الجنة، لا يلزم ألا تكون وراء هذا مرتبة أخرى هي أفضل منه، مع أنه شديد الفضل عظيم القدر. ومن الأقوال الباطلة ما حكاه القاضي عن بعضهم أنه قال: لعل الذي تعجل ثلثي أجره إنما هو في غنيمة أخذت على غير وجهها، وهذا غلط فاحش، إذ لو كانت على خلاف وجهها لم يكن ثلث الأجر، وزعم بعضهم أن المراد: أن التي أخفقت يكون لها أجر بالأسف على ما فاتها من الغنيمة، فيضاعف ثوابها كما يضاعف لمن أصيب في ماله وأهله، وهذا القول فاسد مبين لصريح الحديث، وزعم بعضهم أن الحديث محمول على من خرج بنية الغزو والغنيمة معاً فنقص ثوابه، وهذا أيضاً ضعيف والصواب ما قدمناه. والله أعلم. اهـ

على كل حال: الحديث لا شك أنه من المشكلات، إلا إذا قيل: هؤلاء الذين أصابوا الغنيمة صار في قلوبهم ميلٌ إليها وقصدٌ لها، فنقص أجرهم بذلك، وأما أناس خرجوا للجهاد في سبيل الله بنية خالصة فجاءتهم هذه المغنم فكيف ينقص أجرهم؟! ففي هذا إشكال عظيم؛ فيجب أن يؤوّل الحديث إلى أن المراد: إذا غنموا صار في

قلوبهم ميل إلى هذه الغنيمة، أمّا كونه ينقص الثلث أو الثلثان أو الأكثر أو الأقل فهذا إلى الشارع، وليس لنا به سبيل فالله أعلم بكيفية النقص.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٥) بَابُ قَوْلِهِ ﷺ: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ)

وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْقَرْوُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَعْمَالِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٥ - (١٩٠٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مِمَّا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوُّهَا فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(١).

هذا الحديث أصل عظيم في الإسلام، قال أهل العلم: إذا ضمنت هذا الحديث إلى قول النبي ﷺ فيما روته عائشة: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢) فقد انتظم الشرع كله؛ لأن حديث عمر ميزان للأعمال الباطنة وهي أعمال القلوب، وحديث عائشة ميزان للأعمال الظاهرة، فكل عمل لا بد فيه من نية خالصة ومتابعة.

وهذا الحديث - حديث عمر - يكون في جميع الأعمال والأخلاق، فإن الإنسان قد يصل بنيته الصالحة إلى ما لم يصل إليه كثير من الناس، حتى إن الموفق هو الذي يجعل عاداته عبادات، فيكلم الناس وينبسط إليهم يرجو بذلك ثواب الله، ويأكل طعام الغداء أو العشاء ينوي بذلك أمثال قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [الأنعام: ١٣١]، وينوي بذلك التبسط بنعمة الله واستشعاره بنعمة الله وتيسيره له. فيستشعر أن هذا بحول الله وقوته، وأنه ليس له فيه شيء، فهذا الطعام الذي بين يديك، هل تدري كم يداً عملته، منذ حرثت الأرض ثم سقيت ثم ربّت ثم حصدت، كذلك ينوي بالأكل

(١) أخرجه البخاري (٥٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

والشرب إحياء البدن وحفظ النفس، والإنسان مأمور بهذا، ومنهي عن إضاعتها، وينوي بذلك أيضاً: التقوي على طاعة الله؛ لأن الإنسان إذا لم يأكل ويشرب سيضعف بلا شك.

المهم: أن من الناس من يوفق فتكون عاداته عبادات، ومنهم من يغفل، حتى تكون عاداته عادات، فينسى أن ينوي بقلبه أنه يؤدي عبادة من عبادات الله ﷻ.

وهذا الحديث - أيضاً -؛ يدخل في المعاملات، فإذا اشترى الإنسان سلاحاً ليقاتل به مسلماً صار شراؤه حراماً، وصار من يعلم أن هذه نيته مشاركاً له في الإثم. وكذلك إذا قال رجل لزوجته: أنت طالق، وأراد بذلك أنها طالق من وثاقها وليست مقيدة فلا يقع الطلاق. فهذا الحديث من أعم الأحاديث.

بقي أن يقال: هل الجملة الأولى هي الثانية أو غيرها، يعني هل قوله: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» هي الأولى أو تختلف؟

الصواب: أنها تختلف، فقوله: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ» هذا أصل العمل، «وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» هذا ثمرة العمل؛ وذلك أنه ما من عامل يعمل عملاً، وهو مختار عاقل إلا كان ذلك بنية، ثم «لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»، وهذا ثمرة العمل، وإِنَّمَا قُلْنَا: أن كل إنسان عاقل مختار لا يمكن العمل إلا بنية؛ لأن هذا هو الواقع.

قال بعض أهل العلم: لو كَلَّفْنَا الله عملاً بلا نية لكان من تكليف ما لا يُطاق، وجاء رجل إلى ابن عقيل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وقال له: يا شيخ إنني أذهب إلى دجلة وعليّ جنابة فنغتمس للاغتسال، ثم أخرج وأكون ما نويت. فقال له الشيخ: أرى أن لا تصلي.

فقال: لماذا؟

قال: لأن النبي ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَبِقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ»^(١)، فأنت لست صغيراً، ولست نائماً، فأنت مجنون، والمجنون ليس عليه صلاة، وهذه حقيقة؛ ولذلك نحن نرثي لأولئك الموسوسين - عافانا الله وإياكم -، فالإنسان منهم يتوضأ وضوءاً كاملاً ثم يخرج ويقول: والله ما توضأت.

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي (٣٤٣٢)، وابن ماجه (٢٠٤١)، وغيرهم من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

نسأل الله أن يعافيه مما ابتلاهم به ولا يبتلينا به! فيجب أن نتعد عن هذه الوسوس والشكوك.

قوله: «إِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَىٰ» هذه -أيضاً- من الثمرات للنية، فإن نوى خيراً فله، وإن نوى شراً فعليه، ثم ضرب النبي ﷺ مثلاً بالهجرة، يخرج الرجلان مهاجرين: أحدهما يريد الدنيا، والثاني يريد الآخرة، والعمل في ظاهره واحد، ولكنه يختلف اختلافاً عظيماً في النية، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فقد حصل مراده؛ أي: فهجرته إلى الله ورسوله، وهنا أظهر «فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ»، ولم يقل: «فَلَهُ مَا نَوَىٰ»؛ وذلك لبيان شرف هذه النية التي يراد بها الهجرة إلى الله ورسوله.

والثاني: «مَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»، ولم يقل: إلى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا؛ تحقيراً لهذا المراد.

والغريب: أن هذا الحديث يعتبر من غرائب الأحاديث؛ لأنه ما رواه إلا عمر، وما رواه عن عمر رضي الله عنه إلا علقمة فقط، ولا عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم، ثم انتشر كثيراً من بعد يحيى؛ وهذا يدلُّ على أن الغريب قد يكون من أصحَّ الأحاديث، وإن كان الأكثر في الغرائب أنها ضعيفة، فهذا الحديث هو غريب في لفظه، لكن له شواهد من القرآن والسنة في أن النية عليها مدار العمل والثواب.

ومن العجائب: أن عمر يعلنه على المنبر، ولم ينقله عنه إلا واحد، لكن لا تستغرب، فبعض الناس قد يحضر، ولكنه لا يُحَدِّث بشيء، ويتولَّى التحديث به آخر^(١).



(١) مثل الشيخ رحمته الله: في بعض الأحيان نسمع كلاماً من بعض أهل العلم لو سُمع من غيرهم لظُنَّ أنه رياء، مثل أن يذكر بعضهم أنه لو أراد الدنيا لسلكت طريق كذا وكذا للوصول إلى المناصب ونحو ذلك؟ فأجاب رحمته الله قائلاً: هذا لا ينبغي أن يقع، فلا يقول: لو أردت الدنيا لفعلت كذا، ولكن يقال: هذا من باب الاجتهاد الخاطيء، ولا ينبغي للإنسان أن يغتر بنفسه أو يقول مثل هذا، وهناك يعد هذا رياء؛ لأنه تكلم بعد حدوث العمل.

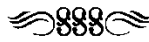
ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٦) بَابُ اسْتِخْبَابِ طَلَبِ الشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٦- (١٩٠٨) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا أُعْطِيَهَا، وَلَوْ لَمْ تُصْبَهُ».

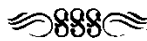
لكن ما هي الشهادة المطلوبة؟ فليست مجرد أن يقتل الإنسان، وإنما الشهادة المطلوبة هي التي قُتل فيها من يُقاتل؛ لتكون كلمة الله هي العليا، لا من قاتل ليُقتل، فهناك فرق شديد.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٧- (١٩٠٩) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ- قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ حَرَمَلَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنِي أَبُو شَرِيحٍ، أَنَّ سَهْلَ بْنَ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصَدَقٍ بَلَغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ، وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاسِهِ». وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ: «بِصَدَقٍ».

هذا داخل فيما سبق في النية؛ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى، فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ ﷻ أَنْ يُمْنَّ عَلَيْهِ الشَّهَادَةُ لَكِنْ بِصَدَقٍ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْلُغُهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٧) بَابُ ذَمِّ مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْرُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِالْفِرَاقِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٨- (١٩١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ الْأَنْطَاكِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ وَهْبِ الْمَكِّي، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْرُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ يَفَاقٍ». قَالَ ابْنُ سَهْمٍ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: فَتَرَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

هذا الحديث: يدلُّ على أنه يجب على الإنسان أن يكون مُسْتَعِدًّا لِنَصْرَةِ دِينِ اللَّهِ، فَإِذَا أَنْ يُبَاشِرَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، وَإِذَا أَنْ يُحَدِّثَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ مَتَى حَصَلَ جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

جاهد، وإلّا مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنَ النِّفَاقِ.

وقال: «مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنَ نِفَاقٍ»، ولم يقل: مات مُنَافِقًا؛ لأنَّ الشُّعْبَةَ معلوم أنها لا تُخْرِجُ الإنسان من دين الإسلام. وقال عبد الله بن المبارك: نرى أن ذلك على عهد النبي ﷺ، فحمل الحديث على حال من الأحوال، وهي شدة حاجة الناس في ذلك الوقت إلى الغزو، فلما انتشر الإسلام وَقَوِيَ، فإن هذا الوعيد -على ما اختاره عبد الله بن المبارك- لا يتفق، ولكن يقال: الحديث عامٌّ، ولا دليل على التخصيص، ولكن كل مسلم مؤمن حقيق الإيمان لا يمكن إلّا أن يغزو أو يحدث نفسه بالغزو إذا وُجد مقتضى ذلك.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٨) بَابُ ثَوَابٍ مَنْ حَبَسَهُ عَنِ الْغَزْوِ مَرَضٌ أَوْ عُذْرٌ آخَرُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٩ - (١٩١١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَقَالَ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لَرِجَالًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطَعْتُمْ وَايِدِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ حَبَسَهُمُ الْمَرَضُ».

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ كُلُّهُم، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: «إِلَّا سَرَّكُوكُمْ فِي الْأَجْرِ».

هذا أيضًا: مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَبْلُغُ بَنِيَّتَهُ مَا بَلَغَ الْعَمَلُ، فإِذَا تَخَلَّفَ عَنِ الْجِهَادِ لِعُذْرٍ أَوْ مَرَضٍ، فَإِنَّهُ يُكْتَبُ لَهُ أَجْرُ الْغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

ولكن؛ إذا كان له عُذْرٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الْغَزْوِ بِيَدِهِ، فَهَنَّاكَ غَزَاةٍ آخَرَ بِالْمَالِ وَالْمَعَاوَةِ دَاخِلِ الْبَلَدِ مَثَلًا، فَإِذَا فَعَلَ مَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُكْتَبُ لَهُ أَجْرُ الْعَامِلِ كَامِلًا؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ». وَالْمَعْيَةُ تَقْتَضِي الْمَصَاحِبَةَ وَالْمُقَارَنَةَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤٩) بَابُ فَضْلِ الْغَزْوِ فِي الْبَحْرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦٠ - (١٩١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامَ بِنْتِ مِلْحَانَ قَطْعِيْمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامَ تَحْتَ عِبَادَةِ بَنِي الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَأَطَعَمَتْهُ ثُمَّ جَلَسَتْ تَقْلِي رَأْسَهُ، فَتَأَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَرْكَبُونَ نَجِجَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ». يَشْكُ أَهْلُهَا، قَالَ: قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ». كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلَى قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ، أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ». فَرَكِبَتْ أُمُّ حَرَامَ بِنْتُ مِلْحَانَ الْبَحْرَ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ، فَصُرِعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكَتْ^(١).

في هذا: دليل على فضيلة الغزو في البحر، وهذا واضح في عهد النبي ﷺ وما قاربه؛ وذلك لشدة خطورة ركوب البحر؛ إذ إن السفن كانت تسير بالشراع، والأمواج تؤثر عليها كثيراً، والرياح العاصفة كذلك، ففيها خطورة عظيمة، فلذلك كانت أفضل من الغزو في البر؛ لأن الغزو في البر يستطيع فيه أن يفرو ويكر ويتصرف، لكن المشكل هو البحر، فهل هذا ينطبق على وقتنا الحاضر، أو نقول: إن البحر في الوقت الحاضر أمان؟

الجواب: أنه ينطبق؛ لأنه وإن كنا نأمن من الرياح وعواصفها، والأمواج وارتفاعاتها، لكن هناك شيء آخر وهي الغواصات التي إذا ضربت السفينة هلكت ومن معها.

ثم هل يقال: إن غزو الجو أفضل من غزو البر؛ لأنه أخطر، كالسفن في الماء؟

الجواب: الظاهر: نعم، وإن كان الإنسان قد يتوقف في مسألة ثواب الأعمال؛ لأن الثواب ليس فيه قياس، لكن إذا علمنا: أن السبب واحد وهو خطورة القتال، قلنا:

الغزو في الجو أفضل من الغزو في البر؛ لأن الجو خطرٌ جدًّا، فلو أخطأ قائد الطائرة بأقل خطأ هلك.

وعلى كل حال: نتخذ من هذا قاعدة: كلما كان الغزو أخطر كان فضله أعظم: ﴿جَزَاءُ وَفَاءً﴾ (النمل: ٢٦)؛ لأن الله تعالى حَكَمَ عَدْلٌ.

وفي هذا الحديث: دليل على جواز مشاركة النساء في الغزو؛ لأنها - أي: أم ملحان - لما طلبت من النبي ﷺ أن يجعلها منهم لم يقل: إنك لست من أهل الغزو، بل دعا لها، وهذا إذا اضطر إليها في الغزو فلا شك في جوازها، وقد كانت النساء تخرج مع النبي ﷺ يُداوين الجرحى ويسقين العطشى^(١)، أمَّا القتال فليست من أهل القتال؛ ولهذا لما قالت عائشة: يا رسول الله، هل على النساء جهاد؟ قال: «نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالٌ فِيهِ: الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ»^(٢).

فإن قال قائل: كيف جاز للنبي ﷺ أن يخلو بهذه المرأة وأن تفلي رأسه، وفلي الرأس: هو تتبع القمل وإتلافه؟

الجواب: جاز ذلك؛ لأن المنع من خلوة الرجل بالمرأة علقته مفقودة تمامًا في حق الرسول ﷺ؛ ولهذا يجوز له أن يخلو بهذه المرأة، ويجوز له أن تكشف وجهها له ولا حرج في هذا، ويجوز أن يتزوجها بالهبة؛ فله خصائص فيما يتعلق بالنساء؛ لأننا نعلم كمال عفته ﷺ وطهارته^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٢) من حديث الربيع بنت مَعُوذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهو عند مسلم (١٨١٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٩٠١)، وابن خزيمة (٣٠٧٤)، وأصله عند البخاري (١٥٢٠) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: قلت: يا رسول الله، نرى الجهادَ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ، أَفَلَا نُجَاهِدُ؟ فَقَالَ: «لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ».

(٣) قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ (٨٥/١٣): «... اتفق العلماء على أنها - أي: أم حرام - كانت محرمة له ﷺ، واختلفوا في كيفية ذلك، فقال ابن عبد البر وغيره: كانت إحدى خالاته من الرضاعة، وقال آخرون بل كانت خالة لأبيه أو لجدّه عبد المطلب، كانت أمه من بني النجار». اهـ.

فقال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مُعَلِّقًا على ذلك: إذن، فالإشكال الذي ذكرنا يزول، ولكن للنبي ﷺ مواقف أخرى يخلو فيها بالنساء، ولكن العلة - كما ذكرنا - هي خوف الفتنة، وهذا أمر مأمون في حق الرسول ﷺ.

وسئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: سبق أن الرسول ﷺ لا يصفح النساء في البيعة، فكيف يستقيم هذا مع ما ذكرنا الآن؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: ليس هنا لا تلازم بين أن يخلو بالمرأة وأن يصفحها، وعدم مصافحة النبي ﷺ لهن إما أن تكون سدًّا للباب؛ ولئلا تتجرأ النساء على مصافحة الرجال، وأمَّا الخلوة فهي دون ذلك. ثم سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: وهل يجوز للرجل أن يدرس لمجموعة نساء العلوم الشرعية؟

وفي هذا الحديث من الفوائد: أنه ينبغي للإنسان أن يُزيل عنه الأذى وأسباب الأذى، أما الأذى فهو إزالة القمل، وأما أسبابه فقد كان النبي ﷺ يُرجل رأسه وينظفه ويدهنه ويلاحظه، وجاء في الحديث: «مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيَكْرِمْهُ»^(١) يعني: بالتنظيف والترجيل وما أشبه ذلك، والذين الإسلامي دين نظافة، ولا يتقصّد الإنسان ويظّل أشعث أغبر فهذا غير صحيح، لكن إن حدث ذلك بدون قصد فلا بأس، كما قال ﷺ «رُبَّ أَشْعَثَ مَدْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرُهُ»^(٢).

وقال ﷺ: «تعس عبد الدرهم، تعس عبد الدينار، تعس عبد الخميصة - وهي الثياب الجيدة -، تعس عبد الخميطة - الفرش الجيدة -، تعس وانتكس... يكمل الحديث»^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦١- (...) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا حِمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُمِّ حَرَامٍ، وَهِيَ خَالَةُ أَنَسٍ قَالَتْ: أَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا فَقَالَ عِنْدَنَا فَاسْتَيْقِظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: مَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا بَاسِيَ أَنْتَ وَأُمِّي؟ قَالَ: «أُرِيتُ قَوْمًا مِنْ أُمَّتِي يَزْكِبُونَ ظَهَرَ الْبَحْرِ كَالْمُلُوكِ عَلَى الْأَيْسَرَةِ». فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، قَالَ: «فَإِنَّكَ مِنْهُمْ». قَالَتْ: ثُمَّ نَامَ فَاسْتَيْقِظَ أَيْضًا وَهُوَ يَضْحَكُ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِي، فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ. قَالَ: «أَنْتَ مِنَ الْأَوَّلِينَ». قَالَ: فَتَزَوَّجَهَا عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ بَعْدَ، فَفَرَّأَ فِي الْبَحْرِ فَحَمَلَهَا مَعَهُ، فَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ قُرْبَتْ لَهَا بَغْلَةٌ فَرَكِبَتْهَا فَصَرَ عَنْهَا فَأَنْدَقَتْ عَنْقَهَا.

١٦٢- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ،

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَائِلًا: وما الحرج في ذلك.

فقال السائل: الحرج - أحياناً - يكون هؤلاء النسوة بعيدات جداً عن تعاليم الدين ويرين هذا من المشقة العظيمة، وربما انصرفن؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: لا، لا ينصرفن، يبقين كاشفات الوجوه ويضعن حاجزاً (أو ستارة) بينه وبينهن، ويزول الإشكال، ويوجد الآن شاشات مغلقة، يرين هن الرجل ولا يراهن هو.

(١) أخرجه أبو داود (٤١٦٣)، والبيهقي في «الشعب» (٢٢٤/٥)، وانظر: «السلسلة الصحيحة» (٥٠٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٢٢).

(٣) أخرجه البخاري (٢٨٨٧).

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ خَالَتِهِ أُمِّ حَرَامَ بِنْتِ مِلْحَانَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: نَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا قَرِيبًا مِنِّي ثُمَّ اسْتَيْقَظَ يَبْسُومٌ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَضْحَكَكَ، قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ يَرْكَبُونَ ظَهَرَ هَذَا الْبَحْرِ الْأَخْضَرِ». ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَةً مِلْحَانَ خَالَاتِ أَنَسٍ فَوَضَعَ رَأْسَهُ عِنْدَهَا. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥٠) بَابُ فَضْلِ الرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦٣ - (١٩١٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَهْرَامٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ - يَعْنِي: ابْنَ سَعْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ شُرَحْبِيلِ بْنِ السَّمِطِ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ وَأُجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَأَمِنَ الْفِتَانُ».

(...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ شُرَحْبِيلِ بْنِ السَّمِطِ، عَنْ سَلْمَانَ الْخَيْرِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى.

الرباط: يعني: المrabطة والمكث في سبيل الله؛ كالمrabطة على الثغور؛ يعني: الحدود التي بيننا وبين الكفار المحاربين، وفيه فضل عظيم؛ لأنه حراسة لبلاد الإسلام، وإلقاء بالنفس إلى الهلاك.

وفيه: هذا الثواب العظيم؛ «رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ»، والثاني أشق على النفس، لكن الأول المشقة دون الثاني، إلا أن فيه حماية للمسلمين وبلادهم.

وفي هذا الحديث: دليل على فائدة مهمة، وهي: أن كثرة الأجر ليست على قدر العمل مع العمل الآخر، فقد يكون هناك عمل قليل، ولكن فيه أجر كثير، فمثلاً «قَتْلُ

هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ [الأنعام: ١٠٢]، تعدل ثلث القرآن^(١)، «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» يَعْدِلُ عَتَقَ أَرْبَعَةَ أَنْفُسٍ مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ^(٢)، فالثواب - في الحقيقة - لا يمكن أن يكون فيه قياس؛ لأنه من عند الله ﷻ، وهو أعلم بما يستحقه العبد.

وفيه أيضًا: أنه يجري عليه عمله الذي كان يعمل ولو مات.
وفيه: ثواب ثالث: أنه يأمن من الفتان؛ أي: من سؤال الملكين عن ربِّه ودينه ونبيه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥١) بَابُ بَيَانِ الشَّهَادَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦٤ - (١٩١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخْرَهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ». وَقَالَ: «الشَّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْفَرْقُ، وَصَاحِبُ الْهَذَمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ»^(٣).
هذا الحديث جمع فيه أبو هريرة بين حديثين:

الأول: أن النبي ﷺ أخبر أن رجلاً كان يمشي بطريق، فوجد غصن شوك في الطريق فأخره، فشكر الله له فغفر له، والمقصود من هذا الخبر: حثُّ الإنسان على إمطة الأذى عن الطريق.

والثاني: وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ»^(٤)، والأذى: كل ما يؤذي. لكن يختلف، فكلما كان أشد أذية كانت إزالته أكثر أجراً، وإذا كانت إزالة الأذى الحسي عن الطريق الحسي صدقة، فإزالة الأذى عن الطريق المعنوي من باب أولى؛ فمن أنكر بدعة أو معصية، أو غير ذلك فهو

(١) أخرجه البخاري (٥٠١٣)، من حديث أبي سعيد، مسلم (٨١١) من حديث أبي هريرة رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩٣).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٣).

(٤) أخرجه البخاري (٢٩٨٩)، ومسلم (١٠٠٩) من حديث أبي هريرة رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

أعظم أجراً ممَّن أزال الأذى عن الطريق الحِسي.

وفي هذا الحديث فوائد:

منها: أن العمل القليل يكون سبباً لخير كثير؛ وذلك أن تأخير هذا الغصن عمل قليل، والثواب كثير جداً.

ومنها: إثبات الشكر لله ﷻ؛ أي: أنه ﷻ يشكر من يستحق الشكر، وقد قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ (١٥٧) [النمل: ١٤٧].

ومنها: أن الشهادة لا تختص بمن قُتل في سبيل الله ﷻ، بل قال: «إن الشهداء خمسة»، وهذا التركيب يفيد الحضر، لكن لو فرض أنه أتى دليل صحيح زائد على هؤلاء فلا حرج.

الأول (المطعون): وهو الذي مات بالطاعون، والطاعون وباء فتاك -نسأل الله العافية- ومُعدي، فقد تحدّث عنه النبي ﷺ وقال: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ فِي أَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِا، وَإِذَا وَقَعَ أَنْتُمْ فِيهَا، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ»^(١) وقد أخذ بهذا الحديث بعض من أراد أن يُبين أن الإسلام سابق على ما قرّره الأطباء اليوم من الحجر الصحي. وقال: إن منع من وقع الطاعون في بلده من الخروج، هذا هو الحجر الصحي، ولكن الاستدلال بهذا الحديث لهذا الحكم خطأ، فقد قال النبي ﷺ: «لَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ»، ولم يقل: لا تخرجوا منها فتعدّوا غيركم، ولا ينبغي أن نحمل النصوص الشرعية ما لا تحتمله حتى ولو كان في الدعاية للإسلام؛ لأننا إذا حملناها ما لا تحتمله قلنا: على الله أو على رسوله ما لم يدلّ عليه كلامهم، ثم إنه قد يُنقض هذا، ويقول: ليس بصحيح.

والحديث يدلّ على: أنه إذا وقع الطاعون ببلد الإنسان، فإنه لا يخرج منها سواء أصيب به أو لم يُصَب -إذا كان خرج فِراراً-.

لكن لو قال قائل: إذا أصيب هذا الذي وقع الطاعون في بلده بالطاعون، فهل نأذن له أن يخرج؟

الجواب: هذا لا نأخذه من هذا الحديث؛ يعني: لو قلنا: إننا نمنعه أن يخرج، فهذا لا نأخذه من هذا الحديث، بل نأخذه من الأدلة العامة، في أن النبي ﷺ قال: «فِرَّ

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٣)، ومسلم (٢٢١٨) من حديث أسامة بن زيد رضى الله عنه.

مِنَ الْمَجْزُومِ فِرَارُكَ مِنَ الْأَسَدِ^(١). وأشباه هذا، فهنا إذا رأى ولي الأمر أن يمنع من أُصِيب بالطَّاعُونَ من الخروج من أرضه فلا بأس، بل في ذلك مصلحة؛ ولهذا قال الفقهاء رَحْمَةُ اللَّهِ: يجب أن يُحصر من أُصِيبُوا بالجزام في مكان خاصٍّ، وألَّا يخرجوا إلى الناس ولا يجلس الناس إليهم، وهذا هو الحجر الصُّحِّي الذي سبق الفقهاء فيه علماء الطب في هذا العصر.

إذن: الطاعون: هو وباء عظيم فتَّاك.

ومنهم من قال: إنها أورام تخرج في الجلد وتنتشر فيه حتى تعدمه.

ومنهم من قال: إنه عام في كل وباء مُعَدِّ فتَّاك.

الثاني (المبطون): وهو من أُصِيب بداء البطن المهلك بسرعة، أشبه ما يكون بما يسمَّى «الزائدة»، وهي إذا أصابت الإنسان أصابه مغص شديد، ثم يموت بسرعة، ولكن الطب في الوقت الحاضر تقدَّم، وصار علاجها سهلاً جداً - والله الحمد - فإذا عُولِجت قبل أن تنفجر سَلِمَ الإنسان بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وإن انفجرت انتهى.

ويمكن أن يقال: من المبطون: الإسهال الدائم، فإن الإنسان قد يُصاب بالإسهال الدائم، فإذا مات منه صار من الشُّهداء، وحيثُ نقول: المبطون: هو كل من مات بداء في بطنه على وجه السرعة.

الثالث (الغرق): يعني: الغريق بنهر أو بحر أو وادٍ أو غير ذلك؛ لأن هذا حدث سريع، فجعل الله لهذا الذي يموت بالغرق هذا الثواب؛ أي: ألحقه بالشهداء.

الرابع: (صاحب الهدم): يعني: الذي ينهدم عليه البيت فيهلك، سواء كان الانهدام بكثرة السيول أم بالزلازل فإنه يكون شهيداً.

ومن المعلوم: أنه لا بد أن يكون الذي حصل عليه الهدم وكل ما سبق مُسَلِّماً، أمَّا إذا كان كافراً فليس بشهيد؛ فالزلازل التي تُدمر بلاد الكُفَّار وتقتل أهلها، فلا نقول: إنهم شهداء؛ لأنهم كُفَّار وليس لهم في الآخرة من نصيب.

الخامس: (الشهيد في سبيل الله): والشهيد في سبيل الله شهيد في الدنيا وفي الآخرة، وهو الذي قُتِلَ في جهاد الكُفَّار، وكان قد قاتل لتكون كلمة الله هي العليا. أما

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٧) معلقاً.

الأربعة الذي قبله فهم شهداء في الآخرة لا في الدنيا؛ ولذلك الشهيد الأخير -الذي قُتِلَ في سبيل الله- لا يُغَسَّلُ بل يبقى دمه عليه، لأنه «يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَثْعُبُ دَمًا اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمَسْكِ»^(١)، ولا يُكْفَنُ -أيضًا- بل يُدْفَنُ في ثيابه، ولا يُصَلَّى عليه؛ لأن الصلاة شفاعة، وهذا الذي قُتِلَ في سبيل الله تكفي شفاعة السيوف على رأسه عن الصلاة عليه؛ ولهذا لم يصل النبي ﷺ على شهداء أحد، وسبق أن له مزية أخرى وهي: أنه يأمن الفتان، فلا يُسأل في قبره عن ربِّه ودينه ونبيِّه؛ لأنه يكفي ما حصل منه.

وقد ألحق أهل العلم -وقد جاء بالحديث أيضًا- من قُتِلَ ظُلْمًا؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ نَفْسِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَدُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَدُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»^(٢)، فهذا نص صريح في أنه شهيد، لكن هل يلحق بالشهداء الأربعة أو بالخامس؟

هذا فيه خلاف بين أهل العلم:
منهم من قال: يُلْحَقُ بالخامس، فيكون له حكم الشهداء في سبيل الله، لا يغسَّل ولا يكفن ولا يُصَلَّى عليه.

ومنهم من قال: إنه شهيد مع الأربعة، وهذا هو الحق، والفرق بينه وبين شهيد المعركة ظاهر، فشهد المعركة تقدَّم إلى القتل باختياره وإعلاء لكلمة الله ونُصرة لدينه، وهذا الذي قُتِلَ شهيدًا حتى ولو كان يُدافع عن نفسه وما قصد هذا؛ فلا ينبغي أن يُلْحَقَ بهذا، والأصل: وجوب التَغْسِيلِ والتَّكْفِينِ والصَّلَاةِ على كل ميت، فلا نتركه لمجرد الاحتمال.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦٥- (١٩١٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَعْدُونَ الشَّهِيدَ فِيكُمْ؟». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ قَالَ: «إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذَا لَقِيتُ». قَالُوا: فَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي

(١) أخرجه مسلم (١٨٧٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٨٠)، ومسلم (١٩١٥).

الطَّاعُونَ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْبَطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ. قَالَ ابْنُ مِقْسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِيكَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: «وَالْغَرِيقُ شَهِيدٌ».

(...) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ يَحْيَى الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلُهُ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِ قَالَ سُهَيْلٌ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِيكَ أَنَّهُ زَادَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَمَنْ غَرِقَ فَهُوَ شَهِيدٌ».

هذا فيه: زيادة على ما سبق وهي: «مَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وهذا قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قال: إنكم تقولون: فلان شهيد، فلان شهيد، ولعله قد وقر رحله - يعني: قد غلّ - فلا تقولوا هذا، ولكن قولوا: مَنْ قُتِلَ أَوْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ. وحينئذ نسأل: هل الذي مات في سبيل الله في الغزو بدون قتال، هل هو من القسم الأول أو الثاني؟

الجواب: من الأول؛ لأنه يجب أن يُغَسَّلَ ويكفَّنَ كالعادة، لكنه له حكم الشَّهِيد؛ لأنه خرج يريد القتال في سبيل الله، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْعًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٠].

وفي هذا الحديث: إلقاء العالم على المتعلم المسائل لشد ذهنه وتنبهه؛ لأن النبي ﷺ ألقي عليهم هذا السؤال.

❖ قوله: «زَادَ» لا يريد القدح بهذه الزيادة وأنها شاذة، بل يريد إثباتها؛ لأن الراوي ثقة، ولا يخالف الثقات؛ لأن مجرد زيادة الراوي إذا كان ثقة لا يُعدُّ شذوذاً بل هي مقبولة بشرط أن لا يُنافي رواية من هو أرحح منه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَزَادَ فِيهِ: «وَالْغَرِيقُ شَهِيدٌ».

١٦٦ - (١٩١٦) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي: ابْنَ زِيَادٍ - حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ قَالَتْ: قَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ بِمَا مَاتَ يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرَةَ

قَالَتْ: قُلْتُ: بِالطَّاعُونَ. قَالَتْ: فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَاصِمٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ.

وهنا مسألة وهي: سبق وأن ذكرنا أن الشهيد يشفع في سبعين من أهله، فهل هذا

لكل الشهداء؟

والجواب: هذا للمقتول في سبيل الله، وغيره ليس لهم هذه الشفاعة، ولا أظن

أيضاً أن أرواحهم في جوف طير خضِر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥٢) **بَابُ فَضْلِ الرَّمْيِ وَالنَّحْثِ عَلَيْهِ وَدَمُّ مَنْ عَلِمَهُ ثُمَّ نَسِيَهُ**

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦٧ - (١٩١٧) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ

الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ ثُمَامَةَ بْنِ شُفَيْءٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ

الرَّمْيَ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ».

وهذا تفسير للقرآن الكريم بالسُّنَّةِ، والجملة تدلُّ على الحصر، ومؤكدة بـ(ألا)

الاستفتاحية وبـ(إن)، يعني: ألا إن القوة في هذه الآية هي الرَّمْيُ، والمراد: تَعَلَّمَ الرَّمْيَ

وآلات الرَّمْيِ، وهذه الجملة صالحة لكل زمان ومكان، فالرَّمْيُ في عهد النبي ﷺ غير

الرَّمْيِ في عهدنا الآن، فَرَمَيْنَا الآن بالصواريخ والقنابل؛ ولهذا نعتبر هذا الكلام للنبي

ﷺ مختصراً لكنه عام، وقد أعطي النبي ﷺ مفاتيح الكلم وجوامعه، واختصِرَ له

الكلام اختصاراً.

وإذا كانت القوة هي الرمي، فهل نحن مأمورون بإجادة الرمي أو لا؟

الجواب: نعم؛ لأن الله قال: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ» [الأنفال: ٦٠].

وفي الآية تأكيد الأمر بالاستطاعة؛ يعني: كل ما تستطيع فعله أعدّه لهم.

ومن وجه آخر فيها: أن ما لا يُسْتَطَاعُ لا يجب.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦٨- (١٩١٨) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ، فَلَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُلْهَوْ بِأَسْهُمِهِ».

(...) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُضَرَ، عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

وهذا من وسائل الرمي: أن الإنسان يرمي ولو لهواً، وهذا من اللهو المباح بل المأمور به؛ لأنه يترتب عليه مصلحة عظيمة؛ ولهذا جاز فيه أخذ العوض في الرهان؛ لما فيه من الإعانة على الجهاد في سبيل الله.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦٩- (١٩١٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ؛ أَنَّ فَقِيهًا اللَّخْمِيَّ قَالَ لِعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: تَخْتَلِفُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْفَرْضَيْنِ، وَأَنْتَ كَبِيرٌ يُسْتَقَى عَلَيْكَ. قَالَ عُقْبَةُ: لَوْلَا كَلَامُ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ أَغَانِيهِ. قَالَ الْحَارِثُ: فَقُلْتُ لَرَيْنِ شِمَاسَةَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: إِنَّهُ قَالَ: «مَنْ عَلِمَ الرَّمِيَّ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا أَوْ قَدْ عَصَى».

في الاستدلال بهذا الحديث على الترجمة خطأ، وهو قوله: «وَدَّمَ مَنْ عَلِمَهُ ثُمَّ نَسِيَهُ»، وهذا غلط، ولا يؤخذ من الحديث، ففي الحديث: «ثُمَّ تَرَكَهُ»، وهناك فرق بين من ينسى ومن يترك، فالنسيان لا يؤاخذ به العبد، وأمّا الترك فيؤاخذ به.

وقوله ﷺ: «مَنْ عَلِمَ الرَّمِيَّ ثُمَّ تَرَكَهُ» يعني: تركه لا لاشتغاله بما هو أهم، إنما تركه زهداً به وإعراضاً عنه، فإنه آثم؛ لأنه فقد قوة عظيمة أمر الله بها في قوله: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ».

والرمي بالسهم معروف، وهناك رمي بالأحجار يفعلها الناس بوضعهم هدفاً يضربون فيه، فهل يدخل في هذا أو لا يدخل؟

نقول: أما أخذ العوض عليه فلا يجوز؛ لأنه لا يفعل فعل السهم، وأمّا التلهي به فلا بأس، بشرط أن يؤمن المحذور.

وهل يدخل في هذا الرمي بالبنادق الآن؟
الجواب: نعم يدخل فيه ^(١).

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥٢) **بَابُ قَوْلِهِ ﷺ: (لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ**

مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ)

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٠- (١٩٢٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ أَبِي بَرْزَاءٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ». وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ فُتَيْبَةَ: «وَهُمْ كَذَلِكَ».

❖ قوله ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ»، هذا الفعل (لا تزال) يدلُّ على الاستمرار، وهذه الطائفة لم يُعَيَّنِ النَّبِيُّ ﷺ مكانها بل أطلق، فقد تكون في الجزيرة أو العراق أو الشام أو مصر أو في أي مكان، المهم وجودها، نسأل الله أن يجعلنا وإياكم منهم.

❖ قوله ﷺ: «حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ»: المراد بأمر الله: أنه تهب ريح تقبض نفس كل مؤمن حتى لا يبقى في الأرض إلا شرار الخلق وعليهم تقوم الساعة.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧١- (١٩٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدَةُ كِلَاهُمَا، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي: الْفَزَارِيُّ - عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَنَسٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ يَزَالَ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ» ^(٢).

(١) سئل الشيخ رحمه الله: في بعض البلاد يتعلم الإنسان الرمي في الجيش، وإذا انتهى جيشه ترك الرمي وتعلَّمه؟ فأجاب رحمه الله قائلًا: هذا خطأ، وعليه الإثم الوارد في الحديث إذا كان لا يشغله شيء أهم منه.

(٢) أخرجه البخاري (٧٣١١).

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَرْوَانَ سَوَاءً.

١٧٢- (١٩٢٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَحُمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَنْ يَنْسَرَحَ هَذَا الدِّينَ قَائِلًا يُقَاتِلُ عَلَيْهِ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

١٧٣- (١٩٢٣) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

١٧٤- (١٠٣٧) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاجِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ؛ أَنَّ عُمَيْرَ بْنَ هَانِيٍّ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ»^(١).

١٧٥- (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ وَهْبٍ وَهُوَ ابْنُ بَرْقَانَ- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ أَسْمَعْهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مِنْبَرِهِ حَدِيثًا غَيْرَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَلَا تَزَالُ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَاهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

هذا سبق الكلام على الشطر الأخير منه، وأمّا الجملة الأولى: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»: الفقه؛ معناه: الفهم، كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٤٤]. أي: لا تفهمونه، والمراد بالفقه بالدين؛ أي: الفقه بشريعة الله أصولاً وفروعاً؛ يعني: لا يختص بالمسائل العملية كما هو اصطلاح الأصوليين، بل هو عام، وعلم العقائد والتوحيد هو الفقه الأكبر، فالفقه في الدين هو الفقه بعلم العقائد والتوحيد والعلوم العملية وكل شيء، فإذا رأيت الله ﷻ قد منَّ عليك وفقَّهك في الدين فتفاءل بأن الله أراد بك خيراً.

ومن الفقه في الدين: العمل بما عُلِّم؛ لأن من لم يعمل بما عُلِّم لم يكن فقيهاً في الواقع، إذ إن الفقه يستلزم التنفيذ لما أمر الله به ورسوله، أمّا مجرد العلم، وأن يكون الإنسان كنسخة الكتاب فهذا خير، لكنه ليس هو المراد في الحديث، بل المراد: الفقه مع العمل.

وفي هذا الحديث: إثبات الإرادة لله ﷻ.

وفيه أيضاً: إثبات علامات الإرادة، وهي: الفقه، فالإنسان إذا فقه في دين الله علمنا أن الله أراد به خيراً^(١).

وهل قوله: «ظاهرين» المراد به: الظهور النسبي، أم الظهور العام؟
الجواب: أن المراد به: الظهور النسبي، فربما كانوا ظاهرين في منطقة أو جزء من الأرض دون جزء آخر.

وما هي سمات هذه الفرقة حتى يقيس الإنسان نفسه عليها؟
الجواب: أهم السمات: أن يكونوا على منهج النبي ﷺ وأصحابه.

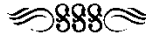


ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٦ - (١٩٢٤) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ، حَدَّثَنَا عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شِمَاسَةَ الْمَهْرِيُّ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَسْلَمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ الْخَلْقِ، هُمْ شَرُّ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَذْعُونَ اللَّهَ بِشَيْءٍ إِلَّا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ. فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَلَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، فَقَالَ لَهُ مَسْلَمَةُ: يَا عُقْبَةُ، اسْمَعْ مَا يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ. فَقَالَ عُقْبَةُ: هُوَ أَغْلَمُ، وَأَمَّا أَنَا فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، قَاهِرِينَ لِعَدُوِّهِمْ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ، وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ». فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَجَلٌ. ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ رِيحًا كَرِيحِ الْمُسْكِ، مَسْهُمَا مَسَّ الْحَرِيرِ، فَلَا تَرُكُ نَفْسًا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا قَبَضَتْهُ، ثُمَّ يَنْفَى شِرَارَ النَّاسِ عَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ. وعلى هذا؛ فيحمل قوله: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» على أحد أمرين.

(١) مثل الشيخ رحمه الله: وهل قوله ﷺ في الحديث: «يقاتلون» يدل على أن لهم الإمرة، وأنهم ممكنون؟ فأجاب رحمه الله قائلًا: لا، لا يدل على ذلك؛ لأن الضعيف قد يقاتل القوي، لكن الحديث يحمل لهم وعد خير، فالإنسان قد يظهر في حياته، وقد يكون الظهور لمنهجه بعد مماته.

الأمر الأول: إمّا أن يُراد: «قيام الساعة» أي: موتهم؛ لأن من مات قامت قيامته.
 الأمر الثاني: قوله: «إلى قيام الساعة»؛ أي: إلى قُربها. ويكون المعنى: أن أمرهم
 يستمر إلى آخر يوم يكون فيه الخير.
 وأمّا الساعة فلا تقوم إلّا على شرار الخلق -والعياذ بالله- الذين لا يعبدون إلهاً
 ولا يُقرّون بدين.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٧- (١٩٢٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي
 عُثْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَى
 الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

❖ قوله: «أهل الغرب»، بالنسبة لأهل الشرق؛ فأهل المشرق أهل الشر والفتن،
 ومنهم تبدأ وإليهم تعود، فالمراد من ذلك؛ أي: بالغرب والشرق هنا: نسبي، وإلّا لو
 أخذنا بالغرب على الإطلاق لمشيئنا إلى أن نصل إلى أمريكا، ولكن المراد بالغرب؛
 يعني: هذه الجزيرة؛ لأنها غرب بالنسبة لأهل المشرق كخراسان وغيرها، والتي تأتي
 الفتن من قبلها^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥٤) بَابُ مَرَاعَاةِ مَضْلَحَةِ

الدَّوَابِّ فِي السَّيْرِ وَالنَّهْيِ عَنِ التَّفْرِيسِ فِي الطَّرِيقِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٨- (١٩٢٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخِصْبِ فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ،
 وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَاسْرِعُوا عَلَيْهَا السَّيْرَ، وَإِذَا عَرَسْتُمْ بِاللَّيْلِ فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ؛ فَإِنَّهَا مَأْوَى

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى ما أخرجه البخاري (٣٤٩٨)، ومسلم (٥١) من حديث أبي مسعود رضي الله عنه، عن
 النبي ﷺ قال: «مِنْ هَا هُنَا جَاءَتِ الْفِتْنُ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، وَالْجَفَاءُ وَعَلِظَ الْقُلُوبِ فِي الْفَدَّادِينَ أَهْلِ الْوَبَرِ
 عِنْدَ أَصُولِ أَذْنَابِ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ فِي رِبْعَةٍ وَمُضَرٍّ».

الْهَوَامَّ بِاللَّيْلِ.

(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ -يَعْنِي: ابْنَ مُحَمَّدٍ- عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخُصْبِ فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ قَبَادِرُوا بِهَا نَفْيَهَا، وَإِذَا عَرَسْتُمْ فَاجْتَنُوا الطَّرِيقَ؛ فَإِنَّهَا طُرُقُ الدَّوَابِّ، وَمَأْوَى الْهَوَامَّ بِاللَّيْلِ».

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥٥) بَابُ السَّفَرِ قِطْعَةً مِنَ الْعَذَابِ

وَاسْتِخْبَابُ تَفْجِيلِ الْمَسَافِرِ إِلَى أَهْلِهِ بِغَدَقَتِهِ شُغْلِهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٩- (١٩٢٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، وَأَبُو مُضْعَبٍ الزُّهْرِيُّ، وَمَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّحِيْمِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ سُمَيٌّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشُرَابَهُ إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِهِ فَلْيُعْجِلْ إِلَى أَهْلِهِ؟». قَالَ: نَعَمْ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥٦) بَابُ كَرَاهَةِ الطَّرِيقِ وَهُوَ الدُّخُولُ لَيْلًا لِمَنْ وَرَدَ مِنْ سَفَرٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٠- (١٩٢٨) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا، وَكَانَ يَأْتِيهِمْ عُذُوءٌ أَوْ عَشِيَّةٌ.

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ كَانَ لَا يَدْخُلُ.

١٨١- (٧١٥) حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كُنَّا مَعَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ فَقَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَيْ عِشَاءً - كَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ».

١٨٢- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَدِمَ أَحَدُكُمْ لَيْلًا فَلَا يَأْتِيَنَّ أَهْلَهُ طُرُوقًا حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ وَتَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ».

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَيَّارٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

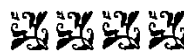
١٨٣- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَطَالَ الرَّجُلُ الْغَيْبَةَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ طُرُوقًا.

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٨٤- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَلْتَمِسُ عَثَرَاتِهِمْ.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ سُفْيَانُ لَا أَذْرِي هَذَا فِي الْحَدِيثِ أَمْ لَا. يَعْنِي أَنْ يَتَخَوَّنَهُمْ أَوْ يَلْتَمِسَ عَثَرَاتِهِمْ.

١٨٥- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ جَمِيعًا، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِكَرَاهَةِ الطُّرُوقِ وَلَمْ يَذْكُرْ يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَلْتَمِسُ عَثَرَاتِهِمْ.



كِتَابُ

الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ وَمَا يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ

إِلَى حَدِيثِ : ١٩٥٩

مِنْ حَدِيثِ : ١٩٢٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ

الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ وَمَا يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانَ

قبل أن نبدأ لابد أن نعرف شروط الذكاة وشروط الصيد، وشروط ما صيد بالجراح.

شروط الذكاة:

الأول: أن يكون المذكي من أهل الذكاة، وهو المسلم أو الكتابي.

الثاني: أن يكون عاقلًا، فلو أن مجنونًا أمسك بعصفور وذكاه، لم يحل، لعدم القصد.

واختلف العلماء: هل يشترط لهذا أن ينوي الأكل، أو لا يشترط؟

فبعضهم قال: يشترط أن ينوي الأكل؛ لأن ذبح العصفور وشبهه بغير نية الأكل يحاسب عليه الإنسان، إلا إذا كان دفعًا لأذاه.

الثالث: يشترط أن يكون مميزًا؛ لأن غير المميز لا عقل له؛ فلو أن صبيًا صغيرًا لا

يميز عبث بعصفور معه وذبحه؛ فإن ذلك لا يصح.

الرابع: أن ينهر الدم، فلو خنقه حتى مات، لم يحل.

الخامس: قالوا: أن يكون في محل الذكاة، وهو ما بين النحر والحنك، كالرقبة؛ فإذا ذبحه

ما بين هذا فهذا يحل، حتى لو شقه نصفين، لم يحل، بل لابد أن يكون في محل الذكاة.

السادس: أن يذكر اسم الله عند الذبح؛ فإن لم يذكر اسم الله، ففيه ثلاثة أقوال: القول الأول: أنها تحل ولو تركها عمدًا، وهذا القول من أضعف الأقوال؛ لأنهم استدلوا بحديث ضعيف باطل: «ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ» أو «وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ»^(١)، وهذا باطل لمعارضته القرآن الكريم.

القول الثاني: أن التسمية واجبة، وتسقط بالنسيان أو بالجهل، واستدل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

القول الثالث: أنها واجبة، ولا يحل ما ترك التسمية عليه ولو كان جهلاً أو نسياناً، وقالوا: إن هنا عملين:

العمل الأول: عمل المذكي.

والعمل الثاني: عمل الآكل؛ فالمذكي إذا نسي أو جهل أن يذكر اسم الله عليها، هذا لا إثم عليه؛ لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ والأكّل: لو أكل من متروك التسمية نسياناً أو جهلاً، فلا إثم عليه، لكن إن تعمد الأكل ممّا ترك التسمية عليه لا يحل؛ لأن الآية مطلقة: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]. ومن حمل ذلك على الميتة فغلط؛ لأن بعض الناس قال: معنى الآية: لا تأكلوا من الميتة؛ لأنه لم يذكر اسم الله عليها، وهذا ليس بصحيح؛ فالآية صريحة: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾؛ ولأن هذا هو القاعدة الشرعية في فوات الشرط ولو نسياناً؛ فإن المشروط لا يصح، أريتم لو أنه صلى مُخْدَثًا وهو ناسٍ، فما حكم صلاته؟

الجواب: باطلة، ويجب عليه إعادتها مع أنه غير آثم لكونه ناسياً، فالشرط لا تسقط سهواً، ولا جهلاً، ولا عمدًا، وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو اختيار موفق مطابق لظاهر القرآن، فإذا قال إنسان: إذا قلنا بذلك حرّمنا الناس ذبائح كثيرة؛ لأن النسيان كثير؟

فالجواب: أننا إذا حرّمنا عليهم ذبيحة مرة واحدة؛ فلن ينسوا، وما هذا القول الذي يحاول به إبطال منع الأكل منها إلا كقول من يقول: لو أنا قطعنا يد السارق لكان نصف

(١) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٧٨)، من حديث الصلت السدوسي عن النبي ﷺ مرسلاً، والبيهقي في «الكبرى» (٢٤٠/٩).

الشعب أشل وما عندهم أيدي، فنقول: لو قطعنا يد السارق، ما سرق أحد، كل يمتنع، ومثل النصوص الشرعية لا تعارض بمثل هذه الإيرادات السخيفة في الواقع.

فعلى كل حال: من يتقي الله تعالى يجعل له مخرجاً، والحمد لله إذا نسي قلنا: أنت الآن غير آثم؛ لأنك لم تتعمد، وإلا لو تعمد الإنسان أن يذبح بلا تسمية لكان آثماً؛ لأنه خالف أمر الله؛ ولأنه أضاع المال، ولكن إذا كان ناسياً يقال له: ليس عليك إثم، لكن نحن لا نأكل منها؛ لأنه لم يذكر اسم الله عليها^(١).

شروط الجوارح التي يُصاد بها:

أولاً: أن يرسلها صاحبها، فإن استرسلت بنفسها لم يحل الصيد، إلا إذا زجرها فزاد عدوها.

ثانياً: ألا تأكل منها؛ لأن النبي ﷺ علل ذلك بأنها إذا أكلت؛ فإنما أمسكت على نفسها^(٢)، استثنى بعض أهل العلم الطيور، قالوا: الطيور ما يمكن، لا بد أن تأكل حتى لو أمسكت لصاحبها، فلا بد أن تأكل؛ ولهذا لم يشترطوا في كون الجارحة طيراً ألا تأكل، ومثال جارحة الطير: الصقر، فالصقر لا بد أن يأكل، فإذا علمنا أنه أكل، إنما أكل ليبرد ما في قلبه من الحرارة لقتل هذا الصيد، ولكنه أتى بأكثر المصيد، فعرفنا أنه إنما صاد لأجلنا.



قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ الصَّيْدِ بِالْكِلَابِ الْمُعْلَمَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٩٢٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعْلَمَةَ فَيَمْسِكُنَّ

(١) مثل الشيخ رحمه الله: لو أن أحداً نسي التسمية عند بداية الذبح، ثم تذكر بعد أن شرع في الذبح، وأريق الدم فسمى، فهل هذه الذبيحة حلال أم لا؟

فاجاب رحمه الله قائلًا: ليست حلالاً؛ لأنه إذا قطع الأوداج... انتهى الأمر، وصارت البهيمة لا حياة فيها.

ثم سئل رحمه الله: وماذا لو شك الذابح هل سَمَّى أم لا؟

فاجاب رحمه الله قائلًا: إذا شك الذابح هل سَمَّى أم لا، فعليه أن يعتبر أنه لم يسم؛ لأن الأصل عدم التسمية، إلا إذا كان الذابح كثير الشكوك، فيهمل شكه حيثذ.

(٢) أخرجه البخاري (١٧٥) ومسلم (١٩٢٩).

عَلَيَّ وَأَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعْلَمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ». قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: «وَأِنْ قَتَلَنِي، مَا لَمْ يَشْرِكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مَعَهَا». قُلْتُ لَهُ: فَإِنِّي أُرْمِي بِالْمِعْرَاضِ الصَّيْدَ فَأَصِيبُ، فَقَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرَقَ فَكُلْهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْهُ»^(١).

إِنَّ اللَّهَ ﷻ أَبَاحَ لَنَا التَّوَصُّلَ إِلَى تَذْكِيَةِ الْحَيَوَانِ بِالنَّحْرِ، وَبِالذَّبْحِ، وَبِالصَّيْدِ، فَالْصَّيْدُ فِيمَا لَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ مِنْ طَائِرٍ أَوْ زَاخِفٍ، وَالنَّحْرُ لِلْإِبِلِ، وَالدَّبْحُ لِمَا سِوَاهُ، وَعَدِي بْنُ حَاتِمٍ رحمته الله صَاحِبُ صَيْدٍ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ وَقَالَ: «إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعْلَمَةَ فَيَمْسِكُنَّ عَلَيَّ وَأَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». وَذَلِكَ كَمَا فِي الْقُرْآنِ حَيْثُ قَالَ ﷻ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [التَّائِبَةُ: ٤١]. يَعْنِي: أَنَّهُمْ يَمْسِكُنَّ لِأَصْحَابِهِمْ لَا لِنَفْسِهِمْ، وَلِذَلِكَ لَا يَأْكُلُونَ، وَلَوْ أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْ صَيْدِهِ لَمْ يَحِلْ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا أَكَلَ فَإِنَّمَا صَادَ لِنَفْسِهِ، وَاللَّهُ ﷻ يَقُولُ: ﴿يَمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ﴾.

❦ قَوْلُهُ: ﴿وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾. يَعْنِي: أَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ عِنْدَ إِرْسَالِهِ؛ لِأَنَّ إِرْسَالَ الْكَلْبِ بِمَنْزِلَةِ إِطْلَاقِ الرِّصَاصِ، فَيُسَمَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِذَا أُرْسِلَ^(٢). ❦ قَوْلُهُ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعْلَمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ. قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: وَإِنْ قَتَلَنِي». «كُلْ»: فَعَلَ أَمْرًا وَالْمُرَادُ بِهِ: الْإِبَاحَةُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ إِذَا وَقَعَ جَوَابًا لِسُؤَالٍ عَنْ مُحْظُورٍ صَارَ لِلْإِبَاحَةِ.

❦ قَوْلُهُ: «وَأِنْ قَتَلَنِي». ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَجْرَحَهُ الْكَلْبُ، بَلْ لَوْ خَنَقَهُ وَأَتَى بِهِ مَيْتًا؛ حَلًّا، وَهَذَا الْأَمْرُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ﴾. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفْرَ»^(٣).

فَالْجَوَابُ: بِالْجَمْعِ، أَنَّ قَوْلَهُ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ» هَذَا فِيمَا يُذْبَحُ وَيُنْحَرُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفْرَ» وَأَمَّا الصَّيْدُ بِالْكَلابِ؛ فَلَا يُشْتَرَطُ، فَإِذَا أَتَى بِهِ مَيْتًا وَلَوْ بِالْخَنْقِ صَارَ حَلَالًا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٥).

(٢) سُئِلَ الْعَلَامَةُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يَكْفِي أَنْ أَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ عِنْدَمَا أَدْخُلُ الطَّلُقَةَ فِي الْبَنْدِقِيَّةِ عِنْدَ الصَّيْدِ، أَمْ يَجِبُ ذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ عِنْدَ إِطْلَاقِ زِنَادِ الْبَنْدِقِيَّةِ؟ أَفِيدُونِي جَزَائِمَ اللَّهِ خَيْرًا. فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَائِلًا: الْوَاجِبُ ذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ عِنْدَ الرَّمْيِ، وَلَا يَكْفِي ذِكْرُ اللَّهِ عِنْدَ إِدْخَالِ الطَّلُقَةِ فِي الْبَنْدِقِيَّةِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ سَهْمُكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ مُتَّفِقًا عَلَى صِحَّتِهِ مِنْ حَدِيثِ عَدِي بْنِ حَاتِمٍ رحمته الله».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٨٨) وَمُسْلِمٌ (١٩٦٨) مِنْ حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رحمته الله.

لكن لو شككنا، هل هذا الكلب صاده أو وجده ميتاً وأتى به، فما الأصل؟
الجواب: الأصل: التحريم حتى يتبين أنه صاده؛ ولهذا قال: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾. ونحن لا ندري أمسكه علينا أم وجده ميتاً.

ويؤخذ من هذا الحديث: أنه ينبغي لمن كان على مهنة، أن يسأل عنها، وينبغي بمعنى يجب؛ فإذا أردت أن تبيع وتشتري، فعليك أن تتعلم فقه البيع والشراء، وإذا كنت حرّاً فأنت صياد، فعليك أن تسأل عن أحكام الحرث، ومتى يجوز بيع الزرع، وبيع الثمر، وإذا كنت صياداً، فاسأل عن الصيد وأحكام الصيد، وهذا من العلم الواجب عينا؛ لأن العلم واجب كفاً وواجب عيني.

وفي هذا الحديث من الفوائد: فضيلة العلم.

ووجه ذلك: الكلب المعلوم صيده حلال، والجاهل صيده حرام، فانظر كيف أثر العلم حتى في الحيوان؛ فيستفاد من هذا فضيلة العلم.

ويستفاد منه: أنه لا بد أن يرسل الإنسان الكلب، فإن استرسل الكلب بنفسه؛ بمعنى: أن الكلب رأى الأرنب وانطلق دون أن يأمره صاحبه، وأخذ الأرنب؛ فإنها لا تحل؛ لأن الكلب استرسل بنفسه والنبي ﷺ يقول: «إذا أرسلت فلابد من القصد؛ ولهذا لو رميت على هدف فأصبت طائراً، فهذا الطائر لا يحل؛ لأنك ما قصدته، إذن لا بد أن يرسله صاحبه، فإن استرسل بنفسه لم يحل ما صاده، إلا إذا زاد في العدو عندما تزجره، فإذا زجرته وزاد في العدو وصاده فحيث لا يكون أمسك عليك، واسترسل امتثالاً لأمرك، فتأكله.

وهل يشترط في كلب الصيد أنك لو زجرته ليمتنع؛ فلابد أن يتزجر؟ أو نقول: ما دام أسرع بالعدو لما أمرته بذلك فيكفي؛ لأنه قد يشعر أن من الغضاضة عليه أن يمتنع عن فريسته؛ لأن الكلب إذا رأى الفريسة؛ فلا تظن أنه يكون مثل لو رأى حجراً؛ فإنه ينطلق من دافع ذاتي، فإذا زجرته بعد أن انطلق بنفسه زاد في العدو فيكفي؟

بعض العلماء يقول: لا بد أن يتزجر إذا زجرته، ومعنى «يتزجر»: أنك إذا قلت له: قف يقف؛ لأنه إذا لم يقف فمعناه أنه: انطلق أو استمر من أجل نفسه، لكن في هذا الشرط نظر، والمهم: أنك إذا زجرته ليعدو زاد في العدو، فهذا أهم شيء.

ويستفاد من هذا الحديث: أنك إذا لم تذكر اسم الله عليه فهو حرام؛ لأنه إذا فقد الشرط فقد المشروط، والنبي ﷺ جعل التسمية شرطاً في جواز ذلك.

فإذا قال قائل: لو نسي الرجل أن يُسمِّي؛ يعني: من شفقتة على الصيد نسي أن يُسمِّي حين أرسل الكلب، فهل تحل أو لا؟

الجواب: لا تحل، ولكنه يُعفى عنه أنه أرسله بدون تسمية، والدليل على أنها لا تحل: أن الشرط لا يسقط بالنسيان، أرأيت لو نسي إنسان أن يتوضأ فصل، هل تصح صلاته؟ الجواب: لا تصح، فالشروط لا تسقط بالنسيان، ثم إن قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]. عام، سواء نُسيبت التسمية أو تُعمد الترك، وهذا القول هو الراجح: أن التسمية لا تسقط بالنسيان، لا في الصيد ولا في الذبيحة^(١).

والمشهور عند الحنابلة المتأخرين: أن التسمية تسقط سهواً في الذبيحة ولا تسقط سهواً في الصيد، قالوا: لأن النبي ﷺ قال: «إِذَا أُرْسِلَتْ سَهْمَكَ أَوْ كَلْبَكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ^(٢)»، فهذا شرط لا يسقط، أما في الذبيحة فتسقط، وهذا القول من غرائب الأقوال؛ لأنك إذا تأملت أنه وجدت أن الاستدلال بالسنة في هذا وهذا على حد سواء، ففي الذبح قال: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ^(٣)»، فلا فرق، ثم إننا إذا عذرنا الذابح فعذر الصائد أولى؛ لأن الذبح يأتي من هدوء وطمأنينة والإنسان يقوم بالذبيحة وهو مترث، لكن الصيد على العكس من هذا، يأتي بغتة وخصوصاً المبتلى بحب الصيد حين يرى الصيد تراه يركض فينسى التسمية، فإذا لم نعذره في الصيد فعدم عذره في الذبيحة أولى؛ ولهذا نقول ونرجح -وهو اختيار شيخ الإسلام رحمه الله- أن متروك التسمية لا يحل، سواء تركها ناسياً أو جاهلاً.

(١) سئل الشيخ رحمه الله: لو غلب على ظننا أن الذين يذبحون الأغنام أو الدجاج ينسون التسمية، فهل تحل ذبيحتهم؟

فأجاب رحمه الله قائلاً: نعم تحل، ولا تسأل عن هذا؛ لأن النبي ﷺ قطع هذا، لما سأله قوم فقالوا: إن قومًا يأتوننا باللحم لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا؟ فقال: «سَمُّوا أَيْمُكُمْ وَكُلُوا» وكانوا حديثي عهد بالكفر، فالحمد لله على التيسير؛ لأننا لو كُلفنا أن نسأل، ونبحث هل تمت الشروط للمذكي لتعبنا تعباً عظيماً؛ فإذا جاءنا بها نسأل: هل هو مسلم أم كافر؟ فإذا قالوا: مسلم. قلنا: هل هو يصلي أم لا؟ فإذا قالوا: يصلي، قلنا: هل أهر الدم أم لا؟ فإذا قالوا: أهر. قلنا: هل البهيمة حلال أم حرام؟ هل هي مفصوبة أم مبيعة؟ فإذا قالوا: مبيعة. قلنا: هل تمت شروط البيع من العلم بالثمن والعلم بالمبيع؟ فإن قالوا: نعم، تمت كل الشروط، قلنا: هل وقع البيع بعد نداء الجمعة الثاني؟ ... فهذه مشكلة، والحمد لله على التيسير.

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٧٦)، ومسلم (١٩٢٩).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٨٨)، ومسلم (١٩٦٨) من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.

وفي هذا الحديث: دليل على أنه لو وجد مع كلبه كلاباً أخرى؛ فإنه لا يحل؛ لأننا لا نعلم هل الذي قتل الصيد كلبه أو الكلاب الأخرى؟
والعلم بسبب الحِلِّ شرط؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «مَا لَمْ يَشْرِكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مَعَهَا»
فإن شارك كلب ليس معها؛ فلا تحل؛ لأنك لا تدري؛ فإن علمت أن كلبك هو الذي سبق وصادها وأن الكلاب تبعته بعدما صادها؛ فإنها تحل.

❦ وقوله: «فَإِنِّي أَزْمِي بِالْمِعْرَاضِ الصَّيْدَ فَأَصِيبُ». والمعرّاض: شيء مثل العصا يُرْمَى على الصيد، فهل يحل الصيد إذا مات بهذا المعراض؟
فَصَلَّ النبي ﷺ ذلك بقوله: «إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرَقَ فَكُلْهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْهُ»، «فَخَرَقَ». يعني: شق الجلد، ولا يكون هذا إلا إذا أصابه برأسه؛ يعني: أن المعراض رأسه حاد، وعليه؛ فإذا رمى بالمعرّاض؛ فإن أصابه بعرض، فهو وقيد لا يحل، وإن خزقه فهو حلال.

لنضرب مثال: هذه البنادق المعروفة عندنا، هل هي تخرق أو تقتل بثقلها؟ تخرق لا شك؛ لأنها صغيرة، ولولا قوة نفوذها ما نفذت، وقوة نفوذها، بمنزلة كون السكينة أو المعراض حاداً.

الصيد بِمَا يُسَمُّونَهُ «الخزاق»: وهو عبارة عن شيء مَطَّاط يضعون في طرفه حجراً ويمطونه ثم يطلقونه، فينحدر الحجر بسرعة، فإذا أصاب فإنه لا يحل؛ لأنه لا يمكن أن يَقْتَلَ بالخزق، وإنما يقتل بالثقل، ولكن إذا أدركت الصيد قبل أن يموت وفيه حياة مستقرة وذكيته، ولو كنت صدته بالمطاط فهو حلال، ولكن لِيُعْلَمَ أن الخذف بالمطاط وشبهه منهى عنه؛ فإن النبي ﷺ نهى عنه، وأخبر أنها لا تصيد صيداً، ولا تنكأ العدو، ولكنها تكسِرُ السِّنَّ وتُذهِبُ العين^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ بَيَّانٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: إِنَّا قَوْمٌ نَصِيدُ بِهِذِهِ الْكِلَابِ فَقَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كِلَابَكَ

(١) أخرجه البخاري (٥٤٧٩) ومسلم (١٩٥٤) من حديث عبد الله بن معقل رحمه الله.

الْمُعَلِّمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا فَكُلْ بِمَا أَمْسَكَنَ عَلَيْكَ وَإِنْ قَتَلَنَ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ.

سبق لنا الكلام على هذا الحديث، وهو يختلف في الألفاظ اختلافاً يسيراً، وأول مسألة: ما هو الذي يُصاد؟

هل كل طائر يصاد؟ هل كل زاحف يصاد؟ يُرْجَعُ في هذا إلى ما تقتضيه القواعد فيما يحل ويحرم، فإذا شككنا هل هذا مما يحل أو يحرم؟ فالأصل: الحل، فكل ذي مخلب من الطير مُحَرَّمٌ، وكل ذي ناب من السباع مُحَرَّمٌ؛ وذلك لأن ذا المخلب يكون عنده عدوان يصيد به، وذا الناب من السباع كذلك، فإذا تغذى الإنسان بهذه اللحوم اكتسب من طبيعتها، والدين الإسلامي يُحَرِّمُ العدوان؛ فلذلك نهى النبي ﷺ عن كُلِّ ذي مخلب من الطير، وعن كل ذي ناب من السباع^(١).

فتبين لنا أن لِحْلُ الصَّيْدِ شروط:

الشرط الأول: أن يكون المُرْسِلُ قد ذكر اسم الله عليه.

الشرط الثاني: أن يكون انطلاق الكلب بإرسال صاحبه، فإن استرسل بنفسه لم يحل الصيد إلا إذا زجره فاندفع زيادة، فهنا يحل الصيد؛ لأن اندفاعه الزائد بسبب زجر صاحبه يدل على أنه تأثر بإرسال صاحبه؛ فيحل.

الشرط الثالث: ألا يكون معه كلاب أخرى، فإن كان معه كلاب أخرى، فإنه لا يجوز أن يؤكل ما صاده حتى لو جاء به في فمه؛ فإنه لا يجوز؛ لأنه يُحْتَمَلُ أن الكلاب الأخرى هي التي صادته، وأن هذا غلبها فأخذها، كما يجري هذا كثيراً؛ فلا يحل.

الشرط الرابع: ألا يأكل منها؛ فإن أكل فإنه لا يحل، قال النبي ﷺ: «فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» يعني: أمسك لنفسه.

الشرط الخامس: أن يكون مُرْسِلُ الكلب ممن تحل ذبيحته، وهو المسلم أو الكتابي - اليهودي أو النصراني - فإن أرسله وثني أو شيعي؛ فلا يحل الصيد.

الشرط السادس: أن يكون المُرْسِلُ ممن له عقل؛ أي: أن يكون عاقلاً، فإن أرسله

(١) أخرجه مسلم (١٩٣٤) من حديث ابن عباس رضيهما، وهو عند البخاري (٥٥٣٠)، ومسلم (١٩٣٢) من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه دون ذكره: «مُخْلَبٌ مِنَ الطَّيْرِ».

مجنون يعبث، فإنه لا يحل؛ وذلك لعدم القصد.

فإن قال قائل: وهل يشترط أن يصيد ما أرسله عليه؟ أو لو أرسله على شيء وأصاب غيره، حل؟

الجواب: هذا فيه احتمال أن يكون حلالاً أو أن يكون حراماً؛ لأنه تنازعه شيثان: الأول: الإرسال؛ يعني: أن الكلب أرسل من صاحبه، وهذا يقتضي أن يكون حلالاً. والثاني: عدم قصد هذا الصيد بعينه، وهذا يقتضي أن يكون حراماً، فالاحتياط: ألا يؤكل. ويستفاد من حديث عدي رضي الله عنه: أنه لا بد فيما تشترط فيه الذكاة أن نعلم أنه ذكّي؛ لقول النبي ﷺ: «فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ».

فلو وجدنا طائراً ميتاً، وفيه أثر جرح، لكن لا ندري من أي شيء كان هذا الجرح؛ فإنه لا يحل؛ لأنه لا بد أن نتيقن أنه إنما ذُبِحَ على وجه شرعي. فإن صاده من يحل صيده، ولكن لا ندري هل سَمِّيَ أو لا؟ وهل أدركه حيّاً؟ وهل ذكّاه أو لا؟

فإننا لا نبالي بهذا؛ لأن الصائد ممن يحل صيده، والأصل: عدم وجود المنع؛ ولهذا جاء في «صحيح البخاري» أن قوماً أتوا إلى رسول الله ﷺ وقالوا: «إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ، وَلَا نَدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟» فَقَالَ: «سَمُّوا اللَّهَ أَنْتُمْ وَكُلُّوا» قال: «وكانوا حديثي عهد بالكفر»^(١)، وكونهم حديثي عهد بالكفر يرجع أنهم لا يعرفون التسمية، ومع ذلك قال: «سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُّوا»؛ لأن الأصل في الفعل الصادر من أهله الصّحة.

فإن قال قائل: إذا جاءنا لحوم من ذبائح أهل الكتاب هل لنا أن نأكل، ونحن لا ندري هل ذكروا اسم الله أو لا؟ هل ذكروا اسم المسيح أو لا؟ هل صعبوها بالكهرباء أم لا؟ أو لا نأكل؟

الجواب: نأكل، ولا نسأل، ولا ينبغي أن نسأل؛ لأننا لم نُكَلَّفْ بهذا وهو من التنطع. ويستفاد من حديث عدي رضي الله عنه: أن الكلب لو خنقها ولم يجرح فهي حلال؛ وذلك من قوله: «فَكُلْ بِمَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَإِنْ قَتَلْتَ» ولو كان الجرح شرطاً لقيل: إذا جرح خنق، وعلى هذا فلو أن الكلب خنق الأرنب حتى ماتت وجاء بها؛ فإنها حلال.

فلو قال قائل: ألا يمكن أن يكون وجدها ميتة؟

فالجواب: نعم. ممكن لكن الاحتمالات الأصلية لا عبرة بها في مثل هذه المسائل، ويقال: الأصل أنه هو الذي قتلها؛ لأننا أرسلناه إليها.

وفي هذا أيضًا: دليل على أن الذي مارس الشيء يكون أضبط من غيره فيه؛ لأن عددًا كانت مهنته الصيد، فيكون ما رواه أضبط مما رواه من لم يمارس هذه المهنة، كما مر علينا في حديث أبي هريرة: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ» وأبو هريرة كان يقول: أو جَرِث، قال ابن عمر: وكان أبو هريرة صاحب حرث^(١)؛ يعني: أنه يثبت ما يتعلق بمهنته، وهذا أمر معروف.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الْمِعْرَاضِ فَقَالَ: «إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فُكُلٌ، وَإِذَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَقَتَلَ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ فَلَا تَأْكُلُ». وَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْكَلْبِ فَقَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فُكُلٌ، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ». قُلْتُ: فَإِنْ وَجَدْتُ مَعَ كَلْبِي كَلْبًا آخَرَ، فَلَا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَهُ؟ قَالَ: «فَلَا تَأْكُلُ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ».

يقول النبي ﷺ في حل ما صيد بالمِعْرَاضِ تفصيل:

أولاً: إن أصاب بعرضه لم يحل؛ لأنه لم يجرح، فهو ما أنهر الدم.

ثانياً: وإن أصاب بحدّه فيحل؛ لأنه أنهر الدم.

إذن: العِلَّةُ في هذا: أنه إذا أصاب بعرضه لم يجرح، وإن أصاب بحدّه فإنه يجرح.

❖ قوله ﷺ: «إِذَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَقَتَلَ» يفهم منه: أنه إذا أدركه قبل أن يموت فذكيته فهو

حلال، حتى لو وصل إلى حال نعلم منه أنه لن يعيش، لكن فيه حياة؛ فإنه حلال، أما لو أدركناه وهو يضطرب اضطراب الموت، فإنه ليس بحلال.

وقيل: إنه حلال ما دام يخرج منه الدم الأحمر السائل.

وقيل: إنه حلال إذا تحرّك ولو بأدنى عضو من أعضائه.
والصواب: الأول: أنه إذا خرج منه الدم الأحمر الحار الجاري فهو حلال، وهو اختيار شيخ الإسلام رحمه الله وهو الأصح، لأنه ربما لا يستطيع الحركة أما إذا لم يخرج منه إلا دم خافت بارد يتقطع؛ فهذا يعني: أن نفسه خرجت.

﴿ ٥٥٥ ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَرْكٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمِعْرَاضِ. فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ وَعَنْ نَاسٍ ذَكَرَ شُعْبَةُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الْمِعْرَاضِ. بِمِثْلِ ذَلِكَ.

٤- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَدِيَّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ فَقَالَ: «مَا أَصَابَ بِحِدِّهِ فَكُلْهُ، وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَهُوَ وَفِيدٌ». وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ، فَقَالَ: «مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، فَإِنْ ذَكَاتَهُ أَخَذْهُ، فَإِنْ وَجَدْتَ عِنْدَهُ كَلْبًا آخَرَ فَخَشِيتُ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مَعَهُ وَقَدْ قَتَلَهُ فَلَا تَأْكُلْ، إِنَّمَا ذَكَرْتُ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تَذْكُرْهُ عَلَى غَيْرِهِ».

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٥- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ -وَكَانَ لَنَا جَارًا وَدَخِيلًا وَرَبِيطًا بِالنَّهْرَيْنِ- أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أُرْسِلُ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَ كَلْبِي كَلْبًا قَدْ أَخَذَ لَا أَذْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَ. قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ».

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيَّ بْنِ حَاتِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ.

٦- (...) حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ السَّكُونِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرَسَلْتَ كَلْبَكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَادْكُرْهُ حَيًّا فَادْبَحْهُ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، وَإِنْ وَجَدَتْ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ، وَإِنْ رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ». في هذا الحديث: أنك إذا رميت صيدًا بسهم، ولم يثبت وطار، ثم وجدته بعد ذلك ميتًا، وليس فيه إلا أثر السهم الذي رميت، فإنه يحل.

فلو قال قائل: ربما يكون بقي ساعة أو ساعتين قبل أن يموت؟

فتقول: ولو كان كذلك، ولو بقي يومًا أو يومين؛ لأنه في هذه الحال، لا تقدر عليه أن تذكيه، وقد قال الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التكوير: ١٦]. نعم: لو فرض أن هذا السهم لا يقتله، مثل لو أصابه في جناحه، ثم وجدناه بعد أيام ميتًا، فهذا لا نأكله؛ لأنه لم يمت بهذا السهم، وحيث نعلم أنه مات جوعًا أو عطشًا أو حرًا أو بردًا، فلا نأكله.

قوله: «وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ». انتبه لكلمة «غرق» . يعني: وجدته مات بالغرق، فإن وجدته مات بغير الغرق لكنه في ماء، بأن يكون السهم قد ضربه على قلبه، أو على رأسه؛ فهنا نأكله، ولو وجدناه في الماء؛ لأننا نعلم: أن الذي قتله هو السهم، وليس الماء.

ولو وجدناه على شاطئ، أو على جدار عالٍ، ثم سقط منه، ولا ندري أمات من السقطة أو من السهم، فهنا ننظر ونعمل بما يغلب على الظن، فإذا كان الجرح مُوغلًا - يعني: يقتل - حملناه على أن الذي قتله السهم، وإلا حملناه على أن الذي قتله التردى من هذا المكان العالي، ثم يُفَرَّقُ بين الخفيف وبين الثقيل، فالثقيل احتمال أن يكون مات بالسقطة أكثر مما إذا كان خفيفًا؛ لأن الخفيف لا يموت بالسقطة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الصَّيْدِ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قَتَلَ فَكُلْ، إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ». قوله: «لَا تَدْرِي الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ». معناه: أنك إذا علمت أن الذي قتله

السَّهْمُ فَكُلْ.

﴿ ٨٨٨ ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- (١٩٣٠) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ حَيَّوَةَ بْنِ شَرِيحٍ قَالَ: سَمِعْتُ رِبِيعَةَ بْنَ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَائِدُ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيَّ يَقُولُ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضٍ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ نَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ، وَأَرْضٍ صَيْدٍ أَصِيدُ بِقَوْسِي، وَأَصِيدُ بِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ، أَوْ بِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ، فَأَخْبِرْنِي مَا الَّذِي يَحِلُّ لَنَا مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنْكُمْ بِأَرْضٍ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ تَأْكُلُونَ فِي آيَتِهِمْ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آيَتِهِمْ فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَأَغْسِلُوهَا ثُمَّ كُلُوا فِيهَا، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضٍ صَيْدٍ فَمَا أَصَبْتَ بِقَوْسِكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ثُمَّ كُلْ، وَمَا أَصَبْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ثُمَّ كُلْ، وَمَا أَصَبْتَ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ فَادْكُرْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ» (١).

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الْمُقَرِّيُّ كِلَاهُمَا، عَنْ حَيَّوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ وَهْبٍ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: صَيْدَ الْقَوْسِ. فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: قوله: «إِنَّا بِأَرْضٍ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ نَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ».

المسألة الثانية: قوله: «بِأَرْضٍ صَيْدٍ فَمَا أَصَبْتَ بِقَوْسِكَ».

المسألة الثالثة: قوله: «أَصِيدُ بِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ».

المسألة الرابعة: قوله: «بِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ».

والجواب عن المسألة الأولى وهي: آتية أهل الكتاب، هل نأكل فيها أو لا؟ بَيَّنَّ النَّبِيُّ

ﷺ أَنَّ فِي هَذَا تَفْصِيلًا:

أولاً: أنهم إذا وجدوا غيرها فلا يأكلوا فيها.

ثانيًا: أنهم إذا لم يجدوا غير آيَتِهِمْ، فإنهم يغسلونها ويأكلون فيها.

فاشترط النبي ﷺ شرطين:

الشرط الأول: أن لا يجدوا غيرها؛ فإن وجدوا غيرها فلا يأكلوا فيها.

الشرط الثاني: أنهم إن لم يجدوا غيرها، فلا بد أن يغسلوها قبل أن يأكلوا فيها. وهذا فيه إشكال في ظاهره: لأن الله أباح لنا طعام الذين أوتوا الكتاب، فأباح لنا أن نأكل طعامهم في آيتهم، وهذا أبلغ من أن نأكل طعامنا بآيتهم. فقيل في الرد على هذا: إن هؤلاء القوم كانوا يأكلون لحم الخنزير بآيتهم؛ فلذلك نهى النبي ﷺ عن قربانها إلا عند الضرورة وتغسل، لكن يرد على هذا: أولاً: مَنْ قال: إنهم يعتادون على أكل لحم الخنزير فيها، ثم على فرض أنهم يعتادون أكل لحم الخنزير، فالأصل في الأواني: الطهارة والحل، فبطل هذا الجواب ولم يصح. ثانياً: بعضهم قال: إنهم يشربون بها الخمر، وهذا أشد ضعفاً وبطلاناً من الأول؛ لأنه لا دلالة على أن الخمر نجسة.

والذي يظهر لي: أن النبي ﷺ أراد بذلك ألا نخالطهم؛ لأننا إذا أكلنا بآيتهم فسيكون بيننا إغارة الأواني، يأخذون منا وتأخذ منهم، وهذا يؤدي إلى اتلاف القلوب، والمخالطة فيه، وهذا له ضرره، بدليل أنه قال: «وَإِنْ لَمْ تَحِلُّوا فَأَغْسِلُوهَا» وإذا كانت العلة ما ذكر، لقلنا: تغسلها على كل حال ثم نأكل فيها، لكن كل هذا لثلا يسهل علينا العيش والاتصال بهم، وحتى يبتعدوا عنهم ويقاطعوهم ويقاطعوا أوطانهم. أما جواب السؤال الثاني: فقد سبق الكلام عليه، وكذلك الثالث والرابع.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ إِذَا هَابَ عَنْهُ الصَّيْدُ ثُمَّ وَجَدَهُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- (١٩٣١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِي، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَمَادُ بْنُ خَالِدٍ الْحَيَّاطُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فُغَابَ عَنْكَ فَأَذَرْتَهُ فَكُلْهُ مَا لَمْ يُتَيْنِ».

سبق وأن قلنا: «أَذَرْتَهُ». يعني: وجدته، وليس المعنى أدرته حيّاً.

وقوله: «مَا لَمْ يُتَيْنِ». يعني: فإن أصابه رائحة خبيثة؛ فلا تأكل، لماذا؟ هل هي حرام من جهة أنه لم يصب صيداً شرعياً أو من جهة أن المتن ضرر؟ الجواب: الثاني: لأن اللحوم الممتنة مُضِرَّةٌ، وقد لا يتبين ضررها في يوم أو

يومين، ولكنها مضرّة بلا شك، وقد تكون رائحة كريهة جدًّا، وربما تصل إلى حدّ تبعد الإنسان عنها، فلا يأكل.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي يُذْرِكُ صَنْدَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ: «كُلُّهُ مَا لَمْ يُبَيِّنْ».

١١- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثُهُ فِي الصَّيْدِ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مُهْدِيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ وَأَبِي الزَّاهِرِيَّةِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ. بِمِثْلِ حَدِيثِ الْعَلَاءِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ثَوْتَهُ، وَقَالَ فِي الْكَلْبِ: «كُلُّهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ فَدَعُهُ».

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ تَخْرِيمِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- (١٩٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ. زَادَ إِسْحَاقُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي حَدِيثِهِمَا قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَمْ نَسْمَعْ بِهِذَا حَتَّى قَدِمْنَا الشَّامَ^(١).

١٣- (...) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْ عُلَمَائِنَا بِالْحِجَازِ حَتَّى حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ، وَكَانَ مِنْ فَهْمَاءِ أَهْلِ الشَّامِ.

(١) أخرجه البخاري (٥٥٣٠).

١٤- (...) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو -يَعْنِي: ابْنُ الْحَارِثِ- أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْحَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدٍ وَغَيْرُهُمْ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ الْكَاكِشِيِّ. ح وَحَدَّثَنَا الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ كُلُّهُمْ، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ وَعَمْرُو كُلُّهُمْ ذَكَرَ الْأَكْلَ إِلَّا صَالِحًا وَيُونُسُ، فَإِنَّ حَدِيثَهُمَا: نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ.

١٥- (١٩٣٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي: ابْنُ مَهْدِي- عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ».

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

١٦- (١٩٣٤) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ.

(...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ وَأَبُو بَشِيرٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ.

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ. ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ أَبُو بَشِيرٍ: أَخْبَرَنَا عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى ح وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ.

○ قوله: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ». يعني: يَقْتَنَصُ بِهِ، وَالنَّابُ: هُوَ السِّنُّ.

○ وقوله: «كُلُّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ». يعني: ظَفَرٌ؛ أَي: لَهُ ظَفَرٌ يَصِيدُ بِهِ.

وفهم من هذا: أنه إذا كان سبع ولكنه ليس له ناب، أو له ناب ولكنه ليس بسبع فليس حرام؛ لأن الحكم إذا قيد بوصف، تقيده، وكذلك الطيور التي لها مخالب، ولكن لا تصيد هي حلال، والطيور التي ليس لها مخالب لا تصيد أصلاً^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ إِبَاحَةِ مَيْتَاتِ الْبَحْرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- (١٩٣٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَ عَلَيْنَا أَبَا عُبَيْدَةَ نَتَلَقَّى عِيرًا لِقُرَيْشٍ، وَرَوَدَنَا جِرَابًا مِنْ تَمَرٍ، لَمْ يَحِذْ لَنَا غَيْرُهُ، فَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يُعْطِينَا تَمْرَةً تَمْرَةً. قَالَ: فَقُلْتُ: كَيْفَ كُنتُمْ تَصْنَعُونَ بِهَا؟ قَالَ: نَمَصُّهَا كَمَا يَمَصُّ الصَّبِيُّ، ثُمَّ نَشْرَبُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَاءِ فَتَكْفِينَا يَوْمَنَا إِلَى اللَّيْلِ، وَكُنَّا نَضْرِبُ بِعَصِينَا الْخَبْطَ ثُمَّ نَبْلُهُ بِالْمَاءِ فَتَأْكُلُهُ، قَالَ: وَانْطَلَقْنَا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ، فَرَفَعَ لَنَا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ كَهَيْئَةِ الْكَيْسِ الضَّخْمِ، فَاتَيْنَاهُ فَإِذَا هِيَ دَابَّةٌ تُدْعَى الْعَنْبَرُ قَالَ: قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: مَيْتَةٌ، ثُمَّ قَالَ: لَا، بَلْ نَحْنُ رُسُلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَدْ اضْطُرُّرْتُمْ فَكُلُوا قَالَ: فَأَقَمْنَا عَلَيْهِ شَهْرًا وَنَحْنُ ثَلَاثُ مِائَةٍ حَتَّى سَمِعْنَا قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْنَا نَعْتَرُفُ مِنْ وَقَبٍ عَلَيْهِ بِالْقِلَالِ الدُّهْنُ وَنَقْطُطُ مِنْهُ الْفِدْرَ كَالْقَوْرِ - أَوْ كَقَدْرِ الْقَوْرِ - فَلَقَدْ أَخَذَ مِنَّا أَبُو عُبَيْدَةَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا فَأَقْعَدَهُمْ فِي وَقَبٍ عَلَيْهِ وَأَخَذَ ضِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ فَأَقَامَهَا، ثُمَّ رَحَلَ أَعْظَمَ بِعَيْرٍ مَعَنَا

(١) مثل الشيخ رحمه الله: هل يحل لنا أكل الذبائح الطازجة والمجمدة التي تأتي من الدول الشيوعية مثل

الصين، علمًا أنه مكتوب عليها: مذبوح طبقًا للشريعة الإسلامية؟

فأجاب رحمه الله قائلا: الذي يأتي من غير بلاد اليهود والنصارى لا يحل أكله، هذا هو الظاهر.

ثم سئل رحمه الله: البعض يذكر أن مذابح أمريكا وفرنسا كلها ميتة، فما الحكم؟

فأجاب رحمه الله قائلا: على العموم أقول لكم: من العلماء السابقين لا من المعاصرين من يقول: ذبائح أهل الكتاب التي يعتقدونها حلالاً لا هي حلالٌ لنا، ولو خنقوها خنقًا، وعللوا هذا بأن الله قال: ﴿وَلَعَلَّكُمْ الَّذِينَ آوَوْا إِلَى الْكِتَابِ يَحِلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [التوبة: ٥٥] فقالوا: فما يعتقدونه طعامًا فهو حلال، ولو خنقًا؛ ولهذا ينبغي أن توسع صدرك في مثل هذا، وإن كان هذا القول ضعيفًا، لكن وسّع صدرك، فالمهم: أن هناك علماء من السابقين يرون أن ما اعتقده أهل الكتاب من الطعام حلالٌ فهو حلٌ لنا، ولكن هذا القول ضعيف كما قلت لكم، ولكني أقول: ينبغي أن توسع الصدور، وما دامت المسألة ليست إجماعية، فالحمد لله.

فَمَرَّ مِنْ نَحْيِهَا وَتَزَوَّدْنَا مِنْ لَحْمِهِ وَشَاتِقَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «هُوَ رِزْقُ أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ، فَهَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ فَتَطْعَمُونَا؟». قَالَ: فَأَرْسَلْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ فَأَكَلَهُ^(١).

الترجمة مطابقتها للحديث ظاهرة، وهو إباحة ميتة البحر، وهو في القرآن، قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [البقرة: ٩٦]. وفُسِّرَ ترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنه طعام البحر: بأنه ما أخذ ميتاً، وجاء في حديث صحيح في السنن: أن النبي ﷺ سئل عن الوضوء بماء البحر، فقال: «هُوَ الطَّهُّورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»^(٢).

هذا من جهة النصوص، والمعنى يقتضيه؛ لأن إدراكه حياً ليُذكى صعبٌ جداً، إذ لا يمكن تذكيته في البحر، وإذا خرج من الماء هلك، وصعبٌ تذكيته، فكان النص والنظر؛ يعني: الأثر والنظر يدلان على حل ميتة البحر، والله تبارك وتعالى يحكم بما شاء، أرايتم الحمار كان في أول النهار حلال -يعني: في يوم خير- وفي آخر النهار حرام^(٣)، وهو في يوم واحد لم يختلف، لكن الله تعالى يحكم بما يريد^(٤).

وهذا الحديث الذي معنا به قصة غريبة جداً: يقول: «عن أبي الزبير عن جابر قال: بعثنا رسول الله ﷺ وأمر علينا أبا عبيدة...» الحديث.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٨٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، والنسائي (١/ ٥٠)، وابن ماجه (٣٨٦) وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) يشير الشيخ رحمته الله إلى ما أخرجه البخاري (٢٤٧٧)، ومسلم (١٨٠٢)، من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، أن النبي ﷺ رأى نيراناً توقد يوم خير قال: «عَلَى مَا تَوْقَدُ هَذِهِ النَّارُ؟» قَالُوا: عَلَى الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ، قَالَ: اكْسِرُوهَا، وَأَهْرِقُوهَا. قَالُوا: أَلَا نُهْرِيقُهَا وَنَغْسِلُهَا، قَالَ: اغْسِلُوا.

(٤) سئل الشيخ رحمته الله عن حكم بعض حيوانات البحر المسماة بأسماء حيوانات في البر: ككلب البحر، وخنزير البحر؟

فأجاب رحمته الله قائلاً: هذه حلال، فكل ولا تبالي باسمها، ولكن سم الله.

ثم سئل رحمته الله: عن حكم البرمائيات؟

فأجاب رحمته الله قائلاً: البرمائيات التي تعيش في البر والبحر، غلب العلماء فيها جانب التحريم، فقالوا: لا بد من ذكاتها.

ثم سئل رحمته الله: عن حكم السملحفاة التي تعيش في البحر وتخرج للبر: لو وجدت ميتة طافية على وجه الماء، هل تعتبر كميتة البحر؟

فأجاب رحمته الله قائلاً: لا الحيوانات البحرية هي التي لا تعيش إلا في الماء.

فنقول أولاً: أبو الزبير معروف بالتدليس تَحْلِيلُهُ، ولكن روايته عن جابر في الصحيحين كلها متصلة^(١)؛ يعني: ما يبقى فيها إشكال وإلا لادّعى مدّع أن هذا الحديث ضعيف؛ لأن فيه عنعنة أبي الزبير، وهذا على حسب السياق الذي بين أيدينا، ولا ندرى ربما يأتي في سياق آخر ويصرّح بالتحديث.

❖ قوله: «قَالَ بَعَثْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَ عَلَيْنَا أَبَا عُبَيْدَةَ». وهو عامر بن الجراح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي سمّاه النبي ﷺ أمين هذه الأمة^(٢)، والذي قال فيه عمر حين طعن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لو كان أبو عبيدة حيّاً لأمرته»؛ أي: لجعلته الخليفة؛ لأن النبي ﷺ قال: «إِنَّهُ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ»^(٣)، وهذه منقبة عظيمة لأبي عبيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

❖ وقوله: «تَتَلَقَّى عَيْرَ الْقُرَيْشِ، وَزَوْدًا جَرَابًا مِنْ تَمْرٍ، لَمْ يَجِدْ لَنَا غَيْرَهُ». يعني: سرية كاملة نحو من ثلاثمائة رجل ما وجد لهم الرسول إلا جراباً من تمر، ولكن من يتوكل على الله فهو حسبه، فالطيور تذهب خاصاً ثم تعود بطاناً^(٤).

❖ وقوله: «فَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يُعْطِينَا تَمْرَةً تَمْرَةً». وهذا من عدل الأمير: أنه لا يُفْضَلُ أحداً على أحد، كلهم على حدٍّ سواء، «تَمْرَةً تَمْرَةً».

ومن فوائد هذا الحديث: أن التسوية تكون بالعدد فيما لا يمكن ضبطه بالوزن أو الكيل، وإن تفاوت؛ لأن من المعلوم: أن التمر يتفاوت وزناً وحجماً، لكن هذا معفي عنه، وأن يكون العدل في العدد إذا تعذر الوزن والكيل.

❖ قوله: «قَالَ: فَقُلْتُ: كَيْفَ كُتِّمَ تَصْنَعُونَ بِهَا؟ - أي: تمرّة واحدة كيف تصنعون

(١) كذا قال الشيخ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولعله سبق لسان من هذا الإمام الجليل؛ لأن الإمام البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يخرج في «صحيحه» أحاديث لأبي الزبير عن جابر منفرداً، وإنما أخرج له مقروناً بغيره في المتابعات، وذلك في موضعين من صحيح البخاري وهما الحديث رقم (٢١٨٩) مقروناً بـ «عطاء بن أبي رباح»، والثاني (٤٣٦٢) مقروناً بـ (عمرو بن دينار)، وفي الأخير تصريح أبي الزبير بالسماع، وكذا، فالإمام مسلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يخرج لأبي الزبير عن جابر ما كان متابعاً فيه غالباً، اللهم إلا ما كان من رواية الليث بن سعد عنه عن جابر، فإنها محمولة على السماع عند جمهور المحدثين.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٨٠)، ومسلم (٢٤٢٠) من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر التعليق السابق.

(٤) هذا كما ورد في الحديث الذي أخرجه الترمذي (٢٣٤٤)، وأحمد (٣٠/١)، وغيرهما من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِفَافًا وَتَرُوحُ بَطَانًا». وانظر الصحيحة (٣١٠).

بها؟ - قَالَ: نَمَضُهَا كَمَا يَمَضُّ الصَّيْبُ، ثُمَّ نَشْرَبُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَاءِ فَتَكْفِينَا يَوْمَنَا إِلَى اللَّيْلِ». هكذا تمررة واحدة يَمَضُونَهَا مَضًّا وَيَشْرَبُونَ عَلَيْهَا الْمَاءَ، وَتَكْفِيهِمْ إِلَى اللَّيْلِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنْ مَعُونَةِ اللَّهِ ﷻ، وَإِلَّا فَالْعَادَةُ: أَنَّهَا لَا تَكْفِي، لَا سِيَّمَا وَهُمْ مُسَافِرُونَ.

❖ قَوْلُهُ: «كُنَّا نَضْرِبُ بِعَصِيَّتِنَا الْخَبْطَ» وَالْخَبْطُ: هُوَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّجَرِ «ثُمَّ نَبْلُهُ بِالْمَاءِ فَتَأْكُلُهُ»، مَعَ التَّمْرِ؛ لِأَنَّهُمْ مُحْتَاجُونَ، حَتَّى إِنْهُمْ صَارُوا يَقْذِفُونَ كَمَا تَقْذِفُ الْغَنَمُ - يَعْنِي: لَا يَتَغَوِّطُونَ كَمَا يَتَغَوِّطُ الْإِنْسَانُ - لِأَنَّ أَكْلَهُمُ الشَّجَرَ.

❖ قَوْلُهُ: «قَالَ: وَانْطَلَقْنَا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ، فَرَفَعْنَا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ كَهَيْئَةِ الْكَيْبِ الضَّخْمِ، فَأَتَيْنَاهُ. الْكَيْبُ: هُوَ الرَّمْلُ الْكَبِيرُ الضَّخْمُ.

❖ قَوْلُهُ: «فَرَفَعْنَا لَنَا». يَعْنِي: كَأَنَّهُ يَرَاهَا، فَانْطَلَقُوا إِلَيْهَا، يَقُولُ: «فَأَتَيْنَاهُ فَلَمَّا إِذَا هِيَ دَابَّةٌ تُدْعَى الْعَنْبَرُ». أَيُ: تُسَمَّى الْعَنْبَرُ، وَهَذِهِ جَاءَتْ مِنَ الْبَحْرِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا فِي الْأَرْضِ فَهُوَ مِنَ الدَّوَابِّ، قَالَ: «قَالَ: قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: مَيْتَةٌ». يَعْنِي: هِيَ نَجْسَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تُذَكَّ، لَفْظُهَا الْبَحْرُ عَلَى الشَّاطِئِ وَمَاتَتْ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «مَيْتَةٌ». يَعْنِي: اجْتَنِبُوهَا، هَذَا أَوَّلُ رَأْيٍ لَهُ، ثُمَّ بَدَّلَهُ عَكْسَ ذَلِكَ، «ثُمَّ قَالَ: لَا». يَعْنِي: يَنْفِي مَا مَضَى «بَلْ نَحْنُ رُسُلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فَهَمَّ جَمَعُوا بَيْنَ الْإِخْلَاصِ؛ لِأَنَّهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَبَيْنَ الْإِتْبَاعِ وَالطَّاعَةِ لِلرَّسُولِ ﷺ، فَهَمَّ رُسُلُ رَسُولِ اللَّهِ، وَهُمْ خَرَجُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَهَمَّ أَحَقُّ النَّاسِ بِالرَّحْمَةِ؛ وَلِهَذَا يَقُولُ ﷺ: «وَقَدْ اضْطُرُّرْتُمْ». أَيُ: أَلْجَأَتْكُمْ الضَّرُورَةُ إِلَى أَكْلِهَا، وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ ﷻ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى الْمَيْتَةِ، وَإِلَى الْخَزِيرِ، صَارَتْ حَلَالًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَتْ - هَذِهِ الْمَيْتَةُ - حَلَالًا، فَهَلْ تَضُرُّ أَوْ لَا تَضُرُّ؟

الْجَوَابُ: لَا تَضُرُّ، وَهَذَا أَيْضًا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ﷻ، فَهَذِهِ الْمَيْتَةُ لَوْ أَكَلَهَا مِنْ لَيْسَ مُضْطَرًّا إِلَيْهَا لَضَرَّتْ، وَإِذَا أَكَلَهَا مِنْ هُوَ مُضْطَرٌّ إِلَيْهَا لَمْ تَضُرْ.

وَوَجْهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَثَرِ: أَنَّهَا صَارَتْ الْآنَ حَلَالًا؛ أَيُ: مَا ذُودَ فِيهَا مِنْ قَبْلِ اللَّهِ ﷻ، وَمَا كَانَ مَا ذُودًا فِيهِ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ فَلَنْ يَكُونَ ضَرَرًا؛ لِأَنَّهُ يَرِيدُ بَعَادَةَ الْيَسْرِ وَالْمَنْفَعَةِ، فَلَا يُحِلُّ لَهُمْ مَا كَانَ ضَرَرًا، هَذَا مِنْ جِهَةِ الْأَثَرِ.

وَمِنْ جِهَةِ النَّظَرِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ جَائِعًا؛ فَإِنْ مَعِدَتُهُ تَتَلَهَّفُ لِلطَّعَامِ تَلَهْفًا عَظِيمًا، فَإِذَا أَتَاهَا الطَّعَامُ فَلِقْوَةُ التَّلَهُّفِ يَسْهَلُ هَضْمُهُ، وَيَسْهَلُ نَزُولُهُ، حَتَّى يَكُونَ طَبِيعِيًّا كَأَنَّهُ لَحْمٌ مُذَكَّى.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي مَنْ اضْطُرَّ إِلَى الْمَيْتَةِ: هَلْ لَهُ أَنْ يَشْبِعَ، أَوْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ

ما يسد رمقه فقط؟ في ذلك قولان.

والصواب: أنه ليس له أن يأكل إلا ما يسدُّ رمقه؛ لأن ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها، ولكن لو خاف أن يضطر إليها فيما بعد - يعني: رجل يمشي يخشى إذا تعداها أن يحتاج إليها - هل له أن يشبع، أو نقول: تزود ولا تأكل إلا ما تحتاجه؟

الجواب: الثاني؛ أي: لا تشبع، ولكن احمِلْ معك، وإذا اضطرت فكل، فإن لم يكن معه ما يحمل فيه من الميتة؛ فحينئذ يكون مضطراً وله أن يشبع.

❦ وقوله: «فَأَقَمْنَا عَلَيْهِ شَهْرًا وَنَحْنُ ثَلَاثُ مِائَةٍ». شهر كامل على هذه الدابة، وهم ثلاثمائة؛ لأنها كبيرة، وهنا يقال: كيف أقاموا شهراً وهم في حاجة معينة؟

فالجواب: قضايا الأعيان ما يمكن أن يدركها الإنسان، فنحن ما ندري لماذا أقاموا؟ فمن الممكن أنهم كانوا ينتظرون هذه العير، ولم تأت، فيقولون: لن ننصرف حتى ندركها، أو لأي سبب آخر.

المهم: أن قضايا الأعيان، تشبه في بعض الوجوه الأخبار التي لا يدركها الإنسان، ويكون لها احتمالات ولها أحوال، تُوجب ما يظنه الإنسان مستبعداً، أو غير ذلك.

❦ قوله: «حَتَّى سَمِنَّا». وبالأول كانوا قد هُزلوا من قلة الطعام، فلما جاءوا على هذه السمكة، ويقوا عليها شهراً كاملاً سمِنوا.

فهل هذا فيه دليل على أن لحم السمك يُسَمِّن، أو نقول: إنه يُسَمِّن من هُزَلٍ من الجوع، وهذا يستوي فيه السمك وغيره؟

الظاهر: الثاني هو الأقرب لكن مع ذلك، لا شك أن لحم السمك مفيد جداً، ولا سيما من كان عندهم دهون كثيرة؛ فإنه خفيف الدهن، إن كان به دهن، وقد قال الله تعالى:

﴿تَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [البقرة: ١٤]. فأنشئ الله تعالى على لحم السمك.

❦ وقوله: «حَتَّى سَمِنَّا قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْنَا تَغْتَرِفُ مِنْ وَقْبٍ عَلَيْهِ بِالْقَلَالِ الدُّهْنُ». «وَقْبُ الْعَيْنِ»؛ يعني: محل العين، «الْقَلَالُ»: معروفة وهي القلة، تأتي قربتين وشيء، وهذا يعني: أن عين الحوت كبيرة جداً فكانوا يأخذون من دهن العين بالقلال.

❦ وقوله: «وَنَقَطَعُ مِنْهُ الْفِدْرَ كَالثَّوْرِ - أَوْ كَقَدْرِ الثَّوْرِ -». «الْفِدْرُ» يعني: القطع، يقطعون منها مثل الثور؛ لأنه كبير وعظيم، فكل واحد يقطع منه مثل الثور، ويذهب يأكله مع أصحابه الخاصين به.

❖ وقوله: «فَلَقَدْ أَخَذَ مِنَّا أَبُو عُبَيْدَةَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا فَأَقْعَدَهُمْ فِي وَقَبٍ عَيْنِهِ» ثلاثة عشر رجلاً؛ يعني: كأنه غرفة أو حجرة، جلسوا في وقب عينه. سبحان الله!! قادر على كل شيء، هذه من آيات الله ﷻ، ولقد سمعنا عجائب في كتب الحيوان يقول البعض: إن هناك جماعة من الناس على سفينة فوجدوا جزيرة في وسط البحر فَأَرْسُوا السفينة في الماء، وجعلوا يوقدون النار فيما يحسبونه جزيرة وهو ظهر سمكة، وبعد مدة أَحْسَتْ السمكة بحرارة النار فقذفت بهم. سبحان الله!.

وهذه الأمور في الأدب ونحوه غير مضبوطة؛ لأنها ليست عن سند، لكن تشبه الأخبار والمغازي فيتساهل فيها.

❖ وقوله: «وَأَخَذَ ضِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ فَأَقَامَهَا، ثُمَّ رَحَلَ أَعْظَمَ بَعِيرٍ مَعْنَا فَمَرَّ مِنْ تَحْتِهَا». «الضلع»: ليس ما يذكر عن كل الجوف، بل عن جزء منه، فأخذ هذا الضلع، وأقامه كأنها قوس، ورحل أكبر بعير، شدَّ عليه الرحل، وجعلها تدخل من تحتها، فدخلت. الله أكبر! سبحان الله!

❖ وقوله: «وَتَرَوْنَنَا مِنْ لَحْمِهِ وَشَاتِقٍ» «الوشاتق»: اللحم المقدد، يكون مُقَدَّدً وَيَسَّسٌ، ويدفن ويبقى، ويكون في أوكية، كان الناس يسمونها من قبل المجاور، تكون على جنب البعير من يمين وشمال.

❖ قوله: «فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «هُوَ رِزْقٌ أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ». «رِزْقٌ أَخْرَجَهُ اللَّهُ». يعني: كأن هذا الحوت العظيم سبق لهؤلاء القوم المحتاجين، «وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا» ١ وَرِزْقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ٢. [الطلاق: ٢٠].

❖ قوله ﷺ: «فَهَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ نَقْطَعُمُونَا؟». قَالَ: «فَأَرْسَلْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ فَأَكَلَهُ». وهذا من كمال هديه ﷺ وحسن خلقه وتعليمه، طلب منهم شيء من هذا، ولم يطلبه لأنه محتاج، لكن ليطيب قلوبهم، كما طلب من القوم الذين رَقُوا سيد القوم وأعطوهم على القراءة قطيعاً من الغنم، فلما رجعوا إلى النبي ﷺ قال: «كُلُوا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسْهُمْ» ٣، وهذا من حسن تعليم الرسول ﷺ وحسن خلقه أنه يطمئن الإنسان؛ لأن فعله أبلغ مما لو قال: إنه حلال.

(١) أخرجه البخاري (٥٠٠٧)، ومسلم (٢٢٠١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وأهل العلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ يأخذون هذا الهدى، ويأمرون به، فلما غزا التار دمشق في رمضان، أشكل على الجيش كيف يدافعون هؤلاء القوم، وهم صُومٌ؟ والصَّائم يكون ضعيفاً ما يستطيع أن يقاوم، فأهل العلم في دمشق قالوا: لا يجوز الفطر، الفطر يجوز في حالتين: في حالة السفر، وحالة المرض، وأنتم لا مسافرون ولا مرضى، فلا يمكن الفطر؛ فقال أبو العباس شيخ الإسلام رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لا، أفطروا، واستدل بأن النبي ﷺ والصحابه رَحِمَهُمُ اللَّهُ في غزوة الفتح، اضطروا إلى الفطر، فأفطر وقال ﷺ للذين صاموا: «أُولَئِكَ الْعُصَاةُ»، لكن لما قرب الجيش أخبرهم أنهم قربوا من عدوهم، وقال لهم: أفطروا فالفطر أقوى لكم^(١)، وهذا يدل على أنه يجوز الفطر للتقوي به على العدو؛ لأن الحكم يدور مع علته.

فعليه: يجوز أن تفطروا وجعل رَحِمَهُمُ اللَّهُ يمشي بين الجيوش ومعه كسرة من الخبز يأكلها في نهار رمضان أمامهم؛ لأجل أن تطمئن قلوبهم، ويعرفوا أن الرجل أفتى بما يرى أنه حق، فمثل هذا ينبغي للعالم المقتدى به أن يفعله.

فإذا جاء إنسان مثلاً يشك في شيء هل هو حلال أم حرام؟ فإذا قال له: حلال، فيقول له: أين الدليل؟ فإذا قال له المفتي: هات لي جَرَّةً منه أشربها، فهل هذا جائز؟ الجواب: نعم. جائز، بل مطلوب من أجل أن يُطْمَئِن قلب المستفتي، فهذه قاعدة سنَّها الرسول ﷺ لأُمَّته.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

١٨- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعَ عَمْرُوَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ ثَلَاثُمِائَةٍ رَاكِبٍ، وَأَمِيرُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ نَرُصِدُ عِيرًا لِقُرَيْشٍ، فَأَقَمْنَا بِالسَّاحِلِ نِصْفَ شَهْرٍ، فَأَصَابَنَا جُوعٌ شَدِيدٌ حَتَّى أَكَلْنَا الْخَبْطَ، فَسُمِّيَ: جَيْشُ الْخَبْطِ، فَأَلْقَى لَنَا الْبَحْرُ دَابَّةً يُقَالُ لَهَا: الْعَنْبَرُ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا نِصْفَ شَهْرٍ وَادَّهَنَا مِنْ وَدَكِهَا، حَتَّى ثَابَتَ أَجْسَامُنَا. قَالَ: فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ، فَنَصَبَهُ ثُمَّ نَظَرَ إِلَى أَطْوَلَ رَجُلٍ فِي الْجَيْشِ وَأَطْوَلَ جَمَلٍ، فَحَمَلَهُ عَلَيْهِ فَمَرَّ تَحْتَهُ قَالَ: وَجَلَسَ فِي حَجَاجِ عَيْنِهِ نَقَرَ قَالَ: وَأَخْرَجْنَا مِنْ وَبِ عَيْنِهِ كَذَا وَكَذَا قَلَّةً وَكَذَا. قَالَ: وَكَانَ مَعَنَا جِرَابٌ مِنْ تَمْرٍ، فَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يُعْطِي كُلَّ رَجُلٍ

مِنَّا قُبْضَةً قُبْضَةً، ثُمَّ أَعْطَانَا تَمْرَةً تَمْرَةً، فَلَمَّا فَنِي وَجَدْنَا فَقْدَهُ.

في البداية كان يعطيهم قبضة قبضة، والظاهر: أن التمر هذا يابس؛ لأن التمر الرطب المُعْجَن ما يؤخذ باليد، لكن اليباس يقبض باليد، وفي النهاية صار يعطيهم تمرة تمرة، ثم فقدوه.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعَ عَمْرُو جَابِرًا يَقُولُ فِي جَيْشِ الْحَبْطِ: إِنَّ رَجُلًا نَحَرَ ثَلَاثَ جَزَائِرٍ ثُمَّ ثَلَاثًا ثُمَّ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ. يعني: أنه لو أبيع لهم أن ينحروا، قاموا على رواحلهم، وهذا ضرر.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- (...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ -يَعْنِي: ابْنَ سُلَيْمَانَ- عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَعَثَنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ ثَلَاثُائِةٌ نَحْمِلُ أَزْوَادَنَا عَلَى رِقَابِنَا. ٢١- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ؛ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً ثَلَاثُائِةٍ وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ، فَفَنِيَ زَادُهُمْ فَجَمَعَ أَبُو عُبَيْدَةَ زَادَهُمْ فِي مَزْوِدٍ، فَكَانَ يُقَوُّنَا حَتَّى كَانَ يُصَيِّنَا كُلَّ يَوْمٍ تَمْرَةً.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ -يَعْنِي: ابْنَ كَثِيرٍ- قَالَ: سَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ كَيْسَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً أَنَا فِيهِمْ إِلَى سَيْفِ الْبَحْرِ. وَسَاقُوا جَمِيعًا بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ كَنَحْوِ حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ: فَأَكَلُ مِنْهَا الْجَيْشُ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً.

(...) وَحَدَّثَنِي حَبَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُثَنَّى الْقَرَّازُ كِلَاهُمَا، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثًا إِلَى أَرْضِ جُهَيْنَةَ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

بالنسبة لأكل الصحابة العنبر هناك روايات في إحداها «اسْتَمَرْنَا عَلَى أَكْلِهِ شَهْرًا»، وفي أخرى قال: «نُصِفُ شَهْرًا وَاثْنِي عَشْرَةَ يَوْمًا». وهذا لا يضر، يقول العلماء: إن اختلاف

مثل هذا لا يقال: إنه به اضطراب، كما اختلفوا في ثمن بعير جابر الذي باعه على النبي ﷺ^(١)، وكما اختلفوا في قيمة القلادة في حديث فضالة بن عبيد^(٢)، لكن قال العلماء: إن هذا الاختلاف لا يضر؛ لأن بعض الرواة قد ينسى الأيام، فيتحدث بما غلب على ظنه، لكن أصل الحديث محفوظ وليس فيه إشكال.

فإن قال قائل: وفي مثل هذه الحال بأيها نأخذ بالأقل أم بالأكثر؟
الجواب: نأخذ بالأكثر؛ لأن الأقل داخل فيه.

ويسمى عليه، لكن الصقر لا ينتظر حتى يأتي صاحبه، بل يأكل مباشرة ونحن قلنا في الكلب: إذا أكل منه فإنه يحرم، فالطير الآن ما ينتظر صاحبه، ولا يصيد إلا وهو جائع، ويصيد لنفسه فقط، حتى لو دُرِّبَ على غير ذلك، فلا يكون إلا هذا؟
الجواب: نعم العلماء اختلفوا، هل يشترط للطير أن يأكل أو لا يشترط، بخلاف الكلب، بعض العلماء يقول: الطير ما يمكن أبدًا أن يصيد إلا وهو آكل، فعلى هذا القول، ما دام هذه طبيعته لا يشترط ألا يأكل، وهذا القول قوي.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ تَحْرِيمِ أَكْلِ لَحْمِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- (١٤٠٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ^(٣).
(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ. ح. وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَةُ قَالََا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ كُلُّهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ يُونُسَ: وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

(١) أخرجه البخاري (٤٤٣، ٢٠٩٧)، ومسلم (٧١٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٩١).

(٣) أخرجه البخاري (٤٢١٦).

٢٣- (١٩٣٦) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ كِلَاهُمَا، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ؛ أَنَّ أَبَا إِدْرِيسَ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ أَبَا ثَعْلَبَةَ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ^(١).

٢٤- (٥٦١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ وَسَالِمٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ^(٢).

٢٥- (...) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا أَبِي وَمَعْنُ بْنُ عِيسَى، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ أَكْلِ الْحَبَارِ الْأَهْلِيِّ يَوْمَ خَيْبَرٍ، وَكَانَ النَّاسُ اخْتَبَأُوا إِلَيْهَا.

٢٦- (١٩٣٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَقَالَ: أَصَابَتْهَا مَجَاعَةٌ يَوْمَ خَيْبَرٍ، وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَصَبْنَا لِلْقَوْمِ حُمْرًا خَارِجَةً مِنَ الْمَدِينَةِ فَتَحَرَّنَاهَا، فَإِنْ قُدُورُنَا لَتَغْلِي إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنْ اكْفُتُوا الْقُدُورَ وَلَا تَطْعَمُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمْرِ شَيْئًا، فَقُلْتُ: حَرَّمَهَا تَحْرِيمَ مَاذَا؟ قَالَ: تَحَدَّثْنَا بَيْنَنَا فَقُلْنَا: حَرَّمَهَا أَلْبَتَّ، وَحَرَّمَهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لَمْ تُحْمَسْ.

٢٧- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ -يَعْنِي: ابْنَ زَيْادٍ- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: أَصَابَتْهَا مَجَاعَةٌ لَيْلَى خَيْبَرٍ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ خَيْبَرٍ وَقَعْنَا فِي الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَانْتَحَرَّنَاهَا، فَلَمَّا غَلَتْ بِهَا الْقُدُورُ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنْ اكْفُتُوا الْقُدُورَ، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمْرِ شَيْئًا. قَالَ: فَقَالَ نَاسٌ: إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهَا لَمْ تُحْمَسْ. وَقَالَ آخَرُونَ: نَهَى عَنْهَا أَلْبَتَّ.

٢٨- (١٩٣٨) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ صَدِيِّ -وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ- قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولَانِ: أَصَبْنَا حُمْرًا فَطَبَخْنَاهَا، فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «اكْفُتُوا الْقُدُورَ»^(٣).

٢٩- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ الْبَرَاءُ: أَصَبْنَا يَوْمَ خَيْبَرٍ حُمْرًا، فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ اكْفُتُوا الْقُدُورَ».

(١) أخرجه البخاري (٥٥٢٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢١٥).

(٣) أخرجه البخاري (٤٢٢٢).

٣٠- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرِ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ: نُهِنَا عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

٣١- (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُلْقِيَ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ نَيْتَةً وَنَضِيجَةً؛ ثُمَّ لَمْ يَأْمُرْنَا بِأَكْلِهِ. (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ -بِعْنِي: ابْنُ غِيَاثٍ- عَنْ عَاصِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٣٢- (١٩٣٩) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا أَذْرِي إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ حُمُولَةَ النَّاسِ، فَكَرِهَ أَنْ تَذْهَبَ حُمُولَتُهُمْ أَوْ حَرَّمَهُ فِي يَوْمٍ خَيْرٍ، لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

٣٣- (١٨٠٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَفَتِيئَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ -وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ- عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْحَوَيْ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْرٍ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ فَتَحَهَا عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا أَمْسَى النَّاسُ الْيَوْمَ الَّذِي فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ أَوْقَدُوا نِيرَانًا كَثِيرَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَذِهِ النَّيْرَانُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تَوْقَدُونَ؟» قَالُوا: عَلَى لَحْمٍ. قَالَ: «عَلَى أَيِّ لَحْمٍ؟» قَالُوا: عَلَى لَحْمِ حُمْرٍ إِنْسِيَّةٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَهْرِيقُوهَا وَانْحَسِرُوهَا». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ نَهْرِيقُهَا وَنَغْسِلُهَا؟ قَالَ: «أَوْ ذَاكَ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ وَصَفْوَانُ بْنُ عِيسَى. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ كُلُّهُمْ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٤- (١٩٤٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ أَصْبْنَا حُمْرًا خَارِجًا مِنَ الْقَرْيَةِ فَطَبَخْنَا مِنْهَا، فَتَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَلَا إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْهَا، فَإِنَّهَا رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ. فَأَكْفَيْتِ الْقُدُورَ بِمَا فِيهَا، وَإِنَّهَا لَتَقُورُ بِمَا فِيهَا^(٢).

٣٥- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الضَّرِيرُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْرٍ جَاءَ جَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلَتِ الْحُمْرُ. ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْنَيْتِ الْحُمْرُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ فَتَادَى: إِنَّ

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٩١).

اللَّهُ وَرَسُولُهُ يَنْهَيَانَكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ، فَإِنَّهَا رِجْسٌ أَوْ نَجَسٌ. قَالَ: فَأُكْفِيتِ الْقُدُورُ بِهَا فِيهَا. هذه الأحاديث في بيان حكم أكل لحوم الحُمْرِ الإنسية، و«الإنسية»: هي الأهلية، وهذا احتراز من الحمر الوحشية، والحمر الأهلية كانت حلالاً، ثم نسخ الحل وصارت حراماً، وكان ذلك في يوم خيبر. وفي هذه الأحاديث من فوائد:

منها: سرعة امتثال الصحابة لأمر النبي ﷺ؛ فإنهم كانوا في حاجة ويحتاجون إلى الأكل، والقُدُور تفور باللحم، ولما نادى منادي رسول الله ﷺ: أَنْ اكْفَيْتُهَا كَفَّوْهَا، ولم يترددوا في هذا، وهذا كفعلهم في تحريم شرب الخمر؛ الخمر بين أيديهم، فلما نادى المنادي: بأنها حرام خرجوا فأراقوها بالأسواق^(١)، ولم يتلكنوها، وهذا يدل على تمام التسليم لأمر الله ورسوله، وبه نعرف أنه لا ينبغي للإنسان إذا سمع أمر الله ورسوله أن يقول: هل هذا للإيجاب أو للاستحباب؟ ولا ينبغي له أن يتردد بل يسارع ويفعل، وإذا فعل، فنقول: فعله هذا طاعة لله ورسوله.

ولكن لو أن إنساناً وقع في مخالفة، وسأل: أوجب ذلك أم لا؟ من أجل أن يجدد التوبة إذا كان واجباً، فإن هذا له وجه.

وأما أن يسمع الأمر ثم يقول: هل هو للاستحباب أو للإيجاب؟ هذا غلط، بل أنت أمرت الآن، فيجب أن تفعل.

ومنها: أن الله تعالى يحكم بما شاء، فهذه الحُمْر في أول النهار كانت حلالاً طيبة وفي آخر النهار صارت حراماً خبيثة، كالخمر تماماً، في أول النهار طيبة وفي آخر النهار خبيثة مع أن العين لم تتغير، ولكن الوصف تغير، كانت في الأول حلالاً وصارت الآن حراماً، والذي وصفها بالحل أولاً والتحريم ثانياً هو خالقها ﷻ.

ومنها: أن الصحابة اختلفوا لماذا حُرِّمت، هل للحاجة إليها في الركوب ونحوه؟ أو لأنها لم تخمس؟ أو ماذا؟

والحديث عن النبي ﷺ يحكم بينهم، فإنه أمر أبا طلحة أن ينادي: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانَكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ، فَإِنَّهَا رِجْسٌ»، وهذا فيصّل النزاع، ولا قول لأحد بعد ذلك.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٦٤)، ومسلم (١٩٨٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

فالصواب: أنها حرمت لا لأنها لم تُخَمَّسْ، ولا لأنها حُمولة الناس ويحتاجون إليها، ولكن لأنها رجس، كما قال النبي ﷺ.

فإذا قال قائل: وهل إذا اضطر الإنسان إليها، هل يجوز أن يأكلها؟

الجواب: نعم يجوز أن يأكلها كما يجوز أن يأكل الميتة؛ قال الله ﷻ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. ومع ذلك قال في الميتة: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٣٠].

فإن قال قائل: هذا الحمار الذي هو رجس، إذا اضطر الإنسان إليه فإن له أن يأكل منه، ولكن هل له أن يشبع؟ وهل له أن يحمل معه منه؟

الجواب: على القول الراجح: لا يأكل إلا بقدر الضرورة إلا إذا كان لا يرجو وجود حلال، وليس معه مزادة يحمل بها اللحم، فهنا له أن يشبع، أما إذا كان يرجو وجود حلال ومعه مزادة؛ فلا يجوز أن يشبع، إنما يأكل ما يسد رمقه، ثم يحمل الباقي في مزادة فلا يشبع أيضًا، وذلك للقاعدة المعروفة: أن الضرورة تُقَدَّرُ بقدرها.

وهنا إشكال: فقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ»^(١)، وبيع الحمار حلال بإجماع المسلمين، فكيف الجواب عن هذا؟

الجواب: أن يقال: إن الله تعالى لم يحرم الانتفاع بالحمير، والعقد يقع على المنافع؛ ولهذا لو أراد أحد أن يشتري حميرًا من أجل أن يأكله بدون ضرورة حُرْمٍ، ومع الضرورة فيه تفصيل.

ويقال لنا أحيانًا: إن بعض الكفار الوافدين إلى هذه المملكة يأكلون الكلاب، فهل يجوز أن نبيع الكلاب عليهم ليأكلوها؟

الجواب: لا يجوز.

أولاً: لأن بيع الكلب حرام سواء على مسلم أو كافر.

ثانيًا: أنه لا يجوز لنا أن نعينهم على المحرم؛ لأنه رجس^(٢).

(١) أخرجه أبو داود (٣٤٨٨)، وأحمد (٢٩٣/١)، وابن حبان (٤٩٣٨)، والدارقطني (٧/٣)، والطبراني في الكبير (٢٠٠/١٢)، وغيرهم من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

(٢) سئل الشيخ رحمه الله: الكلب يكون له بعض المنافع، فهل يجوز بيعه؟ فأجاب رحمه الله قائلًا: نعم له منافع، ولكن لا يجوز بيعه؛ لأن النبي ﷺ نهى عن بيعه مطلقًا؛ فلا يحل.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) بَابُ فِي أَكْلِ لُحُومِ الْخَيْلِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦-(١٩٤١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ صَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ.

٣٧-(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ وَحُمَرَ الْوَحْشِ، وَنَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْجِمَارِ الْأَهْلِيِّ.

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. ح وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدَّورَقِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النَّوْفَلِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ كِلَاهُمَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٨-(١٩٤٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَوَكَيْعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلْنَاهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٧) بَابُ إِبَاحَةِ الضَّبِّ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩-(١٩٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الضَّبِّ فَقَالَ: «لَسْتُ بِأَكِلِهِ وَلَا مُحَرَّمِهِ».

٥١٤- وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الضَّبِّ فَقَالَ: «لَا أَكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ».

٤١- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ عَنْ أَكْلِ الضَّبِّ فَقَالَ: «لَا أَكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ».

(...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِمِثْلِهِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

سبق الكلام على هذا الحديث، وبينّا أن الإنسان له أن يدع ما يباح إما تورعاً؛ وإما لأنه ليس من عادته أو لغير ذلك من الأسباب، لكن لا يعتقد تحريمه، والنبي ﷺ ترك أكل الضب؛ لأنه يعافه نفسياً، ثم قال: «إِنَّهُ لَيْسَ بِأَرْضٍ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ»، ومن ذلك ما يعافه كثير من الناس فيما إذا وقع الذباب في الشراب؛ فالسنة إذا وقع الذباب في الشراب أن تغمسه ثم تخرجه وتشرب ما بقي^(١)، لكن بعض الناس قد يعاف هذا، فإذا تركه لأن نفسه تعافه فلا بأس؛ أما إن تركه تقزراً فهذا لا يجوز؛ لأن النبي ﷺ أخبرنا بالدواء والداء، وأخبر أن غمسه فيه الدواء، وفيه الشفاء.

من ذلك مثلاً ما يوجد الآن من العطور مثل (الكولونيا)، وما أشبهها، هي ليست حراماً- فيما نرى- وليس استعمالها بحرام، أما إنها ليست نجسة، فهذا لا إشكال فيه، حتى الخمر الذي هو أصلها والذي خلط فيها، ليس بنجس، ولا دلالة على نجاسة الخمر؛ بل الدليل على أن الخمر طاهر، وأما استعمالها في غير الأكل والشرب فهذا محل نظر؛ لأن الظاهر من الآية الكريمة أن الذي يحرم من الخمر هو الأكل أو الشرب، بدليل قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ (١) [البقرة: ٢١٩]. واستعمال الخمر في غير الأكل والشرب، لا يوقع بين الناس لا عداوة ولا بغضاء؛ فلذلك إن نظر الإنسان إلى العلة، قال: إنه لا يحرم استعمالها في غير الأكل والشرب، وإن نظر إلى قوله: ﴿فَأَجْتَنِبُوهُ﴾ قال: إن هذا أمر بالاجتناب مطلقاً، فيتركه ولا يتطيب به.

أما إذا قال الإنسان: أنا أشكّل عليّ، هل يجوز استعمال المخلوط بالمسكر خلطاً كثيراً، فأنا أدعه تورعاً، ولكني لا أحرمه، فهل لهذه الطريق من أصل؟

(١) أخرجه البخاري (٣٣٢٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الجواب: نعم لها أصل، أصلها من السنة ما سمعتم في مثل الضَّبِّ، أن الإنسان يترك الشيء؛ لأنه يعافه، ولأنه يتورع عنه، ولكن لا يحرمه على غيره، ومن ذلك حديث البراء بن عازب لما قال: إن النبي ﷺ قال: «أَرَيْعُ لَا تَجُوزُ فِي الْأَصْحَاغِي، الْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ عَوْرَهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيْنُ ضِلْعُهَا، وَالْعَجْفَاءُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا مَخ» قال له رجل: إني أكره أن يكون في الأذن نقص أو في القرن نقص، قال: ما كرهته فدعه ولا تحرمه على غيرك^(١).

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَفَتِيهٌ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ح. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ ح. وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ح. وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ عُقْبَةَ ح. وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الضَّبِّ بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ، عَنْ نَافِعٍ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ أَيُّوبَ أَبِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِضَبٍّ فَلَمْ يَأْكُلْهُ وَلَمْ يَحْرَمْهُ، وَفِي حَدِيثِ أَسَامَةَ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ.

٤٢- (١٩٤٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ تَوْبَةَ الْعَنْبَرِي، سَمِعَ الشَّعْبِي سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَعَ نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ سَعْدٌ وَأَتُوا بِلَحْمٍ ضَبٍّ، فَسَادَتْ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّهُ لَحْمُ ضَبٍّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا فَإِنَّهُ حَلَالٌ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي»^(٢).

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ تَوْبَةَ الْعَنْبَرِي قَالَ: قَالَ لِي الشَّعْبِي: أَرَأَيْتَ حَدِيثَ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: وَقَاعَدْتُ ابْنَ عُمَرَ قَرِيبًا مِنْ سِتِّينَ أَوْ سَنَةً وَنِصْفٍ فَلَمْ أَسْمَعْهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا قَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِمْ سَعْدٌ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ.

٤٣- (١٩٤٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٠٢)، والترمذي (١٤٩٧)، والنسائي (٤٣٨١)، وابن ماجه (٣١٤٤)، وأحمد (٢٨٤/٤)، وغيرهم من حديث البراء بن عازب رحمته الله.

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٦٧).

بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ، فَأَتَيْ بِضْبٌ تَحْتُوذُ فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ فَقَالَ بَغْضُ النُّسُوءِ اللَّاحِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ: أَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ. فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ فَقُلْتُ: أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَحَافَهُ». قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَزْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ.

٤٤- (١٩٤٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَةُ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ حَزْمَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ الْأَنْصَارِيِّ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: سَيْفُ اللَّهِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ خَالَتُهُ وَخَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَوَجَدَ عِنْدَهَا ضَبًّا تَحْتُوذًا قَدِمَتْ بِهِ أُخْتُهَا حُفَيْدَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ نَجْدٍ، فَقَدِمَتْ الضَّبَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ قَلْبًا يُقَدَّمُ إِلَيْهِ طَعَامٌ حَتَّى يُحَدِّثَ بِهِ وَيُسَمِّيَ لَهُ، فَأَهْوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ إِلَى الضَّبِّ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ النُّسُوءِ الْحُضُورِ: أَخْبِرَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا قَدِمْتَنَ لَهُ. قُلْنَا: هُوَ الضَّبُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: أَحْرَامٌ الضَّبُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَحَافَهُ». قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَزْتُهُ فَأَكَلْتُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ فَلَمْ يَنْهَيْهِ.

٤٥- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنِي وَقَالَ أَبُو بَكْرِ: حَدَّثَنَا يَغْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ وَهِيَ خَالَتُهُ، فَقَدَّمَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمُ ضَبٍّ جَاءَتْ بِهِ أُمُّ حُفَيْدَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ نَجْدٍ، وَكَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي جَعْفَرٍ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَأْكُلُ شَيْئًا حَتَّى يَعْلَمَ مَا هُوَ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ يُونُسَ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: وَحَدَّثَهُ ابْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ وَكَانَ فِي حَجْرِهَا.

❦ قوله: «أُمُّ حُفَيْدَةَ». ذكر في الأول أن اسمها «حفيدة» ولا إشكال في هذا؛ لأنه يجوز أن يكون اسمها حفيدة واسم ابنها حفيد، فالمراد: أن لا تظن أن هذا من باب الاضطراب فما دام يمكن الجمع فليُجمع.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٩٤٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَنَحْنُ فِي بَيْتٍ مِثْمُونَةٌ بِضَبِّينِ مَشْوِيَتَيْنِ. يَمْثِلُ حَدِيثَهُمْ وَلَمْ يَذْكُرْ: يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ مِثْمُونَةٍ.

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ؛ أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ أَخْبَرَهُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتٍ مِثْمُونَةٌ وَعِنْدَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ يَلْحَمُ ضَبًّا. فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ. ٤٦- (١٩٤٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ قَالَ ابْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَهْدَتْ خَالَتِي أُمَّ حُفَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَمْنًا وَأَقْطًا وَأَضْبًا، فَأَكَلَ مِنَ السَّمْنِ وَالْأَقْطِ وَتَرَكَ الضَّبَّ تَقْدَرًا، وَأَكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أَكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

❦ قوله: «تَرَكَ الضَّبَّ تَقْدَرًا». وهذا ظنُّ الراوي، وقد سبق عن النبي ﷺ أنه ترك ذلك؛ لأنه لم يعتده، وأنه ليس بأرض قومه في مكة، فكان يعفه فقط، لا تَقْدَرًا.

وفي هذا الحديث: دليل على أن إقرار النبي ﷺ على الشيء حجة؛ لأن كل السياقات تدل على هذا، وهو كذلك؛ لأن السنة، قول النبي ﷺ وفعله وتقريره.

وفي السياقات - كما سمعتم -: دليل على أن كلام المرأة عند الرجال ليس حرامًا، وأن كلام المرأة ليس بعورة، بل هو جائز، كما دلَّ على ذلك القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الاحزاب: ٣٢] فإن النهي عن الخضوع يدل على جواز أصل الكلام.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧- (١٩٤٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: دَعَانَا عُرُوسٌ بِالْمَدِينَةِ، فَقَرَّبَ إِلَيْنَا ثَلَاثَةَ عَشْرَ ضَبًّا، فَأَكَلْنَا وَتَارَكْنَا، فَلَقِيتُ ابْنَ عَبَّاسٍ مِنَ الْغَدِ، فَأَخْبَرْتُهُ فَأَكْثَرَ الْقَوْمُ حَوْلَهُ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَكُلُهُ وَلَا أَنْهَى عَنْهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ». فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بِشَسِّ مَا قُلْتُمْ مَا بُعِثَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَّا حِلًّا وَحَرْمًا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَنَا هُوَ عِنْدَ مِثْمُونَةٍ وَعِنْدَهُ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَامْرَأَةٌ أُخْرَى إِذْ قُرَّبَ إِلَيْهِمْ

خِوَانٌ عَلَيْهِ لَحْمٌ، فَلَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَأْكُلَ قَالَتْ لَهُ مَيْمُونَةُ: إِنَّهُ لَحْمٌ ضَبٌّ. فَكَفَّ يَدَهُ وَقَالَ: هَذَا لَحْمٌ لَمْ أَكُلْهُ قَطُّ. وَقَالَ لَهُمْ: «كُلُوا». فَأَكَلَ مِنْهُ الْفَضْلُ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْمَرْأَةُ. وَقَالَتْ مَيْمُونَةُ: لَا أَكُلُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ يَأْكُلُ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٤٨- (١٩٤٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَبٍّ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَقَالَ: «لَا أُدْرِي لَعَلَّهُ مِنَ الْقُرُونِ الَّتِي مُسِخَتْ».

٤٩- (١٩٥٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَهْنٍ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنِ الضَّبِّ، فَقَالَ: لَا تَطْعُمُوهُ. وَقَدَرَهُ، وَقَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَرِّمْهُ. إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَنْفَعُ بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ، فَإِنَّمَا طَعَامُ عَامَّةِ الرِّعَاءِ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ عِنْدِي طَعْمَتُهُ.

٥٠- (١٩٥١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضٍ مَضْيَبَةٍ فَمَا تَأْمُرُنَا أَوْ فَمَا تُفْتِينَا؟ قَالَ: «ذَكِّرْ لِي أَنَّ أُمَّتِي مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِخَتْ». فَلَمْ يَأْمُرْ وَلَمْ يَنْهَ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ عُمَرُ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَيَنْفَعُ بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ، وَإِنَّهُ لَطَعَامُ عَامَّةِ هَذِهِ الرِّعَاءِ، وَلَوْ كَانَ عِنْدِي لَطَعْمَتُهُ، إِنَّمَا عَافَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٥١- (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ الدُّورَقِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي فِي غَائِطٍ مَضْيَبَةٍ، وَإِنَّهُ عَامَّةُ طَعَامِ أَهْلِي. قَالَ: فَلَمْ يُجِبْهُ، فَقُلْنَا: عَادُوهُ. فَعَادُوهُ فَلَمْ يُجِبْهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّالِثَةِ فَقَالَ: «يَا أَعْرَابِي، إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سَبْطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَمَسَحَهُمْ دَوَابٌّ يَدْبُونَ فِي الْأَرْضِ، فَلَا أُدْرِي لَعَلَّ هَذَا مِنْهَا فَلَسْتُ أَكُلْهَا وَلَا أَنْهَى عَنْهَا».

إذا صح هذا التعليل، صار ترك النبي ﷺ - أي: لأكله - له سببان:

الأول: أنه لا يجده في أرض قومه، ولم يعتد أن يأكله.

الثاني: أنه خشي أن يكون من بقايا الأمة التي مسخت.

فإن قال قائل: من لم يكن لحم الضب من طعامه وكان يعافه، فهل السنة في حقه أن يتركه، أو أن هذا شيء راجع للنفس؟

فالجواب: أن يقال كل شيء تعافه؛ فلا تكره نفسك عليه، لا الضب، ولا حتى لحم الغنم، إذا كنت قد رأيت فيه أشياء توجب أن تعافه؛ فلا حرج عليك أن تتركه.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ إِبَاحَةِ الْجَرَادِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢- (١٩٥٢) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رَوَاتِهِ: سَبْعَ غَزَوَاتٍ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: سِتًّا، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: سِتًّا أَوْ سَبْعَ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: سَبْعَ غَزَوَاتٍ.

الجراد: معروف، وهو حلال، أكل منه الصحابة مع النبي ﷺ في غزواته، وهو ذَكَرٌ وأنثى، والأنثى من أحسن ما يكون طعمها، وفيها فائدة كبيرة للمعدة، وقد قال العوام: إذا ظهر الجراد فآزم بالدواء؛ لأنك تستغني عنه، وإذا ظهر الكمأة فاحفظ الدواء؛ لأن الكمأة يكون فيها أترية وأطيان، وربما يأكلها الإنسان وتبقى في معدته فيتضرر.

لكن هل يشترط للجراد الذكاة؟

الجواب: ما يشترط، وإذا كان لا يشترط له الذكاة؛ فهل يجوز أكله حي؟ نقول: نعم يجوز إذا لم تتضرر، لكن قَلَّ من يأكله حيًّا، وإنما يؤكل مطبوخًا.

لكن كيف يطبخ، هل يطبخ بالنار مباشرة، أو يقال: إن هذا طريق للانتفاع به، أملكه الضرورة؟ أو يُغلى الماء على النار ثم يُغمس فيه؟

فالجواب: أن عادة الناس عندنا، الثاني: أن يُغلى الماء على النار ثم يغمس فيه الجراد، ولكن لو فعل وأحرقها وأكلها مشوية فلا بأس؛ لأن هذا ورد عن الصحابة رضي الله عنهم.

فإن قال قائل: وهل هو من الصيد الذي يَحْرُمُ في الحرم ويحرم في الإحرام، أم لا؟

الجواب: نعم، من الصيد؛ فلا يحل للمحرم أن يصطاد الجراد، ولا يحل صيدها في الحرم؛ وما يفعله بعض الصغار في الجراد الذي يأتي إلى مكة ويتساقط حول الحرم، يجب

على أوليائهم أن يمنعوهم؛ لأنه صيد محترم، ولكن كيف جزاؤه؟
الجواب: أن يقال: إنه ليس من النعم فجزاؤه قيمته؛ يعني: لو أن مُحْرَمًا أخذ شيئًا
كثيرًا واصطاده وأكله، فجزاؤه قيمته، وينظر ما قيمته ويتصدق به على المساكين، لكن إذا
كان جرادة واحدة؛ فما قيمتها؟

قَوَّدَ أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: الجرادة فيها ثمرة، فقال: «التمرة خير من الجرادة».
لكن في ظني أن الجرادة لو تُباع؛ يعني: عند قوم لا يعرفونه قد تصل إلى نصف ريال
أو ربع ريال يشتريها به الإنسان، ويعطيها طفله، فهل نعتبر هذه القيمة؟ أو نقول: العبرة
بالقيمة المعتادة، وكما قال البعض: ينظر الجماعة كم قيمتها وتؤخذ قيمتها بالقسط. فإذا
قلنا مثلاً: عشر جرادات: العشر بريال، فيكون قيمتها عشر ريال؟
الجواب: عندي أن هذا الأخير جيد.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله:

(٩) بَابُ إِبَاحَةِ الْأَرْنبِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٥٣- (١٩٥٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ
زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: مَرَرْنَا فَاسْتَنْفَخْنَا أَرْنبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ فَسَعَوْا عَلَيْهِ فَلَقَبُوا. قَالَ:
فَسَعَيْتُ حَتَّى أَدْرَكْتُهَا فَاتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ، فَذَبَحَهَا فَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا وَفَخَذَيْنَاهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَاتَيْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَهُ ^(١).

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ
-بِعْنِي: ابْنُ الْحَارِثِ- كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى: بِوَرِكَيْهَا أَوْ فَخَذَيْنَاهَا.
وَقَبِلَ النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الْهَدِيَّةَ وَلَمْ يَرُدَّهَا؛ لِقُلَّتْهَا وَعَلَوْ مَقَامُهُ ﷺ؛ فَهُوَ الْقَاتِلُ: «لَوْ
دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ» ^(٢).
الإتيان في هذه الأحاديث بما يدل على إباحة الأرنب والضَّبِّ والجراد وما أشبه ذلك من

(١) أخرجه البخاري (٢٥٧٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٦٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أَجَلَ النَّصِّ عَلَيْهَا بَعِينَهَا، وَإِلَّا فَالْأَصْلُ الْحُلُّ؛ يَعْنِي: لَا يَحْتَاجُ النَّاسُ أَنْ يَطْلُبُوا دَلِيلًا لِمَنْ قَالَ: هَذَا الْحَيَوَانُ حَلَالٌ، إِنَّمَا نَحْتَاجُ طَلَبَ الدَّلِيلِ لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحُلُّ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٠) بَابُ إِبَاحَةِ مَا يُسْتَعَانُ بِهِ
عَلَى الْأَضْطِْيَادِ وَالْعُدُوِّ وَكَرَاهَةِ الْخَذْفِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤ - (١٩٥٤) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا كَهْمَسٌ، عَنْ ابْنِ بَرِزَةَ قَالَ: رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغَفَّلِ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ يَخْذِفُ، فَقَالَ لَهُ: لَا تَخْذِفْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُهُ - أَوْ قَالَ - يَنْهَى عَنِ الْخَذْفِ، فَإِنَّهُ لَا يُضْطَادُّ بِهِ الصَّيْدُ، وَلَا يُنْكَأُ بِهِ الْعَدُوُّ، وَلَكِنَّهُ يَكْسِرُ السِّنَّ وَيَفْقَأُ الْعَيْنَ. ثُمَّ رَأَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَخْذِفُ فَقَالَ لَهُ: أَخْبِرْكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُهُ أَوْ يَنْهَى عَنِ الْخَذْفِ ثُمَّ أَرَاكَ تَخْذِفُ، لَا أَكَلِمَتِكَ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا.

(...) حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا كَهْمَسٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. الخذف: هو أن يأخذ الحصاة، على رأس الإبهام ثم يقذفها بالسبابة، أو ربما بالسبابة والوسطى، والذين يتمرنون على هذا يكون الخذف عندهم قوي جدًا، ربما يكسر السنَّ أو يفقأ العين، فهو منهي عنه؛ لأنه مفسدة وليس فيه مصلحة، فهو لا ينكأ عدوًّا ولا يصيد صيدًا، وإنما هو خطر فحسب.

ويوجد الآن مع الصبيان شيء يشبه هذا، وهو أنهم يأتون بمطاط ويضعون في طرفه حصاة صغيرة، ثم يمدونها هكذا بقوة، ثم يطلقونها فتخذف الحصاة، فهذه تشبه الخذف؛ فهي منهي عنها.

فإذا قال قائل: بالنسبة للصيد؛ لو أن إنسانًا خذف الصيد، ثم سقط الصيد وأدركه حيًّا فذبحه، أيجل أم لا؟

الجواب: نعم يجل، أما لو أدركه ميتًا فلا يجل.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ صُهَبَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَذْفِ. قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ فِي حَدِيثِهِ: وَقَالَ: إِنَّهُ لَا تَنْكَأُ الْعَدُوَّ، وَلَا يَقْتُلُ الصَّيْدَ، وَلَكِنَّهُ يَكْسِرُ السِّنَّ، وَيَقْفَأُ الْعَيْنَ. وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: إِنَّهَا لَا تَنْكَأُ الْعَدُوَّ. وَلَمْ يَذْكُرْ: تَقْفَأُ الْعَيْنَ.

٥٦- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، أَنَّ قَرِيْبًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ خَذَفَ. قَالَ: فَتَهَاؤُهَا وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ. وَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا، وَلَا تَنْكَأُ عَدُوًّا، وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ، وَتَقْفَأُ الْعَيْنَ». قَالَ: فَعَادَ. فَقَالَ: أَحَدَّثَكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ ثُمَّ تَخَذَفَ لَا أَكَلُمُكَ أَبَدًا.

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١١) بَابُ الْأَمْرِ بِإِحْسَانِ الذَّبْحِ وَالْقَتْلِ وَتَحْدِيدِ الشُّفْرَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧- (١٩٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: يَتَنَانِ حِفْظَتُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ فَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ».

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ بِإِسْنَادٍ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيٍّ وَمَعْنَى حَدِيثِهِ.

هذا الحديث فيه: الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة.

❦ قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ». هذا التعبير فيه إشكال؛ لأن الإحسان ليس واجباً في كل مكان، ولا في كل شيء، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ

بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴿[المائدة: ٩٠].

العدل: واجب، والإحسان: مستحب سنة.

❖ وهنا يقول: «كَتَبَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ». اضطرَّ بعض العلماء إلى أن يغير أو يحوّل على بمعنى «في». يعني: كتب الإحسان في كل شيء؛ يعني: ليس خاصاً بشيء دون الآخر، وعلى هذا التقدير لا إشكال إطلاقاً فإن الله كتب الإحسان في كل شيء، وكتب بمعنى: قدر، وليست بمعنى: فرض.

ولكننا نقول: إذا كان كتب بمعنى: قدر، فلا حاجة إلى تأويل «على» بمعنى «في» ونقول: كل شيء يمكن أن يدخل فيه الإحسان.

❖ قاله: «فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ». بكسر القاف؛ لأن المراد بذلك: هيئة القتل، والمصدر إذا أريد به الهيئة كسرت فاؤه؛ يعني: أوله، قال ابن مالك تَحَلَّلَتْهُ فِي الْأَلْفِيَةِ الَّتِي أَحْكُمَ عَلَى حِفْظِهَا وَفَهْمِهَا.

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَةٍ وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلْسَةٍ
نقول: «جلست جلسة». يعني: مرة واحدة، و«جلست جلسة». يعني: على هيئة معينة، كما تقول: جلست جلسة المتواضع وما أشبه ذلك.

المهم هنا: «أَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ» أو «أَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ» بالكسر؛ لأن المراد به الهيئة. ❖ وقوله: «وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ». وليس هناك شيء ثالث؛ لأن الحيوان إن كان مما يؤكل فهو ذبيحة، وإن كان مما لا يؤكل فهو قتيل.

فإن قال قائل: قوله: «أَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ». هل معناه: أحسنوا؛ أي: «اتقوا» بأسهل ما يكون من القِتْلَةِ، أو المراد: أحسنوا؛ أي: وافقوا الشرع فيها؟
الجواب: الثاني: لا شك.

وإذا فسرناه بهذا التفسير لم يرد علينا رجم الزاني المحصن؛ لأن رجم الزاني المحصن كما تعرفون أنه يرمم بالحصى حتى يموت، وهذا لا شك أنه شاق عليه، والحصى يكون وسطاً لا صغيراً ولا كبيراً ويضرب بها في غير مقتل أيضاً، ما تَنَحَّرَى المقاتل؛ لأنه لو ضربناه في مقتل مات لأول مرة، وهذا ليس من مقصود الشرع، بل نضربه في غير المقاتل: بطن، ظهر، كتف، ساق، ذراع، وما أشبه ذلك حتى يموت، وهذه من حيث الهيئة ليست

حسنة؛ لأنه خير من ذلك أن يضرب بالسيف ويستريح.

لكن نقول: هذه القتلة خير من ضربه بالسيف، بل هي الواجبة؛ لأن الزاني المحصن يرحم بالحجارة حتى يموت، وإنما وجب رجمه؛ لأن جسمه نال من اللذة المحرمة - كل أجزائه نالت من هذه اللذة - فناسب أن يعاقب الجسم الذي نال اللذة بجميع أجزائه بالعذاب، وهو الرجم بالحصى، فهي قتلٌ حسنة لموافقته للشرعية.

وكذلك قوله: «وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ». لكن، أحسنوا الذبحة لا أعلم شيئاً يخص هذا؛ بمعنى: أنك تتبع أحسن ما يكون من الذبح وأيسره.

بالنسبة للإبل: الأحسن النحر؛ لأن النحر قريب من القلب، فيتفرغ الدم بسرعة وتعرفون أن جسم البعير كبير، فتفرغ الدم من جسمه يحتاج إلى وقت كبير، فكان الأحسن النحر؛ لأنه أقرب إلى القلب فيتفرغ بسرعة، لو أننا قلنا: نذبحه من عند رأسه، لكان في هذا مشقة، متى يصعد الدم إلى الرقبة؟ ومتى يمر بها؟ فيتألم تألماً شديداً.

وغير البعير: يذبح، وإذا قيل: لماذا لا ينحر؛ لأنه أقرب إلى القلب؟

نقول: لا، بل يذبح من عند رأسه، لأنه أعلى الجسد، وليس فيه مشقة على هذا الذبيح، من مرور الدم في رقبته.

وهل من إحسان الذبحة أن يذبحها من أعلى رقبته أو من داخل الرقبة؛ يعني: من فوق أو من تحت؟

الجواب: من تحت أحسن وأسهل على الذابح وعلى الذبيحة.

وهل يذبحها وهي قائمة؟ أو يضجعها؟

الجواب: الثاني، ولكن هل يضجعها على الجنب الأيمن أو الأيسر؟

يتبع الأسهل؛ فإن كان الرجل لا يعرف أن يعمل إلا بيده اليسرى فالأحسن: أن يضجعها على الجنب الأيمن، وإذا كان يذبح باليمين، وهو الأكثر فعلى الأيسر، وهل الأفضل: أن يشد يديها ورجليها ويمسك بهما؛ أو يُطْلَقَهَا؟

الجواب: الثاني هو الأيسر حتى تتحرك؛ لأن هذا يُنَفِّسُ عليها، وأيضاً أسرع في إخراج الدم والموت؛ ولهذا ما يفعله بعض الناس الآن يشد يديها ورجليها وربما يترك عليها أحياناً، هذا غلط، بل دعها.

فإن قال قائل: كيف أدعها، لو تركتها لقامت؟

نقول: افعل ما فعل النبي ﷺ ضع رجلك على عنقها، وأنا واثق أنها لن تقوم؛ لأن قواها قد خارت وضعفت، فلا يمكن أن تقوم.
 قال: «وَلْيُحَدِّدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ فَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ». يحد: أي: يجعلها حادة، لأن ذلك أسرع في الذبح.

فإذا قال قائل: وهل يذبح بانفعال وقوة، أو بلين قلب ورقة؟
 الجواب: الأول؛ لأنه لو استعمل الرقة في هذا المكان ما يستطيع أن يمرر السكين، فالأفضل: أن يذبح بسرعة حتى تستريح، ويقول العوام: إن الذبيحة إذا ماتت ببطء، فهذا دليل على لين قلب الذابح، وإذا ماتت بسرعة فهو دليل على قسوة القلب، ولكن هذا ليس بصحيح، بل إذا ماتت بسرعة فمعناه: أن الذي ذبحها ذبحها بعزم وشدة، ففُطِّع عروقه.
 فإذا قال قائل: قوله: «وَلْيُحَدِّدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ». هل يحدّها وهي تنظر؟
 الجواب: لا. لأن النبي ﷺ رأى رجلاً يحد الشفرة، والبهيمة تنظر فقال: «أَتُرِيدُ أَنْ تُمَيِّتَهَا مَرَّتَيْنِ؟» أو كلمة نحوها^(١).

والآن؛ حسب ما نسمع أنه إذا حداها وهي تنظر هربت ولا يستطيع إمساكها، وهذا يعني أنها تشعر.

فإذا قال قائل: وهل يسنُّ أن يعرض عليها الماء؟
 الجواب: لا يسنُّ، ومن الناس من إذا أراد أن يذبحها يعرض عليها الماء، ولا أعلم لهذا سنة، نعم لو خاف أنها عطشى؛ فحيثنذ نقول: قدم لها الماء حتى لا تموت ظمأً، وهي تحت رعايتك.

وهنا مسألة: أن بعض الناس ما عنده قدرة ولا قوة ولا معرفة؛ فيأتي الثور الذي يكبر الجبل -ومن يقوى على هذا الثور؟- فيصعقه بالكهرباء حتى تقل مقاومته فما حكم ذلك؟

والجواب: إذا كان لا يموت مباشرة ويمكنه أن يذبحه فلا بأس، لكن كيف نعلم أنه لا زال حيًّا؟

بعض العلماء يقول: نعلم إذا رفس برجله أو يده أو أذنه أو ذيله.

(١) أخرجه الحاكم (٢٥٧/٤)، والبيهقي (٢٨٠/٩)، وعبد الرازق (٨٦٠٨) بلفظ: «أتريد أن تميتها مواتاً؟».

وبعضهم يقول: لا يشترط الرفص، وإنما يشترط أن يخرج منه الدم الأحمر الحار؛ لأنه لو خرج منه الدم أسود أو ليس بقوة فهذا يخرج من الميتة، فلا بد من خروج الدم الأحمر الذي يندفع.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨- (١٩٥٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ زَيْدٍ بْنَ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ جَدِّي أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ دَارَ الْحَكَمِ بْنِ أَيُوبَ، فَإِذَا قَوْمٌ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا قَالَ: فَقَالَ أَنَسٌ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُصَبَّرَ الْبَهَائِمُ^(١).

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ كُلُّهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٥٨م- (١٩٥٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا».

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٥٩- (١٩٥٨) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَأَبُو كَامِلٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِنَقَرٍ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَتَرَامُونَهَا، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا عَنْهَا. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا^(٢).

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِفَتْيَانٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ نَصَبُوا طَيْرًا وَهُمْ يَرْمُونَهُ، وَقَدْ جَعَلُوا لِصَاحِبِ الطَّيْرِ كُلِّ خَاطِئَةٍ مِنْ نَبْلِهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا، إِنَّ رَسُولَ

(١) أخرجه البخاري (٥٥١٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥١٥).

اللَّهُ ﷻ لَعَنَ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا.

٦٠- (١٩٥٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا.

هذه الأحاديث في بيان اتخاذ الحيوان هدفًا يرمون عليه، وهذا قد نهى عنه النبي ﷺ ولعن من فعله، وهو يدل على أن ذلك من كبائر الذنوب؛ لأن القاعدة: أن كل ما ورد فيه عقوبة معينة دنيوية أو أخروية فهو من كبائر الذنوب، ولا شك في هذا؛ لأن اتخاذه غرضًا، فيه أذية له وإيلا، وفيه أيضًا - تفويت - لماليته؛ لأنه إذا هلك من هذا الرمي؛ فإنه لا يكون حلالًا؛ لأنه لم يقصد أكله.

وقد اختار شيخ الإسلام رحمه الله أن ذبح الحيوان لغير أكله لا يبيحه، فلا بد أن ينوي أكله، وإلا صار إفسادًا للمال، وهل مثل ذلك ما يفعله بعض الذين يُمرِّثُونَ الصُّقُورَ وَيُطْلِقُونَ الحمام أمام الصقر من أجل أن يتمرن ويعدو عليه؟
الظاهر: لا، وأنه لا بأس به؛ لأنه لا يمكن تعليم الصقور للصيد إلا بهذه الطريقة.



ڪتابُ الأَضَاجِي

إِلَى جَدِثٍ : ١٩٧٨

مِنْ جَدِثٍ : ١٩٦٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْأَضَاحِي

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ وَقْتِهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٩٦٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ. ح. وَحَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، حَدَّثَنِي جُنْدُبُ بْنُ سَفْيَانَ قَالَ: شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَغْدُ أَنْ صَلَّى وَفَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَلَمَ، فَإِذَا هُوَ يَرَى لَحْمَ أَضَاحِي قَدْ ذُبِحَتْ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ فَقَالَ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ - أَوْ نُصَلِّيَ - فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ كَانَ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ»^(١).

الأضاحي: جمع أضحية، وهي ما يذبح يوم عيد النحر، وأيام التشريق تقرباً إلى الله ﷻ، وسميت أضحية؛ لأنها تُفعل في عيد الأضحي، وهي سنة مؤكدة يكره للقادر عليها أن يدعها، وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أنها واجبة، وأن من كان قادراً ولم يفعل فهو آثم^(٢).

وشروط الأضحية:

الشرط الأول: أن تكون من بهيمة الأنعام، والدليل قول الله تعالى: ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]. والحديث «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ يُغَسَّرَ

(١) أخرجه البخاري (٥٥٦٢).

(٢) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: عن الراجح في حكم الأضحية؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: الأدلة تدل على الوجوب، وكلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لا شك أنه هو الصحيح لمن كان قادراً، أما من ليس بقادر فلا عليه.

عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ»^(١).

ومن ضحى بغيرها ولو أطيب منها لحمًا، ولو أغلى منها قيمة؛ فإنها لا تجزئ؛ لأنها مخالفة للشريعة في أمور ستة، وهي:

- | | |
|-----------------|-----------------|
| الأول: السبب. | الثاني: الجنس. |
| الثالث: القدر. | الرابع: الهيئة. |
| الخامس: الزمان. | السادس: المكان. |

وهنا إذا ضحى بغير بهيمة الأنعام، فقد اختلَّ شرط من الشروط المذكورة، وهي: الجنس؛ فلا تصح، حتى لو كانت أطيب لحمًا، أو أكثر ثمنًا.

الشرط الثاني: أن تبلغ السن المعتبر شرعًا، وهو في الضأن ستة أشهر، وفي الماعز سنة، والبقر سنتان، وفي الإبل خمس.

الشرط الثالث: ألا تكون من المريضة البين مرضها، ولا العوراء البين عورها، ولا العرجاء البين عرجها، ولا العجفاء التي لا تنقي، فهذه أربعة لا تجزئ في الأضاحي، وما كان مثلها أو أدنى منها فله حكمها، لأن الشريعة لا تفرق بين متماثلين ولا تجمع بين متفرقين.

وقد قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحج: ٢٥]. والميزان ما توزن به الأشياء، وهو القياس.

وعليه؛ فالعمياء تجزئ أو لا تجزئ؟

الجواب: لا تجزئ؛ لأن هذا عيب أشد من العور، وقال بعض العلماء: إنها تجزئ، وعلل بعلّة عليّة، وبمرض لا يرجى برؤه، فقال: إن العوراء يطلقها الرعاة ترعى بنفسها ولا تستكمل الأكل؛ لأنها لا تنظر إلا من جانب واحد، وأمّا العمياء؛ فإن الرعاة لا يطلقونها بل يأتون إليها بالعلف، فلا ينقصها العمى شيئًا.

فنقول: هذه علّة عليّة، لو حدثت صبيًا بهذا لأنكره، ثم نقول: من قال لكم: إن العلّة في العوراء أنها لا تنظر إلا من جانب واحد؟ من قال هذا؟! إن النبي ﷺ قال: «الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا»؛ فلو كانت عوراء لا تبصر بعينها ولكن العين قائمة؛ لأنها ليس فيها شيء فهدنا بصرها ناقص - من جانب واحد، وهذه تجزئ.

إذن: بطل تعليلهم، فبطل قياسهم.

والعرجاء البين ضلعها؛ لأن العرج عيب؛ ولأنها لا تستطيع أن تمشي مع صاحباتها، فإن كانت مقطوعة إحدى القوائم لا تجزئ؛ لأنها فقدت عضوًا مقصودًا.

وهل الزمنى - وهي الشلاء التي ما تستطيع الحركة - تجزئ أو لا؟

الجواب: لا تجزئ؛ لأنه إذا كانت العرجاء ما تجزئ: فالزمنى من باب أولى.

أما المريضة: فالمرض نوعان: مرض ضعيف؛ يعني: لا يظهر أثره على البهيمة، أو مرض يبيّن: تجد البهيمة خاوية، ولا تأكل ولا تمشي مع صاحباتها فهذه مرضها يبيّن، قال العلماء: ومنه - أي: المرض البيّن - الجرب، وإن لم يظهر أثره على البهيمة؛ لأن الجرب وباء مفسد للحم، ويخشى إذا أكل جرباء أن يضر.

والعجفاء: التي ليس فيها مخ، والهزال نوعان: هزيلة بهزال لم يصل إلى مخها، فهذه تجزئ، وهزيلة وصل الهزال إلى مخها، حيث كان المخ الذي في ساقها دمًا وليس مخًا جامدًا، فهذه لا تجزئ.

وهناك عيوب أخرى الأولى أن تخلو منها البهيمة، ولكنه لا يضر في الأجزاء، مثل: لو كانت أذنًا مقطوعة، فتجزئ، وكذا القرن والذيل.

وأما مقطوعة الألية، فالألية معلوم أن فيها شحم مقصود، فإذا قطعت الألية لم تجزئ، وظاهر كلام الفقهاء رحمهم الله: أنها حتى لو قطعت من أجل التسمين فإنها لا تجزئ.

الشرط الرابع: وقتها: وهو يوم النحر من بعد صلاة العيد، وثلاثة أيام إلى قبل غروب اليوم الثالث بنصف ساعة أو ربع ساعة أو نحو ذلك.

وذهب آخرون: إلى أن وقتها هو يوم العيد فقط.

وقيل: العيد ويومان قبله عند آخرين.

وقيل: كل شهر ذي الحجة.

وأقرب الأقوال هو القول الأول: إلا من عذر، ومثال العذر: إنسان عيّن هذه الشاة على أنها أضحية، وهربت منه دون تفریط ولا تعدّ منه، ثم وُجدت بعد انتهاء أيام التشريق، فهل يذبحها قضاءً أو نقول لا يذبحها؟.

الجواب: الأول: أن يذبحها قضاءً؛ لأن الوقت فات لعذر.

هذه شروط الأضاحي، ومن الشروط أيضًا - وإن لم تذكر - أن تكون الأضحية ملكًا للمضحي، فلو سرق شاة وضحي بها لم تقبل؛ لأن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا؛ وذلك لأن المغصوب ملك لمالكه، وليس للغاصب، فلا يجزئ كأضحية.

ثم الأضحية ليست أن يضحي الإنسان للميت؛ لأن هذه - أعني: الأضحية عن الميت - اختلف فيها العلماء، هل تصح وتجزئ أو لا؟ بعد اتفاقهم على أن الصدقة عن الميت تجزئ، لكن الأضحية عبادة مستقلة لا يقصد بها الأكل، ولا الصدقة، كما قال ﷺ: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ الْقَوِيُّ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧]. فأنكر كثير من العلماء الأضحية عن الميت، وقالوا: إن هذا لم يرد عن النبي ﷺ والذبح نفسه عبادة، يحتاج إلى دليل، والنبي ﷺ مات له أقارب، ومات له زوجات، ولم يُضَحَّ لأحد منهم، ومات عمه حمزة - استشهد في أحد - وهو من أعز الناس عليه، وماتت زوجته خديجة، وهي أحب النساء إليه ما عدا عائشة، وزينب بنت خزيمة أيضًا من زوجاته ماتت قبله، ولم يُضَحَّ عن أحد منهم، وما انتشر بين الناس، ولا سيما في نجد من أن الأضاحي تشرع للأموات، حتى كنا ونحن صغار ما نعرف أن الأضحية للحي، بل إذا قال: فلان ضحى عن أبيه، قال القائل: الله يرحمه، متى توفي؟ لأنه لا يُضَحَّى إلا عن الميت، لكن - الحمد لله - الآن بعد أن استنار الناس بالعلم، بينا لهم خطأ هذا المنهج، وأن الأصل في الأضحية: أنها عن الحي، يضحي الرجل عنه وعن أهل بيته، ويأكلون ويذكرون الله ﷻ.

(١) سئل الشيخ رحمه الله: هل يجوز أن يذبح رجل أضحية عن الحي وأخرى عن الميت؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: لا، وإنما يضحي بواحدة عنه وعن أهل بيته، وينوي بذلك دخول الأموات، فواحدة تكفي.

وسئل العلامة ابن باز رحمه الله: ما حكم الأضحية؟ وهل تجوز عن الميت؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: الأضحية سنة مؤكدة في قول أكثر العلماء؛ لأنه ﷻ ضحى، وحث أمته على الضحية، والأصل أنها مطلوبة في وقتها من الحي عن نفسه، وأهل بيته، وله أن يشرك في ثوابها من شاء من الأحياء والأموات.

أمّا الأضحية عن الميت فإن كان أوصى بها في ثلث ماله مثلاً أو جعلها في وقف له وجب على القائم على الوقف أو الوصية تنفيذها، وإن لم يكن أوصى بها ولا جعلها وقفًا، وأحب إنسان أن يضحي عن أبيه أو أمه أو غيرهما فهو حسن، ويعتبر هذا من أنواع الصدقة عن الميت، والصدقة عنه مشروعة في قول أهل السنة والجماعة.

ثم إن الأضحية عبادة مستقلة، لا للأكل، وقد فرق النبي ﷺ بين الأضحية وبين الأكل، في قصة أبي بردة بن نيار لما قال: إني ذبحت قبل أن أصلي قال: «شأتك شاة لحم»^(١)، وقال: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ شَاةً مَكَانَهَا»^(٢).

ولهذا لا يحل لإنسان أن يتقرب بالذبح لله ﷻ في غير ما شرعه الله، وهي الأضاحي والهدايا والعقائق.

وأما الوقت فقد ذكر فيه حديث جندب بن سفيان «قَالَ: شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَعُدْ أَنْ صَلَّى وَفَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَلَمٌ، فَإِذَا هُوَ يَرَى لَحْمَ أَضَاحِي قَدْ ذُبِحَتْ قَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ فَقَالَ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ - أَوْ نُصَلِّيَ - فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ كَانَ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ».

في هذا الحديث فوائد:

منها: أنه في عهد النبي ﷺ كانت الأضاحي يُخْرَجُ بها إلى مصلى العيد، تذبح هناك عند المصلى، لفائدتين عظيمتين:

الفائدة الأولى: إظهار هذه الشعيرة حتى تظهر وتزيد، كما أننا نخرج لصلاة العيد إلى الصحراء، وما نصلي في مساجدنا، كذلك الأضاحي نضحي هناك إظهاراً لهذه الشعيرة.

الفائدة الثانية: تمكين من أراد أن يأخذ منها أن يأخذ من الفقراء وغير الفقراء، لكن هذا ترك من قديم الزمان، ووجه ذلك: أن الناس لو فتح لهم هذا الباب لم يتأدبوا بالآداب التي كان الصحابة يتأدبون بها، من احترام المسجد، وبُعْدِ الدماء والأرواث عن المسجد، والطمأنينة والسكينة فيها، فلو كان كل واحد عنده أضحية يأتي بها للمصلى، فجعلت هذه الأضاحي مجتمعة فتحدث مشكلة.

لو قال قائل: لماذا لا تُخَيَّنَ السنة، بأن يخرج الإمام وحده بأضحيته، ويضحي إظهاراً للشعيرة؟

وأما الصدقة بضمن الأضحية بناء على أنه أفضل من ذبحها، فإن كانت الأضحية منصوفاً عليها في الوقف أو الوصية لم يجز للوكيل العدول عن ذلك إلى الصدقة بضمنها، أما إن كانت تطوعاً عن نفس المسلم الحي، وعن أهل بيته فسنة مؤكدة للقادر عليها، وذبحها أفضل من الصدقة بضمنها، وبالله التوفيق.

(١) أخرجه البخاري (٩٥٥)، ومسلم (١٩٦١) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٩٨٥)، ومسلم (١٩٦٠) من حديث جندب بن سفيان رضي الله عنه.

قلنا: هذا ممكن لكن مع ذلك يخشى أن الناس يتابعون ويحصل ما لا ينبغي^(١).
ومنها: أن من ذبح قبل الصلاة لم تجزئ أضحيته، سواء أكان عالمًا أم جاهلًا؛ لعموم
الحديث؛ ولأن الإنسان لو صلى قبل الوقت جاهلًا، ثم تبين أنه صلى قبل الوقت، هل
يُلْزَمُ بالإعادة أم لا؟

الجواب: يلزم بالإعادة لكن ما فعله يكون مأجورًا عليه، ولا يَأْثَمُ.
ومنها: أن من ذبح قبل الصلاة، وجب عليه ضمان ما ذبح. انتبه! يجب أن يضمنها؛
فليذبح بدلها، حتى لو قلنا: بأن الأضحية سنة، فإنه إذا ذبح قبل الصلاة يلزمه الضمان،
ولكن هل يلزمه ضمانها على صفتها؟ أو بأدنى مجزئ؟

الظاهر: أنه يجب أن يضمنها على صفتها، فإذا كانت طيبة سليمة كبيرة، فلتكن
الذبيحة التي بدلها على صفتها؛ لأنه سيأتي في آخر الحديث: «فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا»، وقوله:
«فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى». «مَكَانَهَا». يعني: مثلها.

ومنها: وجوب التسمية على الذبيحة؛ لقوله: «وَمَنْ كَانَ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ»
والباء للمصاحبة؛ أي: فليذبح ذبيحة يصحبها قوله: «بِاسْمِ اللَّهِ». وجوبًا.
ولكن هل هو شرط أو واجب؟

الصحيح: أنه شرط، وقيل: إنه واجب يسقط بالسهو، والصواب: أنه شرط لا
يسقط لا بالسهو ولا بالجهل؛ لعموم قول الله تبارك وتعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ تَذْكُرًا سَوَاءً
أَلَلَّ عَلَيْكُمْ وَإِنَّهُ لَفَسْقٌ﴾^(٢).

(١) سئل الشيخ رحمه الله: أن البعض قد يقول: إن ترك الذبح عند المصلي يعتبر من البدع؛ لأن السنة جاءت
بالذبح عند المصلي، فكيف يجاب عن هؤلاء؟
فأجاب رحمه الله قائلاً: هذه الشريعة جاءت بדרء المفساد وجلب المصالح، وليس ترك السنة بدعة؛ لأنه
غير مبتدأ، فالبدعة لا بد أن يكون هناك فعل، ثم أيضًا: البدعة التي لها دليل، واختلف الناس في دلالاته
لا تسمى بدعة، وإلا لقلنا: كل الفقهاء مبتدعون؛ لأنهم يخالفون السنة أحيانًا ويكون لهم تأويلات
لبعض الأدلة.

(٢) سئل الشيخ رحمه الله عن قول الذابح عند الذبح: «بسم الله الرحمن الرحيم، الله أكبر». فما حكم قول:
الرحمن الرحيم. هنا؟
فأجاب رحمه الله قائلاً: أما التكبير فهو من فعله ﷺ، وكذا التسمية، وأما الرحمن الرحيم؛ فلا بأس به،
وقال البعض: إنه لا يليق بالذبح أن تذكر «الرحمن الرحيم»، وإلا فلو تذكرت الرحمة فلا تذبح، ولكن
نقول: «الرحمن الرحيم» بمعنى: رحمة عليه من الله؛ لأنه سبحانه أذن في أن يذبح هذا الحيوان.

ومنها: أنه يجب على أهل العلم أن يُسئوا الشريعة، وإن لم يُسألوا، إذا وقع الناس في الخطأ، ولا يقل العالم المعتبر قوله: أنا لم أسأل؛ لأننا نقول: السؤال نوعان. الأول: سؤال بلسان المقال، مثل: أن يأتي إنسان ويسأل.

والثاني: وسؤال بلسان الحال، مثل: أن يعمل الناس عملاً لا يليق شرعاً أو عرفاً، فهنا يجب أن تُبين، وإن لم تُسأل.

وهنا مسألة متعلقة بالأصاحي، وهي أن بعض الناس يقول: هناك حديث ورد فيه: «اسْتَفْرَهُوا صَحَابِيَاكُمْ». يعني: ضحوا بأضحية فارهة «فَإِنَّهَا عَلَى الصِّرَاطِ مَطَايَاكُمْ»^(١)، وهذا حديث ضعيف جداً جداً، وليس بصحيح عن النبي ﷺ ولذلك يرد سؤال من البعض أن بعض الناس إذا ضحى ركب عليها -ركب على الأضحية- كأنه يريد أن يكون هذا الركوب مقدمة للركوب على الصراط، وهذا كله غلط.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ سَلَامُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سَفْيَانَ قَالَ: شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ بِالنَّاسِ نَظَرَ إِلَى غَنَمٍ قَدْ ذُبِحَتْ، فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ شَاةَ مَكَانِهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ».

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ كِلَاهُمَا، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَا: عَلَى اسْمِ اللَّهِ. كَحَدِيثِ أَبِي الْأَخْوَصِ.

٣- (...) حَدَّثَنَا حُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَسْوَدِ سَمِعَ جُنْدَبًا الْبَجَلِيَّ قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ أَضْحَى، ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَعِدْ مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ».

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤- (١٩٦١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ حَامِرٍ، عَنِ

(١) نقل الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «تلخيص الحبير» (٤ / ١٣٨)، عن الرافي قوله، ثم قال: «... وأخرجه صاحب مسند الفردوس... ويحيى - وهو ابن عبيد الله - ضعيف جداً.

الْبَرَاءُ قَالَ: ضَحَّى خَالِي أَبُو بَرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تِلْكَ شَاةٌ لَحْمٌ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي جَذْعَةً مِنَ الْمَعَزِ، فَقَالَ: «ضَحَّ بِهَا وَلَا تَضْلُحْ لِغَيْرِكَ». ثُمَّ قَالَ: «مَنْ ضَحَّى قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا ذَبَحَ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ».

هذا الحديث فيه: دليل على أن الجذع من الماعز لا تجوز؛ لأن النبي ﷺ قال: «ضَحَّ بِهَا وَلَا تَضْلُحْ لِغَيْرِكَ». وقد ذكرنا أن من شروط قبول الأضحية: أن تبلغ السن المحدد شرعاً، وهو ستة أشهر للضأن، وستة للماعز، وستان للبقر، وخمس سنوات للإبل.

وقوله: «وَلَا تَضْلُحْ لِغَيْرِكَ». أي: الشخص مغاير، وهل المراد بالمغايرة هنا: مغايرة النفس؛ أي: الذات، أو المغاير في الحال؛ أي: المغايرة لحالك؟

الجواب: الجمهور على الأول؛ يعني: لا يصلح أن يضحي أحد بعد أبي بردة بجذع من الماعز، هذا الذي عليه أكثر العلماء، وهذا فيه إشكال، والإشكال: أن الشريعة الإسلامية أحكامها معلقة بالمعاني والأوصاف لا بالأشخاص.

فالأحكام معلقة بالمعاني لا بالأشخاص، حتى النبي ﷺ خصائصه التي خصَّه الله بها لا لشخصه، ولكن لوصفه وهو النبوة والرسالة، في الخلق ربما يعامل الإنسان الخلق معاملة شخصية فَيُعْطِي زَيْدًا وَيَحْرِمُ عَمْرَ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ مِثْلًا فِي الْمَعْنَى، لكن الشرع لا يمكن أن يخص أحداً بعينه لشخصه بل لوصفه.

وعلى هذا فنقول: معنى قوله: «لِغَيْرِكَ». أي: لمغاير لك في الوصف، بناءً على هذا لو حصل للإنسان حال كحال أبي بردة، فهل نقول: اذبح جذعاً من الماعز؟

الجواب: لا، بل تجزئه. وهذا القول هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وهو الحق؛ لأن المعاني الشرعية منوطة بالمعاني والأحوال دون الأشخاص.

وعلى هذا فنقول: إذا جرى لإنسان مجتهد أن ذبح أضحيته قبل الصلاة من أجل أن يطعم قبل أن يصلي، ثم يَبَيَّنْ لَهُ أَنَّ شَاتَهُ شَاةٌ لَحْمٌ وَعِنْدَهُ جَذْعٌ مِنَ الْمَاعِزِ؛ فَلَهُ أَنْ يَضْحِيَ بِهِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ غَالِيَةً؛ لِأَنَّ أَبَا بَرْدَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي عِنَاقًا هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ؛ يَعْنِي: هُوَ الَّذِي عِنْدَهُ قَالَ: «ضَحَّ بِهَا»، وهذا القول هو القول الراجح، لكن لو لم تكن عنده هل يشتريها ويضحي بها؟

الظاهر: لا؛ لأننا إذا أردنا أن نطبق على حال أبي بردة فلا بد أن تكون مطابقة لها تماماً. وهنا قاعدة: إذا رأيتم خارجاً عن العموم؛ فلا بد أن يكون الملحق به مطابقاً له من

كل وجه؛ لأن الأصل في العموم: عموم الأحوال كلها، هذا هو الأصل: فإذا وُجِدَتْ صورة خارجة عن العموم، فإننا لا نخرج ما يُماثلها إلا إذا كانت مطابقة لها تمامًا.

﴿٨٨٨﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ؛ أَنَّ خَالَه أَبَا بَرْدَةَ بْنَ نِيَارٍ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَلْبِغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا يَوْمُ اللَّحْمِ فِيهِ مَكْرُوهٌ، وَإِنِّي عَجَلْتُ نَسِيكَتِي لِأَطْعِمَ أَهْلِي وَجِيرَانِي وَأَهْلَ دَارِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعِدْ نُسْكَأ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي عَنَاقَ لَبَنٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ. فَقَالَ: «هِيَ خَيْرٌ نَسِيكَتِكَ، وَلَا تَجْزِي جَذَعَةً عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

قوله: «أَهْلُ بَيْتِي». بخلاف أهل داري؛ لأن أهل داري؛ أي: أهل الحي، الدور؛ يعني: الأحياء.

قوله: «بَعْدَكَ». زماناً أو حالاً؟ الصحيح: حالاً، وأكثر العلماء على أنها بعدك زماناً.

﴿٨٨٨﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِي، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: «لَا يَذْبَحَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يُصَلِّيَ». قَالَ: فَقَالَ خَالِي: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا يَوْمُ اللَّحْمِ فِيهِ مَكْرُوهٌ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ هُشَيْنٍ.

٦- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَوَجَّهَ قِبَلَتَنَا وَنَسَكَ نُسْكَأ فَلَا يَذْبَحُ حَتَّى يُصَلِّيَ». فَقَالَ خَالِي: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ نَسَكْتُ عَنْ ابْنِ لِي. فَقَالَ: «ذَاكَ شَيْءٌ عَجَلْتُهُ لِأَهْلِكَ». فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي شاةً خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْنِ قَالَ: «ضَحَّ بِهَا فَإِنَّهَا خَيْرٌ نَسِيكَةً».

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٣/١٦٦):

قوله: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا يَوْمُ اللَّحْمِ فِيهِ مَكْرُوهٌ». قال القاضي: كذا روينا في مسلم «مكروه» بالكاف والهاء من طريق السنجري والفارسي، وكذا ذكره الترمذي، قال: روينا في مسلم من طريق العذري «مقروم» بالقاف والميم، قال: وَصَوَّبَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ

الرواية وقال: معناه يُشْتَهَى فيه اللحم، يقال: قرمت إلى اللحم وقرمته إذا اشتهيته، قال: وهي بمعنى قوله في غير مسلم: عرفت أنه يوم أكل وشرب فتعجلت وأكلت وأطعمت أهلي وجيراني، وكما جاء في الرواية الأخرى: «إِنَّ هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ» وكذا رواه البخاري، قال القاضي: وأما رواية «مكروه» فقال بعض شيوخنا: صوابه «اللَّحْمُ فِيهِ مَكْرُوهٌ» بفتح الحاء؛ أي: ترك الذبح والتضحية، وبقاء أهله فيه بلا لحم حتى يشتهوه مكروه، واللحم - بفتح الحاء - اشتهاه اللحم، قال القاضي: وقال لي الأستاذ أبو عبد الله بن سليمان: معناه ذبح ما لا يجزي في الأضحية مما هو لحم مكروه لمخالفة السنة، هذا آخر ما ذكره القاضي، وقال الحافظ أبو موسى الأصبهاني: معناه: هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه شاق، وهذا حسن والله أعلم. اهـ

هذا فيه إشكالان:

الأول: في قوله: «عن ابن لي». وقد سبق أنه ضحى عن نفسه لا عن ابنة^(١).

(١) قرأ أحد الطلبة بحثاً يتعلق باختلاف الألفاظ الواردة في حديث البراء بن عازب، جاء فيه: «هذا بحث مختصر لبيان الإشكال الوارد في حديث البراء بن عازب ~~في~~ في قصه أبي بردة، وبيان ذلك كالتالي:

أولاً: أخرج الحديث كل من: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد في «مسنده»، والدارمي، والطيالسي، والبيهقي، ومالك، وابن حبان، والبخاري، وابن الجارود، والطحاوي في «مشكل الآثار» و «شرح معاني الآثار»، كبل هؤلاء أخرجوا الحديث إما مطولاً أو مختصراً أو كلاهما، ولم يذكر واحد منهم قوله: «قَدْ نَسَكْتُ عَنْ ابْنِ لِي»

ثانياً: الرواية التي معنا، وهي «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عبد الله بن نمير، ح وحدثنا ابن نمير، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا زكرياء عن فراس، عن عامر، عن البراء، قال...»

مدار هذه الرواية على فراس بن يحيى الهمداني الخارجي الكوفي، وقد ذكر ابن حجر ~~تعالى~~ في «التقريب» أنه: صدوق ربما وهم.

ثالثاً: على ما تقدم فإن هذه اللفظة تحتل عدة احتمالات:

١- ربما نقول: إنها شاذة.

٢- ربما نقول: هذا وهم وقع فيه فراس بن يحيى.

٣- وربما نقول: إن أبا بردة ضحى عن ابنة الحي، وليس له ابن ميت.

أما الإشكال الثاني: وهو قوله: «إن عندي شاة»، فلم أجد في المصادر التي رجعت إليها من أورد هذا الإشكال أو حتى أشار إليه.

وأما الإشكال الثالث: وهو قوله: «فبقي عتود»، فقد قال ابن القيم ~~تعالى~~ في شرحه لأبي داود، فإن قيل: فما وجه قول: «ولا رخصة فيها لأحد بملكك»، قيل: هذه الزيادة غير محفوظة في حديثه، ولا ذكرها أحد من أصحاب الصحيحين، ولو كانت في الحديث لذكروها ولم يحذفوها، فإنه لا يجوز اختصار

الثاني: قوله: «إِنَّ عِنْدِي شَاةً». والألفاظ الأخرى «جَذَعَةٌ مِنَ الْمَغْزِ». وكلمة شاة معناها كبيرة، وهذه ليس فيها إشكال، والروايات الأخرى تدل على أنها صغيرة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُبَيْدِ الْإِبْرَامِي، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا نُصَلِّي، ثُمَّ نَرْجِعُ، فَتَنْتَحِرُ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ مُسْتَنَّا، وَمَنْ ذَبَحَ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ». وَكَانَ أَبُو بَرَّةَ بْنُ نِسَارٍ قَدْ ذَبَحَ فَقَالَ: عِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسْنَةٍ، فَقَالَ: «اذْبَحْهَا وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بِعَدْكَ».

(...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُبَيْدِ سَمِعَ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ ح. وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا، عَنْ جَرِيرٍ كِلَاهُمَا، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ النَّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ. ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

مثلها، وأكثر الرواة لا يذكرون هذه اللفظة. اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: «الكني رأيت الحديث في «المتفق» للجوزقي من طريق عبيد بن عبد الواحد، ومن طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان، كلاهما عن يحيى بن بكير، وليست الزيادة فيه، فهذا هو السر في قول البيهقي: إن كانت محفوظة؛ فكانه لما رأى التفرد، خشي أن يكون دخل على راويها حديث في حديث. اهـ

وفي الختام: أسأل الله تعالى أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأصلي وأسلم على خير عباد الله محمد رسول الله ﷺ. اهـ

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا بحث جيد، مختصر ومفيد، والخلاصة: أن ذكر الابن يعتبر شاذًا، ما دام كل هؤلاء رَوَوْهَ دونها، فهو شاذ، ولا سيما أنه قيل: فيمن تفرد بها؛ إنه صدوق ربما وهم، وهذا تضعيف له.

والثاني: قوله: «ولا يجوز عن أحد بعدك» فلا يبعد - أيضًا - أنها وهم من حديث أبي برة الذي قال فيه النبي ﷺ: «لم يجزئ عن أحد بعدك».

وأما إطلاق الشاة على الصغير من الماعز، فلا ينعُد؛ لأن الشاة في الشرع تطلق على الضأن والماعز، ويقال: شاة؛ وإن كان ظاهرها أنها تعم الكبير والصغير؛ فإن الروايات الأخرى تدل على أنها صغيرة، والحمد لله.

٨- (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرِ الدَّارِمِي، حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ -يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ- حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَخْوَصُ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ نَحْرِ، فَقَالَ: «لَا يَضْحَكُنَّ أَحَدٌ حَتَّى يُصَلِّيَ». قَالَ رَجُلٌ: عِنْدِي عَنَاقُ لَبَنٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، قَالَ: «فَضَحْ بِهَا وَلَا تَجْزِي جَذَعَةً عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

٩- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ -يَعْنِي: ابْنَ جَعْفَرٍ- حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: ذَبَحَ أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْدِلْهَا». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْسَ عِنْدِي إِلَّا جَذَعَةٌ -قَالَ شُعْبَةُ: وَأَظْنَهُ قَالَ- وَهِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا وَلَنْ تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرِ الشُّكَّ فِي قَوْلِهِ: هِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ.

١٠- (١٩٦٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ عَلَيْهِ -وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو- قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ». فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا يَوْمٌ يُسْتَهَي فِيهِ اللَّحْمُ. وَذَكَرَ هَنَةً مِنْ جِيرَانِهِ، كَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَدَقَهُ قَالَ: وَعِنْدِي جَذَعَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ أَفَأَذْبَحُهَا؟ قَالَ: فَرَخَّصَ لَهُ، فَقَالَ: لَا أَذْرِي أَبْلَغْتَ رُخْصَتَهُ مَنْ سِوَاهُ أَمْ لَا؟ قَالَ: وَانْكَفَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى كَبْشَيْنِ، فَذَبَحَهُمَا فَقَامَ النَّاسُ إِلَى غَنِيمَةٍ فَتَوَزَّعُوا. أَوْ قَالَ: فَتَجَزَّعُوا^(١).

قوله: «فَذَبَحَهُمَا». فيه دليل على أنه ينبغي للمضحى أن يباشر أضحيته بيده إن كان يعرف كيف ينحر، وإن كان لا يعرف وكُل من يذبحها وحضر، قال أهل العلم: وَيُكْرَهُ أَنْ يُوَكَّلَ ذِمِّيًّا؛ يعني: يهوديًا أو نصرانيًا في ذبحها، وإن كان ذبحهم حلالًا؛ لأنهما ليسا من أهل القرية.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:
١١- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَهْشَامٌ، عَنْ

مُحَمَّدٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ثُمَّ خَطَبَ، فَأَمَرَ مَنْ كَانَ دَبَّحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ ذَبْحًا، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُليَّةَ.

١٢- (...) وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ يَحْيَى الْحَسَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ -يَعْنِي: ابْنَ وَرْدَانَ- حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى. قَالَ: فَوَجَدَ رِيحَ لَحْمٍ فَنَهَاهُمْ أَنْ يَلْبَسُوهَا قَالَ: «مَنْ كَانَ ضَحَى فَلْيُعِدْ». ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا.

قوله: «فَوَجَدَ رِيحَ لَحْمٍ». فيه دليل على أن النبي ﷺ قد أكمل الله له الخَلْقَةَ كما أكمل له الخَلْقَ؛ يعني: أنه يشمه، والشم حاسة مستقلة؛ لأن الحواس خمس، منها: الشم، وكل حاسة فيها دية كاملة؛ يعني: لو أن إنسانًا جنى على شخص فصار لا يشم، نقول: عليه دية كاملة، كأنه قتل نفسًا، لكن ليس عليه كفارة؛ وذلك لأنه لم يقتل نفسًا، إذن في كل حاسة دية كاملة، وفي الأعضاء: كل عضو ليس منه في الجسد إلا واحد ففيه دية كاملة، مثل: اللسان ما في الجسد منه إلا واحد، فإذا قطع لسانه وجبت عليه الدية كاملة، مع وجوده حيًّا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ سِنِّ الْأَضْحِيَّةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣- (١٩٦٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسَنَّةً إِلَّا أَنْ يَعْسَرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ».

قوله: «فَتَذْبَحُوا». يعني: فاذبحوا، أو بمعنى: إلا أن تعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن فإن ذلك مجزئ وذلك من التقدير^(١).



(١) سئل الشيخ رحمه الله: وهل تجزئ الجذعة من الضأن مطلقًا، أم في حالة عدم تيسر المسنة؟ فأجاب رحمه الله قائلًا: ظاهر حديث جابر هو الثاني، ولكن هناك أحاديث أخرى تدل على أن الجذعة من الضأن تجزئ مطلقًا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤- (١٩٦٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَدِينَةِ، فَتَقَدَّمَ رَجُلًا فَنَحَرُوا وَظَنُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَحَرَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ كَانَ نَحَرَ قَبْلَهُ أَنْ يُعِيدَ بِنَحْرِ آخَرٍ، وَلَا يَنْحَرُوا حَتَّى يَنْحَرَ النَّبِيُّ ﷺ.

أخذ بهذا بعض أهل العلم، وقالوا: لأنه لا تصح التوضحية إلا إذا ضحى الإمام، ولكن القول الراجح: أن تأخير التوضحية حتى يُضحى الإمام على سبيل الاستحباب؛ يعني: الأحاديث كلها تدلُّ على جواز الذبح بعد الصلاة، فكلها مُعلقة بالصلاة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- (١٩٦٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى أَصْحَابِهِ ضَحَايَا، فَبَقِيَ عَتُودٌ فَذَكَرَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «ضَحَّ بِهَ أَنْتَ». قَالَ قُتَيْبَةُ: عَلَى صَحَابِيهِ^(١). قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٣/١٧٣، ١٧٤):

قوله في حديث عقبة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى أَصْحَابِهِ ضَحَايَا، فَبَقِيَ عَتُودٌ فَذَكَرَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «ضَحَّ بِهَ أَنْتَ» قال أهل اللغة: «العتود» من أولاد المعز خاصة، وهو ما رعى وقوي، قال الجوهري وغيره: هو ما بلغ سنة، وجمعه: «أعتدة وعدان» يادغام التاء في الدال، قال البيهقي وسائر أصحابنا وغيرهم: كانت هذه رخصة لعقبة بن عامر، كما كان مثلها رخصة لأبي بردة بن نيار المذكور في حديث البراء بن عازب السابق، قال البيهقي: قد روينا ذلك من رواية الليث بن سعد ثم روى ذلك بإسناده الصحيح عن عقبة بن عامر، قال: أعطاني رسول الله ﷺ غَنَمًا أَقْسَمُهَا ضَحَايَا بَيْنَ أَصْحَابِي، فَبَقِيَ عَتُودٌ مِنْهَا، فَقَالَ: ضَحَّ بِهَا أَنْتَ، وَلَا رَخْصَةَ لِأَحَدٍ فِيهَا بَعْدَكَ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَعَلَى هَذَا يَحْمَلُ أَيْضًا مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَصْحَابِهِ غَنَمًا فَأَعْطَانِي عَتُودًا جَذْعًا، فَقَالَ: «ضَحَّ بِهَ»، فَقُلْتُ: إِنَّهُ جَذَعٌ مِنَ الْمَعَزِ أَضْحَى

به؟ قال: «نَعَمْ ضَحَّ بِهِ» فضحيت، هذا كلام البيهقي، وهذا الحديث رواه أبو داود بإسناد جيد حسن، وليس في رواية أبي داود من المعز، ولكنه معلوم من قوله: «عتود»، وهذا التأويل الذي قاله البيهقي وغيره متعين. والله أعلم. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ بَعْجَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا ضَحَايَا فَأَصَابَنِي جَذَعٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أَصَابَنِي جَذَعٌ. فَقَالَ: «ضَحَّ بِهِ».

(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى -يَعْنِي: ابْنَ حَسَّانَ- أَخْبَرَنَا مُعَاوِيَةُ -وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، أَخْبَرَنِي بَعْجَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ الْجُهَنِي أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ ضَحَايَا بَيْنَ أَصْحَابِهِ بِمِثْلِ مَعْنَاهُ.

البقر لا تجزئ إلا بعد ستين، والإبل لا تجزئ إلا بعد خمس سنوات؛ لحديث: «لا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسْنَةً» -يعني: ثنية- إلا الجذعة من الضأن^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ اسْتِخْبَابِ الْأَضْحِيَّةِ وَذَبْحِهَا مَبَا شَرَّةً بِلا تَوْكِيلٍ

وَالْتَّسْمِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- (١٩٦٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ضَحَّى

(١) سئل الشيخ رحمه الله: إذا وافق العرس عيد الأضحى، فذبح شاة فهل تجزئ عن الأضحية كذلك؟ فأجاب رحمه الله قائلًا: بعض العلماء يقول: إنها تجزئ، كما لو صادف يوم العقيقة يجزئ كذلك، وقاسوا ذلك على ما إذا دخل الإنسان المسجد وصلى الراتبة أجزأته عن تحية المسجد، وفي النفس من هذا شيء.

أما العقيقة فلأن العقيقة شرعت فداءً للابن أو البنت، فلا تتناسب مع الأضحية، وأما وليمة العرس فلأن الناس الذين يحضرون سوف يعتقدون أنها للوليمة وليست للأضحية، فالأولى: أن يجعل الأضحية مستقلة.

النَّبِيِّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا^(١).
 قوله: «ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ». يدلُّ على مباشرة المضحي للذبح؛ فيستفاد من هذا: أن الإنسان ينبغي أن يباشر أضحيته بيده، وإنما ضحى باثنين؛ لأن واحداً عنه وعن أهل بيته، والثاني عن أمته.

وقوله: «أَمْلَحَيْنِ» هو لون بين البياض الخالص والسواد الخالص، «أَقْرَنَيْنِ»؛ لأن الأقرن يدلُّ على قوته، ولهذا جاء في حديث التبكير إلى الجمعة: «فَكَانَ كَرَبٌ كَبْشًا أَقْرَنٌ»^(٢).
 وقوله: «ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ» هذا من باب التوكيد؛ لأن الذبح لا يكون إلا باليد؛ فلا يكون بالرجل ولا بغيرها.

وقوله: «وَسَمَّى وَكَبَّرَ»؛ يعني: قال: باسم الله والله أكبر.
 وأما وضع رجله على صفاحيهما؛ فثلاً يقوم فيحصل بذلك تلوين للمكان بالدم ونحوه، وكذلك إذا هي خرجت روحها تستسقط، وربما تسقط قبل أن تخرج الروح فتألم.
 ويستفاد منه: أنه ينبغي للمضحي أن يحرص على اختيار الأضحية^(٣)، أما بالنسبة لقوة البدن، وكثرة اللحم، فهذا أمر واضح بقرينة قوله: «أَقْرَنَيْنِ».
 وأما اللون: فهل نقول: ينبغي أن يختار هذا اللون، أو نقول: هذا اللون وقع صدفة؛

(١) أخرجه البخاري (٥٥٥٨).

(٢) يشير الشيخ رحمه الله إلى ما أخرجه البخاري (٨٨١)، ومسلم (٨٥٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَانَ كَرَبٌ قَرَبٌ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَانَ كَرَبٌ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَانَ كَرَبٌ كَبْشًا أَقْرَنٌ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَانَ كَرَبٌ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَانَ كَرَبٌ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمْعُونَ الذِّكْرَ».

(٣) سئل الشيخ رحمه الله: هل في تضحية النبي ﷺ بكبشين أملحين أقرنين دليل على أن الأضحية بالكبش أولى من البقر والبعير؟

فأجاب رحمه الله قائلاً: أما إن كان يريد أن يخرج شُعب البدنة، أو البقرة، فلا شك أن الأفضل: أن يضحي بكبش، لكن إذا كان سيضحي ببقرة أو بدنة كاملة؛ فلا شك أن ذلك أفضل من الكبش، وأنفع للفقراء، وعلى كلِّ فالمسألة فيها احتمال؛ لأن النبي ﷺ يستطيع أن يذبح البعير، إلا أن يقال: إنه ﷺ ترك ذلك خوفاً من أن يشق على أمته.

ثم سئل رحمه الله: هل الأفضل في الأضحية أن تقتصر على واحدة أم تزيد؟
 فأجاب رحمه الله قائلاً: الظاهر: أن الأفضل أن تقتصر على واحدة، لكن إذا دعت الحاجة كنزول مسغبة بالناس ونحو ذلك فتزيد على واحدة؛ لأن أكرم الخلق ﷺ لم يضح عنه وعن أهل بيته إلا بواحدة.

لأنه لا يظهر للإنسان أن لونا أفضل من لون ما دام الحجم واحداً؟
الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أخذوا بهذا، وقالوا: يستحب أن يختار الأملح وفسروها أيضاً
بالأبيض، لكن ليس أبيض خالصاً.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه يُسَمَّى وَيُكَبَّرُ، التسمية سبق أنها شرط، والتكبير سنة.
ومنها: أنه ينبغي أن يضع رجله على صفاحهما؛ ليكون ذلك أمكن له عند الذبح؛
وليكون أيسر للذبيحة بعد الذبح.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:
١٨- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَحَّى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، قَالَ: وَرَأَيْتُهُ يَذْبَحُهُمَا بِيَدِهِ، وَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا قَدَمَهُ عَلَى
صِفَاحِهِمَا قَالَ: وَسَمَى وَكَبَّرَ.

في هذا الحديث: دليل على ما ذكرنا أولاً: أنه ينبغي أن يطلق قوائم الذبيحة، وإنما
يضع رجله على صفحة العنق، حتى لا تضطرب عند الذبح، وحتى لا تقوم إذا ذُبِحت قبل
أن تخرج روحها، فتألم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:
(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ -يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ- حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي
قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: صَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. بِمِثْلِهِ. قَالَ: قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ،
قَالَ: نَعَمْ.

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَيَقُولُ: «بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

قوله: وَيَقُولُ: «بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ» لقوله في الحديث السابق: تفسير «سَمَى
وَكَبَّرَ»؛ أي: قال: باسم الله والله أكبر، ويقال: إن أحد المشايخ تكلم في خطبة عيد
الأضحى، وقال: إن الذابح يقول: «بسم الله وجوباً، والله أكبر» استحباباً، فذهب أحد
العوام يذبح، وقال عند الذبح: باسم الله وجوباً، والله أكبر استحباباً، ظن أن هذا كله يقال،
والشيخ يريد أن يبين أن التسمية واجبة والتكبير سنة، لكن هذا أخذ الجميع؛ ولذلك مثل

هذا الاختصار الذي قاله الخطيب يعتبر غلطاً منه، فهذا يستحق أن يقال له: «بئس خطيبُ القوم أنت»^(١)؛ لأنه ما بين.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- (١٩٦٧) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ حَبِيبُ: أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ يَطَأُ فِي سَوَادٍ وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأَتَيْتُ بِهِ لِيُصْحِيَ بِهِ، فَقَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي الْمُدِيَّةَ». ثُمَّ قَالَ: «اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ». فَقَعَلْتُ، ثُمَّ أَخَذَهَا وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ ثُمَّ ذَبَحَهُ ثُمَّ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ». ثُمَّ صَحَى بِهِ.

❖ قولها **﴿يَطَأُ فِي سَوَادٍ وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ﴾**: أي: له قرون.

❖ وقولها: **﴿يَطَأُ فِي سَوَادٍ﴾**. يعني: أن أسفل قوائمه لونه أسود.

❖ وقولها: **﴿وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ﴾**. يعني: أن بطنه أسود.

❖ وقولها: **﴿وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ﴾**. يعني: أن ما حول عينيه أسود، ويحتمل أن يكون رأسه كله أسود.

فَأَتَيْتُ بِهِ لِيُصْحِيَ بِهِ، فَقَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي الْمُدِيَّةَ». يعني: السكين، ثم قال: «اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ»؛ يعني: أن تمسحها بالحجر بقوة حتى تكون حادة، ففعلت، ثم أخذها، وأخذ الكبش فأضجعه، ثم ذبحه، ثم قال: «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ». ثم صَحَى بِهِ.

في هذا الحديث دليل على فوائد:

منها: اختيار مثل هذه الأضحية، بأن تكون بهذه القوة، وهي أن تكون قرناء، ولكن اللون سبق لنا أنه يحتمل أن يكون مقصوداً، ويحتمل أن يكون وقع على سبيل الموافقة؛ يعني: أمر بكبشٍ أقرن، وأنه جاء به وصار ينظر في سواده ويطأ في سواده، ويبرك في سواده، ويحتمل أنه مقصوده وقد سبق أن النبي ﷺ صَحَى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فقد يقال: إن هذا يدل على أن اللون ليس مقصوداً.

(١) أخرجه مسلم (٨٧٠) من حديث عدي بن حاتم **﴿هذله﴾**.

ومنها: الاستعانة بالغير، حيث طلب من عائشة المُدِيَّة، ولم يأخذها من قبل.
ومنها: أنه ينبغي شحذ المديَّة؛ أي: أن تُحَدَّ جيدًا؛ حتى تكون حادة، وهذا يوافق ما سبق: «وليحذَّ أحدُكم شَفْرَتَه وليُرخِ ذَبِيحَتَه»^(١).

ومنها: جواز حد الشفرة والحيوان ينظر، فالظاهر من الحديث أن هذا الأمر كان بالقرب من الحيوان، ولا سيما أن البيوت كانت صغيرة في ذلك الوقت، وقد يقال: إنها لا تنظر؛ لأن النبي ﷺ أمر أن تُؤرَى الشفار عن البهائم؛ أي: تُغَطَّى؛ لأن ذلك يوجب أن لا تتروع، وهي إذا تروعَت، ربما يعود الضرر على لحمها، أو يفقد النفع الذي يكون في لحمها؛ لأنه إذا ارتاعت تغير الدم، فيخشى أن يسري هذا الضرر إلى اللحم، فيقال: هذا الحديث ليس صريحًا بأن هذا الكبش ينظر إلى عائشة وهي تحدها، وإذا لم يكن صريحًا رجعنا إلى الصريح، لأن هذه هي القاعدة: أن المتشابه يُحْمَلُ على المحكم.

ومنها: أن التكبير لا يجب؛ لأنها لم تذكر التكبير، وهو كذلك، لكنه سنة كما سبق.
ومنها: أن يُذَكَّر ويُسَمَّى من له الذبيحة عند ذبحها، وهذا يؤخذ من قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ....» الحديث، وقد كانت العوام عندنا فيما سبق يأتون بالأضاحي ويجمعونها في الحوش، ويأتي كبير البيت من رجل أو امرأة، ثم يمشي عليها بيده واحدة واحدة، ويمسح الظهر من رأسها إلى ألتها ويقول: اللهم هذه لفلان، وهذه لفلان، وهذه لفلان، وهذا ليس صحيحًا، هذا من البدع، وإنما تسمية من هي له تكون عند الذبح.
ومنها: معروف النبي ﷺ على أمته؛ حيث قال: «اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ».

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ جَوَازِ الذَّبْحِ بِكُلِّ مَا أَتَهَرَ الدَّمُ إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفْرَ

وَسَائِرِ الْعِظَامِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- (١٩٦٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي

(١) أخرجه مسلم (١٩٥٥) من حديث شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَبِي، عَنْ عَبَّادِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَأَقْوُ الْعَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَتْ مَعَنَا مُدَى قَالَ ﷺ: «أَعْجَلُ أَوْ أَرْزَنِي مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ، وَسَأُحَدِّثُكَ أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ». قَالَ: وَأَصَبْنَا نَهَبَ إِبِلٍ وَغَنَمٍ فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْإِبِلِ أَوْبِدَ كَأَوْبِدِ الْوَحْشِ، فَإِذَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»^(١).

هكذا قال النبي ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ» فكلمة: «مَا» عامة تشمل كل ما أنهر الدم؛ أي: سفكه، سواء كان من أحجار، أم من أخشاب أم من حديد أم من زجاج، من أي شيء، واستثنى النبي ﷺ السن والظفر، قال: «لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ»، «ليس» هنا؛ بمعنى: إلا.

فإن قال قائل: قوله: «لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ». هل المراد: سنّ الأدمي وظفر الأدمي، أو يشمل كل سن وكل ظفر؟

الجواب: ظاهر اللفظ الثاني: وظاهر الواقع الأول: «إِنَّا لَأَقْوُ الْعَدُوَّ وَلَيْسَ مَعَنَا مُدَى»، لكن العموم أحوط، وقد بين النبي ﷺ السبب: «وَسَأُحَدِّثُكَ أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ». فبين النبي ﷺ أن العلة في منع العظم وفي منع السن أنه عظم، والعلة في منع التذكية بالظفر أنه مدي الحبشة، فلننظر أولاً:

✽ قوله: «أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ» هل المعنى: أنه عظم، ولكونه عظمًا منعت التذكية به؟
الجواب: نعم، هذا ظاهر الحديث، وبناءً عليه لا تصح التذكية بالعظام، أيًا كان العظم سواء كان سنًا، أم عظم ساق، أم عظم ضلع، أم غير ذلك، وهذا هو القول الراجح، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، والعلة في ذلك: أن العظم إن كان من مذكاة فقد أفسده على إخواننا من الجن؛ لأن إخواننا من الجن يجدون العظام المذكاة أوفر ما تكون لحمًا^(٢)، فإذا ذكى به تلطّخ بالدم النجس، فأفسده عليهم، وإن كان السن من غير مذكاة فهو نجس عليهم والنجس لا يكون مطهرًا، والمذكاة فيها تطهير، فلا يكون مطهرًا، وأما الظفر فعلمه النبي ﷺ بأنه مدي الحبشة.

(١) أخرجه البخاري (٢٥٠٧).

(٢) أخرجه مسلم (٤٥٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

فهل نقول: كل مدى للحبشة يختصون به لا تجوز التذكية به، أو نقول: إن النبي ﷺ يبين ذلك تحذيرًا من إطالة الأظفار ليدكي بها؟

الجواب: الظاهر: الثاني، والحبشة لا يقصون أظفارهم فتكون الأظفار عندهم كالسكاكين، فإذا أرادوا أن يذبحوا شيئًا ذبحوه بالظفر، فهى النبي ﷺ عن ذلك؛ لئلا يتخذ الناس أظفارهم مدى، فيخرج بذلك عن السنة والفطرة، وبه نعرف التحذير من إطالة الأظفار، وقد وقت النبي ﷺ للأظفار وقتًا معينًا لا تتجاوزه، وهو أربعون يومًا^(١)، لا تترك حتى تتعدى الأربعين.

فإن قال قائل: ما ورد في الحديث من قوله: «مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ»، قد يفهم منه الإجزاء، وإن لم يقطع الودجين؟

فالجواب: لا، لا يمكن أن يفهم هذا؛ لأن إنبهار الدم لا يكون إلا بقطع الودجين؛ لأنه إذا لم تقطع يكون الذي يخرج من الدم سيرًا، وهذه مسألة مهمة؛ فإن الرقبة فيها أربعة أشياء: الودجان، والحلقوم، والمريء، والودجان يسميان الوريد، وهذه هي التي تنهر الدم، ويسمى بالشرابين في عرف الأطباء. والحلقوم مجرى النفس، ويتصل بالرئة.

ولما كان مجرى النفس جعله الله تعالى مديًا كالماسورة، ولما كانت الرقبة فيها انحناء واستقامة، جعلها الله تعالى عقدًا حتى يسهل إذا ضغط عليه الإنسان، ولو كان كالماسورة عقدة واحدة لتعب الإنسان، أما المريء فهو مجرى الطعام والشراب، وهو بين الحلقوم وعظم الرقبة، وللعلماء هنا أربعة أقوال: القول الأول: إذا قطع الأربعة فهو أحسن ما يكون.

والقول الثاني: إن قطع الحلقوم والمريء دون الودجين، فقال بعض العلماء: إن الذبيحة تحل بهذا؛ وعلل ذلك بأنه لا يمكن أن تبقى حياة مع قطع الحلقوم والمريء، لكن هذا خلاف الحديث، إذ لا بد من إنبهار؛ ولهذا جاء في الحديث الذي رواه أبو داود:

(١) ودليل ذلك: ما أخرجه الإمام مسلم (٢٥٨) من حديث أنس رضي الله عنه قال: «وَقَتَّ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَتَنْتِجِ الْإِنِيطِ وَحَلَقِ الْعَائَةِ أَنْ لَا تَشْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»، وهو عند أبي داود (٤٢٠)، والترمذي (٢٧٥٩)، وغيرهما بلفظ: «وَقَتَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... به».

أن النبي ﷺ نهى عن شريطة الشيطان وهي التي تذبح ولا تقطع أوداجها^(١).
القول الثالث: أنه لا بد من قطع ثلاثة من أربعة: إما الودجان والمريء أو الودجان والحلقوم، أو الحلقوم والمريء وأحد الودجين، وهذا القول جيد.
القول الرابع: أنه يكفي قطع الودجين؛ لأن بهما ينهار الدم، ولا يمكن أن تبقى الحياة إذا تفرغ الجسم من الدم. صحيح أنه إذا قطع الحلقوم أسرع في الموت؛ لأنه قطع النفس فلا يصل الهواء إلى الرئة، وعلى ما سبق فصار أكمل شيء قطع الأربعة، ثم قطع الودجين والمريء، أو قطع الودجين والحلقوم، ثم قطع الودجين وحدهما، ثم قطع الحلقوم والمريء وأحدهما، والذي يظهر: أنه لا بد من قطع الودجين أو قطع أحدهما، فهذا لا بد منه.

❖ وقوله: «فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ». يعني: هرب وشرد، فماذا نعمل إذا أردنا أن ننحره؟
نرميه رمياً بالسهم حتى يذكي، فإن مات من هذه الرمية فهو حلال، وإن لم يمت وجب أن يُنَحَّرَ بعد إمساكه.
وقال أهل العلم: يقاس على هذا ما إذا دفع البعير في مكان لا تتمكن من القدرة عليه، مثل: أن يقع في بئر، ولم نستطع أن ننحره، قالوا: فإنه يطعن في أي موضع من بدنه، فيحل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ مَسْرُوقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِبَيْدِ الْحُلَيْفَةِ مِنْ يَهَامَةَ فَأَصَبْنَا غَنَمًا وَإِبِلًا، فَعَجَلَ الْقَوْمُ فَأَغْلَوْا بِهَا الْقُدُورَ، فَأَمَرَ بِهَا فَكُفِّتْ، ثُمَّ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الْغَنَمِ بِجَزُورٍ. وَذَكَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ كَنَحْوِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ.

❖ قوله: «ثُمَّ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الْغَنَمِ بِجَزُورٍ». هذا في باب القسمة؛ أي: قسمة الغنيمة، تكون الجزور عن عشرة من الغنم، وأما في الأجزاء، فإن الجزور تجزئ عن سبع كما سيأتي^(٢).

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٢٦)، وابن حبان (٥٨٥٨ / الإحسان)، وأحمد (٢٨٩ / ١)، والحاكم (١١٣ / ٤)، والبيهقي (٢٧٨ / ٩)، وغيرهم من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) ودليل ذلك: ما أخرجه الإمام مسلم (١٣١٨) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «فَنَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْيَةِ: الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ».

وفي قوله: «فَأَمَرَ بِهَا فَكُفِّتْ». لأن ما فيها كان قبل قسمة الغنيمة.

ويؤخذ منه: التعزير بإتلاف المال، وهذه المسألة اختلف فيها العلماء، والصواب: جوازها؛ لأنه قد يكون التعزير بإتلاف المال، أو أخذه وضمه إلى بيت المال أنكى مما لو عَزَرَ بالضرب أو الحبس، والمقصود من التعزير التأديب وتقويم الناس، والصواب: أنه إذا رأى الإمام أو القاضي أن يضرر بالمال إتلافًا أو أخذًا فله ذلك.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٢٢- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَّادَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعٍ، ثُمَّ حَدَّثَنِيهِ عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ مَسْرُوقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَأَقْوَى الْعُدُوِّ غَدَاً وَلَيْسَ مَعَنَا مُدَى فَتَذَكَّرَ بِاللَّيْطِ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَقَالَ: فَتَدَّ عَلَيْنَا بَعِيرٌ مِنْهَا فَرَمَيْنَاهُ بِالنَّبْلِ حَتَّى وَهَضْنَاهُ.

(...) وَحَدَّثَنِيهِ الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ الْحَدِيثَ إِلَى آخِرِهِ بِتَمَامِهِ، وَقَالَ فِيهِ: وَلَيْسَتْ مَعَنَا مُدَى أَفَتَذْبَحُ بِالْقَصَبِ؟
المراد بالقصب: قشور القصب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٢٣- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَأَقْوَى الْعُدُوِّ غَدَاً وَلَيْسَ مَعَنَا مُدَى وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَعَجَلَ الْقَوْمُ فَأَغْلَوْا بِهَا الْقُدُورَ، فَأَمَرَ بِهَا فَكُفِّتْ، وَذَكَرَ سَائِرَ الْقِصَّةِ.

هذا سبق الكلام عليه وبيان أنه يجوز أن يذبح الإنسان بكل ما أنهر الدم، وأنه يحل أن يذكي بذلك إلا شيتين: السن والظفر، ولكن هل هذا مخصوص بالسن أو عام بكل عظم؟
الصحيح: أنه عام لكل عظم؛ لأن النبي ﷺ ذكر فردًا من أفراد ما تنطبق عليه العلة والعبرة بعموم المعنى، وعليه؛ فنقول لا تجوز التذكية بأي نوع من العظام.

فإن قال قائل: ما هي الحكمة؟ فالجواب: الحكمة من وجهين:

الوجه الأول: إما أن نقول: لا نعلمها.

الوجه الثاني: وإما أن نقول كما قال بعض أهل العلم: بأن العظام، إن كانت مذكاة أفسدها على الجن، وإن لم تكن مذكاة فهي نجسة، والنجس لا يمكن أن يذكى بناءً على ذلك.

فإن قال قائل: ما تقولون في عظام السنام؟

فالجواب: لا يجوز أن يذكى بها؛ لأنها عظام، وهي وإن لم تكن نجسة، لكنها تكون زاد الجن، أما لو ذبحها بسكين ذهب أو بسكين فضة، فهل تصح التذكية أو لا؟

نقول: ما دام النبي ﷺ لم يستثن إلا شيئين، فالواجب: إبقاء النص على عمومته، وهل يحرم أن يذكى بهما أو لا؟ يحتمل وجهين:

الوجه الأول: أن يحرم قياساً على استعمالها في الأكل والشرب، واستعمالها في الأكل والشرب حرام لا إشكال فيه.

الوجه الثاني: لا يحرم، اللهم إلا أن يكون من باب الإسراف فقط؛ لأن النهي عن الأكل والشرب يقتضي جواز ما سواهما؛ ولهذا كانت أم سلمة رضي الله عنها وهي ممن روى تحريم الأكل والشرب في إناء الفضة، عندها جلجل من فضة؛ يعني: ما نسميه علبة من فضة فيها شعرات من شعر النبي ﷺ إذا مرض المريض أتوا إليها وصبت فيها ماء، ثم حركتها، ثم سقى المريض من هذا الماء فشفاه الله.

لو ذبح بسكين مغصوبة -أو مسروقة- ما الحكم؟

الجواب: التذكية حرام؛ لأنه استعمال لمال الغير بغير إذنه، لكن الذبيحة حلال؛ لعموم قوله: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ فَكُلْ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله:
(٥) بَابُ بَيَانِ مَا كَانَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ نُحُومِ الْأَصْحَابِ بَعْدَ ثَلَاثِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ
وَبَيَانِ نَسْخِهِ وَإِبَاحَتِهِ إِلَى مَتَى شَاءَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٢٤- (١٩٦٩) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ

(١) أخرجه البخاري (٥٦٣٤)، ومسلم (٢٠٦٥).

(٢) ينظر من اللباس والزينة.

قَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَبْدًا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَأْكُلَ مِنْ لُحُومِ نُسُكِنَا بَعْدَ ثَلَاثٍ.

٢٥- (...) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ؛ أَنَّهُ شَهِدَ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. قَالَ: فَصَلَّيْ لَنَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا الْحُومَ نُسُكُكُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ فَلَا تَأْكُلُوا.

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ ح. وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَانِي، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ ح. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٢٦- (١٩٧٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَأْكُلُ أَحَدٌ مِنْ لَحْمِ أَضْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ».

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ - يَعْنِي: ابْنَ عُثْمَانَ - كِلَاهُمَا، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٢٧- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا وَقَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُؤْكَلَ لُحُومُ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ. قَالَ سَالِمٌ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَأْكُلُ لُحُومَ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: بَعْدَ ثَلَاثٍ.

٢٨- (١٩٧١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرَةَ فَقَالَتْ: صَلَقَ سَمِيعُ عَائِشَةَ تَقُولُ: دَفَّ أَهْلُ آيَاتٍ مِنْ أَهْلِ النَّبَايَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى زَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْخُرُوا ثَلَاثًا ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ». فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ النَّاسَ يَتَخَدُّونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ وَيَجْمِلُونَ مِنْهَا الْوَدَّكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا ذَاكَ؟». قَالُوا: نَهَيْتُ أَنْ تُؤْكَلَ لُحُومُ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ. فَقَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ، فَكُلُوا وَادْخُرُوا وَتَصَدَّقُوا».

٢٩- (١٩٧٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا وَادْخَرُوا».

٣٠- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبَشٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلَيْهِ كِلَاهُمَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بَدْنِنَا فَوْقَ ثَلَاثٍ مِنِّي، فَأَرْخَصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا». قُلْتُ لِعَطَاءٍ: قَالَ جَابِرٌ: حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٣١- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا لَا نُمْسِكُ لُحُومَ الْأَصْحَابِ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَزَوَّدَ مِنْهَا وَنَأْكُلَ مِنْهَا. يَعْنِي: فَوْقَ ثَلَاثٍ.

٣٢- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا تَزَوَّدُهَا إِلَى الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٣- (١٩٧٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ، لَا تَأْكُلُوا لُحُومَ الْأَصْحَابِ فَوْقَ ثَلَاثٍ». وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ. فَشَكُّوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَهُمْ عِيَالًا وَحَشَمًا وَخَدَمًا فَقَالَ: «كُلُوا وَأَطْعِمُوا وَاجْسُوا أَوْ ادْخَرُوا». قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: شَكَّ عَبْدُ الْأَعْلَى.

٣٤- (١٩٧٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُضْبِحَنَّ فِي بَيْتِهِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ شَيَئًا». فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ أَوَّلٍ؟ فَقَالَ: «لَا، إِنَّ ذَاكَ عَامٌ كَانَ النَّاسُ فِيهِ بِجَهَدٍ فَأَرَدْتُ أَنْ يَفْشَوْ فِيهِمْ».

٣٥- (١٩٧٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَحِيَّتَهُ، ثُمَّ قَالَ: «يَا ثَوْبَانُ، أَصْلِحْ لَحْمَ هَذِهِ». فَلَمْ أَزَلْ أَطْعِمُهُ مِنْهَا حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ كِلَاهُمَا، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٦- (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْنَرٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «أَصْلِحْ هَذَا اللَّحْمَ». قَالَ: فَأَصْلَحْتُهُ فَلَمْ يَزَلْ يَأْكُلُ مِنْهُ حَتَّى بَلَغَ الْمَدِينَةَ. (...)

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَقُلْ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

٣٧- (١٩٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَنْ أَبِي سِنَانٍ، وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: عَنْ ضَرَّارِ بْنِ مَرْثَدَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا ضَرَّارُ بْنُ مَرْثَدَةَ أَبُو سِنَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ دِنَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْثَدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصْحَابِ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيدِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْنَةِ كُلِّهَا وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا».

(...) وَحَدَّثَنِي حَبَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ غُلْدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدَةَ، عَنْ ابْنِ بَرْثَدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ». فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي سِنَانٍ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) بَابُ الْفَرْعِ وَالْعَتِيرَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- (١٩٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التُّومِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا فَرْعَ وَلَا عَتِيرَةَ». زَادَ ابْنُ رَافِعٍ فِي رَوَاتِهِ: وَالْفَرْعُ أَوَّلُ النَّسَبِ كَانَ يُتَّجَّ لَهُمْ قَبْذُحُونَةٌ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٧) بَابُ نَهْيِ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَهُوَ مُرِيدُ التَّضْحِيَةِ:

أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- (١٩٧٧) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ وَارَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ شَيْئًا». قِيلَ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ بَعْضَهُمْ لَا يَرَفَعُهُ قَالَ: لَكِنِّي أَرَفَعُهُ^(١).

٤٠- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ تَرَفَعَهُ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَعِنْدَهُ أَضْحِيَّةٌ يُرِيدُ أَنْ يُضْحِيَ فَلَا يَأْخُذَنَّ شَعْرًا وَلَا يَقْلِمَنَّ ظَفْرًا».

٤١- (...) وَحَدَّثَنِي حَبَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ الْعَنْبَرِيُّ أَبُو غَسَّانَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَارَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ فَلْيُمْسِكْ، عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ». (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ الْهَاشِمِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ أَوْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٤٢- (...) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو اللَّيْثِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ عَمَارِ بْنِ أَكِيمَةَ اللَّيْثِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ذَبْعٌ يَذْبَحُهُ فَإِذَا أَهْلَ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا حَتَّى يُضْحِيَ».

(...) حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو، حَدَّثَنَا

(١) سئل الشيخ رحمه الله: أحياناً تم له أربعون يوماً لم يأخذ من شعره ولا من ظفره، وذلك في أثناء العشرة؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: نقول: أولاً: ينبغي للإنسان أن يتب من الأصل، ينيه نفسه أنه في آخر يوم من ذي القعدة، يقص ما يسن قصه أو حلقه أو تقصيره، ويربي نفسه على هذا؛ ولذلك تجد الذين يحلقون لها -هداهم الله- إذا كان يوم تسعة وعشرين من ذي القعدة يملؤون صالونات الحلاقة، لكي يتم الحلق قبل دخول العشر.

عَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ عَمَارٍ اللَّيْثِيُّ قَالَ: كُنَّا فِي الْحَمَامِ قُبَيْلَ الْأَضْحَى فَاطَّلَى فِيهِ نَاسٌ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَمَامِ: إِنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَكْرَهُ هَذَا أَوْ يَنْهَى عَنْهُ، فَلَقِيتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، هَذَا حَدِيثٌ قَدْ نُسِيَ وَتُرِكَ، حَدَّثْتَنِي أُمُّ سَلَمَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ مُعَاذٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو.

(...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَخِي ابْنِ وَهَبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي حِنُوءُ، أَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ الْجَنْدَعِيِّ، أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ. وَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ تَخْرِيمِ الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَعْنِ قَاعِلِهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣- (١٩٧٨) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَسَرِيعُ بْنُ يُونُسَ كِلَاهُمَا، عَنْ مَرْوَانَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسِرُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: فَغَضِبَ، وَقَالَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسِرُّ إِلَيَّ شَيْئًا يَكْتُمُهُ النَّاسَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ حَدَّثَنِي بِكَلِمَاتٍ أَرْبَعٍ. قَالَ: فَقَالَ: مَا هُنَّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدِّثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ».

٤٤- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَبَّانَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: قُلْنَا لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَخْبِرْنَا بِشَيْءٍ أَسْرَهُ إِلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا أَسْرَ إِلَيَّ شَيْئًا كَتَمَهُ النَّاسَ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدِّثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ الْمَنَارَ».

٤٥- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ أَبِي بَرَّةٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: سُئِلَ عَلِيُّ أَحْصَاكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ؟ فَقَالَ: مَا أَحْصَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ لَمْ يُمْ بِهِ النَّاسَ كَافَّةً إِلَّا مَا كَانَ فِي قِرَابِ سَنِيهِ هَذَا. قَالَ: فَأَخْرَجَ صَحِيفَةً مَكْتُوبٌ فِيهَا: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ،

وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ سَرَقَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحِدًا. يقول رحمه الله في الترجمة: «باب تحريم الذبح لغير الله تعالى وَلَعَنَ فاعليه». وهذه الترجمة خفيفة جدًا على هذا العمل؛ لأن الذبح لغير الله شرك أكبر مخرج عن الملة، والذبيحة تكون حرامًا لا يحل أكلها؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٣٦]، ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [الأنعام: ١٣٧]. فمن ذبح لغير الله تقريبًا وتعظيمًا فإنه مشرك كافر، والذبيحة حرام، قال الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ وَشُكِّرْتُ وَمَنَّا لِلَّهِ الْعَالَمِينَ﴾ [١٣٨] لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ [١٣٩]، ﴿وَقَالَ ﷻ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكهف: ٢٠]. فالنحر خاص لله، فلو أن رجلًا لما أقبل عليه ضيف كبير عظيم ذبح أمامه شاة، أو عتزا أو بقرة، أو بعيرًا تعظيمًا له، صار بذلك كافرًا مشركًا، مخلدًا في النار - والعياذ بالله - إن لم يتب، وأما إن ذبح له إكرامًا لكونه ضيفًا وما ذبح أمامه، لكن ذبح ذبيحة لما حضر وصار ضيفًا، فما الحكم؟

الجواب: الحكم: أن هذا جائز؛ بل مندوب لقول النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ»، وعند بعض القبائل، إذا لم تذبح له، فقد أهنته، وعليه فتكون الذبيحة واجبة هنا.

لكن هل يجوز أن أخادعه بأن أشتري رأس ذبيحة مذبوحة وكرشًا وجنبًا؛ أي: أضلاعها ويدها وأقدامها أو لا يجوز؟
الجواب: يجوز بشرط ألا يعلم؛ لأنه لو علم أنك خدعته لغضب غضبًا شديدًا، أما إذا كان لا يدري فالحمد لله، يسر الله الأمر.

وفي بعض أعراف الناس: لو أنك ذبحت له وأكرمته ثم بدأ بالعين قبل كل شيء؛ أي: أخرج العين وأكلها، عندهم يجب أن تذبح ثانية، فالعادات في هذا كثيرة، وما دام إكرامًا للضيف، لا تقريبًا ولا توددًا ولا تعظيمًا فهذا لا بأس به.

نعود إلى الحديث: سأل رجل علي بن أبي طالب عليه السلام: «مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسِرُّ إِلَيْكَ؟». «ما» هنا استفهامية؛ يعني: أي شيء كان يُسرُّ إليك؛ وذلك لأنه في عهده عليه السلام شاعت شائعات أن الرسول ﷺ عهد إليه بالخلافة، وأنه خليفة من بعده، وهذا هو الذي

جعل الرافضة الآن يبنون على هذا، فكان يُسأل عليه السلام هل عهد إليكم رسول الله ﷺ بشيء؟ هل خصكم بشيء؟ هل أسر إليكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فغضب عليه السلام، وهذا يدل على حمايته عليه السلام للشيعة، وعدم التلاعب بها، وإلا لو كان يريد شيئاً من الدنيا، لكان يقول: نعم، ويلبس، ولكنه حاشاه من هذا، قال الصدوق: مَا عَهِدَ إِلَّا هَذِهِ الصَّحِيفَةُ.

الأول: يقول: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ» هل هذا خبر أو دعاء؟

يعني: هل الرسول ﷺ يخبر بأن الله لعن من لعن والديه، أو يدعو على من لعن والديه باللعنة؟

الجواب: أن الأمر يحتمل هذا وهذا، فإن كان دعاءً فهو دعاء مأمور به الرسول ﷺ من قِبَلِ اللَّهِ ﻋَلَيْهِ، والله لا يأمر بشيء إلا وهو يقبله منه ﻋَلَيْهِ، وإن كان خبراً فقد وقع، ولكن من لعن والده، وفي لفظ: «والديه»^(١)، والمعنى واحد؛ لأن «والد» مفرد مضاف، فيعم، قالوا: كيف يلعن الرجل والديه؟! قال: «يُسَبُّ أبا الرَّجُلِ فَيَسَبُّ أَبَاهُ وَيُسَبُّ أُمَّهُ فَيَسَبُّ أُمَّهُ»^(٢)، وإلا فيبعد أن الإنسان يقوم بلعن والديه، لكن قد يلعن والد شخص والشخص يلعن والده، وهذا موجود في الصبيان في الأسواق، إذا قال أحدهم لآخر: الله يلعن والدك، قال: الله يلعن والدك أنت، وعلى كل حال هذا موجود، لكن إذا لعن الإنسان والدي شخص، هل يجوز للثاني أن يلعن والديه؟

الجواب: لا يجوز، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [مائدة: ١٨].

وهل يجوز إذا لعن والديه أن يقول: لعنك الله أنت؟

الجواب: يرى بعض العلماء جواز هذا، مستدلاً بقول الله تعالى: ﴿وَحَزُوا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلُهَا﴾ [التوبة: ٤٠]. وأنه إذا قال: لعنك الله، يقول: لعنك الله أنت، وإذا قال له رجل: لعن الله والدك، يقول: لعنك الله أنت، لأنه لا يمكن أن يدعو على والديه.

وأما إذا كان اللفظ محرماً لذاته، لا لكونه عدواناً، كما لو قذفه بالزنا، وقال له: أنت زانٍ، فهذا لا يجوز أن يقول: الزاني أنت؛ لأنه قذف.

الثاني: يقول: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ» وهذا هو الشاهد: لعن الله من ذبح لغير الله،

(١) انظر الرواية (٤٤) - (١٩٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٧٣)، ومسلم (٩٠) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

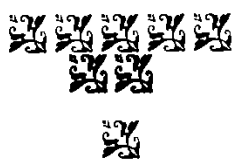
فيكون مشركاً ملعوناً.

الثالث: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدَّثًا» هذه كلمة واسعة، محدثاً في ماذا؟ هل في الدين، أو محدثاً في الاعتداء على الناس، أو في أي شيء؟

الجواب: ظاهر الحديث العموم، فمثلاً إذا وجد صاحب البدعة إنساناً آواه، وصار ينصره، ويدافع عنه، وإذا رفع أمره إلى الإمام ذهب يشفع له وما أشبه ذلك أو إذا اختفى صاحب البدعة جعله عنده وآواه، فهذا نقول: إنه ملعون -نسأل الله العافية- وكذلك من اعتدى على الناس بقطع الطريق ثم لجأ إلى شخص؛ فإنه ملعون، وكذلك ما يُسَمَّى عند الدول: اللجوء السياسي، يكون الإنسان محدثاً في بلده مخرباً، فيلجأ إلى دولة، فتحميه ويسمى اللجوء السياسي، هذا -أيضاً- داخل في الحديث.

وقوله: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ». الله أكبر، هذه أهونها عند الناس وهي عظيمة، فهذه مقارنة بهم، وهي هينة عند كثير من الناس، منار الأرض: يعني حدودها، الجيران الآن يجعلون بينهم معالم، يركز حديدًا، يركز أحجارًا، يبنى حدودًا، فيأتي جاره ويدفعها لكي يوسع أرضه، هذا ملعون على لسان النبي ﷺ ومع ذلك إذا كان يوم القيامة، فإنه يطوقه من سبع أرضين^(١).

فإن قال قائل: بعض النساء: لما قيل لهن إن زيارة النساء للقبور لا تجوز، استدلوا بقوله ﷺ في الحديث: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا فَزُورُوهَا؟»
الجواب: يُرَدُّ عليهن بأن قوله ﷺ: «إِلَّا فَزُورُوهَا» يقتضي الحل للرجال والنساء، أما حديث: «لَعَنَ اللَّهُ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ». فهو خاص، وقد تكلم على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» وأبطل هذه الدعوة من ثمانية أوجه فارجع إليها.



(١) ودليل ذلك: ما أخرجه البخاري (٢٤٥٢)، ومسلم (١٦١٠) من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ يَغْيِرُ حَقَّهُ طُوقَهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ

إِلَى جَدِيثٍ : ٢٠٦٤

مِنْ جَدِيثٍ : ١٩٧٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ تَخْرِيمِ الْخَمْرِ
وَبَيَانِ أَنَّهَا تَكُونُ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ وَمِنْ الشَّمْرِ
وَالْبُسْرِ وَالزَّبِيبِ وَغَيْرِهَا مِمَّا يُسَكَّرُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (١٩٧٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: أَصَبْتُ شَارِفًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَغْنَمٍ يَوْمَ بَدْرٍ، وَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَارِفًا أُخْرَى فَأَنْخَتُهُمَا يَوْمًا عِنْدَ بَابِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحْمِلَ عَلَيْهِمَا إِذْخَرَا لِأَبِيئِهِ، وَمَعِيَ صَائِغٌ مِنْ بَنِي قَيْنَقَاقَ فَأَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى وَلِيمَةِ فَاطِمَةَ وَحَمْزَةَ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَشْرَبُ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ مَعَهُ قَيْنَةُ تَغْنِيهِ، فَقَالَتْ: أَلَا يَا حَمْزُ لِلشُّرْفِ التَّوَاءِ فَتَارَ إِلَيْهِمَا حَمْزَةُ بِالسَّيْفِ، فَجَبَّ أَسْنِمَتُهُمَا وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا، ثُمَّ أَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا. قُلْتُ لِابْنِ شِهَابٍ: وَمِنَ السَّنَامِ؟ قَالَ: قَدْ جَبَّ أَسْنِمَتُهُمَا فَذَهَبَ بِهَا. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: قَالَ عَلِيٌّ: فَنَظَرْتُ إِلَى مَنْظَرٍ أَفْظَعَنِي، فَاتَيْتُ نِسِيَّ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، فَأَخْبَرْتُهُ الْخَبَرَ فَخَرَجَ وَمَعَهُ زَيْدٌ وَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ فَدَخَلَ عَلَى حَمْزَةَ فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ، فَرَفَعَ حَمْزَةَ بَصَرَهُ فَقَالَ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عِبِيدٌ لَابَنِي؟ فَارْجِعْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَهِّقُرُ حَتَّى خَرَجَ عَنْهُمْ^(١).

تحريم الخمر مُجمَعٌ عليه بين المسلمين؛ لدلالة الكتاب والسنة عليه دلالة قطعية لا

لبس فيها؛ ولهذا قال العلماء: مَنْ عاش بين المسلمين وأنكر تحريمه فهو مرتد كافر؛ لأنه أنكر شيئاً معلوماً بالضرورة من الدين^(١).

وسبق أن قلنا لكم: إن الخمر له أربع مراتب؛ فأحكامه تدرّجت على أربع مراتب: إباحة، وتعريض، وتحريم في وقت ما، وتحريم مطلق دائم؛ لأن حال الناس تقتضي هذا، وهو أيضاً لم يُحرّم إلا بعد الهجرة بست سنين، أو نحو ذلك، فتحريمه متأخر، والشكر نوع من الجنون، لكن ما هو الشكر؟ لكي تعرف الشكر من التخدير مثلاً: فالبنج لا شك أنه جائز، وهو يُذهِبُ الإحساس، والفرق بينهما: أن السكر يشعر السكران فيه بلذة عظيمة، وعلو واستكبار؛ ولهذا قال حمزة للرسول ﷺ: مَا أَنْتُمْ إِلَّا عَيْدُ أَبِي. ويقول الشاعر الجاهلي:

وَنَشْرِبُهَا فَتَتَرَكُنَا مُلُوكًا *

فهو يطرب ويتنفخ ويتعالى، هذا الفرق.

وأما ما يذهب العقل بدون سكر؛ فإنه ليس بسكر.

وهذه القصة عجيبة، كان علي بن أبي طالب عليه السلام قد أعطي من المغنم شارفاً يوم بدر، قال: «وَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَارِفاً أُخْرَى -يعني: بعيرين كبيرين- يقول: فَأَتَتْهُمَا بَعِيدًا عِنْدَ بَابِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَحْمِلَ عَلَيْهِمَا إِذْخِرَا لِأَبِيْعَهُ».

الإذخر: نوع من علف البهائم، فعلي بن أبي طالب عليه السلام يحمل على البعير علف يبيعه يتجر به؛ لأن هكذا المؤمن ينبغي أن يكون ساعياً لرزقه قبل أن يسأل الناس، وكما تعلمون أنه استأجره رجل على أن يسقي له كل دلو بتمر^(٢).

قال عليه السلام: «وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَحْمِلَ عَلَيْهِمَا إِذْخِرَا لِأَبِيْعَهُ وَمَعِيَ صَائِغٌ مِنْ بَنِي قَيْنَقَاعٍ»

(١) قال الشيخ رحمته الله مبيّناً العواقب الوخيمة للشكر والمُخْذِرَات: «قرأت في صحيفة أن شاباً دخل على أمه بعد منتصف الليل، وكان في حالة سكر فطلب منها أن تمكّنه من فعل الفاحشة معها، فأبّت وامتنعت، فقال: إما أن تمكّنيني من ذلك أو أقتل نفسي، فَخَشِيتِ الْمَرْأَةَ عَلَيْهِ، وَمَكَّتْهُ مِنْ فِعْلِ الْفَاحِشَةِ بِهَا، ففعل -والعياذ بالله-، ولما أصبح فكر فيما فعل، فقال -في نفسه-: كيف أواجه الناس؟ وتحسّر لما فعل، ثم أخذ بصفيحة بها بزرين، ودخل دورة المياه، ثم أفرغها على نفسه، ثم أوقد النار في نفسه -والعياذ بالله-!!!

فتأمل في هذا، فعل الشكر، ثم زنا بأمه، وفي النهاية قتل نفسه؛ ولهذا تسمى الخمر: «أم الخبائث»؛ لأنها مفتاح كل شر.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٤٤٦)، والبيهقي (١١٩/٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه، وعند الترمذي (٢٤٧٣) نحوه من حديث علي عليه السلام.

وذلك لأن اليهود معروفون من أول أمرهم أنهم تجار ذهب.

ثم قال **هـ**: «فَأَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى وَلِيمَةِ فَاطِمَةَ، وَحَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَشْرَبُ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ مَعَهُ قَيْنَةٌ تُغْنِيهِ» - يعني: جارية - تُغْنِي وهو شارب سكران، ثم قال: فقالت: أَلَا يَا حَمْزُ، وَبِجُوزٍ: يَا حَمْزَةَ، وهذا من باب الترخيم، واختلف فيه علماء اللغة على لغتين: لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر: يا حمزُ على لغة من لا ينتظر؛ يعني: كأنه لم يفهم منه شيء، يا حمزة على لغة من ينتظر، والأصل: يا حمزة.

وقولها: «لِلشُّرَفِ النَّوَاءِ». تعني: البعيرين، تحثه عليهما، ثم قال: «فَنَارَ إِلَيْهِمَا حَمْزَةُ بِالسَّيْفِ، فَجَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا، ثُمَّ أَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا». يعني: لم ينحرهما نحرًا صحيحًا؛ لأن الرجل سكران، فلا يدري ماذا يفعل.

قلت لابن شهاب: «وَمِنْ السَّنَامِ؟ قَالَ: قَدْ جَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا فَذَهَبَ بِهِمَا». يعني: لا ندري: هل أكل منهما أو لا، لكنه أكل من الكبد.

قال ابن شهاب: «قَالَ عَلِيٌّ: فَتَنْظَرْتُ إِلَى مَنْظَرٍ أَفْطَعَنِي». من جهة عمه أو من جهة إبله يعني: منظر فظيع.

ثم قال: «فَأَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، فَأَخْبَرْتُهُ الْخَبَرَ فَخَرَجَ وَمَعَهُ زَيْدٌ وَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ فَدَخَلَ عَلَى حَمْزَةَ فَتَغَيَّطَ عَلَيْهِ». يعني: النبي ﷺ.

ثم قال: «فَرَفَعَ حَمْزَةُ بَصَرَهُ». يعني: ولم يرفع رأسه؛ لأنه سكران فنظر إلى النبي ﷺ نظرة حادة فقال: «هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عِيْدٌ لَأَبَائِي؟»، والمراد: جدّه.

قال في آخر الحديث: «فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْهَقِرُ حَتَّى خَرَجَ عَنْهُمْ». «يقهقر» يعني: على الوراء، لأنه لا يوجد فائدة من الكلام معه، فالرجل سكران، وقال هذا القول الفظيع: ولو كان واعيًا لكان قوله هذا كفرًا، لكن الرجل غير واعٍ؛ لأنه سكران.

وفي هذا الحديث فوائد كثيرة:

من أهمها: أن قول السكران غير معتبر؛ لأن النبي ﷺ لم يحكم على عمه بالردة. فإن قال قائل: هذا حينما كان الخمر حلالًا، أمّا بعد التحريم، فإن قول السكران مُعتبر؟

فالجواب: أن الحكم لا يختلف من حيث القصد وعدم القصد؛ لأن عدم مؤاخذه السكران لا لأن الخمر حلال، ولكن لأنه لا يعلم ما يقول، ولا يدري ما يقول، وهذا لا

فرق أن يكون الخمر حلالاً، أو حراماً، فإن قالوا: نؤاخذه بأقواله عقوبة له؟
 فالجواب: أن هذا غير صحيح؛ لأن عقوبة شارب الخمر أن يجلد، أما أن نؤاخذه
 بأقواله، فربما تكون مؤاخذتنا له بأقواله ضرراً على غيره، ولنفرض أن هذا السكران طلق
 زوجته آخر تطليقة - فإذا قلنا: إنه يؤاخذ بأقواله - فالمرأة تبين منه بينونة كبرى، وتتمزق
 العائلة وتنفق، فتكون الجناية على غيره، أو مثلاً: قال وهو سكران: كل أملاكي وقف،
 وكل عبيدي أحرار، وكل ما في يدي فهو هبة لفلان مثلاً، فهذا ضرر عليه وعلى عائلته، فلو
 أخذنا بأقواله، صار الضرر عظيم؛ فلذلك كان القول الرجّاح: أن أقوال السكران غير
 معتبرة، حتى لو كفر بالله، فإنه لا يحكم عليه بالردة، حتى لو فعل ما فعل من الأقوال؛ فإنه
 لا يحكم له، لو طلق زوجته، قال: أنت يا فلانة، أنت طالق بالثلاث، ثم الثلاث، ثم
 الثلاث، هل تطلق؟

الجواب: على القول الرجّاح، لا تطلق، إذ كيف تطلق وهو سكران لا يدري ما يقول،
 والمذهب عند أصحاب الإمام أحمد: أن الطلاق يقع ويؤاخذ بكل أقواله، فلو قال هذا
 السكران: عندي لفلان ألف ريال، تلزمه أو لا؟

الجواب: على المذهب تلزمه، وعلى القول الرجّاح لا تلزمه.

فإن قال قائل: وبالنسبة لفعله، هل يُعْتَبَرُ أو لا يُعْتَبَرُ؟

نقول: أما في حق الله، فلا يعتبر، فلو ذهب هذا السكران إلى كنيسة، وجعل يسجد
 للصليب فإننا لا نحكم برده؛ لأن هذا حق لله، لكن لو قتل إنساناً بأن أخذ سكيناً وقتله
 بها، هل نقول: لا نؤاخذه أو نؤاخذه أو ماذا؟

نقول: نؤاخذه من وجه، ولا نؤاخذه من وجه آخر، نؤاخذه فيما لا يعتبر فيه القصد،
 ولا نؤاخذه فيما يعتبر فيه القصد.

نؤاخذه فيما لا يعتبر فيه القصد، فنقول: هذا القتل يعتبر قتل خطأ، و قتل الخطأ فيه
 الدية، فلا بد من دية، ولا نؤاخذه فيما يعتبر فيه القصد - وهو القود - يعني: لا نقتله؛ لأنه
 سكران غير قاصد.

فإذا قلنا: إننا نؤاخذه فيما لا يعتبر فيه القصد، والزمناء بالدية، هل نلزمه بالكفارة؟

نقول: هذا محل تردد؛ لأن الكفارة حق لله ﷻ؛ فليس فيها ضياع حق لأحد، فقد
 نقول: نلزمه بالكفارة؛ لأن الكفارة واجبة في قتل الخطأ، وليس فيه قصد، وقد نقول: لا

نلزمه؛ لأن الكفارة حق لله، والله تعالى قد عفى عن هذا وأمثاله.

لكن لو علمنا أن الرجل تعمد السكر ليقتل، وقال: إنه لا يستطيع أن يقتل هذا إلا إذا سكر وحينئذ تطوع له نفسه قتل أخيه، فشرب الخمر؛ ليقتل هذا الرجل فهذا يقتل؛ لأنه قصد القتل قبل أن يكون سكراناً.

فإذا قال قائل: ولكن ما حد شارب الخمر؟

نقول: أكثر العلماء: على أن له حدّاً شرعياً، فإما أربعون جلدة، وإما ثمانون جلدة، فمن قال: إنها أربعون، قال: هكذا كان الشارب يجلد في عهد النبي ﷺ وعهد أبي بكر وأول خلافة عمر حتى استشار الصحابة، ومن قال ثمانين قال: إن عمر رضي الله عنه استشار الصحابة، فأشاروا أن يجعله ثمانين، فجعله ثمانين، ومن الناس من فصل: وقال: إن كثر الشرب في الناس فثمانون، وإن قل فأربعون على أن ذلك حد.

وقال بعض أهل العلم - وهم أقل -: إن عقوبة شارب الخمر تعزير وليست حدّاً، لكنه لا ينقص عن أربعين، وهذا القول أصح:

أولاً: لأن النبي ﷺ كان يعاقب السكران في عهده، فيقوم الناس يضربون السكران بعضهم بيده، وبعضهم بردائه، وبعضهم بثوبه، وما أشبه ذلك^(١)، ومثل هذا لا يحصر ولا يعدّ، لكنه قَرَبَ من الأربعين، فقالوا: إنها أربعين.

ثانياً: إنه لو كان حدّاً لم يحل لعمر ولا لغير عمر أن يتجاوز ما حده الرسول ﷺ وإلا لقلنا: إذا كثرت الزنا في الناس يجب أن يجعل بدل مائة مائتين، ولا قائل بهذا؛ لأنه محدد.

ثالثاً: إن عمر رضي الله عنه لما استشار الصحابة قال عبد الرحمن بن عوف: يا أمير المؤمنين: اجعله كأخف الحدود ثمانين^(٢)، فأخف الحدود حد القذف ثمانون جلدة، وأقره عمر على ذلك، وأقره الصحابة الحاضرون على هذا، على أن أخف الحدود ثمانون، وهذا يعني: أن عقوبة شارب الخمر ليست حدّاً.

رابعاً: إن هذا أصلح للأمة، إذا لم يكن حدّاً، لأنه قد يرى القاضي أن يزيد على

(١) أخرجه البخاري (٦٧٧٣)، ومسلم (١٧٠٦)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) انظر التعليق السابق.

الثمانين إلى تسعين أو مائة أو أكثر، وأن الناس لا يرتدعون إلا بذلك، أو يضيف إليه شيء آخر كغرامة مالية أو حبس أو ما أشبه هذا، فالقول بأنه عقوبة غير مقدرة شرعاً لكن لا تنقص عن أربعين، هو أصح الأقوال عندي، وفيه مصلحة للناس.

وأما أن الرسول ﷺ كان الذي يشرب في عهده يُجلد بالجريد، والنعال، وما أشبه ذلك؛ فهذا دليل لكنه ليس قطعياً كالدليلين الآخرين، وأما كونه أنفع للمسلمين وأبعد عن تناول الخمر، فهذه مصلحة عامة، ولا شك أن الشريعة الإسلامية تراعي المصالح العامة، فهذا هو الصحيح.

بقي أن يقال: إذا تكرر من الإنسان شربه -وهو يجلد ويعاقب في كل مرة- حتى بلغ الرابعة، فهل يستمر معه في الجلد ولا يزيد أم ماذا؟

فالجواب على هذا: أنه قد صح الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ» ولم يحدّد ولكن أطلق «اجْلِدُوهُ» «فَإِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُ»^(١).

وأكثر العلماء يقول: لا قتل في شرب الخمر، وهذا الحديث منسوخ. ويرى بعض العلماء: أن هذا الحديث مُحْكَمٌ، وأنه يجب العمل به، وأن الرجل إذا شرب ثلاث مرات يعاقب بالجلد، فإن لم ينته لم يبق لبقائه صلاح، بل إذا بقي يزداد إثماً وفساداً، ولا طريق لسلامته من الإثم ولا لإصلاح الأمة إلا القتل، وهذا مذهب أبي محمد علي بن حزم رحمه الله وشدّد في هذا، واختار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قولاً وسطاً، قال: إذا لم ينته الناس عن الإيغال في شرب الخمر إلّا بالقتل قُتل، فشيخ الإسلام جعله تبعاً للمصالح، وهذا لو عُملَ به لانتهى كثير من الناس عن إدمان الخمر، ولكن مع الأسف الشديد أن كثيراً من بلاد الأمة الإسلامية اليوم يُشرب الخمر فيها جهازاً نهائياً، ويُباع في الأسواق، كما يباع العصير، ومع هذا فالأمة ترجو النصر، مع هذه المحادة لله عز وجل، وكيف يمكن النصر مع هذه المحادة لله؟ النصر إنما يكون لمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا^(٢)، ولن ينصر أحد مدمن على المعاصي إلا انتقاماً من خصمه، قد ينصر الله

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٨٤)، وأحمد (٢/ ٢٨٠)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٢٣)، ومسلم (١٩٠٤)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

عَلَى الظَّالِمِ أَوْ الْكَافِرِ، انتقامًا من خصمه لا رضا بما صنع هذا، نجزم بهذا؛ لأن معصية واحدة أودت بانزاع أشرف جند لأشرف قائد، وهم الصحابة في غزوة أحد: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَسِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّا أُرْسِلْتُمْ مَّا تُحِبُّونَ﴾ [التوبة: ١٥٢].
يعني: حصل ما تكرهون، فأقول: لو أن الناس أخذوا بالأحكام التي قررها فقهاء المسلمين في شارب الخمر، لانتهى كثير من الناس، وشُرُّ من ذلك ما نسمع عنه من هذه المخدرات، المخدرات -والعياذ بالله- تسلب العقول نهائياً وتمسح العقل مسحاً، فالسكر يزول إذا صحا الإنسان، لكن المخدرات لا؛ ولذلك أحسنت الدولة وأحسنت هيئة كبار العلماء بالتعزير الذي قرره في الجالب والمروج والمستعمل، فإنها تعزيرات موافقة للصواب، نسأل الله أن يعين الحكومة على تطبيقها، وهذه -أعني المخدرات- تحاربها حتى الأمم الكافرة، ولكنها لا تحارب الخمر^(١).

أما إذا كان هذا الشراب لو شرب الإنسان منه قليلاً لا يسكر، ولو شرب كثيراً سكر، هل يحرم القليل أو لا يحرم؟

الجواب: يحرم؛ لأن ما أسكر كثيره، فقليله حرام، وليس معنى هذا الحديث، ما توهمه بعض الناس أن ما خلط بالخمير يسير صار حراماً، لا، ما خلط بالخمير اليسير الذي لا يظهر أثره، فليس بحرام، كما أن الماء لو سقطت فيه نقطة من البول، ولكن لم تغيره لم يكن نجساً، هذا مثله، لكن الأحاديث واضحة: أن المعنى: أن الشيء إذا شربته بقله فلا سكر، وإذا أكثر سكرت، هذا هو الذي أراده الرسول ﷺ بقوله: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»^(٢)، وعلى هذا؛ فإنه يقال: إن بعض الأدوية يكون فيها شيء من المسكرات، فنقول: إذا لم يظهر الأثر فليست حراماً، لأن هذا الحرام اضمحل وانغمس في جانب الحلال، وأهل العلم ذكروا ذلك في كتاب حد المسكر.



(١) قال بعض الطلبة للشيخ رحمه الله: الآن في الدول الغربية كأمريكا وغيرها يحاربون الخمر.
فقال رحمه الله معلقاً على ذلك: على كل حال: ما علينا بأمريكا ولا بغيرها من الدول، نحن بيتنا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.
(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥)، وابن ماجه (٣٣٩٣)، وغيرهم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٢- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ كَثِيرٍ بْنُ عُفَيْرٍ أَبُو عُثْمَانَ الْمِصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ؛ أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِنْ نَصِييٍ مِنَ الْمَغْنَمِ يَوْمَ بَدْرٍ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَانِي شَارِفًا مِنَ الْخُمُسِ يَوْمَئِذٍ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَتْنِي بِفَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاعَدْتُ رَجُلًا صَوَاعًا مِنْ بَنِي قَيْنِقَاعَ يَزْتَجِلُ مَعِيَ، فَتَأْتِي بِإِذْخِرٍ أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَهُ مِنَ الصَّوَاغِينَ، فَاسْتَعِينَ بِهِ فِي وَلِيمَةٍ عَرَسِي، فَبَيْنَا أَنَا أَجْمَعُ لِشَارِفِي مَتَاعًا مِنَ الْأَقْتَابِ وَالْفَرَائِرِ وَالْحِبَالِ وَشَارِفَايَ مُنَاخِنًا إِلَى جَنْبِ حُجْرَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَجَمَعْتُ حِينَ جَمَعْتُ مَا جَمَعْتُ، فَإِذَا شَارِفَايَ قَدْ اجْتَبَتْ أَسْنِمَتَهُمَا وَبَقَرَتْ خَوَاصِرَهُمَا وَأَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، فَلَمْ أَمْلِكْ عَيْنِي حِينَ رَأَيْتُ ذَلِكَ الْمَنْظَرَ مِنْهُمَا، قُلْتُ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ قَالُوا: فَعَلَهُ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهُوَ فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي شَرْبٍ مِنَ الْأَنْصَارِ غَتَّهُ قَيْنَةٌ وَأَصْحَابُهُ فَقَالَتْ فِي غِنَائِهَا: أَلَا يَا حَمْزُ لِلشَّرَفِ النَّوَاءِ، فَقَامَ حَمْزَةُ بِالسَّيْفِ فَاجْتَبَأَ أَسْنِمَتَهُمَا وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا فَأَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، قَالَ عَلِيُّ: فَانْطَلَقْتُ حَتَّى أَذْخُلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ. قَالَ: فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ الَّذِي لَقِيتُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا لَكَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ عَدَا حَمْزَةُ عَلَى نَاقَتِي فَاجْتَبَأَ أَسْنِمَتَهُمَا وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا، وَهِيَ هُوَذَا فِي بَيْتٍ مَعَهُ شَرْبٌ. قَالَ: فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرِدَائِهِ فَأَرْتَدَّاهُ ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي وَاتَّبَعْتُهُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، حَتَّى جَاءَ الْبَابَ الَّذِي فِيهِ حَمْزَةُ فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنُوا لَهُ، فَإِذَا هُمْ شَرْبٌ فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلُومُ حَمْزَةَ فِيمَا فَعَلَ، فَإِذَا حَمْزَةُ مُخَمَّرَةٌ عَيْنَاهُ، فَنَظَرَ حَمْزَةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى سُرَّتِهِ، ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ حَمْزَةُ: وَهَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَيْدٌ لِأَبِي؟ فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نِمْلٌ، فَكَصَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَيْنَيْهِ الْقَهْقَرَى، وَخَرَجَ وَخَرَجْنَا مَعَهُ.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣- (١٩٨٠) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ- أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنْتُ سَاقِي الْقَوْمِ يَوْمَ حُرْمَتِ الْخَمْرِ فِي بَيْتِ أَبِي طَلْحَةَ وَمَا شَرِبْتُهُمْ إِلَّا الْفَضِيخَ الْبُسْرَ وَالتَّمْرَ. فَإِذَا مَنَادٌ يُنَادِي فَقَالَ اخْرُجْ فَانْظُرْ فَاخْرُجْتُ فَإِذَا مَنَادٌ يُنَادِي

أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ. قَالَ: فَجَرَتْ فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: أَخْرِجْ فَأَهْرِقْهَا. فَهَرَقْتُهَا فَقَالُوا أَوْ قَالَ بَعْضُهُمْ: قَوْلُ فُلَانٍ قَوْلُ فُلَانٍ وَهِيَ فِي بَطُونِهِمْ. قَالَ: فَلَا أَذْرِي هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ - فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٩٣].

٤- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَرْزَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، قَالَ: سَأَلُوا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْفَضِيخِ فَقَالَ: مَا كَانَتْ لَنَا خَمْرٌ غَيْرَ فَضِيخِكُمْ هَذَا الَّذِي تُسَمُّونَهُ الْفَضِيخَ إِنِّي لَقَائِمٌ أَسْقِيهَا أَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا أَيُّوبَ وَرِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِنَا إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ بَلَغَكُمْ الْخَبَرُ؟ قُلْنَا: لَا قَالَ: فَإِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ فَقَالَ: يَا أَنَسُ أَرِقْ هَذِهِ الْفَلَالَ قَالَ: فَمَا رَاجِعُوهَا وَلَا سَأَلُوا عَنْهَا بَعْدَ خَبَرِ الرَّجُلِ.

٥- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَرْزَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، قَالَ: وَأَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: إِنِّي لَقَائِمٌ عَلَى الْحَيِّ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُهَيْبٍ مِنْ فَضِيخٍ لَهُمْ وَأَنَا أَصْفَرُهُمْ سِنًا فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّهَا قَدْ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ، فَقَالُوا: اكْفَيْتُهَا يَا أَنَسُ. فَكَفَّيْنَاهَا. قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: مَا هُوَ؟ قَالَ: بُسْرٌ وَرُطْبٌ. قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ: كَانَتْ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ. قَالَ سُلَيْمَانُ: وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا.

٦- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ أَنَسُ: كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ أَسْقِيهِمْ. بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ: كَانَ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ. وَأَنَسٌ شَاهِدٌ فَلَمْ يُنْكِرْ أَنَسُ ذَلِكَ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعِيَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ.

٧- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَرْزَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، قَالَ: وَأَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا دُجَانَةَ وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَدَخَلَ عَلَيْنَا دَاخِلٌ فَقَالَ: حَدَّثَ خَبَرٌ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ. فَكَفَّيْنَاهَا يَوْمَئِذٍ وَإِنَّهَا لَخَلِيطُ الْبُسْرِ وَالنَّمْرِ. قَالَ قَتَادَةُ: وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: لَقَدْ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ وَكَانَتْ عَامَةً خُمُورِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَلِيطُ الْبُسْرِ وَالنَّمْرِ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِصْمَعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالُوا: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِنِّي لَأَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا دُجَانَةَ وَسُهَيْلَ بْنَ بَيْضَاءَ مِنْ مَرَادَةٍ فِيهَا خَلِيطُ بُسْرِ وَنَمْرِ. بِنَحْوِ حَدِيثِ سَعِيدٍ.

٨- (١٩٨١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ قَتَادَةَ بْنَ دِعَامَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُخْلَطَ التَّمْرُ وَالزَّهْوُ ثُمَّ يُشْرَبَ، وَإِنْ ذَلِكَ كَانَ عَامَةً خُمُورِهِمْ يَوْمَ حُرْمَتِ الْخَمْرِ.

٩- (١٩٨٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأُمِّي بِنَ كَعْبٍ شَرَابًا مِنْ فُضِيخٍ وَتَمْرٍ فَلَاتَاهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ. فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أَنَسُ قُمْ إِلَى هَذِهِ الْجِرَّةِ فَامْكِسْهَا. فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكَسَّرَتْ.

١٠- (١٩٨٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ -يَعْنِي: الْحَنَفِيُّ- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنِي أَبِي؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: لَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ فِيهَا الْخَمْرَ وَمَا بِالْمَدِينَةِ شَرَابٌ يُشْرَبُ إِلَّا مِنْ تَمْرٍ.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ تَحْرِيمِ تَخْلِيلِ الْخَمْرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- (١٩٨٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سِئِلَ عَنِ الْخَمْرِ تَتَّخَذُ خَلًا فَقَالَ: «لَا».

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٣) بَابُ تَحْرِيمِ التَّدَاوِي بِالْخَمْرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- (١٩٨٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَحُمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيَّاحٍ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ، عَنْ أَبِيهِ وَاثِلِ الْحَضْرَمِيِّ؛ أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدٍ الْجُعْفِيَّ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ فَتَهَا أَوْ كَرِهَ أَنْ يَصْنَعَهَا فَقَالَ: إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ».

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ بَيَانِ أَنَّ جَمِيعَ مَا يُنْبَذُ مِمَّا يَتَّخَذُ مِنَ النَّخْلِ وَالْعَنْبِ يُسَمَّى خَمْرًا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣- (١٩٨٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ؛ أَنَّ أَبَا كَثِيرٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ، وَالْعِنْبَةِ».

١٤- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ، وَالْعِنْبَةِ».

١٥- (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَعِكْرِمَةَ بْنِ عَمَارٍ وَعُقْبَةَ بْنِ التَّوَّامِ عَنْ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: الْكَرْمَةِ، وَالنَّخْلَةِ». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ: «الْكَرْمُ وَالنَّخْلُ».

❖ قوله: «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ، وَالْعِنْبَةِ» إما أن يكون المراد: أن الخمر يكون جيداً من هاتين الشجرتين: النخلة والعنب وإما أن يكون المراد: الخمر الذي يجب الحذر منه في النبيذ؛ يعني: احذروا النبيذ من هاتين الشجرتين فإنه يكون منهما الخمر؛ لأن النبي ﷺ قال في أحاديث متعددة: «إِنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ»^(١)، سواء من النخل أو العنب أو الشعير أو غير ذلك^(٢).



(١) أخرجه - بهذا اللفظ - مسلم (٢٠٠٣)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو عند البخاري (٤٣٤٣)، ومسلم (١٧٣٣)، بلفظ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: يدعي بعض الناس أن «الآفيون» كان الناس يأكلونه، ولا يحصل لهم ضرر، ثم الآن أصبح يستعمل كمخدرات، فبعض العلماء قالوا: إنه يحرم زراعته؛ لأنه يصير مسكراً، وقالوا: العنب إذا زرعه - أيضاً - يحرم، فما الصحيح في ذلك؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: العلماء اعترضوا على هذا، فمعلوم: أن العنب يؤكل كفاكهة، أمّا الآفيون فما سمعنا أنه يؤكل ولا يسبب ضرراً إلا في هذا الكلام؛ ولهذا لا بد أن تثبت، فالمعروف: أنه يسكر. ثم سئل رَحِمَهُ اللَّهُ: من المعروف أن الناس يتخذون العنب خمرًا، فهل نقول: تحرم زراعته؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: لا تحرم زراعته، وأما إذا أُرْع من أجل أن يتخذ خمرًا صارت زراعته حرامًا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ كَرَاهَةِ انْتِبَازِ الثَّمَرِ وَالزَّيْبِ مَخْلُوطِينَ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- (١٩٨٦) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ، حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُخْلَطَ الزَّيْبُ وَالثَّمَرُ، وَالْبُسْرُ وَالثَّمَرُ^(١).
١٧- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عَطَاءَ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ الثَّمَرُ وَالزَّيْبُ جَمِيعًا، وَنَهَى أَنْ يُنْبَذَ الرُّطْبُ وَالْبُسْرُ جَمِيعًا.

١٨- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ لِي عَطَاءٌ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْبُسْرِ، وَبَيْنَ الزَّيْبِ وَالثَّمَرِ نَبِذًا».

١٩- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ مَوْلَى حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ الزَّيْبُ وَالثَّمَرُ جَمِيعًا، وَنَهَى أَنْ يُنْبَذَ الْبُسْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا.
٢٠- (١٩٨٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الثَّمَرِ وَالزَّيْبِ أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا، وَعَنِ الثَّمَرِ وَالْبُسْرِ أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا.

٢١- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ أَبُو مَسْلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَخْلُطَ بَيْنَ الزَّيْبِ وَالثَّمَرِ، وَأَنْ نَخْلُطَ الْبُسْرَ وَالثَّمَرُ. (...) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ -يَعْنِي: ابْنَ مِفْضَلٍ- عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٢٢- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ النَّبِيذَ مِنْكُمْ

فَلْيُسْرُهُ زَيْبًا فَرْدًا أَوْ تَمْرًا فَرْدًا أَوْ بُسْرًا فَرْدًا.

٢٣- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَخْلِطَ بُسْرًا بِتَمْرٍ، أَوْ زَيْبًا بِبُسْرٍ. وَقَالَ: «مَنْ شَرِبَهُ مِنْكُمْ». فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثٍ وَكَيْعٍ.

٢٤- (١٩٨٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَتَّبِدُوا الزَّهْوَ وَالرُّطْبَ جَمِيعًا، وَلَا تَتَّبِدُوا الزَّيْبَ وَالتَّمْرَ جَمِيعًا، وَانْتَبِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَدِيثِهِ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٢٥- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ وَهَّابٍ الْمُبَارَكِيُّ - عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّبِدُوا الزَّهْوَ وَالرُّطْبَ جَمِيعًا، وَلَا تَتَّبِدُوا الرُّطْبَ وَالزَّيْبَ جَمِيعًا، وَلَكِنْ انْتَبِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى حَدِيثِهِ». وَزَعَمَ يَحْيَى أَنَّهُ لَقِيَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَتَادَةَ فَحَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ هَذَا.

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمَعْلَمُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهِذَيْنِ الْإِسْنَادَيْنِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «الرُّطْبَ وَالزَّهْوَ وَالتَّمْرَ وَالزَّيْبَ».

٢٦- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَطَّارُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ خَلِيطِ التَّمْرِ وَالْبُسْرِ، وَعَنْ خَلِيطِ الزَّيْبِ وَالتَّمْرِ، وَعَنْ خَلِيطِ الزَّهْوِ وَالرُّطْبِ، وَقَالَ: «انْتَبِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى حَدِيثِهِ».

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ.

٢٦م- (١٩٨٩) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عِمَارٍ، عَنْ أَبِي كَثِيرٍ الْحَنْفِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الزَّيْبِ وَالتَّمْرِ وَالْبُسْرِ وَالتَّمْرِ، وَقَالَ: «يُتَّبَدُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَدِيثِهِ».

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عِمَارٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَذْنَةَ - وَهُوَ أَبُو كَثِيرٍ الْفُجَيْرِيُّ - حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.
 ٢٧- (١٩٩٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُخْلَطَ التَّمْرُ وَالزَّرْبُ جَمِيعًا، وَأَنْ يُخْلَطَ الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ جَمِيعًا، وَكَتَبَ إِلَى أَهْلِ جَرَشَ يَنْهَاهُمْ عَنْ خَلِيطِ التَّمْرِ وَالزَّرِبِ.
 (...) وَحَدَّثَنِيهِ وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي: الطَّحَّانَ - عَنِ الشَّيْبَانِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي التَّمْرِ وَالزَّرِبِ، وَلَمْ يَذْكُرِ: الْبُسْرَ وَالتَّمْرَ.

٢٨- (١٩٩١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَدْ نَهَى أَنْ يُبْنَدَ الْبُسْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا، وَالتَّمْرُ وَالزَّرِبُ جَمِيعًا.

٢٩- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ قَالَ: قَدْ نَهَى أَنْ يُبْنَدَ الْبُسْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا، وَالتَّمْرُ وَالزَّرِبُ جَمِيعًا.

هذه الأحاديث كلها بطرقها تدل على: النهي في النبذ أن يجمع بين خليطين؛ وذلك لأنه إذا جمع بينهما صار أسرع في التخمر، وهذا كله يدل على أن النبي ﷺ يريد من أمته أن يتبعد عن كل شيء يكون سبباً لحصول الخمر، ووجه هذا: أن النفوس مجبولة على محبته إلا من كان مؤمناً موقناً فإنه لا يرضى به، لكن نظراً للذته وما يحصل منه من النشوة تحبه النفوس وتميل إليه؛ ولذلك حُرِّمَتْ جميع الوسائل التي قد تؤدي إليه، انظر مثلاً إلى الزنا: حُرِّمَتْ كل الوسائل التي تؤدي إليه، انظر إلى الربا حرمت كل الوسائل التي تؤدي إليه؛ فالعينة محرمة وحذر منها النبي ﷺ؛ لأنها وسيلة إلى الربا^(١)، ومعنى العينة: أن أبيع عليك شيئاً بألف ريال لمدة سنة، ثم أشتريه منك بثمانمائة ريال نقداً وأعطيك إياها ثمناً، وهذا لا يجوز؛ لأنه حيلة إلى أن يعطيه ثمانمائة بألف، ويدخل بينهما السلعة التي لم تقصد.

(١) وذلك فيما أخرجه: أبو داود (٣٤٦٢)، والبيهقي (٣١٦/٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٠٩/٥)، وغيرهم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ، سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذَلَا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ». وانظر: «السلسلة الصحيحة» (١١).

فإن قال قائل: وما الحكم إن فعل الخلط ولم يصل إلى حد الإسكار، وشربه قبل أن يغلي؟

الجواب: هو حلال؛ لأن النهي عن الخلط خوفاً من أن يسكر؛ يعني: يصل إلى حد الإسكار من حيث لا يشعر الإنسان.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) **بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْإِنْتِبَازِ فِي الْمُرْفَتِ وَالِدُبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَبَيَانُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَأَنَّهُ الْيَوْمَ حَلَالٌ مَا لَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا.**

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- (١٩٩٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُرْفَتِ أَنْ يُتَبَذَّ فِيهِ.

الدُّبَاءُ: هي قشرة القرعة، يوجد قرع يسمى القرع النجدي تقشره إذا يبس وهو في شجرته يكون صلباً جداً، وكان الناس سبق يجعلونه أوعية للدهن؛ لأنه لا يمكن أن يتسرب منه الدهن فهو كالحديد تماماً، فكان الناس يتبذون فيه، وهو لأنه حار يسرع أن يتحول إلى خمر.

والمُرْفَت: هو المطلي بالزفت، حتى وإن كان من خشب، فكانوا فيما سبق يضعون إناء من خشب ويطلونه بالزفت، ومعلوم: أن الزفت حارٌّ، فإذا انتبذ فيه كان ذلك أسرع إلى تخمره؛ فلذلك نهى النبي ﷺ عن الانتباز في الدُّبَاءِ وَالْمُرْفَتِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُرْفَتِ أَنْ يُتَبَذَّ فِيهِ.

(١٩٩٣) قَالَ: وَأَخْبَرَهُ أَبُو سَلَمَةَ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُتَبَذُّوا فِي الدُّبَاءِ وَلَا فِي الْمُرْفَتِ». ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاجْتَنِبُوا الْحَنَاتِمَ.

٣٢- (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُرْقَتِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ. قَالَ: قِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ مَا الْحَنْتَمُ؟ قَالَ: الْجَرَارُ الْخَضِرُ.

الجرار الخضر: كأنها مشهورة عندهم، إذا قالوا: الجرار الخضراء عرفوا أنها هي المراد، وهي كما قلت لكم أولاً، مِمَّا يُسَهِّلُ التَّخَمُّرَ إِلَى النَّبِيذِ الَّذِي يَوْضَعُ فِيهِ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- (...) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، أَخْبَرَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَوْ فِدَ عَبْدِ الْقَيْسِ: «أَنَّهُائُمْ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُقِيرِ - وَالْحَنْتَمُ الْمَزَادَةُ الْمَجْبُوتَةُ - وَلَكِنْ اشْرَبْ فِي سِقَاتِكَ وَأَوْكِهِ».

٣٤- (١٩٩٤) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبَثُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي: ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ شُعْبَةَ كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَبَذَّرَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمُرْقَتِ. هَذَا حَدِيثُ جَرِيرٍ. وَفِي حَدِيثِ عَبَثٍ وَشُعْبَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُرْقَتِ ^(١).

٣٥- (١٩٩٥) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قُلْتُ لِلْأَسْوَدِ: هَلْ سَأَلْتَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَمَّا يُكْرَهُ أَنْ يُتَبَذَّرَ فِيهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبِرِينِي عَمَّا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَبَذَّرَ فِيهِ. قَالَتْ: نَهَانَا أَهْلُ الْبَيْتِ أَنْ نَتَبَذَّرَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمُرْقَتِ. قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَمَا ذَكَرْتَ الْحَنْتَمَ وَالْجَرَّ؟ قَالَ: إِنَّمَا أَحَدْتُكَ بِمَا سَمِعْتُ، أَحَدْتُكَ مَا لَمْ أَسْمَعْ؟ ^(٢).

٣٦- (...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبَثُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُرْقَتِ.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَشُعْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ وَسُلَيْمَانُ وَحَمَّادٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٧- (...) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ - يَعْنِي: ابْنَ الْفَضْلِ - حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ حَزْنٍ

(١) أخرجه البخاري (٥٥٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٩٥).

الْقُسَيْرِيُّ قَالَ: لَقِيتُ عَائِشَةَ فَسَأَلْتُهَا عَنِ النَّبِيِّ، فَحَدَّثَتْنِي: أَنَّ وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ، فَهَاهُمْ أَنْ يَتَبَدُّوا فِي الدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُرْقَتِ وَالْحَنْتَمِ.

٣٨- (...) وَحَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُوَيْدٍ، عَنْ مُعَاذَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُرْقَتِ. (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُوَيْدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ مَكَانَ الْمُرْقَتِ الْمُقَيْرِ.

٣٩- (١٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ح وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَدِمَ وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنهَآكُم عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُقَيْرِ». وَفِي حَدِيثِ حَمَّادٍ جَعَلَ - مَكَانَ الْمُقَيْرِ - الْمُرْقَتِ ^(١).

٤٠- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُرْقَتِ وَالنَّقِيرِ. ٤١- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُرْقَتِ وَالنَّقِيرِ، وَأَنْ يَخْلُطَ الْبَلَحُ بِالرَّهْوِ.

٤٢- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَحْيَى الْبَهْرَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُرْقَتِ.

٤٣- (١٩٩٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنِ التَّيْمِيِّ ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْجَرِّ أَنْ يُتَبَدَّ فِيهِ.

٤٤- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُرْقَتِ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُتَبَذَّلَ. فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

٤٥- (...) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى -يَعْنِي: ابْنَ سَعِيدٍ- عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ فِي الْحَتَمَةِ وَالْذُبَابِ وَالنَّقِيرِ.
 قوله: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ». يعني: بعد الانتباز، أما لو وضع فيها الماء وشرب في الحال فلا نهي كما تدل عليه الألفاظ السابقة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٦- (١٩٩٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُمَا شَهِدَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الذُّبَابِ وَالْحَتَمِ وَالْمُرْقَةِ وَالنَّقِيرِ.

٤٧- (...) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ -يَعْنِي: ابْنَ حَارِثٍ- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، عَنْ نَيْدِ الْجَرِّ، فَقَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَيْدَ الْجَرِّ. فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ: أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ؟ قَالَ: وَمَا يَقُولُ؟ قُلْتُ: قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَيْدَ الْجَرِّ. فَقَالَ: صَدَقَ ابْنُ عُمَرَ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَيْدَ الْجَرِّ. فَقُلْتُ: وَأَيُّ شَيْءٍ نَيْدُ الْجَرِّ؟ فَقَالَ: كُلُّ شَيْءٍ يُصْنَعُ مِنَ الْمَدَرِ.

قوله: «يُصْنَعُ مِنَ الْمَدَرِ». المدر: هو الطين، وكانوا في الأول يصنعون الأواني من الطين الفخار، ويكون قويًا وصلبًا وله صلصلة، فإذا ضربته بيدك سمعت له صلصلة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَأَقْبَلْتُ نَحْوَهُ، فَأَنْصَرَفَ قَبْلَ أَنْ أَبْلُغَهُ، فَسَأَلْتُ مَاذَا؟ قَالَ: قَالُوا: نَهَى أَنْ يُتَبَذَّلَ فِي الذُّبَابِ وَالْمُرْقَةِ.

٤٩- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ جَمِيعًا عَنْ أَيُّوبَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ يَحْيَى

بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ - يَعْنِي: ابْنَ عُثْمَانَ - حَدَّثَنِي هَارُونُ الْأَيْلِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا: فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ. إِلَّا مَالِكٌ وَأَسَامَةُ.

٥٠- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَيْدِ الْجَرِّ قَالَ: فَقَالَ: قَدْ زَعَمُوا ذَلِكَ. قُلْتُ: أَنْهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَدْ زَعَمُوا ذَلِكَ.

وإنما قال هذا ~~حذفت~~؛ لأنه لم يدرك النبي ﷺ حين تكلم به، فسأل ماذا قال؟ فأخبروه.
وقوله: «قَدْ زَعَمُوا». يجب أن تعلم أن «زَعَمَ» في لغة الحجاز؛ تعني: ذكر؛ أي: ذكروا ذلك، وليست للشيء الباطل إلا بقرينة، فإن كان يوجد قرينة مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْمُوا﴾ [التكوير: ٧]. فهي للقول الباطل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عُمَرَ: أَنْهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَيْدِ الْجَرِّ؟ قَالَ: نَعَمْ. ثُمَّ قَالَ طَاوُسٌ: وَاللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

٥١- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَهُ فَقَالَ: أَنْهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُنْبَذَ فِي الْجَرِّ وَالْذَّبَاءِ قَالَ: نَعَمْ.

٥٢- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْجَرِّ وَالْذَّبَاءِ.

٥٣- (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ؛ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَنْهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَيْدِ الْجَرِّ وَالْذَّبَاءِ وَالْمُرْقَتِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٥٤- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ دِنَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَتَمِ وَالْذَّبَاءِ وَالْمُرْقَتِ. قَالَ: سَمِعْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ.

(...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَسْعَمِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ دِنَارٍ، عَنِ

ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. قَالَ: وَأَرَاهُ قَالَ: وَالنَّقِيرِ.

٥٥- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَرِّ وَالْذُبَابِ وَالْمُزَفَّتِ وَقَالَ: «اتَّبِعُوا فِي الْأَسْقِيَةِ».

❦ قوله: «الْأَسْقِيَةِ». معروفة: وهي القرب، فجلد الضأن أو الماعز يدبغ ويكون وعاءً، وهو بارد، وكلما زاد وطال مكثه صار أبرد، ويسمى إذا طال شتاً، وقد شرب النبي ﷺ ذات ليلة من شبنٍ مُعَلَّقٍ قائماً؛ لأن الشبن مرتفع، فشرب منه قائماً للحاجة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَبَلَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَتْمَةِ. فَقُلْتُ: مَا الْحَتْمَةُ؟ قَالَ: الْجَرَّةُ.

٥٧- (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، حَدَّثَنِي زَادَانُ قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنِي بِمَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأَشْرِيَةِ بَلْغَتِكَ وَفَسَّرَهُ لِي بَلْغَتِنَا، فَإِنَّ لَكُمْ لُغَةً سِوَى لُغَتِنَا. فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَنْتَمِ وَهِيَ الْجَرَّةُ، وَعَنِ الذُّبَابِ وَهِيَ الْقَرْعَةُ، وَعَنِ الْمُزَفَّتِ وَهُوَ الْمُقْبِرُ، وَعَنِ النَّقِيرِ وَهِيَ النَّخْلَةُ تَنْسَحُ نَسْحًا وَتَنْقَرُ نَقْرًا، وَأَمَرَ أَنْ يُتَبَذَّ فِي الْأَسْقِيَةِ.

❦ قوله: «وَهِيَ الْقَرْعَةُ». وهذا تفسير الدباء، نهى النبي ﷺ عن الانتباز بها، والانتباز بها كما قلت لكم أولاً: أنها تيسر وهي في شجرتها ثم ينشف داخلها، وتفتح من فوق ولها عنق كعنق الجرة، ثم يؤخذ ما بقي من لبها اليابس ويتبذ بها.

أما أكلها فهو لا بأس به، وكان النبي ﷺ يتبعها^(١)، إذا وَجِدَتْ فِي الطَّعَامِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ فِي هَذَا

الْإِسْنَادِ.

٥٨- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ

(١) أخرجه البخاري (٥٣٧٩)، ومسلم (٢٠٤١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

سَلَمَةً قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ عِنْدَ هَذَا الْمِنْبَرِ - وَأَشَارَ إِلَى مَنِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ -: قَدِمَ وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَشْرِيَةِ فَتَنَاهُمْ عَنِ الدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْحَتَمِ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ وَالْمَرْفَتِ؟ وَظَنَّا أَنَّهُ نَسِيَهُ، فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعُهُ يَوْمَئِذٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَقَدْ كَانَ يَكْرَهُ.

٥٩-(١٩٩٨) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّقِيرِ وَالْمَرْفَتِ وَالدُّبَاءِ.

٦٠-(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْجَرِّ وَالدُّبَاءِ وَالْمَرْفَتِ. (...) قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: وَسَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَرِّ وَالْمَرْفَتِ وَالنَّقِيرِ.

(١٩٩٩) وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يَجِدْ شَيْئًا يُتَبَدَّلُ لَهُ فِيهِ نُبْدُ لَهُ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ. ٦١-(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُبْدَلُ لَهُ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ.

٦٢-(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ يُتَبَدَّلُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَاءٍ، فَإِذَا لَمْ يَجِدُوا سِقَاءً نُبْدَلُ لَهُ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ - وَأَنَا أَسْمَعُ لِأَبِي الزُّبَيْرِ -: مِنْ بَرَامٍ؟ قَالَ: مِنْ بَرَامٍ. قوله: «مِنْ بَرَامٍ». البرام نوع من الآنية معروف عندهم، ولكن عندنا ليس بمعروف^(١).

والأسماء تتغير بتغير الزمان، فقد يُسَمَّى هذا الإناء باسم خاص في وقت، وباسم خاص في وقت آخر، وباسم خاص في مكان، وباسم خاص في مكان آخر.



(١) قال أحد الطلبة للشيخ رحمه الله: هذا معروف عندنا في مصر، وهو عبارة عن إناء من فخار، يُطهى فيه الأرز ونحوه.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣- (٩٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَنْ أَبِي سِنَانٍ، وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: عَنْ ضِرَارِ بْنِ مَرْثَةَ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ ح. وَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا ضِرَارُ بْنُ مَرْثَةَ أَبُو سِنَانٍ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْزَنْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيدِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا فِيهِ الْأَسْقِيَةَ كُلَّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا».

هذا الحديث صريح بأن النهي عن المُرْقَتِ والمَقِيرِ، وما أشبه ذلك: قد نسخ؛ لقوله: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ...»، ثم قوله: «فاشربوا...» والنسخ كما سبق جائز في الشريعة وفي الشرائع؛ فالشرائع ينسخ بعضها بعضاً، وآخر ما نسخ الشرائع: شريعة الإسلام، والحمد لله، ونسأل الله أن يثبتنا وإياكم عليها.

فهذه الشريعة نسخت جميع الأديان، فلا دين مقبول عند الله ﷻ بعد بعثة النبي ﷺ إلّا ما جاء به، ولما أنكرت اليهود النسخ، وقالت: النسخ يلزم منه أن يكون الله جاهلاً بالمصلحة، ثم بدا له أن ذلك هو المصلحة، وهذا لا شك أنه نقص في جانب الله ﷻ: أن يخفى عليه أمر أولاً، ثم يبدو له ثانياً، فأنزل الله ﷻ: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ﴾ [التغاب: ١٥٣]. كل الطعام، وبعد نزول التوراة، نُسِخَ كثير من الحلال: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦]. فأبطل الله تعالى دعواهم بأن النسخ غير جائز على الله.

والنسخ أيضاً له باب مستقل في أصول الفقه؛ لأنه مهم، وقسمه العلماء إلى أقسام: إلى البذل وإلى غير البذل، وإلى بدل أشق، وإلى بدل أخف، وإلى ذكر الناسخ، وعدم ذكره، المهم تفاصيل هذا موجودة في أصول الفقه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤- (...) وَ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا ضَحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُلْقَمَةَ بِنِ مَرْثِدَةَ، عَنْ ابْنِ بَرْزَنْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ وَإِنَّ الظُّرُوفَ - أَوْ ظُرْفًا - لَا يُحِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

٦٥- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مُعَرِّفِ بْنِ وَاصِلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ دِنَارٍ، عَنْ ابْنِ بَرْنَدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِيَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَكْمِ فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وِعَاءٍ، غَيْرَ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا».

قوله ﷺ: «وَأَنَّ الظُّرُوفَ لَا يُحِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُ». فالعبرة بما في الإناء لا بالإناء، وبناء على ذلك لو أن إنساناً عنده آنية ذهب، ووضع فيها لبناً، فهل يكون اللبن حراماً، أو الشرب في الإناء حراماً؟

الجواب: الثاني؛ لقول الرسول ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ، وَإِنَّ الظُّرُوفَ لَا تُحِلُّ شَيْئًا وَلَا تُحَرِّمُ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مُعَرِّفِ بْنِ وَاصِلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ دِنَارٍ، عَنْ ابْنِ بَرْنَدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِيَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَكْمِ فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وِعَاءٍ، غَيْرَ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا».

٦٦- (٢٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ- قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيذِ فِي الْأَوْعِيَةِ، قَالُوا: لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ بِحَدٍّ، فَأَرْخَصَ لَهُمْ فِي الْجَرِّ غَيْرِ الْمَرْفَةِ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٧) بَابُ بَيَانِ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَفَرٌ، وَأَنَّ كُلَّ حَفَرٍ حَرَامٌ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧- (٢٠٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٥٥٩٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٨٥).

٦٨- (...) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيْبِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِتْعِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ».

٦٩- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ كُلُّهُمْ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ح وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَصَالِحٍ سِئِلَ عَنِ الْبِتْعِ، وَهُوَ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ، وَفِي حَدِيثِ صَالِحٍ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ شَرَابٍ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

٧٠- (١٧٣٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ- قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنَا وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ شَرَابًا يُصْنَعُ بِأَرْضِنَا يُقَالُ لَهُ: الْمِزْرُ مِنَ الشَّعِيرِ، وَشَرَابٌ يُقَالُ لَهُ: الْبِتْعُ مِنَ الْعَسَلِ فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»^(١).

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو سَمِعَهُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ لَهُمَا: «بَشِّرَا وَبَشِّرَا وَلَا تُتَفَرَّأَا». وَأَرَاهُ قَالَ: «وَتَطَاوَعَا». قَالَ: فَلَمَّا وَلَّى رَجَعَ أَبُو مُوسَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَهُمْ شَرَابًا مِنَ الْعَسَلِ يُطْبَخُ حَتَّى يَمْقَدَ، وَالْمِزْرُ يُصْنَعُ مِنَ الشَّعِيرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مَا أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ فَهُوَ حَرَامٌ».

٧١- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي خَلْفٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ -وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو- عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: «ادْعُوا النَّاسَ وَيَشِّرَا وَلَا تُتَفَرَّأَا، وَيَسَّرَا وَلَا تُعَسَّرَا». قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَتَنَا فِي شَرَابَيْنِ كُنَّا نَصْنَعُهُمَا بِالْيَمَنِ: الْبِتْعُ؛ وَهُوَ مِنَ الْعَسَلِ يُنْبَذُ حَتَّى يَشْتَدَّ، وَالْمِزْرُ؛ وَهُوَ مِنَ السَّنَةِ وَالشَّعِيرِ يُنْبَذُ حَتَّى يَشْتَدَّ قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِخَوَاتِمِهِ فَقَالَ: «أَنهَى

عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ.

٧٢-(٢٠٠٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ -بِعْنِي: الدَّرَاوَزِيُّ - عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ؛ أَنَّ رَجُلًا قَدِيمَ مِنْ جَيْشَانٍ - وَجَيْشَانُ مِنَ الْيَمَنِ - فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ شَرَابٍ يَشْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ الذَّرَّةِ يُقَالُ لَهُ: الْمِرْزُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ مُسْكِرٌ هُوَ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، إِنَّ عَلَى اللَّهِ ﷻ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طَيِّبَةِ الْخَبَالِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا طَيِّبَةُ الْخَبَالِ؟ قَالَ: «عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ، أَوْ عُصَاةُ أَهْلِ النَّارِ».

٧٣-(٢٠٠٣) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا فَمَاتَ وَهُوَ يُدْمِنُهَا، لَمْ يَتُبْ، لَمْ يَشْرَهَا فِي الْآخِرَةِ».

هذا الحديث فيه التعريف والحكم؛ فإذا قلنا: ما الخمر؟

فالجواب: كُلُّ مُسْكِرٍ، وإذا قلنا: ما حكمه؟

فالجواب: حرام، فجمع النبي ﷺ في هذا الحديث بين التعريف والحكم، وفيما سبق بيّن الحكم فقط، فقال: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» فيكون هذا السياق أوفى مما سبق لجمعه بين التعريف والحكم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤-(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ كِلَاهُمَا عَنْ رُوحِ بْنِ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

(...) وَحَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مَسَارٍ السُّلَمِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٧٥-(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى -وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ».

هنا قال: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ»، وفي الأول قال: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ

مُسْكِرٍ حَرَامٌ. والمعنى واحد، وفي هذا: دليل على أن ما أسكر سواء كان شراباً أم عجيناً أم خبوتاً أم غيرها، فإنه حرام، وهو خمر؛ فلا يقال: إن الخمر خاص بالشراب، بل إن كل ما أسكر من شراب أو غيره، فهو خمر، وكل خمر حرام. والإسكار سبق لنا أن عرفناه: وهو تغطية العقل على وجه اللذة والطرب.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ عُقُوبَةِ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ إِذَا لَمْ يَشُبْ مِنْهَا بِمَنْعِهِ إِيَّاهَا فِي الْآخِرَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٦- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا حُرِمَ مَهْجَا فِي الْآخِرَةِ».

قوله: «حُرِمَ مَهْجَا فِي الْآخِرَةِ» هل المعنى: أنه لا يدخل الجنة، فيحمل المعنى على من شربها فكفر بشربها؛ لأنه مستحل لها^(١)، أو المراد: أنه لا يشربها إذا دخل الجنة؛ فيحرم من كمال النعيم؟

الجواب: الثاني؛ لأن النبي ﷺ لم يقل: لم يدخل الجنة، بل قال: لم يشربها في الآخرة، فيعاقب بمنعه من شربها في الآخرة.

فإن قال قائل: ولكن هذا الوعيد، هل هو داخل تحت المشيئة؟

الجواب: نعم - إن شاء الله تعالى عفا عنه -؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٤٨].

فإن قال قائل: وهل هو في من لم تقم عليه العقوبة في الدنيا؛ لأنه قد ثبت عن النبي ﷺ أن «مَنْ أَصَابَ حَدًّا، فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا، لَمْ يُعَاقَبْ بِهِ فِي الْآخِرَةِ»^(٢)، وأن الله لا يجمع عليه عقوبتين؟

(١) سئل الشيخ رحمه الله: وهل كل من شرب الخمر مستحلاً لها يكفر بذلك؟

فأجاب رحمه الله قائلًا: إذا شربها مستحلاً نظرنا: هل هو ممن أقيم في بلد إسلامي، وعرف الأحكام الشرعية فهو يكفر، أو هو حديث عهد بالإسلام، أو مثلاً في بلد بعيدة عن العلم، فإنه لا يكفر، لكن يُعلم، فإذا أصر بعد العلم كفر.

(٢) أخرجه البخاري (١٨)، ومسلم (١٧٠٩) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

الجواب: هذا فيه احتمال: أن يكون إذا عوقب عليه في الدنيا سقطت عنه العقوبة في الآخرة بشرط أن لا يبقى مُصْرًا في نفسه على شربها، فإن بقي مصْرًا في نفسه على شربها لم تنفع إقامة العقوبة عليه في الدنيا.

فإن قال قائل: إذا كانت العقوبة أن يُحْرَمَها في الجنة، ومعلوم: أنه ليس في الجنة نقصان، فهل نقول: يحرمها، ولا يشعر بهذا الحرمان؟

يعني: هل هذا الذي يشرب الخمر في الدنيا، هل يُمنع منها في الآخرة دائمًا أو إلى مدة، وهل إذا مُنِع يكون في نفسه تشوف لها أو لا؟

الجواب: أن يقال: الظاهر أنه يبقى متشوفًا لها؛ لأنه لو صرفت شهوته عنها، لم يكن في ذلك عقوبة، وأما كون ذلك يدوم أو لا يدوم؛ فالظاهر - والله أعلم - أن هذا على حسب استمرار الإنسان؛ فإن استمر على شرب الخمر إلى أن يموت، فجزاؤه أن يبقى دائمًا؛ فإن تاب قبل ذلك فالله ﷻ على كل شيء قدير، ولكن يجب أن نعلم أن المسألة كلها تحت المشيئة، لو شاء الله لعفا عنه في اليوم الآخر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٧- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا فَلَمْ يَتُبْ مِنْهَا، حُرِمَها فِي الْآخِرَةِ فَلَمْ يُسْقَها». قِيلَ لِمَالِكٍ: رَفَعَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٧٨- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، لَمْ يَشْرَبْها فِي الْآخِرَةِ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ».

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ -يعني: ابْنُ سُلَيْمَانَ الْمَعْرُومِي-، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ.

في اللفظ الأول قال: «فَلَمْ يَتُبْ مِنْهَا»، وفي اللفظ الثاني قال: «إِلَّا أَنْ يَتُوبَ» يتبين لنا من ذلك أن الرواة يروون الأحاديث بالمعاني، وهو كذلك، ولكن بشرط أن يكون الراوي الذي نقل الحديث بالمعنى عالمًا بالمعنى تمامًا، وألا يحذف منه ما يتعلق بما ذكره - ولو أن الرواة كُلُّوْا أن ينقلوا باللفظ، لكان في ذلك مشقة، ولم توجد هذه الأحاديث الكثيرة.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٩) بَابُ إِبَاحَةِ النَّبِيذِ الَّذِي لَمْ يَشْتَدَّ وَلَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٩- (٢٠٠٤) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ أَبِي عُمَرَ الْبَهْرَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُشَبِّدُ لَهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ فَيُشْرِبُهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ، وَاللَّيْلَةَ الَّتِي تَعْبِيءُ وَالْغَدَ، وَاللَّيْلَةَ الْآخَرَى وَالْغَدَ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ سَقَاهُ الْخَادِمُ أَوْ أَمْرِيهِ فَصَبَّ.

هنا إشكال: في قوله: «فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ سَقَاهُ الْخَادِمُ» إذ كيف يسقيه الخادم وهو لا يشربه؟

فالجواب: أن هناك فرقاً بين ترك الشيء تورعاً، وتركه تحريماً: فلو كان الرسول ﷺ يتركه تحريماً ما سقاه الخادم، لكن تركه تورعاً، والخادم قد يشتهي، وهو أيضاً لم يصل إلى حد الإسكار، وأما أمره بصبه؛ فلتلا يبقى في الليلة الرابعة ويحصل في ذلك اشتداد؛ يعني: يشتد ويتخمر من غير أن يشربه^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٠- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى الْبَهْرَانِيِّ قَالَ: ذَكَرُوا النَّبِيذَ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُشَبِّدُ لَهُ فِي سِقَاءٍ - قَالَ شُعْبَةُ: مِنْ لَيْلَةٍ الْإِثْنَيْنِ - فَيُشْرِبُهُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِنْ فَضَلَ مِنْهُ شَيْءٌ سَقَاهُ الْخَادِمُ أَوْ صَبَّهُ.

٨١- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَأَبِي كُرَيْبٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْقَعُ لَهُ الرَّيِّبُ، فَيُشْرِبُهُ الْيَوْمَ وَالْغَدَ وَيَبْعَدُ الْغَدَ إِلَى مَسَاءِ الثَّلَاثَةِ، ثُمَّ يَأْمُرِيهِ فَيُسْقَى أَوْ يُهْرَأُ.

(١) سئل الشيخ رحمه الله عن حكم من يشرب الماء على صفة تشبه هيئة من يشربون الخمر؟

فأجاب رحمه الله قائلاً: العلماء رحمهم الله قالوا: يكره أن يشرب الماء على صفة تشبه هيئة من يشربون الخمر؛ لأنه ربما تسول له نفسه فيما بعد أن يتشوف لهذا العمل، فيشرب الخمر، وثانياً: أنه شابه الذين يشربون الخمر، فيكره له ذلك.

٨٢- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْذِرُ لَهُ الرَّيْبُ فِي السَّقَاءِ، فَيُشْرِبُهُ يَوْمَهُ وَالْغَدَ وَيَعْدُ الْغَدَ، فَإِذَا كَانَ مِيسَاءَ الثَّالِثَةِ شَرِبَهُ وَسَقَاهُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَهْرَاقَهُ.

٨٣- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى أَبِي عُمَرَ النَّخَعِيِّ قَالَ: سَأَلَ قَوْمٌ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ بَيْعِ الْخَمْرِ وَشِرَائِهَا وَالتَّجَارَةِ فِيهَا فَقَالَ: أُمْسِلُمُونَ أَنْتُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ بَيْعُهَا وَلَا شِرَاؤها وَلَا التَّجَارَةُ فِيهَا. قَالَ: فَسَأَلُوهُ عَنِ النَّبِيذِ، فَقَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ثُمَّ رَجَعَ، وَقَدْ نَبَذَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي حَنَائِمٍ وَنَقِيرٍ وَدُبَاءٍ، فَأَمَرَهُ فَأَهْرَقَ، ثُمَّ أَمَرَ بِسِقَاءٍ فَجُعِلَ فِيهِ زَيْبٌ وَمَاءٌ، فَجُعِلَ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصْبَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ، وَلَيْلَتُهُ الْمُسْتَقْبَلَةَ، وَمِنَ الْغَدِ حَتَّى أَمْسَى فَشَرِبَ وَسَقَى فَلَمَّا أَصْبَحَ أَمَرَ بِمَا بَقِيَ مِنْهُ فَأَهْرَقَ.

❖ قول ابن عباس: «أُمْسِلُمُونَ أَنْتُمْ؟». يحتمل معنيين:

الأول: الاستفهام الحقيقي؛ لأنه قد يكون السائل غير مسلم، وغير المسلم يجوز له أن يبيع ويشترى الخمر؛ لأن الخمر في دينه حلال.

الثاني: أنه يريد أن يوبخهم، ويقول: إن كنتم مسلمين حقاً، فبيعها حرام، وشراؤها حرام... إلخ.

فإن قال قائل: هذا يرجع إلى أنه هل في البلد في ذلك الوقت أناس غير مسلمين بحيث يشبه الأمر؟

نقول: إن كان الأمر كذلك؛ فلا استفهام على حقيقته، وإلا فإن الاستفهام يراد به التوبيخ؛ يعني: كيف تسألون هذا السؤال وأنتم مسلمون، ومقتضى إسلامكم ألا تبيعوها ولا تشتروها؟!



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٤- (٢٠٠٥) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ -يَعْنِي: ابْنَ الْفَضْلِ الْحُدَّانِيَّ- حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ -يَعْنِي: ابْنَ حَزْنِ الْقُشَيْرِيِّ- قَالَ: لَقِيتُ عَائِشَةَ فَسَأَلْتُهَا عَنِ النَّبِيذِ فَدَعَتْ عَائِشَةَ جَارِيَةً حَبِشِيَّةً فَقَالَتْ: سَلْ هَذِهِ، فَإِنَّهَا كَانَتْ تَنْذِرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ الْحَبِشِيَّةُ: كُنْتُ أَنْبِذُ لَهُ فِي سِقَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَأُوكِيهِ وَأَعْلَقُهُ، فَإِذَا أَصْبَحَ شَرِبَ مِنْهُ.

٨٥- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنَّا نَبْذُرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَاءِ يُوْكَى أَغْلَاهُ، وَلَهُ عَزْلَاءُ، نَبْذُهُ غُدُوَّةَ فَيَشْرِبُهُ عِشَاءً، وَنَبْذُهُ عِشَاءً فَيَشْرِبُهُ غُدُوَّةَ.

٨٦- (٢٠٠٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ -يَعْنِي: ابْنَ أَبِي حَازِمٍ- عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: دَعَا أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حُرْسِهِ، فَكَانَتْ أَمْرَأَتُهُ يَوْمَئِذٍ خَادِمُهُمْ وَهِيَ الْعُرُوسُ قَالَ سَهْلٌ: تَذَرُونَ مَا سَقَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْفَعَتْ لَهُ تَمْرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرِ، فَلَمَّا أَكَلَ سَقَتْهُ إِثَاءً.

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ -يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ- عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلًا يَقُولُ: أَتَى أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: فَلَمَّا أَكَلَ سَقَتْهُ إِثَاءً.

٨٧- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ -يَعْنِي: أَبَا غَسَّانَ- حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ: فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ، فَلَمَّا فَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الطَّعَامِ أَمَاتَتْهُ فَسَقَتْهُ تَحْصُهُ بِذَلِكَ.

٨٨- (٢٠٠٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ -قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ سَهْلٍ: حَدَّثَنَا- ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ -وَهُوَ ابْنُ مُطَرِّفٍ أَبُو غَسَّانَ- أَخْبَرَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ، فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ أَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَقَدِمَتْ فَزَلَّتْ فِي أَجْمِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَاءَهَا فَدَخَلَ عَلَيْهَا فَإِذَا أَمْرَأَةٌ مُنْكَسَةٌ رَأْسَهَا، فَلَمَّا كَلَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ قَالَ: «قَدْ أَعَذْتُكَ مِنِّي». فَقَالُوا لَهَا: أَتَذَرِينَ مَنْ هَذَا؟ فَقَالَتْ: لَا. فَقَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَكَ لِيَخْطُبَكَ قَالَتْ: أَنَا كُنْتُ أَشْقَى مِنْ ذَلِكَ. قَالَ سَهْلٌ: فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ حَتَّى جَلَسَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ثُمَّ قَالَ: «اسْقِنَا». لِسَهْلٍ قَالَ: فَأَخْرَجْتُ لَهُمْ هَذَا الْقَدَحَ فَأَسْقَيْتُهُمْ فِيهِ. قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَأَخْرَجَ لَنَا سَهْلٌ ذَلِكَ الْقَدَحَ فَشَرَبْنَا فِيهِ قَالَ: ثُمَّ اسْتَوْهَبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَوَهَبَهُ لَهُ. وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: «اسْقِنَا يَا سَهْلُ».

٨٩- (٢٠٠٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَقَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِقَدَحِي هَذَا الشَّرَابَ كُلَّهُ الْمَسْلَ وَالنَّيْذَ وَالْمَاءَ وَاللَّبَنَ.

هذه الأحاديث كلها تدل على جواز شرب النبيذ لكن بشرط ألا يسكر، وفي حديث سهل إشكال: وهو أن المرأة كانت تسقيهم، وهي العروس، وإذا كيف تكون امرأة تخدم الرجال؟ والجواب عن هذا سهل: وهو هل كانت حين تخدمهم، تقف معهم وتمازحهم، وهل كانت كاشفة للوجه، وهل كان هذا قبل الحجاب أو بعده... كل هذا احتمال، ومن المعلوم: أن الأدلة إذا تعارضها الاحتمال، سقط بها الاستدلال؛ لأنه لا يتعين أن تكون دالة على شيء معين ما دام فيها احتمال، ولكن ماذا يجب علينا؟

الجواب: يجب علينا أن نحملها على المحكم، ونقول: هناك أدلة محكمة ثابتة، يعمل بها. وفيه -أيضاً- دليل على جواز تخصيص كبير القوم بشراب أو نحوه؛ لأنها خصت النبي ﷺ بهذا النبيذ، ولكن هل الأولى لكبير القوم إذا خُصَّ بشيء: أن يمتنع، أو الأولى: أن يقبل، جبراً للخاطر من قدمه له؟ الظاهر: الثاني؛ ولكن لا بأس أن يقول له: -إذا علم أنه يستطيع-: يا فلان، أعط إخوانك؛ فإن عِلِمَ أنه لا يستطيع، وأنه ليس عنده سوى هذا، فلا يحرجه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٠) بَابُ جَوَازِ شُرْبِ اللَّبَنِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٠- (٢٠٠٩) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: لَمَّا خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَرَرْنَا بِرَاعٍ، وَقَدْ عَطِشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَحَلَبْتُ لَهُ كُفَّةً مِنْ لَبَنٍ فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيتُ^(١).

هذا دليل على جواز شرب اللبن، وهذا أمر لا إشكال فيه، كما قال الله تبارك وتعالى في سورة «يس»: ﴿وَلَقَدْ فِيهَا مَنَافِعٌ وَمَشَارِبٌ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ ﴿٧٣﴾. وأخبر أنه ﷺ

يخرج هذا اللبن الخالص السائغ للشاربين من بين فرث ودم.

وفي هذا الحديث: دليل على جواز شرب لبن الماشية في البر، إما مطلقاً، وإما بإذن الراعي، وإن لم يكن مالكا لها؛ لأن هذا مما جرت به العادة، كما جاز للإنسان إذا مر ببستان، وليس عليه حائط، وليس له ناظر أن يأكل منه حتى يشبع، ولكن لا يحمل شيئاً^(١)، وكذلك اللبن؛ لأن هذا مما جرت به العادة: أن الناس يحتاجون إليه كثيراً.

وفي هذا: دليل على منقبة عظيمة لأبي بكر رضي الله عنه في خدمة النبي ﷺ وأن آماله وآلامه كآمال النبي ﷺ وآلامه؛ ولهذا قال: شرب حتى رضيت.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٩١- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ: لَمَّا أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَاتَّبَعَهُ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشَمٍ، قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَاحَتْ فَرَسُهُ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ لِي وَلَا أَضْرِكَ. قَالَ: فَدَعَا اللَّهَ. قَالَ: فَعَطِشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَرُّوا بِرَاعِي غَنَمٍ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: فَأَخَذْتُ فَدَحَاً فَحَلَبْتُ فِيهِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنْبَةً مِنْ لَبَنٍ فَاتَّبَعَهُ بِهِ فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيتُ.

هذا السياق أوسع من الذي قبله، وفيه أن سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ لَحِقَ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَكَانَتْ قَرِيشٌ قَدْ جَعَلَتْ لِكُلِّ مَنْ يَأْتِي بِهِمَا -أَي: النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ- مَائَتِي بَعِيرٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مَائَةٌ، وَهَذِهِ هِيَ الدِّيَّةُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَقْرَبُهَا الْإِسْلَامُ، فَلَمَّا لَحِقَهُمَا سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بَنَ جُعْشَمٍ حَتَّى كَانَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَفَتَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ -وَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: «لَحِقْنَاكَ الْطَلَبُ» فَدَعَا عَلَيْهِ، فَغَاصَتْ قَدَمَا الْفَرَسِ فِي الْأَرْضِ مَعَ أَنَّ الْأَرْضَ قَاسِيَةٌ صَحْرَاءٌ -حَتَّى عَجَزَ عَنْهَا- فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ بِالْأَمَانِ -فَدَعَا لَهُ- وَلَمَّا رَجَعَ مِنَ عِنْدِ الرَّسُولِ ﷺ صَارَ لَا يَلْقَى أَحَدًا إِلَّا قَالَ: قَدْ كَفَيْتُمْ هَذِهِ الْجَهَةَ -فَلَيْسَ فِيهَا مُحَمَّدًا وَلَا

(١) يشير الشيخ رحمته الله إلى ما أخرجه الترمذي (١٢٨٧)، وابن ماجه (٢٣٠١)، وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ بِحَائِطٍ فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ خَبِيثَةً»، وانظر: «فتح الباري» (٩٠/٥).

صاحبه^(١)، فانظر إلى هذه الآية من آيات الله ﷻ، كيف جاء طالباً، ثم رجع مُدافعاً، وهذا مما يدل على أن النبي ﷺ مؤيد من الله ﷻ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٢- (١٦٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبَادٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ بِإِيلِيَاءَ بِقَدَحَيْنِ مِنْ خَمْرٍ وَلَبَنٍ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمَا فَأَخَذَ اللَّبَنَ. فَقَالَ لَهُ جَبْرِيلُ ﷺ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَذَاكَ لِلْفِطْرَةِ لَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ^(٢).

(...) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْوَيْنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ بِإِيلِيَاءَ.

❖ قول جبريل ﷺ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَذَاكَ لِلْفِطْرَةِ»؛ لأن اللبن يوافق الفطرة بلا شك - فهو لبن سائغ لذيد، بمقتضى الخلقة - والخمر ليس كذلك؛ لأنه تغير وانتقل من أصل إلى فرع.

❖ وفي قوله: «غَوَتْ أُمَّتُكَ». آية من آيات الله ﷻ، وهو أن النبي ﷺ لو اختار الخمر، وهو قائد الأمة وأسوة الأمة، لكانت الأمة تقتدي به، وحيثئذ يلحقها من الغواية ما يلحقها، ولكن الله تعالى يَسَّرَ لَهُ فَاخْتَارَ اللَّبَنَ.



(١) أصله عند البخاري (٣٩٠٨)، وانظر: «الفتح» (٢٤٢/٧).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٩٤).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١١) بَابُ فِي شَرْبِ النَّبِيدِ وَتَخْمِيرِ الْإِنَاءِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٣- (٢٠١٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِقَدَحٍ لَبَنٍ مِنَ النَّقِيعِ لَيْسَ مُحَمَّرًا فَقَالَ: «الَا حَمْرَتُهُ وَلَوْ تَعَرَّضُ عَلَيْهِ عَوْدًا». قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: إِنَّمَا أَمَرُ بِالْأَسْقِيَةِ أَنْ تُؤْكَلَ لَيْلًا، وَبِالْأَبْوَابِ أَنْ تُغْلَقَ لَيْلًا^(١).

❦ قوله: «حمرته» أي: غطيته، وذلك؛ لأنه إذا غطي الإناء في الليل سلم من البلاء الذي ينزل في ليلة معينة من السنة، فهناك بلاء ينزل في ليلة من السنة لا يصيب شيئاً إلا ضره؛ ولهذا أمر بهذه الأشياء الثلاثة: تخمير الإناء، وإيكاء السقاء، وإغلاق الأبواب، وهذا أمر يبدو أن كثيراً من الناس يغفل عنه؛ فتجده يترك الإناء مفتوحاً، سواء كان تمرّاً أو طعاماً أو ما أشبه ذلك^(٢)، وكذلك يترك الأبواب مفتوحة، وهذا لا ينبغي، بل الذي ينبغي أن تغلق الأبواب حتى مع الأمن؛ لأن إغلاق الأبواب من السنة، وكذلك المصاييح تغلق؛ فالمصاييح التي تكون على الغاز، وفيها الفتيل هذه أيضاً تطفأ؛ لئلا تلعب بها الحشرات ويحصل حريق، أما النار التي في وقتنا الحاضر؛ فالظاهر: أنه لا بأس أن تبقى مفتوحة إلا إذا خرجت إلى حد الإسراف، مثل أن ينام الإنسان ويُتْقَى كل الكهرباء مفتوحة، فهذا إسراف منهى عنه^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٥٦٠٥).

(٢) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: وهل الإناء الفارغ يكفأ أيضاً؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: لا، الفارغ ما يكفأ.

ثم سئل رَحِمَهُ اللَّهُ: والذي في الثلاثة ما حكمه؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: لا، الثلاثة ما دامت مغلقة، فتعتبر مغلقة على ما فيها، ولا يكفأ أيضاً.

(٣) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: وهل هذا يشمل ما في داخل البيت أو السطح وكل شيء؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: ظاهر هذا الحديث: العموم، لكن يبقى النظر في الشيء الذي لا يؤكل، فالظاهر: أنه لا يسمى تخميراً، وذلك مثل بعض الحبوب التي لا تؤكل، فالظاهر: أن هذه لا بأس أن تبقى غير مغطاة.

فإن قال قائل: وهل يؤخذ منه أنه ينبغي أن يغطي الطعام عند تقديمه للضيف؟
الجواب: لا، لا يؤخذ منه هذا؛ لأن الرسول ﷺ لم يقل: لما لم تأت به مغطى، ويوجد
بعض الأشياء، إذا قدمت للضيف مغطاة يكون إكراماً؛ فالأمر على حسب العرف.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، وَزَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ
قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ؛ أَنَّهُ أَمَى النَّبِيَّ ﷺ
بِقَدَحٍ لَبَنٍ بِمِثْلِهِ. قَالَ: وَلَمْ يَذْكُرْ زَكَرِيَاءُ قَوْلَ أَبِي حُمَيْدٍ بِاللَّيْلِ.

٩٤-(٢٠١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا
أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَاسْتَسْقَى، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَسْفِكَ نَبِيذًا؟ فَقَالَ: «بَلَى». قَالَ: فَخَرَجَ الرَّجُلُ يَسْعَى،
فَجَاءَ بِقَدَحٍ فِيهِ نَبِيذٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا خَمَرَةٌ وَلَوْ تَعْرُضُ عَلَيْهِ عُودًا؟». قَالَ: فَشَرِبَ.
هذا الحديث فيه فوائد:

منها: أن النبي ﷺ كغيره من البشر -يناله العطش والجوع والبرد والحر، وله ظل كظل
الناس - خلافاً لأولئك القوم - الغالين الذين يقولون: إنه ليس له ظل، ولا يحتاج إلى ماء ولا
شراب، وما أشبه ذلك - فإن هذا كذب على رسول الله ﷺ، وليس هذا والله من تعظيمه بل إن
هذا من مخالفته تماماً، فهو بشر يحتاج إلى نوم، وإلى شرب، وإلى أكل، وإلى لباس، حتى إنه في
غزوة أحد لبس درعين عَلَيْهِ السَّلَامُ (١).

ومنها: دليل على جواز طلب الماء، وأنه لا يعد من المسألة المذمومة؛ لقوله:
فاستسقى النبي ﷺ؛ يعني: طلب السقي.

ومنها: دليل على أنه ينبغي للإنسان صاحب البيت أن يعرض على ضيفه ما هو أشهى
والذ؛ لأن الرجل عرض على النبي ﷺ النبيذ، مع أنه استسقى ماءً، لكن هذا من الكرم
والإكرام: أن يعرض الإنسان -أعني: صاحب البيت- على ضيفه ما هو أشهى والذ،

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٩٠) والترمذي، في «الشمائل» (٦٩ / ١٠٦)، وابن ماجه (٢٨٠٦)، وأحمد (٣ / ٤٤٩)، والبيهقي (٤٦ / ٩).

والمعروض عليه هو بالخيار إن شاء قال: نعم، وإن شاء قال: هات الماء.

ومنها: دليل على ما ترجم له، وهو تخمير الإناء.

ومنها: دليل على أن الرجل إذا نزل به ضيف أنه ينبغي أن يسرع في تقديم مطلوبه: العرفي واللفظي؛ لقوله: «خَرَجَ الرَّجُلُ يَسْعَى».

ومنها: فعل إبراهيم عليه السلام حيث راغ^(١) إلى أهله فجاء بعجل سمين - أي: ذهب بخفية وسرعة -.

ومنها: دليل على جواز شرب النبيذ، ولكن ما لم يصل إلى حد الإسكار - فإن وصل إلى حد الإسكار، صار خمرًا محرماً.

وفيه: دليل على أن التغطية يكفي فيها ما لا يشمل فم الإناء، وهو العود.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٥- (...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ وَآبِي صَالِحٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أَبُو حُمَيْدٍ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ مِنَ النَّقِيعِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا خَمْرَتُهُ وَلَوْ تَعَرَّضُ عَلَيْهِ عُوْدًا؟».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ الْأَمْرِ بِتَغْطِيطِ الْإِنَاءِ وَإِكْيَافِ السَّقَاءِ وَإِغْلَاقِ الْأَبْوَابِ وَذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهَا وَإِطْفَاءِ السَّرَاجِ وَالنَّارِ عِنْدَ النَّوْمِ وَكَفِّ الصَّبْيَانِ وَالْمَوَاشِي بَعْدَ الْمَغْرَبِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٦- (٢٠١٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «عَطُوا الْإِنَاءَ، وَأَوْكُوا السَّقَاءَ، وَأَغْلِقُوا الْبَابَ، وَأَطْفِئُوا السَّرَاجَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَحُلُّ سَقَاءً، وَلَا يَفْتَحُ بَابًا، وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدَكُمْ إِلَّا أَنْ يَعْزُضَ عَلَى إِنَائِهِ عُوْدًا وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ فَلْيَفْعَلْ؛ فَإِنَّ الْفَوَاسِقَ تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتَهُمْ». وَلَمْ

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى قوله تعالى: ﴿فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ﴾ (٢٦: الشعراء).

يَذْكُرُ قُتَيْبَةُ فِي حَدِيثِهِ: «وَأَغْلِقُوا الْبَابَ»^(١).

هذا فيه زيادة على ما سبق، وهو قول النبي ﷺ: «عَطُوا الْإِنَاءَ...، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدَكُمْ إِلَّا أَنْ يَعْزُضَ عَلَى إِنَائِهِ عُوْدًا وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ فَلْيَفْعَلْ...» وقوله: «أَوْكُوا السَّقَاءَ» يعني: اربطوا قم السقاء، حتى لو فرض أن السقاء ليس فيه إلا ماء قليل لا يخشى أن ينصب؛ فإنه يغلق فمه؛ وذلك لئلا يدخل له حشرات؛ ولئلا يتسلط عليه الشيطان.

ثم قال: «وَأَغْلِقُوا الْبَابَ» وظاهره: العموم - أي: تغلق جميع الأبواب - الخارجية التي إلى السوق، والداخلية - أيضًا -^(٢).

وقوله: «وَأَطْفِئُوا السَّرَاجَ» ظاهره: أنه لا فرق بين أن يكون السراج نازلاً يخشى أن يضربه النائم أو ما أشبه ذلك، فيعلق به، أو يكون رفيعاً، ولا فرق أيضًا بين أن يكون عليه زجاجة كالفانوس أو لا.

ثم قال ﷺ: «فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَجُلُّ سِقَاءً وَلَا يَفْتَحُ بَابًا، وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدَكُمْ إِلَّا أَنْ يَعْزُضَ عَلَى إِنَائِهِ عُوْدًا وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَلْيَفْعَلْ؛ فَإِنَّ الْفُوسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتَهُمْ» الفويسقة: هي الفأرة، تأتي إلى السراج وتعبث به، ثم يحترق البيت، وهذا التعليل يدل على أن مثل هذه الكهرباء التي تشاهدونها الآن ليس لها حكم السراج، لكن المحذور ما قلت لكم أولاً - هو الإسراف.

وقوله: «الْفُوسِقَةُ» التصغير هنا للتحقير يعني: حتى الفويسقة التي ليست بشيء تضرم على أهل البيت بيتهم.

فإن قائل قائل: الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم، هل إذا أغلق الباب لا يستطيع الدخول؟

الجواب: حتى لو أغلق الباب فهو يجري من الإنسان مجرى الدم.

فإن قيل: وكيف يكون هذا؟

(١) أخرجه البخاري (٥٦٢٣).

(٢) سئل الشيخ رحمه الله: وهل تغلق أبواب الغرف كلها؟

فأجاب رحمه الله قائلًا: نعم، ظاهر الحديث العموم؛ لئلا يبقى للشيطان مأوى؛ لأنه إذا كان لا يفتح الباب المغلق، فمعناه: أنه لم يجد مأواه في هذا البيت، وإذا كان مفتوحاً؛ فإنه يخشى أن يجد له مأوى.

وسئل رحمه الله: وما الحكم إذا احتاج الإنسان أن يفتح الباب لحاجة؟

فأجاب رحمه الله قائلًا: إذا كان لحاجة، فلا بأس.

فالجواب: أن هناك شياطين وأبواب كثيرة.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَاكْفُوا الْإِنَاءَ أَوْ خَمَرُوا الْإِنَاءَ». وَلَمْ يَذْكُرْ تَغْرِیضَ الْعُودِ عَلَى الْإِنَاءِ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَغْلِقُوا الْبَابَ». فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَحَمَرُوا الْإِنَاءَ». وَقَالَ: «تَضَرُّمٌ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ نَبَاتُهُمْ».

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ وَقَالَ: «وَالْفَوَيْسَةُ تَضَرُّمُ الْبَيْتِ عَلَى أَهْلِهِ».

٩٧- (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رُوْحُ بْنُ عَبَّادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا عَطَاءٌ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ - أَوْ أَمْسَيْتُمْ - فَكُفُّوا صَبِيَانَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَتَشَرُّ حَيْثُ دُخِيَ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَخَلُّوهُمْ، وَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مُغْلَقًا، وَأَوْكُوا قَرَبَكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَخَمَرُوا آيَتَكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَلَوْ أَنَّ تَعَرَّضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا، وَأَطْفَنُوا مَصَابِيحَكُمْ».

هذا فيه زيادة وهي: حجب الأولاد في أول الليل عن الخروج إلى الأسواق، فإذا مضى ساعة من الليل - يعني: جزء من الزمن - فخلوا سيبلهم.

وقوله: «صَبِيَانَكُمْ» يعني: الصغار، أمَّا المراهقون والكبار، فيخرجون متى شاءوا، ولكن هل يقال: إن هذا فيما سبق لما كان الليل من أول ما تغيب الشمس يحصل الظلام، وربما يحصل أضرار على الصبيان، أو يقال: إن هذا عام حتى في وقتنا الذي ليله كنهاره؟ الأولى: أن نأخذ بالعموم^(١).

888

(١) سئل الشيخ رحمه الله: بالنسبة لقول الرسول ﷺ: «خَمَرُوا آيَتَكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ»، متى يكون هذا الذكر؟ فأجاب رحمه الله قائلا: الذكر يكون عند التخميم، يعني: عندما يغطيها يقول: باسم الله، وعندما يغلق الباب يقول: باسم الله، وعندما يوكي الإناء يقول: باسم الله، وهكذا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ نَحْوًا بِمَا أَخْبَرَ عَطَاءٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقُولُ: «اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ﷻ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ التَّوْفَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَطَاءٍ وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ كَرَوَايَةِ رَوْحٍ.

٩٨- (٢٠١٣) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُرْسِلُوا فَوَاشِيَكُمْ وَصِبْيَانَكُمْ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحَمَةُ الْعِشَاءِ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَتَّبِعُ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحَمَةُ الْعِشَاءِ».

قَالَ الْإِمَامُ النووي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٣/ ٢٧٠):

قال أهل اللغة: «الفواشي» كل منتشر من المال كالإبل والغنم وسائر البهائم وغيرها، وهي جمع فاشية؛ لأنها تفشوا؛ أي: تنتشر في الأرض، وفحمة العشاء ظلمتها وسوادها، وفسرها بعضهم هنا بإقباله وأول ظلامه... اهـ

والظاهر: أن المراد: إقباله وأول ظلامه ما في الحديث الأول: إذا مضى ساعة من الليل فخلوا سبيلهم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ.

٩٩- (٢٠١٤) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ اللَّيْثِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «عَطُوا الْإِنَاءَ، وَأَوَكُوا السَّقَاءَ؛ فَإِنَّ فِي السَّيِّئَةِ لَيْلَةً يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ لَا يَمُرُّ بِإِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَطَاءٌ، أَوْ سِقَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَاءٌ إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَبَاءُ».

وهذه الليلة ليست معلومة، وفي هذا: دليل على العمل بالاحتياط، وبهذا أمرنا أن

نفعل هذه الأشياء في كل ليلة، ولا يقال مثلاً: إذا فعلتها في ليلة فالباقى لا بأس به، فقد تكون هذه الليلة التي فعلت فيها هذه الأشياء، أو كبت السقاء، وأطفأت السراج، وقد تكون ليست الليلة التي ينزل فيها البلاء، فيؤخذ من هذا الحديث: العمل بالاحتياط.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: (... وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنَّ فِي السَّنَةِ يَوْمًا يَنْزِلُ فِيهِ وَبَاءٌ». وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: قَالَ اللَّيْثُ: فَالْأَعَاجِمُ عِنْدَنَا يَتَّقُونَ ذَلِكَ فِي كَانُونِ الْأَوَّلِ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٣ / ٢٧٠، ٢٧١): قوله ﷺ: «فَإِنَّ فِي السَّنَةِ يَوْمًا يَنْزِلُ فِيهِ وَبَاءٌ» وفي الرواية الأخرى: «يَوْمًا» بدل «ليلة». قال الليث: فالأعاجم عندنا يتقون ذلك في كانون الأول. «الوباء» يمد ويقصر لغتان حكاهما الجوهري وغيره، القصر أشهر، قال الجوهري: جمع المقصور: أوباء، وجمع الممدود أوبية، قالوا: والوباء مرض عام يفضي إلى الموت غالباً. وقوله: «يتقون ذلك» أي: يتوقعونه ويخافونه، وكانون غير مصروف؛ لأنه علم أعجمي، وهو الشهر المعروف. وأما قوله في رواية: «يَوْمًا» وفي رواية: «ليلة» فلا منافاة بينهما؛ إذ ليس في أحدهما نفى الآخر، فهما ثابتان. اهـ

على كل حال: الأعاجم لا عبرة بعملهم، ولا بفعلهم، والحديث عام في كل شهور السنة.

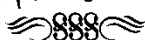


ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: ١٠٠- (٢٠١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتْرَكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ»^(١).

قوله: «لَا تَتْرَكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ». هذا يعم السراج وغير السراج، فالفحم - مثلاً - ضرره ظاهر خصوصاً إذا كان في حجرة مغلقة؛ فإنه يخشى منه التلف،

ومنذ ثلاث سنوات أو أربع كان البرد شديداً - فدخل جماعة من الشباب إلى حجرتهم ووضعوا الفحم وأشعلوه وناموا: منهم من كشف وجهه عند النوم ليتنفس، ومنهم من غطى وجهه عند النوم، فلما أصبحوا، وجدوا الذين غطوا وجوههم أحياء، والذين كشفوا وجوههم أموات؛ لأن الذين غطوا وجوههم بقي بين الغطاء وبين أجسادهم أكسجين، وبقوا أحياء، والآخرين - نفذ الأكسجين فهلكوا، ف سبحان الله!

ولذلك يجب أن يحترز الإنسان من هذا، وليعلم أن الإنسان لا يحس به، فيأتيه كأنه نوم؛ يعني: لو وضعت جمرًا، وأغلقت الباب، وانتهى الأكسجين الذي في الحجرة، على الفور يغمى عليك، وأنت لا تشعر، فهذا خطر عظيم يجب التحرز منه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠١- (٢٠١٦) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَرِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَأَبُو عَامِرٍ الْأَشْعَرِيُّ، وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَامِرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بَرِيدٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: اخْتَرَقَ بَيْتٌ عَلَى أَهْلِهِ بِالْمَدِينَةِ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا حُدِّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَأْنِهِمْ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ النَّارَ إِنَّمَا هِيَ عَدُوٌّ لَكُمْ، فَإِذَا يَمْتَنُّ فَاطْفُتُوهَا عَنْكُمْ»^(١).

❖ قوله: «هِيَ عَدُوٌّ لَكُمْ» هذا من باب التحذير، وإلا فإن فيها مصلحة كثيرة - كما قال ﷺ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾ (٧١) «أَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ تَحْنُ الْمُنْشِئُونَ» (٧٢) [الطحاوي: ٧١]؛ فجعل الله تعالى النار مما منَّ به على العباد، كما منَّ بالشراب، ومنَّ بالزرع، لكن قوله ﷺ: «عَدُوٌّ لَكُمْ» من باب التحذير أو يقال: إنها عدو في هذه الحال التي يهملها الإنسان حتى يحترق بها.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ آدَابِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَأَحْكَامِهِمَا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٢- (٢٠١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ

(١) أخرجه البخاري (٦٢٩٤).

الْأَعْمَشُ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي حُذَيْفَةَ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنَّا إِذَا حَضَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا لَمْ نَضْعُ أَيْدِينَا حَتَّى يَبْدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَضَعُ يَدَهُ، وَإِنَّا حَضَرْنَا مَعَهُ مَرَّةً طَعَامًا، فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ كَانَتْهَا تَدْفَعُ فَذَهَبَتْ لَتَضَعُ يَدَهَا فِي الطَّعَامِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهَا، ثُمَّ جَاءَ أَغْرَابِيٌّ كَانَتْهَا يَدْفَعُ فَأَخَذَ بِيَدِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَحِلُّ الطَّعَامَ أَنْ لَا يَذْكُرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ جَاءَ بِهِذِهِ الْجَارِيَةِ لِيَسْتَحِلَّ بِهَا فَأَخَذْتُ بِيَدِهَا، فَجَاءَ بِهَذَا الْأَغْرَابِيُّ لِيَسْتَحِلَّ بِهِ، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ يَدِي مَعَ يَدِهَا».

أولاً: نقول: إنه ينبغي للإنسان أن يتعلم آداب الأكل والشرب، وذلك يشمل الآداب الشرعية وآداب المروءة، حتى تكمل أخلاقه، فإن النبي ﷺ إنما بعث ليتمم مكارم الأخلاق^(١)، وقد قال الله له: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾؛ فمن ذلك هذا الحديث، وهو فيه فوائد:

منها: احترام الصحابة للنبي ﷺ حيث لا يمدون أيديهم للطعام إلا بعد أن يبدأ هو، ولكن هل يقاس عليه غيره، بمعنى: أنه إذا كان في القوم كبير؛ فإنهم لا يبدأون بالطعام قبله؟ الجواب: نعم، يقاس عليه؛ لأن العلة واحدة، ولكن إذا قال هذا الكبير لهم: كلوا، فلا حرج أن يأكلوا؛ ولهذا يقال: إن الامتثال خير من الأدب؛ لأن الامتثال فيه أدب وزيادة، فمثلاً إذا كان الأدب ألا تأكل قبل الكبير؛ فقال: تفضل كُلْ، فالأولى: أن تأكل؛ لأنك بهذا امتثلت أمره، واحترمته وعظمته، وإن كان الأصل لو لم يأمرك ألا تتقدم عليه.

ومنها: أنه إذا كان لا يتقدم على الكبير في الأكل؛ فكذلك لا يتقدم عليه في الدخول، فإذا كان معك كبير، وتدخل أنت وإياه، فقدمه سواء عند الباب أو عند الدخول إلى حجرة الطعام - أو ما أشبه ذلك - كما كان الصحابة رضي الله عنهم يفعلونه مع رسول الله ﷺ.

ومنها: أن الشيطان قد يدفع الإنسان إلى ما يجهه الشيطان، ويشهد لهذا قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيْطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْزُهُمْ أَزًّا ۝٨٣﴾ [مائدة: ٨٣]. أي: تدفعهم دفعاً إلى المعاصي، والكفر، ودليل هذا في الحديث: قصة الجارية والأعرابي.

ومنها: أنه إذا حضر إنسانٌ بعد شروع الناس في الطعام؛ فإنه لا يكفيه تسميتهم على

(١) أخرجه أحمد (٣٨١ / ٢)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٧٣)، والحاكم (٦٧٠ / ٢)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠ / ١٩١)، وفي «الشعب» (٧٩٧٧)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الطعام، بل لا بد أن يسمى هو؛ لأنه لم يحضر التسمية ولم يسم.
ومنها: أن للشيطان يدا؛ لأن النبي ﷺ أقسم أن يده في يد الرسول ﷺ، ويدل لهذا قول النبي ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ»^(١).
ومنها: أن بدن الكافر ليس بنجس؛ لأن الشيطان أكفر الكافرين، ومع ذلك فإن يده كانت في يد النبي ﷺ ولم يغسلها، ولكن هذا قد يعارض، فيقال: إن النجاسة بين اليابسين لا تؤثر، فمن قال: إن يد الشيطان مبلولة، أو يد النبي ﷺ مبلولة، وحينئذ يسقط هذا الاستدلال.

ومنها: أنه ينبغي للإنسان أن يقسم على ما يستغرب، وإن كان هو صدوقاً، والدليل أن النبي ﷺ أقسم أن يد الشيطان في يده، مع يد الجارية، مع أنه الصادق المصدوق بلا قسم، لكن القسم يعطي المخاطب طمأنينة إلى الخبر وزيادة تصديق له.
ومنها: أن البسمة تُحرّم الطعام على الشيطان؛ لقوله ﷺ: «أَرَادَ الشَّيْطَانُ أَنْ تَسْتَحِلَّ الطَّعَامَ أَنْ لَا يُذَكَّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ»، وإذا سمي عليه، صار حراماً على الشيطان، وهل يصبح حراماً شرعاً أم قدراً؟

الجواب: قدراً، فلا يمكن أن يأكل منه، ولا أن يتفع به إذا سمي الله عليه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ خَيْثَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حُذَيْفَةَ الْأَرْحَبِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ: كُنَّا إِذَا دُعِينَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى طَعَامٍ، فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَقَالَ: «كَأَنَّا يُطْرَدُ». وَفِي الْجَارِيَةِ: «كَأَنَّا تُطْرَدُ». وَقَدَّمَ حُجَّيَّةَ الْأَعْرَابِيِّ فِي حَدِيثِهِ قَبْلَ حُجَّيَّةِ الْجَارِيَةِ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: ثُمَّ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ وَآكَلَ.

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَدَّمَ حُجَّيَّةَ الْجَارِيَةِ قَبْلَ حُجَّيَّةِ الْأَعْرَابِيِّ.

١٠٣- (٢٠١٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ -يَعْنِي: أَبَا عَاصِمٍ-، عَنْ

(١) أخرجه مسلم (٢٠٢٠).

ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَيِّتَ لَكُمْ وَلَا عِشَاءَ. وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ قَالَ الشَّيْطَانُ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيِّتَ. وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيِّتَ وَالْعِشَاءَ».

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رُوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ. بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَاصِمٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ «وَأِنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ طَعَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ دُخُولِهِ».

البسملة عند الدخول ورد فيها أحاديث: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَوَاجِزِ وَخَيْرَ الْمَخْرَجِ بِسْمِ اللَّهِ وَلَجْنَا، وَبِسْمِ اللَّهِ خَرَجْنَا، وَعَلَى اللَّهِ رَبَّنَا تَوَكَّلْنَا»^(١)، وأما الأكل فكما علمتم؛ أنه يقول: بِسْمِ اللَّهِ، وإن زاد: الرحمن الرحيم، فحسنٌ - كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ: إنه حسن؛ لأن هذا الأكل إنما حصل برحمة الله - وقال: إنه لا يقال: الرحمن الرحيم عند الذبح؛ لأن المقام غير مناسب، فينبغي للإنسان أن يعتني بمثل هذه الأمور، حتى يسلم من شر الشيطان؛ فلا يبيت ولا يأوي ولا يأكل معه. فإن قال قائل: قول الرسول ﷺ: قال الشيطان: «لَا مَيِّتَ لَكُمْ...» هل المراد هنا: شيطان معين أم أنه جنس عام؟

الجواب: الظاهر الشيطان الذي سمع هذا الكلام، يقول لإخوانه: لا مبيت لكم ولا عشاء، والنبي ﷺ أراد الحماية من الشياطين كلها، وإلا فما الفائدة، من أن يمنع عنه عشرة أو خمسة أو عشرين، المراد بلا مبيت لكم؛ أي: كل الشياطين، أو أن الجن مثلاً مقسمون، كل طائفة لها أمير.

المهم: أن معنى الحديث: أنه لا يكون المبيت للجن مطلقاً، ولا للشياطين كلهم. فإن قال قائل: وما القول أن البعض قد يقول هذا الذكر ثم لا يتحقق هذا؟ الجواب: ذكرنا لكم من قبل أن أسباب كل الأشياء التي رتب عليها الشارع شيئاً، فهي أسباب، والأسباب قد تمنعها موانع أقوى منها، وأضرب لكم مثلاً في أسباب الإرث كالقربة، يكون هناك موانع تمنع من الإرث ولو كان قريباً، وأشياء كثيرة.

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٩٦)، وانظر: «الصححة» (٢٢٥).

فإن قال قائل: الأذكار الواردة في أن من تلاها لم يقتربه الشيطان، هل هذه تخصص الأحاديث الواردة عن الإنسان إذا نام عقد الشيطان على فها؟
الجواب: إما أن يقال: تخصص، أو يقال: إنها تمنع من دخول الشيطان الذي يضر الإنسان، أما العقد على القافية؛ ففي مقتضى العادة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٤- (٢٠١٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْكُلُوا بِالشِّمَالِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالشِّمَالِ».

١٠٥- (٢٠٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَحُمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ جَدِّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ».

اجتمع في هذا الأمر الأكل باليمين والشرب باليمين، والنهي عن الشرب بالشمال والأكل بالشمال، وهذا الأمر للوجوب، والنهي للتحريم؛ لأن النبي ﷺ حَذَّرَ مِنَ الْمُخَالَفَةِ بِأَنَّ ذَلِكَ فَعَلَ الشَّيْطَانُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [النساء: ٢٥]. ثم إن امتثال أمر النبي ﷺ فيه الخير والبركة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ جَمِيعًا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ سُفْيَانَ.

١٠٦- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرَمَلَةُ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ حَرَمَلَةُ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ حَدَّثَهُ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِشِمَالِهِ وَلَا يَشْرَبَنَّ بِهَا، فَإِنَّ

الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِهَا». قَالَ: وَكَانَ نَافِعٌ يَزِيدُ فِيهَا: «وَلَا يَأْخُذُ بِهَا، وَلَا يُعْطِي بِهَا». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الطَّاهِرِ: «لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدُكُمْ».

وقوله: «لَا يَأْكُلَنَّ». هذه فيها التوكيد، فهذا نهى مؤكد بأنه لا يأكلن، وهو يدل على ما ذكرنا من وجوب الأكل باليمين، والشرب باليمين.

وقوله: «لَا يُعْطِي بِشِمَالِهِ وَلَا يَأْخُذُ بِهَا». كذلك أيضًا ينهى الإنسان أن يعطي بالشمال أو يأخذ بالشمال.

ومن الأسف: أن كثيرًا من الناس الآن لا يهتمون بهذا إطلاقًا، تقول: أعطني القلم؛ فيأخذه بالشمال، ويعطيك إياه بالشمال، وهذا غلط؛ فهذا خلاف الآداب الشرعية، بل أعط باليمين وخذ باليمين، والعجب: أن بعض الناس يعتبر الأخذ بالشمال والإعطاء بالشمال حضارة ورقياً، والحقيقة: أنه بالعكس، بل هو حقارة ونزول، والآداب الشرعية خير آداب، ففي الأخذ باليمين، والإعطاء باليمين إكرام لليمين من وجه، وإكرام لمن أُخِذَ أو أُعْطِيَ منه، ففيه إكرامان، ثم فيه أيضًا فوق ذلك كله: اتباع أمر النبي ﷺ والاسترشاد بإرشاده.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٧- (٢٠٢١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَارٍ، حَدَّثَنِي إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ؛ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشِمَالِهِ فَقَالَ: «كُلْ بِيَمِينِكَ». قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ قَالَ: «لَا اسْتَطَعْتُ». مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ. قَالَ: فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ.

وقوله: «لَا اسْتَطَعْتُ» ثم قال: «مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ»، هذا فيه استعمال الاستطاعة بمعنى الإرادة، فمعنى لا أستطيع؛ أي: لا أريد منه قول الحواريين: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا﴾ [التوبة: ١١٢]. أي: هل يريد ربك أن ينزل علينا.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٧٨/١٣، ٢٧٩):
قوله: «أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشِمَالِهِ فَقَالَ: «كُلْ بِيَمِينِكَ». قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ قَالَ: «لَا اسْتَطَعْتُ». مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ. قَالَ: فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ» هذا الرجل هو «بسر» بضم الباء وبالسين المهملة، ابن راعي العير، بفتح العين وبالمثناة، الأشجعي، كذا ذكر ابن منده وأبو نعيم الأصبهاني، وابن مأكولا وآخرون وهو صحابي مشهور عده

هؤلاء وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، وأما قول القاضي عياض رحمته: إن قوله: ما منعه إلا الكبر، يدل على أنه كان منافقاً، فليس بصحيح، فإن مجرد الكبر والمخالفة لا يقتضي النفاق والكفر، لكنه معصية إن كان الأمر أمر إيجاب. وفي هذا الحديث: جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي بلا عذر، وفيه: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل حال حتى في حال الأكل، واستحباب تعليم الأكل آداب الأكل إذا خالفه كما في حديث عمر بن أبي سلمة الذي بعد هذا. اهـ

المهم أن قوله: لا أستطيع؛ بمعنى: لا أريد، وليس العجز؛ لأنه لو كان العجز لكان معذوراً، لأن الإنسان لو كانت يده اليمنى لا تصل إلى فمه لكسر أو غيره، أو كانت شلاء فلا حرج أن يأكل بالشمال.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته:

١٠٨- (٢٠٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ سَمِعَهُ مِنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: كُنْتُ فِي حَجَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ فَقَالَ لِي: «يَا غُلَامُ سَمَّ اللَّهُ وَكُلْ يَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ»^(١).

قوله: «كُنْتُ فِي حَجَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»؛ لأنه ولد أم سلمة إحدى زوجات النبي ﷺ، فترى في حجر النبي ﷺ، وأخذ من هديه، وكان أول ما جلس على الطعام تطيش يده يعني: تدور على الإناء كله، يأخذ تارة مما يليه، وتارة مما لا يليه؛ فأرشده النبي ﷺ إلى ثلاثة أشياء قال: «سَمَّ اللَّهَ» وهذا واجب، «وَكُلْ يَمِينِكَ» وهذا واجب، و«كُلْ مِمَّا يَلِيكَ» وهذا أدب، وليس بواجب^(٢)، إلا إذا كان المجلس يتأذى بذلك، فهنا نقول: يحرم عليك

(١) أخرجه البخاري (٥٣٧٦).

(٢) سئل الشيخ رحمته: وما هو الضابط الذي يفرق به بين النهي الذي هو للتحريم أو للنهي الذي للكره؟ فأجاب رحمته قائلاً: إذا وجدت قرينة تدل على التحريم مثل: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ» فهذا يدل على التحريم، وإلا فلا يدل على التحريم، والمسألة هذه فيها خلاف بين الأصوليين. بعضهم يقول: إن الأمر للوجوب إلا بدليل، والنهي للتحريم إلا بدليل. وبعضهم يقول: الأمر ليس للوجوب إلا بدليل، والنهي ليس للتحريم إلا بدليل، ولكل وجهة نظر. وبعضهم يقول: أما إذا كان أمراً يتعلق بالعبادة التي خلق الإنسان لها فهو للتحريم، إذا كان نهياً،

أن تؤذي الجليس، أما إذا كان لا يتأذى، فإنه خلاف الأدب أن تطيش يدك في الصفحة. وقوله: «كُلْ مِمَّا يَلِيكَ» يدلُّ على أنه إذا لم يكن معه أحد؛ فإنه يأكل من حيث شاء، إلا أنه لا يأكل من أعلى الصفحة، لكن يأكل من الجوانب، من حيث شاء، واستشبه من ذلك ما إذا كان في الطعام أنواع متفرقة، فله أن يأكل مما لا يليه إذا لم يكن فيما يليه شيء منه؛ فقد كان النبي ﷺ يتبع الدباء فيأكل منها^(١)، فصار يُسْتَنَى من ذلك إذا لم يكن معه أحد.

وإذا كان الطعام أنواعاً متفرقة على أعلى الصفحة، فله أن يأخذ من النوع الذي يختاره، ولو كان مما لا يليه، ولكن لا شك أنك إذا علمت أن صاحبك يستنكف من هذا الشيء، كما لو وجدت لحمًا، مما يلي صاحبك، فإنك لو مددت يدك إليها لاستنكف وكرهك، فهنا نقول: الأدب خير من أكل اللحم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٩- (...) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَلْحَلَةَ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: أَكَلْتُ يَوْمًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلْتُ أَخْذُ مِنْ لَحْمٍ حَوْلَ الصَّحْفَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ مِمَّا يَلِيكَ».

١١٠- (٢٠٢٣) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ اخْتِنَاتِ الْأَسْقِيَةِ^(٢).

١١١- (...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اخْتِنَاتِ الْأَسْقِيَةِ أَنْ يُشْرَبَ مِنْ أَفْوَاهِهَا.

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وللإيجاب إذا كان أمرًا، وإن كان من جملة الآداب التي لا علاقة لها بالعبادة فهو أمر إرشاد، وليس للوجوب، وهذا أقرب الأقوال بالنسبة للعموم، بقطع النظر عن كل قضية بعينها، فقد تكون القضية بعينها فيها ما يدل على الوجوب أو العكس.

(١) أخرجه البخاري (٥٣٧٩)، ومسلم (٢٠٤١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٢٥).

مِنْهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَاخْتِنَانُهَا أَنْ يُقْلَبَ رَأْسُهَا ثُمَّ يُشْرَبَ مِنْهُ.

والرواية الأخيرة هي الأقرب، لكن قد يقال: إن هذا تفسير من الأول؛ لأنه لن يشرب من فمها إلا إذا قلبته.

فإن قال قائل: وما هي الأسقية؟

الجواب: أن المراد بها: الأسقية الجلد التي يوضع فيها الماء؛ فنهى النبي ﷺ عن اختنات الأسقية؛ يعني: أن يأخذ طرف الرقبة فيقلبها ثم يشرب، ولا فرق بين هذا أو أن يشرب بدون قلب؛ وذلك لأن اختنات الأسقية يؤدي إلى مفسدتين.

المفسدة الأولى: أنه قد يكون في ريق هذا الشارب أشياء مضرّة، تلتصق بجدار السقاء، فإذا جاء أحد يشرب، أصيب بهذا الضرر.

المفسدة الثانية: أنه قد يكون في القربة جراثيم متحركة، فتدخل في الماء بدون أن تشعر بها، ومن ذلك ما يسمى عندنا بـ «العلقة» كان الناس في الأول -لما كانت المياه غير نظيفة- كان يظهر في الأواني والقرب شيء يسمى العلقه، وهي دودة حمراء، هذه الدودة تدخل في الماء، وربما يشربها الإنسان فتعلق في حلقومه، وتمتص الدم وتكبر فيضيق النفس، وربما يهلك الإنسان، أو ربما علقت في جدار المعدة، فتكبر، فتؤذي الإنسان، وهذا سمعنا به وأدركنا بعضه؛ ولذلك نهى أن يشرب الإنسان من في السقاء، سواء ردّ طرفه؛ يعني: قلبه أو لا، إلا إذا كان هناك ضرورة، فإنه لا بأس بذلك؛ كأن يكون عطشاً، وليس عنده ماء.

فإن قال قائل: وهل قوله: «أَنْ يُشْرَبَ مِنْ أَفْوَاهِهَا». هل هو من قول الرسول ﷺ أو منقول الراوي؟

الجواب: أن التفسير من الراوي، ولكن هذا تفسير لما تقتضيه اللغة العربية، ليس شيئاً من اجتهاده، تفسير لمدلول اللفظ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٤) بَابُ كَرَاهِيَةِ الشُّرْبِ قَانِمًا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٢- (٢٠٢٤) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا.

الشرب قائمًا مكروه إلا لحاجة أو مصلحة، هذا هو القول الرَّاجح في هذه المسألة، أنه مكروه إلا لحاجة، أو مصلحة.

فالحاجة: مثل أن يكون المكان ضيقًا لا يستطيع الجلوس، أو يكون الإناء الذي يشرب منه مرتفعًا، كما يوجد الآن في بعض المبردات، فيها كئوس، نرى فيه أنه لا يستطيع الإنسان أن يشرب وهو قاعد.

والمصلحة: مثل أن يشرب قائمًا حتى يراه الناس ويتأسوا به في شربه؛ لأن المشروع في الشرب أن يشرب بثلاثة أنفاس، وأن يَمُصَّ الماء مَصًّا، ولا يعبه عبًا، والحكمة من ذلك: أما الأنفاس الثلاثة؛ فلأن النبي ﷺ قال: «إِنَّ ذَلِكَ أَهْنَأُ وَأَبْرَأُ وَأَزْوَى»^(١).

وأما كونه يَمُصُّ مَصًّا؛ فلأن الإنسان لا يشرب الماء إلا لعطش - والعطش يعني: اشتداد حرارة المعدة، وطلبها الماء -، فإذا جاءها الماء دَفْعَةً واحدة أثر عليها، وإذا جاءها مترسلًا صار ذلك أهون عليها، فهو مثلاً يشرب قائمًا حتى يُرى الناس كيفية مشروعية الشرب - هذه مصلحة - وإلا فإنه مكروه.

وظاهر قوله: «زَجَرَ» يقتضي التحريم، ولكن فعل النبي ﷺ في شربه قائمًا في زمزم^(٢)، يصرف هذا الظاهر إلى كونه زَجَرَ كراهية لا زَجَرَ تحريم.

فإن قال قائل: القاعدة: أنه إذا تعارض القول والفعل، قُدِّمَ القول على الفعل، ألا يمكن أن تطبق هذه القاعدة هنا، ونقول: نقدم النهي عن الشرب قائمًا؛ لأنه قول على الفعل وهو الشرب قائمًا؟

والجواب عن هذا أن يُقال: هذا لا يمكن هنا؛ لأن التعارض إذا تصادم من كل وجه، وإذا حل الفعل على الحاجة، لم يكن هناك تعارضًا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٣ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ

(١) أخرجه مسلم (٢٠٢٨).

(٢) سياحي تخريجه قرييًا.

النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا. قَالَ قَتَادَةُ: فَقُلْنَا فَلَا أَكْلُ؟ فَقَالَ: ذَاكَ أَشْرٌ أَوْ أَخْبَثُ.

قول قَتَادَةَ: «أَشْرٌ». يعني: الأكل قائمًا أشد من الشرب قائمًا، وهذا القياس مقبول إذا علمنا العلة في النهي عن الشرب قائمًا، وأما إذا لم نعلم؛ فلا يصح القياس، لكن إذا قال قائل: هذا قياس صحابي، وقياس الصحابي أقرب إلى الصواب من قياس غيره.

فالجواب: نعم، نقول بهذا: أن قياس الصحابي أقرب إلى الصواب من قياس غيره، ولكن المراد بالأكل هنا: الأكل الذي يقتات به الإنسان، ويتعيش به، أما الأكل اليسير مثلًا أن يأكل الإنسان تفاحة، أو يأكل ما يُسَمَّى بالفصفص^(١) فهذا لا أظنه مكروهًا؛ لأن هذا جرت العادة بأنه يؤكل والإنسان قائم، أو يؤكل والإنسان يمشي، وأما الأكل والشرب راكبًا؛ فلا شيء فيه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ قَتَادَةَ.

١١٤- (٢٠٢٥) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي عَيْسَى الْأَسْوَارِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا.

١١٥- (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِيُزْهَيْرِ وَابْنِ الْمُثَنَّى - قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي عَيْسَى الْأَسْوَارِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا.

١١٦- (٢٠٢٦) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي: الْفَزَارِيُّ -، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ، أَخْبَرَنِي أَبُو غَطَفَانَ الْمُرِّي؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِمًا فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ».

قوله: «فَلْيَسْتَقِ» يعني: يخرج ما أدخل من الماء في جوفه، وهذا من المبالغة في الزجر عن الشرب قائمًا، والذي يظهر لي أنه ليس على سبيل الوجوب؛ لأن نفس الماء ليس حرامًا بعينه، حتى نقول: أخرجه من بدنك ولا تتغذى به، لكن هذا من باب الزجر

(١) الفصفص: هذا في اللهجة السعودية، وهو ما يعرف عند المصريين بـ «اللب السوبر».

والمبالغة، كأن هذا الذي تعجل وشرب قائمًا عَزُرَ بكونه بقيء ما شربه، حتى لا يتنفع به الجسد. والله أعلم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٥) بَابُ فِي الشَّرْبِ مِنْ زَمْزَمَ قَائِمًا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٧- (٢٠٢٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ^(١).
هذا ذكره العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَكَانَ مُزْدَحِمٍ، فَكَانَ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْمَشَقَّةِ، أَنْ يَنْفَرَجَ النَّاسُ عَنِ الْمَكَانِ، -وَأَيْضًا- شَرِبَ مِنَ الدَّلْوِ، وَالدَّلْوُ إِذَا شَرِبَ مِنْهُ قَائِمًا أَيْسَرُ مِمَّا إِذَا شَرِبَ قَاعِدًا؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَنْزِيلِ الدَّلْوِ مِنَ الْبَكْرَةِ، وَجَذْبِهِ إِلَى الْأَرْضِ، فَيَكُونُ شَرْبُهُ قَائِمًا أَسْهَلَ، وَبَعْضُهُمْ عَلَّلَ بِوَجْهِ آخَرَ - قَالَ: إِنْ مَاءُ زَمْزَمَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَتَضَلَعَ الْإِنْسَانُ مِنْهُ، وَالْإِنْسَانُ إِذَا كَانَ قَائِمًا يَكُونُ تَضَلُّعُهُ أَكْثَرَ مِمَّا إِذَا كَانَ قَاعِدًا، - لَكِنِ الْأَقْرَبُ هُوَ الْحَاجَةُ... وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٨- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ مِنْ دَلْوٍ مِنْهَا وَهُوَ قَائِمٌ.
١١٩- (...) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا عَاصِمُ الْأَخْوَلُ. ح وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدُّورَقِيُّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ - قَالَ إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا - هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَخْوَلُ، وَمُعِيرَةُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ وَهُوَ قَائِمٌ.

١٢٠- (...) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ سَمِعَ الشَّعْبِيَّ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ فَشَرِبَ قَائِمًا وَاسْتَسْقَى وَهُوَ عِنْدَ الْبَيْتِ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: فَأَتَيْتُهُ بِدَلْوٍ.

طلب أن يُسقى وأمر العباس ابنه الفضل أن يأتي له بماء عنده في البيت، ولكن النبي ﷺ أبى ذلك، وشرب مما شرب منه الناس، حتى إن العباس، قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَضْعُونَ أَيْدِيَهُمْ فِي هَذَا الشَّرَابِ^(١)، فشرب، وكلُّ هذا تواضعاً منه ﷺ من وجه؛ ولئلا يتنطع الإنسان ويتعمق من وجه آخر.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٦) بَابُ كَرَاهَةِ التَّنَفُّسِ فِي نَفْسِ الْإِنَاءِ

وَاسْتِخْبَابِ التَّنَفُّسِ ثَلَاثًا خَارِجَ الْإِنَاءِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢١- (٢٦٧) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ^(٢).

نهى عن ذلك ﷺ لعدة أسباب:

منها: أن هذا يكرهه على من بعده إذا كان يشرب بعده.

ومنها: أنه يلتقي الماء نازلاً والنفس صاعداً؛ فيحصل بذلك تصادم وشرق، ويُخشى على الإنسان من ذلك^(٣).

ومنها: أنه يشبه بعض البهائم التي لا ترفع رأسها حتى تنتهي، فلذلك نهى النبي ﷺ عن التنفس في الإناء، فيكره أن يتنفس في الإناء، وإذا كان له شارب من بعده، فقد يقال بالتحريم؛ لأن ذلك يكرهه على من بعده - فتجده يشرب، ونَفْسُهُ تعافه - لا سيما مع حاجة الثاني إلى الماء.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٢٥/٩) برقم (١٧٠/٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٣٠).

(٣) سئل الشيخ رحمه الله: بعض الناس يشرب، ولكن لا يتنفس أثناء الشرب، ولكن يقطع الشرب دون تنفس لا داخل ولا خارج الإناء، فهل هذا صحيح؟

فأجاب رحمه الله قائلاً: على كل حال لعله لا يحتاج إلى نفس، فالناس يختلفون في امتداد النفس، فلعلة لا يحتاج، فإذا لم يحتاج، فيكفيه أن يفصل الإناء أثناء الشرب.

وظاهر الحديث: أنه لا فرق بين الماء واللبن والمرق وغيرها.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٢- (٢٠٢٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَزْرَةَ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا^(١).

يتنفس في الإناء - هذا في الماء البارد، أو اللبن أو الحليب البارد، وأما الحار؛ فعلى قدر طاقة الإنسان، وكذلك البارد جدًا الذي لا يتمكن الإنسان أن يشرب منه جرعة كبيرة، فعلى ما يطيق فمثلاً: لو أراد الإنسان أن يشرب مَرَقًا، هل نقول: اشربه في ثلاثة أنفاس وهو حارٌ، هذا لا يمكن، وكذلك الشاي والقهوة، وأيضًا إذا كان الماء باردًا جدًا لا يستطيع الإنسان أن يشربه في ثلاثة أنفاس - فتراعى الأحوال.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٣- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي عَصَامٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا وَيَقُولُ: «إِنَّهُ أَرْوَى وَأَبْرَأُ وَأَمْرَأُ». قَالَ أَنَسٌ: فَأَنَا أَتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا. (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ أَبِي عَصَامٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَقَالَ: فِي الْإِنَاءِ. تحقيقًا لهذا، وأنه لم ينسخ، وبين الرسول ﷺ فوائد التنفس ثلاثًا، وقال: «إِنَّهُ أَرْوَى». يعني: أبلغ في الرِّيِّ.

❖ وقوله: «أَبْرَأُ وَأَمْرَأُ» أبرأ؛ يعني: الشفاء من أضرار العطش، و «أَمْرَأُ»: أسهل نفوذًا في المعدة، ونزولًا إلى الأمعاء، كما قال ﷺ: ﴿فَكُلُّهُمْ هَيِّئَةٌ مَرِيَّةٌ﴾ [الشملة: ٤]. وهذا سهل؛ يعني: يسهل على الإنسان أن يتنفس ثلاث مرات، وهل يزيد إذا كان عطشانًا جدًا؟

الظاهر: أنه لا مانع، لكن إذا أمكن أن يُقَسَّط حتى يكون ثلاثاً؛ فهو أحسن.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٧) **بَابُ اسْتِخْبَابِ إِدَارَةِ الْمَاءِ وَاللَّبَنِ وَنَحْوِهِمَا عَنْ يَمِينِ الْمُبْتَدِئِ**

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٤- (٢٠٢٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّى بَلَبْنِ قَدْ شِيبَ بَمَاءٌ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَغْرَابِيٌّ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ فَشَرِبَ، ثُمَّ أَعْطَى الْأَغْرَابِيَّ وَقَالَ: «الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ»^(١).

قوله: «قَدْ شِيبَ بَمَاءٌ» يعني: خُلِطَ، وَخُلِطَ اللَّبَنُ بِالْمَاءِ يَزِيدُهُ بِلَا شَكٍّ، فَإِنْ كَانَ لِلْبَيْعِ؛ فَهُوَ حَرَامٌ، لِأَنَّهُ غَشٌّ كَخُلَاطِ الْبَرِّ بِالشَّعِيرِ، وَإِنْ كَانَ لِلزِّيَادَةِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَنْ يَأْخُذَ عَوْضًا عَلَى هَذَا، لَكِنْ الْمَحْظُورُ إِذَا كَانَ يَرِيدُ أَنْ يَبِيعَهُ؛ فَيَأْخُذُ عَوْضًا عَلَيْهِ، حَتَّى لَوْ أَخْبَرَ الْمُشْتَرِيَ بِأَنَّهُ قَدْ شِيبَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكْفِي؛ لِأَنَّهُ تَمِيزُ هَذَا الْكَثِيرِ مِنَ الْقَلِيلِ صَعْبٌ، وَقَدْ يُقَالُ: إِذَا بَيَّنَّ لِلْمُشْتَرِيَ أَنَّهُ مَشِيبٌ، فَلَا بَأْسَ، فَيَكُونُ الْمُشْتَرِيَ قَدْ رَضِيَ بِالْعَيْبِ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، وَنَظِيرُهُ مَا يُفْعَلُ عِنْدَنَا فِي بَيْعِ الثَّمَارِ عَلَى رِءُوسِ النَّخْلِ، إِذَا كَانَ فِي النَّخْلَةِ عَيْبٌ فِي الثَّمَرِ وَرَضِيَ الْمُشْتَرِيَ بِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَكْثُرُ الْعَيْبُ وَيَزِيدُ عَلَى مَا كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ الشَّرَاءِ.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٥- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لِرُحْمِ بْنِ زُهَيْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَأَنَا ابْنُ عَشْرٍ، وَمَاتَ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِينَ، وَكُنْتُ أُمِّهَاتِي يَحْتَسِنُنِي عَلَى خِدْمَتِهِ، فَدَخَلَ عَلَيْنَا دَارَنَا فَحَلَبْنَا لَهُ مِنْ شَاةٍ دَاجِنٍ، وَشِيبَ لَهُ مِنْ بَثَرٍ فِي الدَّارِ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ حُمْرُ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ شِمَالِهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْطِ أَبَا بَكْرٍ. فَأَعْطَاهُ أَغْرَابِيًّا عَنْ يَمِينِهِ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ».

(١) أخرجه البخاري (٥٦١٩).

يعني: أن الأيمن أحق فالأيمن^(١)، ولكن في مثل هذا قد يكون الإنسان أحياناً في حرج، يكون على يمينه رجل عادي في المجتمع أو صغير، وعن يساره من له جاه وقيمة، فمثل هذا ينبغي له أن يعتذر منه، ويقول: السنة أن أعطي اليمين؛ لأن بعض الناس لا يفهم هذا الشيء، وهو إذا اعتذر منه، فهم أنه معذور وفهم أن السنة هو هذا: أن يبدأ باليمين^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٦- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ بْنِ حَزْمِ أَبِي طَوَالَةَ الْأَنْصَارِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ -يَعْنِي: ابْنَ بِلَالٍ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي دَارِنَا فَاسْتَسْقَى، فَحَلَبْنَا لَهُ شَاةً، ثُمَّ شَبْتُهُ مِنْ مَاءٍ بَشْرِي هَذِهِ. قَالَ: فَأَعْطَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ يَسَارِهِ وَعُمَرُ وَجَاهُهُ، وَأَعْرَابِيٌّ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ شُرْبِهِ قَالَ عُمَرُ: هَذَا أَبُو بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ. يُرِيهِ إِنَاءَهُ فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَعْرَابِيَّ، وَتَرَكَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَيْمَنُونَ الْأَيْمَنُونَ الْأَيْمَنُونَ». قَالَ أَنَسٌ: فَهِيَ سُنَّةٌ، فَهِيَ سُنَّةٌ، فَهِيَ سُنَّةٌ.

في هذا: دليل على جواز استسقاء القادم من رب البيت.

وفيه أيضاً: دليل على أن لرب البيت أن يأتي له بما هو أطيب مما طلب؛ لأن النبي ﷺ

(١) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: هل القاعدة في تقديم الشراب أو الطعام - إذا كان المقدم صاحب المنزل - أن يسير عن يمين نفسه، أو يمين الذي يعطيه؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: إذا كان ابتداءً فليبدأ بالأكبر، فيكون الذي أمامه هو الأكبر، ثم أين يمينه؟ يمينه هو الذي عن يسار الأكبر، وهذا إذا لم يكن طالباً، أما إذا كان هناك طالب، فأعط الطالب، ولو كان الأيمن، أو الأيسر، أو الأكبر، أو الأصغر، فالمستسقي متقدم على غيره.

(٢) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: أحياناً لو اعتذر الإنسان من شخص لا يفهم السنة يحدث لون من الغضب أو نحوه، لا سيما إذا كان من الرؤوس، فهل نعطيه تأليفاً لقلبه، ودرءاً للمفسدة، وهذه سنة وليست واجبة؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: هذا أمر سهل يعتذر ممن على يمينه، ويقول: اسمح لي أن أعطي فلاناً، ويعطي من على اليسار.

استسقى، وطلب ماء، ولكنه أتاه بلبن مشوب بماء.

وفيه: تنبيه الكبير؛ لأن عمر نَبَّه النبي ﷺ قال: هذا أبو بكر، والنبي ﷺ يعلم أن الذي إلى جنبه أبو بكر، لكن هذا من باب التنبيه.

وفيه: دليل على جرأة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الحق.

وفيه: دليل على أن الحق لا يُحَابَى به أحد، بل من استحق شيئاً فهو أولى به، سواء كان له جاه، أو لم يكن له جاه، ومن المعلوم: أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أعظم هذه الأمة بعد نبينا جَاهًا، ومع ذلك عَدَلَ النبي ﷺ عن دَفْعِ الإِنَاءِ إليه إلى الأعرابي؛ لأنه أحق.

وفيه: دليل على فضل اليمين؛ ولهذا قال العلماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا كُنْتَ تَمْشِي إِلَى عَالَمٍ أَوْ غَيْرِ عَالَمٍ فَكُنْ عَنْ يَمِينِهِ؛ لأن اليمين أفضل، هذا من وجه، ومن وجه آخر؛ لأنه قد يحتاج إلى أن يتنخم مثلاً، والسُّنَّة: أن الإنسان إذا أراد أن يتنخم أن يجعلها عن يساره^(١)، فإذا كنت عن يساره أوقعت في حرج، وإذا كنت عن يمينه، صار يساره خالياً.

وفيه: دليل على التكرار للتأكيد؛ لقول النبي ﷺ: «الْأَيْمُنُونَ، الْأَيْمُنُونَ، الْأَيْمُنُونَ».

وفيه: دليل على فضل أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث انتقاد أتم انتقاد، فقال: «فِي سُنَّةٍ، فِي سُنَّةٍ، فِي سُنَّةٍ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٢٧- (٢٠٣٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُنِيَ بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْبَاحٌ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟». فَقَالَ الْغُلَامُ: لَا. وَاللَّهِ، لَا أُؤْذِرُ بِنَصِيصِي مِنْكَ أَحَدًا. قَالَ: فَتَلَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِهِ^(٢).

١٢٨- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَغُوبُ - يَعْنِي: ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى ما أخرجه البخاري (٤١١) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا تَنَخَّمَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَخَّمُ قَبْلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَضُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ نَحْتِ قَدَمِهِ الْيُسْرَى».

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٢٠).

ﷺ بِمَنْلِهِ، وَلَمْ يَقُولَا: فَتَلَّهُ. وَلَكِنْ فِي رِوَايَةِ يَعْقُوبَ، قَالَ: فَأَعْطَاهُ إِثَاهُ.

هذا فيه: دليل على أنه إذا أَدِنَ الذي عن اليمين أن يعطي مَنْ عن يساره، فلا حرج؛ لأن النبي ﷺ استأذن من الغلام.

فإذا قال قائل: فلماذا لم يستأذن النبي ﷺ من الأعرابي في الحديث السابق.

فالجواب: أن الغلام يعرف نفسه أنه صغير، وأنه دون القوم، فاستساع النبي ﷺ أن يستأذنه، أمّا الأعرابي فإن بعض الأعراب يكون شامخ الأنف، رافع الرأس، ويرى أن من الإهانة أن يُستأذن؛ ليصرف الإناء إلى غيره، هذا ما يظهر من الفرق.

وفيه أيضًا: دليل على أن الإنسان إذا أُعْجِبَ بشخص، فلا حرج أن يُتْلَهُ بيده، لكن لا على وجه يضره لكن يمسكه برفق، أو ينفض يده؛ يعني: أنه أعجب به؛ لأن هذا الغلام قال: «لَا أُورِثُ بِنَصِييٍ مِنْكَ أَحَدًا»، وهذا يدلُّ على عقله وذكائه ومحبته لرسول الله ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٨) بَابُ اسْتِخْبَابِ لَفَقِ الْأَصَابِعِ وَالْقَضْعَةِ،
وَأَكْلِ اللَّقْمَةِ السَّاقِطَةِ بَعْدَ مَسْحٍ مَا يُصِيبُهَا مِنْ أَدَى،
وَكِرَاهَةِ مَسْحِ الْيَدِ قَبْلَ لَفَقِهَا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٩- (٢٠٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا، سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا، فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا»^(١).

في هذا الحديث: أنه إذا أكل طعامًا؛ فلا يمسح يده، لا بمنديل ولا بجدار ولا بأرض حتى يُلْعَقَهَا أو يُلْعِقَهَا، و «أو» هنا يحتمل أن تكون شكًا من الراوي؛ لأنه قال: يُلْعَقَهَا أو قال: يُلْعِقَهَا، ويحتمل أن تكون للتنويع - يعني: حتى يفعل أحد الأمرين - إمّا أن يُلْعَقَهَا، وإمّا أن يُلْعِقَهَا.

وإذا كان النبي ﷺ خَيْرٌ؛ يعني: إذا لم نجعلها شكاً من الراوي، قلنا: إنه خير، فإن الإنسان لا ينبغي أن يخرج إلى شيء يستكرهه الناس منه؛ يعني: لو أنك لما انتهيت من الطعام، قلت: يا فلان، خذ أصابعي، العقها، لا يستسيغ الناس هذا، والآداب الشرعية تكون في كل وقت، لكن يلحقها هو.

فإذا قال قائل: على قولك هذا، إذا كان الناس لا يستسيغون أن يلحقها؛ لأنه يوجد بعض المترفين لا يستسيغ أن يلحقها، ويستهجن لعقها؟

فالجواب: أن السنة لا بد من فعلها، وهناك فرق بين أن يلحقها الإنسان بنفسه أو يُلْعَقَهَا، ثم لا ندري هل هذا الذي لعقها ربما يكون في فمه ألف مرض وبلايا، ما ندري هذا.

لكن: إذا كانت هذه المسألة بين الزوج وزوجته، وقال: يا فلانة، العقني يدي، وأعطيني يدك ألحقها - وهذا لا شك مما يوجب المحبة والألفة بين الزوجين - فهذا تكون نظرة أخرى غير مسألة اللعق.

وفيه - أيضاً - دليل على جواز مسح أثر الطعام؛ لقوله: «قَبْلَ أَنْ يَمْسَحَهَا» فإن زال أثر الطعام، فهذا المطلوب، وإن لم يزل استعمل شيئاً آخر وهو الماء، فإن أزال الماء آثار الطعام، فهذا المطلوب، وإن لم يزل استعمل شيئاً آخر مثل الإشنان أو الصابون.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٩٨/١٣):

قوله ﷺ: «يُلْعَقُهَا أَوْ يُلْعِقُهَا» معناه - والله أعلم - لا يمسح يده حتى يلحقها، فإن لم يفعل فحتى يلحقها غيره ممن لا يتقذر ذلك، كزوجة وجارية وولد وخادم يحبونه ويلتذون بذلك ولا يتقذرون، وكذا من كان في معناهم كتلميذ يعتقد بركته ويود التبرك بلحقها، وكذا لو ألحقها شاة ونحوها. والله أعلم. اهـ

غريب هذا: الشاة إذا قَدِّمْتَ لها الأصابع لتلحقها تلبع الأصبع!!

الآخر هذا لا شك أنه بعيد من مراد النبي ﷺ، ومن الممكن أنه لو كانت الشاة صغيرة ترضع؛ فإنك إذا أدخلت أصبعك رَضَعَتْهُ.

وأما مسألة أن يلحقها التلميذ للتبرك به، فهذا خطأ، لا أحد يتبرك به تبركاً حسياً إلا

النبي ﷺ.

على كل حال: إما أن تكون -رواية يُلْعَقُهَا- شكاً من الراوي، وإذا كانت شكاً تحمل

على اللفظ الأول وهو: حتى يلعقها، وإما أن تكون تخيراً من النبي ﷺ، ولا بد من التقيد الذي ذكره النووي وغيره: أنه في حال لا يُتَقَدَّرُ منها، ثم إنه بلغني أن لعق الأصابع يعين على الهضم - هضم الطعام - ويقولون: إن في الأنامل، مادة تفرزها عند اللعق، هذه المادة تعين على هضم الطعام، فإن ثبت هذا فهو خير، وإن لم يثبت فيكفين أن نقول: سمعنا وأطعنا.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: ١٣٠- (...) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ. ح. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو عَاصِمٍ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. ح. وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ مِنَ الطَّعَامِ فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا».

١٣١- (٢٠٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَلْعَقُ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ مِنَ الطَّعَامِ. وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ حَاتِمٍ: الثَّلَاثَ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي رَوَاتِهِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ.

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ، وَيَلْعَقُ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَمْسَحَهَا.

١٣٢- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ - أَوْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ - أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ كَعْبٍ: أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ، فَإِذَا فَرَغَ لَعِقَهَا.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ حَدَّثَاهُ - أَوْ أَحَدَهُمَا - عَنْ أَبِيهِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١٣٣- (٢٠٣٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِلَعْقِ الْأَصَابِعِ وَالصَّحْفَةِ وَقَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي آيَةِ الْبَرَكَةِ».

١٣٤- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةُ أَحَدِكُمْ فَلْيَأْخُذْهَا، فَلْيُمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَدَى، وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، وَلَا يَمْسَحَ يَدَهُ بِالْمِنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَ أَصَابِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةُ».

مسألة اللُّقْ سبق الكلام عليها، ومر بعد ذلك مسألتان:

المسألة الأولى: الأكل بثلاثة أصابع، وهذا هو السنة فيما يمكن أكله بثلاثة أصابع، وأما ما لا يمكن أكله بثلاثة أصابع فعلى ما تيسر، فمثلاً الأرز الآن، لا يمكن أكله بثلاثة أصابع؛ لأنك لو أكلت بثلاثة أصابع، ما أخذت شيئاً، ولضاع عليك الوقت، وكذلك - أيضاً - بعض الأشياء لا يحتاج إلى ثلاثة أصابع، فليس بلام، أن تأكل بثلاثة؛ فالمسألة: إذا أمكن أن تأكل بثلاثة أصابع فلتفعل؛ فإن ذلك هو السنة، وإذا لم يمكن، فليأكل كلُّ بما تيسر.

فإذا قال قائل: ما الحكمة في أنه يأكل بثلاثة أصابع؟

قلنا: دفعاً للشرة، والنهمة؛ لأن الذي يأكل بثلاثة أصابع، يدلُّ على أنه ليس شرهاً وليس نهماً، وأنه يكفيه الأقل.

وأما المسألة الثانية: فإنه إذا سقطت اللقمة - واللقمة: هي ما يلتقمه الإنسان من يده - فلا يدعها للشيطان، بل يأخذها ويميط ما بها من أذى؛ يعني: إن تلوّث بتراب أو ما أشبه ذلك، خذها وأمط ما فيها من أذى، ولا تدعها للشيطان. وفي هذا دليل على مسائل:

أولاً: مشروعية هذا العمل، حتى وإن تقزز منه من يتفزز، فأبلغه أن هذا هو السنة.

ثانياً: المحافظة على المال وحسن الاقتصاد؛ لأنها قد تكون لقمة كبيرة، فيضيع المال بهذا.

ثالثاً: التواضع من الأكل، فإن هذا لا شك يدل على تواضعه.

رابعاً: أن يزيل كل أذى مما يأكل، وكذلك مما يشرب، سواء كان الأذى من الضارات أم من غير الضارات؛ فمثلاً: إذا كان في الماء شيء من الكدر فأزاله إما بالفلتر أو بغيره، فإزالة الأذى عن الأكل والشرب أمر مطلوب، وكذلك لو أريق على الخبزة شيء يتأذى به الإنسان فليزيله، وهَلَمْ جَرَّأً.

خامساً: أن تحرّم عدوّنا الشيطان من أن يتفجع بها ويأكلها.

فإن قال قائل: نحن نراها لم تؤكل، فكيف يقال: إن الشيطان يتفجع بها؟!

الجواب: أن هذه مسألة غيبية^(١)، علينا أن نصدق بها، كأننا نشاهدها بأعيننا.

أرأيتم العظام التي نلقيها مما ذكر اسم الله عليه، فإن الجن يجدونه أوفر ما يكون لحمًا^(٢)، فأين اللحم؟ لا نرى شيئًا منه، لكن علينا في أمور الغيب أن نصدق وإن لم تدركها عقولنا وحواسنا.

وهنا مسألة: الحديث يقول: «إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ»، فإذا سقط من الطعام ما لا تكون لقمة كحبة الأرز، هل تدخل في هذا أو لا؟

ظاهر الحديث: أنها لا تدخل؛ لأن مثل هذه لا يعلق بها الأذى، وأيضًا ليست لقمة، لكن لو أراد الإنسان، أن يفعل هذا تواضعًا، ويلقط حتى حبة الأرز، فأرى أن يكون خيرًا إن شاء الله.

أيضًا؛ لو أن الذي سقط، ليس لقمة، ولا يلتقط كما لو انصب المرق، هل نقول: العقه بملعة، أو نقول: لا يدخل في هذا الحديث؟
نقول: إنه لا يدخل في هذا الحديث لأمرين:
أولاً: لأنه ليس بلقمة، وإنما يشرب.

وثانيًا: إن الأذى إذا أصابه، فهو مائع، يخالطه، لا تستطيع أن تزيل الأذى منه، وتنقيه من الأذى، لكن فيما أرى أنه إذا انصب في إناء نظيف، كما لو جيء للإنسان بالفطور

(١) قال الشيخ رحمه الله: ذكر لي بعض الطلبة في عام خمسة وسبعين وثلاثمائة، أن مدرسًا كان معهم، وممرت قصة سعد بن عبادة رحمه الله وهي ضعيفة، لكن مرت عليهم، وخلاصتها أنهم يذكرون أن سعد بن عبادة رحمه الله بال في جحر - شق في الأرض تسكنه الهوام - فما أن فرغ من بوله حتى مات، وسمعوا هاتفاً يقول:

نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن عبادة ورميناه بسهمين فلم يخطئنا فؤاده

ولذلك كره العلماء رحمه الله: أن يبول الإنسان في شق؛ لأنه ربما يكون سكنه جن، المهم: أن هذا المدرس استشاط غضبًا، وقال: كيف يسوغ هذا، والجن ما يقتل الإنسان، وأنكر إنكارًا عظيمًا، فقال له أحد الطلبة: يا أستاذ، أبنيك تبول في الرماد الليلة، ومشهور عندنا: أن الإنسان إذا بال في الرماد اختطفه الجن، ولكن هؤلاء لا يصدقون مثل ما قال ابن مسعود رحمه الله: إنك لن تحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة، وكذلك قال علي رحمه الله: حدثوا الناس بما يعرفون - أي: بما تفهمه عقولهم - أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟

لأن غالب الناس في هذا يكونون بين أمرين: إما أن يكذبوا الله ورسوله، وإما أن يفتنوا.

(٢) أخرجه مسلم (٤٥٠).

نظيف وانصب المرق فيه؛ فلو أخذه بالملقعة وشرب لكان خيرا.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ بِهِذَا الْإِسْنَادُ. مِثْلُهُ. وَفِي حَدِيثِهِمَا: «وَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ بِالْمُنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يَلْعَقَهَا». وَمَا بَعْدَهُ.

١٣٥- (...) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ عِنْدَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِ حَتَّى يَحْضُرَهُ عِنْدَ طَعَامِهِ، فَإِذَا سَقَطَتْ مِنْ أَحَدِكُمُ اللَّقْمَةُ، فَلْيَمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَدَى، ثُمَّ لْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، فَإِذَا فَرَّغَ فَلْيَلْعَقْ أَصَابِعَهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ تَكُونُ الْبَرَكَةُ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِذَا الْإِسْنَادُ: «إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ، إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ الْحَدِيثِ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَأَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذِكْرِ اللَّعَنِ. وَعَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرَ اللَّقْمَةَ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا.

١٣٦- (٢٠٣٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا بَهْرٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَكَلَ طَعَامًا لَعَنَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ. قَالَ: وَقَالَ: «إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيَمِطْ عَنْهَا الْأَدَى، وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ». وَأَمَرْنَا أَنْ نَسْلُتَ الْقِصْعَةَ قَالَ: «فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَةُ».

١٣٧- (٢٠٣٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بَهْرٌ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَلْعَقْ أَصَابِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةُ».

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي: ابْنَ مَهْدِيٍّ- قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَلَيْسَلْتُ أَحَدَكُمْ الصَّحْفَةَ». وَقَالَ: «فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَةُ أَوْ يُبَارَكُ لَكُمْ».

قوله: «فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَةُ» أَوْ «يُبَارَكُ لَكُمْ» الْمَعْنَى: وَاحِدٌ (١).

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
(١٩) بَابُ مَا يَفْعَلُ الضَّيْفُ إِذَا تَبِعَهُ غَيْرُ مَنْ دَعَاهُ صَاحِبُ الطَّعَامِ،
وَاسْتِخْبَابُ إِذْنِ صَاحِبِ الطَّعَامِ لِلتَّابِعِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:
١٣٨ - (٢٠٣٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَا:
حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ
يُقَالُ لَهُ: أَبُو شُعَيْبٍ، وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ، فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَرَفَ فِي وَجْهِهِ الْجُوعَ، فَقَالَ
لِغُلَامِهِ: وَنَحَكَ اضْنَعْ لَنَا طَعَامًا لِخَمْسَةِ نَفَرٍ، فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَذْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ. قَالَ:
فَصَنَعَ ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَدَعَاهُ خَامِسَ خَمْسَةٍ، وَاتَّبَعَهُمْ رَجُلٌ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ
هَذَا أَتَبَعَنَا فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْذَنَ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ رَجَعَ». قَالَ: لَا، بَلْ أَذْنُ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ (٢).

هذا هو السنة: إِذَا تَبَعَ الْإِنْسَانُ مَنْ لَمْ يَدْعَ فَلَيْسَتْ أَذْنُ مِنْ صَاحِبِ الْمَحَلِّ؛ لِسَبَبَيْنِ:
السَّبَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عِنْدَ صَاحِبِ الْمَحَلِّ أَشْيَاءُ سَرِيَّةٍ، يَرِيدُ أَنْ يَحْتَهَا مَعَ هَذَا
الْمَدْعُوِّ، وَلَا يَرْغِبُ أَنْ أَحَدًا يَطْلُعَ عَلَيْهَا.

السَّبَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الطَّعَامُ الَّذِي عِنْدَهُ قَلِيلًا لَا يَكْفِي؛ فَلِذَلِكَ لَا بَدَّ مِنَ
الِاسْتِزْنَانِ، وَلَكِنْ هَلْ يَكْفِي الْاسْتِزْنَانُ الْمَجْمَلُ، بَأَن يَقُولَ: أَدْخُلْ وَمِنْ مَعِيَ، أَوْ لَا بَدَّ أَنْ
يَحْدُدَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَدْخُلْ أَنْتَ وَمِنْ مَعَكَ، قَدْ يَكُونُ الَّذِي مَعَهُ عَشْرَةُ أَشْخَاصٍ، وَالطَّعَامُ
إِنَّمَا صُنِعَ لِاثْنَيْنِ؟

فَالْجَوَابُ: إِذَا كَانَتِ الْأُمُورُ وَاسِعَةً، وَالنَّاسُ يَجْعَلُونَ فِي الْوَلَائِمِ أَكْثَرَ مِمَّا يَأْكُلُ
الضَّيْفُ بِأَضْعَافٍ مُضَاعَفَةٍ، فَهَذَا لَا بَأْسَ أَنْ يَجْمَلَ، وَيَقُولَ: أَنَا وَمِنْ مَعِيَ، وَإِذَا قَالَ:
أَدْخُلُوا، دَخَلُوا جَمِيعًا.

(١) سَأَلَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَلْ يَكُونُ لِلْأَوْلِيَاءِ كِرَامَاتٌ ذَاتِيَّةٌ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَائِلًا: لَيْسَ هُنَاكَ بَرَكَةٌ ذَاتِيَّةٌ إِلَّا اللَّهُ ﷻ، لَكِنَّ الْبَرَكَةَ لِلْعَبْدِ تَكُونُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﷻ، فَاللَّهُ
يُبَارِكُ فِي الشَّيْءِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٤٣٤).

أما إذا كانت الأمور على قلة، كما هي الحال فيما سبق، إذا صنع الإنسان طعامًا للضيف لا يصنع إلا ما يكفي الواحد أو الاثنين، فلا بد أن يقول: أدخل ومن معي وهما عشرة؟ حتى يكون صاحب البيت على بصيرة في هذه الحال^(١)، لو قال: ادخل أنت وخمسة؛ فمن الخمسة؟ هل الكبار أو بالقرعة؟

فالجواب: إن عَيَّنَ صاحب البيت، وقال: ادخل أنت وخمسة من أحوجهم، دخل ذوي الحاجة، وإذا قال: أكبرهم، دخل الأكبر فالأكبر، وإذا قال: الأعلم؛ دخل الأعلم فالأعلم؛ فإن لم يقل شيئًا وتنازعوا أيهم يدخل؛ فلا بد من التمييز بينهم بالقرعة؛ لأن القرعة تفصل في الأمر وقد ساهم يونس^(٢) في أخطر ما يكون، ساهم في السفينة التي حملت أكثر من طاقتها وخيف الغرق، ف قيل: لا بد أن نسا هم، ومن وقع عليه السهم، فإنه يلقي في البحر، فساهم يونس عليه السلام فكان من المدحضين الذين وقع عليهم السهم، فألقوه في البحر فالتقمه الحوت.

فإذا قال قائل: كيف تجيزون القرعة، وهي تحت الخطر، قد يدخل فلان أو فلان؟
فالجواب: نحن لا نجيز القرعة إلا في التساوي، لكن هي مخاطرة بلا شك.
فمثلاً: شخصان بينهما شركة في تمر أنصافاً، فقسم التمر أنصافاً، وكل واحد يقول: أنا أريد هذا الجانب؛ يعني: لم يصطلحاً على أن يكون الجانب هذا لفلان، والآخر للثاني، كل واحد يقول: هذا الجانب لي، فهل تجوز القرعة أو لا تجوز؟
الجواب: تجوز القرعة ما دام الطرفان على سواء، لكن لو كان أحدهما مائة صاع والثاني ثمانين صاع، هل تجوز القرعة؟

الجواب: لا تجوز؛ لأن هذا مخاطرة، ويعتبر ميسر.

وإذا علمت أن بين صاحب البيت والرجل الذي معك عداوة، فإن استئذنت للدخول لتصلح بينهما فحسن، وإن خفت أن تكون الفتنة من دخوله، وأن صاحب البيت

(١) سئل الشيخ رحمته الله: ربما يدعى الرجل ويتبعه آخر، ويستحي أن يقول: معي فلان، ولكن يقول: أنا ومن معي، وأحياناً يتبعه أحد ويدخل معه، فما الحكم حينئذ؟

فأجاب رحمته الله قائلاً: على كل حال هذا لا يكون إلا مع ذوي الجاه، كعالم أو أمير أو نحوهما، فهذا يكون له أتباع، لكن الرجل العادي في عرفنا لا يكون له أتباع، ولكن إنداء السنة، وإظهارها أفضل.
(٢) أي: اقترع مع ركاب السفينة علي من يلقى في الماء، وذلك عندما خافوا الغرق، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ [الصافات: ١٤١].

يكون سروره حزناً وغمّاً فلا تستأذن له.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ. ح وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِ جَرِيرٍ. قَالَ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ فِي رَوَاتِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ. وَسَأَقُ الْحَدِيثَ.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَّابِ، حَدَّثَنَا عَمَّارٌ - وَهُوَ ابْنُ رُزَيْقٍ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ. ح وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

١٣٩- (٢٠٣٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ جَارًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَارِسِيًّا كَانَ طَبِيبَ الْمَرْقِ، فَصَنَعَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ جَاءَ يَدْعُوهُ فَقَالَ: «وَهَذِهِ؟». لِمَعَانِشَةٍ، فَقَالَ: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا» فَعَادَ يَدْعُوهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَهَذِهِ؟». قَالَ: لَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا». ثُمَّ عَادَ يَدْعُوهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَهَذِهِ؟». قَالَ: نَعَمْ. فِي الثَّلَاثَةِ. فَقَامَا يَتَدَاوَعَانِ حَتَّى آتَا مَثَلَهُ. ❦

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٠) بَابُ جَوَازِ اسْتِثْبَاعِهِ غَيْرَهُ إِلَى دَارِ مَنْ يَثْقُ بِرِضَاهُ بِذَلِكَ وَيَتَحَقَّقُهُ تَحَقُّقًا تَامًا وَاسْتِخْبَابِ الْجَمَاعِ عَلَى الطَّعَامِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٠- (٢٠٣٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ، فَإِذَا هُوَ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ

فَقَالَ: «مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بُيُوتِكُمَا هَذِهِ السَّاعَةَ؟». قَالَا: الْجُوعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «وَأَنَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكُمَا قَوْمُوا». فَقَامُوا مَعَهُ، فَأَتَى رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَإِذَا هُوَ لَيْسَ فِي بَيْتِهِ، فَلَمَّا رَأَتْهُ الْمَرْأَةُ قَالَتْ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيْنَ فُلَانٌ؟». قَالَتْ: ذَهَبَ يَسْتَعِذُّ لَنَا مِنَ الْمَاءِ. إِذْ جَاءَ الْأَنْصَارِيُّ فَنَظَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَاحِبِيهِ، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ مَا أَحَدُ الْيَوْمِ أَكْرَمَ أَصْغِيًا فَا مَنِي. قَالَ: فَانْطَلَقَ فَجَاءَهُمْ بِعِدْقٍ فِيهِ بُسْرٌ وَتَمْرٌ وَرُطْبٌ، فَقَالَ: كُلُوا مِنْ هَذِهِ. وَأَخَذَ الْمُدْنِيَّةُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكَ وَالْحُلُوبَ». فَذَبَحَ لَهُمْ فَأَكَلُوا مِنَ الشَّاةِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْعِدْقِ وَشَرِبُوا، فَلَمَّا أَنْ شَبِعُوا وَرَوُوا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأَيِّ بَكْرٍ وَعُمَرَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَسْأَلَنَّ عَنْ هَذَا النَّعِيمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَخْرَجَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمُ الْجُوعُ، ثُمَّ لَمْ تَرْجِعُوا حَتَّى أَصَابَكُمْ هَذَا النَّعِيمُ».

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو هِشَامٍ -يَعْنِي: الْمُغِيرَةَ بْنَ سَلَمَةَ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَيْنَا أَبُو بَكْرٍ قَاعِدٌ وَعُمَرُ مَعَهُ إِذْ أَتَاهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا أَقَعَدَكُمَا هَاهُنَا؟». قَالَا: أَخْرَجَنَا الْجُوعُ مِنْ بُيُوتِنَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ. ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ خَلْفِ بْنِ خَلِيفَةَ.

١٤١ - (٢٠٣٩) حَدَّثَنِي حَبَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ مِنْ رُفْعَةَ عَارِضٍ لِي بِهَا، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيَّ قَالَ: أَخْبَرَنَاهُ حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَمَّا حُفِرَ الْخَنْدَقُ رَأَيْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمَصًا فَا نَكَفَاتُ إِلَى امْرَأَتِي، فَقُلْتُ لَهَا: هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ فَإِنِّي رَأَيْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمَصًا شَدِيدًا. فَأَخْرَجَتْ لِي جِرَابًا فِيهِ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ وَلَنَا بُهَيْمَةٌ دَاجِنٌ. قَالَ: فَذَبَحْتُهَا وَطَحَنْتُ فَفَرَعْتُ إِلَى فَرَاغِي فَقَطَعْتُهَا فِي بُرْمَتِهَا، ثُمَّ وَلَّيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: لَا تَفْضُخْنِي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ مَعَهُ. قَالَ: فَحِثُّهُ فَسَارَزْتُهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا قَدْ ذَبَحْنَا بُهَيْمَةً لَنَا وَطَحَنْتُ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ كَانَ عِنْدَنَا، فَتَعَالَ أَنْتَ فِي نَفْرِ مَعَكَ. فَصَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْخَنْدَقِ، إِنَّ جَابِرًا قَدْ صَنَعَ لَكُمْ سُورًا فَحِيهَلَا بِكُمْ». وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْزِلَنَّ بُرْمَتَكُمْ، وَلَا تَخْبِرَنَّ عَجِيبتَكُمْ حَتَّى أَجِيءَ». فَحِثُّ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْدُمُ النَّاسَ حَتَّى جِئْتُ امْرَأَتِي فَقَالَتْ: بِكَ وَبِكَ. فَقُلْتُ: قَدْ فَعَلْتُ الَّذِي قُلْتَ لِي. فَأَخْرَجْتُ لَهُ عَجِيبتَنَا فَبَصَقَ فِيهَا وَبَارَكَ، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى بُرْمَتِنَا، فَبَصَقَ فِيهَا وَبَارَكَ، ثُمَّ قَالَ: «ادْعِي خَابِرَةَ فَلْتَخْبِرْ مَعَكَ، وَاقْدَحِي مِنْ بُرْمَتِكُمْ وَلَا تُنْزِلُوها». وَهُمْ أَلْفٌ فَأَقْسِمُ بِاللَّهِ لَا أَكُلُوا حَتَّى تَرْكُوهُ

وَانْحَرِفُوا، وَإِنْ بَرَّمْتَا لَنَغِطُ كَمَا هِيَ، وَإِنْ عَجِبْتَنَا - أَوْ كَمَا قَالَ الضَّحَّاكُ - لَنَغْزِيَنَّ كَمَا هُوَ^(١).

١٤٢- (٢٠٤٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لَأُمِّ سُلَيْمٍ: قَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ضَعِيفًا أَعْرَفَ فِيهِ الْجُوعَ، فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ. فَأَخْرَجَتْ أَقْرَاصًا مِنْ شَعِيرٍ، ثُمَّ أَخَذَتْ خِمْارًا لَهَا فَلَقَّتْ الْخُبْزَ بِبَعْضِهِ، ثُمَّ دَسَّتْهُ تَحْتَ ثَوْبِي وَرَدَّتْنِي بِبَعْضِهِ، ثُمَّ أَرْسَلَتْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَذَهَبْتُ بِهِ فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ النَّاسُ فَقُمْتُ عَلَيْهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسَلَكَ أَبُو طَلْحَةَ؟» قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: «الْطَّعَامُ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ مَعَهُ: «قُومُوا». قَالَ: فَانْطَلَقُ وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى جِئْتُ أَبَا طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمِّ سُلَيْمٍ قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ، وَلَيْسَ عِنْدَنَا مَا نُطْعِمُهُمْ فَقَالَتْ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَانْطَلَقُ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلُمِّي مَا عِنْدَكَ يَا أُمِّ سُلَيْمٍ». فَأَتَتْ بِذَلِكَ الْخُبْزِ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَفَتَّ وَعَصَرَتْ عَلَيْهِ أُمُّ سُلَيْمٍ عَكَّةً لَهَا فَأَكَمَّتْهُ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ قَالَ: «اأَنْدَنْ لِعَشْرَةٍ». فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «اأَنْدَنْ لِعَشْرَةٍ». فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «اأَنْدَنْ لِعَشْرَةٍ». حَتَّى أَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ رَجُلًا أَوْ ثَمَانُونَ^(٢).

١٤٣- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَأَدْعُوهُ، وَقَدْ جَعَلَ طَعَامًا. قَالَ: فَأَقْبَلْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ النَّاسِ، فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ فَاسْتَحْيَيْتُ فَقُلْتُ: أَجِبْ أَبَا طَلْحَةَ. فَقَالَ لِلنَّاسِ: «قُومُوا». فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا صَنَعْتُ لَكَ شَيْئًا. قَالَ: فَمَسَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدَعَا فِيهَا بِالْبَرَكَةِ ثُمَّ قَالَ: «أَدْخِلْ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِي عَشْرَةً». وَقَالَ: «كُلُوا». وَأَخْرَجَ لَهُمْ شَيْئًا مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا فَخَرَجُوا فَقَالَ: «أَدْخِلْ عَشْرَةً». فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا. فَمَا زَالَ يَدْخُلُ عَشْرَةً وَيُخْرِجُ عَشْرَةً حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَ فَأَكَلَ حَتَّى شَبِعَ، ثُمَّ هَيَّأَهَا، فَإِذَا هِيَ مِثْلُهَا حِينَ أَكَلُوا مِنْهَا.

(...) وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ

(١) أخرجه البخاري (٤١٠١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٨١).

أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهِ: ثُمَّ أَخَذَ مَا بَقِيَ فَجَمَعَهُ، ثُمَّ دَعَا فِيهِ بِالْبَرَكَةِ. قَالَ: فَعَادَ كَمَا كَانَ فَقَالَ: «دُونَكُمْ هَذَا».

(...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَمَرَ أَبُو طَلْحَةَ أُمَّ سُلَيْمٍ أَنْ تَضَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا لِنَفْسِهِ خَاصَّةً، ثُمَّ أَرْسَلَنِي إِلَيْهِ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ وَقَالَ فِيهِ: فَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ وَسَمَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّكَ لَمَشْرُةٌ». فَأَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا فَقَالَ: «كُلُوا وَسَمُّوا اللَّهَ». فَأَكَلُوا حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ بِثَمَانِينَ رَجُلًا. ثُمَّ أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَهْلُ الْبَيْتِ وَتَرَكُوا سُورًا.

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. بِهَذِهِ الْفِصَّةِ فِي طَعَامِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ فِيهِ: فَقَامَ أَبُو طَلْحَةَ عَلَى الْبَابِ حَتَّى أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ يَسِيرٌ. قَالَ: «هَلُمُّهُ، فَإِنَّ اللَّهَ سَيَجْعَلُ فِيهِ الْبَرَكَةَ».



قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٣١٨/١٣):
قوله: «فَقَامَ أَبُو طَلْحَةَ عَلَى الْبَابِ حَتَّى أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ يَسِيرٌ. قَالَ: «هَلُمُّهُ، فَإِنَّ اللَّهَ سَيَجْعَلُ فِيهِ الْبَرَكَةَ» أما قيام أبي طلحة فلانتظار إقبال النبي ﷺ فلما أقبل تلقاه.

وقوله: «إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ يَسِيرٌ» هكذا هو في الأصول وهو صحيح، «وكان» هنا تامة لا تحتاج خبرًا. اهـ

مع أن ظاهر السياق، أنها تحتاج إلى خبر؛ يعني: إنما كان الذي عندنا شيئًا يسيرًا، لكن إذا ثبت رواية، فليس له مخرج إلا أن يقال: إن «كان» تامة، والاسم بعدها فاعل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:
(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَمْلَانَ الْجَلِّيُّ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَالَ فِيهِ: ثُمَّ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَكَلَ أَهْلُ الْبَيْتِ، وَأَفْضَلُوا مَا أُبْلَغُوا جِيرَانَهُمْ.

في هذا السياق: أنه ينبغي للإنسان إذا كان عنده فضل من طعام: أن يعطيه الجيران؛ لأن الجيران أحق من يعطيهم؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ»^(١)، ولما يكون فيه من المودة بين الجيران والتعاون عند الحاجة؛ لأنه إذا كان الجيران لا يتعارفون، ثم تبدو الحاجة لأحدهم قد لا يعينه، لكن إذا حصل بينهم الألفة، والتعارف صار ذلك أقرب إلى التعاون عند الحاجة^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: رَأَى أَبُو طَلْحَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعًا فِي الْمَسْجِدِ يَتَقَلَّبُ ظَهْرًا لِبَطْنٍ، فَأَتَى أُمَّ سُلَيْمٍ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعًا فِي الْمَسْجِدِ يَتَقَلَّبُ ظَهْرًا لِبَطْنٍ، وَأَطْنَهُ جَائِعًا. وَسَأَقُ الْحَدِيثَ وَقَالَ فِيهِ: ثُمَّ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو طَلْحَةَ وَأُمُّ سُلَيْمٍ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَفَضَلْتُ فَضْلَةً فَأَهْدَيْتَاهُ لِحِجْرَانَا.

الذي يظهر أن هذه غير القصة الأولى؛ لاختلافها، والاختلاف بين واضح، فالظاهر: أنها قصة ثانية.

فإن قال قائل: هل يدل هذا الحديث على جواز الاضطجاع على البطن^(٣)، وكيف

(١) أخرجه البخاري (٦٠١٩) من حديث أبي شريح العدوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم (٤٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) سئل الشيخ رحمه الله: الخروج إلى الضيوف واستقبالهم خارج البيت، هل يقال: إنها مكروهة؟ فأجاب: رحمه الله قائلًا: قد قيل هذا، ولا شك أن فيها إكرامًا، وهذا شيء معروف الآن، إذا كان الضيف رجلًا كبيرًا عالمًا، أو أميرًا، أو ما أشبه ذلك، فتجد صاحب البيت يستقبله عند الباب، وأما عامة الناس، فقد جرت العادة الآن بأنهم يدخلون وصاحب البيت في البيت من الداخل.

(٣) يشير الشيخ رحمه الله إلى ما أخرجه أبو داود (٥٠٤٠)، وابن ماجه (٧٥٢)، والنسائي في «الكبرى» (٦٦٢٠) والبخاري في «الأدب المفرد» (١١٨٧)، وأحمد (٤٢٩/٣)، وابن حبان (١٩٦٠)، وغيرهم من حديث يعيش بن طخفة الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: بينما أنا مضطجع في المسجد من السحر على بطني إذا رجل يحركني برجله، فقال: «إِنَّ هَلْهُ ضِجْعَةٌ يُبَغِّضُهَا اللَّهُ» قال: فنظرت، فإذا رسول الله ﷺ وأخرج ابن أبي شيبة (٥٥/٢)، من قول إبراهيم النخعي: إنها ضجعة الشيطان. وانظر: «فتح الباري» (٤٣/٣).

الجمع بينه وبين الأحاديث التي فيها النهي عن ذلك؟

فالجواب عن ذلك أن يقال: النهي عنه عند عدم الحاجة، وإما أن ينبطح على بطنه لحاجة أو للتقلب فلا يدخل في النهي.
قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهِمِ»:

قال: قلت: وهذه الروايات مختلفة؛ فإن وقع ذلك مرات فلا إشكال؛ وإن كان مرة واحدة كان ذلك اضطراباً، غير أنه يمكن الجمع بين تلك الألفاظ ويرتفع الاضطراب، لكن على تخلف وبعد. اهـ

هذه الألفاظ ما عدا الأخير ما فيها إشكال، والأمر فيها قريب، فيمكن أن بعض الرواة يحذف شيئاً أو يرويه بالمعنى، لكن هذا الأخير يختلف اختلافاً كبيراً، ففيه أنه لم يدع النبي ﷺ أصحابه، ثم إنه رأى العلامة على جوعه بأنه يتقلب، وفي الأول رأى العلامة على جوعه بانخفاض الصوت، فالظاهر: أن هذه مسألة أخرى.
ثُمَّ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهِمِ»:

وقوله في آخر الروايات: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَقَلَّبُ ظَهْرًا لِبَطْنٍ، وَأَظْنُهُ جَائِعًا»، وفي الأخرى عن أنس: «وَقَدْ عَصَبَ حَجَرًا عَلَى بَطْنِهِ؛ فَسَأَلْتُ؟ فَقِيلَ: مِنْ الْجُوعِ، فَذَهَبْتُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ»، وذكر الحديث.

فليس هذا كله بمخالف، وإنما هي زيادات من بعض الرواة، وحفظ بعضهم ما لم يحفظه آخرون، إذ يحتمل أن أنساً نبه أبا طلحة مشبهاً، فرأى ذلك منه وسمع صوته، فأتى أم سليم عند ذلك فأخبرها بصفة ما صنعت. اهـ

بالنسبة لمسألة ربط الحجر على البطن مع انخفاض الصوت، فلا منافاة بينهما، ويمكن هذا وهذا، ولكن الأخير هذا لا يمكن أن يلتزم مع الألفاظ الأولى أبداً، بل يجب أن يُحمل على قصة ثانية.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيْبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ؛ أَنَّ يَفْقُوبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَوَجَدْتُهُ جَالِسًا مَعَ أَصْحَابِهِ يُحَدِّثُهُمْ، وَقَدْ عَصَبَ بَطْنُهُ بِعَصَايَةٍ - قَالَ أَسَامَةُ: وَأَنَا

أَشْكُ - عَلَى حَجَرٍ فَقُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ: لِمَ عَصَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَطْنَهُ؟ فَقَالُوا: مِنَ الْجُوعِ. فَذَهَبْتُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ وَهُوَ زَوْجُ أُمِّ سُلَيْمٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَقُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ، قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَصَبَ بَطْنَهُ بِعَصَايَةٍ، فَسَأَلْتُ بَعْضَ أَصْحَابِهِ، فَقَالُوا: مِنَ الْجُوعِ. فَدَخَلَ أَبُو طَلْحَةَ عَلَى أُمِّي، فَقَالَ: هَلْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ عِنْدِي كِسْرٌ مِنْ خُبْزٍ وَتَمْرَاتٍ، فَإِنْ جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَخَدَهُ أَشْبَعْنَاهُ، وَإِنْ جَاءَ آخَرُ مَعَهُ قَلَّ عَنْهُمْ. ثُمَّ ذَكَرَ سَائِرَ الْحَدِيثِ بِقَصِّهِ.

(...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي طَعَامِ أَبِي طَلْحَةَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ. فِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ خُطَابِ زَوْجِ الْأُمِّ يَقُولُ: يَا أَبَتَاهُ، وَعِنْدَنَا يُسَمَّى الْعَمَّ، يَقُولُ: يَا عَمَّاهُ، وَلَكِنْ لَا حَرَجَ أَنْ يَقُولَ أَحْيَانًا: يَا أَبَتَاهُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّهُ مِثْلُ أَبِيهِ فِي الْإِكْرَامِ وَالْاحْتِرَامِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢١) بَابُ جَوَازِ أَكْلِ الْمَرْقِ وَاسْتِحْبَابِ أَكْلِ الْيَقْطِينِ
وَإِيثَارِ أَهْلِ الْمَائِدَةِ بِفَعْضِهِمْ بَغْضًا وَإِنْ كَانُوا ضِيْفَانَا
إِذَا لَمْ يَكْرَهُ ذَلِكَ صَاحِبُ الطَّعَامِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٤ - (٢٠٤١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ خِيَاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَعَامَ صَنْعَةٍ. قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَقَرَّبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُبْزًا مِنْ شَعِيرٍ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَاءٌ وَقَدِيدٌ. قَالَ أَنَسٌ: قَرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوَالِي الصَّخْفَةِ. قَالَ: فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَاءَ مِنْذُ يَوْمَئِذٍ ^(١).

❦ قوله: «الدُّبَاءُ» هي القرع، والقديد: اللحم القديم، وفي هذا الحديث: تواضع النبي ﷺ لإجابة هذا الخياط.

وليس بغريب على أكمل الخلق خُلُقًا، حتى إن الجارية من أهل المدينة تأخذ بيده إلى

بيتها، فيقضي حاجتها بَلَدُهَا ^(١).

وهذا من التواضع الجَم، وهذا مصداق قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ ^(٢) [الفتح: ٤]. فهكذا عظمه الله عَلَيْهِ - والله عَلَيْهِ هو أعظم العظماء - فشيء عظمه الله لا بد أن يكون عظيمًا، ولكن هل نحن نقول: هذا الشيء على أنه تاريخ مضى، أو على أن الذي ينبغي لنا أن نتأسى به؟

الجواب: الثاني لا شك؛ يعني: لا ينبغي أن نقرأ: أن هذا هدي النبي ﷺ وهذا خلقه، وإنما نقرأ هذا ونتأسى به؛ لقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وفيه أيضًا: أنه لا بأس أن يقتدي الإنسان بالنبي ﷺ فيما يحبه النبي ﷺ من الطعام؛ لأن أنسًا قال: «فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّبَاءَ مُنْذُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَّبِعُهُ». وفيه: دليل على أنه إذا كان الطعام مختلفًا؛ فلا حرج أن يتبع الإنسان مما لا يليه، وإن كان يلي غيره.

وقد يقال: إن هذا فيما إذا كان الغير لا يعتب ولا يغضب، أمّا إذا كان يعتب ويغضب، فلا.

وقد سبق أن النبي ﷺ قال لعمر بن أبي سلمة: «كُلْ مِمَّا يَلِيكَ» ^(٣). ومن المعلوم أن أنسًا رضي الله عنه يسره أن الرسول ﷺ يأخذ مما يلي أنسًا، فهذه المسألة نقول: الأصل فيها الجواز - فإذا كان الطعام متنوعًا؛ فيجوز أن يأخذ الإنسان مما يشتهي؛ وإن كان لا يليه، هذا هو الأصل، لكن إذا ترتب على ذلك مفسدة؛ فإنه يتركه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٤٥ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ نَابِثٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ، فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَجِئْتُ بِمَرْقَةٍ فِيهَا دُبَاءٌ، فَجَعَلَ

(١) يشير الشيخ رحمته الله إلى ما أخرجه البخاري (٦٠٧٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه؛ أنه قال: كانت الأمة من إماء أهل المدينة لتأخذ بيد رسول الله ﷺ فتطلق به حيث شاءت. وانظر: «فيض القدير» (٢٤١/٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْ ذَلِكَ الدُّبَاءِ وَيُعْجِبُهُ، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ جَعَلْتُ أَلْقِيهِ إِلَيْهِ وَلَا أَطْعَمُهُ. قَالَ: فَقَالَ أَنَسٌ: فَمَا زِلْتُ بَعْدُ يُعْجِبُنِي الدُّبَاءُ.

(...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ وَعَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ رَجُلًا خَيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَزَادَ قَالَ ثَابِتٌ: فَسَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: فَمَا صُنِعَ لِي طَعَامٌ بَعْدَ أَقْدَرُ عَلَى أَنْ يُصْنَعَ فِيهِ دُبَاءٌ إِلَّا صُنِعَ.

هذا أيضًا فيه فائدة: وهي تقديم ما يشتهي الكبير، يقدم إليه، يوضع في جهته، مما يليه؛ لأن هذا من الأدب والإكرام؛ لكن إذا كان هذا الرجل الذي تريد إكرامه لا يحب أن تضع فيما يليه شيئًا، فإنه لا ينبغي أن تفعل.

يعني مثلاً: لو رآك تجعل في جهته مثلاً لحمًا أو دُبَاءً أو باذنجانًا، وقال: لا تفعل، فلا تفعل، والناس في هذا يختلفون، فبعض الناس يكبر عليه هذا ويعظم جدًا جدًا ويغضب غضبًا شديدًا إذا وضعت في الذي يليه شيئًا، ويقول: أنا لست بدجاجة يقرب إلي الطعام، ولكنني صقر آكل بمنقاري؛ لذلك ينبغي للإنسان أن يُراعي في هذه الأمور، فالصقر طائر عظيم ينقض على ما يريد ويمزقه.

وهل لو قربت لإنسان ما ترى أنه جيد من الطعام، وقال: لا أشتهي ذلك، ولا أريده، فهل لك أن تحتج بفعل أنس؟ ففعل أنس أنه قرب للنبي ﷺ؟ قد يقال لك في الجواب: أنه ﷺ يرضى، وأنا لا أريد هذا؛ فلماذا قال: كيف لا تريد شيئًا أقره الرسول ﷺ؟

فالجواب: أن الإنسان له أن يمتنع من المباح، كما امتنع النبي ﷺ من أكل الضَّبِّ؛ لأنه ليس في أرض قومه فكانت نفسه تعافه^(١)، وإلا فهو حلال. إذا قال قائل: لماذا تُقسِّمُ السُّنَنَ التي وردت عن الرسول ﷺ إلى سنَّة عادة وسنة عبادة؟

الجواب: لأن كثيرًا من الصحابة رضي الله عنهم كانوا يفعلون هذا من غير سؤال؛ يعني مثلاً: أنس بن مالك وغيره اتبع الرسول ﷺ في هذا، مع أن الرسول ﷺ ما أمر به، فنقول: كيف يحبه أنس وهي ليست عبادة؟

فالجواب: أن الإنسان كلما امتلأ قلبه بمحبة الشخص قلَّده، حتى إن بعض الناس يُقلِّد الشخص في أصواته، وفي نطقه: من شدة المحبة.

أنا كان خطي جيلاً في الأول، ثم من محبتي للشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللهُ صرت أقلَّده؛ يعني: جعلت خطي غير واضح؛ تقليداً له، ومحبة له، ثم لما رأيت أن الناس لا يستطيعون قراءة خطي، قلدت الخط الحسن، وهذا شيء مجرب، فكلما قويت المحبة قوي التأثير، وبعض الناس يقول: نحن نحب الرسول ﷺ ونتبعه في كل شيء، ولا نفرق بين ما يفعله لشهوة النفس أو التعبد لله ﷻ.

ولكن هل نقول مثلاً: إننا لا نأكل العنب؛ لأن الرسول ﷺ لم يأكله؟
الجواب: لا نقول هذا، وإن استدلووا بفعل أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فنقول: إن أنساً من شدة محبته صار يأكل ما يأكل الرسول ﷺ فقط، لا تعبدًا لله، فلو سألت أنساً وقلت له: هل أنت تتعبد لله بهذا؟

لقال: لا، ولكن محبةً للرسول ﷺ حين رأيت أنه يتبعه^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

(٢٢) بَابُ اسْتِخْبَابِ وَضْعِ النَّوَى خَارِجَ الثَّمَرِ

وَاسْتِخْبَابِ دُعَاءِ الضَّيْفِ لِأَهْلِ الطَّعَامِ

وَطَلَبِ الدُّعَاءِ مِنَ الضَّيْفِ الصَّالِحِ وَإِجَابَتِهِ لِذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ:

١٤٦- (٢٠٤٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَسْرٍ قَالَ: نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي، قَالَ: فَقَرَّبْنَا إِلَيْهِ طَعَامًا وَوَطْبَةً فَأَكَلَ مِنْهَا، ثُمَّ أَتَى بِثَمَرٍ فَكَانَ يَأْكُلُهُ وَيُلْقِي النَّوَى بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ وَيَجْمَعُ السَّبَابَةَ وَالْوُسْطَى -

(١) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: ما قولكم في أن بعض العلماء أنكر تقسيم السنة إلى سنة عادة، وسنة عبادة؟ فأجاب رَحِمَهُ اللهُ قائلاً: هذا غلط، وهذا من جهل هذا القائل، فالسنة هي الطريقة، والطريقة إما أن يقصد بها التعبد، أو يقصد بها اتباع العادة، فمثلاً: أغلب ما يلبسه الرسول ﷺ الرداء والإزار، فهل نقول: نحن نلبس الإزار والرداء؟
الجواب: لا، بل نقول: هذه أردية الناس في ذلك الوقت، فالسنة أن تلبس ما يعتاده الناس من ذلك.

قَالَ شُعْبَةُ: هُوَ ظَنِّي وَهُوَ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِلْقَاءُ النَّوَى بَيْنَ الْإِصْبَعَيْنِ - ثُمَّ أَنَّى بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ، ثُمَّ نَاولَهُ الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ، قَالَ: فَقَالَ أَبِي وَأَخَذَ بِلِحَامٍ دَائِيَةٍ، ادْعُ اللَّهَ لَنَا فَقَالَ: «اللَّهُمَّ، بَارِكْ لَهُمْ فِي مَا رَزَقْتَهُمْ وَاعْفِرْ لَهُمْ وَارْحَمْهُمْ».

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَشْكَا فِي إِلْقَاءِ النَّوَى بَيْنَ الْإِصْبَعَيْنِ.

هذا من المستحبات ألا يوضع النوى مع التمر؛ لأنه لا شك أنه لو وضعه مع التمر، سيكرهه الأكليين، لكن يضعه في السفرة، ولكن كيف كان يلقيه؟

الجواب: كان النبي ﷺ يلقيه بين إصبعيه ويجمع السبابة والوسطى ثم يلقيه؛ لأن هنا أبعد من أن تكون في داخل اليد؛ لأن اليد يُتناول بها التمر ويكون هذا أنظف.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٣) بَابُ أَكْلِ الْقَنَاءِ بِالرُّطَبِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٧- (٢٠٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا: إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الْقَنَاءَ بِالرُّطَبِ^(١).

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٤) بَابُ اسْتِخْبَابِ تَوَاضِعِ الْأَكْلِ وَصِفَةِ قَعُودِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٨- (٢٠٤٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ كِلَاهُمَا عَنْ حَفْصِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ مُضْعَبِ بْنِ سُلَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مُقْعِيًا يَأْكُلُ تَمْرًا.

الإقعاء: أن ينصب قدميه ويجلس على عقبيه؛ يعني: كأنما يريد أن يقوم، وهذه الجلسة

(١) أخرجه البخاري (٥٤٤٠).

غير معروفة عندنا؛ لأن أكثر الناس لا يعرفونها، أكثر الناس يفتش اليسرى وينصب الفخذ، وبعضهم يتربع، وأما ما ذكر في الحديث فقليل من يستعمله.
فيه أيضًا: بعض المشقة؛ لأنه إذا اتكأ على العقب ربما تؤلمه بعض الأصابع.



قَالَ الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٣/٣٢٦):
قول أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مُقْعِيًا يَأْكُلُ تَمْرًا». وفي الرواية الأخرى: «أَتَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِتَمْرٍ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُهُ وَهُوَ مُخْتَفِرٌ يَأْكُلُ مِنْهُ أَكْلًا ذَرِيعًا» وفي رواية: «أَكْلًا حَيْثًا». قوله: «مُقْعِيًا»؛ أي: جالسًا على أليته ناصبًا ساقيه. اهـ
ينصب الفخذين والساقين، ويقعي على الألية، معروف الإقعاء ما ذكرناه أولاً^(١).

(١) قرأ أحد الطلبة على الشيخ رَحِمَهُ اللهُ بحثًا يتعلق بالإقعاء جاء فيه:
قال أبو عبيد في غريب الحديث في مادة (ق ع ي): وأما الإقعاء فهو الذي جاء فيه النهي عن النبي ﷺ أن يُفعل في الصلاة، فقد اختلف الناس فيه، فقال أبو عبيدة: هو أن يلصق أليته بالأرض، وأما تفسير الفقهاء: فهو أن يضع أليته على عقبيه بين السجدين شبيه بما يروى عن العبادلة - عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ - قال أبو عبيدة: وقول أبي عبيدة أشبه بكلام العرب، وهو معروف عند العرب، وذلك بَيِّنٌ في بعض الحديث: أنه نهي أن يَقْعِي الرجل كما يَقْعِي السبع، ويقال: كما يَقْعِي الكلب، فليس الإقعاء في السباع إلَّا كما قال أبو عبيدة.
قال أبو عبيدة: وقد روي عن النبي ﷺ أنه أكل مرة مقْعِيًا، فكيف يمكن أن يكون فعل هذا وهو واضع أليته على عقبيه.
وفي نهاية مادة قعي، فيه: أنه ﷺ نهي عن الإقعاء في الصلاة، وفي رواية: نهي أن يَقْعِي الرجل في الصلاة والإقعاء أن يلصق الرجل أليته بالأرض وينصب ساقيه وفخذه، ويضع يديه على الأرض كما يَقْعِي الكلب، وقيل أن يضع أليته على عقبيه بين السجدين.
والقول الأول: ومن الحديث أنه ﷺ أكل مقْعِيًا: أراد أنه كان يجلس عند الأكل على وركيه مستوفزًا غير متمكن.

ونقل النووي في «المجمع» عن الإمام أحمد: أن أهل مكة يستعملون الإقعاء.
وفي «شرح الآداب» لمفلح: قوله: مقْعِيًا؛ أي: جالسًا على أليته ناصبًا ساقيه.
قال الشيخ: هذا بحث طيب.

الخلاصة: الإقعاء له أربع صور:

الأولى: أن ينصب قدميه ويجلس على عقبيه.
الثانية: أن ينصب قدميه، ويجلس على الأرض.
الثالثة: أن يفرش قدميه، بأن يجعل ظهورها إلى الأرض، ويجلس على عقبيه. فسرّه الإمام أحمد، وهو قول أهل الحديث، قاله في «شرح المتهي».
الرابعة: أن يجلس على أليته ناصبًا وفخذه، قال أبو عبيدة: وهذا عند العرب.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٩- (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِصْعَبِ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أُنْزِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَمْرِ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُهُ وَهُوَ مُحْتَفِزٌ يَأْكُلُ مِنْهُ أَكْلًا ذَرِيعًا. وَفِي رِوَايَةِ زُهَيْرٍ أَكْلًا حَيْثًا. فَعَلَّ الرَّسُولَ ﷺ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَكَلَ سَرِيعًا وَحَيْثًا؛ كَأَنَّهُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ جَائِعٌ؛ فَجَعَلَ يَقْسِمُ وَيَأْكُلُ بِغَيْرِ تَعَلُّفٍ.

فيستفاد منه: أنه لا بأس أن الإنسان يأكل أكلًا سريعًا حيثًا، وكأنه هو الأصل، لكن قد يأكل الإنسان أكلًا حيثًا لعارض.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٥) بَابُ نَهْيِ الْأَكْلِ مَعَ جَمَاعَةٍ عَنْ قِرَانِ تَمْرَتَيْنِ وَنَخْوِهِمَا فِي لُقْمَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ أَصْحَابِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٠- (٢٠٤٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ جَبَلَةَ بْنَ سُوْحَيْمٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْزُقُنَا التَّمْرَ، قَالَ: وَقَدْ كَانَ أَصَابَ النَّاسَ يَوْمَئِذٍ جُحْدٌ، وَكُنَّا نَأْكُلُ قِيمَرُ عَلَيْنَا ابْنُ عُمَرَ وَنَحْنُ نَأْكُلُ، فَيَقُولُ: لَا تَقَارِنُوا، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ أَخَاهُ. قَالَ شُعْبَةُ: لَا أَرَى هَذِهِ الْكَلِمَةَ إِلَّا مِنْ كَلِمَةِ ابْنِ عُمَرَ. يَغْنِي: الْإِسْتِذَانُ.

شك في كونه مرفوعًا.

والقران يكره فيما جرت العادة بأكل أفراده، كالتمر مثلاً، وأما ما جرت العادة بأكله قرآنًا، فلا بأس؛ وذلك أن الأول إذا أكل قرآنًا فيما جرت العادة بأكله أفرادًا يدلُّ على النهم والجشع، وإذا كان معه آخرون فربما يكون الطَّعام قليلًا، فيأكله عنهم؛ ولهذا جاء عن ابن عمر في الاستئذان؛ أنه إذا استأذن من أصحابه، ومثله إذا كانوا كلهم يأكلون فلا بأس؛

والإقعاء في الأكل أن يجلس على ألبتته، وينصب ساقيه هكذا فسرّه.
(١) أخرجه البخاري (٥٤٤٦).

يعني مثلاً؛ التمر يؤكل أفراداً، والحمص وشبهه جرت العادة بأنه يؤكل قرناً.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثَيْهَا قَوْلُ شُعْبَةَ وَلَا قَوْلُهُ: وَقَدْ كَانَ أَصَابَ النَّاسَ يَوْمَئِذٍ جَهْدٌ.

١٥١- (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُوْحَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْرِنَ الرَّجُلُ بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ حَتَّى يَسْتَاذِنَ أَصْحَابَهُ.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٦) بَابُ فِي إِذْ خَالَ التَّمْرُ وَنَخْوَهُ مِنَ الْأَقْوَاتِ لِلْعِيَالِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٢- (٢٠٤٦) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُوعُ أَهْلُ بَيْتٍ عِنْدَهُمُ التَّمْرُ».

هذا؛ لأن التمر في الحقيقة حلوى وقوت وغذاء وفيه منافع كثيرة، ولا يفسد بطول المدة، بل أحياناً لا يزداد بطول المدة إلا حسناً ولذة؛ فلذلك إذا كان عند الناس تمر؛ فإنهم لن يجوعوا، وهذا وجه الدلالة على إدخار الطعام للأهل، أن التمر يكون في البيت.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٣- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ طَحْلَاءَ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ بَيْتٌ لَا تَمْرَ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ، يَا عَائِشَةُ بَيْتٌ لَا تَمْرَ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ، أَوْ جَاعَ أَهْلُهُ». قَالَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

هذا تصحيح للمفهوم من الحديث السابق.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٧) بَابُ فَضْلِ تَمْرِ الْمَدِينَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٤- (٢٠٤٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ -يَعْنِي: ابْنَ بِلَالٍ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ يَمَّا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حِينَ يُضْبَحُ لَمْ يَضُرَّهُ سُمْ حَتَّى يُمْسِيَ».

وهذا الحديث عام يشمل كل تمر المدينة سواء كان عجوة أم غير عجوة، إذا تصبَّح بسبع تمرات، فإنه لا يصيبه سم ولا سحر، وهل يتناول هذا جميع التمر أم هو خاص بتمر المدينة؟

قال بعض العلماء: إنه يتناول جميع التمر في كل مكان، وكان شيخنا عبد الرحمن رَحِمَهُ اللَّهُ يميل إلى هذا، وخصه بعض العلماء بتمر المدينة فقط.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٥- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرَ بْنَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمْ وَلَا سِحْرٌ».

قوله: «عَجْوَةً» فهل يخصص العام بالخاص، أو نقول: إن حكم الخاص هو حكم العام؛ فلا يخصص به؟

الجواب: الثاني، هذا الذي عليه الجمهور، كما ذكره الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره، على أنه إذا ذُكِرَ فرد من أفراد العام بحكم لا يخالف العام؛ فإنه لا يكون تخصيصاً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَرَارِيُّ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ كِلَاهُمَا عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ وَلَا يَقُولَانِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

١٥٦- (٢٠٤٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى:

أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ شَرِيكَ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي نَمِرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي حَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءً، أَوْ إِنَّهَا تَرِيقُ أَوَّلِ الْبَكْرَةِ».

ترياق؛ يعني: الدواء، وأول البكرة؛ يعني: أول النهار.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٨) بَابُ فَضْلِ الْكَمَاءَةِ وَمُدَاوَاةِ الْعَيْنِ بِهَا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٧- (٢٠٤٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ «الْكَمَاءَةُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ»^(١).

الكماءة: هي نبات أرض مستر في الأرض يكون في أيام الأمطار بكثرة، ولها أسماء: الكمأة، والأثاقل، وبنات أوبر، كما قال الشاعر:

ولقد خبيتك أكماً وأثاقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

والكمأة تُسَمَّى عندنا في اللغة العامية: «الفجع» «والأوبر» يسمى: «الهوبر».

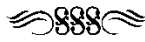
❦ قوله: «إِنَّهَا مِنَ الْمَنِّ» ليس المراد: المن الذي كان ينزل على بني إسرائيل، بل المراد بالمن: أي ممّا يأتي بدون تعب ولا مشقة؛ لأنه إذا أتيت الأرض المشبعة، وجدتها قد حملت القشرة وتأخذها بيدك بدون أي مشقة.

❦ قوله: «وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ»، كيف الماء؟ هي في الحقيقة ليس لها ماء؛ لكنها ندية، وهي لا تعصر؛ لأنك لو عصرتها لم تستفد من مائها؛ لأنها ليست رطبة بحيث إن الإنسان إذا عصرها نقطت، لكن ذكر لنا جَدُّ مؤذِنِ هذا المسجد قال: إنا نشويها، وإذا شويت ارتخت، فإذا ارتخت وعصرت ظهر فيها الماء، وقال: إنا جربناها مراراً، ووجدنا أن الله يشفي بها العين، وهذا هو ظاهر الحديث، أن ماءها شفاءٌ للعين.

وقيل: إن المراد بمائها المطر؛ يعني: الماء الذي تنبت به، لكن هذا بعيد من اللفظ.

(١) أخرجه البخاري (٤٦٣٩).

وهو من جهة الأكل لذينة جداً، والناس يجنونها ويبيعونها بغالي الثمن خصوصاً إذا كانت قليلة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٨- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ حُرَيْثٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْكُمَاةُ مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ».

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبٍ، عَنِ الْحَسَنِ الْعُرَيْبِيِّ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ شُعْبَةُ: لَمَّا حَدَّثَنِي بِهِ الْحَكَمُ لَمْ أَتَكْرَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ.

١٥٩- (...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَمِيُّ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ مَطْرُفٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْكُمَاةُ مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ».

هذا الحديث يدل أنها منه، لكن هل هي من نوعه أو من جنسه - من نوعه بمعنى: أنه نزل على بني إسرائيل الكمأة، أو من جنسه؟ أي: أنهم يحصلون عليه منه -؟

الجواب: أن الثاني هو الأقرب.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهِمِ»:

وظاهر هذا اللفظ: أنها مما أنزل الله على بني إسرائيل مما خلقه الله تعالى لهم في التيه، وذلك أنهم كانوا ينزل عليهم في أشجارهم مثل السكر ويقال هو: الطرنجيين، وهو المن في قول أكثر المفسرين، وعلى ظاهر هذا الحديث تكون الكمأة أيضاً مما خلق لهم في مواضع نزولهم، وقيل: الكمؤ: هو المن بمعنى يشبهه من حيث أن الكمأة تطلع من عند الله تعالى من غير كلفة منّا يبذر ولا حرث ولا سقي، كما كان المن ينزل عليهم عفواً من غير سبب منه. اهـ

هذا هو الظاهر: الظاهر أنه من جنسه وليس من نوعه.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦٠- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْعُرَيْبِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكُمَاةُ مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى وَمَاوَاهَا شِفَاءً لِلْعَيْنِ».

١٦١- (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ حُرَيْثٍ، يَقُولُ: قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْكُمَاةُ مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَمَاوَاهَا شِفَاءً لِلْعَيْنِ».

١٦٢- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: فَلَقِيتُ عَبْدَ الْمَلِكِ فَحَدَّثَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْكُمَاةُ مِنَ الْمَنِّ وَمَاوَاهَا شِفَاءً لِلْعَيْنِ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٩) بَابُ فَضِيلَةِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَبَاثِ^(١)

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦٣- (٢٠٥٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَرِّ الظُّهْرَانِ، وَنَحْنُ نَجْنِي الْكَبَاثَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ مِنْهُ». قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّكَ رَعَيْتَ الْغَنَمَ قَالَ: «نَعَمْ، وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ رَعَاهَا». أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنَ الْقَوْلِ.

الكَبَاثُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ نَبَتٌ، لَكِنَّا لَا نَعْرِفُهُ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٩/١٤):

قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: هُوَ النَّضِيجُ مِنْ ثَمَرِ الْأَرَاكِ. اهـ

وَالنَّضِيجُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا نَضَجَ اسْوَدَ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ مِنْهُ»؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ نَاضِجًا، وَالْغَالِبُ: أَنَّ الثَّمَرَ إِذَا كَانَ نَاضِجًا يَكُونُ سَهْلَ الْهَضْمِ، وَلَا يَتَعَبُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٤٤٤).

المعدة بخلاف ما إذا كان لم ينضج^(١).

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٣٠) بَابُ فَضِيلَةِ الْخَلِّ وَالْتَأْدَمِ بِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦٤- (٢٠٥١) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نِعْمَ الْأَدْمُ - أَوْ الْإِدَامُ - الْخَلُّ».

الخل: هو أن يوضع التمر في الماء، ويبقى ليلة أو ليلتين، فيمتص ما في الماء من الأذى ويكسب الماء حلاوة، أشبه منه الشاي، فإنه يشبه الخل، والإنسان يأندم به كثيرًا، ولا سيما في بعض أنواع الخبز التي إذا غمستها حملت أوساخ الزجاج هذا يأندم به، لكن الخل لما كان طبيعيًا كان أفضل.

وفي هذا الحديث: دليل على الثناء على المأكولات.

وأنه ليس الثناء خاصًا بالعاقل، بل حتى بالجماد لك أن تشني عليه.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦٥- (...) وَحَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ قُرَيْشٍ بْنُ نَافِعِ التَّمِيمِيِّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْوُحَاظِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «نِعْمَ الْأَدْمُ». وَلَمْ يَشْكُ.

١٦٦- (٢٠٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي يَشْرٍ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَهُ الْأَدْمَ، فَقَالُوا: مَا عِنْدَنَا إِلَّا خَلٌّ. فَدَعَا بِهِ فَجَعَلَ يَأْكُلُ بِهِ، وَيَقُولُ: «نِعْمَ الْأَدْمُ الْخَلُّ، نِعْمَ الْأَدْمُ الْخَلُّ».

ثناء النبي ﷺ عليه؛ لأن أهله كأنهم تقالوه: وقالوا: ليس عندنا إلا خلٌّ، فأراد أن يرفع

(١) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: هناك بعض الناس يذهبون إلى التداوي بالأعشاب، ولا يستعملون العقاقير الطبية،

ويزعمون أن هذا من السنة، فما الصواب في ذلك؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: هذا غير صحيح، هذه الأدوية المصنوعة هي من الأعشاب، لكنها صنعت على وجه معين، يظن أنها أنفع وأحفظ لها، ولذلك تبقى مدة طويلة.

من شأنه، وقال: «نِعْمُ الْأَدَمُ الْخَلُّ»، فيؤخذ منه: أن الإنسان إذا لم يجد عند أهله إلا شيئاً دون ما في نفسه، فإن الأولى: أن يثني على هذا الشيء؛ تطييباً لقلب الأهل.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦٧- (...) حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّورَقِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -يَعْنِي: ابْنَ عَلِيَّةَ- عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ذَاتَ يَوْمٍ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَأَخْرَجَ إِلَيْهِ فَلَقًا مِنْ خُبَرٍ، فَقَالَ: «مَا مِنْ أَدَمٍ؟». فَقَالُوا: لَا إِلَّا شَيْءٌ مِنْ خَلٍّ. قَالَ: «فَإِنَّ الْخَلَ نِعْمُ الْأَدَمُ». قَالَ جَابِرٌ: فَمَا زِلْتُ أَحِبُّ الْخَلَ مُنْذُ سَمِعْتُهَا مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ طَلْحَةُ: مَا زِلْتُ أَحِبُّ الْخَلَ مُنْذُ سَمِعْتُهَا مِنْ جَابِرٍ.

١٦٨- (...) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ. بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ إِلَى قَوْلِهِ: «فَنِعْمُ الْأَدَمُ الْخَلُّ». وَلَمْ يَذْكُرْ: مَا بَعْدَهُ.

١٦٩- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَبِي زَيْنَبٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَفْيَانَ طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا فِي دَارِي، فَمَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَشَارَ إِلَيَّ فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَأَخَذَ بِيَدِي، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَى بَعْضُ حُجَرٍ نِسَائِهِ فَدَخَلَ، ثُمَّ أَذِنَ لِي فَدَخَلْتُ الْحِجَابَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ مِنْ غَدَاءٍ؟». فَقَالُوا: نَعَمْ. فَأَتَيْتُ بِثَلَاثَةِ أَقْرَصَةٍ فَوَضَعْنَ عَلَى نَبِيِّ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُرْصًا فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَخَذَ قُرْصًا آخَرَ فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْ، ثُمَّ أَخَذَ الثَّالِثَ فَكَسَرَهُ بَاثْنَيْنِ فَجَعَلَ نِصْفَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَنِصْفَهُ بَيْنَ يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ: «هَلْ مِنْ أَدَمٍ؟». قَالُوا: لَا. إِلَّا شَيْءٌ مِنْ خَلٍّ. قَالَ: «هَاتُوهُ فَنِعْمُ الْأَدَمُ هُوَ».

في هذا الحديث: دليل على استصحاب مَنْ يشاء من أصحابه إلى البيت.

وفيه أيضًا: دليل على تواضع النبي ﷺ؛ حيث إنه أخذ القرص؛ فبدأ بنفسه ثم أعطى جابرًا، ثم أخذ القرص الثالث فقسّمه نصفين، فأخذ النصف وأعطى جابرًا النصف.

فإن قال قائل: هذه العادة قد تستغرب عندنا؛ لأن العادة أن صاحب البيت لا يبدأ بنفسه، وإنما يبدأ بالغير، قلنا: هذه عادة؛ لكن العادة النبوية أفضل، وهي أن تبدأ بنفسك.

وفيه أيضًا: دليل على مشاركة الرجل لضيوفه، خلافاً لما يفعله بعض الناس الآن، تجده يقدم القرى، ثم يذهب إلى البيت أو يجلس أو يقف على الرءوس، والسنة: أن

يشاركهم، وإذا شاركهم فالسنة: ألا يقوم أولاً؛ لأنه إذا قام أولاً؛ فلإنهم سيقومون ويخجلون أن يبقوا، فمن إكرامهم أن يتأخر، لكن بعض الناس عندهم عادات يقولون: إنه إذا دخل الضيف، قدم له القرى من طعام وشراب، ثم ذهبوا وأغلقوا الباب عليه، وذهبوا إلى البيت، وإن ظنوا أنه أكل جاءوا.

وحدثني بعضهم: أنه إذا كان في الليل، أطفأوا المصباح، وجعلوا الضيوف يأكلون في الظلماء، من أجل ألا يستحي بعضهم، كما فعل الأنصاري حينما أضاف ضيف النبي ﷺ؛ فإنه دخل البيت -يعني: الأنصاري- ولم يكن فيه إلا طعامه وطعام لأولاده، فقال لزوجته: أطفئي المصباح وأريه أنا نأكل، فأكل الضيف، حتى شبع، والرجل وأهل بيته معه، فعجب الله ﷻ من صنيعهما في تلك الليلة^(١).

لأن هذا إيثار ما بعده إيثار، وهو من أفضل الأخلاق التي عليها الأنصار، كما قال ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [التوبة: ٩]. يعني: لا يجدون في قلوبهم حاجة مما أوتوه المهاجرون من الثواب والأجر.

وهذه العادة؛ كان بالأول الناس يجعلون الطعام في صحن كبير ويأكلون سواء، والآن بدأوا يعطون كل واحد صحن، ثم تطورت، بل تدهورت الحال إلى أن يضعوا الطعام على منضدة كبيرة ثم يمر الناس كأنهم فقراء، كل واحد يأخذ صحنه.

قَالَ الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٤/١٢):

قوله: «فَأَتَى ثَلَاثَةَ أَقْرِصَةٍ فَوَضَعْنَ عَلَى نَبِيٍّ» هكذا هو في أكثر الأصول: «نبي» بنون مفتوحة ثم باء موحدة مكسورة ثم ياء مثناة تحت مشددة، وفسروه بمائدة من خوص، ونقل القاضي عياض عن كثير من الرواة أو الأكثرين أنه: «نَبِيٍّ» بياء موحدة مفتوحة، ثم مثناة فوق مكسورة مشددة، ثم ياء مثناة من تحت مشددة. و«البت» كساء من وير أو صوف. فلعله منديل وضع عليه هذا الطعام. قال: ورواه بعضهم: بضم الباء وبعدها نون مكسورة مشددة قال القاضي الكناي: هذا هو الصواب، وهو طبق من خوص. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢١) بَابُ إِبَاحَةِ أَكْلِ الثُّومِ وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ أَرَادَ خِطَابَ الْكِبَارِ تَرْكُهُ

وَكَذَا مَا فِي مَفْهَاهُ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٠- (٢٠٥٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا

مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بِطَعَامٍ أَكَلَ مِنْهُ وَبَعَثَ بِفَضْلِهِ إِلَيَّ، وَإِنَّهُ بَعَثَ إِلَيَّ يَوْمًا بِفَضْلَةٍ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا؛ لِأَنِّ فِيهَا ثُومًا، فَسَأَلْتُهُ أَحْرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: «لَا؛ وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ مِنْ أَجْلِ رِيحِهِ». قَالَ: فَلِإِنِّي أَكْرَهُهُ مَا كَرِهْتَ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

في هذا: دليل على ما سبق: أن الإنسان إذا كره الشيء بطبيعته، فلا حرج أن يمتنع منه، فالنبي ﷺ كرهه من أجل رائحته، ثم أخبر في أحاديث أخرى أنه إنما كره ذلك؛ لأنه ينجس من لا ينجس الخلق، وهو جبريل في حال نزول الوحي.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧١- (...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ صَخْرٍ - وَاللَّفْظُ مِنْهُمَا قَرِيبٌ

- قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ - فِي رِوَايَةِ حَجَّاجِ بْنِ يَزِيدَ أَبُو زَيْدٍ الْأَحْوَلُ - حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَفْلَحَ مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ عَلَيْهِ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّفْلِ وَأَبُو أَيُّوبَ فِي الْعُلُوِّ، قَالَ: فَانْتَبَهَ أَبُو أَيُّوبَ لَيْلَةً فَقَالَ: نَمِشِي فَوْقَ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَتَنَحَّوْا قَبَاتُوا فِي جَانِبٍ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «السُّفْلُ أَرْفَقُ». فَقَالَ: لَا أَهْلُو سَقِيفَةً أَنْتَ تَحْتَهَا. فَتَحَوَّلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْعُلُوِّ وَأَبُو أَيُّوبَ فِي السُّفْلِ، فَكَانَ يَصْنَعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَإِذَا جِيءَ بِهِ إِلَيْهِ سَأَلَ عَنْ مَوْضِعِ أَصَابِعِهِ فَيَسَّجِعُ مَوْضِعَ أَصَابِعِهِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا فِيهِ ثُومٌ، فَلَمَّا رُدَّ إِلَيْهِ سَأَلَ عَنْ مَوْضِعِ أَصَابِعِ النَّبِيِّ ﷺ فَقِيلَ لَهُ: لَمْ يَأْكُلْ. فَقَرَعَ وَصَعِدَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَحْرَامٌ هُوَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا؛ وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ». قَالَ: فَإِنِّي أَكْرَهُهُ أَوْ مَا كَرِهْتَ. قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤْتِي.

❦ قوله: «يُؤْتِي». يعني: يوحى إليه.

وفي هذا فوائد منها: جواز بناء البيت على طبقتين أو أكثر، وهذا لا ينافي قول النبي ﷺ في أشرط الساعة: «أَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُنْيَانِ»؛ لأن هذا خبر عن واقع، ولم يحرمه النبي ﷺ.

ومنها: شدة احترام الصحابة للرسول ﷺ؛ لأن أبا أيوب امتنع أن يكون في السقف الأعلى، والنبي ﷺ في الأرض.

ومنها: أنه ينبغي للإنسان أن يختار ما هو أرفق إذا كان في بيته، وكانت المنازل السفلى تكفيه وتقوم باللازم؛ فالأولى: ألا يصعد إلا لسبب؛ لأن ذلك أرفق، فكل ما كان أرفق للإنسان فهو أولى؛ لأن الله تعالى رفيق يحب الرفق^(١).

ومنها: ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع، حيث إن أبا أيوب رضي الله عنه أبى إلا أن يكون النبي ﷺ هو الأعلى، مع أن الأسفل أرفق برسول الله ﷺ، لكن لما رأى النبي ﷺ هوى أبي أيوب، وافقه على ذلك.

ومنها: إباحة أكل الثوم.

ولكن إذا قال قائل: هل يأكله الإنسان، وهو يريد أن يصلي مع الجماعة؟
الجواب: قلنا: هو مباح؛ فإن أكله ليتخلف عن الجماعة؛ فهذا حرام ولا يجوز، وإن أكله؛ لأنه صادف أكله في هذا الوقت؛ فلا حرج عليه، وحيث هل نقول له: لا تصل في المسجد رفقا به، أو دفعا لأذاه؟

الجواب: دفعا لأذاه؛ لأن النبي ﷺ أخبر أن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه الإنسان، وهذا يدل على أنه لا يدخل المسجد وقت الجماعة، وإن لم يكن فيه جماعة.

ويمنع من دخول المسجد إلى أن يذهب الريح، وريح البصل يذهب قريبا، لكن في الثوم لا يذهب قريبا، بل إن الثوم، إذا عرق الإنسان شمت الرائحة من العرق؛ لأنه شديد.

فإن قال قائل: هل يمكن أن يذهب ريحه مع بقاء النفع؟

فالجواب: نعم، وذلك بالطبخ، فالنفع باق، ولكن الرائحة تزول؛ ولهذا قال عمر: من أراد أن يأكلهما فليمتهما طبخا.

وهل يقال: إنه يجب عليه أن يزيل هذه الرائحة بناء على أن ما لا يتم الواجب إلا به

(١) أخرجه البخاري (٦٩٢٧)، ومسلم (٢٥٩٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

فهو واجب؟

فالجواب: لا أظن ذلك، ما دام لم يأكلهما لإسقاط الجماعة، فلا أظن أنه يجب عليه إزالة رائحتهما.

ثم إنه وجد الآن ما يزيل هذه الرائحة، حيث يوجد بعض العقاقير تقوم بذلك.

ولكن هل يلحق بهذا من ابتلع الثوم دون مضغ؟

يقال: إنه لا يكون له رائحة، وهذا في الفم مُسَلَّم به ما ينقل رائحة، لكن في المعدة لا بد أن يتحلل؛ لأن المعدة مستعدة إذا نزل شيء فيها أن تقوم بهضمه، فأخشى أنه إذا تحلل في المعدة، ثم تنفس الإنسان أو تجشأ أن يتبين، إذا كان له رائحة لا تذهب، وجرب هذا دون دخول المسجد، ابلع واحدة وانظر ماذا يحدث.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٢) بَابُ إِكْرَامِ الضَّيْفِ وَفَضْلِ إِيْثَارِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٢- (٢٠٥٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي مُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي بِجَهْدٍ. فَأَرْسَلَ إِلَيَّ بَعْضُ نِسَائِهِ فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ. ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيَّ أُخْرَى، فَقَالَتْ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى قُلْنَا كُلُّهُنَّ مِثْلَ ذَلِكَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ. فَقَالَ: «مَنْ يُضَيِّفُ هَذَا اللَّيْلَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ». فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَحْلِهِ فَقَالَ لِمَرْأَتِهِ: هَلْ عِنْدكِ شَيْءٌ؟ قَالَتْ: لَا إِلَّا قُوْتُ صَبْيَانِي. قَالَ: فَعَلَّيْهِمْ شَيْءٌ، فَيَا إِذَا دَخَلَ ضَيْفُنَا فَاطْفَيْنِي السَّرَاجَ وَأَرِيهِ أَنَا نَأْكُلُ، فَإِذَا أَهْوَى لِيَأْكُلَ فَقُومِي إِلَى السَّرَاجِ حَتَّى تُطْفِئِيهِ. قَالَ: فَفَعَلُوا وَآكَلَ الضَّيْفُ. فَلَمَّا أَصْبَحَ عَدَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «قَدْ عَجِبَ اللَّهُ مِنْ صَنِيعِكُمَا بِضَيْفِكُمَا اللَّيْلَةَ»^(١).

في هذا الحديث: دليل على ما كان عليه النبي ﷺ من ضيق العيش وصبره على ذلك، ولقد

(١) أخرجه البخاري (٤٨٨٩).

كَانَ ﷺ يُعْطِي عَطَاءً مَنْ لَا يَخْشَى الْفَقْرَ^(١)، وَهُوَ ﷺ أَكْرَمُ الْخَلْقِ. وفيه: دليل على كرم الأنصار ﷺ وإيثارهم على أنفسهم، حيث أثر هذا الرجل ضيف رسول الله ﷺ على نفسه وأهله.

وفيه: دليل على جواز التورية، لكن بشرط أن يكون على وجه مباح، والتورية: أن يُرى الإنسان غيره الشيء على غير وجهه، لكن على وجه مباح، ويسمى هذا عند أهل العلم: التأويل. يقول: بأنه ينوي غيره.

وقد قال عمر -فيما أظن-: إن في التأويل لمدحوة من الكذب^(٢)؛ يعني الإنسان يستطيع إذا كان عنده علم بالتأويل، وهو أن يريد بلفظه ما يخالفه ظاهره مندوحة عن الكذب، فمثلاً لو أن أحداً استأذن عليك، وقلت لأهلك: إذا استأذن أحد علي فقول: ليس فيه، وهو يريد حجرة معينة من البيت؛ فهذا جائز، والإنسان يظن أنه ليس موجوداً في البيت، فهذا لا بأس به.

ويقال: إن رجلاً سأل في حلقة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ عن المروزي، فقال: ليس المروزي هاهنا، ويشير إلى راحته، فانصرف الرجل مع أن المروزي كان مع الطلبة فهذا من باب التأويل.

ولكن هل يجوز التأويل، أو لا يجوز؟

الجواب: هذا على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون الإنسان ظالماً، لا ينفعه التأويل، ولا يحل له.

الثاني: أن يكون مظلوماً؛ فالتأويل في حقه جائز، وينفعه.

الثالث: لا هذا ولا هذا؛ فمختلف فيه.

أما الأول: إذا كان ظالماً، فهو أن يدعي عليه صاحب الحق بحق عند القاضي، ويقول: «والله ما له عندي درهم» وينوي بها أن الذي له عندي درهم، والثاني يحسب أن ما نافية، وهو يريد ما مثبتة، ويقصد بها الاسم الموصول؛ فهذا لا ينفعه حتى لو حكم ببراءته؛ فإن ذلك لا ينفعه عند الله ﷻ؛ لأنه ظالم.

(١) أخرجه مسلم (٢٣١٢).

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٥٧) من قول عمران بن حصين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بلفظ: إن في المعارض لمدحوة من الكذب، وانظر «كشف الخفاء» (١/ ٢٧٠).

وأما الثاني: المظلوم: أن يدعي الإنسان شيء معين، وهو كاره فيحلف ويتأول فهذا لا بأس به، ومن ذلك لو قيل له: دلنا على محل فلان، وهو يعلم أنهم سيأخذونه ظلماً، فهنا يجب عليه أن يتأول فيقول: والله لا أعلم عنه، وباب العلم واسع؛ يعني مثلاً: لا أعلم عنه هل هو يقظان أو واقف أو قاعد، أفي البيت أم في السوق، هذا جائز؛ لأنه مظلوم^(١). وكذلك لو قيل له: هذه المرأة زوجتك أم لا؟ وهي زوجته، فتأول وقال: والله ليست زوجتي، وهو يريد ليست زوجتي قبل عقدي عليها. فهذا صحيح.

وأما الثالث: من ليس ظالماً ولا مظلوماً، فاختلف العلماء في جواز التأويل، فبعضهم قال: إنه جائز، وبعضهم قال: إنه غير جائز، والأقرب: إن ليس بجائز؛ لأنه من المعلوم: أن المتأول سوف يكون الأمر على خلاف ظاهر كلامه، وخلاف ما يطلع عليه، وحينئذ يُتهم بالكذب، ثم لا يصدق بعد هذا، ثم إنه يفتح على الناس باب التلاؤم في الحقائق، كل شيء يتأول فيه.

فالصواب: أنه حرام، وهو الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، على أن التأويل إذا لم يكن بحق؛ فإنه غير جائز. قوله: «قَدْ عَجَبَ اللهُ مِنْ صَبِيْعِكُمْ». العجب بمعنى: استحسان الشيء والرضا به، والعجب نوعان:

الأول: أن يكون العجب لخفاء الشيء على المتعجب، فيأتي مباغتاً له فيتعجب، وهذا لا تحل إضافته إلى الله رَحِمَهُ اللهُ.

والثاني: العجب بمعنى خروج الشيء عن نظائره، أو استحسانه، فهذا جائز على الله رَحِمَهُ اللهُ، ودليله في القرآن والسنة، أما في القرآن فهو قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾، وذلك في قراءة سبعة صحيحة ثابتة عن النبي رَحِمَهُ اللهُ، فيكون العجب ثابتاً بالقرآن. وفي السنة قال النبي رَحِمَهُ اللهُ: «عَجَبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ - يعني: تغييره - يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ

(١) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أن البعض يذكر في قصة إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ مع حاكم مصر، لما سأله عن زوجته، وقال رَحِمَهُ اللهُ: هي أختي، أن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ عدَّ ذلك كذباً، وقد كان في موقف المظلوم، فكيف نجتمع بين هذا وبين ما سبق؟ فأجاب رَحِمَهُ اللهُ قائلًا: هذا قال فيه العلماء: إن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ قاله تورعاً: فعده كذباً بناء على ما يترأى للملك.

أَذْنِينَ قَلْبَيْنِ فَيَظَلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنَّ قَرَجَهُ قَرِيبٌ^(١).

الشاهد قوله: «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ».

فإن هذا محلاً يدعو إلى العجب؛ لخروج الشيء عما ينبغي أن يكون عليه، فإن الذي ينبغي للعبد: ألا يقنط من رحمة الله، وأن يتظر الفرج من الله ﷻ، وانتظار الفرج عبادة يزداد به أجراً عند الله، ثم إن الشدة إذا وقعت به تجده دائماً يلهث إلى ربه ﷻ بالمعافاة منها، فيحصل بهذا أجراً، وتكون هذه العلة ثوابها عند الله أعظم وأعظم، ثم إذا جاء الفرج بعد انتهاء الشدة، صار الفرج له طعم أشد.

فالحاصل: أن نقول: العجب نوعان:

عجب بمعنى الاستحسان أو خروج الشيء عما ينبغي أن يكون عليه، فهذا ثابت لله.

وعجب بمعنى الجهل بالشيء فيأتي على غرّة، وهذا لا يجوز إثباته لله ﷻ؛ لأنه نقص.

وفيه: دليل على تلهية الصبيان، وأنه يلهيهم ويسليهم، ويقول: إن شاء الله الآن آتي بكذا وكذا، ثم يصدق فيه، ولا بد أن يصدق؛ لأن الصبيان إن تعودوا الكذب من رب البيت، فسوف يكثر فيهم الكذب^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٣- (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ بَاتَ بِهِ ضَيْفٌ، فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلَّا قُوَّتُهُ وَقُوَّتُ صَيْتَانِهِ فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ: نَوْمِي الصَّبِيَّةَ وَأَطْفِنِي السَّرَاجَ، وَقَرَّبِي لِلضَّيْفِ مَا عِنْدَكَ. قَالَ: فَتَزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَيُؤْتُونَكَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الْبَيْتِ: ٩].

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُضِيفَهُ، فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يُضِيفُهُ فَقَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يُضِيفُ هَذَا رَحِمَهُ اللَّهُ». فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو طَلْحَةَ، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَحْلِهِ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ جَرِيرٍ، وَذَكَرَ فِيهِ نَزُولُ الْآيَةِ كَمَا ذَكَرَهُ وَكِيعٌ.

(١) أخرجه ابن ماجه (١٨١)، وأحمد (٤/ ١١، ١٢)، وغيرهما من حديث أبي رزين رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: وأيهما أولى في هذه الحال أن يكرم ضيفه أو يطعم أبناءه؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: الصبيان ممكن أن يأكلوا ما بقي من الضيف؛ فالحديث من هذه الجهة لا إشكال فيه.

في هذا الحديث: دليل على الجملة الدعائية بلفظ الماضي، أن يقال في الدعاء: **رَحِمَكُمُ اللَّهُ**، وهذا الذي نشأ عليه الناس قديماً وحديثاً يقولون: «قال رسول الله ﷺ» ويقولون: «قال المؤلف **رَحِمَكُمُ اللَّهُ**» ويقولون: «أوصى فلان **رَحِمَكُمُ اللَّهُ**» يعبرون بالماضي وهذه الجملة ليست خبراً حتى يقال: ما أعلمك أن الله رحمه، لكنها جملة دعائية جاءت بصيغة الماضي، لثقتك بالله تجزم بأنه وقع.

وبعض الناس الآن، يقولون: «فلان يغفر الله له، فلان يرحمه الله»، وهذا وإن كان جائزاً، لكن الماضي أولى؛ لأنه اللفظ المعتاد، عند أهل العلم.

ونقول في يغفر الله له ويرحمه الله، ما قلنا في **رَحِمَكُمُ اللَّهُ**، هل تلزم أن الله يرحمه في المستقبل؟ الجواب: ما تلزم؛ فهما سواء، لكن التعبير بالماضي أقوى رجاء، وتفاوتاً من

المضارع.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ **رَحِمَكُمُ اللَّهُ**:

١٧٤- (٢٠٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلى، عَنِ الْمَقْدَادِ قَالَ: أَتَيْتُ أَنَا وَصَاحِبَانِ لِي، وَقَدْ ذَهَبَتْ أَسْمَاعُنَا وَأَبْصَارُنَا مِنَ الْجَهْدِ، فَجَعَلْنَا نَعْرِضُ أَنْفُسَنَا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَقْبَلُنَا، فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَنْطَلَقَ بِنَا إِلَى أَهْلِهِ فَإِذَا ثَلَاثَةُ أَغْزُرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اَحْتَلِيُوا هَذَا اللَّبَنَ بَيْنَنَا». قَالَ: فَكُنَّا نَحْتَلِبُ فَيُشْرَبُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُ نَصِيْبُهُ وَنَرْفَعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَصِيْبُهُ. قَالَ: فَيَحِيءُ مِنَ اللَّيْلِ فَيَسْلُمُ تَسْلِيْمًا لَا يُوقِظُ نَائِمًا وَيُسْمِعُ الْيَقْظَانَ. قَالَ: ثُمَّ يَأْتِي الْمَسْجِدَ فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَأْتِي شَرَابَهُ فَيُشْرَبُ، فَأَتَانِي الشَّيْطَانُ ذَاتَ لَيْلَةٍ، وَقَدْ شَرِبْتُ نَصِيْبِي، فَقَالَ: مُحَمَّدٌ يَأْتِي الْأَنْصَارَ فَيَتَحَفُّوْنَ وَيُصِيبُ عَنْدَهُمْ مَا بِهِ حَاجَةٌ إِلَى هَذِهِ الْجُرْعَةِ، فَأَتَيْتُهَا فَشَرِبْتُهَا، فَلَمَّا أَنِ وَغَلَّتْ فِي بَطْنِي وَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَيْسَ إِلَيْهَا سَبِيلٌ. قَالَ: نَدَمَنِي الشَّيْطَانُ فَقَالَ: وَيَحَكَ مَا صَنَعْتَ أَشْرَبْتُ شَرَابَ مُحَمَّدٍ، فَيَحِيءُ فَلَا يَجِدُهُ فَيَدْعُو عَلَيْكَ فَتَهْلِكُ، فَتَذْهَبُ ذُنُوبُكَ وَآخِرَتُكَ. وَعَلَيَّ شَمْلَةٌ إِذَا وَضَعْتُهَا عَلَى قَدَمَيَّ خَرَجَ رَأْسِي، وَإِذَا وَضَعْتُهَا عَلَى رَأْسِي خَرَجَ قَدَمَايَ، وَجَعَلَ لَا يَجِيئُنِي النَّوْمُ، وَأَمَّا صَاحِبَايَ فَنَامَا وَلَمْ يَضَعَا مَا صَنَعْتُ. قَالَ: فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَسَلَّمَ كَمَا كَانَ يُسَلِّمُ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى ثُمَّ أَتَى شَرَابَهُ فَكَشَفَ عَنْهُ فَلَمْ يَجِدْ فِيهِ شَيْئًا فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقُلْتُ الْآنَ يَدْعُو عَلَيَّ فَأَهْلِكُ. فَقَالَ «اللَّهُمَّ، أَطْعِمْ مَنْ أَطْعَمَنِي، وَأَسْقِ مَنْ أَسْقَانِي». قَالَ: فَعَمَدْتُ إِلَى الشَّمْلَةِ فَشَدَدْتُهَا

عَلَيَّ وَأَخَذْتُ الشَّفْرَةَ فَانْطَلَقْتُ إِلَى الْأَعْزْرِ أَيُّهَا أَسْمَنُ فَأَذْبَحُهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هِيَ حَافِلَةٌ، وَإِذَا هُنَّ حَقْلٌ كُلُّهُنَّ فَعَمَدْتُ إِلَى إِنَاءٍ لِّإِلَ مُحَمَّدٍ ﷺ مَا كَانُوا يَطْمَعُونَ أَنْ يَحْتَلِسُوا فِيهِ. قَالَ: فَحَلَبْتُ فِيهِ حَتَّى عَلَنَتْ رَغْوَةٌ فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَشْرَبْتُمْ شَرَابَكُمْ اللَّيْلَةَ». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اشْرَبْ. فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاوَلَنِي فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اشْرَبْ. فَشَرِبَ ثُمَّ نَاوَلَنِي فَلَمَّا عَرَفْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ رَوِيَ وَأَصَبْتُ دَعْوَتَهُ صَحَحْتُ حَتَّى أَلْقَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ. قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِحْدَى سَوَاتِكَ يَا مِقْدَادُ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَانَ مِنْ أَمْرِي كَذَا وَكَذَا، وَفَعَلْتُ كَذَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا هَذِهِ إِلَّا رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ، أَفَلَا كُنْتَ أَذْنَتِي، فَتَوْظَّ صَاحِبِينَا فَيَصِيانُ مِنْهَا». قَالَ: فَقُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أَبَالِي إِذَا أَصَبْتُهَا وَأَصَبْتُهَا مَعَكَ مَنْ أَصَابَهَا مِنَ النَّاسِ.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

في هذا الحديث: حُسن خلق النبي ﷺ حيث كان يُسَلِّمُ سلامًا يسمعه اليقظان ولا يستيقظ منه النائم، وهكذا ينبغي للإنسان إذا دخل مكانًا فيه نَوْمٌ، وفيه يقظة: أن يسلم سلامًا يسمع اليقظان، ولا يوقظ النائم من أجل أن يتحاشى أذية الإنسان؛ لأن النائم لا يحب أن يوقظه أحد لا سيما إذا كان مشتهيًا للنوم، وكان ممن إذا استيقظ أثناء النوم لا ينام؛ لأن بعض الناس إذا استيقظ أثناء النوم لا ينام.

وفيه: حسن خلقه ﷺ من جهة أنه لما رأى الإناء الذي كان يشرب فيه اللبن، ليس فيه شيء لم يدعو على من شربه، بل قال: «اللَّهُمَّ أَطْعِمْ مَنْ أَطْعَمَنِي وَأَسْقِ مَنْ سَقَانِي» وكان بصدد أن يدعو على من شرب، ولكن لحسن خلقه ورباطة جأشه وطمأنينة قلبه ﷺ دعا بهذا الدعاء، فيسر الله له البركة بهذا، وقام واحتلب العنز، وجاء إليه باللبن.

وفيه أيضًا: حسن خلقه ﷺ من حيث القسمة بينه وبين الرجال الذين معه. فلم يكن يرى لنفسه حقًا في مثل هذا، وهذا من تواضعه ﷺ.

وفيه أيضًا: استحباب شرب اللبن، وكان النبي ﷺ إذا شربه يقول: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ» وأما الماء فيقول: «زِدْنَا خَيْرًا مِنْهُ»^(١)، والفرق واضح.

(١) أخرجه أبو داود (٣٧٣٠)، والترمذي (٣٤٥٥)، وقال: هذا حديث حسن، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٦٤، ٢٨٦)، وأحمد (٢٢٠/١)، وغيرهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٥- (٢٠٥٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى جَمِيعًا، عَنِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ مُعَاذٍ - حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ - وَحَدَّثَ أَيْضًا - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ؟». فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوُهُ، فَمُحِنٌ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ بَغَمٌ يَسُوقُهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبِيعْ أَمْ عَطِيَّتُهُ، أَوْ قَالَ: أَمْ هِبَةٌ؟». فَقَالَ: لَا، بَلْ بَيْعٌ. فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً فَصْنِيعَتْ، وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَوَادِ الْبُطْنِ أَنْ يُشْوَى. قَالَ: وَإِنَّمَا اللَّهُ مَا مِنَ الثَّلَاثِينَ وَمِائَةٍ إِلَّا حَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُزَّةً حُزَّةً مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا، إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهُ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا خَبَأَ لَهُ. قَالَ: وَجَعَلَ قَضْعَتَيْنِ فَأَكَلْنَا مِنْهُمَا أَجْمَعُونَ وَشَبِعْنَا، وَفَضَلَ فِي الْقَضْعَتَيْنِ فَحَمَلَتْهُ عَلَى الْبَعِيرِ. أَوْ كَمَا قَالَ^(١).

هذا أيضًا: فيه البركة، فيما رزقه الله ﷻ فكم من شيء قليل، نفع كثيرًا، وكم من كثير لم ينفع إلا قليلاً.

❖ وفي قوله: «الثَّلَاثِينَ وَمِائَةً»: دليل على أن الإنسان يبدأ العدد من اليمين كما هي العادة في الكتابة، أن تبدأها من اليمين، وأما قول الناس مثلاً: ألف وأربعمائة وعشرين، فهذا خلاف ترتيب العرب؛ فالعرب يبتدئون من اليمين، فيقولون: سنة إحدى وعشرين وأربعمائة وألف كالكتابة تمامًا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٦- (٢٠٥٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَيْسِيُّ كُلُّهُمْ عَنِ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ مُعَاذٍ - حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو عَثْمَانَ؛ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَةِ كَانُوا نَاسًا فَقَرَاءَ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَرَّةً: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَلَاثَةٍ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ أَرْبَعَةٍ فَلْيَذْهَبْ بِخَامِسٍ، بِسَادِسٍ». أَوْ كَمَا قَالَ. وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ بِثَلَاثَةٍ، وَأَنْطَلَقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِعَشْرَةٍ وَأَبُو بَكْرٍ بِثَلَاثَةٍ. قَالَ: فَهُوَ وَأَنَا وَأَبِي وَأُمِّي - وَلَا أَذْرِي هَلْ قَالَ: وَأَمْرَأَتِي وَخَادِمٌ بَيْنَ بَيْنِنَا

وَبَيْتَ أَبِي بَكْرٍ - قَالَ: وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ نَعَشَى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ. ثُمَّ لَبِثَ حَتَّى صَلَّيْتُ الْعِشَاءَ، ثُمَّ رَجَعَ فَلَبِثَ حَتَّى نَعَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ قَالَتْ لَهُ: أَمْرًا لَهُ مَا حَبَسَكَ عَنْ أَضْيَافِكَ - أَوْ قَالَتْ - ضَيْفِكَ؟ قَالَ: أَوْ مَا عَشَّيْتُهُمْ؟ قَالَتْ: أَبَوْا حَتَّى تَجِيءَ قَدْ عَرَضُوا عَلَيْهِمْ فَعَلَّوْهُمْ. قَالَ: فَلَزِمْتُ أَنَا فَاخْتَبَأْتُ وَقَالَ: يَا غُثْرُ، فَجَدَّعَ وَسَبَّ وَقَالَ: كُلُّوْا لَا هَيْبَتًا. وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا. قَالَ: فَإِنَّمِ اللَّهُ مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا رَبًّا مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرُ مِنْهَا. قَالَ: حَتَّى شَبِعْنَا وَصَارَتْ أَكْثَرُ مِمَّا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ، فَإِذَا هِيَ كَمَا هِيَ أَوْ أَكْثَرُ. قَالَ لِأَمْرَأَتِهِ: يَا أُخْتَ بَنِي فِرَاسٍ، مَا هَذَا؟ قَالَتْ: لَا وَقُرَّةَ عَيْنِي لَهَا الْآنَ أَكْثَرُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ مَرَارٍ. قَالَ: فَأَكَلَ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ - يَعْنِي: يَمِينُهُ - ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا لُقْمَةً، ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَضْبَحَتْ عَنْهُ. قَالَ: وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمٍ عَقْدٌ فَمَضَى الْأَجَلَ فَعَرَفْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنَسُ اللَّهِ أَعْلَمُكُمْ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ إِلَّا أَنَّهُ بَعَثَ مَعَهُمْ فَأَكَلُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ. أَوْ كَمَا قَالَ (١).

هذه فيها مسائل وفوائد:

منها: شدة صحبة أبي بكر رضي الله عنه للنبي ﷺ حيث كان يلزمه حتى في البيت حتى ينام. ومنها: جواز امتناع أكل الأضياف حتى يُقدم صاحب المحل، ولكن إذا علمنا: أن صاحب المحل لا يتأثر بذلك؛ فلا بأس أن يأكلوا خصوصًا إذا قيل لهم: كلوا. ومنها: أن الإنسان عند الغضب، قد يقول قولًا: ربما يندم عليه؛ لأن أبا بكر سبَّ ابنه، وقال: يَا غُثْرُ؛ لأنه ظَنَّ أَنَّهُمْ مَفْرُطُونَ فِي عَدَمِ الْإِزَامِ الضِّيُوفِ بِالْأَكْلِ. ومنها: اختفاء الإنسان إذا خاف من ضرب أبيه أو أخيه الأكبر أو ما أشبه ذلك؛ لأن الإنسان يريد أن يدافع عن نفسه، فإذا خاف من ضرب أبيه أو أخيه الأكبر، فلا حرج أن يختبئ حتى يهدأ الغضب.

ومنها: جواز الحنث إن كان خيرًا؛ فإن أبا بكر رضي الله عنه أقسم ألا يأكل، ثم بعد ذلك أكل، فهذا خير، وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» (٢).

(١) أخرجه البخاري (٦١٤١).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٥١).

وهكذا -أيضاً- كل أفعال الخير، إذا رأيت غيرها أفضل منها فأعدل عن المفضل إلى الفاضل؛ ولهذا كان القول الراجح: أنه يجوز إبدال الوقف بما هو أنفع؛ يعني: إنسان مثلاً عنده محل موقوف، ولكن الناس أعرضوا عن هذا المكان وصار غيره أنفع منه، فنقول: لا بأس أن تتبع هذا الشيء، وتنقله إلى ما هو أفضل، خلافاً لمن يقول: إن الوقف لا يُنقل إلا إذا تعطلت منافعه بالكلية.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٤/ ٢٧):

قولها: «لَا وَقْرَةٌ عَيْنِي لَهِيَ الْآنَ أَكْثَرُ مِنْهَا» قال أهل اللغة: قرّة العين يعبر بها عن المسرة ورؤية ما يحبه الإنسان ويوافق، قيل: إنما قيل ذلك؛ لأن عينه تقر لبلوغه أمنيته، فلا يستشرف لشيء، فيكون مأخوذاً من القرار. وقيل: مأخوذ من القر بالضم، وهو البرد، أي: عينه باردة لسرورها وعدم مقلقتها. قال الأصمعي وغيره: أقر الله عينه أي: أبرد دمعته؛ لأن دمعة الفرح باردة، ودمعة الحزن حارة؛ ولهذا يقال في ضده: أسخن الله عينه. قال صاحب المطالع: قال الداودي: أرادت بِقَرَّةِ عَيْنِهَا: النبي ﷺ، فأقسمت به.

ولفظه «لا» في قولها: «لَا وَقْرَةٌ عَيْنِي» زائدة، ولها نظائر مشهورة. ويحتمل أنها نافية، وفيه محذوف؛ أي: لا شيء غير ما أقول، وهو وقرة عيني لهي أكثر منها. اهـ
هذه الرواية: إذا صحت أنهم أقسموا، فلعل هذا قبل النهي عن الإقسام بغير الله ﷻ، أو أنها لم تطلع عليها.

فإذا قال قائل: وهل يقال: إنه سنة؟

الجواب: لا، لا يقال: إنه سنة، بل حسب العادة، العشاء مثل ما اعتاده الناس تعشوا، كان الناس يتعشون بعد العصر، ثم صاروا يتعشون بعد المغرب، ثم صاروا الآن يتعشون بعد العشاء، لكن في عهد النبي ﷺ قال ﷺ: «إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ فَأَبْدَأُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا الْمَغْرِبَ» وفي لفظ: «قَبْلَ الْعِشَاءِ»^(١).

فهي حسب العادة، وليست بسنة.

وقوله: فقال: «يَا عُثْمَرُ، فَجَدِّعْ وَسَبِّ وَقَالَ: كُلُوا لَا هَنِيئًا». هذا من شدة الغضب، بدلاً من أن يقول: كُلُوا هَنِيئًا، يقول: لَا هَنِيئًا؛ كأنه يقول: كُلُوا لَا هَنِيئًا لماذا تتأخرون؟

(١) أخرجه البخاري (٦٧٢)، ومسلم (٥٥٧)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولكن هل هذا عتاب؟

الجواب: نعم، عتاب^(١).

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٧- (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ الْعَطَّارُ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: نَزَلَ عَلَيْنَا أَضْيَافٌ لَنَا. قَالَ: وَكَانَ أَبِي يَتَحَدَّثُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ. قَالَ: فَاذْهَبْ وَقَالَ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ افْرُغْ مِنْ أَضْيَافِكَ. قَالَ: فَلَمَّا أَمْسَبْتُ جِئْنَا بِقَرَاهُمْ. قَالَ: فَأَبَوْا فَقَالُوا: حَتَّى يَجِيءَ أَبُو مَنْزِلِنَا فَيُطْعَمَ مَعَنَا. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّهُ رَجُلٌ حَدِيدٌ، وَإِنَّكُمْ إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا خِفْتُ أَنْ يُصِيبَنِي مِنْهُ أَدَى. قَالَ: فَأَبَوْا فَلَمَّا جَاءَ لَمْ يَسِدْ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنْهُمْ، فَقَالَ: أَفَرَعْتُمْ مِنْ أَضْيَافِكُمْ؟ قَالَ: قَالُوا: لَا وَاللَّهِ مَا فَرَعْنَا. قَالَ: أَلَمْ أَمُرْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ قَالَ: وَتَخَشَّيْتُ عَنْهُ فَقَالَ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ. قَالَ: فَتَنَحَّيْتُ. قَالَ: فَقَالَ يَا غُثْرُ، أَقَسَمْتُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتُ تَسْمَعُ صَوْتِي إِلَّا جِئْتُ. قَالَ: فَحَنَنْتُ فَقُلْتُ وَاللَّهِ مَا لِي ذَنْبٌ هُوَ لَاءِ أَضْيَافِكَ، فَسَلُّهُمْ قَدْ أَتَيْتُهُمْ بِقَرَاهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يَطْعَمُوا حَتَّى تَجِيءَ. قَالَ: فَقَالَ مَا لَكُمْ أَلَا تَقْبَلُوا عَنَّا قِرَاكُمْ؟ قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَوَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهُ اللَّيْلَةَ. قَالَ: فَقَالُوا: فَوَاللَّهِ لَا نَطْعَمُهُ حَتَّى نَطْعَمَهُ. قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ كَالشَّرِّ كَاللَّيْلَةِ قَطُّ، وَيَلَكُمْ مَا لَكُمْ أَنْ لَا تَقْبَلُوا عَنَّا قِرَاكُمْ قَالَ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا الْأُولَى فَمِنْ الشَّيْطَانِ هَلُمُّوا قِرَاكُمْ. قَالَ: فَجِيءَ بِالطَّعَامِ فَسَمِيَ فَأَكَلَ وَأَكَلُوا. قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَرُّوا وَحَبِّتْ. قَالَ: فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ: «بَلْ أَنْتَ أَبْرُهُمْ وَأَخَيْرُهُمْ». قَالَ: وَلَمْ تَبْلُغْنِي كَفَّارَةً.

هذا الحديث فيه: دليل على توبيخ الابن وسبه.

وفيه أيضاً: دليل على كرم أبي بكر؛ ف قيل: لأنه حلف في غضب، ولم يملك نفسه، والكلام في الغضب لغو لا عبرة به، وقيل؛ لأنه أراد إكرامهم، وقد حصل. وأن من حلف على إكرام شخص فلم يبرئ يمينه، فإنه لا حنث عليه، وهذا هو حكم هذه المسألة عند شيخ الإسلام، هكذا: أن من أقسم على شيء إكراماً ثم لم يبرئ صاحبه به؛ فإنه لا حنث عليه؛ لأن الإكرام حصل بيمينه، لكن فيما قاله رَحِمَهُ اللَّهُ نظر.

(١) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: وهل يستساغ مثل هذا الغضب من مثل أبي بكر رَحِمَهُ اللَّهُ؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: الغضب بآمر الله فك أحياناً لا يؤاخذ به الإنسان؛ فلو طلق؛ ما وقع الطلاق، ولو اعتق ما وقع العتق، ولو حلف ما انعقد اليمين، فالغضب الذي يفقد الإنسان صوابه، لا عبرة به في كل شيء.

والصواب: أن الإنسان إذا حنث في يمينه إكراماً أو خوفاً أو لأي سبب؛ فإنه لا بد أن يكفر؛ لقول الله تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِالْفُحْشِ وَآيَمِنُكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ أَطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا نَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُمْهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ آيَمِنُكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا آيَمِنُكُمْ كَذَلِكَ يبين الله لكم ما ينبغي أن تعملوا فلتكفروا﴾ (٨٩) [البقرة: ٨٩].

وفيه: أن من ترك اليمين، وحنث فيها لما هو أصلح، فإنه أبر من الذي صمم على يمينه، ولم يحنث؛ لأن النبي ﷺ وصف أبا بكر بأنه أبرهم حيث رضي أن يحنث ويبرهم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٢) **بَابُ كَفْضِ الْمَوَاسَاةِ فِي الطَّعَامِ الْقَلِيلِ، وَأَنَّ طَعَامَ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الثَّلَاثَةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ.**

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٨- (٢٠٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ الْاِثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ، وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ» (١).

هذا فيه: دليل على أن تكثير الأيدي على الطعام يوجب حلول البركة فيه؛ وأن طعام الواحد يكفي الاثنين، والاثنين يكفي الثلاثة أو يكفي الأربعة أيضاً، وهذا مشاهد: أنه في الشركة البركة؛ فكلما كثرت الأيدي على الطعام كثرت البركة فيه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٩- (٢٠٥٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ، وَطَعَامُ الْأَرْبَعَةِ يَكْفِي الثَّمَانِيَةَ». وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَمْ يَذْكُرْ: سَمِعْتُ.

الفرق بين «قال»، و«سمعت» واضح، فـ: «سمعت» صريح في المباشرة، و«قال»: يحتمل أنه رواه عن غيره، عن النبي ﷺ، وكذلك -أيضاً- الرواة، إذا قال: قال فلان، ليس كقوله: سمعت فلاناً.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: (...)
 حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ.
 ١٨٠- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْإِنْسَانَ، وَطَعَامُ الْإِنْسَانِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ».

١٨١- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «طَعَامُ الرَّجُلِ يَكْفِي رَجُلَيْنِ، وَطَعَامُ رَجُلَيْنِ يَكْفِي أَرْبَعَةً، وَطَعَامُ أَرْبَعَةٍ يَكْفِي ثَمَانِيَةَ».

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
 (٢٤) بَابُ الْمُؤْمِنِ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٢- (٢٠٦٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: أَخْبَرَنَا يَحْيَى -وَهُوَ الْقَطَّانُ- عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ، وَالْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ».

المعنى: أن الكافر شره، ليس له هم إلا ملء بطنه، وأمّا المؤمن فإنه ليس كذلك، فيأكل ما تقوم به حياته، وهذا هو الواقع.

لكن لما تقدم الطب، وتقدم الناس صار الكفار يرتبون أكلهم أكثر مما يرتبه المسلمون اليوم.

فتجد الواحد منهم يأكل أكلاً يسيراً، ولكنه لا يتقيد بثلاث أكلات أو أربع أو خمس،

بل يأكل أكلاً يسيراً ثم كلما جاع أكل، فصار أصح وأنفع، وهو داخل في قول النبي ﷺ: «حَسَبَ ابنِ آدَمَ لُقِيَّاتِ يَوْمُنْ صُلْبُهُ، فَإِنْ كَانَ لَا عَمَلَهُ، فَتَلَّتْ لِطْعَامِهِ، وَتَلَّتْ لِشَرَابِهِ، وَتَلَّتْ لِنَفْسِهِ»^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ. ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١٨٣- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعًا قَالَ: رَأَى ابْنُ عُمَرَ مُسْكِنًا، فَجَعَلَ يَضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَيَضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ. قَالَ: فَجَعَلَ يَأْكُلُ أَكْلًا كَثِيرًا. قَالَ: فَقَالَ: لَا يُدْخِلَنَّ هَذَا عَلَيَّ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْكَافِرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ».

هذا من ورعه عليه السلام، يعني: فكان هذا المسكين أشبه الكافر في كونه أكل كثيراً. وكل ذلك من احتياطه عليه السلام، وإلا فمن المعلوم: أن الإنسان إذا كان جائعاً، وكان لا يؤمل أن يجد طعاماً عن قرب، فإنه سوف يأكل أكلاً كثيراً، ويرضى بهذا، بخلاف الإنسان الذي أكله عنده متى شاء أكل، فإن الأولى: أن يقتصر كما قال النبي ﷺ على الثلث للطعام، وثلث للشراب، وثلث للنفس.

ويُعَوِّد نفسه؛ لأن الإنسان إذا اعتاد شيئاً اعتاده، وقد يشق على المرء أن يفعل كذا، لكن إذا عود نفسه ومَرَّئَهَا سَهْلٌ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

فإن قال قائل: وهل الفرق بين المؤمن والكافر في هذا يكون في الخلقة؟
فالجواب: ما يبين لي هذا، فالظاهر: أن المراد بذلك المبادرة في كثرة الأكل، وإلا فالخلقة واحدة^(٢).

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٨٠)، وابن ماجه (٣٣٤٩)، والحاكم (٤/ ٣٣٠)، والبيهقي في «الشعب» (٥٦٤٩)، وابن حبان (٥٢٣٦، ٦٧٤).

(٢) سئل الشيخ رحمه الله: كيف يجمع بين هذا وبين دعاء النبي ﷺ الصحابة: أن يأكلوا بسبعة أبطن؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: هذا لا أعرفه إلا عن معاوية، لكن هذا من آيات النبي ﷺ، ومن مناقب معاوية

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٤- (٢٠٦١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ».

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: ابْنُ عُمَرَ.

١٨٥- (٢٠٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، حَدَّثَنَا بَرِيدٌ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ».

(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ -يَعْنِي: ابْنَ مُحَمَّدٍ- عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

١٨٦- (٢٠٦٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَافَهُ ضَيْفٌ وَهُوَ كَافِرٌ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ فَحَلَبَتْ فَشَرِبَ حِلَابُهَا، ثُمَّ أُخْرِي فَشَرِبَهُ، ثُمَّ أُخْرِي فَشَرِبَهُ حَتَّى شَرِبَ حِلَابَ سَبْعِ شِيَاهٍ، ثُمَّ إِنَّهُ أَصْبَحَ فَأَسْلَمَ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ فَشَرِبَ حِلَابُهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِأُخْرَى فَلَمْ يَسْتَمِمْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ يَشْرَبُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَشْرَبُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ».

هذا الحديث فيه فوائد:

أولاً: ان الكافر يُضَيَّفُ إذا نزل ضيفاً؛ ولكن هل يشترط في هذا أن يُرجى إسلامه أو مطلقاً؟

الظاهر: الإطلاق: أنه يضيف؛ لأن هذا من محاسن الدين الإسلامي، والغالب؛ أنه إذا ضُيِّفَ، فإنه يهتدي ويُسلم، كما حصل لهذا الرجل.

وفيه: من آيات الله ﷻ: أن هذا قبل أن يُسلم شرب حلاب سبع شياه، ولما أسلم لم

يُحِلَّهُ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عَرَفَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ سَيَكُونُ خَلِيفَةً، وَالْخَلِيفَةُ سَيَأْتِيهِ مِنْ كُلِّ أَنْوَاعِ الطَّعَامِ. فَلَوْ كَانَ عَلَى مَعَى وَاحِدٍ، مَا تَحْمَلُ إِلَّا نَوْعًا وَاحِدًا أَوْ نَوْعَيْنِ. وَإِذَا وَسَّعَ لَهُ بَطْنُهُ صَارَ يَأْكُلُ أَكْثَرَ كَمَا شَاءَ. وَلِلَّذَلِكَ لَمَّا عَابَتِ الرَّافِضَةُ فِي مَعَاوِيَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، أَجَابَ عَنْهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بِمِثْلِ مَا سَمِعْتُ.

يستطع أن يشرب أكثر من واحدة، وهذا يدلُّ على أن كون المؤمن يأكل بمعنى واحد، والكافر بسبعة ليس عن إرادة الإنسان، ولكنه شيء يكون في النفس بسبب الإسلام.

﴿ ٨٨٨ ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٥) بَابُ لَا يَعْيبُ الطَّعَامَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٧- (٢٠٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ كَانَ إِذَا اشْتَهَى شَيْئًا أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ ^(١).

عيب الطعام ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أن يكون مجرد خبر، وهذا لا إثم فيه.

القسم الثاني: أن يراد به السب، وهذا هو المنهي عنه، فمثلاً: إذا قُدِّمَ للإنسان طعامه في البيت، وقال: إن الطعام اليوم محترق أو إنه ليس به ملح، أو ما أشبه ذلك؛ فهذا لا بأس به؟ لماذا؟

لأنه مجرد خبر، كأن يقول: الشاي مر، أو حلوا، التمر يابس، رطب، وما أشبه ذلك.

أما إذا قصد العيب، فهذا هو الذي ليس من خلق النبي ﷺ، بل إن اشتهاه أكله وإلا تركه، وهذا يقع كثيراً فيما إذا دعي الإنسان إلى وليمة، وقُدِّمَ في الوليمة وصارت لا تعجبه إما لرائحتها وإما لعدم فضجها، لأي سبب، فلا تعبها، إن اشتهت فكل، وإن لم تشته فلا تأكل، هذا هدي النبي ﷺ.

أما لو عاب الخالق ﷻ بأن سَبَّ التمر مثلاً، يريد بذلك سب الخالق ﷻ فهذا خطير جداً، وهذا ربما يصل بصاحبه إلى الكفر، وهو لا يدري، ولكن كلامنا فيما إذا سب الطعام أو أخبر عنه باعتبار صانعه، فهذا هو الذي فيه التفصيل.

﴿ ٨٨٩ ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ.

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو، وَعُمَرُ بْنُ سَعْدٍ

أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

١٨٨- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَمَرُو النَّاقِدُ -

وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالُوا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي يَحْيَى مَوْلَى آلِ جَعْفَرَةَ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَابَ طَعَامًا قَطُّ كَانَ إِذَا اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَهِهِ

سَكَتَ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي

حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

وَاللَّفْظُ لِلَّهِ

وَاللَّفْظُ لِلَّهِ

وَاللَّفْظُ لِلَّهِ

كِتَابُ

اللباس والزينة

إلى حديث : ٢١٣٠

من حديث : ٢٠٦٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ اللباس والزينة

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ تَخْرِيمِ اسْتِفْعَالِ

أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي الشُّرْبِ وَغَيْرِهِ، عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

❦ قوله: «اللباس والزينة»؛ اعلم أن الله ﷻ جعل لبني آدم لباسين؛ لباسَ التقوى، ولباسَ الجسد، والجسد جعل له نوعان: لباس زينة، ولباساً يُوارِي السَّوْءَ، قال الله تعالى: ﴿يَبْنِيءَ آدَمَ قَدْ أَزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوْءَ فَعَمَّ وَرَدْنَا﴾ [الأعراف: ٣٢]؛ الرِّيش: الثياب الجميلة، ﴿وَلِبَاسُ الْقُوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١)؛ يعني: رُبَّ نَفْسٍ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا وَلَكِنِهَا فِي الْآخِرَةِ عَارِيَةٌ -والعياذ بالله- يُكْشَفُ سِتْرُهَا وَعِيْئُهَا، وَالْوَاجِبُ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَتَذَكَّرَ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَاللباس الآن -هذه الألبسة التي علينا- من قُطْنٍ، وَالْقُطْنُ مِنْ شَجَرٍ، وَالشَّجَرُ أَنْبَتَهُ اللَّهُ مِنَ الْمَطَرِ، وَكَمْ مِنْ يَدٍ عَمِلَتْ فِيهِ، فَلَمْ يَتِمَّ إِلَّا بَعْدَ أَنْ حَصَلَ فِيهِ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ، فَاحْدِثِ اللَّهُ ﷻ عَلَى هَذِهِ النِّعْمَةِ وَاسْتَعْمِلْهَا فِيمَا يُرْضِي اللَّهَ ﷻ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (٢٠٦٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آتِيَةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارُ جَهَنَّمَ»^(١).

هذا وعيدٌ شديدٌ على مَنْ شرب في آتية الفضة، فيكون الشرب في آتية الفضة من كبائر الذنوب؛ لأن عليه هذا الوعيد.

وفي هذا إثبات الوعيد في الآخرة، وأن الجزاء من جنس العمل. وهو يدلُّ على كمال عدل الله ﷻ؛ لأن الجزاء من جنس العمل نوعان: ففي النية؛ فالحسنة بعشر أمثالها، وفي السيئة، فالسيئة بواحدة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَ حَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -يَعْنِي: ابْنَ عَلِيٍّ- عَنْ أَيُّوبَ، ح وَ حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، ح وَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، ح وَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، ح وَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ -يَعْنِي: ابْنَ حَارِثٍ- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّرَّاجِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ نَافِعٍ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ الَّذِي يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ فِي آتِيَةِ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ». وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ ذِكْرُ الْأَكْلِ وَالذَّهَبِ إِلَّا فِي حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ.

تعليل الإمام مسلم رحمه الله لهذا كأنه يميل إلى أنه شاذ؛ لأنه ما دام هؤلاء الأصحاب الذين شاركوه في الأخذ عن الشيخ لم يذكروه، فهذا يدلُّ على شذوذه، ولكنه قال: إنه جاء في أحاديث أخرى تدلُّ على تحريم الأكل في الذهب، وكذلك الشرب، وهو أيضًا لو لم يرد لكان من باب أولى؛ لأنه ما دام أن الفضة حُرِّمَتْ، وهي أوسع استعمالًا من الذهب، فكذلك في الذهب ولا إشكال.

(١) أخرجه البخاري (٥٦٣٤).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (...) وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ يَزِيدَ أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عُثْمَانَ -يَعْنِي: ابْنَ مَرْثَةَ- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ خَالَتِهِ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ فِي إِنَاءٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَإِنَّمَا يُعْجَرُ فِي بَطْنِهِ نَارًا مِنْ جَهَنَّمَ».

❖ وقوله: «مَنْ شَرِبَ»؛ هذا خاصٌّ، لم يقل: مَنْ استعمل آنية الفضة، ولكن قال: «مَنْ شَرِبَ»، والشرب أخصُّ من مطلق الاستعمال، ولهذا كانت أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عندها جُلْجُلٌ من فضة فيه شعرات من شعر النبي ﷺ يستشفي بها الناس^(١)؛ يعني: أن المريض يأتون إلى أُمِّ سَلَمَةَ فتضع في هذا الجُلْجُل ماءً ثم تخضُّه، ثم يؤخذ للمريض، فيشفى بإذن الله ﷻ من باب التبرُّك بشعر النبي ﷺ، وهي التي روت حديث الوعيد على الشرب في آنية الفضة، فدلَّ هذا على أنها ترى أن المحرَّم هو الشُّرب في آنية الفضة، وأما استعمالها في غير هذا مثل أن تستعمل في تخزين الطَّيب، أو تخزين الأدوية، أو تجميلًا للمكان، فلا بأس بهذا.

وسبق الكلام على هذا، وقد اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في أواني الذهب والفضة، هل يحرم استعمالها؟ ثم إذا قلنا: إنه استعمال، فهل هو خاصٌّ بالأكل والشرب، أو هو عام؟ ظاهر السُّنة: أن المحرَّم هو الأكل والشرب فيها فقط؛ لأن النبي ﷺ إنما جعل الوعيد على ذلك، فيبقى ما عداه على الأصل الذي يشملُه، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْرَوْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [البقرة: ٥١]، ثم اختلف المحرَّمون، ما هي العلة؟

فقال بعضهم: لئلا يُضَيَّقَ على الذهب والفضة؛ فتكون النقود شحيحة قليلة؛ لأن النقود فيما سبق كانت من الذهب والفضة، الذهب يُسَمَّى دينارًا، والفضة تسمى درهماً، قالوا: فلو أنه رُخِّص للناس أن يستعملوا في الأواني الذهب والفضة لكان هذا تضيقًا على التقدين.

وقيل: إن العلة الفخر والخيلاء؛ لأنه لاشك أن الذي يستعمل ذلك سيكون في نفسه خيلاء وفخر، فيكون تحريمها من أجل هذا. فكل ما أدَّى إلى الفخر والخيلاء يكون محرَّمًا كجَرِّ الثياب مثلاً.

وقال بعضهم: العلة ذكرها النبي ﷺ في قوله: «فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَلَكُمْ فِي

(١) أخرجه إسحاق ابن راهويه في «مسنده» (١/١٤٢، ١٧٣)، وهو عند ابن سعد في «طبقاته» (١/٤٣٧).

الْآخِرَةَ^(١)؛ والمعنى: أن مَنْ تَلَذَّذَ واستمتع بأواني الذهب والفضة فإنما يَحْرِمُ نَفْسَهُ ذلك في الجنة؛ لأن المؤمنين أو انبيهم من الذهب والفضة في الجنة لا في الدنيا، وهذا لاشك أنه هو المعتمد؛ لأنه تعليلُ النبي ﷺ، وهذا كقوله ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الخمرَ في الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ»^(٢).

وإذا قلنا: إن المحرم استعمالها في الأكل والشرب فقط فقد بنينا على أصل، وهو أن الأصل في جميع ما في الأرض هو الحِلُّ والإباحة، ولا يخرج عن الأصل إلَّا بقدر ما أخرجه الكتابُ والسُّنةُ فقط، فالخنزير مثلاً مِمَّا خُلِقَ في الأرض لكنه مُحَرَّمٌ؛ لأنه نُصَّ عليه، كذلك ما جاء في السُّنة؛ كالنهي عن كل ذي نابٍ من السُّباع، والنهي عن كل ذي مَخْلَبٍ من الطير^(٣) وما أشبه ذلك، فيبقى الحكم على الأصل ولا يخرج عن هذا الأصل إلَّا بمقدار ما أخرجه السُّنة.

نعم، لو فُرض أن استعماله في غير الأكل والشرب يكون فيه تأثير على القلب؛ بأن لا يكون همه إلَّا هذه الأواني واقتناؤها وما أشبه ذلك، فهنا تَحْرُمُ تحريم الوسائل، لا تحريم الأعيان، ولا غرابة في ذلك؛ لأن الشيء المباح قد يكون واجباً وقد يكون حراماً حسب ما يكون ذريعة له، ولذلك نقول: المباح يمكن أن تجري فيه الأحكام الخمسة، قد يكون واجباً وقد يكون حراماً وقد يكون مكروهاً وقد يكون مستحباً، والأصل فيها الإباحة.

يدلُّ لهذا -أيضاً- أن أُمَّ سلمة رضي الله عنها وهي راوية الحديث كان عندها جُلُجُلٌ من فضة -يعني: مثل ما نقول: العلبة- فيها شعرات من شعر النبي ﷺ يستشفي بها المرضى، إذا مَرِضَ المريض أتوا بماء وصبَّوه في هذا الجُلُجُلِ ثم خضخضته بهذه الشعيرات ثم أُسْقِيَ المريض، فيشفى بإذن الله ﷻ، وهي راوية الحديث وأعلمُ بمعناه، فهنا استعملتِ الفضة في حفظ الشعر، كذلك لو فُرض أن هناك أدوية لا تحفظ إلَّا في عُلْبٍ من الذهب أو الفضة، فلا حرج من استعماله، لأننا لم نستعملها في أكل ولا شرب^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٥٤٢٦)، ومسلم (٢٠٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٧٥)، ومسلم (٢٠٠٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٩٣٤).

(٤) سئل الشيخ رحمه الله عن حكم استعمال الملاعق المصنوعة من فضة، هل تأخذ حكم الأكل في آية الفضة؟ فأجاب رحمه الله: نعم، يحرم على الإنسان أن يأكل في الملاعق المصنوعة من الفضة.

وفي هذا: إثبات يوم القيامة، وإثبات الأكل والشرب في ذلك اليوم، وإثبات الأواني، والله ﷻ ذكر في القرآن عدة أنواع، قال في سورة الإنسان: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا ۝ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ ۝﴾ [الإنسان: ١٠-١٦]، يعني: لصفاتها، يحسبها الإنسان قوارير من الزجاج، وهي من فضة وهذا لمجرد التقريب، وإلا فالأمر أعظم مما يتصور الإنسان، ولا يمكن أن يحيط الإنسان بما في الجنة من نعيم؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝﴾ [الأنعام: ١٧].

فإن قال قائل: هل مداواة بآثار الرسول ﷺ من الأسباب الشرعية، أم من الأسباب المحسوسة؟ وما قولكم في أن بعض الصوفية تتعبد الآن بها؟

فالجواب: هذه أسبابها خفية، لكن آثارها محسوسة، وهي ليست موجودة الآن. وأما الصوفية فأكثر ما عندهم الكذب والدجل، فالآن لا يوجد آثار، حتى ما يُزعم أنه في تركيا من شعرات النبي ﷺ أو نعل النبي ﷺ كل هذا كذب، أنت الآن في القرن الرابع عشر من الهجرة؛ وقد توالى على هذه الآثار أمم لم ترها.

وسبب تسميتهم بالصوفية، منهم من يقول: إنهم سمُّوا صوفية من الصُّفَّة كأنهم أبناء أهل الصُّفَّة، وهذا غير صحيح؛ لأنه لو كان كذلك لقليل: الصُّفِّيَّة، وقيل: إنهم من الصفا، وهذا غلط أيضًا، لو كان كذلك لقالوا: الصَّفَوِيَّة، وقيل: إنه من الصُّوف، وهذا هو الصحيح، وكان قداماؤهم لا يلبسون الكتان والشيء الأملس الرقيق الناعم، ولكن يلبسون ما تُسج من الصوف باليد فيكون خشنًا أحرش، يدَّعون أن ذلك زُهد، والزهد والله لا يكون في اللباس، وإنما الزهد في القلوب.

يقول البعض: إن الصوفية فيها بعض الخير مثل مسائل القلوب، فيقول: لا حرج علينا أن نأخذ ما عندهم من هذا كما فعل أئمة الإسلام مثل ابن القيم وغيرهم، ويستدلون لذلك بتأليف ابن القيم رحمه الله؛ كما في «مدارج السالكين» أنه شرح كتاب الهروي وهو صوفي، ويستدلون أيضًا بالعبارات والتقسيمات التي في هذا الكتاب عن المنازل والارتقاء من منزلة إلى منزلة والأحوال وهكذا، فكيف نجيب عن هذا؟

الجواب أن نقول: نجيب عنه بكلمة واحدة، خير الحديث: كتاب الله، وخير الهدى: هدي محمد، إذا كانت هذه الطريقة على هدي محمد وعلى كتاب الله، فمرحبًا وأهلاً، أمّا إذا كانت مخالفة، فلا، ولو زعموا أن في ذلك رقة للقلب، وهذا صحيح، هم قلوبهم لينة وأعينهم دامعة لكن ما الفائدة إذا لم يكن على الطريق الصحيح، ففيهم لباقة وفيهم حسن

خلق، والإنسان ربما يقتدي بهم، لكن المشكلة العبادة التي ابتدعوها، كل هذا غلط، ومن أين جاءت الأحوال هذه والبدع!!؟

وهنا مثال جيد: إن كان عندنا غسل لا سُمْ فيه، وآخر فيه سُمْ، فإننا نأخذ الصافي ولا شك. ولا ينبغي أن يحملنا هذا على إنكار ما عندهم من الخير؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ٓأَلَّا تَعْدِلُوا﴾ [التكوير: ٨]. ولكن ماذا ينفع هذا الخير بجانب ما عندهم من شرٍّ كثير غالب، كرفع التكليف، والإيمان بالأقطاب ونحوه. وإذا نظرنا إلى الرَّافضة الآن نجد أنهم من أحسن الناس أخلاقاً من جهة المداراة والمداينة وما أشبه ذلك، وعندهم التقية دين وعقيدة، والإنسان إذا جلس إليهم ربما يقع في قلبه محبة لهم، وهم على ضلال تعرفونه، لكن الواجب على الإنسان أن يقول الحق



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ تَخْرِيمِ اسْتِغْمَالِ إِنَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَخَاتَمِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ عَلَى الرَّجُلِ
وَأَبَا حَتَمٍ لِلنِّسَاءِ وَأَبَا حَتَمٍ الْقَلَمِ وَنُحْوِهِ لِلرَّجُلِ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى أَرْبَعِ أَصَابِعٍ
ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- (٢٠٦٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّوَيْمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَبِثَةَ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ سُوَيْدٍ بْنُ مَقْرِنٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ؛ أَمَرَنَا: بِعِمَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَإِثْرَارِ الْقَسَمِ - أَوْ الْمُقْسِمِ -، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ. وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمٍ أَوْ عَنْ نَحْتِ الذَّهَبِ، وَعَنْ شُرْبِ الْفِضَّةِ، وَعَنِ الْمَيَاطِرِ، وَعَنِ الْقِسِيِّ، وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالْإِسْتَبْرَقِ وَالذِّيَّاجِ^(١).

هذه أوامر ونواهٍ، أوامر سبع، ونواهٍ سبع، ويحتمل أن النبي ﷺ جمعها في حديث، فقال: «أَمُرُّكُمْ بِسَبْعٍ وَأَنْهَأَكُمْ عَنْ سَبْعٍ» ويحتمل: أن البراء جمعها من عدة أحاديث، والمعنى لا يختلف، فالمقصود أن هذا مما أمر به الرسول ﷺ، أمرنا بسبع:

(١) أخرجه البخاري (٥٨٦٣).

أولاً: «عِيَادَةُ الْمَرِيضِ»، وعيادة المريض سنة مؤكدة، بل هي فرض كفاية على القول الراجح، ولا يمكن أن يكون مريضاً من المسلمين لا يعودُه أحد.

فالصواب: أن عيادة المريض فرض كفاية، وقد تتعَيَّن على الإنسان الواحد إذا كان تركُّها يُعتبرُ قطيعةً رحم، فهنا يتعيَّن أن يعودَ مريضه؛ لئلا يكون من القاطعين، ثم إذا عاد المريض هل يفتح عليه باب الدنيا ويأتي بالأزهار والأطياب والمناظر الجميلة، أو يفتح عليه باب الآخرة؟!

نجد أن أهل الدنيا يفتحون عليه الدنيا، فالأوربيون وغيرهم ممن ليس لهم هم إلا الدنيا يأتون بهذه الأشياء: أزهار، مناظر، وما أشبه ذلك؛ ليتعلق قلب المريض بها فيتخلَّى عن المرض، هكذا زعموا.

ولكن الصحيح: أن تأتي إليه بروائح الآخرة، تذكِّره بالتوبة، تحثُّه على الذكر وتقول له: أنت الآن في فراغ لا شغل ولا شيء، اشغل وقتك بالذكر، من غير أن تُشعره بقرب أجله، وقل له: أنت الآن في فراغ، عليك بالذكر، عليك بالقرآن، تقول له أيضاً: أنت الآن مصابٌ بمرض، قد يؤلمك جسدياً، وقد يؤلمك نفسياً، والألم الجسدي خفيف، لكن اصبر، إن الإنسان المؤمن لا يصيبه شوكة إلا كفر الله بها عنه^(١)، وتفرَّحه، وكذلك - أيضاً - إذا كان هذا الرجل مِمَّن له معاملات مع النَّاس تحثُّه على كتابة المعاملات والديون التي عليه، إن كان لم يكتبها؛ حتى لا تضيع حقوق الناس.

وفي عيادة المريض، هل الإنسان يتأخر فيها ويُطيل الجلوس أو ينصرف بسرعة؟ الصواب: أن هذا يرجع إلى الحال الواقع، إذا رأيت من المريض السرور بوجودك والانبساط إليك، فالأفضل أن تجلس؛ لأن سرور المريض نصف العلاج، وإذا رأيت العكس وأن الرجل يتململ، أو يريد أن يكون أهله عنده أو ما أشبه ذلك فاخرج ولا تتأخر، وإذا أشكل عليك الأمر فهل تجلس أو تخرج؟

نقول: اخرج، وخفِّف، ثم إذا استأذنت، وقال لك: اجلس، وقال: أنا مسرور وأنت

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى ما أخرجه البخاري (٥٦٤١، ٥٦٤٢)، ومسلم (٢٥٧٣) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: «مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا حَزَنٍ وَلَا أَذًى وَلَا هَمٍّ، حَتَّى الشُّوْكَةِ يُشَاكُّهَا إِلَّا كَفَرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ». الوصب: أي: المرض.

وسعت صدري أو ما أشبه ذلك، اجلس، لا يوجد إشكال، لكن إذا دار الأمر بين أن تطيل الجلوس أو تسرع، أسرع ما دمت لم تعلم هذا أو هذا.

وعيادة المريض، هل تكون في الأسبوع مرة، أو في كل يوم مرة، أو تكون يوماً بعد يوم؟ هذا يرجع إلى علاقة الإنسان بهذا المريض، إذا كان من الأقارب الأقارب، فهذا ربما نقول: إنك تعودته كل يوم، وإذا كان أبعد فعلى حسب الحال.

إذن: عيادة المريض على القول الراجح فرض كفاية. وإلحاقاً لقولنا: عيادة المريض، هل يُعاد المريض الفاسق؟

الجواب: في هذا تفصيل، إن كان الإنسان يريد أن يعرض عليه التوبة ويرغبه فيها، ويطمع في أن يتقبل هذا، فلا شك أن الذهاب إليه أوكد من الذهاب إلى الإنسان المستقيم؛ لأنك تنقذه، وإذا كان لا يستفيد من ذلك فأرى أن لا يُعاد، خصوصاً إذا كان مجاهرًا بالمعصية؛ لأننا إذا هجرناه ارتدع غيره، وهذا مكسب.

ثانياً: «اتباع الجنائز»؛ واتباع الجنائز من البيت إلى المسجد إلى المقبرة؛ لقوله ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ»، قيل: يا رسول الله: ما القيراطان؟ قال: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ: أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ»^(١)، مثل أحد في عمل يسير، والجزاء كثير وباقي، ولَمَّا حَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: لَقَدْ فَرَطْنَا فِي قَرَارِيطٍ كَثِيرَةٍ^(٢)، ثم صار لا تكون جنازة إلا أتبعها بالحديث هؤلاء الذين يغتتمون الأوقات في الأعمال الصالحة.

واتباع الجنائز، هل الإنسان يتبعها بمعنى: أنه يكون خلفها أو أمامها، أو عن يمينها أو عن يسارها؟

الجواب: أن ذلك حسب الحاجة والراحة، فإذا دار الأمر بين الأمام والخلف واليمين واليسار، فالأمام أفضل، لاسيما إذا كان الرجل قدوة في الإسراع أو في التباطؤ بها؛ لأن الناس في الجنائز يختلفون، بعضهم يتباطئون جداً، كأنما يمشون على الركب، وبعضهم يسرع جداً حتى لو كان شيء متهم أن يخرج من بطن الميت لخرج، وهذا لا

(١) أخرجه البخاري (١٣٢٥)، ومسلم (٩٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٢٤)، ومسلم (٩٤٥).

ينبغي، بل إسرار بلا خيب، كما قال الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وهل يليق بمتبع الجنازة أن يتحدث بما يُضحك الناس؟

الجواب: لا، هذا غير لائق، يجب أن تتبع الجنازة باعتبار، فأنت الآن تابع للجنازة، قائم بيدنك، تمشي على قدميك، وغداً ستكون محمولاً كما حَمَلَتْ أَنْتَ الجنازة فتأمل وتدبر في حالك، وتدبر إلى أين هذا الرجل سيذهب؟! إلى دار الجزاء، انتهى كل شيء، ما بقي إلا أن ينتظر قيام الساعة فقط، تأمل هذه الأشياء، فلماذا قُدِّرَ أن أحداً تكلم في أمور الدنيا فعليك أن تمنعه، فتقول له: ليس هذا وقت التحدث في مثل هذه الأمور، كذلك الضحك، فليس هذا وقت ضحكك، هذا وقت اعتبار، ووقت بكاء لمن أصيب، اتبع الجنازة على الوجه المشروع باعتبار وتدبر، ولا تجلس حتى توضع في الأرض للدفن. اللهم إلا إذا كان هناك حاجة كرجل تعب وأراد أن يجلس فلا بأس.

اتباع الجنازة، هل يكون بركوب أو بسير على الأقدام، وهل توضع الجنازة في سيارة أو يحملها الناس على أعناقهم؟

الجواب: الأفضل أن يحملها الناس على أعناقهم؛ لأن ذلك أكمل في العظة والعبرة؛ ولأن الجنازة إذا مرّت على النعش من عند الناس دعوا لها، وقالوا: مَنْ هذا؟ غفر الله له، ثم يكون لها هبة في النفوس، ثم إن السنة لمن مرّت به أن يقوم حتى تتجاوزهُ^(١) تعظيماً للموت وتنبهها للنفس إذا وضعت هناك للدفن.

ويشارك في الدفن ويتولّى الدفن مَنْ وصّى الميت أن يدفنه إذا كانت هناك وصية، وإلا فمَنْ كان أعرف بالدفن والتلحيد.

وإذا انتهى من الدفن يقف على القبر ويقول: اللهم اغفر له، اللهم ثبته - ثلاث مرات - ثم ينصرف.

واتباع الجنائز، هل هو خاصّ بالكبار أو يعم حتى الصغار؟

الجواب: يعمّ الصغار والكبار، حتى الطفل إذا صليت عليه وتبعته حتى يدفن فلك قيراطان.

(١) وذلك لما أخرجه البخاري (١٣١٠)، ومسلم (٩٥٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَعَ».

وتخصيص بعض الناس أحسن الثياب؛ لحضور الجنائز يعتبر من البدع، وينهى عنه.
واتباع الجنائز، هل يشمل هذا أهل المعاصي أو لا؟

الجواب: ظاهر الحديث العموم، إلا أهل البدع، فأهل البدع لا تتبعهم وهذا من فضيحة الله لهم، أهل البدع لما كانت البدع قائمة والدعوة إليها قائمة، إذا مات ميتهم يخرجون به في الليل ويدفنونه، ولا يتبعه أحد من أهل السنة، فالمبتدع لا تتبع جنازته.
فإن قال قائل: إذا كان في البلد البدعة قائمة والمبتدعة كثيرون، فإن عدم اتباع جنازتهم يؤدي إلى فتنه؟

فالجواب: من كانت بدعتهم مكفرة فلا تتبعه بكل حال، وأما من كانت بدعته مفسقة، فإذا رأيت أن من درء المفاسد أن تتبعه فلا بأس.

ثالثاً: «تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ»: أن تقول له إذا حَمِدَ الله: يرحمك الله؛ بشرط أن يحمداً الله، فإن لم يحمداً الله، فلا تشمته.

قال العلماء: وإنما يُمنع من تشميت من لم يحمداً الله تعزيراً له؛ لتركه حق الله ﷻ؛ لأن العطاس نعمة من الله ﷻ، ودليل على النشاط وعلى الحيوية، ولهذا كان العطاس من الله. والثاؤب من الشيطان^(١)، ومما سمعناه من ضوابط العوام يقولون: من عطس ما فطس، وفطس؛ يعني: مات؛ لذلك يسمون الميتة: فطيسة؛ بمعنى: مفطوسة، ويقولون فيما إذا سألوا على المريض -يسألون أهله-: هل عطس؟ إذا قالوا: نعم، قالوا: الحمد لله، خطأه الشر، فالعطاس نعمة، ودليل على النشاط والحيوية والصحة، فكان من حق الله ﷻ أنك إذا عطست تقول: الحمد لله، إذا قلت ذلك، كان حقاً على من سمعك أن يقول: يرحمك الله! واختلف العلماء رحمهم الله: هل تشميت العاطس واجب كفائي؛ يعني: واجب على الكفاية أو واجب على العيان؟

أكثر العلماء على أنه واجب على الكفاية، واختار ابن القيم رحمه الله: أنه واجب على

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى ما أخرجه البخاري (٦٢٢٣)، ومسلم (٢٩٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَاطِسَ وَيَكْرَهُ الثَّائِبَ، فَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ، فَحَقَّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمْعُهُ أَنْ يُسَمِّتَهُ، وَأَمَّا الثَّائِبُ فَإِنَّمَا مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلْيَرُدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِذَا قَالَ: هَا. ضَحِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ»، واللفظ للبخاري.

الأعيان واستدل بقول النبي ﷺ: «كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ»^(١)، كل مَنْ سمعه، ونشترط ألا يكون في ذلك تشويش فيكفي الواحد، فلو أصبتم بركام وصار كل واحد يعطس من جانب ومن الوسط أيضًا، وقلنا: أنه يجب على كل واحد سمعه أن يُشَمِّتَهُ، فيكون هناك تشويش ويقطع الدرس، فإذا كان يوجد تشويش نقتصر على واحد، لكن هل يُسَنُّ للعاطس أن يجهر بالحمد إعلانًا للسنّة وترقبًا للدعوة؟

الجواب: نعم، ولكن مع عدم التشويش بأن يرفع صوته بالحمد، ثم يقول: التّشْمِيتُ فرض على الأعيان، فإذا كان يشوش على الناس إما في القراءة أو غيرها فلا يفعل، وإلا فكما تعلمون قصة معاوية بن الحكم رضي الله عنه، سمع مصليًا يصلي ويقول: الحمد لله^(٢). فإذا كان في الصلاة هل يرفع صوته بالحمد؟

إن أخذنا بظاهر حديث معاوية بن الحكم قلنا: نعم، وإن قلنا: إن في ذلك تشويشًا، وربما يتعجّل بعض المصلين ويقول: يرحمك الله ذهولًا، فنقول: الحمد لله بينك وبين نفسك. رابعًا: قوله: «إِبْرَارِ الْقَسَمِ»؛ يعني: إذا أقسم عليك أخوك، فإن من حقّه عليك أن تبرّ بقسمه؛ لأنك إذا فعلت ذلك طمأنت نفسه، وهو في الغالب لم يحلف عليك إلاّ محبة لك؛ لأنه إمّا أن يحلف عليك ألاّ تفعل شيئًا؛ لأنه يضرك، أو أن تفعل شيئًا؛ لأنه ينفعك، فكان إِبْرَارِ الْقَسَمِ أو المقسم من حقوق الإنسان على إخوانه.

ولكن، هل ينبغي للإنسان، أو هل يصوغ للإنسان أن يقسم على غيره أن يفعل فيلزمه؟ الجواب: لا، أمّا إذا دعاك لدعوة، واعتذرت، وقال لك: والله لا بد أن تأتي، تقول: عندي عذر، قال: عليّ الطلاق: لا بد أن تأتي، هذا غلط عظيم، فالذي ينبغي للإنسان: أن يكون هيئًا لينا، إن حصل له مطلوبه فهذا المطلوب، وإن لم يحصل فليكن سهلًا مع إخوانه، وأخوك إذا دعاك أو أقسم عليك فكن هيئًا لينا، ولا تخرج الناس. وهل يُقَسَمُ الإنسان على غيره أو لا؟

فالجواب: لا؛ لأن ذلك يخرجه، وإذا أقسم، فهل تبرّ بيمينه على كلّ حال؟ فالجواب: لا، وفي ذلك تفصيل.

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧).

لو أقسم على أن نفعل معصية مثلاً. هل نبرّ بيمينه؟

فالجواب: لا؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق^(١)، أو أقسم علينا أن نفضي إليه سرّاً مما اتُّمِنّا عليه، أو ممّا تختص به بيوتنا، هل نبر بقسمه؟
الجواب: لا، بل نوبخه، ونقول: ليس من حقّك أن تقسم.
إذن: فالمراد: إبرار القسم الذي ليس فيه معصية ولا إفشاء سرّ، ولا مضرة على الإنسان.
فإذا قال قائل: ما هو الدليل على هذه القيود؟

فالدليل هو: أن الشريعة الإسلامية متكاملة، يُكْمَل بعضها بعضاً ولها قواعد يُرجع إليها، ولو أراد النبي ﷺ أن يتكلّم عند كلّ مطلق بما يجب أن يُقيد به، لكان الحديث الواحد يستوعب صفحات، لكن يذكر الشيء مطلقاً، ثم يُقَيّد بما تدل عليه الشريعة، وأحكامها وحكمها، ولذلك ذكر في حديث أبي شريح في مكة: «لَا يَحِلُّ لِمَرِيٍّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا»^(٢)، قيدنا ذلك بالمعصوم ﷺ، رغم عدم وجوده في الحديث، لكن قواعد الشريعة تقتضي ذلك.

«لَا يُعْضَدُ بِهَا شَجَرَةٌ»، مقيدة، شجرة من شجر الحرم، لا مما أنبتة الإنسان، وهلمّ جرّاً، وهذه القاعدة ينبغي أن تتبّه لها حتى تسلم من أشياء كثيرة.

خامساً: «نَصْرُ الْمَظْلُومِ». يعني: إيعاته على رفع الظلم عنه أو دفعه عنه، والفرق بين الرّفْع والدّفْع، أن الرّفْع بعد وقوع الظلم، والدفع بعد إرادة الظلم، كأن تشعر من شخص جائر أنه يريد أن يظلم أخاك، فالواجب نصره، فيكون بالدفع؛ لأنه قبل وقوع الظلم، أما لو عرفت أنه مظلوم، فيجب أن تنصره برفع الظلم عنه، فلماذا كان الظالم، لا يندفع إلّا بدراهم وأنت قادرٌ وجبّ عليك أن تبذل له الدّراهم؛ لأنّ نصرَ المظلوم واجبٌ.

ومِنْ نَصْرِ الْمَظْلُومِ: أنك إذا سمعت أحداً يقع في عرض أخيك وجب عليك أن تدفع عنه.
وكذا نصر الظالم أيضاً، فقد أمرنا نبينا ﷺ أن ننصر الظالم، قالوا: يا رسول الله كيف نصره؟ قال: «أَنْ تَمْنَعَهُ مِنَ الظُّلْمِ»^(٣). لأنك إذا منعت من الظلم، نصرته على نفسه الأمّارة بالسوء.

(١) أخرجه أحمد (١/١٣١).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٤)، ومسلم (١٣٥٤).

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٥٢).

سادساً: «إِجَابَةُ الدَّاعِي»؛ يعني: إذا دعاك أخوك إلى طعام أو شراب إلى بيته فأجب بأمر النبي ﷺ، لكن هذا -أيضاً- مقيدٌ بقيود منها:

- ألا يكون الداعي ممن يجب هجره، كصاحب بدعة فهذا لا تجبه، وإن كانت بدعته غير مكفرة.

- ألا يكون عليك ضرر، فإن كان عليك ضرر لم يجب عليك أن تجيب الدعوة، حتى ولو كانت دعوة عرس.

- ألا يكون في مكان الدعوة منكر، فإن كان فيه منكر، فإن كنت تستطيع أن تغيّره أو تخففه؛ وجبت عليك الإجابة من أجل إزالة المنكر أو تخفيفه، فإن لم تعلم بالمنكر حتى حضرت، فإن قدرت على أن تغيّر وإلا فانصرف.

وهل يُشترط أن يكون مال الداعي حلالاً لا شبهة فيه؟

الجواب: لا يُشترط، إلا إذا علمت أنه سيذبح لك شاة معصوم محترم؛ يعني: تعرف أنك لو أجبته لذهب إلى رعية الغنم التي ليس له، وذبح وجاء بذبيحة، فهذا لا تجبه. لكن إن كان عنده شبهة فيما يكتسب من ربا أو غش أو ما أشبه ذلك فأجبه؛ لأن ما حرّم لكسبه لا يحرم إلا على الكاسب، والدليل على هذا أن النبي ﷺ قبل هدية اليهود^(١)، وأجاب دعوة اليهود، واشترى من اليهود، واليهود قد عرفوا بأكل السحت وأخذ الربا. إذا علمت أن هذا الداعي مبذّر، وحاله ضعيفة؛ يعني: ماله قليل، لكنه كريم، كل مرة يقول: تفضل ويذبح للضيافة مثلاً، فهل تجيبه أو لا تجيبه؟

الجواب: إن كان عدم الإجابة يؤدي إلى اعتدال هذا الرجل في الإنفاق، لا يسرف ولا يفتّر، وكان بين ذلك قواماً، فنعم، وأمّا إذا كان عدم الإجابة له لا يتنفع به، فإن لم يدعني دعا غيري، فهنا أجبه وانصحه، وقل: إن هذا من الإسراف، أنت حالك ضعيفة، مالك قليل، لا تسرف فإن الله يقول في وصف عباد الرحمن: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (١٧) ﴿الزُّمَر: ٦٧﴾.

سابعاً: «إِفْشَاءُ السَّلَامِ» وهو ممّا أمر به النبي ﷺ، ومن أسباب دخول الجنة، ومن

(١) أخرجه البخاري (٢٦١٧)، ومسلم (٢١٩٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

أسباب كمال الإيمان.

وقوله: «إِفْشَاءُ السَّلَامِ». ولم يقل: «إِفْشَاءُ التَّحِيَّةِ»، وإفشاء السلام؛ يعني: أن تقول: السلام عليكم، والتحية أعم من هذا، وقد رأيتُ أخيراً حدثاً إذا سلّم قال: أسلّم عليكم سلام أهل الجنة - أو كلمة نحوها - وسلام أهل الجنة: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» وهذا يحتاج إلى دليل على العمل به، وهل كان الصحابة رضي الله عنهم وهم أعلم مِنَّا بشريعة الله وأحرص مِنَّا على تطبيقها، يفعلون هذا؟ لا أعلم أنهم كانوا يفعلون هذا، وإنما يسلم الإنسان السلام المعتاد، وسلام أهل الجنة في الجنة الله - يجعلنا وإياكم منهم - أمّا الدنيا سلامها معروف، لكن تجد أن بعض الناس يتكلّم بهذه الكلمة ثم يعشقها الناس، وتذهب كأنها سنة، فانتبهوا لهذا، ولا تتجاوزوا السنة قيد أنملة، فإن هذا هو صلاح القلب وصلاح المجتمع وصلاح الفرد^(١).

السلام أن تقول: «السلام عليك» إن كان واحداً، و«عليكم» إن كان أكثر من واحد، ويرد عليك السلام، كما كان ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم حين سلّم عليه المسيء في صلاته، قال: السلام عليك، قال: عليك السلام^(٢). هذا هو الأصل.

وقال بعض العلماء: إنه يجمع الضمير يقول: السلام عليكم، وهذا وجيه إذا كان في مجلس، يُسلّم على المجلس لا بأس، أمّا إذا كان يُسلّم على واحد فليس بوجيه، وعُلِّل بعضهم الجمع: أنه يسلم على الرجل وعلى الملكين اللذين معه، وفيما أظن أنه لا أحد يستشعر هذا إذا سلّم بالجمع، وإنما يستشعر التعظيم، والجمع يأتي للتعظيم.

(١) سئل الشيخ رحمته الله عن قول البعض إذا دخلوا بيتاً ليس فيه أحد: السّلام عَلَيْنَا وعلى عبادِ الله الصّالحين؟ فقال رحمته الله: ما أعلم في هذا حديثاً.

وسئل - كذلك - عن حكم ابتداء السّلام ورده؟

فقال رحمته الله: ابتداء السّلام سنة، ورده فرض كفاية، إلّا إذا علمنا أن المُسلّم أراد السّلام على شخص معين بالقصد الأول، فهنا يجب على هذا الشخص بعينه أن يرّد السّلام، مثل لو دخل داخل وبالمكان شخص له قيمته العلميّة أو الماليّة أو النسيبيّة، ونعلم أنه أراد بالقصد الأول ذلك الشخص، فيجب على هذا الشخص أن يرّد.

وسئل رحمته الله: هل يجوز السّلام على رجل يجاهر بالمعصية كشارب الدخان؟

فأجاب قائلاً: لا يجوز هجر المسلم، ولو كان يشرب الدخان إلّا إذا كان في هجره مصلحة، بحيث يخجل إذا هُجِر ويدعُ المعصية.

(٢) أخرجه البخاري (٧٩٣)، ومسلم (٣٩٧).

وكثير من الناس اليوم، تحيتهم غير السلام وهي: «مرحباً»، «أهلاً»، «حيّاك الله»، «صباح الخير»، ولكن نقول: ابدأ أولاً بالسلام، بدليل أن النبي ﷺ في حديث المعراج إذا مرَّ بالأنبياء في السَّمَوَات قال للنبي: «السَّلَامُ عَلَيْكَ» قال: فردَّ عليه السلام وقال: مرحباً بالنبي الصالح^(١). وتعلمون أن السلام له فروع كثيرة، لا يتسع المقام لذكرها، وهو مَنْ يُسَلِّم عليه، وهل تُسَلِّم على الكافر أو نرد السلام عليه؟ وهل نسلم على المبتدع أو نرد السلام عليه، أو ما أشبه ذلك؟

وقد سبق شيء من هذا فلا حاجة إلى الإعادة.

نهانا عن سبع:

أولاً: نهى عن الخواتيم أو التختّم بالذهب، والمراد الرِّجَال، أمّا النساء فلا حرج عليهنَّ أن يتختمن بالذهب في كلِّ الأصابع، وأن يلبسن الذهب قِلادة، وأن يلبسنه خروصاً، فيباح للمرأة من الذهب ما جرت العادة بلبسه، وما زاد عن العادة، فإنه إسراف فلا يجوز، وأقرأ قول الله ﷻ في الإنكار عن من قال: لله البنات وله البنون، قال الله ﷻ: ﴿أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْحَلِيِّ وَهُوَ لِلْخَصَائِرِ غَيْرُ مُبِينٍ ۝﴾ [النساء: ١٨]. يعني: كمن ليس كذلك، والمراد بمن يُنشأ في الحلية: هي الأنثى؛ لأنها تُرتى على الحلية ولهذا تجد قلبها متعلقاً بالحلية. فالمراد بـ«نهانا عن خواتيم الذهب» للرِّجَال، وأمّا النساء فلا بأس.

هل لباس الذهب للرجال من كبائر الذنوب؟

الجواب: نعم؛ لأن النبي ﷺ جعل ذلك جرة من نار وهذا وعيد، وكلُّ ما فيه وعيد فهو من الكبائر.

ثانياً: «وعن شُرْبِ بِالْفَضَّةِ» سبق الكلام على ذلك، والذهب من باب أولى، وقد جاء صريحاً في الحديث.

ثالثاً: «وَعَنِ الْمَيَاثِرِ» المياثر هذه ما تُوضع على الرَّحْلِ، وهي مياثر من حرير أو نحوها يستعملها النَّاسُ، ونهى النبي ﷺ عن ذلك.

والصحيح: أن النهي عامٌّ للرجال والنساء؛ بمعنى: أنه يحرم على المرأة أن تفترش الحرير؛ لأن افتراشها للحرير استعمال حرير بائن عنه، وأمّا لبسها الحرير فهذا جائز؛

(١) أخرجه البخاري (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣).

لقول النبي ﷺ: «أَحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِنِسَاءِ أُمَّتِي وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا»^(١).
 رابعاً: «وَالْقِسِيُّ» نوع من الدِّيَاجِ مُحَرَّمٌ عَلَى الرِّجَالِ، أَمَّا النِّسَاءُ فَلَا حَرَجَ.
 خامساً: «وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ»؛ أَي: الْخَالِصِ، وَهَذَا أَيْضًا عَلَى الرِّجَالِ فَقَطْ.
 سادساً: «وَالِإِسْتَبْرَقِ» نوع من الحرير.
 سابعاً: «الدِّيَاجِ» أَيْضًا نوع من الحرير، لَكِنَّهُ مَخْلُوطٌ إِمَّا بِصُوفٍ وَإِمَّا بِقَطَنٍ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سُلَيْمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ إِلَّا قَوْلَهُ: وَلِإِتْرَارِ الْقَسَمِ أَوْ الْمُقْسِمِ. فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْحَرْفَ فِي الْحَدِيثِ وَجَعَلَ مَكَانَهُ وَإِنْشَادَ الضَّالِّ.
 قوله: «إِنْشَادُ الضَّالِّ» هُوَ إِنْشَادُ الضَّالَّةِ، وَهُوَ طَلَبُ مَعْرِفَتِهَا بِمَعْنَى أَنْ يَقُولَ: مَنْ ضَاعَتْ لَهُ الْبَهِيمَةُ، مَنْ ضَاعَتْ لَهُ الدَّرَاهِمُ، وَهَذَا وَاجِبٌ، يَجِبُ أَنْ يُنْشَدَ الضَّالَّةُ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَرَفْهَا سَنَةً»^(٢)، وَلَا يَجُوزُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا، بَلْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِذَا خَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَسْكُتَ وَجَبَ عَلَيْهِ تَرْكُهَا وَحُرْمٌ عَلَيْهِ التَّقَاطُطُهَا، وَهَذَا حَقٌّ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ. ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بِكُلَاهُمَا. عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَ حَدِيثِ زُهَيْرٍ وَقَالَ: إِتْرَارِ الْقَسَمِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَعَنْ الشُّرْبِ فِي الْفِضَّةِ، فَإِنَّهُ مَنْ شَرِبَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْ فِي الْآخِرَةِ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ وَلَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ بِإِسْنَادِهِمْ وَلَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةَ جَرِيرٍ وَابْنِ مُسْهِرٍ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٥١٦٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٢٠)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٩١)، وَمُسْلِمٌ (١٧٢٢).

قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سُلَيْمٍ بِإِسْنَادِهِمْ وَمَعْنَى حَدِيثِهِمْ: إِلَّا قَوْلَهُ: وَإِفْشَاءُ السَّلَامِ. فَإِنَّهُ قَالَ بَدَلَهَا: وَرَدَّ السَّلَامَ. وَقَالَ: نَهَانَا عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ أَوْ حَلَقَةِ الذَّهَبِ.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ وَعَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ بِإِسْنَادِهِمْ. وَقَالَ: وَإِفْشَاءُ السَّلَامِ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ. مِنْ غَيْرِ شَكٍّ.

٤- (٢٠٦٧) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَهْلٍ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، سَمِعْتُهُ يَذْكُرُهُ عَنْ أَبِي فَرَوَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُكَيْمٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ حُذَيْفَةَ بِالْمَدَائِنِ، فَاسْتَسْقَى حُذَيْفَةُ فَجَاءَهُ دِهْقَانٌ بِشَرَابٍ فِي إِنَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ، فَرَمَاهُ بِهِ وَقَالَ: إِنِّي أَخْبَرْتُكُمْ أَنِّي قَدْ أَمَرْتُهُ أَنْ لَا يَسْقِيَنِي فِيهِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَشْرَبُوا فِي إِنَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَلْبَسُوا الدِّيْبَاجَ وَالْحَرِيرَ؛ فَإِنَّهُ لَهْمٌ فِي الدُّنْيَا وَهُوَ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

في هذا دليل: على أن اتخاذ أواني الفضة لا بأس به؛ لأن حذيفة أنكر الشرب منها فقط، فاتخاذها ليس بحرام، لكن الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ حَرَّمُوا اتِّخَاذَهَا، وقالوا: إن اتخاذها يكون ذريعة لاستعمالها في الأكل والشرب، فحَرَّمُوا اتِّخَاذَهَا واستعمالها في غير الأكل والشرب؛ لثلاث يكون داعيًا للأكل والشرب، ولكن يُقال: إن النبي ﷺ عنده من العلم ما ليس عندكم، وكونه يُحَرِّمُ الأكل والشرب؛ معناه: أنها موجودة، ولكن لا يجوز الأكل والشرب فيها.

وفي هذا دليل: على أن الإنسان ينبغي له أن يعتذر إذا وجد عنده ما يُظن أنه راضٍ به من المنكر؛ لأن حذيفة اعتذر عند الحاضرين، وهذا أمرٌ فطري شرعي، أن الإنسان إذا تلبَّس بما يُنكر عليه لكنه مباح له؛ لوجود سبب الإباحة؛ فإنه يُخبر؛ لثلاثتهم، ولهذا لما خرج النبي ﷺ وهو معتكف في المسجد مع زوجه صفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مرَّ به رجلان من الأنصار فأسرعا، فقال ﷺ: «عَلَى رِسْلِكُمَا إِنَّهَا صَفِيَّةٌ»^(٢) وهما أسرعا خجلًا من النبي ﷺ أن يرياه مع أهله، فلما قال: «إِنَّهَا صَفِيَّةٌ»، قالوا: يا رسول الله، سبحان الله! قال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ جَرَى الدَّمِّ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَرًّا» أو قال: «شَيْئًا»^(٣)، فالإنسان يدفع عن نفسه كل

(١) أخرجه البخاري (٥٤٢٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٣٥) ومسلم (٢١٧٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٠٣٥)، ومسلم (٢١٧٥).

مَا يُخْشَى مِنْهُ التَّهْمَةُ، حَتَّى لَا يُتَّهَمَ أَوْ يُظَنَّ بِهِ السُّوءُ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُكَيْمٍ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ حُدَيْفَةَ بِالْمَدَائِنِ. فَذَكَرْنَا نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ «يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ أَوْ لَا عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ حُدَيْفَةَ، ثُمَّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ حُدَيْفَةَ، ثُمَّ حَدَّثَنَا أَبُو فَرْوَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُكَيْمٍ فَظَنَنْتُ أَنَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ عُكَيْمٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ حُدَيْفَةَ بِالْمَدَائِنِ. فَذَكَرْنَا نَحْوَهُ وَلَمْ يَقُلْ: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي: ابْنَ أَبِي لَيْلَى- قَالَ: شَهِدْتُ حُدَيْفَةَ اسْتَسْقَى بِالْمَدَائِنِ، فَأَتَاهُ إِنْسَانٌ بِإِنَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ. فَذَكَرَهُ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُكَيْمٍ عَنْ حُدَيْفَةَ.

(...) - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ. ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا بَهْزُ كُلُّهُمُ عَنْ شُعْبَةَ. بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ وَإِسْنَادِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ شَهِدْتُ حُدَيْفَةَ. غَيْرَ مُعَاذٍ وَحْدَهُ إِنَّمَا قَالُوا: إِنَّ حُدَيْفَةَ اسْتَسْقَى.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ كِلَاهُمَا عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ حُدَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَنْ ذَكَرْنَا.

٥- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سَيْفٌ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: اسْتَسْقَى حُدَيْفَةُ فَسَقَاهُ جَوْسِيٌّ فِي إِنَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ، وَلَا الدِّيَّاجَ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا؛ فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا».

٦- (٢٠٦٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةَ سَيِّرَاءٍ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبَسْتَهَا

لِلنَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ». ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا حُلَّةٌ فَأَعْطَى عُمَرَ مِنْهَا حُلَّةً، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَسَوْنِيهَا وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةِ عَطَارِدٍ مَا قُلْتَ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا». فَكَسَاهَا عُمَرُ أَخَاهُ مُشْرِكًا بِمَكَّةَ^(١).

في هذا الحديث فوائد:

منها: أنه ينبغي للإنسان أن يلبس أحسن ثيابه يوم الجمعة؛ لأن يوم الجمعة يوم عيد، ينبغي أن يُخصص بأشياء تفيد الفرح والسرور.

ومنها: التجمل للوفد، إذا جاء لك وفدٌ لهم قيمتهم في مجتمعهم كالسادات في عشائرهم فلتجمل لهم، فإن ذلك من هدي النبي ﷺ؛ بمعنى: أنه إذا كان عليك الثياب العادية، فالبس ثياباً أخرى، ثياب الجمال.

ومنها: أن من لبس الحرير المخلوط بغيره فإنه يحرم عليه؛ لأن السَّيْرَاءَ؛ يعني: مخلوطة بحرير، ولكن العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ قالوا: إنه يُباح علمُ الحرير إذا كان أربع أصابع مجتمعة فما دون، وأمّا إذا كان مُختلطاً فيُنظر إلى الأكثر؛ يعني: إذا كان مجتمعاً في مكان فيباح منه أربع أصابع فما دون، وإذا كان متفرّقاً فيُنظر إلى الأكثر ظهوراً، إن كان الأكثر الحرير، صار حراماً، وإن كان الأكثر ما خلط معه صار حلالاً.

الحلة السَّيْرَاءَ: إذا كانت سُيُورُهَا الحريرية أضخم من السيور القطنية مثلاً، هل تحرم؟ الجواب: نعم، تحرم؛ لأن هذا هو الأكثر، وإن كان العكس حلّت، وإن تساوى الأمران صار الحكم متساوياً بمعنى أننا نقول: تجوز، ولكن الورع تركه، فقولنا: يجوز؛ لأنَّ الأصل الحِلُّ، وقولنا: الورع؛ لأن هذا الخليط ظاهرٌ بيّنٌ، فالورع ترك ذلك. وفيه: أن لبس الحرير على الرِّجال من كبائر الذنوب؛ لأن النبي ﷺ قال: «هذا لباسُ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ»؛ أي: مَنْ لَا نصيب له في الآخرة.

وفي الحديث أيضاً دليل: على أن الهبة حسب نيّة الواهب؛ لأن النبي ﷺ لما أعطاهَا عُمَرَ ظَنُّ عُمَرُ أنه يُريد أن يلبسها، ولكن النبي ﷺ بيّن أنه لا يريد أن يلبسها، ولكن يمكن أن يعطيها للنساء أو يعطيها لمن يُباح له لبس الحرير لحاجة أو ما أشبه ذلك.

وعمر عليه السلام أعطاهما أخاه له مُشركًا في مكة، فيُستفاد من هذا: أنه لا بأس أن يُهدي الإنسان إلى أقاربه المشركين. ولكن هل يُهدي لهم ما كان حلالًا لهم حرامًا على المسلم؟

الجواب: ظاهر الحديث نعم؛ لأن عمر فعل هذا في عهد النبي ﷺ، والغالب أن النبي ﷺ يعلم بذلك، فإن لم يكن يعلم، فالله يعلم، والله ﻋَظِيمٌ لا يُقَرُّ عباده على المحرَّم. بقي أن يقال: هل يُستفاد من هذا الحديث أن الكُفَّار لا يُخاطبون بفروع الإسلام؟ نقول: نعم، بعض العلماء استدللَّ بهذا الحديث على أن الكُفَّار لا يُخاطبون بفروع الإسلام؛ يعني: لا يلحقهم في تركها ذنب إن كانت واجبة ولا في فعلها إن كانت محرمة. والصحيح: أنهم مُخاطبون بفروع الشريعة، إذا كانوا يعتقدون تحريمها. فمثلاً: لو أن هذا الكافر لم يرك ولم يصل هل يعاقب على هذا أو لا؟

الجواب: يعاقب؛ لقوله تعالى: ﴿مَّا سَلَكَكُمْ سَقَرٌ ۖ فَالُوا الزُّنُكُمِ مِنَ الْمُصَلِّينَ ۚ وَلَئِنْ تَطَوُّعُ الْمُتَكِينِ ۖ وَكُنَّا نَحْوُكُمْ مَعَ الْخَاطِبِينَ ۖ وَكَانَ كَذِبٌ يَوْمَ الَّذِينَ ۖ حَتَّىٰ أَتَيْنَا الْيَقِينَ ۖ﴾ [التكوير: ٤٧-٤٨]. بل نزيد على هذا أن الكافر يُحاسَب على الشيء المباح للمسلم كالطعام والشراب واللباس؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ۖ وَالطَّيِّبَاتُ مِنَ الرِّزْقِ ۚ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ﴾ [التكوير: ٣٢]. عُلِمَ من ذلك أنها ليست لغير المؤمنين، وأنها ليست خالصة لهم أيضًا يحاسبون عليها، وكذلك ممَّا يدلُّ على ذلك قول الله ﻋَظِيمٌ: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا ۖ﴾ [التكوير: ١٣]. فمفهوم الآية أن من ليس بمؤمن فعليه جُنَاح، والمعنى يقتضيه، كيف تتمتع بنعم الله وتكفر به؟! فلهذا كان الأثر والنظر يدلان على أن الكُفَّار مخاطبون بفروع الشريعة، ولكن لا نلزمهم بها حال كفرهم، كما لا نلزمهم بقضائها إذا أسلموا.

ودليل هذا: أن النبي ﷺ ما كان يأمر المشركين بأن يأتوا بفروع الشريعة، ولا أمرهم بقضائها لما أسلموا.

إذن: الفائدة من قولنا إنهم مخاطبون، زيادة عقابهم في الآخرة.

قَالَ النَّوَوِيُّ رحمته الله في «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٤/٥٣-٥٤):

قوله: «فَكَسَاهَا عُمَرُ أَخَاهُ لَهُ مُشْرِكًا بِمَكَّةَ». هكذا رواه البخاري ومسلم، وفي رواية البخاري في كتاب قال: أرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم، فهذا يدل على أنه أسلم بعد ذلك. وفي رواية في مسند أبي عوانة الإسفراييني: فكسها عمر أخاه له من أمه

من أهل مكة مشركًا .

وفي هذا: دليل لجواز صلة الأقارب الكفار والإحسان إليهم، وجواز الهدية إلى الكفار .
وفيه: جواز إهداء ثياب الحرير إلى الرجال؛ لأنها لا تتعين للبسهم، وقد يتوهم متوهم أن فيه دليلًا على أن رجال الكفار يجوز لهم لبس الحرير، وهذا وهم باطل؛ لأن الحديث إنما فيه الهدية إلى كافر، وليس فيه الإذن له في لبسها، وقد بعث النبي ﷺ ذلك إلى عمر وعلي وأسماء رضي الله عنهم، ولا يلزم منه إباحة لبسها لهم، بل صرح رضي الله عنه بأنه إنما أعطاه؛ ليستفح بها بغير اللبس، والمذهب الصحيح الذي عليه المحققون والأكثر: أن الكفار مخاطبون بفروع الشرع، فيحرم عليهم الحرير كما يحرم على المسلمين والله أعلم . اهـ .
ولهذا لا يمكن أن نُهدي الخمر لنصراني مع أنه يعتقد حله؛ لأنهم مخاطبون بفروع الشريعة فإذا أهدينا لهم ما يحرم أعناهم على هذا وظلمناهم؛ لأنهم سيحاسبون عليه .
فإن قال قائل: ما حكم الهدية إلى الكافر غير القريب؟

فالجواب أن يقال: اقرأ ما في سورة الممتحنة، قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَيِّلُواكُم فِي الدِّينِ وَلَمْ يَخْرُجُوا مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝٨﴾ [الممتحنة: ٨] .
وقلنا: الهدية على نية المهدي، فإذا أعطى شخص آخر ثوبًا أو أعطاه أي شيء يريد أن يتفح به في وجهه ما، فليس له أن يتفح به فيما سواه إلا بإذن الواهب؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى...» (١) .

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنِي سُؤْدَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَنَحْوِ حَدِيثِ مَالِكٍ .

٧- (...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: رَأَى عُمَرُ عَطَارِدًا التَّمِيمِيَّ يُقِيمُ بِالسُّوقِ حُلَّةَ سَيَرَاءٍ - وَكَانَ رَجُلًا يَغْشَى الْمُلُوكَ وَيُصِيبُ مِنْهُمْ -

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) .

فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَأَيْتُ عُطَارِدًا يُقِيمُ فِي السُّوقِ حُلَّةَ سَيِّرَاءَ، فَلَوْ اشْتَرَيْتَهَا فَلَبَسْتُهَا لَوْفُودِ الْعَرَبِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ - وَأَظَنُّهُ قَالَ: وَلَبَسْتُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ - فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ». فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحُلَّةٍ سَيِّرَاءَ فَبَعَثَ إِلَى عُمَرَ بِحُلَّةٍ وَبَعَثَ إِلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ بِحُلَّةٍ وَأَعْطَى عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ حُلَّةً وَقَالَ: «شَقَّقْهَا خُمْرًا بَيْنَ نِسَائِكَ». قَالَ: فَجَاءَ عُمَرُ بِحُلَّتَيْهِ يَحْمِلُهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَعَثْتَ إِلَيَّ بِهَذِهِ وَقَدْ قُلْتَ بِالْأَمْسِ فِي حُلَّةِ عُطَارِدٍ مَا قُلْتَ. فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا، وَلَكِنِّي بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتُصِيبَ بِهَا». وَأَمَّا أُسَامَةُ فَرَأَى فِي حُلَّتَيْهِ فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَظْرًا عَرَفَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَنْكَرَ مَا صَنَعَ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تَنْظُرُ إِلَيَّ فَأَنْتَ بَعَثْتَ إِلَيَّ بِهَا؛ فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا وَلَكِنِّي بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتُشَقِّقَهَا خُمْرًا بَيْنَ نِسَائِكَ».

لو قال قائل مثلاً: في هذا إشكال وهو: أن النبي ﷺ لم يبيِّن لهم أن المراد: أنهم يشققوها خُمراً بين النساء، وتأخير البيان عن وقت الحاجة خلاف البلاغ؟
فالجواب: أنه لما كان هذا معلوماً - أعني: أن الحرير محرَّم على الرِّجال - اكتفى النبي ﷺ بما كان معلوماً، وأنه لا يُريد أن يلبسوها. وكيف يريد أن يلبسوها وهو قد أنكر ذلك بالأمس، وهذا واضح، وإلا لقائل أن يقول: لماذا لم يبيِّن لهم؟
والجواب ما قلْتُ: هو أن الأمرَ واضحٌ، وكان من الأصل أنه لَمَّا أعطاهم إياها، صار فيها وجه مباح.

وما حكم إهداء القرآن الكريم وترجمته للكافر؟

الجواب: أما الترجمة فلا بأس، وأمَّا القرآن فلا يجوز؛ لأن الكافر لا يؤمن على كتاب الله ﷻ، حتى إن بعض العلماء حرَّم السَّفر بالقرآن إلى بلاد الكفر؛ خوفاً من أن يتقل إلىهم، مثلاً لو قال الكافر: أنا أريد أن أقرأ القرآن وأنظر فيه، قلنا له: تعالى، اجلس نحن نقرأ لك القرآن وتسمع.

فإن قال قائل: معظم المصاحف المترجمة معانيها يوجد فيها القرآن نصّاً كاملاً، فكيف يكون أمرها؟

فالجواب: لا، هذه ما تُهدى له، ولكن يوجد بعض التراجم لا يوجد فيها قرآن، فهذه يجوز أن تُهدى للكافر.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ- قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: وَجَدَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حُلَّةً مِنْ إِسْتَبْرِيقٍ تَبَاعُ بِالسُّوقِ، فَأَخَذَهَا فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْتِغِ هَذِهِ فَتَحْمِلْ بِهَا لِلْعِيدِ وَلِلْوَفْدِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلْقَ لَهُ». قَالَ: فَلَبِثَ عُمَرُ مَا شَاءَ اللَّهُ. ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجُبَّةٍ دِيْبَاجٍ فَأَقْبَلَ بِهَا عُمَرُ حَتَّى أَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتَ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلْقَ لَهُ». أَوْ «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ». ثُمَّ أُرْسِلْتُ إِلَيَّ بِهِذِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَبِعُهَا وَتَصِيبُ بِهَا حَاجَتَكَ».

هذا الحديث فيه دليل على جواز ذكر الإنسان أباه باسمه؛ لقول ابن عمر: بعثه عمر، ولكنه في العادة عندنا يرون أنه إساءة أدب، وأن الإنسان لو قال لأبيه: يا فلان، فهذا نوع من الاحتقار، وهو عندهم أشدُّ مما لو تحدَّث عن أبيه باسمه، لو قال مثلاً: قال فلان بن فلان؛ يعني: أباه، بعض الناس يقول: إنه غير لائق، لكنه ليس كقوله: يا فلان فيناديه باسمه، أمّا من الناحية الشرعية، فكله جائز، وهذا، لكن اتّباع عرف الناس في مثل هذا لا بأس به، لا سيما إذا كان الوالد إنساناً جاهلاً، لو ناديته باسمه لرأى هذا من الإهانة العظيمة، فالأمر واسع والحمد لله.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٩- (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ رَأَى عَلَى رَجُلٍ مِنْ آلِ عَطَارِدِ قَبَاءً مِنْ دِيْبَاجٍ أَوْ حَرِيرٍ، فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَوْ اشْتَرَيْتُهُ. فَقَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذَا مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ». فَأَهْدَيْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُلَّةً سِيرَاءً فَأَرْسَلَ بِهَا إِلَيَّ. قَالَ: قُلْتُ أُرْسِلْتُ بِهَا إِلَيَّ وَقَدْ سَمِعْتُكَ قُلْتَ فِيهَا مَا قُلْتَ، قَالَ: «إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتَسْتَمِيعَ بِهَا».

(...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى عَلَى رَجُلٍ مِنْ آلِ عُطَارِدٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتَسْتَعْبِقَ بِهَا، وَلَمْ أَعِثْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا».

٢٠٦٨- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، قَالَ: قَالَ: مَا غُلِظَ مِنَ الدِّيَاجِ وَخَشَنَ مِنْهُ. فَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: رَأَى عُمَرُ عَلَى رَجُلٍ حُلَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ، فَأَتَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ. فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتُصِيبَ بِهَا مَا لَا».

١٠- (٢٠٦٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ وَكَانَ خَالَ وَلَدَ عَطَاءٍ قَالَ: أُرْسَلْتَنِي أَسْمَاءُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَقَالَتْ: بَلِّغْنِي أَنَّكَ تُحَرِّمُ أَشْيَاءَ ثَلَاثَةَ: الْعَلَمُ فِي الثَّوْبِ، وَمِثْرَةُ الْأَرْجَوَانِ وَصَوْمُ رَجَبٍ كُلِّهِ. فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ: أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ رَجَبٍ فَكَيْفَ يَمْنُ يَصُومُ الْأَبَدُ؟ وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنَ الْعَلَمِ فِي الثَّوْبِ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ». فَخِفْتُ أَنْ يَكُونَ الْعَلَمُ مِنْهُ، وَأَمَّا مِثْرَةُ الْأَرْجَوَانِ فَهَذِهِ مِثْرَةُ عَبْدِ اللَّهِ فَإِذَا هِيَ أَرْجَوَانٌ. فَرَجَعْتُ إِلَى أَسْمَاءَ فَخَبَّرْتُهَا فَقَالَتْ: هَذِهِ جُبَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَخْرَجَتْ إِلَيَّ جُبَّةً طَيَالِسَةً كِسْرَوَانِيَّةَ لَهَا لِيْنَةُ دِيْبَاجٍ وَفَرَجِيهَا مَكْفُوفِينَ بِالْذِّيْبَاجِ فَقَالَتْ: هَذِهِ كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ فَلَمَّا قُبِضَتْ قَبِضْتُهَا وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسُهَا فَتَنَحَّنُ نَفْسُهَا لِلْمَرْصَى يُسْتَشْفَى بِهَا».

هذا كما مرَّ علينا في الشعرات، وهذا من التبرك بآثار النبي ﷺ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٥٩ / ١٤):

أما جواب ابن عمر في صوم رجب؛ فإنكار منه لما بلغه عنه من تحريمه، وإخبار بأنه يصوم رجباً كله، وأنه يصوم الأبد.

والمراد بالأبد: ما سوى أيام العيدين والتشريق، وهذا مذهبه ومذهب أبيه عمر بن الخطاب وعائشة وأبي طلحة وغيرهم من سلف الأمة، ومذهب الشافعي وغيره من العلماء أنه لا يكره صوم الدهر، وقد سبقت المسألة في كتاب الصيام مع شرح الأحاديث الواردة من الطرفين. اهـ

والصحيح: أنه يكره أن يصوم الإنسان الأبد، بل لو قيل بالتحريم لكان له وجه،

وذلك أن النبي ﷺ منع عبد الله بن عمرو بن العاص أن يصوم الدهر، ولما ذكر له صيام داود، قال له: هل يوجد أفضل من ذلك؟ قال: لا أفضل من ذلك^(١)، ثم إن الذي يصوم الدهر لا يخلو من تقصير في بعض أموره؛ لأن الإنسان سيلحقه التعب والسأم، هذا هو الغالب، وإن كان بعض الناس يعطيه الله تعالى قوة، فلا يتضرر ولا يتأذى.

وهل لقائل أن يقول: إن هذا الحديث مخصص لقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ نَعْمَتَهُ»^(٢). فالجواب: المال لا بأس به، فهو يحرم من وجه، ويحلل من وجه آخر، فإذا استخدمه على وجه محرّم كان حراماً، وإذا استخدمه على وجه مُحلّل كان حلالاً، أرايت الحمار هل يحل أكله؟

الجواب: لا، ومع ذلك فإن بيعه حلال لمن يشتريه لمنفعة مباحة؛ يعني: إذا كان للركوب وحمل المتاع وما أشبه هذا فبيعه حلال، لكن لو أنه اشتراه ليأكله فهذا حرام. وهل يجوز اتخاذ الحرير للزينة كتعليقه مثلاً؟ الجواب: لا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ كَعْبٍ أَبِي ذُبْيَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَخْطُبُ يَقُولُ: «أَلَا لَا تَلْبَسُوا نِسَاءَ كُمُ الْحَرِيرِ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ؛ فَإِنَّهُ مِنْ لِبَاسِهِ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ».

هذا يدلُّك على أن الإنسان قاصر، فعبد الله بن الزبير رضي الله عنه من خيار الصحابة ومن علماء الصحابة، وروى عن عمر حديث لا يدري هل عمر يقول به أو لا، أن الحرير محرّم على الرّجال والنساء. وهذا خطأ فإنه قد ثبت عن النبي ﷺ: أن الحرير للنساء حلال^(٣)، كما أمر بأن يقطع الحُلل التي أهداها، تقطع على كلّ النساء. ولكن الإنسان بشرٌ أخذ بالعموم ولم يبلغه التخصيص.

(١) أخرجه البخاري (١٩٧٦)، ومسلم (١١٥٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢٩٣/١)، وابن حبان (٤٩٣٨).

(٣) أخرجه النسائي (٥١٦٣)، والترمذي (١٧٢٠)، وقال: حديث حسن صحيح.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ الْأَخْوَلُ، عَنْ أَبِي عُمَانَ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ وَنَحْنُ بِأَنْزَرِيحَانَ: يَا عُبَيْدُ بْنُ قُرَيْدٍ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَذِّكَ وَلَا مِنْ كَذِّ أَبِيكَ وَلَا مِنْ كَذِّ أُمِّكَ، فَأَشْبَحَ الْمُسْلِمِينَ فِي رِحَالِهِمْ بِمَا تَشْبَعُ مِنْهُ فِي رَحْلِكَ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّسْنَعُ وَزَيَّ أَهْلِ الشُّرْكِ وَابْنُ الْحَرِيرِ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبُوسِ الْحَرِيرِ. قَالَ: «إِلَّا هَكَذَا». وَرَفَعَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِضْبَعِيهِ الْوُسْطَى وَالسَّبَابَةَ وَضَمَّهُمَا. قَالَ زُهَيْرٌ: قَالَ عَاصِمٌ: هَذَا فِي الْكِتَابِ. قَالَ: وَرَفَعَ زُهَيْرٌ إِضْبَعِيهِ.

في هذا دليل: على شدة عمر رحمته الله على عماله ألا يستأثروا على الناس بشيء، وكأنه بلغه عن هذا العامل أنه يستأثر ويدع المسلمين.

وفيه دليل على: ما كان عليه الرعيل الأول من أنهم لا يستأثرون، لكن مع هذا يوجد الاستثثار، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا في قوله للأَنْصَارِ: «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً»^(١) يعني: استثثاراً.

وفي عام الرَّمَادَةِ قحط المطر، وأجذبت الأرض، وصارت الأرض كالرَّمَادِ، ما فيها شجر ولا شيء، ولحق الناس تعبٌ عظيم، فأبى عمر رحمته الله أن يأكل إلا الخبز متدماً بالخل، ولا يأكل اللحم ولا غيره، حتى تغير وجهه لما غيّر أكله، وقال: لا يمكن أن يشبع عمر والناس جِيعاً رحمته الله^(٢).

نسأل الله تعالى أن يوفق ولاية أمور المسلمين لسلوك طريق هؤلاء إنه على كل شيء قدير.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣- (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرٌ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ كِلَاهُمَا. عَنْ عَاصِمٍ بِهِذَا الْإِسْنَادُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَرِيرِ بِمِثْلِهِ. (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَهُوَ عُثْمَانُ -، وَإِسْنَادُ ابْنِ إِبرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ - وَاللَّفْظُ لِإِسْنَادِ - أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، قَالَ: كُنَّا مَعَ عُبَيْدِ بْنِ قُرَيْدٍ، فَجَاءَنَا

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٢)، ومسلم (١٨٤٣).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» (١١٧/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤٨/١).

كِتَابُ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ إِلَّا مَنْ لَيْسَ لَهُ مِنْهُ شَيْءٌ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا هَكَذَا». وَقَالَ أَبُو عَثْمَانَ بِإِضْبَاعِهِ اللَّتَيْنِ تَلَيَّانِ الْإِبْهَامَ. فَرَأَيْتُهُمَا أَزْرَارَ الطَّيْلِيسَةِ حِينَ رَأَيْتُ الطَّيْلِيسَةَ. (...)

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَثْمَانَ قَالَ: كُنَّا مَعَ عُثْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ جَرِيرٍ.

١٤- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَثْمَانَ التَّهْدِيَّ، قَالَ: جَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ وَنَحْنُ بِأَذْرَبِجَانَ مَعَ عُثْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ أَوْ بِالشَّامِ، أَمَا بَعْدُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا إِضْبَعَيْنِ. قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: فَمَا عَتَمْنَا أَنَّهُ يَنْعِي الْأَعْلَامَ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ -وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ- حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ أَبِي عَثْمَانَ.

١٥- (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، وَأَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ -قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا- مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ بِالْحَابِيَةِ، فَقَالَ: نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَنِ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِضْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ.

❦ قوله: «إِلَّا مَوْضِعَ إِضْبَعَيْنِ، أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ أَرْبَعٍ» المراد التنويع لا الشك، وعلى هذا فيجوز الأربع والثلاث والاثنين والواحد، فـ«أَوْ» هنا ليست للشك، بل هي للتنويع.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزِّيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ

بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

١٦- (٢٠٧٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاهِرِ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَبِيبٍ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا قَبَاءَ مِنْ دِيبَاجٍ أَمْدِي لَهُ، ثُمَّ أَوْشَكَ أَنْ نَزَعَهُ فَأَرْسَلَ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؛ فَقِيلَ لَهُ: قَدْ أَوْشَكَ مَا نَزَعْتَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «نَهَانِي عَنْهُ جِبْرِيلُ». فَجَاءَهُ عُمَرُ يَبْكِي؛ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

كَرِهَتْ أَمْرًا وَأَعْطَيْتَنِيهِ فَمَا لِي؟ قَالَ: «إِنِّي لَمْ أُعْطِكَهُ لِتَلْبَسَهُ، إِنَّمَا أُعْطَيْتُكَهُ تَبِعُهُ». فَبَاعَهُ بِأَلْفِي دِرْهَمٍ. سُبْحَانَ اللَّهِ! أَلْفِي دِرْهَمٍ، هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَخْمٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِهَيِّنٍ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٧- (٢٠٧١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ-، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عَوْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: أَهْدَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُلَّةً سِيرَاءً، فَبَعَثَ بِهَا إِلَيَّ فَلَبِسْتُهَا، فَعَرَفْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا، إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتُشَقِّقَهَا خُمْرًا بَيْنَ النَّسَاءِ».

(...) حَدَّثَنَا هُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ -يَعْنِي: ابْنَ جَعْفَرٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ، فَأَمَرَنِي فَأَطَرْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي. وَفِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ فَأَطَرْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي. وَلَمْ يَذْكُرْ فَأَمَرَنِي.

١٨- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ- قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مُسْعَرٍ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْحَنْفِيُّ، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ أَكْبَدَ دُومَةٍ أَهْدَى إِلَيَّ النَّبِيَّ ﷺ ثَوْبَ حَرِيرٍ فَأَعْطَاهُ عَلِيًّا فَقَالَ: «شَقَّقَهُ خُمْرًا بَيْنَ الْقَوَاطِمِ». وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ: «بَيْنَ النِّسْوَةِ».

١٩- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُلَّةً سِيرَاءً، فَخَرَجْتُ فِيهَا فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ -قَالَ: - فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي.

٢٠- (٢٠٧٢) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحٍ، وَأَبُو كَامِلٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عُمَرَ بِجُبَّةٍ سُنْدُسٍ فَقَالَ عُمَرُ: بَعَثْتُ بِهَا إِلَيَّ، وَقَدْ قُلْتُ فِيهَا مَا قُلْتَ قَالَ: «إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا، وَإِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتُشَقِّقَ بِمَنْيَا».

٢١- (٢٠٧٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ-، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ»^(١).

هذا من الوعيد على أن مَنْ لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة، فيكون لبسه من كبائر الذنوب.
 وهل المعنى: أنه لا يدخل الجنة؛ لأن مَنْ دخل الجنة، فلباسه فيها حرير، أو المعنى:
 أنه يدخل الجنة ولكن يُحرم من هذا النوع من اللباس؟
 الجواب: أن القول الثاني هو الأرجح، وذلك لأن لبس الحرير ليس ردّةً حتى يمنع
 من دخول الجنة.

فإن قال قائل: هل هذا من الأمور التي تحت المشيئة، إن شاء الله تعالى عفا عنه؟
 فالجواب: نعم، هو من الذنوب التي تحت المشيئة، لو شاء الله تعالى لعفا عنه.
 فإذا قال قائل: وإذا لم يعفُ عنه ودخل الجنة وحُرِّم من هذا اللباس، فهل يتطلّع إلى أن
 يؤذَن له بلبسه؟

فالجواب: أن هذا ليس لنا فيه علم، لكن لو فُرِضَ أنه يتأثر بهذا حيث يرى أهل الجنة
 لباسهم فيها حرير وهو لم يلبسه، فإننا نجزم بأن منعه من الحرير لن يدوم؛ لأن الله تعالى
 قال في الجنة: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهُ أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ﴾ (٢١) ﴿مُتَنَلِّاتًا﴾ [٣١]. وعلى
 كل تقدير، فهذا يدلُّ على أن لباس الحرير من كبائر الذنوب.

والخلاصة تبين لكم الآن: أنه إذا كان الحرير في موضع الورع، فيؤذَن فيه بقدر أربع
 أصابع، إذا كان متفرّقاً فيُنظر إلى الأكثر ظهوراً، إن كان الأكثر الحرير؛ فهو حرام، وإذا كان
 الأكثر ما خلط معه فهو حلال، وإذا تساوى فمحلُّ نظر، والاحتياط تركه.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- (٢٠٧٤) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ الدَّمَشَقِيُّ،
 عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، حَدَّثَنِي شَدَّادُ أَبُو عَمْرٍاءَ، حَدَّثَنِي أَبُو أَمَامَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَبَسَ
 الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ».

٢٣- (٢٠٧٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ،
 عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُرُوجُ حَرِيرٍ فَلَبَسَهُ، ثُمَّ صَلَّى فِيهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ،
 فَتَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ، ثُمَّ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ» (١).

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ - يَعْنِي: أَبَا عَاصِمٍ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

≈888≈

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ إِبَاحَةِ لُبْسِ الْحَرِيرِ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ بِهِ حِكَّةٌ أَوْ نَحْوُهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- (٢٠٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، أَنبَأَهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ فِي الْقُمُصِ الْحَرِيرِ فِي السَّفَرِ مِنْ حِكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا أَوْ وَجَعَ كَانَ بِهِمَا^(١).
«أَوْ» هُنَا لِلشَّكِّ، وَالْغَالِبُ أَنَّ الْحِكَّةَ هِيَ الَّتِي يُلْبَسُ مِنْ أَجْلِهَا الْحَرِيرُ؛ لِأَنَّ الْحَرِيرَ لَيِّنٌ وَلَطِيفٌ فَيُخَفَّفُ حَرَارَةُ الْحَسَاسِيَةِ.

وقوله: «فِي السَّفَرِ» لَيْسَ هَذَا بِقَيْدٍ، لَكِنَّهُ بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ، فَيَحِلُّ هَذَا فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ.

≈888≈

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرِ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي السَّفَرِ.

٢٥- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ رَخَّصَ - لِلزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ لِحِكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٢٦- (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، أَنَّ أَنَسًا أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ شَكَوَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمْلَ، فَرَخَّصَ لَهُمَا فِي قُمُصِ الْحَرِيرِ فِي غَزَاةٍ لَهُمَا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ النَّهْيِ عَنِ لُبْسِ الرَّجُلِ الثُّوبِ الْمُعْصَفَرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- (٢٠٧٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ ابْنَ مَعْدَانَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ جُبَيْرَ بْنَ نُفَيْرٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَخْبَرَهُ، قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسُهَا».

(...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ كِلَاهُمَا. عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ. ٢٨- (...) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي الْوَصِيلِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ فَقَالَ: «أَلَمْ تَكُنْ بِهَذَا؟». قُلْتُ: أَغْسِلُهَا. قَالَ: «بَلْ أَخْرِقُهَا».

٢٩- (٢٠٧٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمُعْصَفَرِ وَعَنْ تَخْتُمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ.

٣٠- (...) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: نَهَانِي النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَأَنَا رَاكِعٌ وَعَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ وَالْمُعْصَفَرِ.

٣١- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ، وَعَنْ لِبَاسِ الْقَسِيِّ، وَعَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَعَنْ لِبَاسِ الْمُعْصَفَرِ.

هذا باب فيه النهي عن لبس المعصفر، وعلمه النبي ﷺ بأن ذلك من لباس الكفار، ونحن منهيون عن التشبه بهم؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(١).

قال العلماء: فهو منهم في هذه الخصلة التي تشبه بها، وقال بعضهم: فهو منهم في

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٢٩)، وأحمد (١٣٩/٢)، وقال الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ: إسناده صحيح.

الظاهر، وإن لم يكن منهم في الباطن، وقال آخرون: فهو منهم؛ أي: فهو حريٌّ أن يكون مثلهم في الباطن؛ لأن التشبه في الظاهر يُؤدِّي إلى التشبه في الباطن. وعلى كل حال: فالحديث فيه التحذير من مشابة الكُفَّار؛ وذلك ليميز الله الخبيث من الطيب، ويتميز المسلم من الكافر.

وفيه أيضًا: أن النبي ﷺ شدد في هذا حتى قال لعبد الله بن عمرو: «أُمَّكَ أَمَرْتِكَ بِهَذَا؟»، ولما قال: أغسلها، قال: «بَلْ أَحْرِقْهُمَا» مع أنه يمكن غسلهما وإزالة الصُّفرة، لكنه قال: «أَحْرِقْهُمَا» تغليظًا وتشديدًا، ولا يُقال: كيف أمر عبد الله بن عمرو أن يحرقهما وفيه إضاعة مال؛ لأننا نقول: إضاعة المال إذا لم يكن في ذلك مصلحة، أمَّا هنا ففيه مصلحة، وهي شدة الزجر عند لباس المعصفر.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٤ / ٧٤ - ٧٦):

قال: رأى رسول الله ﷺ عليَّ ثوبين معصفرين، فقال: «إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسْهَا». وفي الرواية الأخرى قال: رأى النبي ﷺ عليَّ ثوبين معصفرين فقال: «أُمَّكَ أَمَرْتِكَ بِهَذَا؟». قلت: أغسلهما، قال: «بَلْ أَحْرِقْهُمَا». وفي رواية علي عليه السلام: أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس القسي والمعصفر. هذا الإسناد الذي ذكرناه فيه أربعة تابعين يروي بعضهم عن بعض، وهم يحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، وخالد بن معدان، وجبير بن نفير.

واختلف العلماء في الثياب المعصفرة، وهي المصبوغة بعصفر، فأباحها جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة، ومالك، لكنه قال: غيرها أفضل منها، وفي رواية عنه أنه أجاز لبسها في البيوت وأفنية الدور، وكرهه في المحافل والأسواق ونحوها، وقال جماعة من العلماء: هو مكروه كراهة تنزيه، وحملوا النهي على هذا؛ لأنه ثبت أن النبي ﷺ لبس حلة حمراء. وفي الصحيحين عن ابن عمر عليه السلام قال: رأيت النبي ﷺ يصبغ بالصفرة، وقال الخطابي: النهي منصرف إلى ما صبغ من الثياب بعد النسج، فأما ما صبغ غزله، ثم نسج، فليس بداخل في النهي.

وحمل بعض العلماء النهي هنا على المحرم بالحج أو العمرة؛ ليكون موافقًا لحديث ابن عمر عليه السلام: نهى المحرم أن يلبس ثوبًا مسه ورس أو زعفران. وأما البيهقي عليه السلام فأتقن المسألة، فقال في كتابه معرفة السنن: نهى الشافعي الرجل عن المزعر، وأباح المعصفر.

قال الشافعي: وإنما رخصت في المعصفر؛ لأنني لم أجد أحداً يحكي عن النبي ﷺ النهي عنه، إلا ما قال علي بن عيسى: نهائي، ولا أقول: نهاكم.

قال البيهقي: وقد جاءت أحاديث تدل على النهي على العموم، ثم ذكر حديث عبد الله بن عمرو بن العاص هذا الذي ذكره مسلم، ثم أحاديث أخر، ثم قال: ولو بلغت هذه الأحاديث الشافعي لقال بها إن شاء الله، ثم ذكر بإسناده ما صح عن الشافعي أنه قال: إذا كان حديث النبي ﷺ خلاف قولي فاعملوا بالحديث، ودعوا قولي، وفي رواية: فهو مذهبي. قال البيهقي: قال الشافعي: وأنهى الرجل الحلال بكل حال أن يتزعر.

قال: وأمره إذا تزعر أن يغسله. قال البيهقي: فتبع السنة في المزعر، فمتابعتها في المعصفر أولى. قال: وقد كره المعصفر بعض السلف، وبه قال أبو عبد الله الحليمي من أصحابنا، ورخص فيه جماعة، والسنة أولى بالاتباع والله أعلم. اهـ

لا شك أن القول بالإباحة يحمل إذا وقع من الأئمة على عدم بلوغ ذلك إليهم، والأمر واضح أنه في المعصفر والمزعر من باب أولى.

وقول من قال: إن غيره أولى لا يتلاءم مع الحديث، وكون النبي ﷺ شدد في هذا، واحتجاج من أباحه بأن النبي ﷺ لبس حلة حمراء.

جوابه: أن معناه، أن أعلامها حُمْرٌ؛ يعني: خطوطها وليست كلها حمراء، وهذا جواب واضح لا شك فيه، فالصواب: أن المعصفر دائر بين الكراهة والتحريم، أمّا أن يقال: بالإباحة، فلا أحد يتجاسر على أن يقول بالإباحة مع حديث عبد الله بن عمرو، وعلي بن أبي طالب، ولهذا قال البيهقي رحمه الله: لو أن الشافعي بلغه هذا الحديث لقال به، والشافعي رحمه الله قد فوّض العلماء تفويضاً تاماً على أنهم إذا وجدوا الحديث يخالف قوله فليأخذوا بالحديث، وفوضهم أن يجعلوه مذهباً له، قال: فهو مذهبي، وهذا لا شك هو الواجب على كل مسلم.

إذن فالصواب: أن ذلك إما محرّم وإما مكروه، أمّا المزعر فإنه لا يجوز في الإحرام قطعاً؛ لأن النبي ﷺ قال: «لَا تَلْبَسُوا ثَوْبًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ أَوْ الْوَرُسُ»^(١)؛ لأنه طيب، وأمّا المعصفر فحكمه في حق المحرم، كحكمه في حق المحل ولا فرق.

فإن قال قائل: هل إذا وجدنا أحداً يلبس ثوباً معصفاً نقول له: أحرقه؟

(١) أخرجه البخاري (١٣٤)، ومسلم (١١٧٧).

فالجواب: لا؛ لأن النبي ﷺ لم يقل هذا على أنه سُنَّة، ولكن على المبالغة في البعد عنه^(١).
وأما إذا كان هذا الثياب من لباس الكُفَّار في هذا التوقيت، ثم لم يعد ثياباً لهم فإن
الحكم يتغير؛ لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، ويحل ارتداؤه عندئذ.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ فَضْلِ لِبَاسِ ثِيَابِ الْحَبَرَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- (٢٠٧٩) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: قُلْنَا لَأَنْسَ بْنَ مَالِكٍ:
أَيُّ اللَّبَاسِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ أَغْضَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْحَبَرَةُ^(٢).
٣٣- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنْسِ
بْنِ مَالِكٍ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحَبَرَةُ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٤ / ٧٧):

❖ قوله: «كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحَبَرَةُ». هي بكسر الحاء وفتح الباء،
وهي ثياب من كتان أو قطن محبرة؛ أي: مزينة، والتحجير: التزيين والتحسين. ويقال:
ثوب حبرة على الوصف، وثوب حبرة على الإضافة، وهو أكثر استعمالاً. والحبرة مفرد،
والجمع حبر، وحبرات، كعنبه وعنب، وعنات، ويقال: ثوب حبير على الوصف. فيه
دليل لاستحباب لباس الحبرة، وجواز لباس المخطط. وهو مجمع عليه والله أعلم. اهـ.
ولكن هل يُقال: إن هذا المحبوب إلى رسول الله ﷺ؛ لأنه أحسن الثياب في ذلك
الوقت، وأنه لو وجد ثياب أحسن منها فلها حكم ذلك، هذا هو الذي يظهر؛ لأن مثل
اللباس نوعاً وكيفية وكمية يُرجع فيه إلى العادة والعرف.

(١) سَأَلَ أَحَدُ الطَّلِبَةِ الشَّيْخَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَائِلًا:

سبق في حديث الذبيح قبل صلاة العيد؛ أن النبي ﷺ قال لأبي بُرْدَةَ: «لَا تُخْزِي عَنِّ أَحَدًا بِعَدْلِكَ»، فالعلماء اختلفوا
هل هذا خاص به أم عام؟ ورجحنا أن هذا ينتزل على حسب الأحوال، وأن من كان في مثل حاله ينتزل عليه
الحديث؛ لأن الشارع لا يُحايي أحداً، فلماذا لا نقول هنا: أن الشرع لا يخص أحداً بالتحريق دون غيره؟
فأجاب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ قَائِلًا: هذه عقوبة، وليست حكماً شرعياً، بل هي عقوبة، فلماذا رأى وليُّ الأمر أن
تُحرق حرقها، ولكن لا نأمر به على الإطلاق.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨١٢).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) بَابُ التَّوَاضُّعِ فِي اللَّبَاسِ

وَالِاقْتِضَارُ عَلَى الْفَلِيطِ مِنْهُ وَالْيَسِيرُ فِي اللَّبَاسِ وَالْفَرَاشِ

وغيرهما وَجَوَازُ لُبْسِ الثُّوبِ الشَّعْرِ وَمَا فِيهِ أَعْلَامٌ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- (٢٠٨٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا إِزَارًا غَلِيظًا يَتَا يُصْنَعُ بِالْيَمَنِ، وَكِسَاءٌ مِنَ اللَّتِي يُسَمُّونَهَا الْمُلْبَدَةَ - قَالَ: - فَأَقْسَمْتُ بِاللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُبِضَ فِي هَذَيْنِ الثَّوْبَيْنِ ^(١).

٣٥- (...) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: أَخْرَجَتْ إِلَيْنَا عَائِشَةُ إِزَارًا وَكِسَاءً مُلْبَدًا، فَقَالَتْ: فِي هَذَا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: فِي حَدِيثِهِ إِزَارًا غَلِيظًا.

(...) وَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ وَقَالَ: إِزَارًا غَلِيظًا.

٣٦- (٢٠٨١) وَ حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ ح وَ حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ح وَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ مُضْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مَرْحَلٌ مِنْ شَعْرِ أَسْوَدَ.

٣٧- (٢٠٨٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ وَسَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي يَتَكَيُّ عَلَيْهَا مِنْ أَدَمٍ حَشْوَهَا لَيْفٌ.

الأدم: هو الجلد، وحشوها؛ يعني: داخلها ليف؛ لأن الليف لين، وفي هذا تواضع النبي ﷺ وأنه لا يتكلف معدومًا، ولا يردُّ موجودًا.

(١) أخرجه البخاري (٥٨١٨).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- (...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّمَا كَانَ فِرَاشُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَنَامُ عَلَيْهِ أَتَمًا حَشْوُهُ لَيْفٌ. (...)

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَا: ضَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ يَنَامُ عَلَيْهِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٧) بَابُ جَوَازِ اتِّخَاذِ الْأَنْمَاطِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- (٢٠٨٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو- قَالَ عَمْرُو وَقُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجْتُ: «أَتَخَذْتَ أَنْمَاطًا؟». قُلْتُ: وَأَنَّى لَنَا أَنْمَاطٌ؟ قَالَ: «أَمَّا إِنَّهَا سَتَكُونُ»^(١). (...)

٤٠- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجْتُ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَخَذْتَ أَنْمَاطًا؟». قُلْتُ: وَأَنَّى لَنَا أَنْمَاطٌ؟ قَالَ: «أَمَّا إِنَّهَا سَتَكُونُ». قَالَ جَابِرٌ: وَعِنْدَ امْرَأَتِي نَمَطٌ فَأَنَا أَقُولُ: نَحْيَهُ عَنِّي. وَتَقُولُ: قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ».

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ وَزَادَ فَادَعُوهَا.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٤ / ٨١ - ٨٢):

ثمَّ قوله ﷺ لجابر حين تزوج: «أَتَخَذْتَ أَنْمَاطًا؟» قال: وأنى لنا؟ قال: «أَمَّا إِنَّهَا سَتَكُونُ». الأنماط بفتح الهمزة جمع نَمَط بفتح النون والميم، وهو ظهارة الفراش، وقيل: ظهر الفراش، ويطلق أيضًا على بساط لطيف له خمل يجعل على الهدج، وقد يجعل ستراً، ومنه حديث عائشة الذي ذكره مسلم بعد هذا في باب الصور قالت: «فَأَخَذْتُ نَمَطًا فَسْتَرْتُهُ عَلَى الْبَابِ». والمراد في حديث جابر هو النوع الأول. وفيه جواز اتخاذ الأنماط

(١) أخرجه البخاري (٥١٦١).

إذا لم تكن من حرير، وفيه معجزة ظاهرة بإخباره بها، وكانت كما أخبر.
قوله: عن جابر قال: «وَعِنْدَ امْرَأَتِي نَمَطٌ فَأَنَا أَقُولُ: نَحْيِهِ عَنِّي»، وتقول: قد قال رسول الله ﷺ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ».

قوله: «نَحْيِهِ عَنِّي»؛ أي: أخرجه من بيتي كأنه كرهه كراهة تنزيه؛ لأنه من زينة الدنيا وملهياتها والله أعلم. اهـ

كأنه نوعٌ من الفراش رقيق لين، ولكن قال ﷺ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ»، وكان، واختجَّت المرأة عليه بقول النبي ﷺ، فيُستفاد من هذا أنه لا بأس إذا حصل مجادلة بين الرجل وامرأته أن تحتجَّ عليه بالحديث أو القرآن.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ كَرَاهَةِ مَا زَادَ عَلَى الْحَاجَةِ مِنَ الْفَرَاشِ وَاللِّبَاسِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١- (٢٠٨٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أَبُو هَانِيءٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «فِرَاشٌ لِلرَّجُلِ، وَفِرَاشٌ لِامْرَأَتِهِ، وَالثَّالِثُ لِلضَّيْفِ، وَالرَّابِعُ لِلشَّيْطَانِ».

هذا فيه: تحذيرٌ عن ما زاد عن الحاجة، والحاجة نوعان: حاجةٌ دائمة، وحاجة طارئة، فإذا كان الرجل ممن يتتابه الناس ويأتون إليه، فإنه لا بدَّ أن يقتني مما يحتاجون إليه ما زاد عن حاجته الخاصة، ولا يقال: إن هذا للشيطان، بل يدخل في حديث الضيف، أمَّا إذا كان يُكَدِّسُ الأواني والفرش والفناجين وما أشبه ذلك زائدًا، فهذا لا ينبغي.

لكن إذا كان بعض الأشياء يُتَّخَذُ للزينة واستعماله قليل أو معدوم، فهل يدخل في هذا؟ أو يقال: إن هذا من الحاجات، والناس لهم أغراض فيما جعله الله لهم من الأموال، هذا هو الظاهر.

وربما يقول قائل: إن النبي ﷺ تحدَّثَ عن الناس في عهده حتى لا يتكلَّفَ الناس ما لا يُطِيقُونَ، وأن الله إذا وَسَّعَ على العباد فليتوسعوا. وهذا عندي -والله أعلم- أقرب، كما جاء في الحديث: «إِنَّ اللَّهَ وَسَّعَ عَلَيْكُمْ فَوْسَعُوا»، فكلُّ مقامٍ مقال نخاطب الشعب الفقير

بما قال النبي ﷺ ونقول: اقتصد على حاجتك فقط وحاجة الضيف، وأما إذا وسع الله على الناس، وصار الأمر يسهل عليهم، فأظنه - إن شاء الله - لا يضر.
وينبغي للإنسان: أن ينفق على قدره، فهذا الشيء قد يكون إسرافاً في حق شخص، ولا يعد ذلك في حق آخر.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٩) بَابُ تَخْرِيمِ جَرِّ الثُّوبِ خِيَلًا

وَبَيَانِ حَدِّ مَا يَجُوزُ إِزْحَاؤُهُ إِلَيْهِ وَمَا يَسْتَحَبُّ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢- (٢٠٨٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ كُلُّهُمْ يُخْبِرُهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا»^(١).
قال النبي ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا». والنظر نوعان: نظر عام، وهو إحاطة الله - تبارك وتعالى - بكل شيء رؤية حقيقية فهذا شامل، ونظر رافة ورحمة، وهذا هو المراد من هذا الحديث؛ أي: لا ينظر إليه نظرات رافة ورحمة.

❦ وقوله: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا»؛ الثوب يشمل السراويل والإزار والقميص والعباءة.
❦ وقوله: «خِيَلًا»؛ أي: تعاضماً وترفعاً، وهذا القيد يدل على أنه إذا جرَّه لغير الخيلاء، فإنه لا تثبت له هذه العقوبة، لكن له عقوبة أخرى، وهي ما ثبت في الصحيح: «أَنَّ مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فِي النَّارِ»^(٢). فيكون ما أسفل من الكعبين في النار سواء كان خيلاء أو غير خيلاء، وبهذا يبطل تقييد مَنْ قال: إنه لا يحرم أن يجرَّ ثوبه لغير الخيلاء؛ وذلك لأنه لا يمكن تقييد هذا المطلق بذلك المقيّد! لأن العمل مختلف، والجزاء مختلف، وإذا اختلف السبب والحكم فإنه لا يجوز أن يُقيّد أحدهما بالآخر، وهذا بالاتفاق.

وعليه فيقال: ما نزل عن الكعبين إمّا أن يكون خيلاء فعقوبته أن الله لا ينظر إليه، وفي حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا

(١) أخرجه البخاري (٥٧٨٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٨٧).

يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» قالوا: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ خَابُوا وَخَسِرُوا، قال: «الْمُسْئِلُ، وَالْمَنَانُ، وَالْمُنْفِقُ سَلَعَتَهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ»^(١)، وهذا فيه زيادة، وهو نفى الكلام، ونفى التزكية، أمَّا الثاني الذي نزل قميصه عن الكعابين، ولكنه لغير الخيلاء فهذا الحديث فيه أنه يعذب، ما أسفل من الكعابين ففي النار.

فإن قال قائل: هل يُعَذَّبُ هذا الجزء الذي حصلت به المعصية فقط أو يُعَذَّبُ كُلُّ الْجِسْمِ؟
الجواب: ما حصلت به المخالفة فقط.

فإن قال قائل: كيف يكون هذا؟

قلنا: كان هذا في كلام النبي ﷺ، ولما توضع الناس وهم في سفر وقصروا في غَسَلِ الأرجل قال ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(٢)، فيكون عذاب النار على الأعقاب فقط، ولا مانع؛ لأنَّ الجزء من جنس العمل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى -وَهُوَ الْقَطَّانُ- كُلُّهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ. ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ. ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَابْنُ رُمَيْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أُسَامَةُ كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَزَادُوا فِيهِ: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٤٣- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَنَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الَّذِي يَجْرُ ثِيَابَهُ مِنْ الْخِيَلَاءِ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وهذا عام «يَجْرُ ثِيَابَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ»، فيشمل ما ذكرنا؛ كل ثوب من الإزار والقميص والسراويل والعباءة.

(١) أخرجه مسلم (١٠٦).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠، ٩٦، ١٦٣، ١٦٥)، ومسلم (٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ دِنَارٍ، وَجَبَلَةُ بْنُ سُهَيْمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

٤٤- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مِثْلَهُ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ قَالَ نِيَابَهُ.

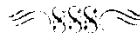
٤٥- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُسْلِمَ بْنَ يَثْقَاقٍ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَجُرُّ إِزَارَهُ فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَانْتَسَبَ لَهُ فَيَاذَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ، فَعَرَفَهُ ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَذْنِي هَاتَيْنِ يَقُولُ: «مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ إِلَّا الْمَخِيلَةَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ -بِعْنِي: ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ- ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو يُونُسَ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي هَرَبٍ -بِعْنِي: ابْنُ نَافِعٍ- كُلُّهُمْ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَثْقَاقٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ فِي حَدِيثِ أَبِي يُونُسَ، عَنْ مُسْلِمِ أَبِي الْحَسَنِ وَفِي رَوَاتِهِمْ جَمِيعًا: «مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ» وَلَمْ يَقُولُوا: ثَوْبَهُ.

٤٦- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ، وَالْقَاسِمُ مِتْقَارِيَّةٌ قَالُوا: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عُبَادَةَ بْنِ جَعْفَرٍ يَقُولُ: أَمَرْتُ مُسْلِمَ بْنَ يَسَارٍ مَوْلَى نَافِعِ بْنِ عَبْدِ الْحَارِثِ أَنْ يَسْأَلَ ابْنَ عُمَرَ -قَالَ:- وَأَنَا جَالِسٌ بَيْنَهُمَا أَسَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي يَجُرُّ إِزَارَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ شَيْئًا؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٤٧- (٢٠٨٦) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: مَرَرْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي إِزَارِي اسْتِرْخَاءٌ فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، ارْفَعْ إِزَارَكَ». فَرَفَعْتُهُ ثُمَّ قَالَ: «رِدْ». فَرَدَدْتُ فَمَا زِلْتُ أَنْتَحِرَّهَا بَعْدُ. فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: إِلَى أَيْنَ؟ فَقَالَ: أَنْصَافِ السَّاقَيْنِ.

في هذا الحديث: دليلٌ على أنه لا يرفعه فوق أنصاف السَّاقِين، المتَّهَى أنصاف السَّاقِين، والمتَّهَى من أسفل الكعْبَيْن، وما بينهما سُنَّةٌ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨- (٢٠٨٧) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ -، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَرَأَى رَجُلًا يَجُرُّ إِزَارَهُ، فَجَعَلَ يَضْرِبُ الْأَرْضَ بِرِجْلِهِ وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْبَحْرَيْنِ، وَهُوَ يَقُولُ: جَاءَ الْأَمِيرُ جَاءَ الْأَمِيرُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى مَنْ يَجُرُّ إِزَارَهُ بَطْرًا»^(١).

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي: ابْنَ جَعْفَرٍ - ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ كَلَامًا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ: كَانَ مَرْوَانَ يَسْتَخْلِفُ أَبَا هُرَيْرَةَ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ الْمُثَنَّى: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَسْتَخْلِفُ عَلَى الْمَدِينَةِ.

مسألة: هل الإشبال يكون في أسفل الثوب فقط؟

الجواب: نعم، السُّنَّةُ جاءت بهذا، لكنَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: إنها في كلِّ شيء حتَّى في توسيع الكم، وتطويل الكم، وتكبير العمامة، كل ما زاد عن العادة تفاخرًا وتعالىا فإنه داخل في الحديث، لكن الإنسان ما يلزم إلا بما جاءت به السُّنَّةُ والباقي فيه احتمال.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ تَخَوُّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٠) بَابُ تَخْرِيمِ التَّبَخُّثِ فِي الْمَشْيِ مَعَ إِعْجَابِهِ بِثِيَابِهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩- (٢٠٨٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ - يَعْنِي: ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي قَدْ أَعْجَبَتْهُ جُمُتُهُ وَبُرْدَاهُ إِذْ خَسِفَ بِهِ الْأَرْضُ، فَهُوَ يَتَجَلَجَلُ فِي الْأَرْضِ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»^(٢).

مسألة: هل هذا الرجل مات وعُذِّبَ بالتجلجل إلى قيام الساعة، أو أنه بقي حيًّا؛ لأنه

(١) أخرجه البخاري (٥٧٨٨).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٨٩).

قال: «يَتَجَلَجَلُ فِيهَا» بعد أن خُسِفَ به؟

الظاهر: أن هذا يُحمل على المعروف؛ أنه إذا خُسِفَ به هلك، لكنه يَتَجَلَجَلُ في الأرض تعذيباً له إلى يوم القيامة.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيَْادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَنَحَوْ هَذَا.

٥٠- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ -يَعْنِي: الْحَزَامِي- عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَتَبَخَّرُ يَغْشِي فِي بُرْدِيهِ قَدْ أَعْجَبَتْهُ نَفْسُهُ فَخَسَفَ اللَّهُ بِهِ الْأَرْضَ، فَهُوَ يَتَجَلَجَلُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَتَبَخَّرُ فِي بُرْدَيْنِ». ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ رَجُلًا مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يَتَبَخَّرُ فِي حُلَةٍ». ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِهِمْ.

ظاهر هذا الحديث: أنه إذا كان يتبختر فيها وإن لم تكن نازلة إلى أسفل، ما دام يتبختر ويتمايل في مشيته ويتعاطم في نفسه، فهذا شر، وجزاؤه أن خسف الله به، وهل قال النبي ﷺ هذا ليُحدثنا بهذه الحادثة أو ليحذرنّا أن نفعل مثله.

الجواب: الثاني بلا شك وإلا لكان مجرد الخبر قليل الفائدة.

مسألة: البلدة التي يُستغرب فيها أن يلبس إلى أنصاف الساقين، هل يُقال: لا يلبس إلى أنصاف الساقين؟

الجواب: نعم، نرى أنه لا يلبس إلى أنصاف الساقين ما دام السُّنَّةُ من أنصاف الساقين إلى الكعبين، وأهل البلد لا يعرفون إلا أنه يكون قريباً من الكعبين، فليلبس مثلهم؛ لأن

هذا أولى من أن يُشمت به أو يُساء به الظن، وما دام الأمر واسعاً فلا تضيق على نفسك.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١١) بَابُ تَخْرِيمِ خَاتَمِ الذَّهَبِ عَلَى الرِّجَالِ

وَنُضْجِ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١- (٢٠٨٩) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ ^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٥٢- (٢٠٩٠) وَفِي حَدِيثِ ابْنِ الْمُثَنَّى قَالَ: سَمِعْتُ النَّضَرَ بْنَ أَنَسٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ التَّوَيْمِيِّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي إِسْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ فَنَزَعَهُ فَطَرَحَهُ وَقَالَ: «يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ». فَقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذْ خَاتَمَكَ انْتَفِعْ بِهِ. قَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أَخْلُهُ أَبَدًا وَقَدْ طَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

هذا دليل واضح: على أنه لا يحل للذكر أن يلبس الخاتم الذهب مهما كان سواء كان رقيقاً أو ثقیلاً، وسواء كان فيه فصٌ من غير الذهب أو لم يكن.

وفيه أيضاً: تغيير المنكر باليد؛ لأن النبي ﷺ نزع هذا الخاتم وطرحه، ولكن هل هذا يكون لكل إنسان، أو لمن له الولاية؟

الجواب: الثاني، وجه ذلك أنه لو فتح الباب وقلنا: كل إنسان يُمكن أن يغيّر بيده لكان هذا الرجل يرى هذا الشيء منكراً وهو ليس بمنكر، فتحصل الفوضى والتلاعب، وهذا يقع كثيراً؛ أن بعض الناس يرى أن هذا منكراً والآخر لا يراه منكراً، لو قلنا: غير باليد أصبحت المسألة مشكلة، فلذلك نقول: التغيير باليد لا يكون إلا لمن تكون له السُّلطة فقط؛ لئلا يحصل فوضى وينكر باليد وهو مخالف لمن كان متلبساً به.

وفي هذا الحديث: تعظيم الصحابة للنبي ﷺ، حيث إن الرجل لم يأخذ هذا الخاتم

الذي طرحه النبي ﷺ؛ من تعظيم الرسول ﷺ، وألا فلو أخذه وانتفع به كما قيل له لم يكن عليه بأس، لكن لتعظيمه للنبي ﷺ فعل مثل ذلك.

وفيه: إشارة إلى ما كنا نقوله: أن الإنسان إذا سمع أمر الله ورسوله، لا ينبغي يستفهم هل هذا الأمر للوجوب أو للاستحباب؟

ويفعل؛ فإن كان للوجوب فقد أبرأ ذمته، وإن كان للاستحباب فقد حصل على ثواب، أما إذا تورط ووقع في الأمر، فحيث يسأل، فإذا قيل: للوجوب احتاج إلى توبة، وإذا للاستحباب فالأمر واسع.

أما كلما قلنا: الرسول قال كذا، يقول: هل هذا للوجوب أو للاستحباب؟ هل كان الصحابة يفعلون هذا؟! لا، ما كانوا يفعلونه.

نعم يسألون، هل هذا أمر أو مشورة؟ كما فعلت بريرة مع زوجها مُغيث، بريرة رضي الله عنها كان لها زوج اسمه مُغيث -وانتبه إلى كلمة مُغيث؛ لأن الغياث يكون من الله ﷻ، لكن هذا لم يقصد؛ المعنى مجرد علم - اعتقت بريرة، فخيرها النبي ﷺ بين أن تبقى على زوجها أو تفسخ، فاختارت الفسخ؛ وكانت تُبغض مُغيثاً بُغْضاً شديداً، وهو يُحبها حباً شديداً، وهذا من العجائب، ولهذا قال النبي ﷺ: «أَلَا تَعْجُبُونَ مِنْ حُبِّ مُغِيثٍ لِبَرِيرَةَ، وَيُبْغِضُ بَرِيرَةَ لِمُغِيثٍ؟».

الجواب: بلى، نعجب؛ لأن الغالب أن القلوب سواء، كما قال علي بن أبي طالب فيما يُنسب إليه:

وَلِلْقَلْبِ عَلَى الْقَلْبِ	دَلِيلٌ جَزِينٌ يَلْقَاهُ
وَلِلشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ	مَقَاسٌ وَأَشْبَاهُ
يُقَاسُ الْمَرْءُ بِالْمَرْءِ	إِذَا هُوَ مَا شَاءَ

المهم: أن الرسول ﷺ خيرها، فاختارت الفصل، زوجها مُتعلق بها تماماً حتى كان يلحقها في أسواق المدينة يكي وهي تأبى.

سبحان الله! فشع في ذلك النبي ﷺ أن ترجع، قالت: يا رسول الله، إن كنت تأمرني فسمعاً وطاعة، وإن كنت تُشير عليّ فلا حاجة لي فيه، قال: «لا، أنا أُشِيرُ عَلَيْكَ» قالت: لا حاجة لي فيه^(١).

على كل حال: هنا يحسن الاستفهام، هل هو أمرٌ أو مشورةٌ، لكن إذا أمر، لا يحسن أن نقول: هو واجب أو مستحب، بل نقول افعل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٦].

لو قال الذي يلبس خاتمًا من ذهب: أنا لبسته حفظًا له؛ لأنني أخشى أن يسقط مني، أو يسرق مني، فهل هذا عذر؟

فالجواب: ليس هذا بعذر؛ لأن المفسدة غير متيقنة وهي سرقة، ولبسه مفسدة متيقنة وهي معصية الله ورسوله.

ولقائل أن يقول: أخشى أن السارق يقص أصبعك معه، وهذا فيه احتمال، وذلك إذا كنت في بلد فوضى ما يهمنه، فإذا كان هذا الخاتم الذهب يساوي خمسمائة دينار مثلاً، قصه.

فإن قال قائل: بعض الدعاة يقولون: إن رأيت تميمة مُعلقة مع شخص فاقطعها؟ والجواب: هذا من الخطأ، أخذ التمايم ممن علّقها خطأ، الناس اليوم ليسوا كالناس بالأمس، وإلا فحذيفة وغيره من الصحابة يقطعونها، لكن الناس الآن على خلاف في هذا؛ يعني: لو قطعتها احتّمى وغضب، وكره ما تدعوه إليه، وربما إن كان أنشط منك يكون عليك خطر منه، ولكن ادعوه بالتي هي أحسن، وافتح له باباً آخر ليستريح به، فأنا ما أرى أنه متى وجدنا مع إنسان تميمة نقطعها في الحال، الحال قد تغير، بل نُبيّن له وندعوه ونقول له مثلاً: إذا كنت اشتريتها بعشرة ريالات فأنا أعطيك عشرة ريالات، إذا كان عنده قدرة مالية، ويكون هذا من باب الدعوة إلى الله بالمال.

فإن قال قائل: ما حكم من يأخذ أسناناً من ذهب لكسر السنّة الأولى، أو لأي شيء آخر؟ الجواب: هذا ليس من لبس الذهب، هذا من باب ترقيع العيب، ولا بأس به، لكن إذا كان يمكن أن يتخذ من معدن آخر، أو من أسنان مصنوعة، هل نقول: يحرم عليك الذهب؟ أو نقول: لما وجد المبيع جاز من أي شيء كان؟

فالجواب: حسب القواعد المعروفة عند العلماء هو الثاني؛ ما دام أنه جاز له فإنه لا بأس أن يجعله من الذهب، لكن لا شك أن الورع أن يتخذ من الأسنان المجودة الآن، ودليله قصة الصحابي الذي قطع أنفه فاتخذ أنفاً من فضة، فأتى، فأذن له الرسول ﷺ أن يتخذ أنفاً من ذهب^(١).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣- (٢٠٩١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. ح وَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَصْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، فَكَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ إِذَا لَبَسَهُ، فَصَنَعَ النَّاسُ، ثُمَّ إِنَّهُ جَلَسَ عَلَى الْمُنْبَرِ فَتَزَعَهُ، فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَلْبَسُ هَذَا الْخَاتَمَ وَأَجْعَلُ فَصَّهُ مِنْ دَاخِلٍ». فَرَمَى بِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا». فَتَبَدَّ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ. وَلَفْظُ الْحَدِيثِ لِيَحْيَى ^(١).

هذا الحديث فيه فوائد:

منها: أن لبس الذهب كان حلالاً ثم نُسخ، فيكون في هذا دليل على إثبات النسخ في الشريعة الإسلامية، وكذلك الشرائع السابقة، فشريعة التوراة نسختها شريعة الإنجيل، وشريعة محمد ﷺ نسخت جميع الشرائع. ثم النسخ يدل على كمال حكمة الله ﷻ، وكمال رحمته؛ لأنَّ النَّسْخَ إنما يكون لمصلحة، لا يمكن أن يكون النسخ لغير مصلحة إطلاقاً.

فإذا قال قائل: يَرِدُ على هذا نسخ استقبال بيت المقدس إلى استقبال الكعبة، فأين الفائدة؟

الجواب: الفائدة أننا أبدلنا الجهة المفضولة بالجهة الفاضلة، فأفضلهما أن نتوجه إلى البيت العتيق بلا شك، بل قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: إن جميع الأنبياء مأمورون بأن يتوجهوا إلى الكعبة، ويمكن أن يُستدل لهذا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: 96]. لكن غير الأحبار والرهبان عن القبلة المشهورة إلى قبلة مبتدعة، وليس هذا ببعيد. والنسخ -أيضاً- يكون إلى أخف وإلى أنقل وإلى مساوٍ.

يكون إلى أخف؛ كما نُسخ وجوب مصابرة الواحد للعشرة في القتال: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [آل عمران: 167].

إذن: الواحد يقابل عشرة، ثم قال: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 168]. هذا نسخ إلى أخف، وكذلك في الصيام، كان الرجل إذا نام لا يتسحر ثم نُسخ.

يكون إلى أثقل، مثل: تعين الصيام بدلاً من التخير، وكان الصيام أول ما فرض يُخيَّر الإنسان بين أن يصوم أو يفدي؛ يعني: إن شئت ادفع فدية عن كل يوم، وإن شئت فصمه، ثم بعد ذلك تعيَّن الصيام، هذا إلى أثقل.

ويكون إلى مساوٍ، كنسخ القبلة من بيت المقدس إلى البيت الحرام، فهو عند المكلف سواء، لا يختلف أن يتجه إلى اليمين أو إلى الشمال.

فإذا قال قائل: ما الفائدة في النسخ إلى أسهل؟

قلنا: الفائدة واضحة في القرآن، وهو التخفيف، فيكون في هذا امتحان للعباد أن يتقبلوا الشريعة الثقيلة ثم يَمُنُّ اللهُ عليهم بالتخفيف.

والنسخ من أخف إلى أثقل حكمته التدرج في التشريع حتى يرتقي الناس إلى درجة الكمال.

إذن: كل نسخ لابد له من حكمة.

وفي هذا الحديث أيضًا: أن النبي ﷺ كان يعلم أصحابه بالقول وبالفعل، وذلك حين جلس على المنبر والناس حوله، فخلع خاتمه وطرحه.

وفيه أيضًا: كمال تأسي الصحابة رضي الله عنهم حيث طرحوا خواتيمهم، وكذلك كما في حديث خلع النعال في الصلاة، حين أخبره جبريل أن بهما قدرًا وهو يصلي والناس يصلون فخلع الناس نعالهم^(١)، وهذا كمال الامتثال والتأسي.

إذن: الحكم المناسب للباب أو الشاهد: تحريم لباس خاتم الذهب على الذكور.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ح وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي خَاتَمِ الذَّهَبِ وَرَأَدَ فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ وَجَعَلَهُ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى.

(...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

(١) أخرجه أبو داود (٦٥٠)، وأحمد (٣/٢٠، ٩٢)، والدارمي (١٣٧٨)، وابن خزيمة (١٠١٧).

إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيِّ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ -يَعْنِي: ابْنَ عِيَّاضٍ- عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ. ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ كُلُّهُمْ عَنْ أَسَامَةَ جَمَاعَتُهُمْ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَاتِمِ الذَّهَبِ. نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ لُبْسِ النَّبِيِّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ

نَقَشَهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَلُبْسِ الْخُلَفَاءِ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، قَالَ: اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ فَكَانَ فِي يَدِهِ، ثُمَّ كَانَ فِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ كَانَ فِي يَدِ عُمرَ، ثُمَّ كَانَ فِي يَدِ عُثْمَانَ، حَتَّى وَقَعَ مِنْهُ فِي بَئْرِ أَرِيَسَ نَقَشَهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَتَّى وَقَعَ فِي بَئْرِ. وَلَمْ يَقُلْ: مِنْهُ. هذا فيه دليل: على جواز الخاتم من الفضة للرجال؛ لأن النبي ﷺ اتخذ هذا الخاتم واتَّخَذَهُ الْخُلَفَاءُ مِنْ بَعْدِهِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَكْمَ لَمْ يُنْسَخْ وَبَقِيَ.

نقشه: محمد أسفل، رسول فوقها، لفظ الجلالة فوق، وسبب ذلك: أنه قيل للنبي ﷺ: إن الملوك الذين تكتبوا إليهم في الدعوة إلى الله لا يقبلون إلا بختم، فصنع هذا الخاتم، وما زال الناس الآن يُوثِّقون الوثائق بهذه الخواتيم، سواء من فضة أو من حديد أو من بلاستيك. المهم: أنهم ما زالوا يعملون بهذا، وينبغي أن يتخذ الإنسان نقشاً لا يمكن أن يُصوَّرَ عليه بقدر الإمكان، وإلا فإن الناس الآن لا يعجزهم أن يصنعوا مثله، لكن بقدر الإمكان يتَّخَذُ خَاتَمًا لَا يُمْكِنُ تَقْلِيدُهُ؛ لأنه إذا كان يُمكنُ تَقْلِيدُهُ، فلا تستوثقه، والتوقيعات التي يستخدمها بعض الناس، بعضها يمكن تَقْلِيدِهَا بِكُلِّ سَهْوَةٍ، بعضهم توقيعهم مثل علامة (صح)، الكل يقلدها، وينبغي للإنسان -أيضاً-: أن يتَّخَذَ توقيعاً يصعب على الناس أن يطبقوه، يَمُرُّ بنا أحياناً توقيعات لا يمكن أن نقلدها أبداً، ونتعجب كيف الموقع يوقعها وبسرعة أيضاً، لو أردت أن تعدَّ الإشارات التي فيها لوجدتها إلى عشر، إلى ثمان، كيف يكتبها بسرعة هكذا، لكن فضل الله يؤتية من يشاء.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: اتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، ثُمَّ أَلْقَاهُ، ثُمَّ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ وَنَقَشَ فِيهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ. وَقَالَ: «لَا يَنْقُشُ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِي هَذَا». وَكَانَ إِذَا لَبَسَهُ جَعَلَ فَصَّهُ يَمَّا يَلِي بَطْنَ كَفِّهِ وَهُوَ الَّذِي سَقَطَ مِنْ مُعَيَّقِيْبٍ فِي بَيْتِ أَرِيْسٍ.

هذا الحديث فيه: النهي عن تقليد الخواتم - يعني: الختم - وكذلك لا يجوز أن يقلد الإنسان التوقيعات، فلا يجوز أن يقلد الختم ولا التوقيع؛ لأن هذا يكون فيه كذب وتدليس على صاحب الختم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٠٩٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ كُلُّهُمْ عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ وَنَقَشَ فِيهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَقَالَ لِلنَّاسِ «إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ وَنَقَشْتُ فِيهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ. فَلَا يَنْقُشُ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِهِ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنُونَ ابْنَ عُثْبَةَ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ.

قوله: «فَلَا يَنْقُشُ أَحَدٌ»؛ فهذا النهي إلى يوم القيامة فلا يحل لإنسان أن يلبس خاتماً من فضة ثم يكتب عليه محمد رسول الله؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ فِي اتِّخَاذِ النَّبِيِّ ﷺ خَاتِمًا

لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الْعَجَمِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الرُّومِ - قَالَ - قَالُوا: إِنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ كِتَابًا إِلَّا عَتَمُوا. قَالَ: فَاتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتِمًا مِنْ فِضَّةٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَقْشُهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ.

عجمله قوله: «لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الْعَجَمِ». وذلك لأن كل من سوى العرب فهم عجم، هذا في المعنى العام، لكنهم لهم معنى خاص لكل واحد منهم. مثلاً: الروم، الفرس، البربر وهكذا، إنما بالمعنى العام: كل ما سوى العرب فهو عجم، كما قال الله ﷻ ﴿وَلَوْزَلْتُهُ عَلَىٰ رِجَالِهِ لَأَمْلَأْتَ الْأَرْضَ عِجْمًا﴾ [١٩٨-١٩٩]. هذا عام يشمل كل من سوى العرب، وكذلك قال: ﴿عَجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [١٩٨: ١٩٩]. فقابل العرب بالعجم.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الْعَجَمِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ الْعَجَمَ لَا يَقْبَلُونَ إِلَّا كِتَابًا عَلَيْهِ خَاتِمٌ. فَاصْطَنَعَ خَاتِمًا مِنْ فِضَّةٍ. قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِهِ.

٥٨- (...) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ أَخِيهِ خَالِدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ وَالتَّجَاشِيِّ. فَقِيلَ: إِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ كِتَابًا إِلَّا بِخَاتِمٍ. فَصَاغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتِمًا حَلَقَةً فِضَّةً وَنَقَشَ فِيهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٤) بَابُ فِي طَرَحِ الْخَوَاتِمِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩- (٢٠٩٣) حَدَّثَنِي أَبُو عِمْرَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ زِيَادٍ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ - يَعْنِي: ابْنَ سَعْدٍ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ أَبْصَرَ فِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ يَوْمًا وَاحِدًا - قَالَ: - فَصَنَعَ النَّاسُ الْخَوَاتِمَ مِنْ وَرَقٍ فَلَبِسُوهُ، فَطَرَحَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمَهُ، فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ^(١).

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٤/ ٩٨-٩٩):

... «فَطَرَحَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمَهُ، فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ». قَالَ الْقَاضِي: قَالَ جَمِيعُ أَهْلِ الْحَدِيثِ: هَذَا وَهْمٌ مِنْ ابْنِ شِهَابٍ، فَوَهْمٌ مِنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ إِلَى خَاتَمِ الْوَرَقِ، وَالْمَعْرُوفُ مِنْ رَوَايَاتِ أَنَسٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ ابْنِ شِهَابٍ اتِّخَاذَهُ ﷺ خَاتَمَ فِضَّةٍ، وَلَمْ يَطْرَحْهُ، وَإِنَّمَا طَرَحَ خَاتَمَ الذَّهَبِ كَمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي بَاقِي الْأَحَادِيثِ. وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَ حَدِيثَ ابْنِ شِهَابٍ، وَجَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرِّوَايَاتِ، فَقَالَ: لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ تَحْرِيمَ خَاتَمِ الذَّهَبِ، اتَّخَذَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فَلَمَّا لَبَسَ خَاتَمَ الْفِضَّةِ أَرَاهُ النَّاسَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لَيَعْلَمُهُمْ إِيَّاحَتَهُ، ثُمَّ طَرَحَ خَاتَمَ الذَّهَبِ، وَأَعْلَمَهُمْ تَحْرِيمَهُ فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ مِنَ الذَّهَبِ.

فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ»؛ أَي: خَوَاتِمَ الذَّهَبِ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَمْنَعُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَصَنَعَ النَّاسُ الْخَوَاتِمَ مِنْ وَرَقٍ فَلَبِسُوهُ»، ثُمَّ قَالَ: «فَطَرَحَ خَاتَمَهُ، فَطَرَحُوا خَوَاتِمَهُمْ» فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ لَمَّا عَلِمُوا أَنَّهُ ﷺ يَصْطَنِعُ لِنَفْسِهِ خَاتَمَ فِضَّةٍ اصْطَنَعُوا لِنَفْسِهِمْ خَوَاتِمَ فِضَّةٍ، وَبَقِيَتْ مَعَهُمْ خَوَاتِمَ الذَّهَبِ كَمَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى أَنْ طَرَحَ خَاتَمَ الذَّهَبِ، وَاسْتَبَدَّلُوا الْفِضَّةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

بَلْ هَذَا التَّأْوِيلُ مُسْتَكْرَهُ وَبَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَهُ فِي الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ أَنَّهُ لَمَّا طَرَحَ خَاتَمَ الذَّهَبِ صَنَعَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ بَعْدَ أَنْ طَرَحَ الذَّهَبَ، لَكِنْ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ شِهَابٍ أَخْطَأَ فِي هَذَا وَوَهْمٌ، كُلُّ إِنْسَانٍ مُعَرِّضٌ لِلخَطَأِ، فَتَعْتَبَرُ هَذِهِ الرِّوَايَةُ شَاذَةً؛ لِأَنَّهَا مُخَالِفَةٌ

للثقات؛ يعني: كيف نتكلف هذا التأويل المستكره البعيد من أجل أن رجلاً تعرّض للوهم والخطأ، فابن شهاب رحمته الله ليس من المعصومين من الخطأ.
فالصواب: أن روايته وهم، انتقل الوهم به من خواتيم الذهب إلى خواتيم الفضة.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٦٠- (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ رَأَى فِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ يَوْمًا وَاحِدًا، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اضْطَرَبُوا الْخَوَاتِمَ مِنْ وَرَقٍ فَلَبِسُوهَا، فَطَرَحَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمَهُ، فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ.
(...) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعُمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله:

(١٥) بَابُ فِي خَاتَمِ الْوَرَقِ فَصَّهُ حَبَشِيٌّ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٦١- (٢٠٩٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ الْمِصْرِيُّ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ خَاتَمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَرَقٍ وَكَانَ فَصُّهُ حَبَشِيًّا.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٩٩/١٤):

قوله: «وَكَانَ فَصُّهُ حَبَشِيًّا». قَالَ الْعُلَمَاءُ: يَعْنِي حَجَرًا حَبَشِيًّا؛ أَي: فَصًّا مِنْ جَزَعٍ أَوْ عَقِيقٍ، فَإِنْ مَعْنَاهُمَا بِالْحَبَشَةِ وَالْيَمَنِ. وَقِيلَ: لَوْنُهُ حَبَشِيٌّ؛ أَي: أَسْوَدَ. وَجَاءَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ رِوَايَةِ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ أَيْضًا فَصُّهُ مِنْهُ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا أَصَحُّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: كِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَكَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي وَقْتِ خَاتَمِ فَصُّهُ مِنْهُ، وَفِي وَقْتِ خَاتَمِ فَصُّهُ حَبَشِيٌّ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ فَصُّهُ مِنْ عَقِيقٍ. اهـ

الظاهر: أن هذا الخلاف لا يصل إلى الاضطراب؛ لأنه من الممكن أن النبي ﷺ يتخذ عدة خواتم، كل واحد منها فصه من نوع آخر، فإذا أمكن الجمع بين الروايات ارتفع حكم الاضطراب.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢- (...) وَحَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبَادُ بْنُ مُوسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى - وَهُوَ الْأَنْصَارِيُّ ثُمَّ الزُّرْقِيُّ - عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبِسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ يَمَّا يَلِي كَفَّهُ. (...)

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَ حَدِيثِ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح صحيح مسلم» (١٤ / ١٠٠ - ١٠٢):

وفي حديث حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس: «كَانَ خَاتَمَ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ، وَأَشَارَ إِلَى الْخِنْصَرِ مِنْ يَدِهِ الْيُسْرَى»، وفي حديث علي: «نَهَانِي ﷺ أَنْ أَتَخْتَمَ فِي إِصْبَعِي هَذِهِ أَوْ هَذِهِ، فَأَوْمَأَ إِلَى الْوُسْطَى وَالتِّي تَلِيهَا»، وروي هذا الحديث في غير مسلم: «السبابة والوسطى» وأجمع المسلمون على أن الشُّنَّةَ جعل خاتم الرجل في الخنصر، وأما المرأة فإنها تتخذ خواتم في أصابع.

قالوا: والحكمة في كونه في الخنصر؛ لأنه أبعد من الامتحان فيما يتعاطى باليد، لكونه طرفاً؛ ولأنه لا يشغل اليد عما تتناوله من أشغالها بخلاف غير الخنصر، ويكره للرجل جعله في الوسطى والتي تليها لهذا الحديث، وهي كراهة تنزيه. وأما التختم في اليد اليمنى أو اليسرى فقد جاء فيه هذان الحديثان، وهما صحيحان.

وقال الدارقطني: لم يتابع سليمان بن بلال على هذه الزيادة، وهي قوله: «في يمينه». قال: وخالفه الحفاظ عن يونس، مع أنه لم يذكرها أحد من أصحاب الزهري، مع تضعيف إسماعيل بن أبي أويس رواها عن سليمان بن بلال، وقد ضعف إسماعيل بن أبي أويس أيضاً يحيى بن معين والنسائي، ولكن وثقه الأكثرون، واحتجوا به، واحتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما، وقد ذكر مسلم أيضاً من رواية طلحة بن يحيى مثل رواية سليمان بن بلال، فلم ينفرد بها سليمان بن بلال، فقد اتفق طلحة وسليمان عليها. وكون الأكثرين لم يذكروها لا يمنع صحتها، فإن زيادة الثقة مقبولة والله أعلم. وأما الحكم في المسألة عند الفقهاء، فأجمعوا على جواز التختم في اليمين، وعلى جوازه في اليسار ولا كراهة في واحدة منها^(١). واختلفوا أيتها

(١) سئل العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: عن حكم لبس خاتم الفضة، وإذا كان جائزاً، هل يلبس في اليمنى أو اليسرى؟

أفضل، فتختم كثيرون من السلف في اليمين وكثيرون في اليسار، واستحب مالك اليسار، وكره اليمين، وفي مذهبنا وجهان لأصحابنا، الصحيح: أن اليمين أفضل؛ لأنه زينة واليمين أشرف وأحق بالزينة والإكرام. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٩٦/١٤):

«وَكَانَ إِذَا لَبَسَهُ جَعَلَ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي بَطْنَ كَفِّهِ»، قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذَلِكَ بِشَيْءٍ، فَيَجُوزُ جَعْلُ فَصِّهِ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ، وَفِي ظَاهِرِهَا، وَقَدْ عَمِلَ السَّلَفُ بِالْوَجْهِينِ، وَمِمَّنْ اتَّخَذَهُ فِي ظَاهِرِهَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالُوا: وَلَكِنَّ الْبَاطِنَ أَفْضَلُ اقْتِدَاءً بِهِ ﷺ، وَلَأنَّهُ أَصَوْنٌ لِفَصِّهِ، وَأَسْلَمَ لَهُ، وَأَبْعَدُ مِنَ الزَّهْوِ وَالْإِعْجَابِ. اهـ

«مِمَّا يَلِي كَفِّهِ»؛ يَعْنِي: فِي الْبَاطِنِ، النَّاسُ الْآنَ فِي ظَنِّي أَنَّ الَّذِي يَجْعَلُ الْفَصَّ مِمَّا يَلِي بَاطِنَ الْكَفِّ، هُوَ الَّذِي يَزْهَوُ بِنَفْسِهِ وَيَخْتَالُ، مَا أَدْرِي هَذَا صَحِيحٌ أَوْ لَا؟ أَمْ أَنَّهُ فِي الْبَاطِنِ أَحْسَنُ وَأَسْلَمُ مِنْ أَنْ يَخْدُشَهُ شَيْءٌ وَيَغَيِّرَ النَّقْشَ لِأَسِيْمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْحَرِيرِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٦) بَابُ فِي لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْخِنْصَرِ مِنَ الْيَدِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣- (٢٠٩٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ. وَأَشَارَ إِلَى الْخِنْصَرِ مِنْ يَدِهِ الْيُسْرَى.

هَذَا فِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ التَّخْتُمَ لَيْسَ فِي الْيَمِينِ فَقَطْ، بَلْ فِي الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ نَقُولُ فِي السَّاعَةِ الْآنَ الَّتِي تُلْبَسُ فِي الدَّرَاعِ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ نَجْعَلَهَا فِي الْيَمِينِ

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَائِلًا: لَا حَرَجَ فِي لُبْسِ الْخَاتَمِ مِنَ الْفِضَّةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَيَجُوزُ لِبَسِهِ فِي الْيَمَنِ وَالْيُسْرِ، وَالْيَمَنِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهَا أَشْرَفُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَخْتَمُ فِي الْيَمَنِ تَارَةً وَفِي الْيُسْرِ تَارَةً، وَهُوَ الْقُدُوةُ وَالْأَسُوةُ ﷺ.

أَمَّا خَاتَمُ الذَّهَبِ وَسَاعَةُ الذَّهَبِ فَلَا يَجُوزُ لِبَسُهَا لِلرِّجَالِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِلنِّسَاءِ خَاصَّةً لِمَا وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ الدَّالَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ لِبْسِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ عَلَى الذَّكَورِ وَحُلِهِ لِلْإِنَاثِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

ولا في اليسار، الأمر واسع، اجعلها في اليمين أو اجعلها في اليسار، لكن جرت العادة أنها تكون في اليسار؛ لأنها أهون في الحركة من اليمين، فاليمين دائماً الحركة فيها، وربما تنخدش أو تخرب، فلذلك اختاروا أن تكون في اليسار غالباً، فالكل جائز سواء في اليمين أم في اليسار؟

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٧) بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّخْتُمِ فِي الْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِيهَا

قوله: «وَالَّتِي تَلِيهَا»؛ يعني: السبابة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤- (٢٠٧٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ إِدْرِيسَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ قَالَ: سَمِعْتُ عَاصِمَ بْنَ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: نَهَانِي - يَعْنِي: النَّبِيُّ ﷺ - أَنْ أَجْعَلَ خَاتَمِي فِي هَذِهِ أَوِ الَّتِي تَلِيهَا - لَمْ يَذَرِ عَاصِمٌ فِي أَيِّ الثَّانَتَيْنِ - وَنَهَانِي عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ، وَعَنْ جُلُوسٍ عَلَى الْمِيَابِرِ. قَالَ: فَأَمَّا الْقَسِيُّ فَنِيَابٌ مُضْلَعَةٌ يُؤْتَى بِهَا مِنْ مِصْرَ وَالشَّامِ فِيهَا شَبُهٌ كَذَا، وَأَمَّا الْمِيَابِرُ فَشَيْءٌ كَانَتْ تَجْعَلُهُ النِّسَاءُ لِيُعُولَتِهِنَّ عَلَى الرَّحْلِ كَالْقَطَائِفِ الْأَرْجَوَانِ.

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا، فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بُرْدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: نَهَى أَوْ نَهَانِي - يَعْنِي: النَّبِيُّ ﷺ - فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٦٥- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَخْتَمَ فِي إِصْبَعِي هَذِهِ أَوْ هَذِهِ. قَالَ: فَأَوْمَأَ إِلَى الْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِيهَا.

معلوم أن النبي ﷺ إذا نهى أحداً عن شيء فهو للجميع، إلا إذا دلّ دليل على أنه خاص به، إما لعينه أو لحاله فإنه بالدليل، وإلا فالأصل أن خطاب النبي ﷺ لواحد من الأمة خطاب للجميع.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٨) بَابُ اسْتِحْبَابِ لُبْسِ النَّعَالِ وَمَا فِي مَفْنَاهَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦- (٢٠٩٦) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغَيْنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي غَزْوَةِ غَزَوْنَاهَا: «اسْتَكْبِرُوا مِنَ النَّعَالِ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ رَاكِبًا مَا انْتَعَلَ».

هذا في الأماكن التي يحتاج فيها الناس إلى المشي، ينبغي للإنسان أن يصطحب النعال وأن يستكثر منها؛ خوفاً من أن يتقطع، فإذا تقطعت وجد عنده ما يقوم مقامه؛ لأن المتعطل كالراكب يحمي رجله من الشوك والأحجار وما أشبه ذلك.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٩) بَابُ اسْتِحْبَابِ لُبْسِ النَّعْلِ فِي الْيَمِينِ أَوَّلًا

وَالْخَلْعِ مِنَ الْيُسْرَى أَوَّلًا، وَكَرَاهَةِ الْمَشْيِ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧- (٢٠٩٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ - يَعْنِي: ابْنَ زِيَادٍ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيُمْنَى، وَإِذَا خَلَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ وَلْيَنْعِلْهُمَا جَمِيعًا أَوْ لِيَخْلَعْهُمَا جَمِيعًا».

هذا هو السنة في اللباس أن تبدأ باليمين حتى في القميص والسروال تبدأ باليمين، وفي الخلع ابدأ باليسار، فتكون اليمنى أولهما في الانتعال وآخرهما في الخلع، وهذا من إكرامها؛ لأنها إذا كانت هي الأولى في الانتعال والآخر في الخلع زادت على اليسرى، وذلك للمدة التي بين الخلع واللبس، كذلك أيضاً ما تفعل عند الخلع تبدأ باليسار، ولا تلبس برجل دون الأخرى؛ لأن ذلك ليس من العدل، والعدل مطلوب في جميع الأحوال، وربما يكون هناك سبب طبي تتأثر به الأرجل لا نعلمه.

والمهم: أن الإنسان نهي أن يمشي بنعل واحدة، ولكن عند الضرورة مثل أن تتقطع إحدى النعلين وتبقى واحدة والرجل تحتاج إلى نعل، فهل نقول: اصبر على الأذى ولا

تلبس النعل الواحدة، أو نقول: اتقوا الله ما استطعتم، البس النعل هذه، ثم إذا قُمت بإصلاح الأخرى لبستها؟

الظاهر: الثاني؛ لأنه وقاية بعض الجسم من الضرر أولى من عدم وقاية الجميع^(١).

هل نقول بالنسبة لحال بعض النساء الآن اللاتي يلبسن في إحدى اليدين عدة أساور واليد الأخرى ليس فيها شيء، هل نقول: إن هذا من جنس لبس النعل الواحدة، أو نقول: إن هذا من جنس الخاتم يجوز في يد دون أخرى؟

الظاهر: الأول؛ لأن الخاتم جرت العادة على أنه لا يلبس إلا خاتماً واحداً، فإما في اليمنى وإما في اليسرى، والأسورة جرت العادة أنها تلبس في كلتا اليدين، وكذلك يقال في الخلاخل التي تلبس في الرجل، يقال للمرأة: البسي في كلتا اليدين وفي كلتا الرجلين، ربما تكون المرأة عندها إسورة وساعة وليس عندها سواهما، فهنا نقول: لا بأس أن تلبس في إحدى اليدين الإسورة وفي الأخرى الساعة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْسُ أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ لِيَنْعِلَهَا جَمِيعًا أَوْ لِيَخْلَعَهَا جَمِيعًا».

٦٩- (٢٠٩٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ قَالَ: خَرَجَ إِلَيْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى جَبْهَتِهِ؛ فَقَالَ: «أَلَا إِنَّكُمْ تَحَدَّثُونَ أَنِّي أَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَتَهْتَدُوا وَاضِلًّا، أَلَا وَإِنِّي أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا انْقَطَعَ شَيْءٌ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْسُ فِي الْأُخْرَى حَتَّى يَضْلِحَهَا».

(...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، وَأَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْمَعْنَى.



(١) سئل الشيخ رحمه الله علل النهي عن المشي في نعل واحدة بأن هذه المشية مشية الشيطان؟

فأجاب رحمه الله: ما سمعت بهذا، لكن الذي قاله العلماء: أنها من باب العدل.

قلت: قال الصنعاني رحمه الله في «سبل السلام» (٤/ ١٥٧): «وقيل إنها مشية الشيطان، وقال البيهقي:

الكره لما في ذلك من الشهرة في الملابس». اهـ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٠) بَابُ النَّهْيِ عَنِ اسْتِعْمَالِ الصَّمَاءِ وَالْاِخْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٠- (٢٠٩٩) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ -فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ- عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَالِهِ، أَوْ يَمْشِيَ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصَّمَاءَ، وَأَنْ يَخْتَبِيَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ كَاشِفًا عَنْ قَرَجِهِ.

❖ قوله: «نَهَى أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَالِهِ». هذا سبق الكلام عليه وبيننا أنه حرام.

❖ قوله: «أَوْ يَمْشِيَ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ». هذا سبق أيضًا.

❖ قوله: «وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصَّمَاءَ». معناه: أن يلتحف بثوب يعم جميع بدنه ولا سيما في الصلاة؛ لأنه لا يبقى فيه أن يأتي برفع اليدين وبما يُسَنُّ للمصلي مع كون هذه الصَّمَاءِ قد شدّها على نفسه ولهذا سميت صَمَاءً؛ لأنه ليس لها منافذ يستطيع الإنسان أن يحرك بها.

❖ قوله: «وَأَنْ يَخْتَبِيَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ كَاشِفًا عَنْ قَرَجِهِ». وهذا أيضًا منهى عنه، والاحتباء: هو أن يجلس الإنسان القرفصاء، ويجعل ثوبًا يلفّه على ساقيه وظهره، فهنا إذا فعل هذا الشيء، وليس عليه شيء يستره من فوق، فالذي يقفُ عنده يرى عورته؛ لذلك نهى عنه، أمّا إذا كان عليه سروال أو إزار يستر عورته فلا بأس.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١- (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا انْقَطَعَ شِسْعُ أَحَدِكُمْ -أَوْ مَنِ انْقَطَعَ شِسْعُ نَعْلِهِ- فَلَا يَمْشِ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى يُصْلِحَ شِسْعَهُ، وَلَا يَمْشِ فِي خُفٍّ وَاحِدٍ، وَلَا يَأْكُلَ بِشِمَالِهِ، وَلَا يَخْتَبِيَ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ، وَلَا يَلْتَجِفِ الصَّمَاءَ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢١) بَابُ فِي مَنَعِ الْإِسْتِئْثَاءِ

عَلَى الظُّهْرِ وَوَضَعَ إِحْدَى الرَّجْلَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ اسْتِئْثَالِ الصَّمَاءِ، وَالِاخْتِيَاءِ فِي نَوْبٍ وَاحِدٍ، وَأَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى وَهُوَ مُسْتَلْقٍ عَلَى ظَهْرِهِ.

قوله: «وَأَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى». العلة في ذلك: أنه إذا وضع رجله على الأخرى وهو مُسْتَلْقٍ، بدت عورته؛ إلا إذا كان عليه سروال، أما الإزار فلا بد أن تنكشف، ولهذا نهى النبي ﷺ عن ذلك، وأما إذا كانتا الرجلان ممدودتين ووضع إحدهما على الأخرى، فلا بأس.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣- (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَمْشِ فِي نَعْلِ وَاحِدٍ، وَلَا تَخْتَبِ فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ، وَلَا تَأْكُلْ بِشِمَالِكَ، وَلَا تَسْتَمِلِ الصَّمَاءَ، وَلَا تَضَعْ إِحْدَى رِجْلَيْكَ عَلَى الْأُخْرَى إِذَا اسْتَلْقَيْتَ».

٧٤- (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ -يَعْنِي: ابْنَ أَبِي الْأَخْنَسِ- عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَسْتَلْقِيَنَّ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ يَضَعُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى».

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٢) بَابُ فِي إِباحَةِ الْإِسْتِئْثَاءِ وَوَضَعَ إِحْدَى الرَّجْلَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥- (٢١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَادِ بْنِ

نَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى ^(١).
فَإِذَا لَمْ يَخْشَ مِنْ انْكَشَافِ الْعَوْرَةِ، فَلَا بَأْسَ، بَأَنَّهُ إِذَا مَدَّ رِجْلَيْهِ وَوَضَعَ إِحْدَاهُمَا عَلَى
الْأُخْرَى، لَا بَأْسَ؛ لِأَن هَذَا لَيْسَ فِيهِ مُحْظُورٌ.
وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى تَوَاضُعِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَوْنِهِ يَضْطَجِعُ فِي الْمَسْجِدِ كَسَائِرِ
النَّاسِ، لَا يَخْتَصُّ بِشَيْءٍ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:
٧٦- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ،
وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرَمَلَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ
وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،
أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ التَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
(٢٢) بَابُ نَهْيِ الرَّجُلِ عَنِ التَّرَعُّفِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:
٧٧- (٢١٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو الرَّبِيعِ، وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ
بْنُ زَيْدٍ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
نَهَى عَنِ التَّرَعُّفِ. قَالَ فُتَيْبَةُ: قَالَ حَمَّادٌ؛ يَعْنِي: لِلرِّجَالِ.
(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو
كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَرَعَّفَ الرَّجُلُ.

التَرَعُّفُ؛ يَعْنِي: أَنْ يَدَّهِنَ بِالزَّعْفَرَانِ، وَهَذَا غَيْرُ الْبَاسِ، هَذَا التَّرَعُّفُ إِذَا كَانَ عَامًّا لِلْجَسَمِ
فَهُوَ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ خَاصًّا بِمَكَانٍ مَعَيَّنٍ لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، فَلَا بَأْسَ إِلَّا إِذَا آدَى إِلَى

التشبه بالنساء فهذا يكون حَرَامًا؛ لأن النبي ﷺ لعن المتشبهين من الرجال بالنساء^(١).

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٤) بَابُ اسْتِخْبَابِ خِضَابِ

الشَّيْبِ بِصُفْرَةٍ أَوْ حُمْرَةٍ وَتَخْرِيمِهِ بِالسَّوَادِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٨- (٢١٠٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَتَى أَبِي قُحَافَةَ، أَوْ جَاءَ عَامَ الْفَتْحِ، أَوْ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَرَأْسُهُ وَلَحِيَّتُهُ مِثْلُ الثَّغَامِ أَوْ الثَّغَامَةِ فَأَمَرَ - أَوْ فَأَمَرَ - بِهِ إِلَى نِسَائِهِ قَالَ: «غَيِّرُوا هَذَا بِشَيْءٍ».

٧٩- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَتَى أَبِي قُحَافَةَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَرَأْسُهُ وَلَحِيَّتُهُ كَالثَّغَامَةِ بَيَاضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَيِّرُوا هَذَا بِشَيْءٍ وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ».

الثَّغَامُ: هذا نوع من نبات البر أبيض، وفي قوله: «كالثَّغَامَةِ بَيَاضًا». لولا هذه الكلمة لقلنا: إنه متنفس؛ لأن الثَّغَامَةَ تكون متنفسة؛ لأنها شجرة لها أعواد تنتش في الأرض، وهي من أحسن الغذاء للابل، يستعملها أهل الحرث يلفونها مع القُتْ.

❖ وفي قوله ﷺ: «وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ». وجوب تجنب السَّوَادِ^(٢)؛ وذلك لأن صبغ الشَّيْبِ الأبيض بالسَّوَادِ مضادة لحكمة الله ﷻ إذ إن حِكْمَةَ اللَّهِ ﷻ أنه كلما كُبر الإنسان أبيض شعره، فإذا حاول أن يقلبه إلى سواد فهذه مضادة لما كان من خلق الله ﷻ، ثم إن كان فيه تدليس فهو أشد وأشد؛ يعني: مثل الإنسان الذي يريد أن يتزوج وهو أبيض الشعر ومعلوم أنه إذا خطب المرأة ورأت شعره أبيض قد لا تقبل، فيتحيل ويصبغه بالسَّوَادِ،

(١) أخرجه البخاري (٥٨٨٥).

(٢) سئل الشيخ العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: ما حكم صبغ اللحية باللون الأسود، وما حكم من يفعل ذلك؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: لا يجوز صبغ الشيب سواء كان في الرأس أو اللحية بالصبغ الأسود؛ لأنه ثبت عن النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة النهي عن ذلك، ويشترع تغييره بغير الأسود كالأحمر، والأصفر والحناء، والكمم مخلوطين؛ لقول النبي ﷺ: «غَيِّرُوا هَذَا الشَّيْبَ وَجَنِّبُوا السَّوَادَ» رواه مسلم في صحيحه وأبو داود والنسائي، وابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقوله ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فَخَالِفُوهُمْ»، متفق على صحته من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولهذا حمله بعض العلماء على أن المراد: إذا أراد الغش والخيانة، ولكن هذا ضعيف، وقد زعم بعض الناس أن قوله: «وَأَجْتَنُّوا السَّوَادَ». مُدْرَجٌ ولكنه زعمٌ ليس بصحيح. أولاً: لأن الأصل عدم الإدراج.

والثاني: أنه قد جاء حديث آخر منفصل في الوعيد الشديد على من خضب بالسَّوَادِ. والبحث فيما إذا لو ابيضَّ شعر الإنسان قبل أوانه كما يوجد الآن في بعض الشباب يبيض شعره وهو ابن عشرين سنة فأقل، فهل له أن يصبغه بالسَّوَادِ؛ لأن هذا ليس شيئاً عادة أو نقول: إن الحديث عام، فيشمل مَنْ شاب على العادة وَمَنْ شاب قبل العادة؟ الاحتياط بلا شك هو الاحتمال الثاني؛ أنه ممنوع حتى فيمن ابيضَّ شعره قبل أوانه؛ لأن الحديث عام.

وأما الناس الذين شعورهم حمر من ولادتهم، فهل إذا شاب هذا الشعر وابيضَّ هل يجوز أن يصبغه بالسَّوَادِ؟

الجواب: ظاهر الحديث العموم، ثم هل يجوز أن يصبغه بلون الشعر قبل أن يشيب؟ نقول: قياساً على منع السَّوَادِ فيمن شعرهم أسود يمنع هذا -أيضاً- فيمنع هذا الرجل الذي شعره أحمر، ثم ابيضَّ من الشيب من أن يصبغه بأسود؛ لعموم الحديث، أو بلون الشعر الأول، قياساً على مَنْ شعورهم سوداء، هل هذا الحديث خاصٌّ بالرجال فقط؟ الجواب: هذا الحديث عامٌّ في الرِّجَالِ والنِّسَاءِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ التَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٥) بَابُ فِي مَخَالَفَةِ الْيَهُودِ فِي الصَّبْغِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٠- (٢١٠٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ فَخَالِفُوهُمْ»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٦) بَابُ تَخْرِيمِ تَصْوِيرِ صُورَةِ الْخَيَّانِ

وَتَخْرِيمِ اتِّخَاذِ مَا فِيهِ صُورَةٌ غَيْرُ مُمْتَهَنَةٍ بِالْفَرْشِ وَنَحْوِهِ
وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا يَدْخُلُونَ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ
ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨١- (٢١٠٤) حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: وَاعَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَبْرِيلُ ﷺ فِي سَاعَةٍ يَأْتِيهِ فِيهَا،
فَجَاءَتْ تِلْكَ السَّاعَةُ وَلَمْ يَأْتِهِ، وَفِي يَدِهِ عَصَا فَأَلْقَاهَا مِنْ يَدِهِ، وَقَالَ: «مَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَا رُسُلُهُ».
ثُمَّ انْصَلَّتْ فَإِذَا جَرُّوْهُ كَلْبٌ تَحْتَ سَرِيرِهِ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، مَتَى دَخَلَ هَذَا الْكَلْبُ هَاهُنَا؟» فَقَالَتْ:
«وَاللَّهِ مَا دَرَيْتُ». فَأَمَرَهُ، فَأَخْرَجَ، فَجَاءَ جَبْرِيلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاعِدْتَنِي فَبَجَلْتُ لَكَ فَلَمْ
تَأْتِ». فَقَالَ: مَتَعَيَّ الْكَلْبُ الَّذِي كَانَ فِي بَيْتِكَ، إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ.
فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى مَسَائِلَ:

منها: أن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه كلب، وهل هذا على عمومته، أو المراد الكلب
الذي لا يجوز اقتناؤه؟

الظاهر: الثاني؛ لأنه إذا جاز اقتناؤه، فهو حلال، فكيف يعاقب الإنسان بحرمان
دخول بيته من الملائكة؟! والكلاب المباحة ثلاثة: كلب الحرث، وكلب الماشية،
وكلب الصيد^(١)، وغير هذه الثلاثة لا يجوز اقتناؤها على أي حال كان، والعجب أن
الكفار يقتنون الكلاب ويعتنون بها ويقدمونها على أنفسهم وينظفونها كل يوم بالصابون
والشامبو وغيره، ولكنهم لو غسلوها بمياه البحار السبعة أو بأي مُنْظَفٍ فنجاستها عينيه لا
تزول، وهذا من حكمة الله ﷻ أن جعل الخيشت للخيشتين، أمّا المسلم فلا يمكن أن
يقتني كلبًا إلا ما أجازته الشرع.

وأمّا المراد بالصورة، هل هي الصورة التي تُتخذ وثناً؟ أو المراد بالصورة: التمثال
المجسم، أو المراد بالصورة الملونة؟

(١) وذلك لما أخرجه البخاري (٢٣٢٢)، ومسلم (١٥٧٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطًا، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ، وَفِي لَفْظٍ: «إِلَّا كَلْبَ غَنَمٍ، أَوْ حَرْثٍ، أَوْ صَيْدٍ»

في هذا خلاف بين العلماء؛ وذلك لأن كلمة صورة لفظٌ مُطلقٌ، يحتمل معاني كثيرة فنقول:
أولاً: أمّا الصور التي هي التمثال فإن الملائكة لا تدخل البيت الذي فيه صورة تمثال
سواء كانت صورة آدمي أو حيوان آخر، كالأسد والإبل وما أشبه هذا، ومن العجب أن
بعض الناس المترفين يتخذون صوراً مُجسّمة من الإبل والضّباع وما أشبه ذلك، يزینون
بها مجالسهم، وهذا من جهلهم أو من غرورهم وتمايم ترفههم حسب ما يدعون، وهذا
حرام ولا يجوز للإنسان أن يجلس في المجلس الذي فيه هذه الصور حتى تُزال؛ لأنه إذا
جلس فمقتضاه أنه أقر هذا المحرّم، وشارك فيه.

ثانياً: الصور التي تُعلّق التي يُقصد بها تعظيم صاحب الصورة، فهذه حرام لا يحل
تعليقها؛ لأن هذا هو أصل دخول الشرك في بني آدم، ومثال ذلك: رجل علّق صورة عالم في
حجرته أو غرفته أو مجلسه فهذا لا شك في تحريمه ولا يحل؛ لأن أصل عبادة قوم نوح
للأوثان أنه مات فيهم رجال صالحون، فقالوا: لعلنا نتخذ صور هؤلاء -والظاهر أنها تماثيل
ما هي ملوّنة- حتى إذا رأينا هذه الصور تذكّرنا العبادة ثم عبدنا، فطال عليهم الأمد ثم
عبدوهم من دون الله ﷻ، فالمسألة هذه تؤدي إلى الشرك نسأل الله العافية والسلامة.

ثالثاً: تعليق الصور لغير التعظيم، إمّا للفخر وإمّا للتذكّار، كالذين يعلّقون صورهم في
مجالسهم، فعند التخرّج يلتقط لنفسه صورة عند التخرّج ثم يضعها في مجلسه، هذا
مُحرّم لكنه دون الأوّل؛ لأن فيه الفخر والخيلاء، لكنه ليس كالأوّل في الخطورة.

رابعاً: أن يتخذ صوراً غير مُعلّنة، وهي التي تعرف عندهم «بالألْبوم» يجمعون صوراً
متعددة يتذكّرون فيها أصحابهم، فهذه محرّمة أيضاً؛ لأنها اقتناء للصور على وجه لا
امتحان فيه، ولا سيما إذا كان أصحابها أمواتاً وأقارب، فإن هذا يجدد الأحزان ويوجد
تذكّر هؤلاء الذين صوّروا، ويحدث الندم والحزن، أرأيت لو صوّر مجلساً بينه وبين
أقاربه من آبائه وأمهاته وإخوانه ثم مات هؤلاء، ماذا يكون قلبه إذا شاهد هذه الصورة؟
فإنه يتكسر حزناً ويندم، فهذا محرم.

خامساً: يتخذ الصورة للحاجة، فهذا لا بأس به، مثل ما يحصل في قيادة السيارة أو
إنسان يُقدّم ليكون في وظيفة، فالعادة أنه لا بد من اصطحاب الصورة، فيصوّر مثلاً أربع

صور، ويدفع واحدة، ويبقى عنده ثلاث، فهل نقول: هذه الثلاث أتلفها وتشتري بدلها إذا احتجت أو نقول: لا يلزمه؛ لأنك إذا أتلفتها سوف تخسر فيما بعد لتحصيل هذه الصور؟ الظاهر لي الثاني؛ لأن هذا إنما اتخذها للحاجة ودرء بذل المال مرة أخرى.

سادساً: أن يتخذها على وجه تمتهن، كالذي يكون في الفرش أو في المخدات أو في المساند، فهذه رخص فيها أكثر أهل العلم، ومنعها بعضهم، والاحتياط تركها، ولكن القول بالتحريم عليه مؤاخذات ولا ريب أن هذه الفرش التي فيها الصور يوجد بدلها والحمد لله، رأينا سجّاداً فيها صورة أسد قد ملأ السجادة؛ لأنه يقول هذا ممتهن ولا بأس به، فنقول: نعم، هذا الذي عليه الجمهور، لكن الاحتياط في الترك أولى.

سابعاً: أن يتخذها لستر الجدر بها، كما يوجد في بعض الأردية التي تغطي بها الفرش ويكون عليها صور، فهل نقول: هذه ممتهنة أو لا؟ الظاهر: لا؛ لأنها معلقة فلا تجوز.

ثامناً: أن يكون ذلك في اللباس؛ يعني: أن يلبس الإنسان إزاراً أو رداءً أو قميصاً أو عباءة فيها صور فهذه حرام، لا للصغار ولا للكبار، وسواء كانت سراويل أو قمصاناً أو غير ذلك، يوجد الآن ما يُسمّى بالحفاظة للصبي تُلفّ على فرجيه حتى إذا بال أو تغوّط لم يتشتر، فيها صور، هل نقول: إن هذا ممتهنٌ أو نقول: هذا لباس فلا يجوز؟ في الواقع يتجاذبون فيها اللباس والامتهان، فمن جهة أنه لباس يُخشى أن الصبي يتربّى على هذا ويسهل عليه لبس الصور، فيستغرب فيما بعد إذا قلنا له: لا تلبس السراويل التي بها صور بعد أن كبر، قال: سبحان الله! كنت ألبسها وأنا صغير، فمن هذه الناحية نقول: لا تلبس، والجزم بالتحريم يحتاج إلى دليل قوي، ومن جهة أنها ممتهنة فإنه لا يُباشرها إلا القدر من بول أو غائط، نقول: لا بأس بها، خصوصاً وأنها لا تكون ظاهرة يشاهدها الناس.

تاسعاً: ما يوجد في الصحف والمجلات اليوم، هذا على نوعين: النوع الأول: أن تكون هذه المجلة أو الصحيفة مُعدّة للصورة؛ يعني: ليس فيها إلا صور يُذكر حياة الشخص المصور وأعماله وما أشبه ذلك، أو صور فيها ألبسة التي يسمونها (الأزياء) هذه لا شك في تحريمها، ولا تحل لاسيما مجلات الأزياء؛ لأنها تُوجب أن ينقلب الشعب المسلم في لباسه إلى لباس هؤلاء الكفار، أمّا إذا كانت الصحيفة أو المجلة الأصل فيها أنها للأخبار والعلوم والبحوث لكن يوجد مثلاً صورة لمن يتحدثون عنه من عالم أو رئيس أو فاعل أو ما أشبه ذلك، فهذه لا بأس بها؛ وذلك لأنها لم تتخذ للصورة؛ ولأن

التحرز منها شاق، فيصعب على الناس، ولا يمكن التحرز منها إلا إذا ألغينا اقتناء هذه المجلة أو هذه الصحيفة، والناس قد يحتاجون إليها.

عاشراً: ما يجعل وسيلة للعلم كصورة يُعرف بها المصوّر كما يوجد في كتاب (المنجد) في اللغة وهذا الكتاب عليه مؤاخذات كثيرة، لكنه معروف فيه الصور، لكن المقصود بذلك التعليم، وأظنه يوجد في كتب الصغار في الابتدائي، يُقصد بها التعليم فهذه أرجو أن لا يكون بها بأس؛ لأنها بعيدة عن المحظور الشرعي.

هذه عشرة أقسام حضرتنا هنا، نسأل الله تعالى أن ينفع بها^(١).

أما ما يوجد في التلفاز والفيديو فهو حسب المصوّر؛ لأننا لا نعتقد أن هذه صور أصلاً^(٢)، لكن ما الذي صوّر؟ قد يكون مسيئاً وقد يكون طيباً، لكن مشكلتنا الآن إن بعض القوادر في العصور الوسطى اشتهروا بحسن القيادة والشجاعة، فصار يصوّر ويعرض على الأطفال، وهذا له مردود سيء؛ لأن الطفل إذا شاهد هذا ومكث في ذهنه اعتقد أنه لا يوجد شجاع مُسدّد إلا هذا الرجل، ونسي شجاعة النبي ﷺ وشجاعة الشجعان في عهده، وهذه مشكلة، ثم إن هذا الشجاع يجب أن ينظر ما عقيدته؟! وما منهجه في العقيدة؟! قد يكون ذا عقيدة سيئة لكن اشتهر في الحروب، فتنفذ محبته في

(١) سُئل الشيخ رحمه الله: الصور التي يجوز اتخاذها -كالتى في الوسائل التعليمية أو نحوها- هل تمنع دخول الملائكة؟

فأجاب رحمه الله: المباحة لا بأس بها، والمحرمة تمنع دخول الملائكة.

وهل على الإنسان إخراج هذه الصور المباحة من بيته؟

الجواب: ليس عليه ذلك؛ لأنها ما دامت مباحة فهي مباحة؛ وذلك لثلاث تمنع دخول الملائكة لشيء أباحه الله للعباد.

(٢) سُئل العلامة ابن باز رحمه الله: ما حكم تصوير المحاضرات بجهاز الفيديو للاستفادة منها في أماكن أخرى لعدم الفائدة؟

فأجاب رحمه الله قائلاً: هذا محل نظر، وتسجيلها بالأشرطة أمر مطلوب ولا يحتاج معها إلى الصورة، ولكن الصورة قد يُحتاج إليها بعض الأحيان حتى يعرف ويتحقق أن المتكلم فلان، فالصورة توضح المتكلم، وقد يكون ذلك لأسباب أخرى، فأنا عندي في هذا توقف من أجل ما ورد من الأحاديث في حكم التصوير لذوات الأرواح وشدة الوعيد في ذلك، وإن كان جماعة من إخواني من أهل العلم رأوا أنه لا بأس بذلك للمصلحة العامة، ولكن أنا عندي بعض التوقف في مثل هذا لعظم الخطر في التصوير، ولما جاء فيه من الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما في بيان أن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون، وأحاديث لعن المصورين إلى غير ذلك من الأحاديث، والله ولي التوفيق.

النفوس على ما عنده من بدع مضلة وهذا أيضًا مشكلة؛ ولذلك مسألة الإعلام من أخطر ما يكون على الناس، إما في الإنحراف أو في الاستقامة؛ يعني: هي في الحقيقة مؤثرة جدًا. إذا كانت الصورة في حجرة واحدة، فهل الملائكة تمتنع من دخول البيت كله أم من دخول هذه الحجرة فقط؟

الظاهر لي: أنها الحجرة الخاصة فقط؛ لأنها منفصلة مستقلة عن البيت.

هل الأشياء المُنْحَنطة تمنع دخول الملائكة؟

الجواب: لا، المُنْحَنط خُلِقَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ ﷻ، ولكن يبقى أن نقول: هل يجوز أن تقتني المُنْحَنط؟

أقول: إن كان المُنْحَنط نجسًا فلا يجوز اقتناؤه؛ لأن الشارع يأمر بإزالة الأذى والنجاسة، فكيف تقتنيه؟! مثل المُنْحَنطات من بعض الطيور وغيرها، وكذلك إذا حُنِطَ وهو حلال، لكن لم يَزَكَّ، فإنه إذا حُنِطَ بدون تزكية صار ميتة نجسة.

أما إذا زكي وحُنِطَ هل قيمته سهلة ويسيرة؛ بمعنى: أنه لا يعدُّ ذلك إِتْلَافًا للمال وإضاعة له، أو قيمته غالية مرتفعة؟ إن كان الثاني عوتب في هذا السبب، وقيل له: الآن أنت أضعت مالك، وإن كانت شيئًا يسيرًا، ولا سيما مع غنى الأمة فلا بأس.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ أَنَّ جَبْرِيلَ وَعَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتِيَهُ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَلَمْ يُطَوِّلْهُ كَقَطْرِيلِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ.

يؤخذ من هذا الحديث فائدة: وهي أن الإنسان إذا دُعي ووعد؛ يعني: أجاب الدعوة وعلم أن في المكان مُنْكَرًا لا يقدر على تغييره، فإنه لا يلزمه الوفاء بالوعد؛ لأن جبريل عليه السلام لم يَفِ بالوعد بناءً على وجود الجبر والصغير.

وفي هذا الحديث أيضًا: دليل على أن النبي ﷺ لا يعلم الغيب، فهذا شيء في بيته وتحت سريره، لم يعلم به، فكيف يُقال: إنه يعلم الغيب؟ والعجب أن هؤلاء الغلاة في النبي ﷺ يزعمون أنه يعلم علم الغيب، وهم في الحقيقة كَذَّبُوا الرَسُولَ ﷺ؛ لأن الله قال للرسل: ﴿قُلْ

لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ ﴿١٠٠﴾. وقال ذلك عَلَيْهِ السَّلَامُ، وبلغ هذا، وهؤلاء يقولون: إنه يعلم الغيب، حيثئذ يكونون قد حوا في النبي ﷺ من حيث لا يشعرون.

﴿٨٨٨﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٢- (٢١٠٥) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ السَّبَّاقِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي مِمْوْنَةُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَصْبَحَ يَوْمًا وَاجِعًا، فَقَالَتْ مِمْوْنَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ اسْتَنْكَرْتُ هَيْبَتَكَ مِنْذُ الْيَوْمِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ جَبْرِيلَ كَانَ وَعْدَنِي أَنْ يَلْقَانِي اللَّيْلَةَ، فَلَمْ يَلْقَنِي، أَمْ وَاللَّهِ مَا أَخْلَفَنِي». قَالَ: فَظَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَهُ ذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ جِرْوُ كَلْبٍ تَحْتَ فُسْطَاطٍ لَنَا فَأَمَرَهُ بِه فَأَخْرَجَ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ مَاءً فَنَضَحَ مَكَانَهُ، فَلَمَّا أَمْسَى لَقِيَهُ جَبْرِيلُ، فَقَالَ لَهُ: «قَدْ كُنْتَ وَعَدْتَنِي أَنْ تَلْقَانِي الْبَارِحَةَ». قَالَ: أَجَلٌ. وَلَكِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ. فَأَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ، فَأَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ حَتَّى إِنَّهُ يَأْمُرُ بِقَتْلِ كَلْبِ الْحَائِطِ الصَّغِيرِ وَيَتْرُكُ كَلْبَ الْحَائِطِ الْكَبِيرِ. ثم بعد ذلك نُسخ الأمر بقتل الكلاب إلا الأسود والعقور.

﴿٨٨٨﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٣- (٢١٠٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ يَحْيَى: وَإِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ»^(١).

٨٤- (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا طَلْحَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ».

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ وَذِكْرِهِ الْأَخْبَارَ فِي الْإِسْنَادِ.

٨٥- (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ». قَالَ بُسْرٌ: ثُمَّ اشْتَكَيْ زَيْدٌ بَعْدَ، فَعُدْنَاهُ فَإِذَا عَلَى بَابِهِ سِتْرٌ فِيهِ صُورَةٌ - قَالَ: - فَقُلْتُ لِعُبَيْدِ اللَّهِ الْخَوْلَانِيُّ رَيْبٍ مِمُّونَةٍ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَلَمْ يُخْبِرْنَا زَيْدٌ عَنِ الصُّورِ يَوْمَ الْأَوَّلِ، فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَلَمْ تَسْمَعْهُ حِينَ قَالَ إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ.

هذا أحد الأقوال في هذه المسألة يقولون: إن الصور المحرمة هي الصور المجسمة، وأما ما كان رقماً في ثوب أو ورقة أو ما أشبه ذلك فليس بمحرم.

لكن الصواب: أنه محرم؛ لأن علي بن أبي طالب عليه السلام، قال لأبي الهيثج الأسدي: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: ألا تدع صورة إلا طمستها. وهذا صريح؛ لأنه يدخل في ذلك الرَّمَمُ وغير الرَّمَمِ، وهو الصواب، وهو الذي عليه الجمهور.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٦- (...) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ الْأَشْجَحِ حَدَّثَهُ، أَنَّ بُسْرَ بْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ حَدَّثَهُ وَمَعَ بُسْرِ عُبَيْدُ اللَّهِ الْخَوْلَانِيُّ، أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ». قَالَ بُسْرٌ: فَمَرَضَ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ، فَعُدْنَاهُ فَإِذَا نَحْنُ فِي بَيْتِهِ بِسِتْرٍ فِيهِ تَصَاوِيرٌ، فَقُلْتُ لِعُبَيْدِ اللَّهِ الْخَوْلَانِيِّ: أَلَمْ يُحَدِّثْنَا فِي التَّصَاوِيرِ؟ قَالَ: إِنَّهُ قَالَ: إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ. أَلَمْ تَسْمَعْهُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: بَلَى، قَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ.

٨٧- (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَبِي الْحَبَابِ مَوْلَى بَنِي النَّجَّارِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تِمْنِيلٌ».

(٢١٠٧) قَالَ: فَاتَيْتُ عَائِشَةَ. فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا يُخْبِرُنِي؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تِمْنِيلٌ». فَهَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ ذَلِكَ؟ فَقَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ سَأَحَدُكُمْ مَا رَأَيْتُهُ فَعَلَّ رَأَيْتُهُ خَرَجَ فِي غَزَائِهِ، فَأَخَذْتُ نَمَطًا فَسَرَّتُهُ عَلَى الْبَابِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَرَأَى النَّمَطَ عَرَفْتُ الْكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِهِ، فَجَذَبَهُ حَتَّى هَتَكَهُ أَوْ قَطَعَهُ وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُو الْحِجَارَةَ

وَالطِّينَ». قَالَتْ: فَقَطَعْنَا مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ وَحَشَوْنَهُمَا لِيَفَا فَلَمْ يَعِْبْ ذَلِكَ عَلَيَّ.

هذا الحديث صريح: بأن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا تماثيل، والتماثيل أخص من الصورة؛ لأن الصورة تشمل الرقم في الثوب وتشمل التمثال؛ لأنه مجسّد، ولكن سبق أن القول الراجح أنه لا فرق بين الرقم في الثوب والتماثيل، وأمّا حديث ستر عائشة رضي الله عنها في هذا النمط، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كرهه، وقال: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَالطِّينَ». وهذا يدل على كراهته لهم؛ لأن هذا مُبالغة في الترف وهذا إذا كان على وجه الزينة صحيح، أمّا إذا كان على وجه الحاجة، مثل أن يكسو الجدار من أجل التدفئة في الشتاء أو البرودة في الصيف، لكن الجدار المسلح يكون حارّاً في الصيف وبارداً في الشتاء، فيضع عليه اللباس لهذا الغرض فلا بأس؛ وذلك لأنه لم يكس الجدار، ولكنه اتَّخَذَ وقاية من الحرّ أو من البرد.

وفي هذا الحديث: دليل على صراحة الصّحابة رضي الله عنهم، لما سألوها عائشة هل سمعت بهذا شيئاً؟ قالت: لا، مع أنه قد يقول لها قائل: كيف لم تسمعي وأنت زوج النبي صلى الله عليه وسلم، لكن عندهم من الصّراحة ما يتكلّمون به مهما كان.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله:

٨٨- (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِدْرِاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَزْرَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ لَنَا سِتْرٌ فِيهِ تُمَثَالُ طَائِرٍ، وَكَانَ الدَّاخلُ إِذَا دَخَلَ اسْتَقْبَلَهُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «حَوْلِي هَذَا فَإِنِّي كُلَّمَا دَخَلْتُ قَرَأْتُهُ ذَكَرْتُ الدُّنْيَا». قَالَتْ: وَكَانَتْ لَنَا قَطِيفَةٌ كُنَّا نَقُولُ: عَلِمَهَا حَرِيرٌ، فَكُنَّا نَلْبَسُهَا.

هذا السّتر تستر به الحائض ويقابل وجه الداخل من أجل التزيين والتجمل، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنِّي إِذَا رَأَيْتُهُ ذَكَرْتُ الدُّنْيَا»؛ يعني: ربما تتعلّق نفسي به. وفيه إشارة إلى أنه ينبغي للإنسان أن يسدّ نفسه عن كلّ ما تتعلّق به من أمور الدُّنيا؛ لتلا يفتن، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأى ما يعجبه من الدنيا يقول: «لَبِيكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ»^(١)، لبيك؛ يعني: إجابة لك، كأنه يدعو نفسه إلى الاتجاه إلى الله تعالى، ثم يقول: «إِنَّ

(١) أخرجه البخاري (٢٨٣٤)، ومسلم (١٨٠٦).

الْعَيْشُ عَيْشُ الْآخِرَةِ، حتى يزهد النفس فيما أعجبها من أمر الدنيا.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٩- (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: وَزَادَ فِيهِ - يُرِيدُ عَبْدُ الْأَعْلَى - فَلَمْ يَأْمُرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَطْعِهِ.

هذا ربما يَسْتَدِلُّ بِهِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى مَذْهَبِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ أَنَّ الرَّقْمَ فِي الثَّوْبِ لَا يُوْثِرُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ بِإِزَالَتِهِ وَتَحْوِيلِهِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِقَطْعِهِ، وَإِنَّمَا أَمَرَ بِتَحْوِيلِهِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا رَأَاهُ ذَكَرَ الدُّنْيَا، وَلَكِنَّ الْأَمْرَ كَمَا قَدَّمْنَا أَنَّ الرَّقْمَ فِي الثَّوْبِ كَالْتِمَالِ، لَكِنَّهُ لَا شَكَّ أَهْوَنُ؛ لَوْجُودِ الْخِلَافِ فِيهِ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يُمَثِّلُ الصُّورَةَ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ ﷻ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ جَسْمٌ مَكُونٌ مِنْ أَعْضَاءٍ وَوَجْهِ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٠- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ سَفَرٍ، وَقَدْ سَتَرْتُ عَلَى بَابِي دُرُوكًا فِيهِ الْخَيْلُ ذَوَاتُ الْأَجْنِحَةِ فَأَمَرَنِي فَنَزَعْتُهُ.

❖ قَوْلُهَا: «فَأَمَرَنِي فَنَزَعْتُهُ» وَلَمْ تَقُلْ: أَمَرَنِي فَقَطَعْتُهُ، مَعَ أَنَّ فِيهِ الْخَيْلَ ذَوَاتُ الْأَجْنِحَةِ، وَهِيَ وَهْمِيَّةٌ لَا حَقِيقِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْخَيْلَ لَيْسَ لَهَا أَجْنَحَةٌ، لَكِنَّ الَّذِينَ صَوَّرُوهَا بِأَجْنَحَةٍ، كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَرْمِزُوا إِلَى سُرْعَةِ عَذْوِهَا كَالطَّائِرِ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كُرَيْبٍ مِنْ سَفَرٍ.

٩١- (...) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاجِمٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُسْتَرَّةٌ بِقِرَامٍ فِيهِ صُورَةٌ فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، ثُمَّ تَنَاوَلَ السِّتْرَ فَهَتَكَهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُسَبِّحُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ».

هذا غير الأول؛ لأنه هتكه النبي ﷺ، وبين السبب، وهو أن أشد الناس عذاباً الذين يضاهون بخلق الله.

فإن قال قائل: عائشة لم تشبه بخلق الله، إنما استعملت ما فيه الصورة.

قلنا: إذا فُتح الباب وجوزنا استعمال ما فيه الصورة، فإن ذلك ينشط الذين يصورون، فنكون قد أعناهم على فعل هذا الشيء المحرّم، وفي هذا إشارة إلى أنه لا ينبغي للمسلم أن يفعل ما فيه تنمية أموال الكفار، ومن ذلك السّفر إلى بلادهم للسياحة، فإن هذا مع ما فيه من إضاعة المال، ومع ما فيه من الخطر على العقيدة، وما فيه من الخطر على الأخلاق، وما فيه من خطر على العادات، مع هذا كله يحصل به للكفار فائدتان عظيمتان:

الأولى: تنمية الأموال وكثرتها بكثرة السيّاح.

والثاني: الفرح بكون بلادهم كانت مأوى للسّائحين.

ولكن أكثر الناس مع الأسف الشديد لا يقدّرون هذا الأمر، ولا يهتمون به، يريدون أن يُرفهوا عن أنفسهم بأي وسيلة، ولا يقدرون أن في هذا ضرراً على المسلمين؛ لأن هؤلاء الكفار يستعينون بأموالهم على إضعاف الدّعوة الإسلامية إما بالوسائل السلمية الخبيثة الخادعة، وإما بالوسائل العسكرية، وهذا أمر مشاهد، وبذلك يجب عليكم طلبه العلم أن تبنوا للناس الخطأ في هذا الأمر، وأن تحذروهم منه، والمسألة ما هي هينة، تجد مثلاً يذهب من بلد نحو خمسة وعشرين في المائة إلى بلاد الكفار، على أي أساس؟! ولماذا؟! لماذا لا تُنفق هذه الأموال في سبيل الله، إذا كان عندهم فارغ مال؟ لكن ربما لا يكون عندهم فارغ مال، وربما يستدينون لهذا الغرض، فنسأل الله لنا ولهم الهداية.

وأما سفر بعض المسلمين إلى بلاد الكفار للعلاج مع إمكان العلاج في بلاد المسلمين، فهذه المسألة؛ ربما تتعلق نفس الإنسان بالأطباء هناك أكثر من تعلقها بالأطباء المسلمين؛ لأن الشيطان يزين لهم، ويقول: هؤلاء مهرة، وقد تعلموا بطريقة أكثر إتقاناً، وهذه الراحة النفسية ربما تكون سبباً لشفاء المريض، وذلك على الرغم من أن من الأطباء المسلمين من هو أبقن ممن يمارسون الطب بالبلاد الأوربية، وذلك كما يقرأ في الصحف وغيرها.

ثم اعلم أن الناس في مسألة الصور طرفان ووسط؛ من الناس من يُشدد تشديداً عظيماً، ويقول: لا تقرأ الكتب التي فيها صور ولا الصحف التي فيها صور ولا المجلات

التي فيها صور، وإذا وجدت فيها صورة اطمسها أو مزقها، هذا قسم، وقسم آخر يقول: لا، كل الصور جائزة إلا التمثال والمجسم، وعرفتم أن هذا القول ليس وليدًا، فهو من عهد الصحابة رضي الله عنهم، وبعض الناس يُفصل على حسب ما شرحناه، فأنا لا أحب أن نُشدّد في أمور يظهر من فعل الصّحابة في عهد النبي ﷺ وفيما بعده أن الأمر بهذه الشّدة، ولا نشك أن تعليق صور العظماء من أمراء وسلاطين أو رؤساء، هذا حرام؛ لأن هذا غلوّ فيهم، فأنا لا أحب التشديد الكامل، ولا أحب التراخي.

فإن قال قائل: إن وضع صور الأمراء والرؤساء في المكاتب وفي بعض المجلات يكون هيبة لهم فما الحكم؟

الجواب: على كل حال لهم تأويلات، لكنها ليست مقبولة، التعظيم في القلوب، ربما يرى مثل هذه الصور ولكن لا يهتم بهذا إطلاقًا، بل هو يلعنهم في قلبه، فالذي يُريد أن يعظمه الناس يعظم الله ﷻ، فإن من اتق الله اتقاه الناس، ومن هاب الله هابه الناس، ولا تجد طريقًا إلى هذا إلا أن تُعظم ربك ﷻ.

وأما إذا كان في المكتب صورة رئيس وأنكرت على الموظفين فلم يستجيبوا، فما الحكم؟ فالجواب: إذا كنت تخشى على نفسك فلا تفعل، لكن لا تسع في هذا إلا بقدر الضرورة، وإن كنت لا تخشى على نفسك فعليك بقول الحق.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ دُسْلِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) وَحَدَّثَنِي حُزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا. بِمِثْلِ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ أَهْوَى إِلَى الْقِرَامِ فَهَتَكَ بِيَدِهِ.

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِهَا: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا». لَمْ يَذْكُرْ أَمِنْ.

٩٢- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ -وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: دَخَلَ

عَلَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ سَرَتْ سَهْوَةٌ لِي بِقِرَامٍ فِيهِ تَمَائِيلٌ فَلَمَّا رَأَهُ هَتَكَهُ وَتَلَوْنَ وَجْهَهُ وَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ اللَّهِ». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَطَعْنَاهُ فَجَعَلْنَا مِنْهُ وَسَادَةً أَوْ وَسَادَتَيْنِ.

❖ في هذه الرواية: «أَشَدُّ النَّاسِ»، وفي رواية: «مِنْ أَشَدِّ»، أما كلمة: «مِنْ أَشَدِّ» فلا إشكال فيها؛ لأن (من) للتبويض، لكن «أَشَدُّ النَّاسِ»، يُقال: هل هؤلاء أَشَدُّ عَذَابًا من المشركين أم ماذا؟

اختلف العلماء رَحْمَهُمُ اللَّهُ في الجواب على هذا الإشكال.

فقال بعضهم: إن «أَشَدُّ النَّاسِ» محمولٌ على الرواية الثانية، وهي: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ»، وقالوا: إن هذه ألفاظ مختلفة من الرواية، وإلا فالنبي ﷺ لا يمكن أن يقول: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ»، «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ»، اللهم إلا أن يكون في منزلتين مختلفتين، وما دام الحديث مخرجه واحد، والرواية اختلفوا، منهم مَنْ قال: «مِنْ أَشَدِّ»، ومنهم مَنْ قال: «أَشَدُّ» فنحمل قول مَنْ رَوَى «أَشَدُّ» على رواية مَنْ رَوَى «مِنْ أَشَدِّ»، وانتهى الإشكال، وإذا لم يستقم هذا - وأرجو أن يكون هو المستقيم - فيكون أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا في مضاهاة خلق الله هؤلاء.

والآن نقول: إذا صَوَّرَ المصوِّر يقصد بذلك مضاهاة خلق الله، وأن لديه من القدرة ما يجعله يصوِّر الشيء كالصورة التي خلقها الله ﷻ، فهذا لا شك أنه منازعٌ لله ﷻ في ربوبيته، فهذا حرام عليه لا إشكال، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً لتعبد من دون الله فهذا لا شك - أيضًا - أنه قد فعل محرَّمًا عظيمًا؛ لأنه أعان على أن يوقع الناس في الشرك في العبادة، فلهذا نقول: هذان الأمران لا شك في تحريمهما، وأما مَنْ صَوَّرَ للضرورة فهذا جائز، أو صَوَّرَ للإكراه - أكره على هذا - فهذا جائز؛ لأن الإكراه يرفع الإثم، وأما التقاط الصورة - الذي يسمونه الصورة الفوتوغرافية - فهذا ليس تصويرًا^(١)؛ لأن هذا الذي التقطها لم يصوِّر إطلاقًا،

(١) سئل الشيخ العلامة ابن باز رَحْمَتُهُ اللَّهُ: لقد اكتسبت من عمل التصوير مالاً وأنا مستعد للتنازل عنه إرضاءً لله ورسوله، فما حكم ذلك المال هل هو حرام أم ماذا أصنع فيه؟

فأجاب رَحْمَتُهُ اللَّهُ قائلاً: أرجو أن لا يكون عليكم فيه حرج؛ لأنكم حين اكتسابه لم تكونوا متأكدين بتحريمه جهلاً بالحكم الشرعي أو لشبهة من أجاز التصوير الشمسي، وقد قال الله سبحانه في أهل الربا: ﴿فَمَنْ جَاءَهُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ فَانْهَوْهُمْ فَلَهُمْ سُلُوفٌ وَأَمْزَاجٌ﴾ إلى الله وَمَنْ عَادَ فَأَوْثَقْنَا أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٣٥﴾ [البقرة: ٢٣٥]. أعاذنا الله وإياكم منها، فهذه الآية الكريمة يستفاد منها حل الكسب الماضي من العمل غير المشروع إذا تاب العبد إلى الله ورجع عن ذلك، وإن تصدقتم به أو بشيء منه احتياطاً فحسن؛ لقول

ولذلك يلتقط الصورة وهو أعمى، يقال: إنه أمامك رجل أو امرأة أو شاة أو بعير صورها، فيصورها وهو أعمى، وإذا أردت أن يتضح لك هذا، فاكتب رسالة بقلمك ثم صورها بهذا التصوير فالحرف الذي ظهرت صورته كتابة الأول لا شك، بخلاف إذا جاء إنسان آخر، وأراد أن يقلد على كتابة الأول بيده، فهذا أراد المضاهاة، والناس يدركون الفرق بين هذا وهذا.

وهل يجوز رسم الصور الخيالية التي ليس لها في الواقع نظير كأن يُصور الآدمي وله آذان طويلة؛ أي: أنه ليس على مضاهاة خلق الله، فهل نقول: هذا من التلاعب بالصور أو نقول: الرجل تخيل الأمر فصوّره على حسب خياله؟
الجواب: أننا إذا شككنا في الأمر فالأصل الإباحة.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٩٣- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهُ كَانَ لَهَا ثَوْبٌ فِيهِ تَصَاوِيرُ تَمْدُودَ إِلَى سَهْوَةٍ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي إِلَيْهِ فَقَالَ: «أَخْرِجِي عَنِّي». قَالَتْ: فَأَخْرَجْتُهُ فَجَعَلْتُهُ وَسَائِدَ.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٩٤- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ وَقَدْ سَرَّتْ نَمَطًا فِيهِ تَصَاوِيرُ، فَنَحَاها، فَاتَّخَذْتُ مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ.

٩٥- (...) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ بَكِيرًا حَدَّثَهُ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهَا نَصَبَتْ سِتْرًا فِيهِ تَصَاوِيرُ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَزَعَهُ قَالَتْ: فَقَطَعْتُهُ وَسَادَتَيْنِ. فَقَالَ رَجُلٌ فِي الْمَجْلِسِ حَبِيبٌ -يُقَالُ لَهُ رِبِيعَةُ بْنُ عَطَاءٍ مَوْلَى بَنِي زُهْرَةَ-: أَمَا سَمِعْتَ أَبَا مُحَمَّدٍ يَذْكُرُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْفِقُ عَلَيْهَا؟ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: لَا. قَالَ: لَكِنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ. يُرِيدُ

الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ.

٩٦- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرَقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ، فَعَرَفْتُ أَوْ فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ؛ فَمَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَالُ هَذِهِ النُّمْرَقَةِ؟». فَقَالَتْ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ تَقَعُدُ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدُهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ».

هذا الحديث فيه إشكال، وهو قولها: «أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ»، والتوبة لا شك إنها عبادة، ولا يجوز أن تضاف إلى غير الله، لا على وجه الاستقلال ولا على وجه التبعية بالعطف، لا بـ (الواو)، ولا بـ (ثم)، ولا بأي حرف، فما المخرج؛ لأن النبي ﷺ أقرها؟ فالجواب: أن التوبة إلى الله توبة عبادة، والتوبة إلى الرسول ﷺ توبة لغوية؛ والمعنى: أرجع إلى ما يرضيه وأترك ما يسخطه، وحيث أن يكون الفعل (أتوب) مُستعملاً في معنیه، وهذا أعني: استعمال المشترك في معنيين محل خلاف بين العلماء، والصواب: جوازه، فيقال: التوبة بالنسبة إلى الله توبة عبادة، وبالنسبة للرسول ﷺ توبة لغوية.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(...) - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ. ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَخِي الْحَاجِسُونَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَبَعْضُهُمْ أَتَمَّ حَدِيثًا لَهُ مِنْ بَعْضٍ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَخِي الْحَاجِسُونَ قَالَتْ فَأَخَذْتُهُ فَجَعَلْتُهُ مِرْفَقَتَيْنِ فَكَانَ يَرْتَفِقُ بِهِمَا فِي النَّبِيِّ.

٩٧- (٢١٠٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِينَ يَصْنَعُونَ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ».

(...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ. ح. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَغْنِي ابْنُ عَلَيْهِ - . ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ كُلُّهُمْ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

٩٨- (٢١٠٩) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ . ح. وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ». وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَشْجِيُّ: إِنْ.

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ . ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كِلَاهُمَا، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَفِي رِوَايَةِ يَحْيَى وَأَبِي كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابًا الْمَصُورُونَ». وَحَدِيثُ سُفْيَانَ كَحَدِيثِ وَكِيعٍ . (...) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ مَسْرُوقٍ فِي يَتِّ فِيهِ تَمَائِيلُ مَرِيَمَ . فَقَالَ مَسْرُوقٌ: هَذَا تَمَائِيلُ كِسْرَى . فَقُلْتُ لَا هَذَا تَمَائِيلُ مَرِيَمَ . فَقَالَ مَسْرُوقٌ أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ».

٩٩- (٢١١٠) قَالَ مُسْلِمٌ قَرَأْتُ عَلَى نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيِّ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ إِنِّي رَجُلٌ أَصَوِّرُ هَذِهِ الصُّورَ فَأَقْنِي فِيهَا . فَقَالَ لَهُ أَذْنُ مِنِّي . فَدَنَا مِنْهُ ثُمَّ قَالَ: أَذْنُ مِنِّي . فَدَنَا حَتَّى وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ قَالَ أَنْتُكَ بَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مَصُورٍ فِي النَّارِ يَجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسًا فَتَعَذَّبُ فِي جَهَنَّمَ». وَقَالَ: إِنْ كُنْتُ لَا بُدَّ فَأَعْلًا فَاصْنَعِ الشَّجَرَ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ . فَأَقْرَبِهِ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ .

١٠٠- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَعَلَ يُفْتِي وَلَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ أَصَوِّرُ هَذِهِ الصُّورَ . فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَذْنُهُ . فَدَنَا الرَّجُلُ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كَلَّفَ أَنْ يَنْفَخَ فِيهَا الرُّوحَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ» .

(...) حَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ الْمُسَمَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ . فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ .

١٠١- (٢١١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَالْقَاضِي مُتْقَارِبَةُ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي دَارِ مَرْوَانَ فَرَأَى فِيهَا تَصَاوِيرَ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ ﷻ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ خَلْقًا كَخَلْقِي فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً».

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو هُرَيْرَةَ دَارًا تُبْنَى بِالْمَدِينَةِ لِسَعِيدٍ أَوْ لِمَرْوَانَ. قَالَ: فَرَأَى مَصُورًا يُصَوِّرُ فِي الدَّارِ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ «أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً».

١٠٢- (٢٠١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ تَهَائِيلُ أَوْ تَصَاوِيرُ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٧) بَابُ كَرَاهَةِ الْكَلْبِ وَالْجَرَسِ فِي السَّفَرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٣- (٢١١٣) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مِقْصِلٍ - حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ».

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ. ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَزْدِيَّ - كِلَاهُمَا عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٠٤- (٢١١٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «الْجَرَسُ مَرَامِيرُ الشَّيْطَانِ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٨) بَابُ كَرَاهَةِ قِلَادَةِ الْوَثْرِ فِي رَقَبَةِ الْبَعِيرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٥- (٢١١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ؛ أَنَّ أَبَا بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ

أَسْفَارِهِ - قَالَ - فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: وَالنَّاسُ فِي مَبِيتِهِمْ - (لَا يَنْقُبْنَ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَاحَةً مِنْ وَتَرٍ أَوْ قِلَاحَةً إِلَّا قَطَعَتْ). قَالَ مَالِكٌ: أَرَى ذَلِكَ مِنَ الْعَيْنِ.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٩) بَابُ النَّهْيِ عَنْ ضَرْبِ الْخَيْوَانِ فِي وَجْهِهِ وَوَسْمِهِ فِيهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٦ - (٢١١٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّرْبِ فِي الْوَجْهِ، وَعَنِ الْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ. (...). وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ. كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١٠٧ - (٢١١٧) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْوَيْنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ حِمَارٌ قَدْ وَسِمَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الَّذِي وَسَمَهُ».

١٠٨ - (٢١١٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ؛ أَنَّ نَاعِمًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: وَدَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا مَوْسُومَ الْوَجْهِ فَأَنكَرَ ذَلِكَ قَالَ: فَوَاللَّهِ لَا أَسْمُهُ إِلَّا فِي أَقْصَى شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ. فَأَمَرَ بِحِمَارٍ لَهُ فَكَوَى فِي جَاوِعَتَيْهِ فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ كَوَى الْجَاوِعَتَيْنِ.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٣٠) بَابُ جَوَازِ وَسْمِ الْخَيْوَانِ

غَيْرِ الْأَدَمِيِّ فِي غَيْرِ الْوَجْهِ وَنُدْبِهِ فِي نَعْمِ الرِّكَاتِ وَالْجَرِيَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٩ - (٢١١٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا وَلَدَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ قَالَتْ لِي: يَا أَنَسُ، انْظُرْ هَذَا الْغُلَامَ فَلَا يُصَيِّنْ

شَيْئًا حَتَّى تَعُدُّوهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُحَنِّكُهُ. قَالَ: فَفَعَدْتُ فَإِذَا هُوَ فِي الْحَائِطِ وَعَلَيْهِ خُمِيصَةٌ جَوْنِيَّةٌ وَهُوَ يَسُمُّ الظَّهْرَ الَّذِي قَدِمَ عَلَيْهِ فِي الْفَتْحِ.

١١٠- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يُحَدِّثُ أَنَّ أُمَّهُ حِينَ وَلَدَتْ انْطَلَقُوا بِالصَّبِيِّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُحَنِّكُهُ، قَالَ: فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرْبِدٍ يَسُمُّ غَنَمًا. قَالَ شُعْبَةُ: وَأَكْثَرُ عَلِمِي أَنَّهُ قَالَ فِي آذَانِهَا. ١١١- (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: دَخَلْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَبِدًا وَهُوَ يَسُمُّ غَنَمًا. قَالَ: أَحْسِبُهُ قَالَ: فِي آذَانِهَا.

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَيَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ كُلُّهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. ١١٢- (...) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: رَأَيْتُ فِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْيَسِمَ وَهُوَ يَسُمُّ إِيْلَ الصَّدَقَةِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢١) بَابُ كَرَاهَةِ الْقَرْعِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٣- (٢١٢٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَرْعِ. قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ وَمَا الْقَرْعُ؟ قَالَ: يُخَلَّقُ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكُ بَعْضٌ. (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَجَعَلَ التَّفْسِيرُ فِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ مِنْ قَوْلِ عُبَيْدِ اللَّهِ. (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُثْمَانَ الْفُطَيْفَانِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ نَافِعٍ. ح وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ سَيْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ - حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ بِإِسْنَادِ عُبَيْدِ اللَّهِ. مِثْلَهُ وَالْحَقُّ التَّفْسِيرُ فِي الْحَدِيثِ. (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ،

عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّرَّاجِ كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٢) بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجُلُوسِ فِي الطَّرِيقَاتِ وَإِعْطَاءِ الطَّرِيقِ حَقَّهُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٤ - (٢١٢١) حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّا كُنَّا وَالْجُلُوسُ فِي الطَّرِيقَاتِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا بِكَ مِنْ مَجَالِسِنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِذَا أُبْيِثُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ». قَالُوا: وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ: «غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ».

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ - يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ - كِلَاهُمَا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٣) بَابُ تَحْرِيمِ فِطْرِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَةِ وَالنَّامِصَةِ

وَالْمُتَنَمِّصَةِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ وَالْمُفَيِّرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٥ - (٢١٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي ابْنَةً عُرَيْسًا أَصَابَتْهَا حَصْبَةٌ فَتَمَرَّقَ شَعْرُهَا أَفَاصِلُهُ؟ فَقَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ».

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي وَعَبْدُهُ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، أَخْبَرَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوُ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، غَيْرَ أَنَّ وَكِيعًا وَشُعْبَةً فِي حَدِيثِهِمَا: فَتَمَرَّقَ شَعْرُهَا.

١١٦- (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ؛ أَنَّ امْرَأَةً أَنْتِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي زَوَّجْتُ ابْنَتِي فْتَمَرَّقَ شَعْرُ رَأْسِهَا وَزَوَّجَهَا يَسْتَحْسِنُهَا أَفَأَصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَتَهَاها.

١١٧- (٢١٢٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْةٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ مُسْلِمٍ يُحَدِّثُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ جَارِيَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ تَزَوَّجَتْ وَأَنَّهَا مَرَضَتْ؛ فَتَمَرَّقَ شَعْرُهَا، فَأَرَادُوا أَنْ يَصِلُوهُ، فَسَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَلَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ.

١١٨- (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَافِعٍ، أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ يَنَاقٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ زَوَّجَتْ ابْنَةً لَهَا فَاشْتَكَتْ، فَتَسَاقَطَ شَعْرُهَا، فَاتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجَهَا يُرِيدُهَا أَفَأَصِلُ شَعْرَهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ الْوَاصِلَاتُ».

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: «لَعَنَ الْمُوصِلَاتُ».

١١٩- (٢١٢٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِهِ.

١٢٠- (٢١٢٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ - أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالنَّاصِمَاتِ وَالْمُتَمَصِّصَاتِ وَالْمُتَعَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغْيِرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ. قَالَ: قَبْلَ ذَلِكَ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ يَعْقُوبَ وَكَانَتْ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَاتَتْهُ فَقَالَتْ: مَا حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكَ؛ أَنْتَ لَعَنْتَ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَمَصِّصَاتِ وَالْمُتَعَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغْيِرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ

اللَّهُ ﷻ؟ وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ لَوْحِي الْمُصْحَفِ فَمَا وَجَدْتُهُ . فَقَالَ: لَئِنْ كُنْتَ قَرَأْتِهِ لَقَدْ وَجَدْتِهِ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [النِّسَاءُ: ٥٧]. فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: فَإِنِّي أَرَى شَيْئًا مِنْ هَذَا عَلَى أَمْرَاتِكَ الْآنَ . قَالَ: أَهْبِي فَاَنْظُرِي . قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ، فَلَمَّ تَرَّ شَيْئًا فَجَاءَتْ إِلَيَّ فَقَالَتْ: مَا رَأَيْتُ شَيْئًا . فَقَالَ: أَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ نُجَامِعْهَا .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَهُوَ ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ، حَدَّثَنَا مُقْضَلٌ - وَهُوَ ابْنُ مُهْلَبٍ - كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ . بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: الْوَأَشْيَاءَ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ . وَفِي حَدِيثِ مُقْضَلٍ: الْوَأَشْيَاءَ وَالْمَوْشُومَاتِ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ . الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُجَرَّدًا عَنْ سَائِرِ الْقِصَّةِ مِنْ ذِكْرِ أُمِّ يَغْقُوبَ .

(...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - يَعْنِي: ابْنَ حَازِمٍ - حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ .

١٢١- (٢١٢٦) وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَحَدَّثَنَا رَافِعٌ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِهَا شَيْئًا .

١٢٢- (٢١٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ عَامَ حَجَّ وَهُوَ عَلَى الْمُنَبِّرِ وَتَنَاولَ قِصَّةً مِنْ شَعْرِ كَأَنَّهُ فِي يَدِ حَرَسِيٍّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ، أَيُّنَ عِلْمَاؤُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْتَهِي عَنْ مِثْلِ هَذِهِ وَيَقُولُ: «إِنَّمَا هَلَكْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِهِ نِسَاؤُهُمْ» .

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ . بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: «إِنَّمَا عَذَّبَ بَنُو إِسْرَائِيلَ» .

١٢٣- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ سَعِيدِ

بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَدِمَ مُعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ فَخَطَبَنَا وَأَخْرَجَ كُبَّةً مِنْ شَعْرِ فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ أَحَدًا يَفْعَلُهُ إِلَّا الْيَهُودَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَلَغَهُ فَسَمَاهُ الزُّورَ.

١٢٤- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: أَخْبَرَنَا مُعَاذٌ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَالَ: ذَاتَ يَوْمٍ إِنَّكُمْ قَدْ أَحَدْتُمْ زِيَّ سَوِيءٍ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الزُّورِ. قَالَ: وَجَاءَ رَجُلٌ بَعْضًا عَلَى رَأْسِهَا خِرْقَةٌ، قَالَ مُعَاوِيَةُ: أَلَا وَهَذَا الزُّورُ. قَالَ قَتَادَةُ: يَعْنِي مَا يَكْتُرُّ بِهِ النِّسَاءُ أَشْعَارَهُنَّ مِنَ الْخِرْقِ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٤) بَابُ النِّسَاءِ الْكَاسِيَاتِ الْفَارِيَّاتِ الْمَائِلَاتِ الْمُمِيلَاتِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٥- (٢١٢٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَّاتٌ مُمِيلَاتٌ رُءُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَحْدِنُ رِجْلُهُنَّ وَلَا يَجْعَلُ رِجْلُهُنَّ رِجْلًا، لِيُوجَدَ مِنْ مَسِيرَةٍ كَذَا وَكَذَا».

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٥) بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّرْوِيرِ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ وَالتَّشْبُعِ بِمَا لَمْ يُعْطَ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٦- (٢١٢٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقُولُ: إِنَّ زَوْجِي أَعْطَانِي مَا لَمْ يُعْطِنِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسَ ثَوْبِي زُورٍ».

١٢٧- (٢١٣٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ؛ جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ لِي ضَرَّةً، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَتَشَبَّعَ مِنْ مَالِ زَوْجِيهِ بِمَا لَمْ يُعْطِنِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسَ ثَوْبِي زُورٍ».

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

كِتَابُ الْأَدَابِ

إِلَى حَدِيثٍ : ٢١٥٩

مِنْ حَدِيثٍ : ٢١٣١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْأَدَابِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّكْنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ وَبَيَانُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَسْمَاءِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (٢١٣١) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِيَانِ: الْفَزَارِيُّ - عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: نَادَى رَجُلٌ رَجُلًا بِالْبَقِيعِ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ. فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمْ أَغْنِكَ إِنَّمَا دَعَوْتُ فَلَانًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكْنَوْا بِكُنْيَتِي»^(١).

قوله: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي». الظاهر أن هذا الأمر للإباحة؛ لأنه قرن بالنهي في قوله ﷺ: «وَلَا تَكْنَوْا بِكُنْيَتِي». وإلا فإن عبد الله وعبد الرحمن أفضل من محمد؛ يعني: أن تُسَمِّيَ بعبد الله، وعبد الرحمن أفضل من أن تُسَمِّيَ بمحمد؛ لقول النبي ﷺ: «أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ»^(٢). وأما ما اشتهر عند العامة: «خَيْرُ الْأَسْمَاءِ مَا حُمِدَ وَعُبِدَ»^(٣). فهذا لا أصل له.

(١) أخرجه البخاري (٢١٢١).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٣٢).

(٣) نقل العجلوني في «كشف الخفاء» (١/٤٦٨) عن نجم الدين الغزي قوله: «لا يعرف».

قوله: «ولا تَكُنُوا بِكُنْيَتِي». كُنْيَتُهُ ﷺ هي أبو القاسم، واخْتَلَفَ العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ هل النَّهْيُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا؟ فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا سَمَّيْتُمْ بِاسْمِي فَلَا تَكْتُنُوا بِكُنْيَتِي، وَإِذَا اكْتَنَيْتُمْ بِكُنْيَتِي فَلَا تُسَمُّوْا بِاسْمِي؛ يَعْنِي: يَكُونُ النَّهْيُ عَنِ الْجَمْعِ؟
الظاهر: هو أن يَكُونَ النَّهْيُ مُطْلَقًا؛ يَعْنِي: النَّهْيُ عَنِ التَّكْنِي بِكُنْيَتِهِ مُطْلَقًا، وَهَلِ النَّهْيُ فِي حَيَاتِهِ أَوْ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَمَاتِهِ؟ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّ النَّهْيَ فِي حَيَاتِهِ، أَمَّا بَعْدَ مَمَاتِهِ فَلَا بَأْسَ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَادَى رَجُلًا مِنَ الصَّحَابَةِ آخَرَ قَائِلًا: يَا أَبَا الْقَاسِمِ. فَالْتَفَتَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَغْنَى ذَلِكَ^(١). قَالُوا: فِي حَيَاتِهِ إِذَا اكْتَنَى أَحَدٌ بِكُنْيَتِهِ ثُمَّ تُودِي بِهَذِهِ الْكُنْيَةِ التَّبَسُّ الْأَمْرَ، أَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَإِنَّ الْمَحْظُورَ زَالَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

٢- (٢١٣٢) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ - وَهُوَ: الْمُلقَّبُ بِسَبْلَانَ - أَخْبَرَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعَهُ مِنْهُمَا سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً يُحَدِّثَانِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَحَبَّ أَسْمَانُكُمْ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ».

٣- (٢١٣٣) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: وَلِدَ لِرَجُلٍ مِّنَّا غُلَامٌ، فَسَمَاهُ: مُحَمَّدًا فَقَالَ لَهُ قَوْمُهُ: لَا نَدْعُكَ تُسَمِّي بِاسْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَانْطَلَقَ بِإِنْيِهِ حَامِلُهُ عَلَى ظَهْرِهِ فَآتَى بِِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِدَ لِي غُلَامٌ، فَسَمَيْتُهُ مُحَمَّدًا فَقَالَ لِي قَوْمِي: لَا نَدْعُكَ تُسَمِّي بِاسْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَمُّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتُنُوا بِكُنْيَتِي، فَإِنَّا أَنَا قَاسِمٌ أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ»^(٢).

٤- (...) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا عُبَيْرٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: وَلِدَ لِرَجُلٍ مِّنَّا غُلَامٌ، فَسَمَاهُ مُحَمَّدًا، فَقُلْنَا: لَا نَكْنِيكَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى

(١) أخرجه البخاري (٢١٢١).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٨٩).

تَسَامِرُهُ. قَالَ: فَاتَاهُ فَقَالَ: إِنَّهُ وَلَدٌ لِي غُلَامٌ فَسَمَّيْتُهُ بِرَسُولِ اللَّهِ وَإِنْ قَوْمِي أَبَوْا أَنْ يَكُونُوا بِهِ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «سَمُّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكْنُؤْا بِكُنْيَتِي، فَإِنَّمَا بُعِثْتُ قَاسِمًا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ». (...)

حَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ -بِعْنِي: الطَّحَّانُ- عَنْ حُصَيْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَذْكُرْ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ قَاسِمًا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ».

٥- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَمُّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكْنُؤْا بِكُنْيَتِي، فَإِنِّي أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: «وَلَا تَكْنُؤْا».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «إِنَّمَا جُعِلْتُ قَاسِمًا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ».

٦- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَلَدَ لَهُ غُلَامٌ فَأَرَادَ أَنْ يُسَمِّيَهُ مُحَمَّدًا فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «أَحْسَنْتِ الْأَنْصَارُ سَمُّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُؤْا بِكُنْيَتِي».

٧- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بِعْنِي: ابْنُ جَعْفَرٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ. ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ -بِعْنِي: ابْنُ جَعْفَرٍ- حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، كُلُّهُمَا عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ سَمِيلٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ وَمَنْصُورٍ وَسُلَيْمَانَ وَحُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالُوا: سَمِعْنَا سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بَنَحُو حَدِيثَ مَنْ ذَكَرْنَا حَدِيثَهُمْ مِنْ قَبْلِ. وَفِي حَدِيثِ النَّضْرِ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: وَزَادَ فِيهِ حُصَيْنٌ وَسُلَيْمَانُ، قَالَ حُصَيْنٌ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ قَاسِمًا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ». وَقَالَ سُلَيْمَانُ: «إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ».

(...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنِّدِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: وَلَدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلَامٌ فَسَمَّاهُ الْقَاسِمَ فَقُلْنَا: لَا نَكْنِيكَ أَبَا الْقَاسِمِ وَلَا نُنْعِمُكَ عَيْنًا. فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «أَسَمِ ابْنَكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ».

(...) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، يَعْنِي: ابْنَ زُرَيْعٍ. ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي: ابْنَ عَلِيٍّ - كِلَاهُمَا عَنْ رُوحِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ، عَنْ جَابِرٍ. بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ وَلَا نُنْعِمُكَ عَيْنًا.

❦ وقوله: «فإننا أنا قاسم». القاسم يُقَسَّمُ حيث أُمِرَ، والمُعْطَى هو المدبِّرُ للقاسم، فالنبي ﷺ قاسمٌ والله هو المعطي.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- (٢١٣٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «تَسَمُّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُؤْا بِكُنْيَتِي». قَالَ: عَمَرُو عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ يَقُلْ: سَمِعْتُ^(١).

٩- (٢١٣٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَمَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: لَمَّا قَدِمْتُ نَجْرَانَ سَأَلُونِي فَقَالُوا: إِنَّكُمْ تَقْرَأُونَ يَا أَخْتَ هَارُونَ وَمُوسَى قَبْلَ عِيسَى بِكَذَا وَكَذَا. فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ^(٢) بِأَنْبِيَائِهِمْ وَالصَّالِحِينَ قَبْلَهُمْ».

(١) أخرجه البخاري (١١٠).

(٢) وقد ذكر الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله في رسالته تسمية المولود (٤٢) مراتب الأسماء استحباً وجوازاً كما يلي:

١- استحبابُ التسمية بهذين الاسمين «عبد الله وعبد الرحمن»، وهما أحبُّ الأسماء إلى الله تعالى، كما

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ كَرَاهَةِ التَّسْمِيَةِ بِالْأَسْمَاءِ الْقَبِيحَةِ وَبَنَافِعِ وَنَحْوِهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- (٢١٣٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنِ الرُّكَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَمُرَةَ، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ الرُّكَيْنَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُسَمِّيَ رَقِيقَنَا بِأَرْبَعَةِ أَسْمَاءٍ أَفْلَحَ وَرَبَاحٌ وَيَسَارٌ وَنَافِعٌ.

١١- (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَمِّ غُلَامَكَ رِبَاحًا، وَلَا يَسَارًا، وَلَا أَفْلَحَ، وَلَا نَافِعًا».

١٢- (٢١٣٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عُمَيْلَةَ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، لَا يَضُرُّكَ بَأْيُهُنَّ

ثبت الحديث بذلك عن النَّبِيِّ ﷺ، وفي الصحابة رضي الله عنهم نحو ثلاثمائة رجل، كل منهم اسمه عبد الله، وبه سُمي أول مولود للمهاجرين بعد الهجرة إلى المدينة عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.

٢- ثم اشتجابت التسمية بالتعبيد لأي من أسماء الله الحسنى؛ كعبد العزيز وعبد الملك، وأوّل من تسمّى بهما ابنا مروان بن الحكم، والرافضة لا تسمي بهذين الاسمين منابذة للامويين، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن الهروي رحمه الله قد سمى أهل بلده بعامة أسماء الله الحسنى، قال: وكذلك أهل بيتنا.

٣- التسمية بأسماء الأنبياء والرسل، وقد سَمِيَ النَّبِيُّ ﷺ ابنه باسم أبيه إبراهيم عليه السلام، رواه مسلم.

٤- التسمية بأسماء الصالحين من المسلمين، فقد ثبت من حديث المغيرة بن شعبه رضي الله عنه عن النَّبِيِّ ﷺ أنهم كانوا يُسمون بأسماء أنبيائهم والصالحين من قبلهم. رواه مسلم.

٥- ثم يأتي من الأسماء ما كان وصفًا صادقًا للإنسان بشروطه وآدابه.

ثم قال رحمه الله (ص ٥١): يتبين أن اسم المولود يكتسب الصفة الشرعية متى توفّر فيه هذان الشرطان: الشرط الأول: أن يكون عربيًا.

الشرط الثاني: أن يكون حسن المبنى والمعنى لغة وشرعًا. اهـ.

بَدَأَتْ، وَلَا تُسَمِّنَنَّ غُلَامَكَ يَسَارًا، وَلَا رَبَاحًا، وَلَا نَجِيحًا، وَلَا أُلْفَحَ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ: أَلَمْ هُوَ فَلَا يَكُونُ؟ فَيَقُولُ: لَا. إِنَّمَا هُنَّ أَرْبَعٌ فَلَا تَزِيدَنَّ عَلَى.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنِي جَرِيرٌ. ح وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ كُلُّهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادٍ زُهَيْرٍ. فَأَمَّا حَدِيثُ جَرِيرٍ، وَرَوْحٍ فَكَمِثْلُ حَدِيثِ زُهَيْرٍ بِقِصَّتِهِ. وَأَمَّا حَدِيثُ شُعْبَةَ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا ذِكْرُ تَسْمِيَةِ الْغُلَامِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْكَلَامَ الْأَرْبَعَ.

❖ قوله ﷺ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ» أي: ما يتكلم به الإنسان، والظاهر أنه لا يشمل القرآن؛ لأن القرآن كلام الله ﷻ، والإنسان إذا تلاه فإنه لا يُنسب إليه إلا تلاوة ولا يُنسب إليه ابتداء؛ لأن الكلام إنما يُنسب إلى من قاله مبتدأ لا إلى من قاله مبلغًا مؤديًا أو تاليًا أو غير ذلك، فإما أن يقال: «أحب الكلام» أي: ما يتكلم به الإنسان، فيخرج من ذلك القرآن الكريم؛ فإما أحب ما يُتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ بِهِ ما خرج منه وهو القرآن.

❖ وقوله: «إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ لَا يَضُرُّكَ بَأْيُهُنَّ بَدَأَتْ»، هذا من أسلوب الرسول ﷺ في التعليم، أحيانًا يذكر الأشياء محصورة بعدد من أجل تقريبها للحفظ؛ لأن الشيء إذا كان محصورًا كان أقرب إلى الحفظ والإدراك وإن كان هناك أشياء أخرى توافق هذا الحكم، فمثلاً قوله ﷺ: «سَبْعَةٌ يَظْلُهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ»^(١)، هناك أناس يظلمهم الله في ظله غير هؤلاء السبعة، وكذا قوله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ»^(٢)، هناك آخرون لا ينظر الله إليهم.

❖ قوله: «لَا يَضُرُّكَ بَأْيُهُنَّ بَدَأَتْ»؛ يعني: أن الترتيب ليس بشرط، ممكن أن نقول: الله أكبر، ولا إله إلا الله، والحمد لله، وسبحان الله، أو تخالف بينهن، المهم أن تقولها، وإنما نص الرسول ﷺ على ذلك؛ لئلا يكلف الإنسان نفسه في مراعاة الترتيب، يقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر.

(١) أخرجه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٥٨)، ومسلم (١٠٨) من حديث أبي هريرة ؓ.

فِي سِتْقَادِ الْحَدِيثِ:

أولاً: إثبات محبة الله ﷻ، وأن الله تعالى موصوف بالمحبة، وهو سبحانه يُحِبُّ ويُحَبُّ، والدليل قول الله تعالى: ﴿مَسَوَّيَاتٍ لِّقَوْلٍ مِّمَّنْ يَقُولُ يَقُولُ يَحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [التوبة: ٤٥]. فأنبت ﷻ أنه يُحِبُّ وأنه يُحَبُّ، وهذا هو مذهب السلف الصالح وعليه أهل السنة، وقال بعض أهل البدع: إنه لا يُحَبُّ ولا يُحَبُّ، وأن محبته ثوابه، ومحبة الإنسان إياه قيامه بطاعته، ففسروا المحبة بآثارها، وقال آخرون: إنه يُحِبُّ ولا يُحَبُّ، وهذا أيضاً باطلٌ، والصواب أن الله ﷻ يُحِبُّ ويُحَبُّ، ومحبة الله ﷻ تكون معلقةً بالوصف، وتكون معلقةً بالشخص، فمن تعلقها بالوصف قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقْنِئُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا﴾ [التوبة: ٢٤]. ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة: ١٩٥]. ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٧]. هذا عامٌ بالوصف، ومن تعلقها بالشخص قول الرسول ﷺ في الرجل الذي كان يقرأ ويختم بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الاحزاب: ١]. ويقول: إنها صفة الرحمن، وأنا أحب أن أقرأها، فقال الرسول ﷺ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ»^(١)، ومنه قول الرسول ﷺ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»^(٢) هذا أثبت المحبة من الطرفين فأعطاهما علي بن أبي طالب، ومن ذلك أيضاً -وهي أخص- إثبات الخلّة لشخصين فقط -فيما نعلم- لمحمد وإبراهيم -عليهما الصلاة والسلام- أما إبراهيم فقد قال الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [التوبة: ١٢٥]، وأما محمد ﷺ ففي قوله ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾^(٣) كذلك أيضاً محبة الله تتعلّق بالأعمال: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ»، «وَأَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ الصَّلَاةُ عَلَى وَفْقِهَا»^(٤) والنصوص في هذا كثيرة، علقت هنا بالأعمال، وقد تتعلّق بالأمكنة مثل: «أَحَبُّ الْبِقَاعِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا»^(٥)، فهنا تعلقت بالأمكنة.

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧٥)، ومسلم (٨١٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٤٢)، ومسلم (٢٤٠٦) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه البخاري (٥٢٧)، ومسلم (٨٥) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم (٦٧١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا، وَأَبْغَضُ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ أَسْوَاقُهَا».

وأخرجه باللفظ الذي ذكره الشيخ رحمه الله: أحمد (٨١/٤)، والبزار (٣٥٢/٨)، وأبو يعلى (٧٤٠٣)،

إذن في هذا الحديث: إثبات محبة الله.

ومن فوائده: إثبات أن محبة الله تتفاضل وأنها ليست على مستوى واحد، أخذت هذه الفائدة من اسم التفضيل، فإذا قال: أحب فهناك فاضل ومفضل.
ومن فوائد الحديث: شرف هذه الكلمات الأربع، وأنها أحب ما قاله العبد إلى الله ﷻ وهي كما سمعتم.

ومن فوائد الحديث: الحث على لزوم هذه الكلمات الأربع؛ لأن المؤمن إذا علم أن الله تعالى يحب هذا الشيء، فإنه يحرص على أن يفعله من أجل أن ينال محبة الله؛ لقول الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة: ٣١].

﴿ ٨٨٨ ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣- (٢١٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْهَى عَنْ أَنْ يُسَمَّى بِيَعْلَى وَبَيْرَكَةَ وَبِأَفْلَحَ وَبِإِسَارَ وَبِنَافِعَ وَبِنَحْوِ ذَلِكَ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ سَكَتَ بَعْدَ عَنْهَا فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ أَرَادَ عَمْرُ أَنْ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ تَرَكَهُ.

﴿ ٨٨٨ ﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ اسْتِخْبَابِ تَغْيِيرِ اسْمِ الْقَبِيحِ

إِلَى حَسَنٍ وَتَغْيِيرِ اسْمِ بَرَّةٍ إِلَى رَيْنَبٍ وَجَوْنَرِيَّةٍ وَنَحْوِهِمَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤- (٢١٣٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيَّرَ اسْمَ عَاصِيَةَ، وَقَالَ: «أَنْتِ جَمِيلَةٌ». قَالَ أَحْمَدُ: مَكَانَ أَخْبَرَنِي عَنْ.

والحاكم (١/١٦٧)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٧٦): «رجال أحمد وأبي يعلى والبزار، رجال الصحيح خلا عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو حسن الحديث، وفيه كلام» اهـ.
وانظر: «الترغيب والترهيب» (٤٨٣، ٤٨٤).

١٥- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ ابْنَةَ لِعَمْرٍ كَانَتْ يُقَالُ لَهَا: عَاصِيَةُ، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَمِيلَةً.

١٦- (٢١٤٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَتْ جُوَيْرِيَةُ اسْمُهَا بَرَّةٌ، فَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْمَهَا جُوَيْرِيَةَ، وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُقَالَ: خَرَجَ مِنْ عِنْدِ بَرَّةٍ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ، عَنْ كُرَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ.

١٧- (٢١٤١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، سَمِعْتُ أَبَا رَافِعٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. ح. وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ زَيْنَبَ كَانَتْ اسْمُهَا: بَرَّةٌ فَقِيلَ: تُزَكِّي نَفْسَهَا. فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ. وَلَفْظُ الْحَدِيثِ لِهَؤُلَاءِ دُونَ ابْنِ بَشَّارٍ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ ^(١).

١٨- (٢١٤٢) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، حَدَّثَنِي زَيْنَبُ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: كَانَ اسْمِي بَرَّةً، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ. قَالَتْ: وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ وَاسْمُهَا بَرَّةٌ فَسَمَّاهَا: زَيْنَبَ.

١٩- (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمَّيْتُ ابْنَتِي بَرَّةً فَقَالَتْ لِي: زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ هَذَا الْإِسْمِ وَسُمِّيَتْ بَرَّةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُزَكُّوْا أَنْفُسَكُمْ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْبِرِّ مِنْكُمْ». فَقَالُوا: بِمَ نُسَمِّيْهَا؟ قَالَ: «سَمُّوْهَا زَيْنَبَ».

قَالَ الْإِمَامُ التَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٤/١٦٩-١٧١):

قوله: «أَنَّ ابْنَةَ لِعَمْرٍو كَانَتْ يُقَالُ لَهَا: عَاصِيَةُ، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَمِيلَةً» فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «كَانَتْ جُوَيْرِيَةُ اسْمُهَا بَرَّةٌ فَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْمَهَا جُوَيْرِيَةَ، وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُقَالَ:

خرج من عند برة» وذكر في الحديثين الآخرين أن النبي ﷺ غيّر اسم برة بنت أبي سلمة وبرة بنت جحش، فسماهما زينب، وزينب، وقال: «لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم». معنى هذه الأحاديث تغيير الاسم القبيح أو المكروه إلى حسن، وقد ثبت أحاديث بتغييره ﷺ أسماء جماعة كثيرين من الصحابة، وقد بين ﷺ العلة في النوعين، وما في معناهما، وهي التزكية، أو خوف التطير. اهـ

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ تَخْرِيمِ التَّسْمِي بِمَلِكِ الْأَمْلَاكِ وَبِمَلِكِ الْمُلُوكِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- (٢١٤٣) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ - قَالَ الْأَشْعَثِيُّ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسْمَى مَلِكُ الْأَمْلَاكِ». زَادَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي رِوَايَتِهِ: «لَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». قَالَ الْأَشْعَثِيُّ: قَالَ سُفْيَانُ: مِثْلُ شَاهَانِ شَاهٍ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: سَأَلْتُ أَبَا عَمْرٍو عَنْ أَخْنَعٍ فَقَالَ: أَوْضَعَ^(١).

٢١- (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَحَبُّهُ وَأَغْيَظُهُ عَلَيْهِ رَجُلٌ كَانَ يُسَمَّى مَلِكُ الْأَمْلَاكِ لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ».

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ اسْتِخْبَابِ تَخْنِيكِ الْمَوْلُودِ

عِنْدَ وَلَادَتِهِ وَحَنَلِهِ إِلَى صَالِحٍ يُحَنِّكُهُ وَجَوَّازٍ تَسْمِيَّتِهِ يَوْمَ وَلَادَتِهِ

وَاسْتِخْبَابِ التَّسْمِيَةِ بِعَبْدِ اللَّهِ وَإِبْرَاهِيمَ وَسَائِرِ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- (٢١٤٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ

أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: ذَهَبْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ وُلِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عِبَادَةٍ يَهْنَأُ بِعِيرَا لَهُ فَقَالَ: «هَلْ مَعَكَ تَمْرٌ». فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَنَاقَلْتُهُ تَمَرَاتٍ فَأَلْقَاهُنَّ فِي فِيهِ فَلَاكِهْنَّ ثُمَّ فَغَرَ فَا الصَّبِيَّ فَمَجَّهَ فِي فِيهِ فَجَعَلَ الصَّبِيُّ يَتَلَمَّظُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُبُّ الْأَنْصَارِ التَّمْرُ». وَسَمَاءُ: عَبْدُ اللَّهِ ^(١).

٢٣- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ يَشْتَكِي، فَخَرَجَ أَبُو طَلْحَةَ فُقِبِصَ الصَّبِيُّ فَلَمَّا رَجَعَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: مَا فَعَلَ ابْنِي قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: هُوَ أَسْكَنُ مَا كَانَ. فَقَرَّبَتْ إِلَيْهِ الْعِشَاءَ فَتَعَشَّى، ثُمَّ أَصَابَ مِنْهَا، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَتْ: وَارُوا الصَّبِيَّ. فَلَمَّا أَصْبَحَ أَبُو طَلْحَةَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ: «أَعْرَسْتُمْ اللَّيْلَةَ». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمَا». فَوَلَدَتْ غُلَامًا، فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: اخْمِلْهُ حَتَّى تَأْتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. فَاتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَبَعَثَتْ مَعَهُ بِتَمَرَاتٍ فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَمَعَهُ شَيْءٌ». قَالُوا: نَعَمْ تَمَرَاتٍ. فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَمَضَغَهَا، ثُمَّ أَخَذَهَا مِنْ فِيهِ فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ الصَّبِيِّ، ثُمَّ حَنَكَهُ، وَسَمَاءُ: عَبْدُ اللَّهِ.

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بِهِذِهِ الْقِصَّةِ نَحْوَ حَدِيثِ يَزِيدَ.

❦ قوله: «أَعْرَسْتُمْ»: هذا فعل ماضٍ لكنها حُذِفَتْ مِنْهُ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ وَالتَّقْدِيرُ: «أَعْرَسْتُمْ»، أَمَا عَرَسْتُمْ بِالتَّشْدِيدِ، فَمَعْنَاهُ: التَّزْوُجُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَلَيْسَ فِيهَا هَمْزَةٌ. وَأَمَّا مَسْأَلَةُ التَّحْنِيكِ فَيُقَالُ فِيهَا: هَلِ التَّحْنِيكِ مِنْ أَجْلِ التَّمْرِ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ مَا يَصِلُ إِلَى الْمَعْدَةِ؛ لِأَنَّ فِي التَّمْرِ بَرَكَةً وَفِيهِ مَنَفَعَةٌ لِلْمَعْدَةِ، أَوْ إِنَّهُ مِنْ أَجْلِ رِيْقِ النَّبِيِّ ﷺ؟

فَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي، فَالتَّحْنِيكِ بَعْدَهُ ﷺ لَا يُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدٌ يُتَبَرَّكُ بِرِيْقِهِ وَعِرْقِهِ وَفَضْلِ مَائِهِ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ، أَنَّهُ مِنْ أَجْلِ التَّمْرِ قُلْنَا: إِنَّ التَّحْنِيكِ سُنَّةٌ مُطْلَقًا وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّاسِ أَنَّهُ سُنَّةٌ مُطْلَقًا، وَلَكِنْ يَنْبَغِي بَلْ قَدْ يَجِبُ إِذَا رَأَى الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّ فِيهِ مَرَضًا فَإِنَّهُ لَا يَحْنِكُ الصَّبِيَّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ رُبَّمَا يَنْقُلُ الْمَرَضَ مِنَ الْمَرِيضِ إِلَى السَّلِيمِ، لَا سِيَّمَا وَأَنَّ الصَّبِيَّ ضَعِيفٌ، وَالْمَقَاوِمَةُ عِنْدَهُ ضَعِيفَةٌ، وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ التَّحْنِيكِ: أَنْ يَمْضَغَ التَّمْرَةَ، ثُمَّ يَأْخُذَهَا بِأَصْبَعِهِ، وَيَدْخُلُهَا فِي فِيهِ، وَيَدِيرُهَا فِي فِيهِ عَلَى جَمِيعِ الْحَنَكِ، وَلَا يَدُ

أَنْ تَكُونَ أَيْضًا رَقِيقَةً جَدًّا، لَيْسَ فِيهَا وَقْلٌ؛ لِأَنَّ حَلَقَ الصَّبِيِّ لَا يَتَحَمَّلُ أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ الْوَقْلُ، لَا سِوَا أَنَّهُ يَكُونُ أَوَّلُ مَا دَخَلَ بَطْنُهُ مِنَ الطَّعَامِ فَلَا يَدُ أَنْ يَمَضْغَهَا جَدًّا مِنْ أَجْلِ أَنْ يَسْهَلَ عُبُورُهَا مِنَ الْمَرِيِّ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- (٢١٤٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَّادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بَرِيدٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: وَلَدَ لِي غُلَامٌ، فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَسَمَّاهُ: إِبْرَاهِيمَ، وَحَنَكُهُ بِتَمْرَةٍ ^(١).

٢٥- (٢١٤٦) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ - يَعْنِي: ابْنَ إِسْحَاقَ - أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَفَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُمَا قَالَا: خَرَجَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ حِينَ هَاجَرَتْ وَهِيَ حُبْلَى بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَدِمَتْ قُبَاءَ فَتُفِّسَتْ بِعَبْدِ اللَّهِ بِقُبَاءَ، ثُمَّ خَرَجَتْ حِينَ تَفِئَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَحْنُكَهُ فَأَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا فَوَضَعَهُ فِي حَجَرِهِ، ثُمَّ دَعَا بِتَمْرَةٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَكَّنَّا سَاعَةً نَلْتَمِسُهَا قَبْلَ أَنْ نَحْدِثَهَا فَمَضْغَهَا، ثُمَّ بَصَقَهَا فِي فِيهِ فَإِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ بَطْنَهُ لَرِيقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَتْ أَسْمَاءُ: ثُمَّ مَسَحَهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَسَمَّاهُ عَبْدُ اللَّهِ ثُمَّ جَاءَ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ أَوْ ثَمَانٍ لِيَسَاعِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهُ بِذَلِكَ الزُّبَيْرُ فَتَسَمَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَاهُ مُقْبِلًا إِلَيْهِ، ثُمَّ بَاتِعَهُ.

٢٦- (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ؛ أَنَّهَا حَمَلَتْ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ، قَالَتْ: فَخَرَجْتُ وَأَنَا مُتِمَّةٌ فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَزَلْتُ بِقُبَاءَ فَوَلَدْتُهُ بِقُبَاءَ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعَهُ فِي حَجَرِهِ، ثُمَّ دَعَا بِتَمْرَةٍ فَمَضْغَهَا، ثُمَّ تَقَلَّ فِي فِيهِ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ جَوْفَهُ رِيقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ حَنَكُهُ بِالتَّمْرِ، ثُمَّ دَعَا لَهُ وَبَرَكَ عَلَيْهِ وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وَلِدَ فِي الْإِسْلَامِ.

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ؛ أَنَّهَا هَاجَرَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حُبْلَى بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ. فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ.

٢٧- (٢١٤٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ - يَغْنِي: ابْنُ عُرْوَةَ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالصَّبْيَانِ فَيَبْرُكُ عَلَيْهِمْ وَيُحَنِّكُهُمْ.

٢٨- (٢١٤٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جِئْنَا بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُحَنِّكُهُ فَطَلَبْنَا تَمْرَةً فَعَزَّ عَلَيْنَا طَلَبَهَا.

٢٩- (٢١٤٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ مُطَرِّفٍ أَبُو عَسَّانَ - حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: أَتَيْتُ بِالْمُنْذِرِ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ وُلِدَ فَوَضَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فَخْذِهِ وَأَبُو أُسَيْدٍ جَالِسٌ فَلَهِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِشَىْءٍ بَيْنَ يَدَيْهِ فَأَمَرَ أَبُو أُسَيْدٍ بِأَنَّهُ فَاحْتَمَلَ مِنْ عَلَى فَخِذِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَقْلَبُوهُ فَاسْتَفَاقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَيْنَ الصَّبِيُّ». فَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: أَقْلَبْنَاهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «مَا اسْمُهُ». قَالَ: فُلَانٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «لَا وَلَكِنَّ اسْمُهُ الْمُنْذِرُ». فَسَمَّاهُ يَوْمَئِذٍ الْمُنْذِرَ ^(١).

٣٠- (٢١٥٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ. ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا، وَكَانَ لِي أَخٌ يُقَالُ لَهُ: أَبُو عُمَيْرٍ - قَالَ: أَحْسِبُهُ قَالَ - كَانَ فَطِيمًا - قَالَ - فَكَانَ إِذَا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَأَاهُ قَالَ: «أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ». قَالَ: فَكَانَ يَلْعَبُ بِهِ ^(٢).

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٤/١٨٢، ١٨٣):

قوله: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا، وَكَانَ لِي أَخٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو عُمَيْرٍ أَحْسِبُهُ قَالَ: كَانَ فَطِيمًا قَالَ: فَكَانَ إِذَا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَأَاهُ قَالَ: «أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟ وَكَانَ يَلْعَبُ بِهِ».

أما النُّغَيْرُ فبضم النون تصغير النغر، بضمها وفتح الغين المعجمة، وهو طائر صغير، جمعه نغران. والفطيم؛ بمعنى: المفطوم.

(١) أخرجه البخاري (٦١٩١).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٢٩).

وفي هذا الحديث فوائد كثيرة جداً منها:

جواز تكتية من لم يولد له، وتكتية الطفل، وأنه ليس كذباً، وجواز المزاج فيما ليس إثمًا، وجواز تصغير بعض المسميات، وجواز لعب الصبي بالعصفور، وتمكين الولي إياه من ذلك، وجواز السجع بالكلام الحسن بلا كلفة، وملاطفة الصبيان وتأنيسهم، وبيان ما كان النبي ﷺ عليه من حسن الخلق وكرم الشماثل والتواضع، وزيارة الأهل؛ لأن أم سليم والدة أبي عمير هي من محارمه ﷺ كما سبق بيانه. واستدل بعض المالكية على جواز الصيد من حرم المدينة، ولا دلالة فيه لذلك، لأنه ليس في الحديث صراحة ولا كناية أنه من حرم المدينة، وقد سبقت الأحاديث الصحيحة الكثيرة في كتاب الحج المصرحة بتحريم صيد حرم المدينة، فلا يجوز تركها بمثل هذا، ولا معارضتها به. والله أعلم. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) **باب جواز قوله لغير ابنه: يا بني، واستحبابه للملاطفة**

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- (٢١٥١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْغُبَرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي عُمَانَ، عَنْ أَنَسِ

بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بُنَيَّ».

٣٢- (٢١٥٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَا:

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: مَا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحَدٌ عَنِ الدَّجَالِ أَكْثَرَ مِنَّا سَأَلْتُهُ عَنْهُ فَقَالَ لِي: «أَيُّ بَنَى وَمَا يُنْصَبُكَ مِنْهُ إِنَّهُ لَنْ يَضُرَّكَ». قَالَ: قُلْتُ: إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ مَعَهُ أَنْهَارَ الْمَاءِ وَجِبَالَ الْخُبْزِ. قَالَ: «هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ».

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح. وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ

يُونُسَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ. ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ كُلُّهُمْ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْمُغِيرَةِ: «أَيُّ بَنَى». إِلَّا فِي حَدِيثِ يَزِيدَ وَحْدَهُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٧) بَابُ الاسْتِئْذَانِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- (٢١٥٣) حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُكَيْرٍ النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا - وَاللَّهِ - يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: كُنْتُ جَالِسًا بِالْمَدِينَةِ فِي مَجْلِسِ الْأَنْصَارِ، فَأَتَانَا أَبُو مُوسَى فِرْعَا أَوْ مَذْعُورًا. قُلْنَا: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: إِنَّ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَيَّ أَنْ آتِيَهُ، فَأَتَيْتُ بَابَهُ فَسَلَّمْتُ ثَلَاثًا، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ فَرَجَعْتُ فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَنَا فَقُلْتُ: إِنِّي أَتَيْتُكَ فَسَلَّمْتُ عَلَى بَابِكَ ثَلَاثًا، فَلَمْ يَرُدُّوا عَلَيَّ، فَرَجَعْتُ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنْ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ». فَقَالَ عُمَرُ: أَقِمِ عَلَيْهِ الْيَتَنَةَ، وَإِلَّا أَوْجَعْتُكَ. فَقَالَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ: لَا يَقُومُ مَعَهُ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قُلْتُ: أَنَا أَصْغَرُ الْقَوْمِ. قَالَ: فَادْهَبْ بِهِ ^(١).

(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَزَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي حَدِيثِهِ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَقُمْتُ مَعَهُ فَذَهَبْتُ إِلَى عُمَرَ فَشَهِدْتُ.

٣٤- (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ؛ أَنَّ بُشَيْرَ بْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، يَقُولُ: كُنَّا فِي مَجْلِسٍ عِنْدَ أَبِي بْنِ كَعْبٍ فَأَتَى أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ مُغَضَّبًا حَتَّى وَقَفَ فَقَالَ: أَنْشِدُكُمْ اللَّهَ هَلْ سَمِعَ أَحَدٌ مِنْكُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْإِسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أُذِنَ لَكَ وَإِلَّا فَارْجِعْ». قَالَ أَبِي: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَمْسِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، ثُمَّ جِئْتُهُ الْيَوْمَ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي جِئْتُ أَمْسِ فَسَلَّمْتُ ثَلَاثًا، ثُمَّ انْصَرَفْتُ، قَالَ: قَدْ سَمِعْنَاكَ وَنَحْنُ حَبِيتٌ عَلَى شُغْلٍ فَلَوْ مَا اسْتَأْذَنْتَ حَتَّى يُؤْذَنَ لَكَ قَالَ: اسْتَأْذَنْتَ كَمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَوَاللَّهِ لَأَوْجِعَنَّ ظَهْرَكَ وَيَطْنُكَ. أَوْ لَتَأْتِيَنَّ بِمَنْ يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا. فَقَالَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ: فَوَاللَّهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَحَدُنَا سِنًا قُمْ يَا أَبَا سَعِيدٍ. فَقُمْتُ حَتَّى أَتَيْتُ عُمَرَ فَقُلْتُ: قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا.

٣٥- (...) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ - حَدَّثَنَا سَعِيدٌ

بْنُ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ أَنَّ أَبَا مُوسَى أَتَى بَابَ عُمَرَ فَاسْتَأْذَنَ، فَقَالَ عُمَرُ: وَاحِدَةٌ. ثُمَّ اسْتَأْذَنَ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ عُمَرُ: نِثَانٍ. ثُمَّ اسْتَأْذَنَ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ عُمَرُ: ثَلَاثٌ. ثُمَّ انصَرَفَ، فَاتَّبَعَهُ قَرَدُهُ فَقَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا شَيْئًا حَفِظْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهِيَ وَإِلَّا فَلَا جَعْلَ لَكَ عِظَةً. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَتَانَا فَقَالَ: أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْإِسْتِذَانُ ثَلَاثٌ». قَالَ: فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ - قَالَ - فَقُلْتُ: أَتَاكُمْ أَخُوكُمْ الْمُسْلِمُ قَدْ أَفْرَعَ تَضَحِكُونَ انْطَلِقْ فَأَنَا شَرِيكَكَ فِي هَذِهِ الْعُقُوبَةِ. فَأَتَاهُ فَقَالَ: هَذَا أَبُو سَعِيدٍ.

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَا: سَمِعْنَاهُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ. بِمَعْنَى: حَدِيثِ بَشَرِ بْنِ مُفَضَّلٍ، عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ.

٣٦- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ؛ أَنَّ أَبَا مُوسَى اسْتَأْذَنَ عَلَى عُمَرَ ثَلَاثًا، فَكَانَتْ وَجَدَهُ مَشْغُولًا فَرَجَعَ فَقَالَ عُمَرُ: أَلَمْ تَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ائْذُنُوا لَهُ. فَدَعَا لَهُ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: إِنَّا كُنَّا نُوْمِرُ بِهَذَا. قَالَ: لَتَقِيمَنَّ عَلَى هَذَا بَيِّنَةٌ أَوْ لَأَفْعَلَنَّ. فَخَرَجَ فَاَنْطَلَقَ إِلَى مَجْلِسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالُوا: لَا يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا إِلَّا أَصْغَرْنَا. فَقَامَ أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ: كُنَّا نُوْمِرُ بِهَذَا. فَقَالَ عُمَرُ: خَفِيَ عَلَى هَذَا مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَلْهَانِي عَنْهُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ.

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ. ح وَحَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ - يَعْنِي ابْنَ شُمَيْلٍ - قَالَا: جَمِيعًا، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِ النَّضْرِ أَلْهَانِي عَنْهُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ.

هذا الحديث فيه: أنه إذا استأذن الإنسان ثلاثًا، ولم يؤذن له فليرجع؛ لأن هذا يعني: أنه إذا استأذن ثلاثًا فلم يؤذن له فإنه لا يخلو هذا من أحد أمرين:

إمّا أن يكون صاحب البيت غير موجود، وإمّا أن يكون موجودًا، لكن لا يحب أن يأذن لأحد، فعليك أن ترجع.

بل لو فرض أنه فتح لك الباب، وقال لك: ارجع. فلترجع، وهذا أذكى لك، كما قال تعالى: ﴿وَلَنْ قِيلَ لَكُمْ ارجِعُوا فَارجِعُوا هُوَ أَزكى لَكُمْ﴾ [التوبة: ٢٨].

وهذه القصة مع عمر رضي الله عنه فيها إشكال؛ لأن أبا موسى روى حديثًا، ومعلوم أن

الحديث يُقْبَلُ، وَلَوْ مِنْ رَاوٍ وَاحِدٍ ثِقَةٍ، فَكَيْفَ طَلَبَ عُمَرُ بْنُ أَبِي مُوسَى، وَأَبُو مُوسَى ثِقَةً؟
وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّا لَا نَقْبَلُ الْحَدِيثَ إِلَّا مَعَ شَاهِدٍ لَضَاعَتْ كُلُّ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَا يَزِيدُهَا إِلَّا
صَحَابِيُّ وَاحِدٌ، فَمَاذَا نَقُولُ؟

نَقُولُ: إِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَقَامُ مَقَامَ دِفَاعٍ عَنِ النَّفْسِ، وَنَحْنُ لَا نَشْكُ فِي صِدْقِ أَبِي
مُوسَى رضي الله عنه، لَكِنْ قَدْ يَأْتِي إِنْسَانٌ آخَرُ فَيَضَعُ حَدِيثًا مِنْ عِنْدِهِ دِفَاعًا عَنْ نَفْسِهِ، فَمِنْ أَجْلِ سَدِّ
هَذَا الْبَابِ طَلَبَ عُمَرُ مِنْ أَبِي مُوسَى الْبَيِّنَةَ؛ لِئَلَّا يَأْتِيَ وَاحِدٌ غَيْرُ أَبِي مُوسَى، فَإِذَا أَرَادَ عُمَرُ أَنْ
يُعَاتِبَهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَذَا؛ لِأَجْلِ أَنْ يَنْجُوَ بِنَفْسِهِ، فَأَرَادَ عُمَرُ أَنْ يَسُدَّ الْبَابَ حَتَّى فِي وَجْهِ
هَذَا الرَّجُلِ الصَّادِقِ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه. هَذَا هُوَ أَقْرَبُ مَا يُقَالُ.

فَعُمَرُ لَمْ يَتَّهِمْ أَبَا مُوسَى، وَلَمْ يُرِدِ الْاسْتِثْنَاءَ، أَوْ زِيَادَةَ الْاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ عِنْدَهُ ثَابِتٌ،
وَلَكِنَّهُ خَافَ أَنْ يَأْتِيَ لُكْعُ بَنٍ لُكْعَ فِتْنَتِهِمْ بِشَيْءٍ أَوْ يُوجَّهَ إِلَيْهِ أَمْرٌ فَيَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَذَا؛
لِأَجْلِ أَنْ يُدَافِعَ عَنْ نَفْسِهِ، فَيُقَالُ مِثْلًا: إِذَا كَانَ عُمَرُ طَلَبَ مِنْ أَبِي مُوسَى، وَهُوَ مَنْ هُوَ فِي
الثِّقَةِ وَالْعَدَالَةِ فَكَيْفَ بغيره؟!

هَذَا أَقْرَبُ مَا يَكُونُ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْاسْتِثْنَاءِ هَذِهِ لَوْ كَانَ هُنَاكَ مُعَارِضٌ كَانَتْ مُمْكِنَةً، كَمَا
اسْتِثْنَتْ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ ^(١)، أَمَّا وَلَيْسَ هُنَاكَ مُعَارِضٌ فَلَا وَجْهَ؛
لِئَلَّا يَقُولَ قَائِلٌ: كُلَّمَا جَاءَهُ حَدِيثٌ مِنْ طَرِيقِ رَاوٍ وَاحِدٍ: اثْبِتْ بِزِيَادَةِ بَيِّنَةٍ.

لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمَقَامُ مَقَامَ دِفَاعٍ عَنِ النَّفْسِ، وَقَدْ يَأْتِي أَحَدٌ مِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ، إِذَا أَرَادَ
الْإِمَامُ أَنْ يُؤَاخِذَهُ بِشَيْءٍ مِثْلًا فَيَكْذِبُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَكَمَا يُوجَدُ الْآنَ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ فَإِنَّهُمْ
يَتَكَلَّمُونَ بِأَحَادِيثَ مَوْضُوعَةٍ، وَقَدْ قَالَ أَحَدُ الْمُتَعَصِّبِينَ لِمَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ: حَدَّثَنِي
فُلَانٌ، عَنْ فُلَانٍ، عَنْ فُلَانٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَكُونُ فِي أَمْتِي رَجُلٌ أَصْرُ عَلَيْهِا مِنْ إِبْلِيسَ،
يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ» ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- (٢١٥٤) حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ أَبُو عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «كشف الخفاء» (٣٣/١)، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٤٦/٣) بعد ذكره له: «... فمن
حدَّث بهذه الأحاديث أو ببعضها يجب أن لا يُذكر في جملة أهل العلم...» اهـ.

طَلْحَةَ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: جَاءَ أَبُو مُوسَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ. فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا أَبُو مُوسَى، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا الْأَشْعَرِيُّ. ثُمَّ انصَرَفَ، فَقَالَ: رُدُّوْا عَلَيَّ رُدُّوْا عَلَيَّ. فَجَاءَ فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى مَا رَدَّكَ كُنَّا فِي شُغْلٍ. قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْإِسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ فَإِنْ أْذِنَ لَكَ وَإِلَّا فَارْجِعْ». قَالَ: لَتَأْتِيَنِي عَلَى هَذَا بَيْنَتِي وَإِلَّا فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ. فَذَهَبَ أَبُو مُوسَى، قَالَ عُمَرُ: إِنْ وَجَدَ بَيْنَتُهُ تَحْدُوهُ عِنْدَ الْمُنْبَرِ عَشِيَّةً وَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَيْنَتَهُ فَلَمْ تَحْدُوهُ. فَلَمَّا أَنْ جَاءَ بِالْعَشِيِّ وَجَدُوهُ قَالَ يَا أَبَا مُوسَى: مَا تَقُولُ أَقَدْ وَجَدْتَ قَالَ: نَعَمْ أُمِّي بْنُ كَعْبٍ. قَالَ: عَذَلُ. قَالَ: يَا أَبَا الطُّفَيْلِ مَا يَقُولُ هَذَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ذَلِكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ فَلَا تَكُونَنَّ عَذَابًا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّمَا سَمِعْتُ شَيْئًا فَأَخْبِيتُ أَنْ أَتَبَّتْ.

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبَانَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ يَا أَبَا الْمُنْذِرِ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: نَعَمْ فَلَا تَكُنْ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ عَذَابًا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ سُبْحَانَ اللَّهِ. وَمَا بَعْدَهُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ كَرَاهَةِ قَوْلِ الْمُشْتَائِنِ أَنَا. إِذَا قِيلَ مَنْ هَذَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨-(٢١٥٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَدَعَوْتُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ هَذَا». قُلْتُ: أَنَا. قَالَ: فَخَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ: «أَنَا أَنَا»^(١).

٣٩-(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ- قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا -وَكَيْعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ هَذَا». فَقُلْتُ: أَنَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَا أَنَا». (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ. ح وَحَدَّثَنَا

(١) أخرجه البخاري (٦٢٥٠).

مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا بِهِزُ كُلُّهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِهِمْ كَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا اسْتَأْذَنَ فَقِيلَ لَهُ: مَنْ هَذَا؟ أَنْ يَقُولَ: أَنَا؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِ الرَّجُلِ، بَلْ يَقُولُ: فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ.

وَلَكِنْ هَلْ هَذِهِ الْكَرَاهَةُ مُطْلَقَةٌ أَوْ أَنَّ هَذِهِ الْكَرَاهَةُ مَا لَمْ يُعْلَمْ صَوْتُهُ بِأَنَّهُ فَلَانُ؟
يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِالْكَرَاهَةِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ تَقْلِيدَ الصَّوْتِ؛ وَلَا جُلَّ سَدِّ الْبَابِ نَهَائِيًّا؛ وَلَا أَنَّهُ أَشَدُّ طَمَآنِينَةً لِصَاحِبِ الْبَيْتِ إِذَا قَالَ الْمُسْتَأْذِنُ: أَنَا فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ، فَلَا أَوْلَى إِذَا اسْتَأْذَنَتْ وَقِيلَ: مَنْ عِنْدَ الْبَابِ؟ أَلَا تَقُولُ: «أَنَا» فَقَطَّ بَلْ قُلْ: فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ، أَوْ قُلْ: أَنَا فَلَانُ ابْنِ فَلَانٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ يُكْرِّرُهَا وَيَقُولُ: «أَنَا أَنَا» وَمَعْنَى هَذَا: مَنْ أَنْتَ؟

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٩) بَابُ تَخْرِيمِ النَّظَرِ فِي بَيْتِ غَيْرِهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠- (٢١٥٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي جُحْرِ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْرَى يَحْكُ بِهِ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَحْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُنِي لَطَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ». وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ»^(١).

٤١- (...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ مِنْ جُحْرِ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْرَى يُرْجُلُ بِهِ رَأْسَهُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَحْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ طَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ إِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ الْإِذْنَ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤١).

مَعْمَرٌ كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَيُونُسَ.
 هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَطْلُعَ عَلَى بَيْتٍ غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ إِذَا اطَّلَعَ عَلَى
 بَيْتٍ غَيْرِهِ فَقَدْ أَهْدَرَ حُرْمَةً عَيْنِهِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِمُصَاحِبِ الْبَيْتِ أَنْ يَقْفَأَ عَيْنَهُ بِرُمَحٍ أَوْ مِذْرٍ أَوْ أَيِّ شَيْءٍ
 أَرَادَ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ دَفْعِ الصَّائِلِ، وَلَكِنَّهُ مِنْ بَابِ عَقُوبَةِ الْجَانِي، وَالْدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ
 دَفْعِ الصَّائِلِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْتَلُ هَذَا الرَّجُلَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقْفَأَ عَيْنَهُ، وَلَوْ كَانَ مِنْ بَابِ دَفْعِ
 الصَّائِلِ لَنَبَّهَهُ أَوَّلًا، ثُمَّ إِذَا أَصَرَ عَلَى النَّظَرِ وَلَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِقَفْءٍ عَيْنَهُ فَقَفَأَ عَيْنَهُ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا لَمْ
 يَقْعَلْ ﷺ وَجَعَلَ يَخْتَلُهُ دَلٌّ هَذَا عَلَى أَنَّ قَفْءَ عَيْنِ النَّاطِرِ مِنْ بَابِ عَقُوبَةِ الْجَانِي، وَلَيْسَ مِنْ
 بَابِ دَفْعِ الصَّائِلِ، وَعَلَى هَذَا فَيَجُوزُ أَنْ تَخْتَلُهُ حَتَّى تَضْرِبَ عَيْنَهُ بِمِسْمَارٍ أَوْ غَيْرِهِ.
 فَإِنْ قِيلَ: هَلْ مِثْلُ ذَلِكَ الْأَذُنُ؟ يَعْنِي: لَوْ أَنَّ أَحَدًا تَسَمَّعَ إِلَيْكَ مِنْ خَلْفِ الْبَابِ فَهَلْ لَكَ
 أَنْ تَجَرَّحَ أُذُنَهُ؟

فَالْجَوَابُ: قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: لَا، لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ بِالْبَصَرِ وَالْاطِّلَاعَ عَلَى
 الْعُورَاتِ أَعْظَمُ مِنَ الْاسْتِمَاعِ، وَأَيْضًا الْاسْتِمَاعُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ رَفْعِ صَوْتٍ، وَإِذَا رَفَعَ أَهْلُ
 الْبَيْتِ أَصْوَاتَهُمْ حَتَّى خَرَجَ لِلسُّوْقِ فَهُمْ الَّذِينَ رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ، وَلِهَذَا لَوْ أَنَّ الْبَابَ كَانَ
 مَفْتُوحًا وَوَقَفَ رَجُلٌ أَمَامَ الْبَابِ يَنْظُرُ فَإِنَّهُ لَا تَقْفَأُ عَيْنُهُ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيطَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ فَهُمْ
 الَّذِينَ لَمْ يُوصِدُوا الْبَابَ^(١)، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْبَابُ مُوصَدًا وَجَاءَ إِنْسَانٌ يَنْظُرُ فَإِنَّ هَذَا جَزَاؤُهُ.
 وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ لَهُ حِكْمَةٌ وَهُوَ النَّظَرُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهِ الَّذِينَ
 مَأْمُونُونَ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا﴾ [النَّحْل: ٢٢]. وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: مِنْ
 الْأَدَبِ أَنَّكَ إِذَا وَقَفْتَ عِنْدَ الْبَابِ أَنْ تَجْعَلَ الْبَابَ عَلَى يَمِينِكَ أَوْ عَلَى يَسَارِكَ، حَتَّى إِذَا جَاءَ
 مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَفْتَحَ الْبَابَ لَمْ تَكُنْ تَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَفْتَحَ. فَمِثْلًا إِذَا كَانَ الْبَابُ عَلَى
 الْيَسَارِ فَقَفَّ أَنْتَ عَلَى الْيَمِينِ، وَإِذَا كَانَ عَلَى الْيَمِينِ فَقَفَّ عَلَى الْيَسَارِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ أَدَبٌ
 حَسَنٌ لِاسْتِثْنَاءِ عِنْدَ الْأَبْوَابِ الْقَدِيمَةِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا فَتَحَاتٌ بَيْنَ الْجِدَارِ وَالْبَابِ، فَإِنَّهُ مِنْ
 الْمُسْتَحْسَنِ أَنْ تَكُونَ عَلَى الْيَمِينِ أَوْ الشَّمَالِ، حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدٌ يُرِيدُ أَنْ يَفْتَحَ الْبَابَ وَلَا سِيمًا
 إِذَا كَانَ مِنَ النِّسَاءِ فَلَا تَنْظُرُ إِلَيْهَا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢- (٢١٥٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى وَأَبِي كَامِلٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ مِنْ بَعْضِ حُجَرِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ إِلَيْهِ بِمُشَقَّصٍ أَوْ مُشَاقِّصٍ، فَكَانِي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَخْتَلُّهُ لِيَطْعَنَهُ ^(١).

٤٣- (٢١٥٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَقْتُلُوا عَيْنَهُ».

٤٤- (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَخَذَفْتُهُ بِحَصَاةٍ فَفَقَاتَ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ».

هذا أيضًا في الرَّجُلِ يَطْلُعُ عَلَى بَيْتِ الرَّجُلِ الْآخَرِ بَدُونِ إِذْنِهِ، فَلصاحب البيت أن يَقْفَأَ عَيْنَهُ؛ إِمَّا بِحَجَرٍ يَخْذِفُهُ، وَإِمَّا بِرُمَحٍ وَإِمَّا بِمِذْرَاقٍ، وَإِمَّا بِأَيِّ شَيْءٍ يَقْفَأُ بِهِ عَيْنَهُ بَدُونِ إِذْنِهِ، ولهذا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْتَلُّ هذا الرَّجُلُ؛ يعني: يَمْشِي بِخَفَاءٍ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُذْرِكَهُ حَتَّى يَقْفَأَ عَيْنَهُ.

وسبق وأن ذكرنا أن هذه المسألة ليست من بابِ دَفْعِ الصَّائِلِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنْ بَابِ دَفْعِ الصَّائِلِ لَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يُنْذَرَ أَوَّلًا، فَإِنْ لَمْ يَنْصَرَفْ فَقَاتَ عَيْنَهُ، وَلَكِنْ هَذَا مِنْ بَابِ الْعُقُوبَةِ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ الْحَاصِلِ، فَلَيْسَتْ دَفْعًا لِلِاسْتِمْرَارِ، أَوْ لِفِعْلِ مُتَجَدِّدٍ، وَلَكِنَّهَا عُقُوبَةٌ عَلَى شَيْءٍ مَضَى.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْفَأَ عَيْنَهُ بِحَصَاةٍ يَخْذِفُهَا، أَوْ بِمِذْرَاقٍ أَوْ بِعَصَاٍ مَثَلًا يَضْرِبُ بِهَا عَيْنَهُ أَوْ بِأَيِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَطْلُعَ مِنَ الْبَابِ أَوْ أَنْ يَطْلُعَ مِنْ فَوْقِ الْجِدَارِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: «لَوْ أَنَّ امْرَأًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ أَخْذِفَهُ بِمَا يَقْتُلُ، مِثْلَ أَنْ أَضْرِبَهُ بِرِصَاصَةٍ تَنْقُذُ إِلَى دِمَاغِهِ فَتُهْلِكُكَ؟ فَالْجَوَابُ: لَا. إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ تَقْفَأَ مَا حَصَلَ مِنْهُ الْاِعْتِدَاءُ؛ وَهِيَ الْعَيْنُ فَقَطْ ^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٦٩٠٠).

(٢) وهذا هو اختيار ابن قدامة رحمه الله كما في «المغني» (١٢/٥٤٠، ٥٤١)، وانظر: «موسوعة فقه الإمام أحمد» (٥٤/٢٧).

فَإِنْ هُوَ أَرَادَ الْعَيْنَ فَأَصَابَ الْحَاجِبَ أَوِ الْجَبْهَةَ أَوِ الْوَجْهَةَ فَهَلْ يَكُونُ ضَامِنًا؟
يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ضَامِنًا؛ لِأَنَّ هَذَا تَعَدُّ إِلَى غَيْرِ مَا وَقَعَتْ مِنْهُ الْجَنَابَةُ، إِذْ إِنَّ الْجَنَابَةَ
وَقَعَتْ مِنَ الْعَيْنِ وَمَا فَوْقَ الْعَيْنِ أَوْ تَحْتَهَا لَمْ يَخْصُلْ مِنْهُ جَنَابَةٌ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ الْقِصَاصُ هُنَا؛
حَتَّى وَإِنْ كَانَتْ مُوَضِحَةً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ فِعْلًا مَادُونًا فِيهِ فَأَصَابَ مَا لَمْ يَقْصِدْ، فَهُوَ كَمَا
لَوْ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَ إِنْسَانًا فَإِنَّهُ لَا قَوْلَ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ يَضْمَنُهُ بِالذِّمَّةِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٢ / ٢٤٥):

وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ رَمِي مَنْ يَتَجَسَّسُ وَلَوْ لَمْ يَنْدَفِعْ بِالشَّيْءِ الْخَفِيفِ جَازًا بِالثَّقِيلِ، وَأَنَّهُ
إِنْ أَصِيبَتْ نَفْسُهُ أَوْ بَعْضُهُ فَهُوَ هَذَرٌ.

وَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى الْقِصَاصِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَضْدُ الْعَيْنِ وَلَا غَيْرِهَا، وَاعْتَلَّوْا بِأَنَّ
الْمَعْصِيَةَ لَا تُدْفَعُ بِالْمَعْصِيَةِ.

وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّ الْمَادُونُ فِيهِ إِذَا ثَبِتَ الْإِذْنُ لَا يُسَمَّى مَعْصِيَةً، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَوْ
تَجَرَّدَ عَنْ هَذَا السَّبَبِ يُعَدُّ مَعْصِيَةً، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ دَفْعِ الصَّائِلِ وَلَوْ آتَى عَلَى نَفْسِ
الْمَدْفُوعِ، وَهُوَ بَغَيْرِ السَّبَبِ الْمَذْكُورِ مَعْصِيَةً، فَهَذَا مُلْحَقٌ بِهِ مَعَ ثُبُوتِ النَّصِّ فِيهِ، وَأَجَابُوا
عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ وَرَدَ عَلَى سَبِيلِ التَّغْلِيظِ وَالْإِرْهَابِ.

وَوَافَقَ الْجُمْهُورَ مِنْهُمْ ابْنُ نَافِعٍ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ عَمَرَ مِنْهُمْ: لَعَلَّ مَالِكًا لَمْ يَتْلُغْ الْخَبَرَ. فَقَالَ
الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمَفْهَمِ»: مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالَّذِي يَهْمُ أَنْ يَفْعَلَ مَا لَا يَجُوزُ أَوْ يُؤَدِّي إِلَى مَا لَا يَجُوزُ،
وَالْحَمْلُ عَلَى رَفْعِ الْإِثْمِ لَا يَتِمُّ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ بِرَفْعِ الْحَرَجِ، وَلَيْسَ مَعَ النَّصِّ قِيَاسٌ.

وَاعْتَلَّ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ أَيْضًا بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ مَنْ قَصَدَ النَّظَرَ إِلَى عَوْرَةِ الْآخِرِ ظَاهِرٌ أَنَّ
ذَلِكَ لَا يُبَيِّحُ فَقْدَ عَيْنِهِ، وَلَا سَقُوطَ ضَمَانِهَا عَنْهَا فَقَدْ أَهَأْ فَكَذَا إِذَا كَانَ الْمَنْظُورُ فِي بَيْتِهِ،
وَتَجَسَّسَ النَّاطِرُ إِلَى ذَلِكَ، وَنَازَعَ الْقُرْطُبِيُّ فِي ثُبُوتِ هَذَا بِالْإِجْمَاعِ وَقَالَ: إِنْ الْخَبَرُ يَتَنَاوَلُ كُلَّ
مُطَّلِعٍ. قَالَ: وَإِذَا تَنَاوَلَ الْمُطَّلِعُ فِي الْبَيْتِ مَعَ الْمِظَنَّةِ فِتْنَانُوهُ الْمُحَقِّقُ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

قُلْتُ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ التَّطَّلُعَ إِلَى مَا فِي دَاخِلِ الْبَيْتِ لَمْ يَنْحَصِرْ فِي النَّظَرِ إِلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ
كَعَوْرَةِ الرَّجُلِ مَثَلًا، بَلْ يَشْمَلُ اسْتِكْشَافَ الْحَرِيمِ، وَمَا يَقْصِدُ صَاحِبُ الْبَيْتِ سِتْرَهُ مِنَ الْأُمُورِ
الَّتِي لَا يُحِبُّ أَطْلَاعَ كُلِّ أَحَدٍ عَلَيْهَا، وَمِنْ ثَمَّ ثَبِتَ النَّهْيُ عَنِ التَّجَسُّسِ، وَالْوَعْدُ عَلَيْهِ حَسْمًا
لِمَوَادِّ ذَلِكَ، فَلَوْ ثَبِتَ الْإِجْمَاعُ الْمَدْعَى لَمْ يَسْتَلْزِمَ رَدُّ هَذَا الْحُكْمِ الْخَاصِّ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ
الْعَاقِلَ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ يَرَى وَجْهَ زَوْجَتِهِ وَابْنَتِهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَكَذَا فِي حَالِ مَلَاعِبَتِهِ

أهله أشد مما لو رأى الأجنبي ذكره مُنْكَشِفًا، والذي أَلَزَمَهُ الْقُرْطُبِيُّ صَحِيحٌ فِي حَقِّ مَنْ يَرُومُ النَّظَرَ فَيَدْفَعُهُ الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ.

وفي وجهه للشافعية: لَا يُشْرَعُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ.

وهل يشترط الإنذار قبل الرمي؟

وجهان: قِيلَ: يُشْتَرَطُ كَذْفُ الصَّائِلِ، وَأَصْحُهُمَا لَا؛ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: يَقْتُلُهُ بِذَلِكَ. وفي حكم الْمُتَطَّلِعِ مَنْ خَلَلَ الْبَابَ النَّاطِرُ مِنْ كُوَّةٍ مِنَ الدَّارِ، وَكَذَا مَنْ وَقَفَ فِي الشَّارِعِ فَنَظَرَ إِلَى حَرِيمٍ غَيْرِهِ، أَوْ إِلَى شَيْءٍ فِي دَارٍ غَيْرِهِ.

وقيل: الْمَنْعُ مُخْتَصٌّ بِمَنْ كَانَ فِي مِلْكِ الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ.

وهل يُلْحَقُ الْاسْتِمَاعُ بِالنَّظَرِ؟

وجهان: الْأَصَحُّ: لَا؛ لِأَنَّ النَّظَرَ إِلَى الْعَوْرَةِ أَشَدُّ مِنْ اسْتِمَاعِ ذِكْرِهَا، وَشَرَطُ الْقِيَاسِ الْمَسَاوَاةُ أَوْ أَوْلَوِيَّةُ الْمَقْيَسِ، وَهَذَا بِالْعَكْسِ.

وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى اعْتِبَارِ قَدْرِ مَا يُرْمَى بِهِ بِحَصَى الْخَذَفِ الْمُتَقَدِّمِ بَيَانُهُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ؛ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ: «فَحَذَفْتُهُ» فَلَوْ رَمَاهُ بِحَجَرٍ يَقْتُلُ أَوْ سَهْمًا تَعَلَّقَ بِهِ الْقِصَاصُ.

وفي وجهه لَا ضَمَانَ مُطْلَقًا، وَلَوْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِذَلِكَ جَارَ.

وَيَسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ مَنْ لَهْ فِي تِلْكَ الدَّارِ زَوْجٌ أَوْ مَحْرَمٌ أَوْ مَتَاعٌ فَأَرَادَ الْإِطْلَاعَ عَلَيْهِ فَيُمْتَنَعُ رَمِيهِ لِلشُّبْهَةِ.

وقيل: لَا فَرْقَ، وَقِيلَ: يَجُوزُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الدَّارِ غَيْرُ حَرِيمِهِ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا غَيْرُهُمْ أُنْذِرَ؛

فَإِنْ انْتَهَى، وَإِلَّا جَارَ.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الدَّارِ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ هُوَ مَالِكُهَا أَوْ سَاكِنُهَا لَمْ يَجْزِ الرَّمْيُ قَبْلَ الْإِنْذَارِ إِلَّا إِنْ كَانَ مَكْشُوفَ الْعَوْرَةِ.

وقيل: يَجُوزُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ مِنَ الْأَحْوَالِ مَا يُكْرَهُ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَلَوْ قَصَرَ صَاحِبُ الدَّارِ بَأْنَ تَرَكَ الْبَابَ مَفْتُوحًا، وَكَانَ النَّاطِرُ مُجْتَازًا فَنَظَرَ غَيْرَ قَاصِدٍ لَمْ

يَجْزِ، فَإِنْ تَعَمَّدَ النَّظَرَ فَوَجْهَانِ: أَصْحُهُمَا لَا.

وَيَلْتَحِقُ بِهَذَا مَنْ نَظَرَ مِنْ سَطْحِ بَيْتِهِ فِيهِ الْخِلَافُ، وَقَدْ تَوَسَّعَ أَصْحَابُ الْفُرُوعِ فِي نِظَائِرِ

ذَلِكَ؛ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَبَعْضُ تَصَرُّفَاتِهِمْ مَا خُوذَتْ مِنْ إِطْلَاقِ الْخَبَرِ الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ، وَبَعْضُهَا مِنْ مَقْتَضَى فَهْمِ النَّصِّ وَبَعْضُهَا بِالْقِيَاسِ عَلَى ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ هَذَا الْمَطْلَعُ جَاهِلًا بِالْعُقُوبَةِ فَهَلْ يَضْمَنُهُ صَاحِبُ الْبَيْتِ؟
نَقُولُ: لَا يَضْمَنُهُ، حَتَّى لَوْ كَانَ هَذَا الْمَطْلَعُ جَاهِلًا بِالْعُقُوبَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْعُقُوبَةِ
أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا وَمُسْتَحَقُّهَا عَالِمًا بِهَا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٠) بَابُ نَظَرِ الْفَجَاءَةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥- (٢١٥٩) حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرْعَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ كِلَاهُمَا، عَنْ يُونُسَ. ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَظَرِ الْفَجَاءَةِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصَرِي.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كِلَاهُمَا، عَنْ يُونُسَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٩٧/١٤):

قوله: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَظَرَةِ الْفَجَاءَةِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصَرِي» «الْفَجَاءَةُ» بضم الفاء وفتح الجيم وبالمد، ويقال: بفتح الفاء وإسكان الجيم والقصر، لغتان، هي البغته. ومعنى نظر الفجاءة: أن يقع بصره على الأجنبية من غير قصد فلا إثم عليه في أول ذلك، ويجب عليه أن يصرف بصره في الحال، فإن صرف في الحال فلا إثم عليه، وإن استدأَمَ النظر أثم لهذا الحديث، فإنه ﷺ أمره بأن يصرف بصره مع قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]. قال القاضي: قال العلماء: وفي هذا حجة أنه لا يجب على المرأة أن تستر وجهها في طريقها، وإنما ذلك سنة مستحبة لها، ويجب على الرجال غض البصر عنها في جميع الأحوال إلا لغرض صحيح شرعي، وهو حالة الشهادة والمداواة، وإرادة خطبتها، أو شراء الجارية، أو المعاملة بالبيع والشراء، وغيرهما، ونحو ذلك، وإنما يباح في جميع هذا قدر الحاجة دون ما زاد. والله أعلم.



كِتَابُ السَّلَامِ

مِنْ حَدِيثٍ : ٢١٦٠ إِلَى حَدِيثٍ : ١٢٠٢



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ السَّلَامِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) بَابُ يُسَلِّمُ الرَّكَّابُ عَلَى الْمَاشِي وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- (٢١٦٠) حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ. ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي زَيْدٌ؛ أَنَّ نَابِتًا مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُسَلِّمُ الرَّكَّابُ عَلَى الْمَاشِي وَالْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ»^(١).

حديث أبي هريرة رضي الله عنه هذا، فيمن الذي يسلم؟

فنقول: أولاً: خير الناس من يبدأ الناس بالسَّلام، وقد كان النبي ﷺ - وهو أشرف الخلق - يبدأ من لقيه بالسَّلام، فاحرص على أن تكون أنت الذي تسلم قبل صاحبك ولو كان أصغر منك؛ لأن خير الناس من يبدأهم بالسَّلام، وأولى الناس بالله من يبدأهم بالسَّلام^(٢)، فهل تحب أن تكون أولى الناس عند الله؟ كلنا يحب ذلك، إذن فابدأ الناس بالسَّلام.

ثم ذكر النبي ﷺ أن الراكب يسلم على الماشي، والماشي على القاعد، والقليل على

(١) أخرجه البخاري (٦٢٣٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٥١٩٧)، والترمذي (٢٦٩٤)، والبيهقي في «الشعب» (٤٣٣/٦)، وغيرهم من حديث أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِاللَّهِ مَنْ بَدَأَهُمْ بِالسَّلَامِ»، وانظر: «الترغيب والترهيب» (٣٩٨٩).

الكثير، والصغير على الكبير؛ وذلك لأن الراكب يكون «متعلِّيًا» فيسلم على الماشي، والماشي متعلِّيًا على القاعد فيسلم عليه، والقليل يسلم على الكثير؛ لأن الكثير لهم حق على القليل، والصغير يسلم على الكبير؛ لأن الكبير له حق على الصغير، ولكن لو قدر أن القليلين في غفلة ولم يسلموا فليسلم الكثيرون، ولو قدر أن الصغير في غفلة فليسلم الكبير ولا تُترك السنة، وهذا الذي ذكره النبي ﷺ ليس معناه أنه لو سلم الكبير على الصغير كان حرامًا، ولكن المعنى: الأولى أن الصغير يسلم على الكبير، فإذا لم يسلم فليسلم الكبير، حتى إذا بادرت بالسلام - كما قلنا من قبل - كان أفضل، وأولى الناس بالله من يبدؤهم بالسلام.

فإذا قيل: إذا مرَّ رجلٌ على نساءٍ جالساتٍ فهل يُسلمُ عليهنَّ؟
الجواب: نقول: لا، لا يسلمُ، اللهم إلا إذا كُنَّ مِنْ معارفه؛ لأنَّ الفتنةَ هنا مفقودةٌ، وكذلك إذا مرَّت عليك امرأةٌ وسلَّمتْ هي فلا ترُدَّ.

فإذا قيل: بعضُ الناس إذا مرَّ قال: السلام. فقط، ولا يقول: عليكم. فماذا ترُدُّ عليه؟
فالجواب: لا بأس بذلك، ويُرَدُّ عليه؛ لأنَّ الرُّسْلَ لَمَّا جاءت إلى إبراهيم: ﴿قَالُوا سَلِّمُوا﴾ قَالَ سَلِّمُوا [٦٩:١٦٩].



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ التَّوَوُّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢) بَابُ مِنْ حَقِّ الْجُلُوسِ عَلَى الطَّرِيقِ رَدُّ السَّلَامِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- (٢١٦١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: كُنَّا قُعُودًا بِالْأَنْبِيَةِ، نَتَحَدَّثُ فَبَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ عَلَيْنَا فَقَالَ: «مَا لَكُمْ وَلِمَجَالِسِ الصُّعْدَاتِ، اجْتَنِبُوا مَجَالِسَ الصُّعْدَاتِ». فَقُلْنَا: إِنَّمَا قَعَدْنَا لِغَيْرِ مَا بَاسٍ، قَعَدْنَا نَتَذَكَّرُ وَنَتَحَدَّثُ. قَالَ: «إِمَّا لَا فَادُوا حَقَّهَا غَضُ الْبَصْرِ وَرَدُّ السَّلَامِ وَحُسْنُ الْكَلَامِ».

٣- (٢١٢١) حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ بِالطَّرِيقَاتِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا بِدُّ مِنْ مَجَالِسِنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ». قَالُوا: وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ: «غَضُ الْبَصْرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ

السَّلَام، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ»^(١).

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ هِشَامٍ -يَعْنِي: ابْنَ سَعْدٍ- كِلَاهُمَا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قال المؤلف رحمه الله فيما نقله عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ياكم والجلوس في الطرقات» هذه الصيغة صيغة تحذير؛ يعني: أحذركم من الجلوس على الطرقات، وذلك لأن الجلوس على الطرقات يؤدي إلى كشف عورات الناس، الذاهب والراجع، وإلى النظر فيما يحملونه من الأغراض التي قد تكون خاصة مما لا يحبون أن يطلع عليها أحد، وربما يفضي أيضاً إلى الكلام والغيبة فيمن يمر، إذا مر من عند هؤلاء الجالسين أحد أخذوا يتكلمون في عرضه.

المهم: أن الجلوس على الطرقات يؤدي إلى مفساد، ولكن لما قال: «ياكم والجلوس في الطرقات» وحذركم. قالوا: يا رسول الله، ما لنا من مجالسنا بد، يعني أننا نجلس نتحدث، ويأنس بعضنا ببعض، ويألف بعضنا بعضاً، ويحصل في ذلك خير؛ لأن كل واحد منا يعرف أحوال الآخر.

فلما رأى النبي ﷺ أنهم مصممون على الجلوس قال: «فإن أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه» ولم يشدد عليهم ﷺ، ولم يمنعهم من هذه المجالس التي يتحدث بعضهم فيها إلى بعض، ويألف بعضهم بعضاً، ويأنس بعضهم ببعض، لم يشق عليهم في هذا وكان عليه الصلاة والسلام من صفته أنه بالمؤمنين رءوف رحيم فقال: «إن أبيتم إلا المجلس» يعني إلا الجلوس «فأعطوا الطريق حقه». قالوا: وما حقه يا رسول الله؟ قال: «غضُّ البصر، وكفُّ الأذى، وردُّ السلام، والأمرُ بالمعروف، والنهي عن المنكر» خمسة أشياء:

أولاً: غض البصر: أن تغضوا أبصاركم عن من يمر، سواء كان رجلاً أو امرأة؛ لأن المرأة يجب غض الإنسان من بصره عنها. والرجل كذلك، تغض البصر عنه، لا تُحدَّ البصر فيه حتى تعرف ما معه. وكان الناس في السابق يأتي الرجل بأغراض البيت يومياً فيحملها في يده،

(١) أخرجه البخاري (٦٢٢٩).

ثم إذا مرَّ بهؤلاء شاهدوها وقالوا: ما الذي معه؟ وما أشبه ذلك، وكانوا إلى وقت غير بعيد إذا مرَّ الرجل ومعه اللحم لأهل بيته صاروا يتحدثون: فلان قد أتى اليوم بلحم لأهله، فلان أتى بكذا، فلان أتى بكذا، فلهذا أمر النبي ﷺ أصحابه بغض البصر.

ثانيًا: كَفَّ الْأَذَى: أي كَفَّ الْأَذَى الْقَوْلِي وَالْفِعْلِي، أما الْأَذَى الْقَوْلِي فَبأن يتكلموا على الإنسان إذا مرَّ، أو يتحدثوا فيه بعد ذلك بالغيبة والنميمة. والأَذَى الْفِعْلِي: بأن يضايقه في الطريق، بحيث يملئون الطريق حتى يؤذوا المارة، ولا يحصل المرور إلا بتعب ومشقة.

ثالثًا: رَدُّ السَّلَام: إذا سلم أحد فردوا عليه السلام، هذا من حق الطريق؛ لأن السنة أن المارَّ يسلم على الجالس، فإذا كانت السنة أن يسلم المار على الجالس فإذا سلم ردوا السلام.

رابعًا: الْأَمْر بِالْمَعْرُوف: فالمعروف هو كل ما أمر الله تعالى به أو أمر به رسول الله ﷺ فإنك تأمر به، فإذا رأيتم أحدًا مقصرًا سواء كان من المارين أو من غيرهم فأمروه بالمعروف، وحثوه على الخير وزينوه له ورغبوه فيه.

خامسًا: النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَر: فإذا رأيتم أحدًا مر وهو يفعل المنكر، مثل أن يمر وهو يشرب الدخان أو ما أشبه ذلك من المنكرات، فأنهوه عن ذلك، فهذا حق الطريق.

ففي هذا الحديث: يُحَذِّرُ النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْجُلُوسِ عَلَى الطَّرِيقَاتِ، فإن كان لا بد من ذلك، فإنه يجب أن يعطي الطريق حَقَّهُ.

وحق الطريق خمسة أمور، بينها النبي ﷺ، وهي: «غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ». هذه حقوق الطريق لمن كان جالسًا فيه كما بينها النبي ﷺ. والله الموفق.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٣) بَابُ مِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ رَدُّ السَّلَامِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- (٢١٦٢) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ». ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ

المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ تَحِبُّ لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ: رَدُّ السَّلَامِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ». قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: كَانَ مَعْمَرُ يُرْسِلُ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ وَأَسْنَدُهُ مَرَّةً عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(١).

٥- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ- عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ». قِيلَ: مَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِذَا لَقِيتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانْصَحْ لَهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَسَمِّتْهُ، وَإِذَا مَرَضَ فَعُدَّهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ».

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٤/٢٠٣-٢٠٤):

قوله ﷺ: «خمس تحب للمسلم على أخيه: رد السلام، وتشميت العاطس، وإجابة الدعوة، وعيادة المريض، واتباع الجنائز». وقد سبق شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب اللباس، وذكرنا هناك أن التشميت بالشين المعجمة والمهملة، وبيان اشتقاقه. وأما رد السلام وابتدأه فقد سبقا في الباب الماضي.

قوله ﷺ: «حق المسلم على المسلم ست: إذا لقيته فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصحك فانصح له، وإذا عطس فحمد الله فسمته، وإذا مرض فعده، وإذا مات فاتبعه». قوله ﷺ: «وإذا استنصحك» فمعناه طلب منك النصيحة، فعليك أن تنصحه، ولا تداهنه، ولا تغشه، ولا تمسك عن بيان النصيحة. والله أعلم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٤) بَابُ النَّهْيِ عَنِ ابْتِدَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ بِالسَّلَامِ وَكَيْفَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- (٢١٦٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ح وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ جَدِّهِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ

الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ^(١).

٧- (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ -يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ- قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لَهُمَا- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يُسَلِّمُونَ عَلَيْنَا، فَكَيْفَ نَرُدُّ عَلَيْهِمْ؟ قَالَ: «قُولُوا: وَعَلَيْكُمْ».

❖ قوله ﷺ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ» أَعْمٌ مِنَ الَّذِي بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ التَّالِي فِيهِ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمُ الْيَهُودُ» وَهَذَا يُعْمُّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، وَلَكِنْ هَلْ لَنَا أَنْ نُعَمَّمَ وَنَقُولَ: حَتَّى الْمَشْرُكُونَ؟
الجوابُ: نعم؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَاحِدَةً.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ نُسَلِّمَ عَلَى النَّصَارَى لِتَرْغِيهِمْ فِي الْإِسْلَامِ؟
فَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: هَلْ أَنْتَ تَظُنُّ أَنَّ النَّصَارَى الْآنَ عِنْدَهُمْ مِنَ اللَّيْنِ -وَلَا سِيَّمَا نَصَارَى الْعَرَبِ- مَا يَجْعَلُهُمْ يَبِيلُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ إِذَا سَلَّمْتَ عَلَيْهِمْ؟
فَالْجَوَابُ: أَبَدًا بَلْ بِالْعَكْسِ، فَهَؤُلَاءِ إِذَا سَلَّمْتَ عَلَيْهِمْ قَالُوا: هَذَا قَدْ ذَلَّ لَنَا. أَمَّا غَيْرُ الْعَرَبِ فَقَدْ يَكُونُونَ أَقْرَبَ إِلَى الْإِسْلَامِ مِنَ الْعَرَبِ، الْمَهْمُ أَنَّا لَا نُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ أَبَدًا، وَإِذَا كُنَّا نُرِيدُ أَنْ نَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَمِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ نَقُولَ: مَرَحَبًا أَهْلًا. فَهَذَا يَكْفِي فِي تَلْسِينِ قُلُوبِهِمْ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ شَتَمَنِي؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ تَقُولَ: عَلَيْكَ مِثْلُ مَا قُلْتَ لِي. مِثْلُ مَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «قُولُوا: وَعَلَيْكُمْ». وَإِلَّا فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَصْلًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَزَّوْا سَبِّحُوا سُبْحَانَ رَبِّكُمْ﴾ [الزُّمَرُ: ٤٠]. يَجُوزُ لَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ دَعَا إِلَى الرَّفْقِ، وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ، وَلَا تَظُنَّ أَنَّ الْحَكَمَ فِي مَسْأَلَةٍ يَكُونُ كَالْحَكَمِ فِي كُلِّ الْمَسَائِلِ؛ إِذْ قَدْ يَخْتَلِفُ الْأَمْرُ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- (٢١٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَمُوا عَلَيْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: السَّامُ عَلَيْكُمْ. فَقُلْ: عَلَيْكَ»^(١).

٩- (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَقُولُوا: وَعَلَيْكَ». يخبر النبي ﷺ أن اليهود يُلَوِّنُونَ ألسنتهم، فيقول أحدهم: السَّامُ عليك. من غير أن يبين، فقال ﷺ: «قل: وعليك».

وَعَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «يَقُولُ أَحَدُهُمْ: السَّامُ عَلَيْكُمْ». أَنَا لَوْ عَلِمْنَا أَنَّ الْكَافِرَ قَالَ: السَّلَامُ. فَإِنَّا نَقُولُ: عَلَيْكُمُ السَّلَامُ. وَلَا حَرَجَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِنَّمَا قَالَ: «قل: وعليك» لأنهم يَقُولُونَ: السَّامُ عَلَيْكَ.

ثُمَّ إِنَّا نَقُولُ: لَا حَرَجَ أَنْ تَقُولَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ. إِذَا صَرَّحَ بِالسَّلَامِ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: وَعَلَيْكَ. إِذَا كَانُوا قَدْ قَالُوا: السَّلَامُ. فَإِنَّ الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِمْ هُوَ السَّلَامُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- (٢١٦٥) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَزْهِيرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: بَلْ عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ». قَالَتْ: أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «قَدْ قُلْتُ وَعَلَيْكُمْ»^(٢).

(...) حَدَّثَنَا هَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ،

(١) أخرجه البخاري (٦٢٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٣٥).

كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعًا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ قُلْتُ عَلَيْكُمْ». وَلَمْ يَذْكُرُوا: الْوَاوَ.

١١- (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ مُسْلِمٍ، عَنِ مَسْرُوقٍ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَنَسٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ. قَالَ: «وَعَلَيْكُمْ». قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ: بَلْ، عَلَيْكُمُ السَّامُ وَالذَّامُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، لَا تَكُونِي فَاحِشَةً». فَقَالَتْ: مَا سَمِعْتُ مَا قَالُوا؟ فَقَالَ: «أَوَلَيْسَ قَدْ رَدَدْتُ عَلَيْهِمُ الَّذِي قَالُوا، قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ».

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَطِنْتُ بِهِمْ عَائِشَةُ فَسَبَّهْتُهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْ يَا عَائِشَةُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَحْشَ وَالْفَحْشَ». وَزَادَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٨٠]. إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

❖ فَقَوْلُهَا: «عَلَيْكُمُ السَّامُ»؛ يعني: الموت والهلاك، وقولها: اللعنة؛ يعني: الطرد والإبعاد عن رحمة الله، فهي قابلتُهُمْ بأسوأ مما قالوا، واليهود لا شك أنهم أهلٌ لذلك، وقد قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِمْ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» . لكنَّ المَقَامَ لَا يَقْتَضِي هَذَا، ولهذا قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ». فَقَالَ لَهَا هَذِهِ الْكَلِمَةُ الْعَظِيمَةُ، فَاللَّهُ ﷻ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ، لَا فِي الْعِبَادَاتِ، وَلَا فِي الْمَعَامَلَاتِ فَقَطْ، وَلَا فِي الْمَخَاطَبَاتِ، وَلَا فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فَقَطْ، فَاللَّهُ ﷻ يُحِبُّ الرِّفْقَ.

فَحُذِّ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ وَاسْتَعْمِلْهَا فِي كُلِّ أَحْوَالِكَ، وَكُنْ رَفِيقًا، وَلَوْ لَمْ يَأْتِكَ مِنَ الرِّفْقِ إِلَّا أَنْ ذَلِكَ مَحْبُوبٌ إِلَى اللَّهِ ﷻ لَكَانَ كَافِيًا، وَإِذَا أَتَيْتَ إِلَى اللَّهِ مَا يُحِبُّ أَعْطَاكَ مَا تُحِبُّ.

وقد أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي لَفْظٍ آخَرَ: «إِنَّ اللَّهَ يُعْطِي بِالرِّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ»^(١). وَهَذِهِ فَائِدَةٌ عَاجِلَةٌ، فَإِذَا رَفَقْتَ فِي الْأَمْرِ أَعْطَاكَ مَا لَا يُعْطِيكَ فِي الْعُنْفِ.

وهنا لما قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ» وَالْيَهُودُ يَسْمَعُونَ كَلَامَ الرُّسُولِ لَهَا قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ لَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ» أَي: عَلَيْكُمُ السَّامُ. فَأَعْطَاهُمْ ﷺ كَمَا أَعْطَاهُ مَعَ الرِّفْقِ وَالْهُدُوءِ ﴿وَلَنْ عَاقِبَتُهُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٧٦].

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣٥، ٤٣٦)، وَمُسْلِمٌ (٥٢٩، ٥٣١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٩٣) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فإن قال قائل: هل يُستفاد من فعل عائشة هذا مع اليهود جواز لعن المعين على سبيل الخصوص؟

فالجواب: قد استدلل بعض العلماء بهذا على جواز لعن المعين حال تلثسه بما يقتضي اللعن، فليس على سبيل الإطلاق.

وبعضهم قال: لا، إن عائشة أرادت بهذا الخبر؛ لأن الرسول قال: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١).

ولكن كلا الأمرين فيهما نظر؛ لأن ظاهر الحديث أن عائشة أرادت الدعاء، ولكن يُحمل على أن هذا من باب الغيرة، فلشدة غيبتها عليها السلام لم تملك نفسها، ولهذا أمرها النبي ﷺ بالرفق.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- (٢١٦٦) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَلَّمَ نَاسٌ مِنْ يَهُودَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ. فَقَالَ: «وَعَلَيْكُمْ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: وَغَضِبْتُ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «بَلَى قَدْ سَمِعْتُ فَرَدَدْتُ عَلَيْهِمْ، وَإِنَّا نَجَابُ عَلَيْهِمْ وَلَا يُجَابُونَ عَلَيْنَا».

١٣- (٢١٦٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ -يَعْنِي: الدَّرَاوَرْدِي- عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَصِقِهِ».

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ. ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، كُلُّهُمُ عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: «إِذَا لَقِيتُمُ الْيَهُودَ». وَفِي حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: فِي أَهْلِ الْكِتَابِ. وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: «إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ». وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

سبق الكلام في السلام على المسلمين الخُلص، وأنه سنة مؤكدة.

أما السلام على الكفار: فإنه لا يحل لنا أن نبدأهم بالسلام - يعني: لا يجوز للإنسان إذا مر بالكافر أو دخل عليه أن يقول: السلام عليك؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ وذلك لأن تسليمنا عليهم فيه نوع من الذل لهم، ونوع من الإكرام لهم؛ لأن التحية والسلام إكرام، والكافر ليس أهلاً للإكرام، بل الكافر حقه منا أن نغيظه، وأن نذله، وأن نهينه؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ [التوبة: ٢٩]. قال: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾؛ يعني: أقوياء عليهم، أعزة عليهم. ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِمَّنْ أَمَرِ السُّجُودَ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَجٍ أَخْرَجَ شَطْرَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ هذا الشاهد.

وقال تعالى في سورة التوبة: ﴿وَلَا يَطْعَمُونَ مَوْطِنًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ [التوبة: ١٢٠]. وابتدأنا إياهم بالسلام إكرام لهم وإعزاز لهم، والمؤمن ينبغي أن يكون عزيزاً على الكافرين، قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ آمَنُوا مِمَّنْ رَتَدَ مِنْكُمْ عَن دِينِهِمْ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ٥٤]. فهم لهم العزة على الكافرين يعني يرى المسلم أنه أعز من الكافر وأن له العزة عليه، ولهذا لما كثرت العمالة النصرانية بيننا اليوم ذهب الغيرة من القلوب، وكان النصراني أو اليهودي أو البوذي أو الوثني كأنه لا يخالفنا إلا كما يخالف المالكي الحنبلّي والشافعي، أو ما أشبه ذلك، عند بعض الناس يظنون أن اختلافنا مع أهل الكفر كاختلاف المذاهب الأربعة في الإسلام. نسأل الله العافية، وهذا لا شك أنه من موت القلوب، فلا يحل للإنسان أبداً أن يُعزّر الكافر، والمشروع أن نعمل كل ما فيه غيظ لهم، ولكن يجب علينا أن نفني لهم بالعهد الذي بيننا وبينهم - إذا كان بيننا وبينهم عهد - فمثلاً: بالنسبة للعمال النصراني، أولاً: نقول لا تأتي بعمال نصراني في الجزيرة العربية؛ لأن الرسول ﷺ قال: «لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»^(١). وأمر فقال: «أَخْرِجُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»^(٢). وقال وهو

(١) أخرجه مسلم (١٧٦٧) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه - بهذا اللفظ - البزار (٣٤٩/١) من حديث عمر رضي الله عنه، والشياني في «الأحاديث المشاهير»

(١/١٨٤) من حديث أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه.

في مرض موته: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»^(١).

فلا تأت بكافر وأنت يمكنك أن تأتي بمسلم. وأما ما يعتقده من أمات الله قلبه - والعياذ بالله - أو نقول: أزاع الله قلبه، يقول: أنا آتي بعمال كفار؛ لأنهم لا يصلون، فلو صلوا لنقص العمل، وكذا لا يصومون ومن ثم فلا ينقص العمل، وأيضاً لا يذهبون لعمره أو حج ومن ثم فلا ينقص العمل، فهذا - والعياذ بالله - ممن اختار الدنيا على الآخرة - نسأل الله العافية - .
فالحاصل: أنه لا يجوز أن نبدأ أي كافر بالسلام لا يهودياً ولا نصرانياً ولا بوذياً ولا وثنياً، فأى إنسان على غير الإسلام لا يجوز أن نبدأه بالسلام.

قال ﷺ: «وَإِذَا لَقِيتَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَصِيْقِهِ»؛ يعني: لا توسع لهم الطريق، أي لو كان جماعة مسلمون، وجماعة كفار تلاقوا في الطريق لا يفسح المسلمون لهم المجال، ولو تفرقوا في الطريق؛ لأنك إذا أفسحت الطريق لهم يعد هذا إكراماً.. أو ما أشبه ذلك.
فإن قال قائل: لماذا نعاملهم هذه المعاملة؟

فالجواب: لأنهم أعداء لله - قبل كل شيء - وأعداء لنا، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾ [النسبة: ١]. هم أعداء الله أولاً قبل كل شيء، وثانياً أعداء لنا، وأفعالهم بالمسلمين سابقاً ولاحقاً وإلى اليوم تدل على ذلك وعلى شدة عداوتهم للمسلمين؛ فلا يجوز أن نُسَلِّمَ عليهم، ولكن إذا سَلَّمُوا ماذا نقول، قال النبي ﷺ: «إِذَا سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ» فقط لا ترد على هذا؛ لماذا؛ لأنهم في عهد الرسول ﷺ كانوا يسلمون على المسلمين لكن سلام خبيث يقولون: السام عليكم؛ يعني: الموت، فمن يسمعهم يظن أنهم يقولون: السلام عليكم. وهم يقولون: السام عليكم - يعني: الموت - فانظر إلى العداوة حتى في التحية؛ لذا قال النبي ﷺ: «قولوا: وعليكم». فقط، فإن كانوا قد قالوا: السام، فعليهم، وإن كانوا قد قالوا: السلام، فعليهم، وهذا من العدل؛ لأن الله قال: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِحِجَّةٍ فَحَيَّوْا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا﴾ [النسبة: ٨٦]. هذا عدل، ولهذا قال بعض العلماء: إذا قال الكافر: السلام عليك - باللام الواضحة - فقل: عليك السلام؛ لأنه زال الأمر الذي بنى عليه الرسول ﷺ قوله: «قولوا: وعليكم» كما في حديث ابن عمر في البخاري أنهم يقولون: «السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَإِذَا سَلَّمُوا

(١) أخرجه البخاري (٣٠٥٣)، ومسلم (١٦٣٧) من حديث ابن عباس رضيهما.

فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ^(١). وهذه علة واضحة؛ لأن السبب أننا نقول: وعليكم؛ لأنهم يقولون: السام عليكم، أما إذا قالوا السلام صراحة، فنقول: وعليكم السلام؛ لأن أقوم الناس بالعدل هم المسلمون - والحمد لله - فإذا قالوا: السلام عليكم. نقول: وعليكم السلام. وإن قالوا: أهلاً وسهلاً. فقل: أهلاً وسهلاً؛ وإن قالوا: مرحباً. فقل: مرحباً. فنعطيهم مثل ما يعطوننا. لكن قد أشكل على بعض الناس الآن أننا ابتلينا بقوم من الكفار يكونون رؤساء في بعض الشركات فيدخل المسلم على مكتب الرئيس رئيس الشركة وهو يهودي أو نصراني فماذا يقول؟

نقول: يسلم، ويقول: السلام فقط، وينوي بذلك أنه السلام عليه هو - على المسلم -؛ لأنك إذا حذف المتعلق فلا يدري لمن هذا السلام؛ وهذا إذا خفت من شره، أما إذا لم تخف من شره وأنه رجل لا يبالي سلمت أم لم تسلم، فادخل لقضاء مصلحتك منه بدون سلام؛ لأن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «لَا تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ»، لكن إذا خفت من شره فنقول: السلام. فقط.

واختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ هل يجوز أن نبدأهم بغير السلام مثل مرحباً، أهلاً، وسهلاً.. فمنهم من قال: لا بأس به تأليفاً، لاسيما إن خاف منه أو لم يأمن شره، ومنهم من قال: لا؛ لأن ذلك فيه تعظيم له، والإنسان في هذه الحال - مرحباً، أهلاً.. وما أشبه ذلك - ينظر ما تقتضيه الحاجة أو المصلحة.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٥) بَابُ اسْتِخْبَابِ السَّلَامِ عَلَى الصَّبْيَانِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - (٢١٦٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ ثَابِتِ الْبُسَائِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى غُلَامَيْنِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمَا^(٢).

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) أخرجه مسلم (٢١٦٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٦٢٤٧).

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٥- (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيَّارٍ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، فَمَرَّ بِصَبْيَانٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ. وَحَدَّثَ ثَابِتٌ أَنَّهُ كَانَ يَمْشِي مَعَ أَنَسٍ فَمَرَّ بِصَبْيَانٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ. وَحَدَّثَ أَنَسٌ: أَنَّهُ كَانَ يَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَرَّ بِصَبْيَانٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ.

هذا أيضًا من هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَى الصَّغَارِ إِذَا مَرَّ بِهِمْ، وَهَذَا مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَمِنْ تَعْلِيمِ الصَّبْيَانِ أَيْضًا، فِيهِ فَائِدَتَانِ: أَوَّلًا: التَّوَاضُّعُ وَكَرَمُ الْخُلُقِ.

وَالثَّانِي: تَعْلِيمُ الصَّبْيَانِ لِلْأَدَابِ وَالْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَجِبُ عَلَى الصَّبْيَانِ رَدُّ السَّلَامِ؟

فَالْجَوَابُ: قَدْ يُقَالُ بِالْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَنْصَرِّفُ حَقَّ آدَمِيٍّ، وَقَدْ يُقَالُ بَعْدِيَّةً؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ، لَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّهُمْ يُعَلِّمُوا حَتَّى وَلَوْ قُلْنَا بَأَنَّهُ لَا يَجِبُ فَيَنْبَغِي أَنْ يُعَلِّمُوا وَأَنْ يُؤْمَرُوا بِالرَّدِّ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٦) بَابُ جَوَازِ جَفَلِ الْإِذْنِ رَفْعِ حِجَابٍ أَوْ نَحْوِهِ مِنَ الْعَلَامَاتِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- (٢١٦٩) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ -وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذْنُكَ عَلَى أَنْ يَرْفَعَ الْحِجَابُ وَأَنْ تَسْمَعَ سَوَادِي حَتَّى أَنْهَاكَ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٤/٢١٤):

قوله: «عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذْنُكَ عَلَيَّ أَنْ يَرْفَعَ الْحِجَابَ، وَأَنْ تَسْمَعَ سَوَادِي حَتَّى أَنْهَاكَ» السَّوَادُ بِكَسْرِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْدَالِ، وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنْ

المراد به «السرار» بكسر السين وبالراء المكسرة، وهو السر والمسارر. يقال: ساودت الرجل مساودة إذا ساررتة. قالوا: وهو مأخوذ من إدناء سوادك من سواده عند المساررة، أي شخصك من شخصه. والسواد اسم لكل شخص، وفيه دليل لجواز اعتماده العلامة في الإذن في الدخول. فإذا جعل الأمير والقاضي ونحوهما وغيرهما رفع الستر الذي على بابه علامة في الإذن في الدخول عليه للناس عامة، أو لطائفة خاصة، أو لشخص، أو جعل علامة غير ذلك، جاز اعتمادهما والدخول إذا وجدت بغير استئذان، وكذا إذا جعل الرجل ذلك علامة بينه وبين خدمه، ومماليكه، وكبار أولاده، وأهله، فمتى أرخى حجابها فلا دخول عليه إلا باستئذان، فإذا رفعه جاز بلا استئذان. والله أعلم.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٧) بَابُ إِبَاحَةِ الْخُرُوجِ لِلنِّسَاءِ لِقَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- (٢١٧٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٌ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجْتُ سَوْدَةً بَعْدَ مَا ضُرِبَ عَلَيْهَا الْحِجَابُ لِتَقْضِيَ حَاجَتَهَا، وَكَانَتْ امْرَأَةً جَسِيمَةً، تَفْرَعُ النِّسَاءَ جِسْمًا، لَا تَخْفَى عَلَى مَنْ يَعْرِفُهَا، فَرَأَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: يَا سَوْدَةُ وَاللَّهِ مَا تَخْفَيْنَ عَلَيْنَا، فَأَنْظِرِي كَيْفَ تَخْرُجِينَ؟. قَالَتْ: فَأَنْكَفَأْتُ رَاجِعَةً وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي وَإِنَّهُ لَيَتَعَشَّى وَفِي يَدِهِ عَرَقٌ فَدَخَلْتُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي خَرَجْتُ، فَقَالَ لِي عُمَرُ: كَذَا وَكَذَا. قَالَتْ: فَأَوْحَى إِلَيَّ، ثُمَّ رَفَعَ عَنْهُ وَإِنَّ الْعَرَقَ فِي يَدِهِ مَا وَضَعَهُ فَقَالَ: «إِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَكُنَّ أَنْ تَخْرُجْنَ لِحَاجَتِكُنَّ». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ يَفْرَعُ النِّسَاءَ جِسْمُهَا. زَادَ أَبُو بَكْرٍ فِي حَدِيثِهِ: فَقَالَ هِشَامٌ؛ يَعْنِي: الْبَرَّازَ^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: وَكَانَتْ امْرَأَةً يَفْرَعُ النَّاسَ جِسْمُهَا. قَالَ: وَإِنَّهُ لَيَتَعَشَّى.

(...) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٨- (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي

عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَزْوَاجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ يَخْرُجْنَ بِاللَّيْلِ إِذَا تَبَرَّزْنَ إِلَى الْمَنَاصِعِ، وَهُوَ صَعِيدٌ أَفْنَحٌ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: اخْجُبْ نِسَاءَكَ. فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ، فَخَرَجَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي عِشَاءً، وَكَانَتْ امْرَأَةً طَوِيلَةً فَنَادَاهَا هُمَرُ: أَلَا قَدْ عَرَفْنَاكِ يَا سَوْدَةُ. حِرْصًا عَلَى أَنْ يُنْزَلَ الْحِجَابُ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ الْحِجَابَ.

(...) حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

كَانَ عُمَرُ ~~هَلَفَهُ~~ لَشِدَّتِهِ وَحِرْصِهِ عَلَى تَجَنُّبِ الْفِتَنِ كَانَ يَقُولُ لِلرَّسُولِ ﷺ: اخْجُبْ نِسَاءَكَ، يَعْنِي: لَا يَخْرُجْنَ حَامِيَةَ لِفِرَاشِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا لَهُ، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَشَأْ أَنْ يُضَيِّقَ عَلَى نِسَائِهِ بِأَمْرٍ لَمْ يَأْمُرْهُ اللَّهُ بِهِ، فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ. فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْ مَا طَلَبَ مِنْهُ عُمَرُ، لَا لِأَنَّهُ لَمْ يَقْتَنِعْ بِقَوْلِ عُمَرَ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ فِي الْحِجَابِ مِنَ التَّضْيِيقِ عَلَى النِّسَاءِ مَا كَانَ، أَحَبَّ أَنْ يَأْتِيَ الْأَمْرُ مِنْ مَلِكِ الْمُلُوكِ ~~جَعَلًا~~، فَانْتَظَرَ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ.

أَمَا قَوْلُ عُمَرَ: أَلَا قَدْ عَرَفْنَاكِ يَا سَوْدَةُ. فَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ فِي هَذَا نَوْعًا مِنْ سُوءِ الْأَدَبِ، وَلَكِنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ، فَهُوَ لَمْ يُرِدْ أَنْ يُسَيِّئَ إِلَى سَوْدَةَ، وَلَا إِلَى زَوْجِ سَوْدَةَ ﷺ، لَكِنْ أَرَادَ أَنْ يُسَيِّئَ شِدَّةَ الْحَاجَةِ إِلَى الْحِجَابِ، وَأَنَّ النَّاسَ يَعْرِفُونَ زُوجَاتِ الرَّسُولِ ﷺ. ^(١)

فَلَمَّا اشْتَدَّ الْأَمْرُ أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ آيَةَ الْحِجَابِ، وَهَذِهِ الْحَادِثَةُ حَادِثَةٌ مِنْ مَثَلِ الْحَوَادِثِ الدَّالَّةِ عَلَى تَصَدِيقِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «وَعَلِمَ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ الْفَرْجَ مَعَ الْكَرْبِ».

(١) سئل الشيخ رحمه الله: إذا رأى الإنسان خطأ من امرأة فهل يخبر زوجها به؟

فأجاب رحمه الله قائلا: إنه لمن النصيحة لإخوانك أنك إذا رأيت أهله على ما لا ينبغي أن تخبره؛ لأن في هذا نصيحة له ولأهله، لكن بعض الناس شرير إذا نصحته في أهله اتهمك أنت بهم، وقال: أهلي لا يفعلون هذا، لكن أنت خبيث تلاحقهم، وما أشبه ذلك، وعلى كل حال ينظر الإنسان للمصلحة، ويجعل الميزان قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيُصْمِتْ».

وسئل أيضًا رحمه الله: هل في قول عمر ~~هَلَفَهُ~~ هذا معارضة للرسل ﷺ؟

فأجاب رحمه الله قائلا: إن كون أحد من الصحابة ~~هَلَفَهُ~~ يعارض الرسول ﷺ هذا أمر لا ينبغي أن يقال، ولا يمكن أن يقع من أحد منهم.

وَأَنَّ مَعَ الْعَسْرِ بَسْرًا^(١).

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٨) بَابُ تَخْرِيمِ الْخُلُوةِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَاللَّذْخُولِ عَلَيْهَا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- (٢١٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ ابْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْنٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا لَا يَسْتَنَّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ نَيْبٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَائِمًا أَوْ ذَا عَجْرَمٍ».

٢٠- (٢١٧٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُفَّةَ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّا كُمْ وَاللَّذْخُولُ عَلَى النِّسَاءِ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ الْحَمَمُ؟ قَالَ: «الْحَمَمُ الْمَوْتُ»^(٢).

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَحَيَوَةَ بْنِ شَرِيحٍ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ حَدَّثَهُمْ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٢١- (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: الْحَمَمُ أَخُ الزَّوْجِ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَقَارِبِ الزَّوْجِ، ابْنُ الْعَمِّ وَنَحْوُهُ.

❖ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّا كُمْ وَاللَّذْخُولُ». هَذِهِ صِيغَةُ تَحْذِيرٍ وَالْمُرَادُ بِالنِّسَاءِ هُنَا: النِّسَاءُ غَيْرُ الْمُحَارِمِ، أَمَّا النِّسَاءُ الْمُحَارِمُ فَلَا مَحْظُورَ فِي الدَّخُولِ عَلَيْهِنَ.

❖ وَقَوْلُهُ: «فَقَالَ رَجُلٌ: أَفَرَأَيْتَ الْحَمَمُ؟». وَالْحَمَمُ: هُمْ أَقَارِبُ الزَّوْجِ كَأَخِيهِ، وَعَمِّهِ، وَخَالَهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «الْحَمَمُ الْمَوْتُ». هَذِهِ الْعِبَارَةُ مَعْنَاهَا التَّحْذِيرُ، أَوْ الْمُبَالَغَةُ بِالتَّحْذِيرِ؛ يَعْنِي: كَمَا تَحَذَّرُ مِنَ الْمَوْتِ فَاحْذَرِ مِنَ الْحَمَمِ، وَالْمَوْتُ لَا يَحْذَرُ الْإِنْسَانُ

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (٦٣٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٣٢).

فقط منه، بل يَقَرُّ منه، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]. فكانه عليه السلام بالغ في التحذير من الحموى؛ لأن الحموى يَدْخُلُ الْبَيْتَ وَلَا يَسْتَنْكِرُهُ أَحَدٌ؛ لأنه قريبٌ؛ ولأن الحموى قد يَكُونُ مع الزوج في بيته، وقد يَكُونُ شريكاً له في ماله كما هو شريك له في سُكْنَاهُ، فلهذا حذّر منه النبي ﷺ غاية التحذير.

ولا تَسْتَغْرِبُ أن يُحذّرَ الرسول ﷺ من ذلك؛ لأن خطره عظيمٌ، ولا تُكذِّبُوا إذا قيلَ لكم: إن بعض الناس -والعبادُ بالله- قد يَفْجُرُ بامرأة أبيه، وهي مَحْرَمٌ له ومع ذلك لا يُيَالِي، فكيف لا يَفْجُرُ الإنسانُ بزوجة أخيه؟! لهذا يَجِبُ الحذرُ من الحموى.

ولكن كيف التخلّصُ من أخ الزوج الذي يَسْكُنُ معه في البيت؟

الجواب: أنه يَجِبُ أن يَتَّخِذَ حَاجِزاً بين زوجته وبين أخيه أو قريبه؛ يَعْنِي: يَتَّخِذُ بَاباً يَكُونُ مَقْفُولاً، وَيَكُونُ مَفْتَاحُهُ مع الزوج، أو ما أشبه ذلك.

فإن قلت: ربّما يَدْخُلُ هذا القريبُ من البابِ الآخرِ فما هو الجواب؟

الجواب: أن لا تَفْتَحَ له إذا اسْتَأْذَنَ من البابِ الثاني الذي يَدْخُلُ على النساءِ.

فإن قال قائلٌ: هذا يوجبُ التقاطعَ بين الأقاربِ، وأن أخا الزوج حينئذٍ يَغْضَبُ ويقولُ: لماذا لا تَتَّقِي بي فما الجواب؟

الجواب: إنه إذا حصلَ التقاطعُ لطاعةِ الله ورسوله ﷺ فَلْيَكُنْ، أليس الله ﻋَليْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

﴿وَلِنْ جَهْدَاكَ عَلَى أَنْ تَشْرَكَ بِى مَا لَمْ يَشْرَكَ بِى عِلمٌ فَلَا تُطْعِمُهُمَا﴾ [النساء: ١٥]. يَعْنِي: لو بَدَلَا غايةَ الجهدِ وبلَغَا منك المشقةَ في أن تَشْرَكَ فَلَا تُطْعِمُهُمَا، فإنا إذا أَطْعَمْتُ الله لا يَهْمُنِي إذا كان هو يُرِيدُ أن يَقْطَعَ الصلةَ بيني وبينه فَلْيَقْطَعْهَا، أما أن أخضعَ لأمرٍ نهى عنه الشرعُ من أجلِ مراعاةِ هذا الرجلِ، وأنا أخشى على أهلي وعلى فراشي، فهذا لا يَجُوزُ أبداً.

وَيُسْتَفَادُ من هذا الحديثِ: أن رضاعَ الكبير لا يُؤَثِّرُ؛ لأنه لو كان له تأثيرٌ لَأَرْشَدَ النبي ﷺ إليه بأن تُرْضَعَ الزوجةُ الحموى، أو إذا لم يُمكنْ فترْضِعُهُ أمُّها؛ لِيَكُونَ أَخاً لها، فلما لم يُرْشِدِ النبي ﷺ إلى ذلك عَلِمَ أنه لا أثرَ لرضاعِ الكبيرِ.

فإذا قال قائلٌ: ما قولكم فيما لو أَرْضَعَتِ المرأةُ زوجها هل يحرمُ عليها؟

الجواب: لا، لأجل أنه الزوجُ فهو قد رَضَعَ من لبنِ نفسه، فكيف يصير ولدَ نفسه من الرضاع؟! والغريبُ أن المشهورَ عند النساءِ الآن أن المرأةَ لو أَرْضَعَتِ زوجها صارَ حراماً عليها!

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- (٢١٧٣) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ؛ أَنَّ بَكْرَ بْنَ سَوَادَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جُبَيْرٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ حَدَّثَهُ، أَنَّ نَفْرًا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ دَخَلُوا عَلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، وَهِيَ تَحْتَهُ يَوْمَيْدٍ، فَرَأَاهُمْ فَكَرِهَ ذَلِكَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: لَمْ أَرِ إِلَّا خَيْرًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَرَّأَهَا مِنْ ذَلِكَ». ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُنْبَرِ فَقَالَ: «لَا يَدْخُلَنَّ رَجُلٌ بَعْدَ يَوْمِي هَذَا عَلَى مُغْيِيَةٍ، إِلَّا وَمَعَهُ رَجُلٌ أَوْ اثْنَانِ».

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٢٢/١٤):

قوله ﷺ «لَا يَدْخُلَنَّ رَجُلٌ بَعْدَ يَوْمِي هَذَا عَلَى مُغْيِيَةٍ إِلَّا وَمَعَهُ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ» الْمَغْيِيَةُ بضم الميم وكسر الغين المعجمة وإسكان الباء؛ وهي التي غاب عنها زوجها. والمراد: غاب زوجها عن منزلها، سواء غاب عن البلد بأن سافر، أو غاب عن المنزل، وإن كان في البلد. هكذا ذكره القاضي وغيره، وهذا ظاهر متعين. قال القاضي: ودليله هذا الحديث، وأن القصة التي قيل الحديث بسببها وأبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَائِبٌ عَنْ مَنْزِلِهِ لَا عَنْ الْبَلَدِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ إِنَّ ظَاهِرَ هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ خُلُوعِ الرَّجُلَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ بِالْأَجْنِبِيَّةِ، وَالْمَشْهُورِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا تَحْرِيمُهُ، فَيَتَأَوَّلُ الْحَدِيثَ عَلَى جَمَاعَةٍ يَبْعُدُ وَقُوعُ الْمَوَاطَاةِ مِنْهُمْ عَلَى الْفَاحِشَةِ لِمَصْلَاحَتِهِمْ، أَوْ مَرُوءَتِهِمْ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَقَدْ أَشَارَ الْقَاضِي إِلَى نَحْوِ هَذَا التَّأْوِيلِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٩) بَابُ بَيَانِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ زَنِيَ خَالِيًا بِامْرَأَةٍ وَكَانَتْ زَوْجَةً أَوْ مَخْرَمًا لَهُ أَنْ يَقُولَ هَذِهِ فُلَانَةٌ. لِيَنْفَعُ ظَنُّ السُّوءِ بِهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- (٢١٧٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَعَ إِحْدَى نِسَائِهِ فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ، فَدَعَاهُ فَجَاءَ، فَقَالَ: «يَا فُلَانُ، هَذِهِ زَوْجَتِي فُلَانَةٌ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ كُنْتُ أَظُنُّ بِهِ، فَلَمْ أَكُنْ أَظُنُّ بِكَ؟! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ».

٢٤- (٢١٧٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ- قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ حَيْثٍ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَكِفًا، فَأَتَيْتُهُ أَزُورُهُ لَيْلًا، فَحَدَّثْتُهُ، ثُمَّ قُمْتُ لِأَنْقَلِبَ، فَقَامَ مَعِيَ لَيْقَلَيْتِي. وَكَانَ مَسْكَنُهَا فِي دَارِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَمَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ أَسْرَعَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى رِسْلِكُمَا، إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيْثٍ». فَقَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَرًّا». أَوْ قَالَ: «شَيْئًا»^(١).

٢٥- (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ؛ أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَزُورُهُ فِي اخْتِكَافِهِ فِي الْمَسْجِدِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَتَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً، ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ وَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَلْبِهَا. ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَعْمَرٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَتْلُغُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَبْلَغَ الدَّمِ». وَلَمْ يَقُلْ: «يَجْرِي».

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَكِفًا فِي الْمَسْجِدِ فِي رَمَضَانَ وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْتَكِفْ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ إِلَّا سَنَةً وَاحِدَةً فَاتَتْهُ الْعَشْرُ فِي رَمَضَانَ فَقَضَاهَا فِي شَوَالٍ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَلَمْ يَشْرَعْ لَامَتَهُ ﷺ أَنْ يَعْتَكِفُوا فِي غَيْرِ رَمَضَانَ، وَإِنَّمَا كَانَ الْاعْتِكَافُ مِنْ أَجْلِ تَحَرُّيْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ رَجَاءَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، ثُمَّ الْأَوْسَطُ، ثُمَّ قِيلَ لَهُ: إِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فَوَاضَى عَلَى الْاعْتِكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ^(٢).

وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ نَذَرَ -أَي: عَمَرَ- أَنْ يَعْتَكِفَ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَقَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»^(٣). فَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْاعْتِكَافَ مَشْرُوعٌ وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى وَفَاءِ النَّذْرِ بِالْاعْتِكَافِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ لَوْ أَوْفَى بِنَذْرِهِ فِيهِ، لَكِنَّ السُّنَّةَ أَنَّ الْاعْتِكَافَ يَكُونُ فِي رَمَضَانَ فَقَطْ. وَفِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْهُ فَقَطْ.

وَالْاعْتِكَافُ هُوَ: لَزُومُ الْمَسْجِدِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، لِيَتَفَرَّغَ الْإِنْسَانُ لِلْعِبَادَةِ، وَلَيْسَ لَغَيْرِ ذَلِكَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٣٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٢٧)، وَمُسْلِمٌ (١١٦٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٣٢)، وَمُسْلِمٌ (١٦٥٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفي هذا الحديث: جاءت صفية - وهو معتكف - لتحدث إليه - وهي امرأته - ولا بأس للإنسان أن يتحدث إليه أهله وهو معتكف، فذلك من الألفة والمحبة والمودة ثم قامت إلى بيتها وكان النبي ﷺ خير الناس بأهله كما قال ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِيهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي»^(١) فقام معها يشيعها إلى بيته فإذا برجلين من الأنصار يمران، فلما رآيا رسول الله ﷺ خجلا واستحييا، فأسرعا في مشيهما، فقال النبي ﷺ: «هَلْيَ رَسَلَكُمَا - يعني: لا تُسرعا - إنها صفية بنت حمى»، لئلا يظنا أنها امرأة جاءت لرسول الله ﷺ في الليل محل السكن وإيواء البيوت، فقالا: سبحان الله! تعجبنا أن يقول الرسول هذا الكلام.

فقال النبي ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ» فيصل إلى قلبه وإلى عروقه كما أن الدم يسير في جميع البدن، كذلك الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، ومجرى هذا اسم مكان: أى في مكان جريان الدم. وإنى خشيت أن يقذف في قلوبكما شرًا أو قال: شيئًا.

ففي هذا الحديث دليل على فوائد:

منها: حسن خلق النبي ﷺ في معاملته أهله.

ومنها: جواز زيارة المرأة زوجها في الاعتكاف، وأن ذلك لا يبطل الاعتكاف حتى لو فرض أنه تلذذ بالنظر إليها وما أشبه ذلك فإنه لا يضر؛ لأن الله إنما نهى عن مباشرة النساء في الاعتكاف.

ومنها: أنه ينبغي للإنسان أن يشيع أهله إذا انقلبوا من عنده إذا كان ذلك ليلاً أو في وقت يخاف فيه عليهم.

ومنها: أنه ينبغي للإنسان أن يزيل أسباب الوسوس من القلوب، فمثلاً: إذا خشى أن أحداً يظن به شرًا فإنه يجب عليه أن يزيل ذلك عنه ويخبره بالواقع حتى لا يحدث في قلبه شيء.

ومنها: أنه إذا حدث للإنسان ما يتعجب منه فليقل: سبحان الله، كما قال ذلك الأنصاريان وأقرهما النبي ﷺ.

ومنها: شفقة النبي ﷺ على أمته، ودرء الشر عنهم.



(١) أخرجه ابن ماجه (١٩٧٧)، والحاكم (١٩١/٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وهو عند ابن حبان في «صحيحه» (٤١٧٧/٤ الإحسان) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٠) بَابُ مَنْ أَتَى مَجْلِسًا لَوْ جَدَّ فُرْجَةً فَجَلَسَ فِيهَا وَإِلَّا وَرَاءَ هُذ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- (٢١٧٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ إِذْ أَقْبَلَ نَفَرٌ ثَلَاثَةٌ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ. قَالَ: فَوَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلَقَةِ، فَجَلَسَ فِيهَا، وَأَمَّا الْآخَرُ: فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَادْبَرَ ذَاهِبًا، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ»^(١).

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ - وَهُوَ ابْنُ شَدَادٍ - ح. وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، قَالَا: جَمِيعًا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ؛ أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، حَدَّثَهُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ فِي الْمَعْنَى. فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَقْعُدَ حَيْثُ يَتَّهِي بِهِ الْمَجْلِسُ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَجْلِسٌ مُعَدًّا لَهُ، كَانَ يَكُونُ الرَّجُلُ مِنْ كِبَارِ الْقَوْمِ، وَأَعَدَّ لَهُ مَكَانٌ فِي صَدْرِ الْمَجْلِسِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَخَطَّى حَتَّى يَصِلَ إِلَى صَدْرِ الْمَجْلِسِ، أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجْلِسُ حَيْثُ يَتَّهِي بِهِ الْمَجْلِسُ. وَلَكِنْ لَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْجَالِسِينَ آتَاهُ بِمَكَانِهِ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ؟ الْجَوَابُ: نَعَمْ لَهُ ذَلِكَ.

وهذا الحديث فيه فوائد: منها أن تحية المسجد لا تجب؛ لأن النبي ﷺ لم يأمر الرجلين الذين قد أحدهما في الحلقة والثاني خلفها أن يصلّيا، فدل ذلك على أن تحية المسجد لا تجب، على أنه في الاستدلال على هذا الوجه شيء من النظر؛ لأنه قد يقال: إنهما صليّا ثم أقبلوا، أو أنهم صلّوا ثم أقبلوا. وهذا احتمال يؤمن الاستدلال الذي ذكرت. وقد يقال: لعل النبي ﷺ علم أنهما في حال لا يُمَكِّن أن يصلّوا فيها كأن لا يكونوا على طهارة مثلا، والمعروف عند العلماء أنه إذا وجد الاحتمال بطل الاستدلال.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز الجلوس في الحلقة إذا وجد مكاناً لا يُضَيِّقُ؛ لأن النبي ﷺ أقر هذا الرجل، بل قال: إن الله آواه، وأما لعن الجالس في وسط الحلقة^(١) فهذا في غير ذلك فيما إذا كان فيه ضررٌ على الحلقة، أو تقدّم هو وصار بين الجالسين وبين المتكلم. وفي هذا الحديث أيضاً من الفوائد: إثبات استحياء الله ﷻ، والدليل: «فاستحيا الله منه». وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ أن يضرب مثلاً ما بعوضه فما فوقها ﴿[٢٦: ٢٦]﴾.

ولكن هل نقول: إن استحياء الله كاستحياء المخلوق؟

الجواب: لا؛ لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿[١١: ١١]﴾، ومعلوم أن استحياء المخلوق عبارة عن انفعالٍ نفسيٍّ يُوجِبُ الانكماشَ وعدم الإقدام، وهذا لا يُمكن أن يُفسَّرَ به استحياء الله؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿[١١: ١١]﴾.

ومن فوائد الحديث: إثبات إيواء الله، وهو من صفاته الفعلية؛ لقوله: «أما الآخر فأوى فأواه الله». ولا شك أن الصفات الفعلية ثابتة لله ﷻ، وأن من كماله أن يكون فعالاً لما يُريد، كيف يريد، ومتى يريد، فهو فعال لما يُريد في أي وقتٍ وعلى أي كيفية، وهذا من كماله، خلافاً لأهل التعطيل الذين قالوا: إن إثبات صفات الأفعالِ نقصٌ في حق الخالق، وعلّلوا ذلك بأن الحوادث لا تقوم إلا بحدوث.

وبوجه آخر قالوا: هذه الأفعال إن كانت كمالاً فانتفاؤها عن قبل وجودها نقص، وإن كان انتفاؤها كمالاً فوجودها نقص.

فنقول: هي كمالٌ في وقتها وعند وجود سببها؛ ولهذا نقول: هذه الأفعال مقرونة بالحكمة، فلا تكون موجودة إلا حيث اقتضتها الحكمة، وبهذا تكون كمالاً، ومن المعلوم أن من لا يفعل ناقص، وأن الفعّال كامل.

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٢٦)، والترمذي (٢٧٥٣)، وأحمد (٣٩٨/٥، ٤٠١)، والحاكم (٢٨١/٤)، وغيرهم من حديث حذيفة رضي الله عنه قال: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ جَلَسَ وَسَطَ الْحَلَقَةِ.

وفي إسناده انقطاع بين أبي مجلز وحذيفة؛ فإنه لم يسمع منه.

وقال الإمام الخطابي رحمته الله في تفسير هذا الحديث: «هذا يتأول فيمن يأتي حلقة قوم، فيتخطى رقابهم ويقعد وسطها، ولا يقعد حيث ينتهي به المجلس فلعن للأذى، وقد يكون في ذلك إنه إذا قعد وسط الحلقة حال بين الوجوه فحجب بعضهم عن بعض، فيتضررون بمكانه وبمقعدته هناك» اهـ.

ومن فوائد هذا الحديث أيضاً: إلقاء المسألة على الطلبة؛ لقوله: «ألا أخبركم». ولا يقول الإنسان: ما دُمت لم أسأل فلا أعرض العلم. بل نقول: اعرض العلم وإن لم تُسأل؛ لأن في ذلك نشرًا للعلم.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١١) بَابُ تَخْرِيمِ إِقَامَةِ الْإِنْسَانِ مِنْ مَوْضِعِهِ الْمُبَاحِ الَّذِي سَبَقَ إِلَيْهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- (٢١٧٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ؛ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ».

٢٨- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي: الثَّقَفِيُّ - كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشَرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَقْعَدِهِ، ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ وَلَكِنْ تَفَسَّحُوا وَتَوَسَّعُوا».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ. ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُلَيْكٍ أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ - يَعْنِي: ابْنَ عُثْمَانَ - كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِي الْحَدِيثِ: «وَلَكِنْ تَفَسَّحُوا وَتَوَسَّعُوا». وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ قُلْتُ: فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا.

٢٩- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ ثُمَّ يَجْلِسُ فِي مَجْلِسِهِ». وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا قَامَ لَهُ رَجُلٌ عَنْ مَجْلِسِهِ لَمْ يَجْلِسْ فِيهِ.

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٠- (٢١٧٨) وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَهْنٍ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ - وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ لِيُخَالِفَ إِلَى مَقْعَدِهِ فَيَقْعُدَ فِيهِ وَلَكِنْ يَقُولُ: افْسَحُوا».

٣٠- (٢١٧٨) وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَهْنٍ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ - وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ لِيُخَالِفَ إِلَى مَقْعَدِهِ فَيَقْعُدَ فِيهِ وَلَكِنْ يَقُولُ: افْسَحُوا».

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٤/٢٢٩):

قوله ﷺ: «لَا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ» فِيهِ فِي رِوَايَةٍ «وَلَكِنْ تَفْسَحُوا وَتَوَسَّعُوا» فِي رِوَايَةٍ: «وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا قَامَ لَهُ رَجُلٌ عَنْ مَجْلِسِهِ لَمْ يَجْلِسْ فِيهِ» هَذَا النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ، فَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَوْضِعٍ مَبَاحٍ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهِ لِصَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَيَحْرَمُ عَلَى غَيْرِهِ إِقَامَتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنْ أَصْحَابَنَا اسْتَشْتَوْا مِنْهُ مَا إِذَا أَلْفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا يَفْتِي فِيهِ، أَوْ يقرأ قرآنًا أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَإِذَا حَضَرَ لَمْ يَكُنْ لَغَيْرِهِ أَنْ يَقْعُدَ فِيهِ. وَفِي مَعْنَاهُ مِنْ سَبَقَ إِلَى مَوْضِعٍ مِنَ الشُّوَارِعِ وَمَقَاعِدِ الْأَسْوَاقِ لِمُعَامَلَةٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا قَامَ لَهُ رَجُلٌ عَنْ مَجْلِسِهِ لَمْ يَجْلِسْ فِيهِ» فَهَذَا وَرَعٌ مِنْهُ، وَلَيْسَ قَعُودُهُ فِيهِ حَرَامًا إِذَا قَامَ بِرِضَاهُ، لَكِنَّهُ تَوَرَّعَ عَنْهُ لَوْجِهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ رِيَاءٌ اسْتَحَى مِنْهُ إِنْسَانٌ فَقَامَ لَهُ مِنْ مَجْلِسِهِ مِنْ غَيْرِ طَيْبِ قَلْبِهِ، فَسَدَ ابْنُ عُمَرَ الْبَابَ لِيَسْلَمَ مِنْ هَذَا. وَالثَّانِي أَنْ الْإِثَارَ بِالْقُرْبِ مَكْرُوهٌ أَوْ خِلَافُ الْأَوَّلَى، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ لِثَلَاثِ يَرْتَكِبُ أَحَدٌ بِسَبِيهِ مَكْرُوهًا، أَوْ خِلَافُ الْأَوَّلَى بِأَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْ مَوْضِعِهِ مِنَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَيُؤْثِرُهُ بِهِ وَشَبَهُ ذَلِكَ. قَالَ أَصْحَابُنَا: وَإِنَّمَا يَحْمَدُ الْإِثَارَ بِحِظْوِظِ النُّفُوسِ وَأُمُورِ الدُّنْيَا دُونَ الْقُرْبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ إِذَا قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ عَادَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- (٢١٧٩) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، وَقَالَ قُتَيْبَةُ: أَيْضًا حَدَّثَنَا عَبْدُ

الْعَزِيزِ - يَعْنِي: ابْنَ مُحَمَّدٍ - كِلَاهُمَا عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ». وَفِي حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ: «مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٤ / ٢٣٢):

قوله ﷺ: «مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» قَالَ أَصْحَابُنَا: هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَنْ جَلَسَ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ لَصَلَاةٍ مَثَلًا، ثُمَّ فَارَقَهُ لِيَعُودَ بِأَنْ فَارَقَهُ لِيَتَوَضَّأَ أَوْ يَقْضِيَ شُغْلًا يَسِيرًا ثُمَّ يَعُودُ لَمْ يَبْطُلِ اخْتِصَاصُهُ، بَلْ إِذَا رَجَعَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ، فَإِنْ كَانَ قَدْ قَعَدَ فِيهِ غَيْرُهُ فَلَهُ أَنْ يَقِيمَهُ، وَعَلَى الْقَاعِدِ أَنْ يَفَارِقَهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ. هَذَا هُوَ الْبَصِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ قَعَدَ فِيهِ مَفَارَقَتُهُ إِذَا رَجَعَ الْأَوَّلُ. قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: هَذَا مُسْتَحَبٌّ، وَلَا يَجِبُ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ. قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُومَ مِنْهُ، وَيَتْرَكَ فِيهِ سَجَادَةً وَنَحْوَهَا أَمْ لَا فَهَذَا أَحَقُّ بِهِ فِي الْحَالِينَ. قَالَ أَصْحَابُنَا: وَإِنَّمَا يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ وَحْدَهَا دُونَ غَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٢) بَابُ مَنَعَ الْمُخَنَّثِ مِنَ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ الْأَجَانِبِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- (٢١٨٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ هِشَامٍ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، أَيْضًا - وَاللَّفْظُ هَذَا - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ مُحْتَسًا كَانَ عِنْدَهَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ لِأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ، إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الطَّائِفَ غَدًا فَإِنِّي أَذُوكَ عَلَى بِنْتِ غِيلَانَ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبَرُ بِثَمَانٍ. قَالَ: فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا يَدْخُلُ هَؤُلَاءُ عَلَيْكُمْ»^(١).

٣٣- (٢١٨١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ مُحْنَتٌ فَكَانُوا يَعُدُّونَهُ مِنْ غَيْرِ أُولَى الْإِزْبَةِ - قَالَ - فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ وَهُوَ يَنْعَتُ امْرَأَةً قَالَ: إِذَا أَقْبَلْتُ أَقْبَلْتُ بِأَرْبَعٍ، وَإِذَا أَذْبَرْتُ أَذْبَرْتُ بِثَمَانٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا أَرَى هَذَا يَعْرِفُ مَا هَا هُنَا لَا يَدْخُلَنَّ عَلَيْكُنَّ». قَالَتْ: فَحَجَّبُوهُ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٤) بَابُ جَوَازِ زِدَادِ الْعَزَاةِ الْأَجْنَبِيَّةِ إِذَا أُهَيْتُ فِي الطَّرِيقِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤-(٢١٨٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ؛ أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ: قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي الزُّبَيْرُ وَمَا لَهُ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَالٍ، وَلَا مَمْلُوكٍ، وَلَا شَيْءٍ غَيْرِ قَرَسِهِ - قَالَتْ - فَكُنْتُ أَعْلِفُ قَرَسَهُ، وَأَكْفِيهِ مَتُونَتَهُ، وَأُسُوسُهُ وَأَذْقُ النَّوَى لِنَاضِحِهِ، وَأَعْلِفُهُ وَأَسْتَقِي الْمَاءَ وَأَخْرِزُ غَرَبَهُ وَأَعْرِجُ، وَلَمْ أَكُنْ أَحْسِنُ أَخْبِرُ، وَكَانَ يَخْبِرُ لِي جَارَاتٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَكُنَّ نِسْوَةَ صَدِيقٍ - قَالَتْ - وَكُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِي، وَهِيَ عَلَى ثُلُثَى قَرَسَخٍ - قَالَتْ - فَحِثْتُ يَوْمًا وَالنَّوَى عَلَى رَأْسِي، فَلَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: «إِخْ إِيْخْ» لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ - قَالَتْ - فَاسْتَحْيَيْتُ وَعَرَفْتُ غَيْرَتَكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَحَمْلُكَ النَّوَى عَلَى رَأْسِكَ أَشَدُّ مِنْ رُكُوبِكَ مَعَهُ. قَالَتْ: حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ بِخَادِمٍ، فَكَفَّتَنِي سِيَاسَةَ الْفَرَسِ، فَكَانَتْ أَعْتَقْتَنِي^(١).

٣٥-(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ؛ أَنَّ أَسْمَاءَ قَالَتْ: كُنْتُ أَخْدُمُ الزُّبَيْرَ خِدْمَةَ الْبَيْتِ، وَكَانَ لَهُ قَرَسٌ وَكُنْتُ أُسُوسُهُ، فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْخِدْمَةِ شَيْءٌ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ سِيَاسَةِ الْفَرَسِ، كُنْتُ أَحْتَشُّ لَهُ وَأَقُومُ عَلَيْهِ وَأُسُوسُهُ. قَالَ: ثُمَّ إِنَّهَا أَصَابَتْ خَادِمًا جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ سَبِيًّا فَأَعْطَاهَا خَادِمًا. قَالَتْ: كَفَّتَنِي سِيَاسَةَ الْفَرَسِ، فَأَلْقَتْ عَنِّي مَتُونَتَهُ، فَجَاءَنِي رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ فَقِيرٌ أَرَدْتُ أَنْ أُبِيعَ فِي ظِلِّ دَارِكَ. قَالَتْ: إِنِّي إِنْ رَخَّصْتُ لَكَ أَبِي ذَاكَ الزُّبَيْرُ، فَمَعَالَ فَاطْلُبْ إِلَيَّ وَالزُّبَيْرُ شَاهِدٌ، فَجَاءَ فَقَالَ: يَا أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ فَقِيرٌ أَرَدْتُ أَنْ أُبِيعَ فِي ظِلِّ دَارِكَ. فَقَالَتْ: مَا لَكَ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا دَارِي؟ فَقَالَ لَهَا الزُّبَيْرُ: مَا لَكَ أَنْ تَمْنَعِي رَجُلًا فَقِيرًا يَبِيعُ، فَكَانَ يَبِيعُ إِلَى أَنْ كَسَبَ فِعْنَتَهُ الْجَارِيَةَ، فَدَخَلَ عَلَى الزُّبَيْرِ وَتَمَنَّا فِي حَجْرِي. فَقَالَ: هَبِيهَا لِي. قَالَتْ: إِنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهَا.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَوَائِدُ:

منها: أنه فيه دليل على أن المرأة مكلفة بخدمة زوجها في بيته؛ لأن أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي

بِكْرِ ~~هَـ~~ تَقُولُ: إِنَّمَا تَغْلِفُ الْفَرَسَ، وَتَسْقِي الْمَاءَ وَتَخْرُرُ الْغَرْبَ، وَتَعْجِنُ وَلَكِنَّهَا لَا تَعْرِفُ تَخْبِزُ، فَيَخْبِزُ لَهَا جَارَاتُ لَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ.

وفيه دليل: على أن تقديس الغرب للمرأة الآن وكأنها ملكة والرجل كأنه مملوك خلاف الطبيعة التي خلق الله البشر عليها، وخلاف هذي المسلمين؛ ولذلك تجد بعض المستغربين الآن قد انحطت أخلاقهم بالنسبة لنسائهم، حتى كانت المرأة هي التي تأمر الزوج وهذا ليس بصحيح، بل يلزمها أن تأتمر بأمر زوجها.

ونقول بالنسبة للفرس، عندنا الآن السيارة. فإذا دخلت في البيت وقال: نَظِّفُهَا تُنَظِّفُهَا.

وعلى كل حال نقول: ما جرى به العرف فلا بأس أن تفعله بأمر زوجها ولكن إذا جرى العرف بما يخالف عرف الصحابة فهذا هو المشكل؛ لأننا الآن كثير منّا يقلد الغرب في تقديس المرأة، فأخشى غداً أن يأتي العرف الذي تقول المرأة للرجل: افعل كذا وكذا، هذه مشكلة لكن عندنا آية من القرآن وهي قول الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٤]. فهو القوام، والمرأة ليست قوامة، والمرأة راعية، أو مرعية، والرجل هو الراعي عليها.

وفيه أيضاً من الفوائد: تواضع النبي ﷺ ورحمته بأمته، حيث أتاه البعير لبنت صديقه ~~هـ~~، وهو أبو بكر ~~هـ~~.

وفيه دليل: على صيانة أسماء بنت أبي بكر لحق زوجها، وغيرتها عليه، حيث أنها لم تزك؛ لأنها ذكرت غيرة زوجها الزبير بن العوام ~~هـ~~.

وفيه دليل: على أن المرأة تحدث زوجها بما حصل لها، وهذا الحمد لله وإن لم يكن ذا قيمة بالنسبة لاستباطنا من الحديث؛ لأن كل امرأة تكون مع زوجها تبادله الحب فإنها سوف تقص عليه ما جرى لها، ويقص عليها ما جرى له.

قال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٣٢٣):

❦ قوله: «والله لحملك النوى على رأسك كان أشد علي من ركوبك معه». كذا للأكثر وفي رواية السرخسي: كان أشد عليك. وسقطت هذه اللفظة من رواية مسلم، ووجه المفاضلة التي أشار إليها الزبير، إن ركوبها مع النبي ﷺ لا ينشأ منه كبير أمر من الغيرة؛ لأنها أخت امرأته، فهي في تلك الحال لا يحل له تزوجها أن لو كانت خالية من الزوج، وجواز أن يقع لها ما وقع لزينة بنت جحش بعيد جداً؛ لأنه يزيد عليه لزوم فراقه لأختها،

فَمَا بَقِيَ إِلَّا احْتِمَالُ أَنْ يَقَعَ لَهَا مِنْ بَعْضِ الرِّجَالِ مَزَاحَةٌ بِغَيْرِ قَصْدٍ، وَأَنْ يَنْكَشِفَ مِنْهَا حَالَةُ السَّيْرِ مَا لَا تُرِيدُ انْكَشَافَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا كُلُّهُ أَخْفُ مَا تَحَقُّقُ مِنْ تَبْذِيلِهَا وَمِنْ حَلِّ النَّوَى عَلَى رَأْسِهَا مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُتَوَهَّمُ خَسَّةُ النَّفْسِ وَدَنَاءَةُ الْهَمَةِ، وَقَلَّةُ الْغِيَرَةِ وَلَكِنْ كَانَ السَّبَبُ الْحَامِلُ عَلَى الصَّبْرِ عَلَى ذَلِكَ، شُغْلُ زَوْجِهَا، وَأَيُّهَا بِالْجَهَادِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَأْمُرُهُمْ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَيُقِيمُهُمْ فِيهِ، وَكَانُوا لَا يَتَفَرَّغُونَ لِلْقِيَامِ بِأُمُورِ الْبَيْتِ، بَأَنْ يَتَعَاطَوْا ذَلِكَ بِأَنْفُسِهِمْ، وَلِضَيْقِ مَا بِأَيْدِيهِمْ عَلَى اسْتِخْدَامِ مَنْ يَقُومُ بِذَلِكَ عَنْهُمْ. اهـ

هَذَا الزَّبِيرُ رحمته يَقُولُ: إِنْ حَمَلَكَ النَّوَى أَشَدُّ مِنْ أَنْ تَرْكِبِي مَعَهُ، وَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ابْتِدَالِ نَفْسِكَ، وَانْحِطَاطِ رَتَبَتِكَ؛ يَعْنِي: مَعْنَاهُ أَنْ حَمَلَ النَّوَى أَشَدُّ مِنَ الرُّكُوبِ عِنْدَ النَّاسِ، فَلَوْ رَكِبْتَ مَعَهُ مَا صَارَ مِثْلُ مَا لَوْ حَمَلْتَ النَّوَى، بَلْ قَدْ يَكُونُ رُكُوبُهَا مَعَ النَّبِيِّ مُنْقِبَةً لَهَا وَشَرَفًا فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: لَوْ رَكِبْتَ مَعَهُ مَا أَثَّرَ ذَلِكَ عَلَيَّ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُؤَثِّرْ حَمْلُكَ النَّوَى فَهَذَا مِنْ بَابِ أَوَّلِي، هَذَا مَعْنَى الْحَدِيثِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اسْتِخْدَامِ الْخَادِمِ، لَكِنْ إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ؛ وَلِهَذَا قَالَتْ أَسْمَاءُ: فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَنِي.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته:

(١٥) بَابُ تَخْرِيمِ مَنْ جَاءَ الْاِثْنَيْنِ دُونَ الثَّالِثِ بِغَيْرِ رِضَا

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته:

٣٦- (٢١٨٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ، فَلَا يَتَنَاجَى اِثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ»^(١).
(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - كُلُّهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَيُّوبَ بْنَ مُوسَى، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ.

ورد في بعض ألفاظ الحديث: «من أجل أن ذلك يُخزِنُهُ»^(١). ففيه بيان العلة. والتَّاجِي هو التَّخَاطُبُ سرًّا، ومنه قوله تعالى: «وَنَدَبْتُهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْتُهُ يُحْيَا»^(٢). فالنداء يَكُونُ بصوت عالٍ، والنَّجَاءُ يَكُونُ بصوت خفي.

وفي المناجاة يقول الله - تبارك وتعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّا نَجِيَّتُمْ فَلَا تَكُنُوا مِنَ الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرُّسُولِ وَتَتَجَاوَزُوا لِلْإِثْمِ وَالْقَوَىٰ﴾^(٣). المناجاة نوعان: نوعٌ مأذونٌ فيه، ونوعٌ منهيٌ عنه. المأذونٌ فيها ما كانت برًّا وتقوى، والمنهي عنها ما كانت إثماً، وعدواناً، ومعصيةً للرسول ﷺ. فالإثم أن يتَّجَى اثنانٍ لفعليهم منكراً، كأن يتَّجَيَّانِ على شرب الخمر أو ما أشبه ذلك، والعدوان أن يتَّجَيَّا على منكرٍ متعدٍّ للغير، كأن يتَّجَيَّانِ على سرقة مالٍ، ومعصية الرسول أن يتَّجَيَّا في مخالفة أمر النبي ﷺ في تنظيم الأمور كالجهاد أو غيره، وربما نقول: مَنْ يَتُوبُ مناب الرسول ﷺ فإنه يَقُومُ مقامه في هذا الباب، فلا يتَّجَى اثنانٍ في معصية من وُلِّي الأمر إذا كان أمره هذا مما تَجِبُ طاعته فيه.

ثم قال: ﴿وَتَتَجَاوَزُوا لِلْإِثْمِ وَالْقَوَىٰ﴾. البرُّ: معناه الخيرُ والإحسانُ، كأن يتَّجَى اثنانٍ على القيام بطاعة الله ﷻ، والتقوى كأن يتَّجَيَّانِ على ترك المحرم. لكن بقي قسمٌ ثالثٌ لأن القسمَ العقليَّةَ تَقْتَضِي أن تكون المناجاة ثلاثة أقسام: أئمة، وبارَّة، والثالث لا أئمة ولا بارَّة. فالتالي ليس فيها إثم ولا برُّ فهذه مباحة، لا يُؤْمَرُ بها ولا يُنْهَى عنها، لكن إن تَضَمَّنَتْ برًّا عَرَضًا صارت مِنَ البرِّ، وإن تَضَمَّنَتْ إثمًا عَرَضًا صارت مِنَ الإثم.

ثم قال: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾^(٤). فأمرنا ﷻ بتقواه، وأشار إلى أنه لا بدَّ أن نَلَاقِيَه فَيَسْأَلَنَا عَمَّا التَّزَمْنَا به من هذا الأمر؛ ولهذا قال: ﴿الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

ثم قال: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٥). وهذا كان يَفْعَلُهُ كثيرٌ مِنَ المنافقين في عهد الرسول ﷺ، فكانوا يتَّجَاوَن، وَيَشِي بِبَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ، وَكَلَّمَا نَاجَى أَحَدُهُمَا أَصْحَابَهُ نَظَرَ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، يُخَيِّفُهُ كَأَنَّهُ يَتَوَعَّدُهُ، وَيَقُولُ: نَحْنُ نَسْأَمُرُ عَلَيْكَ^(٦) فقال الله ﷻ: ﴿لِيَحْزُنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أي: لِيُلْقِيَ الحزنَ في قلوبهم، وقوله تعالى:

(١) وهي رواية مسلم.

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٢٨/١٥، ١٦)، و«تفسير الصنعاني» (٣/٢٧٩).

﴿وَلَيْسَ بِصَارِهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾. يعني: هذا التَّجَاجِي حتى وإن كان مؤامرة على المؤمنين فلن يضرهم إلا بإذن الله، وإذا كان بإذن الله، فالمؤمن يَرْضَى بما أذن الله به ﷻ.

﴿ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ﴾ ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَيْتَوَكَّلُ الْمُؤْمِنُونَ﴾. فأمرنا سبحانه بأن نتوكل على الله، وأن لا يهْمُنَا تأمر هؤلاء وتنجيهم لإخواننا.

ويؤخذ من هذه الآية الكريمة أن كل ما يُحْزَنُ الإنسان فإنه من الشيطان حتى لو كان من تقدير الله، فإن بعث الحزن على ما قدر الله حزنًا يَضْحَبُهُ السَّخَطُ فهذا من الشيطان، أما الحزن الطبيعي الذي لا يَضْحَبُهُ السَّخَطُ فهذا ليس من الشيطان، فإن الرسول ﷺ لما رُفِعَ إليه ابنه إبراهيم وهو في الترع قال: «العين تدمع والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يرضي الرب، وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون»^(١).

فالحاصل: أن الشيطان يفعل مثل هذه الأشياء، أو يأمر بها أوليائه من أجل إحزان المؤمنين، ومن ذلك أيضًا ما يريه الشيطان النائم من المرامي المكروهة التي تُمرَّضُ الإنسان، ولهذا ينبغي للإنسان أن يفعل ما أمر به الرسول ﷺ إذا رأى ما يكره أن يتفعل عن يساره ثلاثًا، ويقول: «أعوذ بالله من شر الشيطان، ومن شر ما رأيت»^(٢)، وأن لا يحدث بها أحدًا، وأن يتقلب من الجنب الذي كان نائمًا عليه إلى الجنب الآخر، وإذا عادت إليه فليسلم وليتوضأ وليصل^(٣)، فإذا فعل هذا فإنها لا تضره مهما كانت، ومهما تكررت، وكثير من المرامي المؤذية تُكرَّرُ على الإنسان، حتى يقول القائل: هذه ليست حلما من الشيطان، بل هذه رؤيا، وإلا فلماذا كُورث؟ فإذا حصل هذا فدواؤه ما أمر به النبي ﷺ، ثم بعد ذلك تزول ولا تعود.

ومن الآيات الواردة في المناجاة -أيضا- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَجَمَّعَ الرَّسُولُ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ خَيْرِكُمْ صَدَقَةً﴾. أي: إذا تجمعت الرسل، أي: إذا أردت مناجاة والدليل على ذلك قوله: ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ خَيْرِكُمْ صَدَقَةً﴾. ولو كانت المناجاة قد مضت لم يصح وقوله: ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ خَيْرِكُمْ﴾. يعني: إذا أردت مناجاة الرسول ﷺ فقدّموا بين يدي نجواكم صدقة، وهذا كان في أول الأمر؛ لأنه قد كثرت مناجاة الرسول ﷺ.

(١) أخرجه البخاري (١٣٠٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٦١) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

(٣) انظر: البخاري (٣٢٩٢)، ومسلم (٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣).

حتى جَاءَ مَنْ يُنَاجِي الرُّسُولَ ﷺ بِصَدَقٍ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ مُحْتَاجٌ لِمُنَاجَاةِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لَكِنْ لِمَحْتَجَّتِهِمُ لِلرُّسُولِ ﷺ كَانُوا يُحِبُّونَ أَنْ يُنَاجُوهُ دَائِمًا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ حَيًّا كَرِيمًا يَسْتَجِي أَنْ يَمْنَعَهُمْ، فَأَرَادَ اللَّهُ ﷻ أَنْ يَخْتَبِرَ الْمُؤْمِنِينَ لِيَنْظُرَ الصَّادِقَ مِنْ غَيْرِهِ، فَأَمَرَهُمْ إِذَا أَرَادُوا الْمُنَاجَاةَ أَنْ يَقْدُمُوا صَدَقَةً^(١)، وَ«صَدَقَةٌ» جَاءَتْ مُطْلَقَةً لَمْ تُبَيِّنْ فَتَشْمَلُ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ.

ثم قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. يَعْنِي: فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَلَا حَرَجَ عَلَيْكُمْ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ هُنَا مَغْفِرَةٌ وَرَحْمَةٌ، وَكُلَّمَا كَانَ الْجَزَاءُ مَغْفِرَةً وَرَحْمَةً فَعَمَلُهُ سَقُوطُ الْمَوَاضَعِ، وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الَّذِينَ يُخَافُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ فَكُلَّمَا أَتَى اللَّهَ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾^(٢) [البقرة: ٢٢٤]. أَي: وَلِمَغْفِرَتِهِ وَرَحْمَتِهِ؛ أَسْقَطَ عَنْهُمْ الْمَوَاضِعَ، فَهَذَا قَوْلُ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. وَهَذَا الْحُكْمُ لَا غَرَابَةَ فِيهِ؛ أَعْنِي: سَقُوطُ وَجوبِ تَقْدِيمِ الصَّدَقَةِ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةٍ أَصِيلَةٍ فِي الشَّرِيعَةِ، وَهِيَ: أَنَّهُ لَا وَاجِبَ مَعَ الْعَجْزِ، وَأَنْ جَمِيعَ الْوَاجِبَاتِ تَسْقُطُ بِالْعَجْزِ.

ثم قَالَ: ﴿أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِ اللَّهِ صَدَقَاتٍ فَادْرَأُوها وَأَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٣). يَعْنِي: أَحْفَظْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقَاتٍ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ شَأْنًا عَلَيْكُمْ؟ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ مُحْتَاجًا إِلَى الْمُنَاجَاةِ، وَإِنْ كَانَتْ لَيْسَتْ بِالْحَاجَةِ الْضَّرُورِيَّةِ، وَإِلَّا فَإِنَّ الْمُحْتَاجَ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى الصَّدَقَةِ يَتَصَدَّقُ، وَالَّذِي مَا يَقْدِرُ مَعْفُوٌّ عَنْهُ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ شَقٌّ عَلَيْهِمْ، فَقَدْ لَا يَكُونُ عِنْدَ الْإِنْسَانِ شَيْءٌ حَاضِرٌ عِنْدَ إِرَادَةِ مُنَاجَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَعَفَى اللَّهُ عَنْهُ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿فَإِذَا لَرْتَقَعُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾. يَعْنِي: فَقَدْ عَفَوْنَا عَنْكُمْ، وَسَقَطَ هَذَا الْوَجُوبُ؛ لَكِنَّا أَمَرْنَا بِمَا نُوْمَرُ بِهِ مِنْ تَحْقِيقِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ، ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾. وَهَاتَانِ الْآيَتَانِ لَيْسَ فِيهِمَا مَا تَقْتَضِيهِمَا لِلتَّرَجُّعِ إِلَّا اسْمُ الْمُنَاجَاةِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلَا يَتَسَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ». يَعْنِي: لَا يُسَازَرُهُ، وَالثَّالِثُ حَاضِرٌ، وَفِي مَعْنَى هَذَا أَنْ يُكَلِّمَهُ بَلُغَةً لَا يَفْهَمُهَا

(١) انظر: «تفسير الصنعاني (٣/ ٢٨٠)، والطبراني (٢٨/ ١٩ - ٢١)، وابن كثير (٤/ ٣٢٨)، و«الدر المنثور» (٨/ ٨٤).

الثالث؛ فإن هذا بمعنى التَّنَاجِي؛ لأن العلة واحدة، وهي إحزانه.

فلو اجتمع اثنان يتكلمان بلغة غير عربية، وعندهما ثالث لا يعرف إلا العربية، فصار أحدهما يحدث الآخر باللغة التي لا يعرفها الثالث كان هذا بمنزلة المناجاة.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- (٢١٨٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ مَنْصُورٍ. ح. وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً، فَلَا يَتَسَاجَى اثنانِ دُونَ الْآخِرِ حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُحْزِنَهُ»^(١).

٣٨- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً، فَلَا يَتَسَاجَى اثنانِ دُونَ صَاحِبَيْهِمَا؛ فَإِنْ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ».

(...) وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

﴿888﴾

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٦) بَابُ الطَّبِّ وَالْمَرَضِ وَالرَّقَى

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- (٢١٨٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ يَزِيدَ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنهَا قَالَتْ: كَانَ إِذَا اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَقَاهُ جَبْرِيلُ، قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ يُبْرِيكُ، وَمِنْ كُلِّ دَاءٍ يَشْفِيكَ، وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ، وَشَرِّ كُلِّ ذِي عَيْنٍ.

٤٠- (٢١٨٦) حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هَلَالٍ الصَّوَّافُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ أَنَّ جَبْرِيلَ أتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ اسْتَكَتَيْتَ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ أَزْيَقُكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ، مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ، أَوْ عَيْنٍ حَاسِدٍ، اللَّهُ يَشْفِيكَ بِاسْمِ اللَّهِ أَزْيَقُكَ.

٤١- (٢١٨٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ مُبَيْهِ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَيْنُ حَقٌّ»^(١).

❖ قوله: «العين حق». يَعْنِي: أَنَهَا أَمْرٌ ثَابِتٌ وَاقِعٌ.

لكن لو يأتي إنسانٌ جميلٌ في الوجه أو في العين، أو في الأنف، أو ما أشبه ذلك فقد يُصابُ بالعين، ولهذا قال بعضُ العلماء: يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ الْجَمِيلِ أَلَّا يَزِيدَ نَفْسَهُ جَمَالًا، خَوْفًا عَلَيْهِ مِنَ الْعَيْنِ.

وذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «زَادِ الْمَعَادِ»: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ رَأَى صَبِيًّا لِأَحَدِ أَقَارِبِهِ وَقَالَ: «سُودُوا نَوْتَهُ لثَلَاثِ بَصِيصِهِ الْعَيْنُ»^(٢).

والتَّوْنَةُ قَالُوا: إِنَّهَا الثَّقَرَةُ الَّتِي تَكُونُ فِي الذَّقَنِ، أَوْ تَكُونُ عِنْدَمَا يَضْحَكُ الْإِنْسَانُ فِي الْخَدِّ وَهَذَا يُعْطِي جَمَالًا فَيُخْشَى إِذَا رَأَاهُ أَحَدٌ أَنْ يُصِيبَهُ بِالْعَيْنِ. الحاصل: أَنَّ الْعَيْنَ حَقٌّ لَا شَكَّ وَثَابِتَةٌ وَلَا أَحَدٌ يُنْكِرُهَا إِطْلَاقًا، وَمَنْ أَنْكَرَهَا فَإِنَّهُ يُذَكَّرُ لَهُ مَا صَحَّ عَنْ الرَّسُولِ ﷺ وَيُذَكَّرُ لَهُ أَيْضًا مَا ثَبَتَ فِي الْوَقَائِعِ السَّابِقَةِ وَاللَّاحِقَةِ حَتَّى يَعْتَرِفَ وَيَقَرَّ.

فإذا قال قائلٌ: هل الإصابة بالعين تكون وراثية؟

نقول: نعم قد تكون وراثية، وقد يكون صاحبُ العين له أولادٌ كذلك.

فإن قال قائلٌ: ما هي العلاماتُ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا أَنَّ الشَّخْصَ مُصَابٌ بِالْعَيْنِ؟

(١) أخرجه البخاري (٥٧٤٠).

(٢) انظر: «زاد المعاد» (١٧٣/٤)، وفيه أن هذا من قول عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليس من قول النبي ﷺ وهذا الأثر ذكره الزمخشري في «الفاق في غريب الحديث» (٤٢٤/١)، وذكره الخطابي في «غريب الحديث» (٥٤/٢)، وذكره ابن الجوزي في «غريب الحديث» (٣٣٧/١)، وانظر: «شرح السنة» (١١٦/١٣) للبخاري، و«تفسير القرطبي» (٣٢٩/١١).

الجواب: هي معروفة فأحياناً المصنابُ بالعين يُشاهدُ العائنُ في منابه في الرؤيا، وأحياناً إذا كان شديداً يُغمى عليه، وتجدُّه يتكلم وهو مُغمى عليه يقول: فلان وفلان، وأحياناً يكون الرجل الذي أصابه بالعين قد تكلم بكلام فعلمه هذا، فعرف أنه أصابه بعينه. 888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: (٢١٨٨) - ٤٢ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ خِرَاشٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَرَّاشٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعَيْنُ حَقٌّ، وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَبَقَ الْقَدَرَ سَبَقَتْهُ الْعَيْنُ وَإِذَا اسْتَفْسَلْتُمْ فَأَفْسِلُوا». 888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (١٧) **بَابُ الصُّغُرِ**

٤٣ - (٢١٨٩) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودِيٍّ مِنْ يَهُودِ بَنِي ذُرَيْقٍ يُقَالُ لَهُ: لَيْبِدُ بْنُ الْأَعْصَمِ - قَالَتْ - حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ، دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ دَعَا ثُمَّ دَعَا ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَسْعَرْتَ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَنَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ، جَاءَنِي رَجُلَانِ فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي. فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِي لِلَّذِي عِنْدَ رِجْلِي: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ. قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَيْبِدُ بْنُ الْأَعْصَمِ. قَالَ: فِي أَى شَيْءٍ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ. قَالَ: وَجِبَ طَلْعَةِ ذَكَرٍ. قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بَغْرِ ذِي أَرْوَانَ. قَالَتْ: فَأَقَامَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، وَاللَّهِ لَكَ أَنَّ مَاءَهَا نَقَاعَةُ الْجَنَاءِ، وَلَكِنَّ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ». قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أَحْرَقْتَهُ قَالَ: «لَا، أَمَّا أَنَا فَقَدْ عَافَانِي اللَّهُ، وَكَرِهْتُ أَنْ أُبَيِّرَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا، فَأَمَرْتُ بِهَا فُدِفَتْ»^(١).

١٤- (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسْلَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:
 سَجَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَمَتَّقَ أَبُو كُرَيْبٍ الْحَدِيثَ بِقَصْدِهِ، فَهَوَّ حَدِيثَانِ نُمِسَ، وَقَالَ فِيهِ:
 فَلَنَسَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الشُّرَفِ فَنَظَرَ إِلَيْهَا وَعَلَيْهَا تَخَلُّ. وَقَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
 فَأَخْرَجَهُ. وَلَمْ يَقُلْ: أَفَلَا أَخَرَفْتَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ: «فَأَمَرْتُ بِهَا فَذَفَنْتُ» هذا الحديث في نسخة أبي كُرَيْبٍ
 هذا الحديث ثبت في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما وهو شبه متواتر أنه رسول
 الله ﷺ سَجَّرَ وأنه سَجَّرَهُ لِيَدُ بَنِي الْأَعْصَمِ، وهو من اليهود وهذا السجَرُ حقيقة؛ ولهذا كان
 يُخَيَّلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَ الشَّيْءَ وما فعله ولم يُؤَثِّرْ هذا على ما ينزل عليه من الوحي لا
 حفظاً ولا إبلاغاً.

وقد زعم بعض الناس أن هذا الحديث منكروا وأنه ليس بصحيح؛ لأنه لو ثبت أنه سحر لصدق قول الظالمين: **﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا فَتَحْمِلُوا أَوْثَرَهُ﴾** [١٧: ٤٥]، ولكن رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذه العلل الباردة لا يجوز؛ لأن المشركين يقولون: إن تتبعون إلا رجلاً مسحوراً؛ يعني: بما جاء به، وأما السحر الذي يكون هكذا عارضاً ثم يزول وضع هذا لم يؤثر أي تأثير على ما يتعلق بالوحي والتلويح، فإن هذا ممكن وليس فيه قبح في الرسالة، لا في أصلها ولا في فروعها، فالواجب أن نؤمن بهذه بأن الرسول **ﷺ** مسحر، ولكن هذا المسحر لم يؤثر فيما سبيله البلاغ لا في الوحي عند تلقيه وحفظه ووعيه ولا في إبلاغه.

❖ وفي الحديث هنا يقول الرسول **ﷺ**: «وكرهت أن أؤمر على الناس شراً». وهذا فيه دليل على اتقاء ما تكون به الفتنة، وأن الإنسان ينبغي له أن يتجنب كل ما فيه فتنة، وأن يتريث في الأمر.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ يَنْبَغِي لَهُ الْأَيَّامُ لِلْعَوَامِ بِمَا يَسْتَكْبِرُونَهُ فَيَخْذُلُ مِنْهُمْ نَفَرَةٌ مِنَ الرِّجَالِ وَدَعْوَتُهُ، بَلْ يَصْبِرْ حَتَّى تَلِينْ قُلُوبُهُمْ إِلَى الْحَقِّ؛ لِأَنَّ الْفِتْنَةَ شَرُّهَا كَثِيرٌ وَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ يَظُنُّ أَنَّ الْأُمُورَ هِيَ لَكِنَّهُ شَدِيدٌ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٨) بَابُ السَّمْرِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥- (٢١٩٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ امْرَأَةً يَهُودِيَّةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ فَأَكَلَ مِنْهَا فَجِيءَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: أَرَدْتُ لَأَقْتُلَكَ. قَالَ: «مَا كَانَ اللَّهُ لِيُسَلِّطَكَ عَلَى ذَٰلِكَ». قَالَ أَوْ قَالَ: «عَلَى». قَالَ: قَالُوا: أَلَا نَقْتُلُهَا؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا فِي لَهَوَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ - سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ زَيْدٍ، سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يُحَدِّثُ أَنَّ يَهُودِيَّةً جَعَلَتْ سَمًّا فِي لَحْمٍ، ثُمَّ أَتَتْ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَنَحْوِ حَدِيثِ خَالِدٍ.

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١٩) بَابُ اسْتِخْبَابِ رُفِيَّةِ الْمَرِيضِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٦- (٢١٩١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اشْتَكَى مِنَّا إِنْسَانٌ مَسَحَهُ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبِ الْبَاسَ رَبِّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءٌ لَا يُغَادِرُ سَقَمًا». فَلَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَقَلَّ أَخَذْتُ بِيَدِهِ لَأُصْنَعَ بِهِ نَحْوَ مَا كَانَ يَصْنَعُ فَاثْتَرَعَ يَدَهُ مِنْ يَدَيَّ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَاجْعَلْنِي مَعَ الرَّفِيقِ الْأَعْلَى». قَالَتْ: فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ، فَإِذَا هُوَ قَدْ قَضَى^(٢).

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ. ح. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ. ح. حَدَّثَنِي بَشَرُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ سُفْيَانَ، كُلُّهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ بِإِسْنَادِ جَرِيرٍ. فِي حَدِيثِ هُشَيْمٍ وَشُعْبَةَ مَسَحَهُ بِيَدِهِ. قَالَ: وَفِي حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ مَسَحَهُ بِيَمِينِهِ. وَقَالَ فِي عَقَبِ حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ مَنْصُورًا فَحَدَّثَنِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ

(١) أخرجه البخاري (٢٦١٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٧٥).

مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ.

٤٧- (...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا عَادَ مَرِيضًا يَقُولُ: «أَذْهَبِ الْبَاسُ رَبَّ النَّاسِ، أَشْفِهِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ شِفَاءَ لَا يُغَادِرُ سَقَمًا».

٤٨- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى الْمَرِيضَ يَدْعُو لَهُ قَالَ: «أَذْهَبِ الْبَاسُ رَبَّ النَّاسِ، وَأَشْفِ أَنْتَ الشَّافِي لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ شِفَاءَ لَا يُغَادِرُ سَقَمًا». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: فَدَعَا لَهُ وَقَالَ: «وَأَنْتَ الشَّافِي».

(...) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَمُسْلِمُ بْنُ صُبَيْحٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْغِلُ حَدِيثَ أَبِي عَوَانَةَ وَجَرِيرٍ.

٤٩- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفِي بِهِذِهِ الرُّقِيَّةَ: «أَذْهَبِ الْبَاسُ رَبَّ النَّاسِ، بِيَدِكَ الشِّفَاءُ لَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا أَنْتَ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

❁ قوله ﷺ: «أَذْهَبِ الْبَاسُ». يَعْنِي: هَذَا الْمَرَضُ الَّذِي فِي هَذَا الْمَرِيضِ.

❁ وقوله: «وَأَنْتَ الشَّافِي». هَذَا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى: الشَّافِي. وَهَذَا لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي عُدَّتْ فِيهَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ السَّنَنِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَدَّهَا لَيْسَ بِمَرْفُوعٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ^(١)

(١) يَشِيرُ الشَّيْخُ تَهَنُّةٌ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٠٧)، وَابْنُ حِبَانَ (٢٣٨٤/ الإحسان)، وَالْحَاكِمُ (١٦/١)، وَالَّذِي فِيهِ تَعْيِينُ الْأَسْمَاءِ الْحَسَنَى، وَهَذَا الْحَدِيثُ قَالَ فِيهِ التِّرْمِذِيُّ: «غَرِيبٌ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ قَدْ خَرَجَ فِي «الصَّحِيحِينَ» بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ دُونَ ذِكْرِ الْأَسْمَاءِ فِيهِ، وَالْعِلَّةُ فِيهِ عِنْدَهُمَا: أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ تَفَرَّدَ بِسَيَاقَتِهِ بِطَوْلِهِ، وَذَكَرَ الْأَسْمَاءَ فِيهِ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا غَيْرُهُ، وَلَيْسَ هَذَا بِعِلَّةٍ... قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١١/ ٢١٥): «لَيْسَتْ الْعِلَّةُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ تَفَرُّدُ الْوَلِيدِ فَقَطْ، بَلِ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ، وَالْاضْطِرَابُ، وَتَدْلِيلُهُ، وَاحْتِمَالُ الْإِدْرَاجِ»، وَقَدْ ضَعَّفَ ابْنُ حَزْمٍ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي سَرْدِ الْأَسْمَاءِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١١/ ٢١٧).

وقوله: «لا شفاء إلا شفاؤك»؛ لأنه لم يقدر الله له شفاء فهم لم يبلغ الأطباء من الحقائق والمعرفة فلا يمكن أن يشفوا المريض. **باب رقية المريض بالنعوذات والنفث**
 وقوله: «شفاء لا يغادر متقاً أي: لا ينزل سقماً أي: مرضاً». **باب رقية المريض**
 وفي هذا الحديث: دليل على أنه لا يشترط في الدعاء تقديم الناء على الله ولا الصلاة على النبي ﷺ، لا في أوله ولا في آخره لأن الرسول ﷺ هنا يدعو بتقديم ناء أو حميد، ويدون صلاة على النبي ﷺ. **باب رقية المريض بالنعوذات والنفث**
 والدعاء للمريض إحسان إليه، وعبادة لله ﷻ، فيؤجر الإنسان على ذلك، وربما يتنصب عليه أيضاً إدخال السرور على المريض، وربما يشفي بهذا الدعاء، فيكون لك أجر عظيم. **باب رقية المريض بالنعوذات والنفث**
 فينبغي للإنسان إذا جله المريض أن يدعو له بهذا الدعاء، أو بغيره مما ورد عن النبي ﷺ. **باب رقية المريض بالنعوذات والنفث**



ثم قال الإمام النووي رحمه الله: **باب رقية المريض بالنعوذات والنفث**
 ثم قال الإمام مسلم رحمه الله:

٥٠- (٢٠) **باب رقية المريض بالنعوذات والنفث**
 حَدَّثَنِي شُرَيْحُ بْنُ يُونُسَ وَيَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ، قَالَا: جَلَسْنَا عَبْدُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ

(١) وسئل الشيخ الشيرازي رحمه الله: هل يجوز أن يذهب المريض إلى شيخ يدعو له، ويمسح على رأسه، ويدعو له بالبركة، وقد ورد في الحديث أن المريض شرب من وضوء النبي ﷺ، فما هو القيد في ذلك، مع العلم بأن الحديث ظاهره يوصي بأنه يجوز ذلك؟ فأجاب بقوله: لا، فقد ذكرنا أن فضل الوضوء هذا خاص بالرمول ﷺ، لأنه هو الذي يترك آثاره؛ ولهذا ما ترك الصحابة بأثار أبي بكر، وغيره عثمان، وعلي رضي الله عنه وإنما بآثار النبي ﷺ. وأما الدعاء فكل مسلم يدعو. وأما وضع اليد على الجبهة فمن أجل معرفة المرض، من شدة الحرارة أو خفتها، ثم فيه أيضاً تطيب لقلب المريض.

وسئل أيضاً: هل يُشعر للمريض أن يطلب من أحد الدعاء له، وخاصة إذا كان هذا الزائر له رجلاً صالحاً؟ فأجاب بقوله: لا، ليس هذا بمشروع، بل الذي ينبغي للإنسان ألا يطلب من أحد أن يدعو له، لكن لو فعل فلا بأس، وينبغي كما قال شيخ الإسلام: إذا طلبت من شخص أن يدعو لك أن تنوي مصلحته هو، لا أن تنوي مصلحتك أنت؛ لئلا تكون سائلاً ومتذلاً لهذا المسئول. **باب رقية المريض بالنعوذات والنفث**
 وأما الحديث الذي يروى: أن الرسول ﷺ قال لعمر: «لا تنسانا يا أخي من دعائك» - أو من صالح دعائك - فهذا ليس بصحيح.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤- (٢١٩٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اشْتَكَى الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ مِنْهُ أَوْ كَانَتْ بِهِ قَرْحَةٌ أَوْ جَرْحٌ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ بِإِصْبَعِهِ هَكَذَا وَوَضَعَ سُفْيَانُ سَبَابَتَهُ بِالْأَرْضِ ثُمَّ رَفَعَهَا: «بِاسْمِ اللَّهِ تُرْبَةُ أَرْضِنَا بِرِيقَةٍ بَعْضُنَا لِيُشْفَى بِهِ سَقِيمُنَا بِإِذْنِ رَبِّنَا». قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: «يُشْفَى». وَقَالَ زُهَيْرٌ: «لِيُشْفَى سَقِيمُنَا»^(١).

٥٥- (٢١٩٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ، عَنْ مُسْعَرٍ، حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُهَا أَنْ تَسْتَرْقِيَ مِنَ الْعَيْنِ^(٢).

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُسْعَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. (٥٦- (...)) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي أَنْ أَسْتَرْقِيَ مِنَ الْعَيْنِ.

٥٧- (٢١٩٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَخْوَلِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي الرَّقَى، قَالَ: رُخِّصَ فِي الْحُمَةِ وَالنَّمْلَةِ وَالْعَيْنِ.

٥٨- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ سُفْيَانَ. ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا حَسَنٌ - وَهُوَ ابْنُ صَالِحٍ -، كِلَاهُمَا عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: رَخِّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّقِيَّةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَةِ وَالنَّمْلَةِ. وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٤/٢٦٥):

أما الحمة فسبق بيانها في الباب قبله، والعين سبق بيانها قبل ذلك، وأما «النملة» فبفتح النون وإسكان الميم وهي قروح تخرج في الجنب. قال ابن قتيبة وغيره: كانت المجوس تزعم أن ولد الرجل من أخته إذا خط على النملة يشفي صاحبها. وفي هذه الأحاديث استحباب الرقى لهذه العاهات والأدواء، وقد سبق بيان ذلك مبسوطاً والخلاف فيه.

(١) أخرجه البخاري (٥٧٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٣٨).

قولها: «رخص في الرقية من كل ذي حمة» هي بحاء مهملة مضمومة ثم ميم مخففة، وهي السم؛ ومعناه: أذن في الرقية من كل ذات سم.

قولها: «قال النبي ﷺ بأصبعه هكذا، ووضع سفيان سبابته بالأرض، ثم رفعها باسم الله تربة أرضنا بريقة بعضنا ليشفى به سقيمنا بإذن ربنا» قال جمهور العلماء: المراد بأرضنا هنا: جملة الأرض، وقيل: أرض المدينة خاصة لبركتها. والريقة أقل من الريق. ومعنى الحديث أنه يأخذ من ريق نفسه على أصبعه السبابة ثم يضعها على التراب فيعلق بها منه شيء، فيمسح به على الموضع الجريح أو العليل، ويقول هذا الكلام في حال المسح. والله أعلم. اهـ

قال القاضي: واختلف قول مالك في رقية اليهودي والنصراني المسلم، وبالجواز قال الشافعي.

قوله: «رخص في الرقية من العين والحمة والنملة» ليس معناه تخصيص جوازها بهذه الثلاثة، وإنما معناه: سئل عن هذه الثلاثة فأذن فيها، ولو سئل عن غيرها لأذن فيه، وقد أذن لغير هؤلاء، وقد رقى هو ﷺ في غير هذه الثلاثة. والله أعلم. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩- (٢١٩٧) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِبَجَارِيَةٍ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ رَأَى بَوَجْهَهَا سَفْعَةً فَقَالَ: «بِهَا نَظْرَةٌ فَاسْتَرُقُوا لَهَا». يَعْنِي: بِوَجْهَهَا صَفْرَةً.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٦٦/١٤):

قوله: «رأى بوجهها سفعة فقال: بها نظرة فاسترقوا لها»؛ يعني: بوجهها صفرة. أما «السفعة» فبسين مهملة مفتوحة ثم فاء ساكنة، وقد فسرهما في الحديث بالصفرة، وقيل: سواد، وقال ابن قتيبة: هي لون يخالف لون الوجه، وقيل: أخذة من الشيطان، وهذا الحديث مما استدركه الدارقطني على البخاري ومسلم لعلية فيه. قال: رواه عقيل، عن الزهري، عن عروة مرسلًا، وأرسله مالك وغيره من أصحاب يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، عن عروة. قال الدارقطني: وأسنده أبو معاوية ولا يصح. قال: وقال عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد ولم يضع شيئًا. هذا كلام الدارقطني.

قوله ﷺ: «ما لي أرى أجسام بني أخي ضارعة؟» بالضاد المعجمة؛ أي: نحيفة، والمراد أولاد جعفر عليه السلام. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٠- (٢١٩٨) حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لِرَّالِ حَزْمٍ فِي رُقِيَةِ الْحَيَّةِ، وَقَالَ لِأَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ: «مَا لِي أَرَى أَجْسَامَ بَنِي أَخِي ضَارِعَةً تُصَيِّهُمُ الْحَاجَةُ». قَالَتْ: لَا وَلَكِنَّ الْعَيْنَ تُسْرِعُ إِلَيْهِمْ. قَالَ: «أَرْقِيهِمْ». قَالَتْ: فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: «أَرْقِيهِمْ».

٦١- (٢١٩٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَرْخَصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رُقِيَةِ الْحَيَّةِ لِبَنِي عَمْرٍو. قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: وَسَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَدَعْتُ رَجُلًا مِنَّا عَقْرَبٌ وَنَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْقِي قَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ».

(...) وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأَمَوِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَرْقِي يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ أَرْقِي.

٦٢- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كَانَ لِي خَالَ يَرْقِي مِنَ الْعَقْرَبِ فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرُّقَى - قَالَ - فَأَتَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ نَهَيْتَ عَنِ الرُّقَى، وَأَنَا أَرْقِي مِنَ الْعَقْرَبِ. فَقَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ».

(...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٦٣- (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرُّقَى، فَجَاءَ آلُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَتْ عِنْدَنَا رُقِيَةٌ نَرْقِي بِهَا مِنَ الْعَقْرَبِ وَإِنَّكَ نَهَيْتَ عَنِ الرُّقَى. قَالَ: فَعَرَّضُوهَا عَلَيْهِ. فَقَالَ: «مَا أَرَى بَأْسًا، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ».

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٢) بَابُ لَا بَأْسَ بِالرَّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤- (٢٢٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، قَالَ: كُنَّا نَرَقِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «اغْرِضُوا عَلَى رِقَاكُمْ لَا بَأْسَ بِالرَّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ».

888

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٣) بَابُ جَوَازِ اخْتِذَاكَ الْأَجْرَةَ عَلَى الرُّقِيَّةِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَذْكَارِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥- (٢٢٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا فِي سَفَرٍ فَمَرُّوا بِحَيٍّ مِنْ أَخْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ فَلَمْ يُضِيفُوهُمْ. فَقَالُوا لَهُمْ: هَلْ فِيكُمْ رَاقٍ فَإِنَّ سَيِّدَ الْحَيِّ لِدَيْغٍ أَوْ مُصَابٍ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: نَعَمْ، فَأَتَاهُ فَرَقَاهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَبَرَأَ الرَّجُلُ فَأُعْطِيَ قِطْعًا مِنْ عَنَمٍ، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهَا. وَقَالَ: حَتَّى أَذْكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ. فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا رَقِيتُ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. فَتَبَسَّمَ وَقَالَ: «وَمَا أَذْرَاكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ». ثُمَّ قَالَ: «خُذُوا مِنْهُمْ، وَاضْرِبُوا لِي بِسَنَمٍ مَعَكُمْ»^(١).

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، كِلَاهُمَا عَنْ غُنْدَرٍ، مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَجَعَلَ يَقْرَأُ أُمَّ الْقُرْآنِ، وَيَجْمَعُ بَرَأَقَهُ، وَيَنْفُلُ فَبَرَأَ الرَّجُلُ.

٦٦- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَخِيهِ مَعْبُدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: نَزَلْنَا مِنْزِلًا فَاتَّسَا امْرَأَةً، فَقَالَتْ: إِنَّ سَيِّدَ الْحَيِّ سَلِيمٌ لِدَيْغٍ، فَهَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ؟ فَقَامَ مَعَهَا رَجُلٌ مِنَّا،

(١) أخرجه البخاري (٢٢٧٦).

مَا كُنَّا نَنْظُرُهُ يُحْسِنُ رُقِيَّةَ فَرَقَاهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَبَرَأَ فَأَعْطَوْهُ غَنَمًا، وَسَقَوْنَا لَبَنًا، فَقُلْنَا: أَكُنْتَ تُحْسِنُ رُقِيَّةَ، فَقَالَ: مَا رُقِيَّتُهُ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. قَالَ: فَقُلْتُ: لَا تُحَرِّكُوهَا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ. فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: «مَا كَانَ يُدْرِيه أَنَّهَا رُقِيَّةٌ؟! أَفَيسْمُوا، وَأَضْرِبُوا إِلَيَّ بِسَهْمٍ مَعَكُمْ».

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَامَ مَعَهَا رَجُلٌ مِنَّا مَا كُنَّا نَأْبَهُ بِرُقِيَّةٍ.

ويستفاد من هذا الحديث: أن الفاتحة رقية؛ لأن الرسول ﷺ قال: «وَمَا أَذْرَاكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ؟» أي: يعلمه، فهي رقية وهي من أعظم ما يرقى به المرضى لمن قرأها بصدق، ولكن هل يقرأها مرة أو ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً؟ اختار بعض العلماء أنه يقرأها سبعاً على عدد آياتها، وقال: إنها إذا قرأت سبع مرات لا يكاد يخطئ القارئ في بُرء المريض، ولكن مع هذا نحن نقول: إن الفاتحة سلاح وسيف، والسيف والسلاح بضاربه، رُبَّ رَجُلٍ مَعَهُ سَيْفٌ بَنَازٌ قَطَّاعٌ لَكِنَّ يَدَهُ عِنْدَ حِمْلِهِ لِيَضْرِبَ هَامَ عَدُوِّهِ تَرْتَعِشُ حَتَّى يَسْقُطَ السَّيْفُ مِنْهُ، وَيَأْخُذَهُ عَدُوُّهُ وَيَقْتَلُهُ بِهِ.

وربما سيفٌ مُسَلَّمٌ لَيْسَ بِبَنَازٍ وَلَا قَطَّاعٌ، لَكِنَّهُ فِي يَدِ قَاطِعِ شُجَاعٍ، يَقْطَعُ بِهِ هَامَ عَدُوِّهِ وَلَا يَبَالِي. فالفاتحة لا شك أنها سلاحٌ وأنها رقيةٌ لكنها تحتاج إلى أمرين، إلى محلٍ فاعلٍ وإلى محلٍ قابلٍ: محلٌّ فاعلٌ بحيث يكون عند القارئ قوةٌ عظيمةٌ كأنما يُقْطَعُ الْمَرَضُ بِيَدِهِ مِنْ شِدَّةِ انْفِعَالِهِ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ وَتَأَثُّرِهِ بِذَلِكَ، وَمَحَلٌّ قَابِلٌ بِحَيْثُ يَكُونُ الْمَرِيضُ عِنْدَهُ إِيْمَانٌ بِأَنَّ ذَلِكَ سَوْفَ يَنْفَعُهُ وَيُشْفِي بِهِ بِإِذْنِ اللَّهِ.

وَأَمَّا رَجُلٌ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَهُ تِلْكَ الْقُوَّةُ؛ يَعْنِي: رَجُلٌ فَاعِلٌ قَارِئٌ لَيْسَ عِنْدَهُ تِلْكَ الْقُوَّةُ، وَإِنَّمَا يَقُولُ: أَنَا أَجْرِبُ وَأَنْظُرُ هَلْ يَنْفَعُ أَوْ لَا، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُهُ وَلَوْ قَرَأَهَا سَبْعِمِائَةَ مَرَّةٍ، لِمَاذَا؟ الْجَوَابُ: لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ الْقُوَّةُ الْفَاعِلَةُ الَّتِي تَوَثِّرُ، فَهُوَ كَالَّذِي أَرَادَ أَنْ يَقْطَعَ رَأْسَ عَدُوِّهِ بِالسَّيْفِ الْبَاتِرِ الْقَاطِعِ قَلْبَ السَّيْفِ، هَلْ يَنْقَطِعُ أَمْ لَا؟

فالجواب: مَا يَنْقَطِعُ فَلَا يَبْدُ مِنْ قُوَّةٍ، أَيْضًا لَا يَبْدُ أَنْ يَكُونَ الْمَحَلُّ قَابِلًا مُنْفَعَلًا مَتَأَثِّرًا بِالْقِرَاءَةِ، أَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ قَابِلٍ فَهُوَ مَا يَنْفَعُ؛ وَلِهَذَا لَوْ ضَرَبْتَ بِالسَّيْفِ حَدِيدَةً أَوْ حَجَرًا مَا نَفَعَ، فَلَا يَبْدُ أَنْ يَكُونَ الْمَحَلُّ قَابِلًا، فَإِذَا تَخَلَّفَ الشِّفَاءُ عَنْ قِرَاءَةِ رَجُلٍ قَارِيٍّ لِلْفَاتِحَةِ، فَإِنَّمَا لَا نَقُولُ: إِنَّ الْعِلَّةَ فِي الْفَاتِحَةِ، وَلَكِنَّ الْعِلَّةَ فِي الْقَارِي، أَوْ الْمَقْرُوءِ عَلَيْهِ، أَمَّا الْفَاتِحَةُ فَلَا وَاللَّهِ مَا

يتخلف عنها، وقد قال النبي ﷺ «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَةٌ».

وفيه دليل على أنه يجوز أخذ العوض على القراءة على المريض؛ لأن النبي ﷺ أقرهم على ذلك، بل قال: «اضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسْمِهِمْ» وهذا بخلاف ما لو قرأ القارئ القرآن وأخذ الأجر عليه فهذا لا يجوز، والفرق ظاهر؛ لأن الذي يأخذ أجراً على القراءة على المريض فيُشْفَى كان نفعه متعدياً، فهو كتعليم القرآن، ولهذا قال النبي ﷺ: «أَنْ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ»^(١)، وجعل النبي ﷺ القرآن عوضاً عن المهر لأن فيه نفعاً متعدياً، فالرجل الذي تزوج المرأة بما معه من القرآن^(٢) علّمها، فيكون الأخذ هنا على هذا النفع الذي حصل لبازل العوض، وأمّا مجرد أن يقرأ الإنسان قرآناً يزعم أنه يتقرب به إلى الله ويأخذ العوض عنه فهذا لا ينفع.

وفيه أيضاً دليل على ورع الصحابة رضي الله عنهم حيث كفوا عن أخذ هذا العوض إلا بعد أن يسألوا النبي ﷺ، وهكذا ينبغي للمؤمن أن يتوقّف فيما يشك فيه، فإن هذا من الورع؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ»^(٣) لاسيما في المأكّل والمشارب التي طيبها من أسباب إجابة الدعوة، وخبثها من أسباب ردّ الدعوة، فإن النبي ﷺ ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء، يارب يارب ومطعمه حرام، وملبسه حرام، وغُدّي بالحرام، قال: «فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لَهُ»^(٤).

فاحرص -يا أخي- على الورع لاسيما في مأكلك ومشربك وملبسك ومنكحك فإن الأمر خطرٌ جداً.

ولو قال قائل: هل في هذا دليل على أخذ الأجرة على تبليغ العلم، وذلك لقوله ﷺ: «وَاضْرِبُوا لِي بِسْمِهِمْ؟».

فالجواب: لا، الرسول لا يأخذ أجراً على إبلاغ الشرع، بل هذا من أجل تطيب قلوبهم، هذا نظير قوله: «اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ، وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَةِ أَبِي جَهْمٍ»^(٥)، وهذا

(١) أخرجه البخاري (٥٧٣٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٨٧)، ومسلم (١٤٢٥) من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (٣٧٣)، ومسلم (٥٥٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

من حُسْنِ خَلْقِ الرَّسُولِ ﷺ لِأَجْلِ تَطْيِيبِ الْقَلْبِ، وَهَذَا - أَيْضًا - نَظِيرُ قَوْلِهِ لَمَّا رَأَى الْبُرْمَةَ عَلَى النَّارِ، لَمَّا قَالُوا: هَذَا اللَّحْمُ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، قَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ»^(١).

وَالرَّسُولُ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ هَذَا أحيانًا، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ السُّؤَالِ الْمَذْمُومِ؛ لِأَنَّ هَذَا لِمَصْلُوحَةٍ الْغَيْرِ، فَإِنِّي أَجْزِمُ جَزْمًا أَنَّهُ لَوْ قَالَ الرَّسُولُ لِأَحَدِكُمْ: اضْرِبْ لِي مَعَكَ مِنْ طَعَامِكَ بِسَهْمٍ، أَوْ هَذَا شَرَفٌ وَانْشِرَاحٌ لِلصَّدْرِ وَالْكُلُّ يَفْرَحُ بِهَذَا، وَهَذَا لِمَصْلُوحَةِ الْمَسْتَوِلِ لَا لِمَصْلُوحَةِ السَّائِلِ، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا الْمَعْنَى قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا طَلَبَ الدُّعَاءَ مِنْ أَخِيهِ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُلَاحِظَ مَصْلُوحَةَ أَخِيهِ لَا مَصْلُوحَتَهُ الْخَاصَّةَ، وَذَلِكَ خِلَافًا لِمَا يَفْعَلُهُ أَكْثَرُ النَّاسِ الْآنَ إِذَا قَالَ: ادْعُ اللَّهُ لِي، مَا يَكُونُ فِي ذَهْنِهِ إِلَّا نَفْعُ نَفْسِهِ فَقَطْ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ تَقْصِدَ - أَيْضًا - نَفْعَ أَخِيكَ، لِأَنَّهُ إِذَا دَعَا لَكَ بِظَهْرِ الْغَيْبِ صَارَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ الَّذِينَ يُجْزَوْنَ عَلَى إِحْسَانِهِمْ وَقَالَ لَهُ الْمَلَكُ: «آمِينَ وَلَكَ بِمِثْلِهِ»^(٢).

وَهَلْ يَشْرَعُ أَنْ يَرْقِيَ الرَّجُلُ الْمَرِيضَ دُونَ طَلَبِ مِنْهُ؟

الْجَوَابُ: هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ لِلْحَالِ وَمَا تَتَطَلَّبُهُ الْحَالُ، فَإِذَا رَأَى أَنَّ الْمَرِيضَ يَتَشَوَّفُ إِلَى هَذَا، فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ: دَعْنِي أَقْرَأْ عَلَيْكَ. يَعْنِي: أحيانًا الْمَرِيضُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ شَخْصٌ يَشُقُّ بَدِينَهُ وَأَمَانَتَهُ يَرْغُبُ أَنْ يَقْرَأَ عَلَيْهِ، فَإِذَا أَحْسَسَتْ أَنَّ الْمَرِيضَ يَحِبُّ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِ فَقُلْ لَهُ: أَقْرَأْ عَلَيْكَ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمَرِيضُ لَا يَرِيدُ أَنْ يَرَى وَجْهَكَ فَتَأْتِي وَتَقُولُ: أَقْرَأْ عَلَيْكَ، يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ لَكَ: لَوْ قَرَأْتَ عَلَيَّ يَزِيدُ مَرَضِي، هَذَا مَا تَقُولُ لَهُ: دَعْنِي أَقْرَأْ عَلَيْكَ.

وَمَاذَا تَفْعَلُ إِذَا جِئْتَ لَتَرْقِيَ رَجُلًا، فَرَفُضَ؛ لِأَنَّهُ يَخْشَى أَلَّا يَكُونَ مِنَ السَّبْعِينَ أَلْفًا؟

فَالْجَوَابُ: نَقُولُ: لَا، هَذَا لَا يَدْخُلُ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْلُبِ الرِّقِيَّةَ بِنَفْسِهِ، وَالَّذِي فِي الْحَدِيثِ: «لَا يَسْتَرْقُونَ»^(٣) وَالْقِرَاءَةُ عَلَى الْغَيْرِ لَا بَأْسَ بِهَا، وَأَمَّا: (يَسْتَرْقُونَ) أَيُّ: يَطْلُبُونَ أَنْ يَرْقِيَهُمْ غَيْرُهُمْ، لَا أَنَّهُمْ يَقْرَءُونَ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَالْحَدِيثُ: (لَا يَسْتَرْقُونَ)، وَلَيْسَ: (لَا يَرْقُونَ). وَأَمَّا عَدَمُ طَلَبِ الرِّقِيَّةِ فَهَذَا يَعُودُ إِلَى نَفْسِ الْمَرِيضِ، فَقَدْ يَكُونُ عِنْدَهُ مِنْ قُوَّةِ التَّوَكُّلِ مَا لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى طَلَبِ الرِّقِيَّةِ، كَمَا قِيلَ لِأَبِي بَكْرٍ: أَلَا نَدْعُو لَكَ الطَّيِّبَ؟ قَالَ: إِنَّ الطَّيِّبَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٩٣)، وَمُسْلِمٌ (١٠٧٥) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٣٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَ(٢٧٣٣) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٧٠٥)، وَمُسْلِمٌ (٢١٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

رأني وقال: إني أفعل ما أريد، ومنعهم أن يأتوا له بالطيب.

وفعلًا فإننا نرى بعضَ الشيوخ الكبارِ يمرضون أمراضًا لو كانت عند غيرهم لكان من أوَّل ما يصابُ بها يطلبُ سيارة الإسعافِ لتذهب به إلى المستشفى، ولكن هؤلاء يُصابون ويتصبرون ويسألون اللهَ الآخرة، يقول: هذا ربما فيه خيرٌ لي، إني دائمًا كنتُ كلما قعدت أقول: اللهم عافني، ويُسْقَى بإذن الله، فهذه مقاماتٌ في الحقيقة دقيقةٌ جدًا.

والقلوب لها تأثيرٌ على الأجسادِ فبعضُ المَرْضَى إذا دخلت عليه مثلًا أنت، وقلت: السَّلام عليكم يا أبا فلان، ما شاء الله اليوم أنت طيبٌ ووجهك مضيءٌ، فهذا لو كان مريضًا يخفُّ عليه المرضُ ويستبشرُ، وواحدٌ آخر إذا دخلت عليه وقلت: أيُّ شيءٍ بك، كيف حدث لك هذا؟ يزدادُ مرضه، فالنفوسُ -سبحان الله- لها تأثيرٌ على الأجسادِ، فهذا الذي عنده من قوة التوكلِ والثقةِ بالله وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْ ما ليس عندي وعند فلان، وفلان لا شك أنه يتأثر.

وربما بعضُ الموفقين يقول: هذه من نعمةِ الله عليّ، حتى أعرفَ أيَّ فقيرٍ إلى الله وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْ وأن أسألَ اللهَ قائمًا وقاعدًا: اللهم عافني، اللهم اشفني فأنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك وما أشبه ذلك فيجد في قلبه من الطيبِ ما لا يعجده في رقيةِ فلانٍ وفلان الذي يقرأ عليه ويداويه أو يكويه، وهذه مقاماتٌ نحن وأمثالنا ما ننالها.

هذا، ولم يقل أحدٌ بوجوبِ الدَّواءِ، اللهم إلَّا في شيءٍ قطعُهُ يكونُ شفاءً قطعًا، فهذه بعضُ العلماءِ يقول: يجب، إذ إنه كأكلِ الميتةِ للمُضْطَرِّ فإنه يجب؛ يعني مثلًا: إنسان نزلت به أكلة ويعلم يقينًا أنه إذا قطع أصبعه سَلِمَ منها، وهذا ليس بدواءٍ في الواقع، هذا إنقاذٌ من هلكةٍ كإنقاذِ الغريق؛ لأن الدواء هو الذي إذا استعمله الإنسان قد ينفعُ وقد لا ينفعُ لكن شيءٌ معلومٌ بأنه ينفعُ؛ يعني: عرقٌ انقطع فلا بد أن تخيطه هذا لازم، وليس هذا من بابِ الدواء في شيء، هذا من بابِ إزالةِ الهلكةِ كإنقاذِ غريقٍ تمامًا، ولهذا بعضُ العلماءِ يقول: إن التداوي إذا عُلِمَ يقينًا إنه نافعٌ دخل في قولنا: إنه يجبُ على المُضْطَرِّ أن يأكلِ الميتةَ وهذا ليس من جنسِ التداوي، لأن التداوي في الأصل ليس مقطوعًا بنفعه لكن جرح أو عرقٌ انقطع ونعرفُ أننا إذا قمنا بخياطته وقف الدَّمُ، فهذا مقطوعٌ بنفعه.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٤) بَابُ اسْتِخْبَابِ وَضْعِ يَدِهِ عَلَى مَوْضِعِ الْأَكْبَامِ مَعَ الدُّعَاءِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧- (٢٢٠٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيِّ؛ أَنَّهُ شَكَاَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعًا يَجِدُهُ فِي جَسَدِهِ مُنْذُ اسْتَلَمَ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ضَعْ يَدَكَ عَلَى الَّذِي تَأَلَّمَ مِنْ جَسَدِكَ، وَقُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ. ثَلَاثًا. وَقُلْ سِتِّعَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بِاللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَازِرُ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٥) بَابُ التَّعَوُّذِ مِنْ شَيْطَانِ الْوَسْوَةِ فِي الصَّلَاةِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨- (٢٢٠٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ؛ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ حَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ صَلَاتِي وَقِرَاءَتِي، يَلْبِسُهَا عَلَيَّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَاكَ شَيْطَانٌ يُقَالُ لَهُ خَنْزَبٌ، فَإِذَا أَحْسَسْتَهُ فَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْهُ، وَاتَّقِلْ عَلَى يَسَارِكَ ثَلَاثًا». قَالَ: فَفَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَذْهَبَهُ اللَّهُ عَنِّي. (...)

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ؛ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ. فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِ سَالِمِ بْنِ نُوحٍ ثَلَاثًا.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٧٣/١٤):

قوله: إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ حَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ صَلَاتِي وَقِرَاءَتِي يَلْبِسُهَا عَلَيَّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَاكَ شَيْطَانٌ يُقَالُ لَهُ: خَنْزَبٌ، فَإِذَا أَحْسَسْتَهُ فَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْهُ، وَاتَّقِلْ عَلَى يَسَارِكَ ثَلَاثًا»، فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، فَأَذْهَبَهُ اللَّهُ عَنِّي. أما «خَنْزَبٌ» فَبِخَاءٍ مُعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ نُونٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ زَايٌ مَكْسُورَةٌ

ومفتوحة، ويقال أيضًا: بفتح الخاء والزاي، حكاة القاضي، ويقال أيضًا: بضم الخاء وفتح الزاي، حكاة ابن الأثير في النهاية، وهو غريب. وفي هذا الحديث استحباب التعوذ من الشيطان عن وسوسته مع التفل عن اليسار ثلاثًا، ومعنى «يلبسها»؛ أي: يخلطها ويشككني فيها، وهو بفتح أوله وكسر ثالثة، ومعنى «حال بيني وبينها»؛ أي: نكدني فيها، ومنعني لذتها، والفراغ للخشوع فيها. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٦) بَابُ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ وَاسْتِغْبَابُ التَّدَاوِي

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩- (٢٢٠٤) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَأَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالُوا: حَدَّثَنَا

ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرَأ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

٧٠- (٢٢٠٥) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَأَبُو الطَّاهِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي

عَمْرُو أَنَّ بَكِيرًا حَدَّثَهُ، أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، حَدَّثَهُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَادَ الْمُقَنَّعَ، ثُمَّ قَالَ: لَا أَبْرَحُ حَتَّى تَخْتَجِمَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ فِيهِ شِفَاءً»^(١).

٧١- (...) حَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ

سُلَيْمَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، قَالَ: جَاءَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي أَهْلِنَا، وَرَجُلٌ يَشْتَكِي خُرَاجًا بِهِ أَوْ جَرَا حَا فَقَالَ: مَا تَشْتَكِي؟ قَالَ: خُرَاجٌ بِي، قَدْ شَقَّ عَلَيَّ. فَقَالَ: يَا غُلَامُ انْتِنِي بِحَبَّامٍ. فَقَالَ لَهُ: مَا تَصْنَعُ بِالْحَبَّامِ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: أُرِيدُ أَنْ أُعَلِّقَ فِيهِ عَجْجًا. قَالَ: وَاللَّهِ إِنَّ الدُّبَابَ لَيُصِيبُنِي أَوْ يُصِيبُنِي الثَّوْبُ فَيُؤْذِنِي وَيَشُقُّ عَلَيَّ. فَلَمَّا رَأَى تَبَرُّمَهُ مِنْ ذَلِكَ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ خَيْرٌ فَبِي شَرْطَةِ عَجْجٍ، أَوْ شَرْبَةِ مِنْ عَسَلٍ، أَوْ لَذَعَةٍ بَنَارٍ». قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ». قَالَ: فَجَاءَ بِحَبَّامٍ فَشَرَطَهُ، فَذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ.

٧٢- (٢٢٠٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا

(١) أخرجه البخاري (٥٦٩٧).

اللَّبِثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ اسْتَأْذَنَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْحِجَامَةِ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا طَيْيَةَ أَنْ يَحْجُمَهَا. قَالَ: حَبِيبْتُ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ أَخَاهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَوْ غُلَامًا لَمْ يَحْتَلِمَ.

٧٣- (٢٢٠٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي كُرَيْبٍ، قَالَ يَحْيَى: - وَاللَّفْظُ لَهُ- أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ طَبِيبًا فَقَطَعَ مِنْهُ عِرْقًا، ثُمَّ كَوَاهُ عَلَيْهِ.

(...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ كِلَاهُمَا، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَذْكُرَا فَقَطَعَ مِنْهُ عِرْقًا.

٧٤- (...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي: ابْنَ جَفْفَرٍ - عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: رُمِيَ أَبِي يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى أَكْحَلِهِ فَكَوَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٧٥- (٢٢٠٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: رُمِيَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي أَكْحَلِهِ - قَالَ - فَحَسَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ بِمِشْقَصٍ، ثُمَّ وَرَمَتْ فَحَسَمَهُ الثَّانِيَةُ.

٧٦- (١٢٠٢) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرِ الدَّارِمِيِّ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحِجَامَ أَجْرَهُ وَاسْتَعَطَ^(١).

أما السَّعُوطُ: فهو دواءٌ يُوضَعُ فِي الْأَنْفِ، وَأما إِذَا كَانَ فِي الْفَمِ فَيُسَمَّى وَجُورًا - بِالْفَتْحِ -، فَالسَّعُوطُ فِي الْأَنْفِ، وَالْوَجُودُ فِي الْفَمِ.

وهذه الأدويةُ أَيْضًا يَعْرِفُهَا الْعَمَّالُونَ لَهَا، فَهِيَ تُجَرَّبُ لَهَا فِي وَجَعِ الرَّأْسِ، أَوْ وَجَعِ الْعَيْنِ، أَوْ وَجَعِ الْحَلْقِ، أَوْ مَا أَشَبَهُ ذَلِكَ فَيَسْتَعُطُ النَّاسُ هَذِهِ الْأَدْوِيَةَ، وَكَذَلِكَ الصِّبْيَانُ أَيْضًا وَالْأَطْفَالُ الصِّغَارُ عِنْدَنَا يَسْتَعُطُونَهُمْ بِالْكَبِيرِ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَرْكُوبَةِ إِذَا كَانَ الطِّفْلُ فِيهِ وَجَعُ الْبَطْنِ، فَيُسْفَى بِإِذْنِ اللَّهِ.

الفهرست



٥	كتاب اللقطة
١٢	(١) باب في لُقْطَةِ الْحَاجِّ
١٣	(٢) باب تَحْرِيمِ حَلْبِ الْمَاشِيَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهَا
١٤	(٣) باب الضَّيَافَةِ وَنَحْوِهَا
١٩	(٤) باب اسْتِخْبَابِ الْمُؤَاسَاةِ بِفُضُولِ الْمَالِ
٢٠	(٥) باب اسْتِخْبَابِ خَلْطِ الْأَزْوَاجِ إِذَا قُلْتُ وَالْمُؤَاسَاةِ فِيهَا
٢٣	كتاب الجهاد والسير
٢٣	(١) باب جَوَازِ الْإِعَارَةِ عَلَى الْكُفَّارِ الَّذِينَ بَلَغَتْهُمْ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ الْإِعْلَامِ بِالْإِعَارَةِ
٢٤	(٢) باب تَأْمِيرِ الْإِمَامِ الْأَمْرَاءَ عَلَى الْبُعْثِ وَوَصِيَّتِهِ إِيَّاهُمْ بِآدَابِ الْغَزْوِ وَغَيْرِهَا
٣٩	(٣) باب فِي الْأَمْرِ بِالتَّيْسِيرِ وَتَرْكِ التَّنْفِيرِ
٤٣	(٤) باب تَحْرِيمِ الْغَدْرِ
٤٦	(٥) باب جَوَازِ الْخِدَاعِ فِي الْحَرْبِ
٤٧	(٦) باب كَرَاهَةِ تَمَنِّي لِقَاءِ الْعَدُوِّ وَالْأَمْرِ بِالصَّبْرِ عِنْدَ اللَّقَاءِ
٤٨	(٧) باب اسْتِخْبَابِ الدُّعَاءِ بِالنَّصْرِ عِنْدَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ
٤٩	(٨) باب تَحْرِيمِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ فِي الْحَرْبِ
٤٩	(٩) باب جَوَازِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ فِي الْبَيَاتِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ
٥٠	(١٠) باب جَوَازِ قَطْعِ أَشْجَارِ الْكُفَّارِ وَتَحْرِيقِهَا
٥١	(١١) باب تَحْلِيلِ الْغَنَائِمِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ خَاصَّةً
٥٥	(١٢) باب الْأَنْفَالِ
٥٩	(١٣) باب اسْتِخْقَاقِ الْقَاتِلِ سَلْبَ الْقَتِيلِ
٦٦	(١٤) باب التَّنْفِيلِ وَفِدَاءِ الْمُسْلِمِينَ بِالْأَسَارَى
٦٧	(١٥) باب حُكْمِ الْفَقِيءِ
٧٢	(١٦) باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (لَا تُورَثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ)
٧٨	(١٧) باب كَيْفِيَّةِ قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ بَيْنَ الْحَاضِرِينَ
٧٨	(١٨) باب الْإِمْدَادِ بِالْمَلَائِكَةِ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ وَإِبَاحَةِ الْغَنَائِمِ
٨٦	(١٩) باب رَنْطِ الْأَسِيرِ وَحَسْبِهِ وَجَوَازِ الْمَنِّ عَلَيْهِ
٩٠	(٢٠) باب إِجْلَاءِ الْيَهُودِ مِنَ الْحِجَازِ
٩١	(٢١) باب إِخْرَاجِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ
٩٢	(٢٢) باب جَوَازِ قِتَالِ مَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ وَجَوَازِ إِنْزَالِ أَهْلِ الْنِحْضِ عَلَى حُكْمِ حَاكِمٍ عَدْلٍ أَهْلٍ لِلْحُكْمِ

- ٩٦ (٢٣) باب مَنْ لَزِمَهُ أَمْرٌ فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَمْرٌ آخَرُ
- ٩٧ (٢٤) باب رَدُّ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَنَافِعُهُمْ مِنَ الشَّجَرِ وَالشَّمْرِ حِينَ اسْتَعْنَوْا عَنْهَا بِالْفَتْوحِ
- ٩٨ (٢٥) باب أَخْذُ الطَّعَامِ مِنْ أَرْضِ الْعَدُوِّ
- ١٠٠ (٢٦) باب كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ
- ١٠٤ (٢٧) باب كُتُبِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مُلُوكِ الْكُفَّارِ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ ع
- ١٠٤ (٢٨) باب فِي غَزْوَةِ حُتَيْنَ
- ١٠٩ (٢٩) باب غَزْوَةُ الطَّائِفِ
- ١١٠ (٣٠) باب غَزْوَةُ بَدْرَ
- ١١١ (٣١) باب فَتْحُ مَكَّةَ
- ١١٥ (٣٢) باب إِزَالَةُ الْأَضْنَامِ مِنْ حَوْلِ الْكَعْبَةِ
- ١١٦ (٣٣) باب لَا يُقْتَلُ قُرَيْشِي صَبْرًا بَعْدَ الْفَتْحِ
- ١١٨ (٣٤) باب صَلَاحِ الْحُدُودِ فِي الْحُدُودِ
- ١٢٤ (٣٥) باب الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ
- ١٢٤ (٣٦) باب غَزْوَةُ الْأَخْزَابِ
- ١٢٦ (٣٧) باب غَزْوَةُ أُحُدِ
- ١٢٩ (٣٨) باب اسْتِزْدَادِ غَضَبِ اللَّهِ عَلَى مَنْ قَتَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
- ١٣٠ (٣٩) باب مَا لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَدَى الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ
- ١٣٤ (٤٠) باب فِي دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَبْرِهِ عَلَى أَدَى الْمُنَافِقِينَ
- ١٣٦ (٤١) باب قَتْلُ أَبِي جَهْلٍ
- ١٣٧ (٤٢) باب قَتْلُ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ طَاغُوتِ الْيَهُودِ
- ١٣٨ (٤٣) باب غَزْوَةُ خَيْبَرَ
- ١٤٤ (٤٤) باب غَزْوَةُ الْأَخْزَابِ وَهِيَ الْخَنْدُقُ
- ١٤٧ (٤٥) باب غَزْوَةُ ذِي قَرْدٍ وَغَيْرَهَا
- ١٥٤ (٤٦) باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾
- ١٥٤ (٤٧) باب غَزْوَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرُّجَالِ
- ١٥٦ (٤٨) باب النِّسَاءِ الْغَازِيَاتِ يُرْصَخُ لَهُنَّ وَلَا يُسْهَمُ، وَالنَّهْيُ عَنْ قَتْلِ صِبْيَانِ أَهْلِ الْحَرْبِ
- ١٥٩ (٤٩) باب عَدَدُ غَزَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ
- ١٦٠ (٥٠) باب غَزْوَةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ
- ١٦١ (٥١) باب كَرَاهَةِ الْإِسْتِعَانَةِ فِي الْغَزْوِ بِكَافِرٍ
- ١٦٥ كِتَابُ الْإِمَارَةِ
- ١٦٥ (١) باب النَّاسُ بَنِعَ لِقُرَيْشٍ وَالْخِلَافَةُ فِي قُرَيْشٍ
- ١٦٧ (٢) باب الْإِسْتِخْلَافِ وَتَرْكِهِ
- ١٦٨ (٣) باب النَّهْيُ عَنِ طَلَبِ الْإِمَارَةِ وَالْحِرْصِ عَلَيْهَا
- ١٧٠ (٤) باب كَرَاهَةُ الْإِمَارَةِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ

- (٥) باب فَضِيلَةِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ وَعُقُوبَةِ الْجَائِرِ وَالْحَثُّ عَلَى الرَّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ وَالنَّهْيُ عَنْ إِذْخَالِ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ
- (٦) باب غِلْظِ تَحْرِيمِ الْغُلُولِ
- (٧) باب تَحْرِيمِ هَذَايَا الْعُمَالِ
- (٨) باب وَجُوبِ طَاعَةِ الْأَمْرَاءِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَتَحْرِيمِهَا فِي الْمَعْصِيَةِ
- (٩) باب فِي الْإِمَامِ إِذَا أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَعَدَلَ كَانَ لَهُ أَجْرُ
- (١٠) باب الْوَفَاءِ بِنِعْمَةِ الْخُلَفَاءِ الْأَوَّلِ فَلَا أَوَّلَ
- (١١) باب الْأَمْرِ بِالصَّبْرِ عِنْدَ ظُلْمِ الْوَلَاةِ وَاسْتِثْنَائِهِمْ
- (١٢) باب فِي طَاعَةِ الْأَمْرَاءِ وَإِنْ مَنَعُوا الْحَقُّوقَ
- (١٣) باب الْأَمْرِ بِلُزُومِ الْجَمَاعَةِ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ وَتَحْذِيرِ الدَّعَاةِ إِلَى الْكُفْرِ
- (١٤) باب حُكْمِ مَنْ فَرَّقَ أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ مُجْتَمِعٌ
- (١٥) باب إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ
- (١٦) باب وَجُوبُ الْإِنْكَارِ عَلَى الْأَمْرَاءِ فِيمَا يَخْلِفُ الشَّرْعَ، وَتَرْكُ قِتَالِهِمْ مَا صَلَّوْا وَنَحَوِ ذَلِكَ
- (١٧) باب خِيَارِ الْأَيْمَةِ وَشِرَارِهِمْ
- (١٨) باب اسْتِحْبَابُ مُبَايَعَةِ الْإِمَامِ الْجَيْشِ عِنْدَ إِزَادَةِ الْقِتَالِ، وَبَيَانُ بَيْعَةِ الرُّضْوَانِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ
- (١٩) باب تَحْرِيمُ رُجُوعِ الْمُهَاجِرِ إِلَى اسْتِثْبَانِ وَطَنِهِ
- (٢٠) باب الْمُبَايَعَةِ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ، وَبَيَانُ مَعْنَى: (لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ).
- (٢١) باب كَيْفِيَّةُ بَيْعَةِ النِّسَاءِ
- (٢٢) باب النَّبْعَةِ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِيمَا اسْتَطَاعَ
- (٢٣) باب بَيَانُ سِنِّ الْبُلُوغِ
- (٢٤) باب النَّهْيُ أَنْ يُسَافَرَ بِالْمُضْحَفِ إِلَى أَرْضِ الْكُفَّارِ إِذَا حَيْفَ وَقُوعُهُ بِأَيْدِيهِمْ
- (٢٥) باب الْمُسَابَقَةِ بَيْنَ الْخَيْلِ وَتَضْمِيرِهَا
- (٢٦) باب الْخَيْلِ فِي تَوَاصِيهَا الْخَيْرِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ
- (٢٧) باب مَا يُكْرَهُ مِنْ صِفَاتِ الْخَيْلِ
- (٢٨) باب فَضْلُ الْجِهَادِ وَالْخُرُوجِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
- (٢٩) باب فَضْلُ الشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى
- (٣٠) باب فَضْلُ الْغَدَاةِ وَالرُّوحَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
- (٣١) باب بَيَانُ مَا أَعَدَّهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمُجَاهِدِ فِي الْجَنَّةِ مِنَ الدَّرَجَاتِ
- (٣٢) باب مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كُفِّرَتْ حَطَايَاهُ إِلَّا الدَّيْنَ
- (٣٣) باب فِي بَيَانِ أَنْ أَرْوَاحَ الشُّهَدَاءِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنْهُمْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ
- (٣٤) باب فَضْلُ الْجِهَادِ وَالرِّبَاطِ
- (٣٥) باب بَيَانُ الرَّجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ
- (٣٦) باب مَنْ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ أَسْلَمَ
- (٣٧) باب فَضْلُ الصَّدَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَتَضْعِيفُهَا
- (٣٨) باب فَضْلُ إِعَانَةِ الْغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِمَرْكُوبٍ وَغَيْرِهِ، وَخِلَافَتِهِ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ

- ٢٦٣ (٣٩) باب حُرْمَةِ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ، وَإِنَّمَا مَنْ خَانَهُمْ فِيهِنَّ
- ٢٦٤ (٤٠) باب سُقُوطِ فَرَضِ الْجِهَادِ عَنِ الْمَعْدُورِينَ
- ٢٦٥ (٤١) باب ثُبُوتِ الْجَنَّةِ لِلشَّهِيدِ
- ٢٦٩ (٤٢) باب مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
- ٢٧٠ (٤٣) باب مَنْ قَاتَلَ لِلرِّيَاءِ وَالشَّمْعَةِ اسْتَحَقَّ النَّارَ
- ٢٧٣ (٤٤) باب بَيَانِ قَدْرِ ثَوَابِ مَنْ غَزَا فَعَنِمَ وَمَنْ لَمْ يَغْنَمْ
- ٢٧٥ (٤٥) باب قَوْلِهِ ﷺ: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ) وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْغَزْوُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَعْمَالِ
- ٢٧٨ (٤٦) باب اسْتِحْبَابِ طَلَبِ الشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى
- ٢٧٨ (٤٧) باب دَمٍ مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِالْغَزْوِ
- ٢٧٩ (٤٨) باب ثَوَابِ مَنْ حَبَسَهُ عَنِ الْغَزْوِ مَرَضٌ أَوْ عُذْرٌ آخَرُ
- ٢٨٠ (٤٩) باب فَضْلِ الْغَزْوِ فِي الْبَحْرِ
- ٢٨٣ (٥٠) باب فَضْلِ الرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ
- ٢٨٤ (٥١) باب بَيَانِ الشُّهَدَاءِ
- ٢٨٩ (٥٢) باب فَضْلِ الرَّمْيِ وَالْحَثِّ عَلَيْهِ وَدَمٍ مَنْ عَلِمَهُ ثُمَّ نَسِيَهُ
- ٢٩١ (٥٣) باب قَوْلِهِ ﷻ: (لَا تَرَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ)
- ٢٩٤ (٥٤) باب مُرَاعَاةِ مَضْلَحَةِ الدَّوَابِّ فِي السَّيْرِ وَالنَّهْيِ عَنِ التَّعْرِيسِ فِي الطَّرِيقِ
- ٢٩٥ (٥٥) باب السَّفَرِ قِطْعَةً مِنَ الْعَذَابِ وَاسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِ الْمُسَافِرِ إِلَى أَهْلِهِ بَعْدَ قَضَاءِ شُغْلِهِ
- ٢٩٥ (٥٦) باب كَرَاهَةِ الطَّرُوقِ وَهُوَ الدُّخُولُ لَيْلًا لِمَنْ وَرَدَ مِنْ سَفَرٍ
- ٢٩٩ **كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان**
- ٣٠١ (١) باب الصَّيْدِ بِالْكِلَابِ الْمُعَلَّمَةِ
- ٣١٢ (٢) باب إِذَا غَابَ عَنْهُ الصَّيْدُ ثُمَّ وَجَدَهُ
- ٣١٣ (٣) باب تَحْرِيمِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ
- ٣١٥ (٤) باب إِتَاخَةِ مَيْتَاتِ الْبَحْرِ
- ٣٢٣ (٥) باب تَحْرِيمِ أَكْلِ لَحْمِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ
- ٣٢٨ (٦) باب فِي أَكْلِ لُحُومِ الْخَيْلِ
- ٣٢٨ (٧) باب إِتَاخَةِ الصَّبِّ
- ٣٣٤ (٨) باب إِتَاخَةِ الْجَرَادِ
- ٣٣٥ (٩) باب إِتَاخَةِ الْأَرْتَبِ
- ٣٣٦ (١٠) باب إِتَاخَةِ مَا يُسْتَعَانُ بِهِ عَلَى الْإِصْطِيَادِ وَالْعُدُوِّ وَكَرَاهَةِ الْخَذْفِ
- ٣٣٧ (١١) باب الْأَمْرِ بِإِحْسَانِ الذَّنْبِ وَالْقَتْلِ وَتَحْدِيدِ الشُّفْرَةِ
- ٣٤١ (١٢) باب النَّهْيِ عَنِ صَبْرِ الْبَهَائِمِ
- ٣٤٥ **كتاب الأضاحي**
- ٣٤٥ (١) باب وَفَتْهَا
- ٣٥٧ (٢) باب سِنِّ الْأَضْحِيَّةِ
- ٣٥٩ (٣) باب اسْتِحْبَابِ الضَّحِيَّةِ وَذَبْحِهَا مُبَاشَرَةً بِلا تَوْكِيلٍ وَالتَّسْمِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ

- (٤) باب جَوَازِ الدَّنْبِ بِكُلِّ مَا أَهْرَ الدَّمُ إِلَّا السِّنَّ وَالظَّفَرُ وَسَائِرَ الْعِظَامِ ٣٦٣
- (٥) باب بَيَانِ مَا كَانَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْأَصَاغِي بَعْدَ ثَلَاثٍ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ وَبَيَانِ تَسْخِيهِ وَإِبَاحَتِهِ إِلَى مَتَى شَاءَ ٣٦٨
- (٦) باب الْفَرْعِ وَالْعَتِيرَةِ ٣٧١
- (٧) باب نَهْيِ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَهُوَ مُرِيدُ التَّضَحِّيَةِ: أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا ٣٧٢
- (٨) باب تَحْرِيمِ الدَّنْبِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَعْنِ فَاعِلِهِ ٣٧٣
- كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ ٣٧٩
- (١) باب تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَبَيَانِ أَنَّهَا تَكُونُ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ وَمِنْ الثَّمَرِ وَالْبُسْرِ وَالزَّيْبِ وَغَيْرِهَا مِمَّا يُسْكِرُ ٣٧٩
- (٢) باب تَحْرِيمِ تَحْلِيلِ الْخَمْرِ ٣٨٨
- (٣) باب تَحْرِيمِ التَّدَاوِي بِالْخَمْرِ ٣٨٨
- (٤) باب بَيَانِ أَنْ جَمِيعَ مَا يُبْنَدُ مِمَّا يَتَّخَذُ مِنَ النَّخْلِ وَالْعِنَبِ يُسَمَّى خَمْرًا. ٣٨٩
- (٥) باب كَرَاهَةِ انْتِيَاذِ الثَّمَرِ وَالزَّيْبِ مَخْلُوطِينَ. ٣٩٠
- (٦) باب النَّهْيِ عَنِ الْإِنْتِيَاذِ فِي الْمُرْقَتِ وَالذَّبَابِ وَالْحَتَمِ وَالْقَيْرِ وَبَيَانِ أَنَّهُ مَنْسُوحٌ وَأَنَّهُ الْيَوْمَ حَلَالٌ مَا لَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا. ٣٩٣
- (٧) باب بَيَانِ أَنْ كُلَّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَأَنْ كُلَّ خَمْرٍ حَرَامٌ ٤٠١
- (٨) باب عُقُوبَةِ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ إِذَا لَمْ يَتَبَّ مِنْهَا بِمَنْعِهِ إِيَّاهَا فِي الْآخِرَةِ. ٤٠٤
- (٩) باب إِبَاحَةِ النَّبِيذِ الَّذِي لَمْ يَشْتَدَّ وَلَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا. ٤٠٦
- (١٠) باب جَوَازِ شُرْبِ اللَّبَنِ. ٤٠٩
- (١١) باب فِي شُرْبِ النَّبِيذِ وَتَخْمِيرِ الْإِنَاءِ. ٤١٢
- (١٢) باب الْأَمْرِ بِتَغْطِيَةِ الْإِنَاءِ وَإِكْبَادِ السُّقَاءِ وَإِعْلَاقِ الْأَبْوَابِ وَذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهَا وَإِطْفَاءِ السَّرَاجِ وَالنَّارِ عِنْدَ النَّوْمِ وَكَفِّ الصَّبْيَانِ وَالْمَوَاشِي بَعْدَ الْمَغْرَبِ. ٤١٤
- (١٣) باب آدَابِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَأَحْكَامِهِمَا. ٤١٩
- (١٤) باب كَرَاهِيَةِ الشُّرْبِ قَائِمًا. ٤٢٧
- (١٥) باب فِي الشُّرْبِ مِنْ زَمَزَمَ قَائِمًا. ٤٣٠
- (١٦) باب كَرَاهِيَةِ التَّنَفُّسِ فِي نَفْسِ الْإِنَاءِ وَاسْتِحْبَابِ التَّنَفُّسِ ثَلَاثًا خَارِجَ الْإِنَاءِ ٤٣١
- (١٧) باب اسْتِحْبَابِ إِدَارَةِ الْمَاءِ وَاللَّبَنِ وَنَحْوِهِمَا عَنْ يَمِينِ الْمُتَبَدِّي ٤٣٣
- (١٨) باب اسْتِحْبَابِ لَعْنِ الْأَصَابِعِ وَالْقُضَعَةِ، وَأَكْلِ اللَّقْمَةِ السَّاطِطَةِ بَعْدَ مَنْسَحٍ مَا يُصَيِّهَا مِنْ أَدَى، وَكَرَاهِيَةِ مَنْسَحِ الْيَدِ قَبْلَ لَعْنِهَا. ٤٣٦
- (١٩) باب مَا يَفْعَلُ الضَّيْفُ إِذَا تَبِعَهُ غَيْرٌ مِنْ دَعَاةِ صَاحِبِ الطَّعَامِ، وَاسْتِحْبَابُ إِذْنِ صَاحِبِ الطَّعَامِ لِلتَّابِعِ ٤٤٢
- (٢٠) باب جَوَازِ اسْتِتْبَاعِهِ غَيْرَهُ إِلَى دَارٍ مَنْ يَتَّقِي بِرِضَاهُ بِذَلِكَ وَيَتَحَقَّقُهُ تَحَقُّقًا تَامًا وَاسْتِحْبَابِ الْاجْتِمَاعِ عَلَى الطَّعَامِ ٤٤٤

- ٤٥٠ (٢١) باب جَوَازِ أَكْلِ الْمَرْقِ وَاسْتِحْبَابِ أَكْلِ الْبَقِطَيْنِ وَإِثَارِ أَهْلِ الْمَائِدَةِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَإِنْ كَانُوا ضِيفَانًا إِذَا لَمْ يَكْرَهُ ذَلِكَ صَاحِبُ الطَّعَامِ.
- ٤٥٣ (٢٢) باب اسْتِحْبَابِ وَضْعِ الثَّوِي خَارِجَ الثَّمَرِ وَاسْتِحْبَابِ دُعَاءِ الصَّيْفِ لِأَهْلِ الطَّعَامِ وَطَلَبِ الدُّعَاءِ مِنَ الصَّيْفِ الصَّالِحِ وَإِجَابَتِهِ لَذَلِكَ.
- ٤٥٤ (٢٣) باب أَكْلِ الْقَتَاءِ بِالرُّطْبِ.
- ٤٥٤ (٢٤) باب اسْتِحْبَابِ تَوَاضُعِ الْإِكْلِ وَصِفَةِ قُعُودِهِ.
- ٤٥٦ (٢٥) باب نَهْيِ الْإِكْلِ مَعَ جَمَاعَةٍ عَنْ قِرَآنِ تَمَرَتَيْنِ وَنَحْوِهِمَا فِي لُقْمَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ أَصْحَابِهِ.
- ٤٥٧ (٢٦) باب فِي إِذْخَالِ الثَّمَرِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَقْوَاتِ لِلْعِيَالِ.
- ٤٥٨ (٢٧) باب فَضْلِ تَمَرِ الْمَدِينَةِ.
- ٤٥٩ (٢٨) باب فَضْلِ الْكُمَاةِ وَمُدَاوَاةِ الْغَيْنِ بِهَا.
- ٤٦١ (٢٩) باب فَضِيلَةِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَبَابِ.
- ٤٦٢ (٣٠) باب فَضِيلَةِ الْخَلِّ وَالتَّائُدِ بِهِ.
- ٤٦٥ (٣١) باب إِتَاخَةِ أَكْلِ الثَّوْمِ وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ أَرَادَ خِطَابَ الْبَيْتِ تَرْكُهُ وَكَذَلِكَ مَا فِي مَعْنَاهُ.
- ٤٦٧ (٣٢) باب إِكْرَامِ الصَّيْفِ وَفَضْلُ إِثَارِهِ.
- ٤٧٧ (٣٣) باب فَضِيلَةِ الْمُوَاسَاةِ فِي الطَّعَامِ الْقَلِيلِ، وَأَنَّ طَعَامَ الْإِثْنَيْنِ يَكْفِي الثَّلَاثَةَ وَنَحْوِ ذَلِكَ.
- ٤٧٨ (٣٤) باب الْمُؤْمِنِ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ.
- ٤٨١ (٣٥) باب لَا يَعْيبُ الطَّعَامَ
- ٤٨٥ كِتَابُ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ
- ٤٨٥ (١) باب تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي الشُّرْبِ وَغَيْرِهِ، عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
- ٤٩٠ (٢) باب تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ إِنَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَخَاتَمِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ عَلَى الرَّجُلِ وَإِتَاخَةِ النِّسَاءِ وَإِتَاخَةِ الْعَلَمِ وَنَحْوِهِ لِلرَّجُلِ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى أَرْبَعِ أَصَابِعَ
- ٥١٤ (٣) باب إِتَاخَةِ لُبْسِ الْحَرِيرِ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ بِهِ حِكَّةٌ أَوْ نَحْوُهَا
- ٥١٥ (٤) باب النَّهْيِ عَنْ لُبْسِ الرَّجُلِ الثَّوْبَ الْمُعْصَفَرِ
- ٥١٨ (٥) باب فَضْلِ لِبَاسِ ثِيَابِ الْحَبِيرَةِ.
- ٥١٩ (٦) باب التَّوَاضُّعِ فِي اللَّبَاسِ وَالْإِقْتِصَارِ عَلَى الْغَلِيطِ مِنْهُ وَالْيَسِيرِ فِي اللَّبَاسِ وَالْفِرَاشِ وَغَيْرِهِمَا وَجَوَازِ لُبْسِ الثَّوْبِ الشَّعْرِ وَمَا فِيهِ أَعْلَامٌ
- ٥٢٠ (٧) باب جَوَازِ اتِّخَاذِ الْأَتْمَاطِ
- ٥٢١ (٨) باب كَرَاهَةِ مَا زَادَ عَلَى الْحَاجَةِ مِنَ الْفِرَاشِ وَاللَّبَاسِ
- ٥٢٢ (٩) باب تَحْرِيمِ جَرِّ الثَّوْبِ خِيَلَاءَ وَبَيْنَ حَدٍّ مَا يَجُوزُ إِزْخَاؤُهُ إِلَيْهِ وَمَا يَسْتَحَبُّ
- ٥٢٥ (١٠) باب تَحْرِيمِ التَّبَخُّرِ فِي الْمَشْيِ مَعَ إِعْجَابِهِ بِثِيَابِهِ
- ٥٢٧ (١١) باب تَحْرِيمِ خَاتَمِ الذَّهَبِ عَلَى الرِّجَالِ وَتَشْخِصِهِ مَا كَانَ مِنْ إِتَاخِهِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ
- ٥٣٢ (١٢) باب لُبْسِ النَّبِيِّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ نَقَشَهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَلُبْسِ الْخُلَفَاءِ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ.
- ٥٣٤ (١٣) باب فِي اتِّخَاذِ النَّبِيِّ ﷺ خَاتَمًا لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الْعَجَمِ
- ٥٣٥ (١٤) باب فِي طَرَجِ الْخَوَاتِمِ
- ٥٣٦ (١٥) باب فِي خَاتَمِ الْوَرَقِ فَصُّهُ حَبَشِيٌّ

- (١٦) باب فِي لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْخَنْصَرِ مِنَ الْيَدِ
 (١٧) باب النَّهْيُ عَنِ التَّخْتُمِ فِي الْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِيهَا
 (١٨) باب اسْتِحْبَابِ لُبْسِ النُّعَالِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا
 (١٩) باب اسْتِحْبَابِ لُبْسِ النُّعْلِ فِي الْبَيْنِ أَوَّلًا وَالْخَلْعِ مِنَ الْيُسْرَى أَوَّلًا، وَكَرَاهَةِ الْمَشْيِ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ
 (٢٠) باب النَّهْيُ عَنِ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَالْإِخْتِيَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ
 (٢١) باب فِي مَنَعِ الْإِسْتِلْقَاءِ عَلَى الظُّهْرِ وَوَضْعِ إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى
 (٢٢) باب فِي إِتَاقَةِ الْإِسْتِلْقَاءِ وَوَضْعِ إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى
 (٢٣) بَابُ نَهْيِ الرَّجُلِ عَنِ التَّرْغُفْرِ
 (٢٤) بَابُ اسْتِحْبَابِ خِصَابِ الشَّيْبِ بِصُفْرَةٍ أَوْ حُمْرَةٍ وَتَحْرِيمِهِ بِالسَّوَادِ
 (٢٥) باب فِي مُحَالَفَةِ الْيَهُودِ فِي الصَّبْغِ
 (٢٦) بَابُ تَحْرِيمِ تَصْوِيرِ صُورَةِ الْحَيَوَانِ وَتَحْرِيمِ اتِّخَاذِ مَا فِيهِ صُورَةٌ غَيْرَ مُمْتَهَنَةٍ بِالْفَرْشِ وَنَحْوِهِ وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا يَدْخُلُونَ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ
 (٢٧) باب كَرَاهَةِ الْكَلْبِ وَالْجَرَسِ فِي السَّفَرِ
 (٢٨) باب كَرَاهَةِ قِلَادَةِ الْوَتْرِ فِي رَقَبَةِ الْبَعِيرِ
 (٢٩) باب النَّهْيُ عَنِ ضَرْبِ الْحَيَوَانِ فِي وَجْهِهِ وَوَسْوَهِ فِيهِ
 (٣٠) باب جَوَازِ وَنَسَمِ الْحَيَوَانِ غَيْرِ الْأَدَمِيِّ فِي غَيْرِ الْوَجْهِ وَتَذْيِهِ فِي نَعَمِ الزَّكَاةِ وَالْجَزْيَةِ
 (٣١) باب كَرَاهَةُ الْقَرْعِ
 (٣٢) باب النَّهْيُ عَنِ الْجُلُوسِ فِي الطَّرِيقَاتِ وَإِعْطَاءِ الطَّرِيقِ حَقَّهُ
 (٣٣) باب تَحْرِيمِ فِعْلِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَةِ وَالنَّامِصَةِ وَالْمُتَمَمِّصَةِ وَالْمُتَقَلِّحَاتِ وَالْمُعْغِرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ
 (٣٤) باب النِّسَاءِ الْكَاسِيَاتِ الْعَارِيَّاتِ الْمَائِلَاتِ الْمُمِيلَاتِ
 (٣٥) باب النَّهْيُ عَنِ التَّرْوِيرِ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ وَالتَّنَشُّعِ بِمَا لَمْ يُعْطَ
 كِتَابُ الْأَدَابِ
 (١) باب النَّهْيُ عَنِ التَّكْنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ وَبَيَانِ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَسْمَاءِ
 (٢) باب كَرَاهَةُ التَّسْمِيَةِ بِالْأَسْمَاءِ الْقَبِيحَةِ وَبِنَافِعِ وَنَحْوِهِ
 (٣) باب اسْتِحْبَابِ تَغْيِيرِ الْإِسْمِ الْقَبِيحِ إِلَى حَسَنٍ وَتَغْيِيرِ اسْمِ بَرَّةٍ إِلَى زَيْنَبَ وَجُورِيَّةٍ وَنَحْوِهِمَا
 (٤) باب تَحْرِيمِ التَّسْمِيَةِ بِمَلِكِ الْأَمْلَاقِ وَبِمَلِكِ الْمُلُوكِ
 (٥) باب اسْتِحْبَابِ تَحْنِيكِ الْمَوْلُودِ عِنْدَ وَلَدَتِهِ وَحَمْلِهِ إِلَى صَالِحٍ يُحْنِكُهُ وَجَوَازِ تَسْمِيَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتِهِ وَاسْتِحْبَابِ التَّسْمِيَةِ بِعَبْدِ اللَّهِ وَإِبْرَاهِيمَ وَسَائِرِ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ
 (٦) باب جَوَازِ قَوْلِهِ لَغَيْرِ ابْنِهِ: يَا بَنِي، وَاسْتِحْبَابُهُ لِلْمَلَاظِفَةِ
 (٧) باب الْإِسْتِئْذَانِ
 (٨) باب كَرَاهَةُ قَوْلِ الْمُسْتَأْذِنِ أَنَا. إِذَا قِيلَ مَنْ هَذَا
 (٩) باب تَحْرِيمِ النَّظَرِ فِي بَيْتِ غَيْرِهِ
 (١٠) باب نَظَرِ الْفَجَاءَةِ

كِتَابُ السَّلَامِ

- (١) باب يُسَلِّمُ الرَّاَكِبُ عَلَى الْمَاشِي وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ
 (٢) باب مِنْ حَقِّ الْمَجْلُوسِ عَلَى الطَّرِيقِ رَدُّ السَّلَامِ
 (٣) باب مِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ رَدُّ السَّلَامِ
 (٤) باب النَّهْيُ عَنِ اتِّبَادِ أَهْلِ الْكِتَابِ بِالسَّلَامِ وَكَيْفَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ
 (٥) باب اسْتِخْبَابِ السَّلَامِ عَلَى الصَّبِيَّانِ
 (٦) باب جَوَازِ جَعْلِ الْإِذْنِ رَفْعَ حِجَابٍ أَوْ نَحْوِهِ مِنَ الْعَلَامَاتِ
 (٧) باب إِتَاخَةِ الْخُرُوجِ لِلنِّسَاءِ لِقَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ
 (٨) باب تَحْرِيمِ الْخُلُوءِ بِالْأَجْنَبِيِّ وَالِدُخُولِ عَلَيْهَا
 (٩) باب بَيَانِ أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ لِمَنْ رُئِيَ خَالِيًا بِامْرَأَةٍ وَكَانَتْ زَوْجَةً أَوْ مَحْرَمًا لَهُ أَنْ يَقُولَ هَذِهِ فَلَانَتْ. لِيَذْفَعَ ظَنَّ السَّوَاءِ بِهِ
 (١٠) باب مَنْ أَتَى مَجْلِسًا فَوَجَدَ فُرْجَةً فَجَلَسَ فِيهَا وَإِلَّا وَرَاءَهُمْ
 (١١) باب تَحْرِيمِ إِقَامَةِ الْإِنْسَانِ مِنْ مَوْضِعِهِ الْمُبَاحِ الَّذِي سَبَقَ إِلَيْهِ
 (١٢) باب إِذَا قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ عَادَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ
 (١٣) باب مَنَعَ الْمُخَنَّثِ مِنَ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ الْأَجَانِبِ
 (١٤) باب جَوَازِ إِزْدَافِ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ إِذَا أُعِيَتْ فِي الطَّرِيقِ
 (١٥) باب تَحْرِيمِ مُنَاجَاةِ الْإِثْنَيْنِ دُونَ الثَّالِثِ بِغَيْرِ رِضَاهُ
 (١٦) باب الطَّبِّ وَالْمَرَضِ وَالرُّقْيِ
 (١٧) باب السُّخْرِ
 (١٨) باب السِّمِّ
 (١٩) باب اسْتِخْبَابِ رُقْيَةِ الْمَرِيضِ
 (٢٠) باب رُقْيَةِ الْمَرِيضِ بِالْمُعَوَّذَاتِ وَالنَّفْثِ
 (٢١) باب اسْتِخْبَابِ الرُّقْيَةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالنَّمْلَةِ وَالْحُمَةِ وَالنَّظَرَةِ
 (٢٢) باب لَا بَأْسَ بِالرُّقْمِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ
 (٢٣) باب جَوَازِ أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى الرُّقْيَةِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَذْكَارِ
 (٢٤) باب اسْتِخْبَابِ وَضْعِ يَدِهِ عَلَى مَوْضِعِ الْأَلَمِ مَعَ الدُّعَاءِ
 (٢٥) باب التَّعَوُّذِ مِنْ شَيْطَانِ الْوَسْوَاسَةِ فِي الصَّلَاةِ
 (٢٦) باب لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ وَاسْتِخْبَابُ التَّدَاوِي

الفهرس

